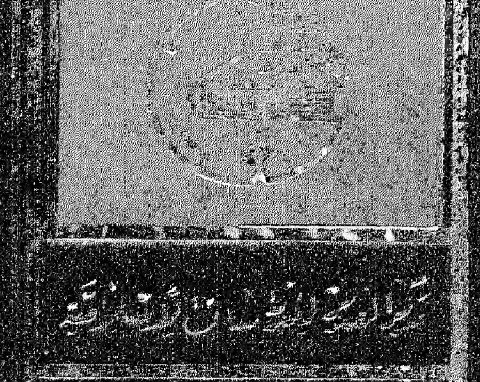
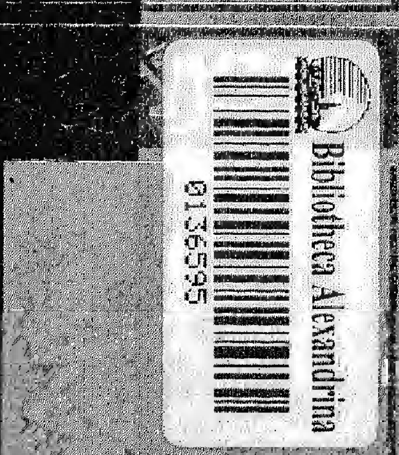





Bibliotheca Alexandrina
0136595








دفاع
عن الكافي





دفاع عن الكافي

دراسة نقدية مقارنة لأهم الطعون والشبهات المثارة حول كتاب الكافي للشيخ الكليني

الجزء الأول

تأليف
ثامر هاشم حبيب العميدي

مركز الغدير للدراسات الإسلامية

مركز الغدير للدراسات الإسلامية

الطبعة الأولى
١٤١٥هـ / ١٩٩٥م



وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٣﴾ وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾

صَدَقَ اللهُ العَلِيُّ العَظِيمُ

فصّلت : ٤١



الإهْدَاء

إلىٰ :

مَنْ خَلَّفَ ٱلنَّبِيُّ فِيهِم رَايَةَ ٱلْحَقِّ

مَنْ تَقَدَّمَهَا مَرَقَ

ومَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا زَهَقَ

وَمَنْ لَزِمَهَا لَحِقَ

دَلِيلُهَا :

مَكِيثُ ٱلْكَلَامِ وَأَمِيرُهُ

فِيهِ تَنَشَّبَتْ عُرُوقُهُ

وَعَلَيْهِ تَهَدَّلَتْ غُصُونُهُ

بَطِيءُ القِيَامِ، سَرِيعٌ إِذا قَامَ، عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ

إلىٰ :

مَنْ هَجَمَ بِهِمُ ٱلْعِلْمُ عَلَىٰ حَقِيقَةِ ٱلْبَصِيرَة

وَبَاشَرُوا رُوحَ ٱليَقِينِ

وَٱسْتَلَانُوا مَا ٱسْتَوْعَرَهُ ٱلْمُتْرَفُونَ

وَأَنِسُوا بِمَا ٱسْتَوْحَشَ مِنْهُ ٱلجَاهِلُونَ

وَصَحِبُوا الدُّنْيَا بِأَبْدَانٍ أَرْوَاحُهَا مُعَلَّقَةٌ بِالْمَحَلِّ ٱلأَعْلَىٰ

رَاجِياً شَفَاعَتَهُمْ ـ عَلَيهِمُ السَّلامُ ـ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ .



شُكْرٌ و تَقْدِيرٌ

يسرّني وأنا أُقدّم هذا الكتاب إلىٰ مركز الغدير للدراسات الإسلامية في قم المشرّفة لطبعه ، أن أتقدّم بمزيد الشكر والتقدير لأُسرة هذا المركز المبارك لا سيّما المشرف العام علىٰ أعماله سماحة آية الله السيد محمود الهاشمي حفظه الله ، ومدير المركز سماحة حجّة الإسلام والمسلمين الأُستاذ الشيخ خالد العطية ؛ لتبنّيهما فكرة البحث قبل الشروع به ، مع توفير سائر المصادر التي حاول مؤلّفوها تعكير الصفو الإسلامي ، وبثّ الفرقة بين الإخوة المسلمين ، لمناقشتها ، والردّ عليها بالتي هي أحسن ، مع إبداء الملاحظات القيّمة التي أسهمت في إنضاج بحوث هذا الكتاب .

ويسرّني أيضاً أن أُسجّل في هذه الكلمة خالص شكري وتقديري لجهود الإخوة العاملين في طباعة ما يصدره مركز الغدير من مطبوعات ، لما بذلوه من جهد مضاعف متواصل في تدقيق محتوىٰ هذا الكتاب بأكمله ، وتنظيم فهارسه الفنية ، وإخراجه بهذه الحُلّة القشيبة والشكل الأنيق .

وأخيراً أُقدّم بين يدي شكري أسمىٰ آيات الاعتراف بالجميل لكلٍّ من :

١ ـ سماحة حجّة الإسلام والمسلمين العلّامة المحقق السيد جواد الشهرستاني عميد مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث لما استفدته من مكتبة مؤسسته العامرة ، من المصادر القيّمة المطبوعة والمخطوطة .

٢ ـ سماحة حجّة الإسلام والمسلمين العلّامة المحقق السيد عليّ الخراساني ، الذي كان حريصاً علىٰ توفير الكتب النادرة لي ، مع تصوير بعضها وجعله بخدمتي .

٣ ـ جميع أُسر المكتبات العامّة في قم المشرّفة التي أمدتني بما احتجته من مصادر ومراجع ، لا سيّما أُسرة مكتبة آية الله العظمىٰ السيد المرعشي النجفي قدس سره ؛ لجهدهم المميّز في تيسير ما يحتاجه الباحث من مصادر ومراجع .

أسأل الله عزّ وجلّ أن يثيب الجميع علىٰ إخلاصهم في خدمة الإسلام والمسلمين ، وأن يوفّقهم ويسدّد خطاهم لما فيه الخير والصلاح .

إنّه خير مسؤول ، وهو السميع المجيب .



كلمة المركز

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وآله الطاهرين

روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله قوله يوم حجّة الوداع: «نضّر الله وجه عبد سمع مقالتي فوعاها وحفظها، ثم بلّغها من لم يسمعها، فرُبَّ حامل فقه غير فقيه، ورُبَّ حامل فقه إلىٰ من هو أفقه منه».

بين يديك قارئنا العزيز كتاب: (دفاع عن الكافي) الذي بذل فيه مؤلِّفه جهوداً علميّة مضنية، حريَّة بأن تُشكر وتُثمَّن، معتمداً منهج التأصيل العلمي الموثَّق والدراسة المقارَنة بين ما ورد في كتاب الكافي باعتباره من مراجع الحديث والرواية لدىٰ علماء الشيعة الإمامية، وبين ما ورد من أحاديث وروايات في أُمّهات كتب الحديث والفقه لدى المذاهب الإسلامية الأُخرىٰ؛ ليكون هذا المنهج منطلقاً للدفاع عن الكافي، وتبديد الغبار المثار حول هذا الجامع الروائي الضخم.

وممّا ساعد المؤلِّف علىٰ إخراج جهده العلمي المشكور هذا بصيغته التي بين يدي القرّاء هو سابقته العلميّة في هذا المجال، فقد كان المؤلِّف قد حصل علىٰ شهادة الماجستير من جامعة الكوفة بإعداد (رسالة) دراسة في الكافي سماها: (الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي ـ الفروع).

وكتاب الكافي الذي دارت حوله الدراسة في هذا الكتاب هو لمؤلِّفه الشيخ أبي جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي المتوفىٰ سنة (٣٢٩ هـ) والمدفون ببغداد.

والكافي يعتبر أحد مجامع الحديث الكبرى التي جَمَعت ما روي من طرق أئمة أهل البيت عليهم السلام بأسانيد متّصلة إليهم إلّا نادراً فقد حوىٰ هذا الجامع الضخم ما يزيد عن (١٦٠٠٠) حديث قد نَظَّمها المؤلّف وصنَّفها حسب موضوعاتها ، التي حوت كلّ المجالات التي تحدثت عنها السُنّة المطهّرة وبيَّنتها.

وقد قام أساطين العلماء ببذل جهود عملاقة لتحقيق الكافي وشرحه والتعليق عليه ونقده ودراسة أسانيده ، وتحتفظ المكتبة العلميّة بالعديد من الشروح والتحقيقات والتعليقات الدائرة حول نصّ الكافي .

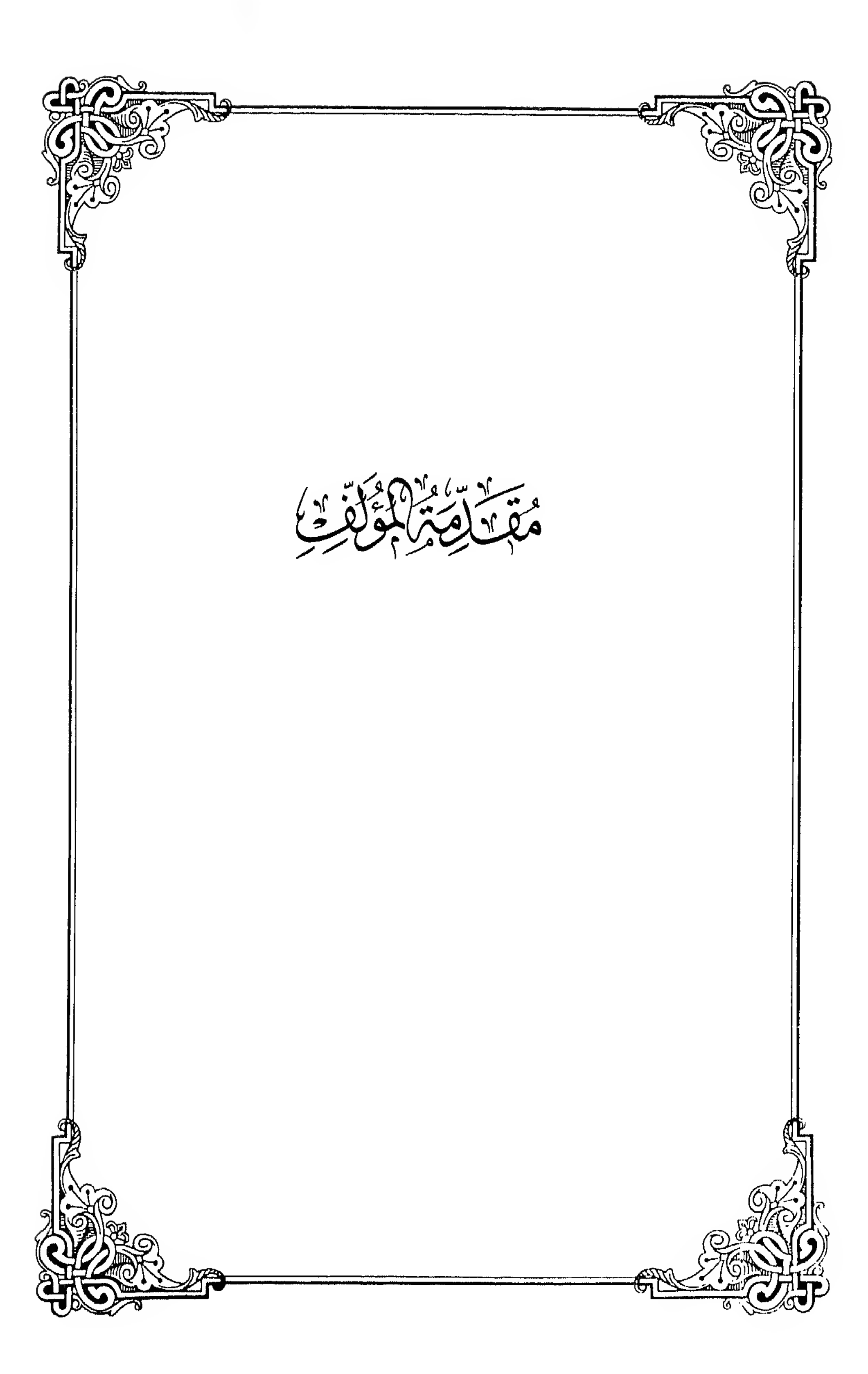
والذي عليه نظرية الفقهاء والعلماء الأُصوليين في مدرسة الشيعة الإمامية هو الايمان بأنَّ روايات الكافي كغيرها من روايات كتب الحديث تحتاج إلى التحقيق والتدقيق ، ولا يصحُّ التسليم بصحّة كلّ ما جاء فيه ، رغم وثاقة جامعه الشيخ الكليني رحمه الله ، وبذله الجهود العلميّة الشاقة في التحقيق والتتبُّع .

وإلىٰ جانب هذه النظرة العلميّة الموضوعية التي ينظر بها العلماء المنصفون إلىٰ كتاب الكافي ، فإنَّ هناك حملة تشكيكٍ وتشويهٍ يشنُّها بعض المغرضين على الشيخ الكليني وكتابه الكافي .

وكتاب (دفاع عن الكافي) الذي يقوم (مركز الغدير) بنشره يتصدّىٰ للردّ على أهم الشبهات والإثارات غير العلمية التي يشنُّها المتصيّدون بالماء العكر ، والمكرّسون جهدهم لتشتيت وحدة الأُمّة الإسلامية والإطاحة بقواعدها الفكرية وأُسسها البنائية ، راجين أن تكون هذه الدراسة مساهمة فعّالة في التعريف بالحقيقة ، وتوحيد الكلمة ، ولَمّ الشمل .

سائلين المولى القدير أن يأخذ بأيدي الجميع إلىٰ ما فيه الخير والصلاح إنَّه سميع مجيب .

مركز الغدير للدراسات الإسلامية



مُقَدِّمَةُ المُؤَلِّفِ


Converted by Tiff Combine - (no stam, s are a, , lied by re, istered version)

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ نبيّنا محمد أفضل الأنبياء والمرسلين، وعلىٰ آله الطيّبين الطاهرين، وصحبه المخلصين، ومن اتّبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين، والرحمة على أرواح محدّثي الإسلام الذين لم يبتغوا بسعيهم عرض الحياة الدنيا وكانوا من المتقين. وبعد..

أجمع المسلمون علىٰ حجّية السُنّة النبويّة من قول أو فعل أو تقرير، وعدّوا ذلك ضرورة من ضرورات هذا الدين، وإن من أنكر ما ثبت بالضرورة فقد خرج عن الإسلام، ولهذا اهتمّ علماء الإسلام اهتماماً بالغاً بدستورهم الثاني بعد القرآن الكريم وهو الحديث الشريف، إذ نجد له في كل مذهب من مذاهب المسلمين أعلامه وكتبه التي اتّصلت بها علوم أُخرىٰ غايتها معرفة الصحيح الثابت وتمييزه عن غيره. ولقد كان لكلّ منهم نشاطه وجهده في خدمة الحديث الشريف وجمعه وتدوينه، مع اختيار كلّ مذهب ما يراه من المنهج الأمثل في الوصول إلىٰ معرفة الحديث الذي يمكن التعبّد به شرعاً، آخذين بنظر الاعتبار المفاهيم القرآنية التي حاولت رسم المنهج الصحيح في تلقي الأخبار وكيفية التعامل معها.

من ذلك مثلاً الحثّ على الصدق، والتقرّب إلى الصادقين، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولٰئِكَ هُمُ المُتَّقُونَ ﴾ الزمر: ٣٩/٣٣. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا ٱتَّقُوا ٱللهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ التوبة: ٩/١١٩.

وفي مقابل ذلك بيان بشاعة الكذب وأنّه لا يصدر إلّا من الذين لا يؤمنون بآيات الله تعالىٰ كما في قوله الكريم: ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي ٱلكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَايُؤْمِنُونَ ﴾ النحل: ١٦/١٠٥.

كما بيّن القرآن الكريم ضرورة التثبّت من خبر الفاسق كما في قوله تعالىٰ: ﴿ يَا أَيُّـهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا

فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾ الحجرات: ٦/٤٩.

كما نهىٰ تعالىٰ عن اتّباع غير العلم بقوله عزّ وجلّ: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ الإسراء: ٣٦/١٧، وهذا يعني وجوب التثبّت في كلّ قضية وعدم الاعتماد على الظنّ المجرد كما في قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْئاً ﴾ النجم: ٢٨/٥٣.

فإذا أضفنا إلىٰ ذلك قوله ﷺ: «من كذّب عليَّ متعمّداً فليتبوأ مقعده من النار» الذي رواه جميع المحدِّثين، حتىٰ قيل بتواتره، اتّضح لنا سعي علماء أهل السُنّة والشيعة معاً إلىٰ تحصيل الواقع أو ما قاربه من أحاديث الرسول ﷺ كلّ بحسب ما يؤدي إليه علمه وجهده ومنهجه.

ولا شكّ أنَّ من يقف علىٰ دور علماء الإسلام بشتّىٰ مذاهبهم في تشخيص عبث النفوس المريضة في الحديث الشريف كنتيجة حتميّة للموقف السلبي من تدوينه، لا بُدّ وأن ينطلق من الاعتقاد بأنّ أقطاب كلّ مذهب من مذاهب المسلمين قد اعتمدوا علىٰ ما يرونه بعيداً عن الكذب، وجديراً بالقبول سنداً ومتناً، أمّا اختلافهم مع غيرهم في التوثيق والتصحيح والتضعيف، إنّما هو لاختلاف المباني العلمية وتعدّد المناهج في رواية الحديث ودرايته، والتي لا يسلم منها حتىٰ أرباب المذهب الواحد، مع أنّ الكل يسعىٰ لتحصيل الحق كما يبدو من انتهاء طرقهم في الأغلب إلىٰ مصدر واحد.

ومن الثابت تاريخياً عند جميع الباحثين في تاريخ تدوين الحديث الشريف هو انعدام حركة تدوين الحديث عند أهل السُنّة قبل رفع الحظر عنه، وأنّ أول من غرس بذرته من أهل السُنّة هو عمر بن عبد العزيز (ت/١٠١ هـ) الذي أمر برفع الحظر عنه بعد مرور قرن من الزمان، ثم نمت هذه البذرة تدريجياً، ثم أينعت، ولكن لا يُعلم إلى الآن متىٰ نضُجت ثمارها وآتت أُكلها بالضبط، هل علىٰ يد الزهري (ت/١٢٤ هـ) أو عبد الملك بن جريج (ت/١٥٠ هـ) أو غيرهما؟ علىٰ أقوال كثيرة مختلفة!

نعم، اتّسعت فيما بعد حركة التدوين عند أهل السُنّة اتّساعاً هائلاً وبرزت فيهم طاقات عملاقة في جمع الحديث وتدوينه، كما يظهر من موطأ مالك بن أنس (ت/١٧٩ هـ)، ومسند أحمد بن حنبل (ت/٢٤٠ هـ)، والجامع الصحيح للبخاري (ت/٢٥٦ هـ)، وصحيح مسلم (ت/٢٦١ هـ)، وسنن ابن ماجة (ت/٢٧٣ هـ)، وسنن أبي داود السجستاني (ت/٢٧٥ هـ)،

وسنن الترمذي (ت/٢٧٩هـ) ومجتبى النسائي (ت/٣٠٣هـ)، وصحيح ابن خزيمة (ت/٣١١هـ)، وصحيح أبي عوانة (ت/٣١٦ هـ) وغيرها.

ولقد طاف هؤلاء من أجل جمع الحديث ممن وثقوا بصدقه وحفظه جميع الأمصار الإسلامية، واشترط بعضهم في قبول الرواية وتدوينها شروطاً معينة، ثم كتب أعلامهم فيما بعد كتباً كثيرة في دراية الحديث، وعلم الرجال؛ لتمييز الثقة عن غيره.

أمّا قبل رفع الحظر عن تدوين الحديث، فقد كان الحديث الشريف عند أهل السُنّة يُروىٰ شفاهاً من قبل الحفّاظ وعلىٰ نطاق ضيّق لتحرّج السَلَف من الصحابة والتابعين من رواية الحديث، وكراهية بعضهم لذلك، التزاماً بالحظر المفروض علىٰ تدوين الحديث وروايته حتىٰ روىٰ بعضهم في ذلك آثاراً عن النبيّ ﷺ.

أمّا الشيعة الإمامية فقد كان موقفهم صريحاً من الحظر المفروض علىٰ تدوين الحديث، حيث رفضوه رفضاً باتّاً، ولم يلزموا أنفسهم به، وقاوموه أشدّ المقاومة، وسارعوا إلىٰ نقضه، فدوّنوا الحديث طيلة مدة الحظر وقبله أيضاً كما يظهر من كتاب الصحيفة للإمام عليّ عليه السلام، قال السيد حسن الصدر في تأسيس الشيعة ص ٢٧٩: «كان في الديات، وكان يعلّقه بسيفه، وعندي منه نسخة، وقد روىٰ البخاري في صحيحه عنه، في باب كتابة العلم، وباب إثم من تبرّأ من مواليه».

ومن أوائل من جمع الحديث من الشيعة أبي رافع مولىٰ رسول الله ﷺ وهو من خلّص أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، وكان صاحب بيت ماله بالكوفة، له كتاب السُنن والأحكام والقضايا.

كما صنّف سلمان الفارسي رضي الله عنه كتاب حديث الجاثليق، وأبو ذر الغفاري صنّف كتاب الخطبة، كما صنّف غيرهم كتباً أيضاً منهم: الأصبغ بن نباتة، وعبيد الله بن أبي رافع، والحرث ابن عبد الله، وربيعة بن سميع، وسليم بن قيس، وعليّ بن أبي رافع، وميثم التمار، وعبيد الله ابن الحر، ومحمد بن قيس البجلي، ويعلى بن مرّة. وهؤلاء كلّهم قد عاصروا أمير المؤمنين عليّ ابن أبي طالب عليه السلام، وهم من الطبقة الأُولىٰ، ثم جاء دور الطبقة الثانية من المدوّنين للحديث الشريف، وكان أوّلهم الإمام عليّ بن الحسين زين العابدين عليهما السلام (ت/٩٥هـ)، وآخرهم زياد ابن المنذر (ت/١٥٠ هـ).

أمّا الطبقة الثالثة فقد عاصر أعلامها ابن جريج المتوفىٰ سنة (١٥٠هـ) الذي قيل عنه أنّه أوّل من جمع الحديث عند أهل السُنّة، وليس ابن شهاب الزهري (ت/١٢٤هـ).

منهم زرارة بن أعين (ت/١٥٠هـ)، ومحمد بن مسلم (ت/١٥٠هـ) وأضرابهم، فيما نصّ عليه في تأسيس الشيعة مع بيان كتب كلّ طبقة ومن ذكر ذلك من الأعلام الذين فهرسوا كتب الحديث عند الشيعة الإمامية.

وبالجملة فإنّ المجاميع الشيعية الكبرىٰ في الحديث قد سُبقت بتراث ضخم اشتركت في بنائه نخبة خيّرة من خيرة علماء الإمامية ممن صحبوا الأئمة عليهم السلام ورووا عنهم ابتداءً من عهد أمير المؤمنين وانتهاءً بعهد الإمام الحسن العسكري عليهما السلام، حيث ألّف هؤلاء العلماء ما يزيد علىٰ ستة آلاف وستمائة كتاب فيما ضبطه الحرّ العاملي في الفائدة الرابعة من فوائد الوسائل، وفي نهاية الدراية للسيد حسن الصدر ذكر ما يؤيد هذا العدد حيث سمّى المؤلف من الرواة، وعدد ما ألّفه من الأُصول، والكتب، والجاميع، والمسانيد، والأجزاء كما نصّ عليه في تأسيس الشيعة ص ٢٨٨، وقد اشتهر من هذه الكتب أربعمائة كتاب سمّيت بالأُصول الأربعمائة تمييزاً لها عن غيرها من الكتب، وقد نصّ ابن النديم في الفهرست ص ٢٧٥ ـ ٢٧٨ علىٰ بعض هذه الأُصول وذلك عند بيانه لأكثر من خمسين مصنّفاً من علماء الشيعة الأوائل.

ولقد أصبحت هذه الأُصول تشكّل المحتوىٰ الحقيقي لجاميع الحديث عند الشيعة الإمامية، وكما كان لأهل السُنّة نشاطاً عظيماً في تنقية الحديث بعد تدوينه، ودراسة رواته بكتب الرجال، مع تشخيصهم للكذّابين والوضّاعين كلّ بحسب رأيه واجتهاده، فكذلك علماء الشيعة الإمامية الذين بذلوا أقصى الجهد في تحقيق الغاية من تدوين الحديث وجمعه، حيث راحوا يتشدّدون للغاية في هذا الأمر، بل ويبالغون فيه أشدّ المبالغة، إذ لم يكفهم التصريح بكذب الكذّاب، ولعن الغُلاة والتبرّؤ منهم علىٰ رؤوس الأشهاد والتحذير منهم ومن رواياتهم، بل ذهبوا إلىٰ أبعد من ذلك لا سيّما في مدينة قم حاضرة الشيعة آنذاك، حيث كان شيوخ القمّيين وكبارهم يُخرجون من ديارهم كلّ من يثبت كذبه وغلوّه وعدم وثاقته، وربما دبّر بعضهم الخطط لاغتيال المغالين في الأئمة عليهم السلام كما يظهر في كثير من روايات الكشي. ولقد بلغ من حرصهم الشديد في تمييز الرواة أنّهم كانوا يُخرجون من بلدهم من اتُّهم بالغلوّ ـ مجرد اتّهام ـ ولا يعاد إلىٰ بلده إلّا بعد ثبوت العكس، كما حصل مع الشيخ أحمد بن محمد بن خالد

البرقي ، وهو من مشايخ الكليني الأجلّاء الثقات ، فقد أخرجه عن قم رئيسها وهو الشيخ أحمد ابن محمد بن عيسى الأشعري القمّي ، لمجرد اتّهام البرقي بالغلو !

وحين ثبت له العكس ، أعاده إلىٰ قم واعتذر إليه ، حتىٰ أنّه لما مات البرقي (سنة ٢٧٤ أو ٢٨٠ هـ) مشى الشيخ أحمد بن محمد بن عيسىٰ الأشعري القمّي خلف جنازته حافياً حاسراً ، ليبرئ نفسه مما قذفه فيه .

كما سعى القمّيون وغيرهم من علماء الشيعة إلىٰ تصنيف كتب الرجال بوقت مبكر ، حيث أدركوا بوضوح حاجتهم إلىٰ هذا العلم لا سيّما بعد نمو واتّساع حركة الاجتهاد بعد انتهاء عصر النصّ ، إذ كان في عصور الأئمة عليهم السلام منحصراً في تطبيق الأحاديث ـ التي هي بمثابة قواعد عامّة ـ علىٰ مواردها ؛ فعن سليمان بن خالد الأقطع قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : «ما أجد أحداً أحيا ذكرنا وأحاديث أبي عليه السلام إلّا زرارة، وأبو بصير ليث المرادي، ومحمد ابن مسلم، وبريد بن معاوية العجلي، ولولا هؤلاء ما كان أحد يستنبط هذا، هؤلاء حفّاظ الدين، وأُمناء أبي عليه السلام علىٰ حلال الله وحرامه، وهم السابقون إلينا في الدنيا والسابقون إلينا في الآخرة» رجال الكشي ١ : ٢١٩/٣٤٨.

وبالنظر لقلّة الأخبار المتواترة ، وعدم قدرة الفقيه على الاكتفاء بالقرآن الكريم في مجال استنباط الأحكام الفقهية ، وكون أخبار الآحاد تشكّل المحتوىٰ العام لجميع كتب الحديث عند الشيعة الإمامية وغيرهم ، كان لا بُدّ من اعتماد تلك الأخبار في مجال الاستنباط ، ومن المعلوم أنّ خبر الواحد إذا اقترن بما يشهد علىٰ صحّته كان من الطرق المعتبرة المؤدّية إلى السُـنّة المطهّرة ، ولكن ليس كل أخبار الآحاد بهذه المثابة ، إذ فيها ما ليس هو بحجّة كالضعيف سنداً ، والمجرّد عن القرائن ، ومعرفة ذلك لا تتم إلّا من طريق علم الرجال ، ومن هنا ظهرت حاجة الفقهاء إلىٰ معرفة أحوال الرواة الناقلين لتلك الأخبار ، خصوصاً وأنَّ الشيعة الإمامية قد التزمت بعدم غلق باب الاجتهاد ، وهذا يعني أنّ ما توصّل إليه الفقيه السابق في تمييز الرواة ليس بحجّة على الفقيه اللاحق ، بما يمكن القول معه بأنّه لا يكون الفقيه فقيهاً في نظر الشيعة ما لم يكن متضلّعاً في علم الرجال ، وما أكثر فقهاء الشيعة الإمامية في تاريخ التشيّع الطويل .

علىٰ أنّ العناية بهذا العلم قد سبقت عصر الكليني ثم امتدّت إلى العصر الحاضر ، فقد صنّف عليّ بن الحسن بن فضّال كتاباً في الرجال وهو ممن أدرك عصر الإمام الرضا عليه السلام ، كما

صنّف شيخ الشيعة وعالمهم، وكبير القمّيين في وقته وفقيههم الشيخ محمد بن أحمد بن داود بن عليّ، كتاب الممدوحين والمذمومين، وصنّف أبو محمد عبد الله بن جَبَلَة بن أبْجَر الكِناني العربي الصليب الثقة كتاباً في الرجال، وهو أسبق كتاب رجالي صنّف في الإسلام، حيث تُوفي مصنّفه سنة (٢١٩ هـ) وكان مؤلّفه ﷺ فقيهاً ثقة مشهوراً، وللبرقي (ت/٢٧٤ هـ) كتابٌ في الرجال أيضاً، وللشيخ الكليني ـ مصنّف الكافي ـ كتاب في الرجال، كما صنّف العياشي (ت/٣٢٠ هـ) كتاب معيار الأخبار، إلىٰ غير ذلك من الكتب الأُخرىٰ التي نصّت عليها فهارس كتب الشيعة الإمامية.

ولهذا نجد الشيخ الطوسي (ت/٤٦٠ هـ) يصرّح باهتمام علماء الشيعة بعلم الرجال فقال في عدّة الأُصول ـ ١: ورقة ٥٣/أ، مخطوطة مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث برقم ٤٥٧٥/ ١٧/٣٥٣/٥٤ مصوّرة عن نسخة مكتبة آية الله العظمى السيد المرعشي النجفي المرقة ٦٢٩٦٢/٢٠٣/٧، إهداء آية الله العظمى السيد البروجردي ـ ما نصّه: «إنّا وجدنا الطائفة ميّزت الرجال الناقلة لهذه الأخبار، فوثقت الثقات منهم، وضعفت الضعفاء، وفرّقوا بين من يعتمد علىٰ حديثه وروايته ومن لا يعتمد علىٰ خبره، ومدحوا الممدوح منهم، وذموا المذموم، وقالوا: فلان متّهم في حديثه، وفلان كذّاب، وفلان مخلّط، وفلان مخالف في المذهب والاعتقاد، وفلان واقفي، وفلان فطحي وغير ذلك من الطعون التي ذكروها، وصنّفوا في ذلك الكتب».

ومن المؤسف ـ بعد كلّ هذه الحقائق ـ أن يتقوّل البعض علىٰ علماء الشيعة الإمامية بأنّهم يعتمدون في ترسيخ عقائدهم وأحكامهم علىٰ روايات الوضّاعين والكذّابين !! والأكثر من هذا هو الادّعاء بأنّ رواة الشيعة لا يوثق بهم، حتىٰ لكأنّ الوثاقة والتشيّع لا يجتمعان في فرد مسلم !!

إنّه انطلاق من أُفق ضيّق لا رؤية فيه إلّا لأُصول وقواعد مذهبيّة صرفة ولا احتمال فيه لوجود الصواب فيما خالفها، وهذا هو التعصّب بعينه الذي يطيح بجميع القيم، وما أحرىٰ بأهله أن يتعلّموا ويُهذّبوا لا أن يكونوا مؤلّفين تُلتقف مزاعمهم التقافاً وتطبع مرّات عديدة.

والأَمَرُّ من هذا أن لا يُسمح لكتب الشيعة الإمامية أن تدخل إلىٰ الأوساط التي تطبع فيها مثل هذه المزاعم الطائفية خشية من افتضاح أصحابها وتحذير المسلمين من أخطارها. بعد

توضيح أهدافها وغاياتها، والردّ عليها بما عند أهل السُنّة أنفسهم، كما هو منهجنا في هذا الكتاب.

إنّ إعادة مجد هذه الأُمة الضائع لا تخدمه مثل هذه المزاعم التي لا زالت تتدفق بين حين وآخر مع ادّعاء أصحابها أنّهم ممن خبروا عقائد الشيعة وأحكامهم !!

إنّ اعتماد الباحث السُنّي في فهم عقائد الشيعة وأحكامهم لا يتمّ بالوقوف علىٰ كتب الحديث الشيعية، دون الانطلاق من حقيقة كون الرواية عند الشيعة وغيرهم أعمّ من الاعتقاد، مع الوعي التام للفرق الشاسع بين الرواية المودعة في كتاب ـ وإن كانت صحيحة ـ وبين الرأي المجمع عليه.

فمناقشة رواية من روايات الشيعة ـ حتىٰ مع ورودها في أهمّ كتبهم ـ واعتبارها ممثّلة لرأي المذهب، بعيدة عن أُصول البحث العلمي الرصين، وبعيدة عن سمات الباحث الموضوعي الذي يروم كشف الحقائق كما هي.

فالصحيح إذاً أن تُناقش أدلّة العقائد والأحكام المجمع عليها عند الشيعة الإمامية، إن كانت هناك ثمة اعتراضات علىٰ أدلّتهم تركوها بلا جواب، أو أنّهم لم يلتفتوا إلىٰ ما في أدلّتهم من ثغرات مثلاً، مع الأخذ بعين الاعتبار المباني العلمية عند علمائهم في مجال استنباط الحكم من الحديث الشريف وما يستتبعه من اختلاف في التوثيقات الرجالية اعتماداً علىٰ تلكم المباني التي يتعذّر على الباحث ـ مع عدم الإلمام بها ـ الوصول إلىٰ ما أجمع عليه الشيعة من أحكام. وبهذا يكون الباحث المناقش قد أسدىٰ جميلاً يستحق الشكر والعرفان.

فكيف والحال أنّ معظم ما وُجّه إلى الشيعة من نقد قد أُخذ من كتب الملل والنحل عند أهل السُنّة، أو من كتب المستشرقين، أو ممن عرفوا بنزعتهم الطائفية ونصرتهم للأُموية المروانية. وأمّا ما أُخذ من كتب الشيعة الإمامية فقد وقع فيه الخلط والخبط بين الرواية والرأي تارة وبين مبنىً علمي وآخر تارة أُخرىٰ، حتىٰ عاد رأي المذهب فيما أُخذ من كتب الشيعة ممثلاً في رواية، وإجماعهم في قول فقيه واحد !!

والأعجب من كلّ هذا هو الافتراء على الشيخ الكليني بما لم يروه، وعلىٰ علماء الشيعة بما لم يقله أحد منهم قط، ولا أثر له في كتاب من كتبهم، كما سيبرهن عليه هذا الكتاب، الذي

انتقينا فيه من هذه الانتقادات أهمّها، وأكثرها ترديداً علىٰ ألسِنَة بعض المعاصرين من أهل السُنّة. وقد بلغت زهاء الخمسين، وُجّهت كلّها إلىٰ كتاب الكافي بصفته أهم المجاميع الحديثية عند الشيعة الإمامية وأقدّمها.

ولقد كان المنهج المتّبع في هذا الكتاب هو الدراسة النقديّة المقارنة لأهم ما وُجّه إلىٰ كتاب الكافي من انتقادات، وذلك من خلال البحث عن نظائر أحاديث الكافي المنتقدة في أصحّ كتب الحديث عند أهل السُنّة من الصحاح والسُنن والمسانيد وغيرها من الكتب المعتبرة الأُخرىٰ لديهم، مع اعتماد الدليل الذي لا يسع المسلم إنكاره من أيّ مذهب كان.

كما راعينا تطبيق هذا المنهج في مناقشة الشبهات والطعون التي اتّصلت بكتاب الكافي من وجه وإن لم ترتبط مباشرة بأحاديثه.

وناقشنا ما أُثير من هذه الشبهات حول الكافي بأربعة أبواب: باب في الإمام المهدي عليه السلام، وآخر في التقيّة، وثالث في البداء، ورابع في شبهة التحريف، وقد ذكرت في كلّ باب جميع ما اتّصل به من شبهات وطعون، فكانت لدينا أربعة عشر فصلاً ستأتي خلاصتها في آخر المطاف.

وقد لاحظنا أنّ أكثر الشبهات والطعون التي ارتبطت بعناوين هذه الأبواب تهدف بصورة مباشرة إلى الطعن بعقيدة الشيعة الإمامية في مسألة الإمامة والخلافة، وتشويه وجهها الناصع. ولا شك أنّ مسألة الإمامة هي أصل من أُصول الشيعة المهمة، لذا كان من الأوْلىٰ أن تتوالىٰ عليها الهجمات.

أمّا ما يتعلّق بفكرة ظهور المهدي عليه السلام، فهو امتداد طبيعي لمسألة الإمامة التي انتهت ـ بزعم هؤلاء الكتّاب ـ بوفاة الإمام الحسن العسكري عليه السلام، وأنّه لم يخلف ولداً !!

وأمّا التقيّة، فهي لتبرير الاختلافات الحاصلة في جوابات أئمّة الشيعة !!

وأمّا البداء فهو للدفاع عن أئمّة الشيعة فيما أخبروا بوقوعه ولم يقع ! بل التقيّة والبداء من وضع أئمة الرافضة !!

وأمّا التحريف، فهو من أقوىٰ أدلّة علماء الشيعة على العصمة والإمامة، والولاية !! بل هو دليلهم في أحقيّة أمير المؤمنين عليّ عليه السلام بالخلافة !!

وهكذا لا نكاد نجد شبهة إلّا وقد اتّصلت بشكل مباشر أو غير مباشر بمسألة الإمامة والخلافة. ولهذا أفردنا لهذه المسألة المهمّة بحوثاً تمهيدية كانت مدخلاً مهمّاً لما يليها من أبواب وفصول، وقد تعرّضنا خلالها إلىٰ كشف بعض الافتراءات الموجّهة إلىٰ أحاديث الكافي في الإمامة والولاية، وبيّنا في هذه البحوث بعض المحاولات اليائسة التي تهدف إلىٰ طمس الحق، ولو بالحذف والتحريف.

ولما كان هذا الكتاب قد تبنّىٰ مهمة الدفاع عن الكافي وردّ ما يربو علىٰ خمسين شبهة وطعن عنه، لذا كان التعريف به ومؤلّفه ضرورة لا بُدّ منها وهذا ما كتبناه بعد هذه المقدّمة مباشرة تحت عنوان (الكافي ومؤلّفه في سطور).

واعتمدنا في هذا البحث علىٰ كثير من المصادر والمراجع المهمّة لدىٰ أهل السُنّة والشيعة خصوصاً ما يتعلق منها بالحديث الشريف وعلومه، حيث بلغت أكثر من مئتي كتاب. كما اعتمدنا على الكثير من المصادر الفقهية والأُصولية والتفسيرية الأُم عند كلّ مذهب، وغيرها من المصادر والمراجع الأُخرىٰ، ولقد كان بعضها مخطوطاً كما يظهر من فهرستها الهجائية في آخر الكتاب.

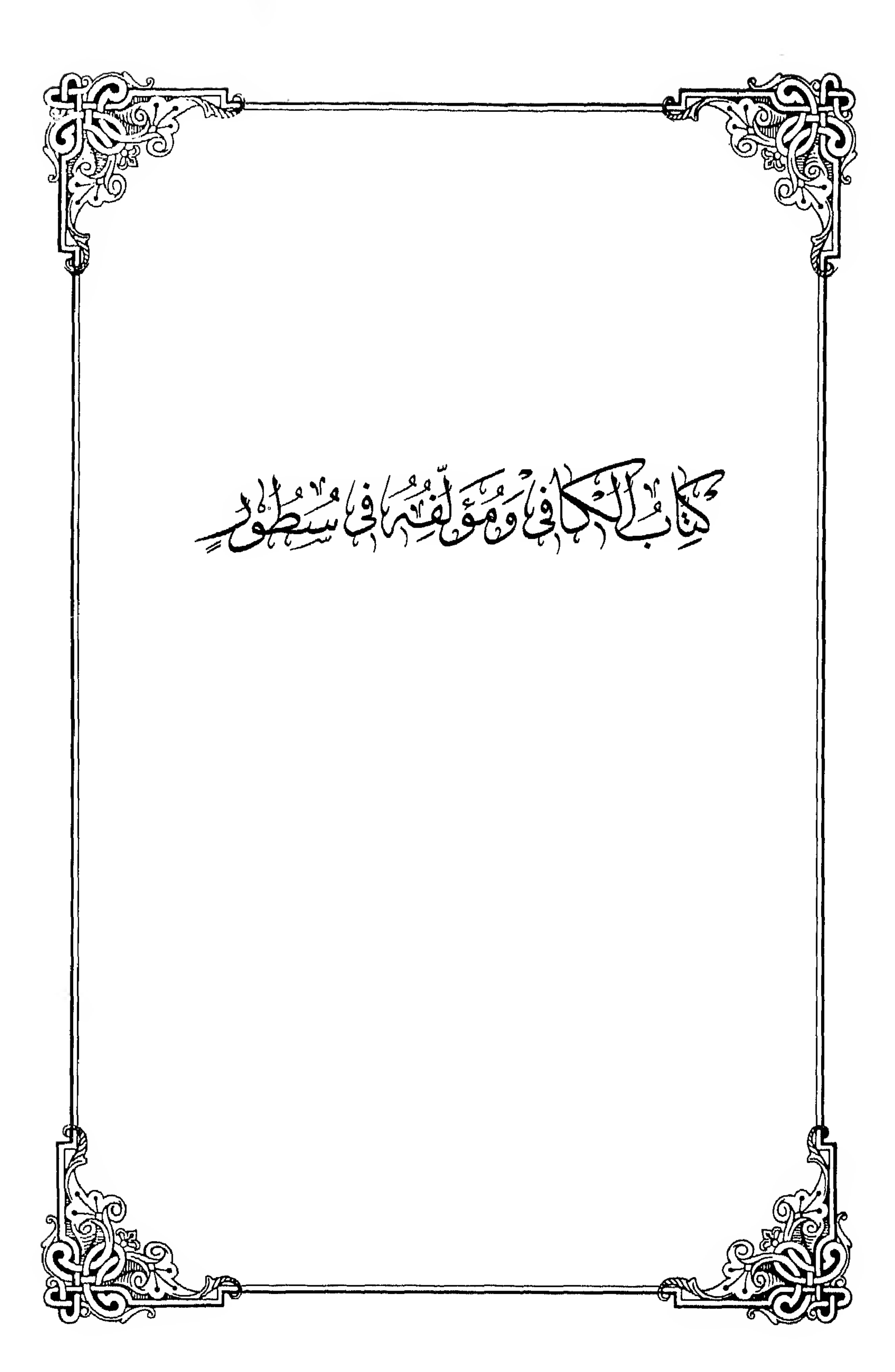
نسأل الله تعالىٰ أن يُوَفقنا على الحق دوماً، ويهدينا إلىٰ سبيله، ويُوَفقنا إلى اتّباعه، وأن يميتنا ويحيينا علىٰ حبّ آل محمد عليهم السلام، وبغض أعدائهم وشانئيهم من الجن والإنس أجمعين.

وصلّىٰ الله وسلّم علىٰ جدّهم المصطفىٰ وعليهم صلاة متّصلة متواترة، وسلاماً مستمراً دائماً لا ينقطع.

والحمد لله أولاً وآخراً عليه توكلت وهو حسبي ونعم الوكيل

ثامر العميدي
١٨ ربيع الأول ١٤١٥ هـ





كتاب الكافي ومؤلّفه في سطور



كتاب الكافي

اشتهر كتاب الكافي من بين كتب الحديث عند الشيعة الإمامية الاثني عشرية شهرة واسعة، ونال إعجاب العلماء ابتداءً من عصر تأليفه وإلىٰ وقتنا الحاضر؛ لما لمؤلّفه من مكانة مرموقة في نفوس الفقهاء والمحدِّثين، وما لكتابه من خصوصية زائدة علىٰ غيره من كتب الحديث الأُخرىٰ لدى الشيعة الإمامية. ذلك لأنّ مؤلّفه يعدّ من طلائع العلماء الذين عاصروا الغيبة الصغرىٰ للإمام المهدي عليه السلام، وهذا يعني قرب زمن (الكافي) من مصدر رواياته، لا سيّما وأنّ مؤلّفه قد أخذ عن الكثير من المشايخ العظام الذين عاصروا إماماً أو أكثر من أئمة أهل البيت ابتداءً من الإمام الجواد وانتهاءً بالإمام الحجة محمد بن الحسن العسكري عليهما السلام.

هذا فضلاً عن كون الكافي هو أوّل كتاب جُمعت فيه الأحاديث بهذه السعة، وهذا الترتيب والتبويب الذي وفّر المزيد من جهد العلماء في متابعتهم لأحاديث أهل البيت عليهم السلام، حيث كان الفقهاء في ذلك العصر يعتمدون بالدرجة الأساس علىٰ الأُصول الأربعمائة، وهي أربعمائة مؤلَّف لأربعمائة مؤلِّف من أصحاب الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام.

وبعد ظهور الكافي اضمحلّت حاجة الشيعة إلىٰ تلك الأُصول الأربعمائة لوجود

مادتها مرتّبة مبوّبة في ذلك الكتاب، وهذا لايعني أنّ الكليني قد جمع هذه الأُصول الأربعمائة كلّها ـ المعروفة الانتساب إلىٰ أصحابها ـ ثم دوّنها في كتابه الكافي، إذ لو صحّ ذلك لما استغرق تأليف الكافي أكثر من ثلاث أو أربع سنين، بينما اتّفق جمهور الشيعة من عصر تأليف الكافي وإلىٰ الآن علىٰ أنّ (الكافي) قد فرغ (الكليني) من تأليفه وترتيبه وتبويبه بعد مضي عشرين عاماً من زمن الشروع في تأليفه.

وممّا يقطع بأنّ الكافي لم يقف عند حدود الأُصول الأربعمائة التي سجّلت فيها أحاديث الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام في الفقه خاصة، هو اشتماله علىٰ أحاديث سائر أئمة أهل البيت عليهم السلام في الفقه وغيره، حيث لم يترك مؤلّفه أمراً مهماً إلّا وقد ذكره في هذا الكتاب بإسناده إلىٰ من انتهىٰ إليه علمه، مسجّلاً فيه كلّ ما يحتاجه الفقيه، والمحدِّث، وطالب العلم من الأحاديث المرويّة بالإسناد عن أهل البيت عليهم السلام، ففيه تجد الأُصول، إلىٰ جنب الفروع، مع الروضة المعطاء التي جمعت أشتاتاً من الورود والرياحين، بيد أنّها لم تخلُ من أشواك.

أمّا الأُصول فقد اشتمل علىٰ أبواب نادرة لم تذكر في غيره من كتب الحديث عند الإمامية، حيث ضمّ أدق مباحث العقيدة، كالتوحيد، والعدل، والنبوّة، والإمامة، والموت والبعث والنشور، والقضاء، والقدر، والجبر، والتفويض، والعدم، والحدوث، والعلم، والجهل، والإيمان، وما يتصل به من فضائل، والكفر، وما يرافقه من رذائل إلىٰ غير ذلك من الأُمور الكثيرة الأُخرىٰ التي اهتمّت بدراستها كتب الكلام والفلسفة والعقائد، وهذا هو سرّ اهتمام العلماء بكتاب الأُصول من الكافي وأمّا الفروع، فقد صُنّفت كتبه علىٰ أساس تعلّقها بمعرفة الأحكام الفرعية الشرعية التي تبحث عادة في كتب الفقه لدىٰ الإمامية، فابتدأها بكتاب الطهارة، وختمها بكتاب الأيمان والنذور والكفّارات، مشتملاً بذلك علىٰ

جميع ما يتعلق بالعبادات، وما يرتبط بالمعاملات من عقود وإيقاعات وأحكام وأمّا الروضة، فهي كالروضة النديّة حقاً، فيها من كلّ الثمرات ومن كلّ لون بهيج. فيها خطب الأئمة عليهم السلام ورسائلهم، وحكمهم ومواعظهم. وفيها تفسير وتأويل، وفيها قصص الأنبياء عليهم السلام وسيرتهم، وفيها الأحداث التاريخية الإسلامية المهمّة، وسير بعض الصحابة، وكيفية إسلامهم، وفيها الكثير من أخبار الصالحين وآداب المتأدبين، وحقوق المسلمين فيما بينهم، وما جُبلت عليه القلوب، ومخالطة الناس، وأصنافهم، وأمراضهم، وعلاجهم، مع كثير من الفضائل ومدحها، والرذائل وذمّها، مع وصف المطر، والشمس، والقمر، والنجوم إلىٰ غير ذلك من الآيات الناطقة بوجوده عزّ وجلّ. حتىٰ يبدو للباحث أنّ هذا الجزء من الكافي الذي أطلق عليه مؤلّفه اسم الروضة قد جاء اسماً علىٰ مسماه.

وبعد.. فلا غرابة أن نجد في جميع كتب الحديث التي أُلّفت بعد (الكافي) عند الشيعة الإمامية ما يشهد بفضل هذا الكتاب لا سيّما أُصوله وفروعه، فقد اعتمده الشيخ الصدوق (ت/٣٨٠ هـ)، والشيخ المفيد (ت/٤١٣ هـ)، والسيد المرتضىٰ (ت/٤٣٦ هـ)، والشيخ الطوسي (ت/٤٦٠ هـ) وسائر المتأخرين إلىٰ يومنا هذا، خصوصاً في كتب الحديث كالوافي للفيض الكاشاني (ت/١٠٩١ هـ)، والوسائل للحرّ العاملي (ت/١١٠٤ هـ)، والشافي للشيخ محمد الرضا عبد اللطيف الذي فرغ من تأليفه سنة ١١٥٨ هـ، وجامع الأحكام للسيد الكاظمي (ت/١٢٤٢ هـ) وغيرها.

ولقد أثنىٰ علىٰ هذا الكتاب المنيف والسفر الشريف كبار علماء الشيعة ثناءً معتدلاً، قال الشيخ المفيد: «هو أجلّ كتب الشيعة وأكثرها فائدة»، وتابعه على ذلك من تأخّر عنه بما لا مجال للإحاطة بجميع تقاريضهم لهذا الكتاب، منهم:

الشهيد الأوّل (ت/٧٨٦ هـ)، والمولىٰ محمد أمين (ت/١٠٣٦ هـ)، والمازندراني (ت/ ١٠٨١ هـ)، والفيض الكاشاني (ت/١٠٩١ هـ)، وسبط الشهيد الثاني (ت/ ١١٠٤ هـ)، والميرزا عبد الله الأفندي (من أعلام القرن الثاني عشر الهجري)، والشيخ المجلسي (ت/١١١١ هـ)، والبحراني (ت/١١٨٦ هـ)، والسيد بحر العلوم (ت/١٢١٢ هـ) والكنتوري (ت/١٢٨٦ هـ)، والمحدِّث النوري (ت/١٣٢٠ هـ)، والخوانساري (ت/١٣٤٦ هـ) والمامقاني (ت/١٣٥١ هـ)، والشيخ عباس القمّي (ت/١٣٥٩ هـ) والشيخ آغا بزرك الطهراني (ت/١٣٨٩ هـ)، وغيرهم.

ومن عناية الشيعة الإمامية بهذا الكتاب أن بلغت مخطوطاته في مكتباتهم في ايران، والعراق، ولبنان، وسوريا، والحجاز، وأفغانستان، والهند وغيرها، ما يزيد علىٰ ألف وستمائة نسخة خطية، يرجع تاريخ بعضها إلى القرن الرابع الهجري.

ومن اهتمامهم به، أنّهم شرحوه أكثر من عشرين مرة، وتركوا ثلاثين حاشية عليه، ودرسوا بعض أُموره بسبعة عشر كتاباً ضخماً، وترجموه إلىٰ غير العربية أكثر من خمس مرات، وطبعوه اثنتين وعشرين طبعة، ووضعوا لأحاديث الكافي وألفاظ أُصوله من الفهارس ما يزيد علىٰ عشرة كتب.

وهم في جميع ما قالوه عن الكافي من مدح وثناء وما بذلوه من جهد حوله لم يغلُ أحد منهم فيه، ولم يقل محقّق منهم أنّ أحاديثه كلها قطعيّة الصدور عن أهل البيت عليهم السلام، ولا ادّعىٰ أحد منهم أنّ الكليني معصوم عن الخطأ، أو أنّه لم يروِ حديثاً واحداً إلّا عن الثقة، عن مثله في جميع الطبقات، ولم يشهد مصنّفه علىٰ صحّة جميع ما رواه، ولم يقل أحد من الشيعة منذ زمن تأليفه وإلىٰ هذه اللحظة بأنّه كتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، أو أنّه أصحّ كتاب بعد القرآن الكريم.

نعم، فكما أثنوا علىٰ حسناته، لم يتناسوا سيّئاته كما سيبرهن عليه البحث. بل غاية ما جاء في كلماتهم أنّ أخباره مستخرجة من الأُصول المعتبرة التي شاع في عصور الأئمة عليهم السلام اعتمادها، وكانت معلومة الانتساب إلىٰ أهلها، مع توفّر القرائن الكثيرة التي تشهد علىٰ سلامة أخباره من الدسّ والتزوير، بل وتكاد تلك القرائن تقطع بصحّة أخباره لا بمعنى الصحيح في اصطلاح المتأخرين؛ لأنّ الصحيح عند الكليني وغيره من القدماء هو ما وثقوا بكونه صادراً من المعصوم أعمّ من أن يكون منشأ وثوقهم كون الراوي من عدول الإمامية، فهم قد يقطعون بصحة خبر أو يظنّون بصحّته مع كون الراوي ليس من عدول الإمامية لتوفّر القرائن الدالّة علىٰ صدق الخبر لديهم، تلك القرائن التي خفيت على المتأخرين الذين أطلقوا الصحيح علىٰ ما اتّصل سنده إلى المعصوم عليه السلام بنقل العدل الإمامي عن مثله في جميع الطبقات؛ لهذا كان بين صحيح القدماء وصحيح المتأخرين العموم المطلق.

وإلّا فأحاديث الكافي لم تكن كلها أُحادية المذهب، ولا كلها مرويّة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام، وإن كان معظمها كذلك. فقد اشتمل الكافي علىٰ كثير من الأحاديث التي وقع في أسانيدها بعض المنحرفين عن الخط الإمامي الاثني عشري، سواء منهم من ثبت علىٰ رأيه وبقىٰ على انحرافه مع وثاقته وصدقه، أو من رجع عن رأيه وحمدت سيرته، كثقات الناووسية مثل أبان بن عثمان الأحمر البجلي، وسعد بن طريف الحنظلي.

أو الفطحية، كالحسن بن عليّ بن فضّال، وإسحاق بن عمار، وعليّ بن أسباط، وعمار بن موسى الساباطي، ومعاوية بن حكيم، ويونس بن يعقوب، وغيرهم.

أو من الزيدية، كأحمد بن محمد بن سعيد المعروف بابن عقده الحافظ، وسالم بن أبي حفصة، وعمرو بن جميع، وغالب بن عثمان، وغيرهم.

أو الواقفة، كأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، وأحمد بن محمد بن عليّ، والحسين بن محمد بن سماعة الذي كان يعاند في الوقف ويتعصّب له، وحنان بن سدير، وسماعة بن مهران، وعثمان بن عيسى الرواسي شيخ الواقفة ووجهها.

ومن هنا يتبيّن ـ ومن خلال أسانيد الكافي ـ أنّ الكليني لا يرىٰ المنع من الرواية عن غير الإمامية ؛ لأنّه ليس من ضرورات المذهب، لا سيما وأنّ الأئمة عليهم السلام قد أجازوا لأصحابهم الرواية عمّن يسمونهم الكلاب الممطورة، وهم الفطحية بشرط ثبوت وثاقتهم.

هذا زيادة علىٰ وجود جملة من الأحاديث التي انتهت بأسانيدها إلىٰ غير الأئمة من أهل البيت عليهم السلام، كالأحاديث المرويّة عن بعض الصحابة مثل عمر بن الخطاب (ت/٢٣ هـ)، وأبي سعيد الخدري (ت/٧٤ هـ)، وجابر بن عبد الله الأنصاري (ت/٧٨ هـ).

كما وقع في أسانيد الكافي عدد من رجال التابعين ورواة أهل السُنّة، كالحسن البصري (ت/١١٠ هـ)، وقتادة بن دعامة السدوسي (ت/١١٧ هـ)، والزهري (ت/١٢٤ هـ)، والأوزاعي (ت/١٥٧ هـ)، وسفيان الثوري (ت/١٦١ هـ)، والحسين بن علوان الكلبي، وحفص بن غياث القاضي، وغيرهم.

وقد جاءت روايات هؤلاء الأعلام من الصحابة، والتابعين، وغيرهم من أهل السُنّة استطراداً في كتاب الكافي، كما ورد بعضها لبيان وجه المقارنة بينها وبين أحاديث الكافي الأُخرىٰ المروية عن أهل البيت عليهم السلام.

ومن البداهة أن لا يتفق بعدئذ اصطلاح الصحيح عند المتأخرين علىٰ جميع ما ذكرناه من تلكم الأحاديث التي وقع في أسانيدها رجال من غير الشيعة الإمامية

الاثني عشرّية ؛ ولهـذا نرىٰ كثرة (مـوثقات) الكـافي مـن قـبل بـعض الأعـلام كالمجلسي رحمه الله في مرآة العقول أخذاً منه بهذا المصطلح الجديد.

بل وحتىٰ تحسين الأحاديث وتـضعيفها مـرتبط بـالتصنيف المـتأخر لأقسـام الحديث.

علىٰ أنّ متأخري الشيعة كمتقدّميهم، لا يرون طرح رواية غير الشـيعي بـعد ثبوت وثاقته، وإنّما صنّفوا مرويّاتهم بحسب درجات الصحيح، وهذا هو المشهور عند علمائهم منذ ابتداء تصنيف الحديث إلىٰ صحيح، وحسن، ومـوثق، وقـوي، وضعيف، وإلى الوقت الحاضر.

إنّ من مميزات الكافي المهمّة عناية مؤلّفه الفائقة بـالإسناد، والمـتتبع لأسـانيد الكافي يرىٰ سلسلة السند كاملة مرتبة بحسب الوضوح والصحّة في أغلب أحاديث الأبواب إلّا ما ندر، مع متانة الإسناد والأمانة في نقل عبارات الرواة من غير زيادة إلّا إذا احتاجت رواياتهم إلىٰ بيان.

فقد روعي في أسانيد الكافي تعدد رجال الطبقة الواحدة في الإسناد الواحـد، كأن يروي الحديث مثلاً عن عليّ بن إبراهيم ومحمد بن يحيىٰ، أو عن إبراهيم بن هاشم ومحمد بن عيسىٰ، والعدّة، بتوسط عليّ بن إبراهيم الثقة.

أو عن أيوب بن نوح وأبي عليّ الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار ومحمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان وحميد بن زياد.. وهلمّ جرّاً.

ولم يقف أمر الإسناد في كتاب الكافي علىٰ توفّر سلسلة السند كاملة واقترانها بما يؤيدها عادة من متانة أو قوة، بل رافقه نوع من الإكثار من طرق الرواية الواحدة. كأن يروي الحديث من طريق ما، ثم يعقبه بسند تام آخر، ذاكراً في نهايته عبارة

(مثله)، إشارة منه إلىٰ تطابق متن الحديث في كلا الطريقين، وقلّما يخلو باب من أبواب الكافي من هذا المنهج السليم الذي عاد من أبرز سمات أسانيد الكافي، وقد سهّلت تلك الطريقة الوقوف علىٰ طرق جديدة للأحاديث المرويّة عن أهل البيت عليهم السلام، كما ساعدت علىٰ تلافي ما حصل من قطع أو إرسال، بل وحتى الضعف علىٰ مصطلح المتأخرين، لا سيما عند لحاظ الطرق الأُخرىٰ الموصلة إلىٰ متون هذه الأحاديث المتصفة بهذا الوصف.

ومن سمات الكافي المهمّة أيضاً الإكثار من الاستدلال بالشواهد القرآنية، لا سيّما في كتاب الأُصول، حيث تضمنت أحاديثه مئات الآيات القرآنية، لغرض بيان موافقة تلك الآيات الصريحة تارة، أو الضمنية أُخرىٰ لتلك المتون المتصلة الإسناد بمن قُرنوا بالكتاب العزيز كما في حديث الثقلين.

علىٰ أنّ هذا لا يعني أنّ جميع روايات الكافي بهذه الصفة، ولا يعني أيضاً صحّة جميع ما في أحاديث الكافي، إذ وُجِدَ فيها ما هو علىٰ غير هذه الصفة، ولكن ليس من الإنصاف أن تُتخذ بعض الأحاديث الضعيفة سنداً للطعن والتشهير، مع أنّ أشهر كتب الحديث ـ التي شهد مؤلّفوها علىٰ صحّتها ـ لم تخلُ من الروايات الضعيفة، كما أنّ إيراد الضعيف ـ من غير احتجاج به ـ له من المسوّغات الكثيرة التي لا يجهلها المتخصصون.

مؤلّف الكافي

هو الشيخ أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق، يلقّب بالكليني الرازي نسبة إلىٰ نشأته وموطنه، ويعرف بالبغدادي أيضاً ؛ لاتخاذه بغداد ـ بعد أن طار صيته إليها ـ مقرّاً ومقاماً. ومن ألقابه الأُخرىٰ الدالّة علىٰ الإعجاب والمدح والتعظيم والتبجيل : ثقة الإسلام.

ولد ﷺ في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري في قرية من قرىٰ بلاد الري، اسمها (كُلَين)، من أبوين خيّرين فاضلين.

أمّا الأب الشيخ يعقوب الكليني، فقد كان من رجالات الدين المعروفين في كلين وما جاورها من حواضر العلم في الري، ولا زال قبره إلىٰ الآن في هذه القرية معروفاً مشهوراً يزار.

وأمّا الأُم، فقد كانت من أُسرة كريمة فاضلة، خرّجت عدّة من رجالات الدين في كلين. منهم :

جدّها لأبيها الشيخ إبراهيم الكليني المعروف بعلّان.

وعمّها الشيخ أحمد بن إبراهيم الكليني.

وأبوها الشيخ محمد بن إبراهيم الكليني.

وأخوها الشيخ عليّ بن محمد بن إبراهيم الكليني، وهو خال صاحب الكافي وأُستاذه.

فالكليني إذاً تربّىٰ في هذه الأجواء النقيّة التي لم يشبها نصب ولا عداء لآل محمد ﷺ، ونشأ في هذا البيت الموالي لأهل البيت عليهم السلام، ووجد فيه من أسباب الرُقي ما أهّله في شبابه إلىٰ ملاقاة العلماء في كلين وأخذه العلم عنهم سماعاً وإجازة، حتىٰ إذا ما اشتدّ ساعده وهضم ما في كلين من علوم الشريعة راح إلى الري وهي من أرقىٰ حواضر العلم ونواديه المعروفة في ذلك العصر، حيث تخرّج منها مئات العلماء والمحدِّثين من أهل السُنّة والشيعة، والتقىٰ هناك بكثير من شيوخ الري وحدّث عنهم وحدّثوا عنه. ثم لم يلبث أن غادر الري متابعاً رحلته في طلب حديث آل البيت عليهم السلام في سفر شاق طويل، متقلّباً في بلاد فارس من مدينة إلى أُخرىٰ، حيث روىٰ عن خلق كثير من الشيوخ الذين التقىٰ بهم، في قم، ونيسابور، وقزوين، وهمدان، وتنيس.

ثم كانت له رحلة أُخرىٰ واسعة في جمع الحديث من عيونه ومصادره، لم يوقفه خلالها وَعْثاء السفر، بل ازداد عزماً وتصمياً علىٰ ملاقاة مشايخ الحديث أينما كانوا، إذ سرعان ما وصل إلىٰ صور في بلاد الشام، كما وصل إلى الحجاز، ولا يبعد وصوله إلى اليمن لكثرة مشايخ الشيعة هناك، لا سيّما وأنّه قد حدّث عن بعض مشايخ الشيعة من اليمن كالحسن بن الفضل بن يزيد اليماني، وقد يكون التقىٰ به في سامراء العراق، حيث كانت لهذا الشيخ اليماني زيارات لسامراء، وقف في أحدها على معجزات الإمام المهدي في عهد أبيه العسكري عليه السلام، وربما قد استقر في سامراء أو بغداد فتمّ بينهما اللقاء.

ثم كان العراق محطّته الأخيرة، بعد أن زار مدنه أيضاً كالكوفة التي كانت من مراكز العلم والدين في ذلك الحين، والتقىٰ بكثير من شيوخها وحدّث عنهم وحدّثوا عنه وتبادلوا رواية الحديث سماعاً وإجازة.

ثم انتقل إلىٰ سوراء وأخذ عن شيوخها كحميد بن زياد الثقة، ثم استقرّ به المقام وحلّ الترحال ببغداد التي أصبحت في عهده منتدىٰ العلماء الكبار، والمفكرين العظام، والأُدباء الفحول، والمحدِّثين المشهورين، حيث اجتمعت ببغداد عوامل النهضة الفكرية والعلمية كلّها، وتنوعت فيها الثقافة، وسادت فيها آراء معظم المذاهب والفرق الإسلامية، وتوسّعت فيها الدراسة، فشملت ضروباً وألواناً مختلفة من فنون العلم والمعرفة، حتىٰ أصبحت بحق من أهم مراكز الإشعاع الفكري في العالم الإسلامي في القرن الرابع الهجري.

لهذه الأسباب اتّخذها مؤلّف الكافي ﷺ مقرّاً ومقاماً، خصوصاً بعد ما ارتقىٰ مكاناً مرموقاً من العلم، ومنزلة عظيمة بين علماء الإسلام تبوّأ من خلالها أن يحتل مركز الصدارة بينهم، فحمدت سيرته، وسار ذكره، وعظم صيته، وطارت شهرته في الآفاق حتىٰ وصلت إلىٰ بغداد قبل مقدمه إليها، فكان فيها محدِّثاً لامعاً، وفقيهاً ورعاً، ومتكلّماً بارعاً. فاق أقرانه في كثير من العلوم، إذ له القدح المعلّىٰ والقدم الراسخ في الحديث والفقه والكلام، حتىٰ صار مفزعاً للعلماء ومعيناً صافياً للمحدِّثين، ومنهلاً عذباً للفقهاء الذين ما فتئوا يذكرونه بكلّ خير.

فلا غرو بعدئذ أن عدّه جملة من كبار علماء أهل السُنّة المنصفين من المجدّدين لمذهب الشيعة الإمامية ـ مذهب آل محمد ﷺ ـ علىٰ رأس المائة الثالثة من الهجرة الشريفة، منهم المبارك بن محمد بن الأثير (ت/٦٠٦ هـ) في جامع الأُصول ١٢ : ٢٢٠، وغيره.

ولا عجب في أن يعدّه أهل السُنّة من كبار فقهاء الشيعة وعلمائهم، كابن ماكولا (ت/٤٧٥ هـ) في الإكمال ٤ : ٥٧٥، وعز الدين عليّ بن محمد بن الأثير (ت/٦٣٠هـ) في الكامل ٨ : ٣٦٤، والصفدي (ت/٧٦٤ هـ) في الوافي بالوفيات ٥ : ٢٢٦، وابن حجر العسقلاني (ت/٨٥٢ هـ) في لسان الميزان ٥ : ٤٣٣، والفيروزآبادي (ت/٨١٧ هـ) في القاموس المحيط ٤ : ٣٦٣، والزبيدي الحنفي (ت/١٢٠٥ هـ) في تاج العروس ٩ : ٣٢٢ (كلاهما في مادة : كلان).

ولم أقف علىٰ عالم من علماء الرجال من أهل السُنّة قد مسّ الكليني بجرح قط لا مُفَسَّراً ولا غير مُفَسَّرٍ.

أقول : لم يتعرّض أحدهم إليه بسوء قط مع ما عُرف عنهم ـ مع الأسف ـ من تجريح رجال الشيعة لمجرد تشيّعهم، وهذه حقيقة لا ينكرها أحدٌ من الباحثين، وهذا يدلّ على اتّفاقهم علىٰ أنّ لثقة الإسلام الكليني مكانة بين علماء الإسلام لا يمسّها أحد بسوء إلّا كُذِّبَ وافتضح أمره بين العلماء.

ولكن العجب العجاب هو ما يفتريه بعض المعاصرين من مروقه عن الدين لأتفه الشبهات وأكثرها وهناً والتي لو صحّت لمرق عن الدين كلّ أهل الدين وحماته من أهل السُنّة والشيعة كما سنبيّنه جليّاً في صفحات هذا البحث.

وإذا كان لمعظم علماء الإسلام سمات بارزة امتازوا بها عن غيرهم، فإنّ مما يميّز ثقة الإسلام الكليني هو تضلّعه التام بمسائل العقيدة وما يرتبط بها من فلسفة وكلام كما يظهر واضحاً من كتب وأبواب أُصول الكافي، هذا فضلاً عن تضلّعه بالفقه الإسلامي وإحاطته بما يزيد علىٰ عشرة آلاف من أحاديث الأحكام.

ولا غرابة في ذلك بعد أن عرفنا رحلته الواسعة إلىٰ معظم المراكز العلمية في شتى المدن والأمصار الإسلامية، حيث اكتسب من ذلك التعرّف عن كثب علىٰ تفاصيل

الحياة العلمية والاتجاهات الفكرية السائدة في عصره، ممّا تركت آثارها واضحة في أُصول الكافي الذي يمثّل بحق صورة مصغّرة للصراعات المذهبية المندكّة في مسائل العقيدة مع وضع الحلول الشافية لها عبر ما انتخبه من أحاديث تمثّل وجهة النظر الإسلامية الصائبة في هذا المجال.

كما كان لكثرة مشايخه أثر بارز في تنوّع ثقافته، فهو لم يتخصص بعلم الحديث الشريف والعقائد والفلسفة والكلام فحسب، وإنّما كان أبعد غوراً من ذلك إذ كانت له مؤلفات أُخرىٰ في غير الحديث الشريف، ارتبط بعضها بعلم التاريخ ككتابه الردّ على القرامطة، ولا شكّ أنّ لهذا الكتاب أهميته التاريخية القصوىٰ، إذ لا بُدّ وأنّه قد تعرّض في هذا الكتاب لنشوء هذه الحركة والتعريف بقادتها، وأهدافها، وآرائـها وما يتّصل بها من أُمور أُخرىٰ، ولو وصل إلينا هذا الكتاب لعرفنا الكثير عن تاريخ هذه الحـركة التي ما زال يكتنفها الغموض على الرغم من كَثرة تـعرض المـصادر التاريخية لها.

كما اعتنىٰ بالجانب الأدبي فجمع ما قيل في الأئمة عليهم السلام من الشعر، أمّا عن تضلّعه باللغة فهو يظهر جلياً في خطبة الكافي التي ضمّت فقرات من النثر الفني الرائع لما حوته من سجع مطبوع كان من أبرز خصائص النثر الفنّي في القرن الرابع الهجري.

كما كتب كتاباً في الرجال، وهو من ضرورات علم الحديث الشريف كما لا يخفىٰ، إلىٰ غير ذلك من كتبه الأُخرىٰ التي لم تسلم من عاديات الدهر سوىٰ الكافي.

أمّا الحـديث عن شيوخ الكليني وتلاميذه فهو من متمّمات شـخصيّته العـلمية ومقوّماتها، ولا بُدّ هنا من المرور السريع علىٰ مشايخه، فنقول:

تتلمذ الشيخ الكليني علىٰ يد مجموعة كبيرة من العلماء قد لفّ بعضهم الغموض

وهم قلّة، ولم يرد عنهم غير حديث أو حديثين في كتاب الكافي، أو لم يروِ لبعضهم قط في كتاب الكافي، وإنّما ورد ذكرهم علىٰ ألسِنة العلماء، بيد أنّ معظمهم من الشيوخ الأجلّاء الثقات المعروفين، والحفّاظ المشهورين من حملة علوم أهل البيت عليهم السلام، وهم :

١ ـ إبراهيم بن مهزيار.
٢ ـ أبو بكر الحبّال.
٣ ـ أحمد بن إدريس أبو عليّ الأشعري القمّي.
٤ ـ أحمد بن عبد الله بن أُمية.
٥ ـ أحمد بن عبد الله البرقي.
٦ ـ أحمد بن محمد بن أحمد بن طلحة أبو عبد الله العاصمي.
٧ ـ أحمد بن محمد بن خالد البرقي.
٨ ـ أحمد بن محمد بن سعيد المعروف بابن عقده الحافظ الزيدي.
٩ ـ أحمد بن محمد بن عبد الله.
١٠ ـ أحمد بن محمد بن عليّ.
١١ ـ أحمد بن محمد بن عيسىٰ الأشعري القمّي.
١٢ ـ أحمد بن محمد الكوفي.
١٣ ـ أحمد بن مهران.
١٤ ـ إسحاق بن يعقوب.
١٥ ـ إسماعيل بن عبد الله القرشي.
١٦ ـ حبيب بن الحسن.
١٧ ـ الحسن بن خفيف.
١٨ ـ السيد الحسن بن عليّ العلوي.
١٩ ـ الحسن بن عليّ الهاشمي.
٢٠ ـ الحسن بن الفضل بن يزيد اليماني.
٢١ ـ الحسين بن أحمد بن هلال.

٢٢ ـ السيد الحسين بن الحسن الهاشمي العلوي الرازي الأسود .

٢٣ ـ حميد بن زياد أبو القاسم الكوفي نزيل سوراء .

٢٤ ـ الحسين بن محمد بن عمران أبو عبد الله الأشعري .

٢٥ ـ داود بن كورة .

٢٦ ـ سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمّي .

٢٧ ـ سهل بن زياد أبو سعيد الآدمي الرازي .

٢٨ ـ عبد الله بن جعفر بن الحسن بن مالك بن جامع الحِمْيري .

٢٩ ـ عليّ بن إبراهيم بن هاشم القمّي المفسّر .

٣٠ ـ السيد عليّ بن إبراهيم بن محمد بن الحسن أبو الحسن الجواني العلوي .

٣١ ـ عليّ بن الحسين السعد آبادي معلم أبي غالب الزراري (وهو من رجال عِدّته عن البرقي) .

٣٢ ـ عليّ بن محمد بن أبي القاسم المعروف أبوه بماجيلويه .

٣٣ ـ عليّ بن محمد بن عبد الله بن أُذينة .

٣٤ ـ عليّ بن محمد بن عبد الله القمّي .

٣٥ ـ عليّ بن محمد الكليني .

٣٦ ـ عليّ بن موسى الكميذاني (من رجال عِدّته عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ) .

٣٧ ـ القاسم بن العلاء .

٣٨ ـ محمد بن أحمد بن الصلت .

٣٩ ـ محمد بن أحمد القمّي (وقد يكون هو ابن الصلت المتقدّم ويحتمل غيره) .

٤٠ ـ محمد بن إسماعيل أبو الحسن النيسابوري .

٤١ ـ محمد بن جعفر أبو العباس الرزاز .

٤٢ ـ محمد بن جعفر بن محمد بن عون الأسدي الكوفي ساكن الري .

٤٣ ـ محمد بن الحسن الطائي .

٤٤ ـ محمد بن الحسن بن فروخ أبو جعفر الصفار .

٤٥ ـ محمد بن عبد الله بن جعفر بن الحسين بن جامع بن مالك الحِمْيري .

٤٦ ـ محمد بن عقيل الكليني .

٤٧ ـ محمد بن علان الكليني .
٤٨ ـ محمد بن عليّ بن إبراهيم بن محمد الهمداني .
٤٩ ـ محمد بن عليّ بن معمر الكوفي .
٥٠ ـ محمد بن محمود بن أبي عبد الله القزويني .
٥١ ـ محمد بن يحيىٰ أبو جعفر العطار القمّي .

ولم أقف علىٰ من أوصل مشايخ الكليني إلىٰ هذا العدد .

أمّا عن تلامذته فهم لا شك أكثر من أُساتذته ، لا سيّما وقد انتهت إليه رئاسة فقهاء الإمامية في أيام المقتدر العباسي ، ولكن لم أقف إلّا علىٰ ثلاثة وعشرين تلميذاً منهم ، وفيهم من سمعوا كتاب الكافي من مصنّفه ، ورووه عنه ، واستنسخوه ونشروه ، وإلىٰ نسخهم تنتهي نسخته ، نذكر منهم الفقيه الشافعي محمد بن إبراهيم ابن يوسف الكاتب يكنىٰ بأبي الحسن ، ويعرف بالشافعي ، وكان هذا الفقيه من جملة تلاميذ ثقة الإسلام المقرّبين إليه ، وهو ممن روىٰ كتاب الكافي بأكمله عن مصنّفه سماعاً وإجازة ببغداد .

وهكذا استمرّ عطاء الكليني ببغداد إلىٰ أن وافاه أجله المحتوم في منتصف شعبان سنة (٣٢٩ هـ) وصلّىٰ عليه السيد محمد بن جعفر الحسيني المعروف بأبي قيراط ، وهو من علماء الإمامية في عصره ، ونقيب الطالبيين ببغداد ، وحمل إلىٰ باب الكوفة ودفن في مقبرتها ببغداد ، وانطوت بموته صفحة من سجلّ الخالدين .



بُحُوثٌ تَمهِيدِيّةٌ حَولَ ٱلإمَامَةِ وَٱلخِلافَةِ



الإمامة والإمام في اللغة والاصطلاح

إنَّ أصل لفظ (الإمامة) وجذرها اللغوي هو (أَمَّ) أي: قَصَدَ، يقال: أَمَّهُ، يؤمُّه أَمّاً، أي: قَصَدَه وتوجّه إليه. وأَمَّ القومَ وأَمَّ بهم، أي: تقدَّمَهُم، وهي الإمامة، وإمام القوم هو المتقدِّم عليهم، وهو كلّ من ائتَمّ به قوم كانوا على الصراط المستقيم، أو كانوا ضالّين.

وقال ابن سيده: الإمام ما ائْتُمّ به من رئيس وغيره، والجمع: أَئمّة، وفي التنزيل: ﴿ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ ﴾[1]، أي: قاتلوا رؤساء الكفر وقادتهم.

وقيل: الإمام من يُقتدىٰ به، وجمعه: أَيِمَّـة، وإمام كلّ شيء: قيّمه والمصلح له، فالقرآن إمام المسلمين، ورسول الله ﷺ إمام الأيِمَّـة، والخليفة إمام الرعيّة، وإمام الجند قائدهم، ويكون الإمام رئيساً، كقولنا: إمام المسلمين[2].

ويطلق لفظ الإمام علىٰ كلّ شخص أو شيء اتُّخذ مرشداً ودليلاً وقدوة، فهو اسم موضوع لذاتٍ ومعنىً معيّنين[3].

وقد ورد هذا اللفظ في القرآن الكريم بمعانٍ مختلفة منها:

---

(١) التوبة: ٩/١٢.

(٢) جمهرة اللغة / ابن دريد ١: ٥٩، لسان العرب / ابن منظور ١٢: ٢٢، الصحاح / الجوهري ٦: ١٨٦٥، تاج العروس / الزبيدي ٨: ١٩٨ ـ أمَمَ.

(٣) الكليات / أبو البقاء: ١٨٦.

١ ـ القدوة أو المقصود والمتّبع، كقوله تعالىٰ: ﴿ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً ﴾[١]، أي: يأتمّ بك الناس فيتّبعوك ويأخذون عنك؛ لأنّ الناس يأمّون أفعاله، أي: يقصدونها فيتّبعونها.

٢ ـ رؤساء الكفر وقادتهم، كقوله تعالىٰ: ﴿ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الكُفْرِ ﴾[٢].

٣ ـ الطريق الواضح، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّهُمَا لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾[٣].

٤ ـ الكتاب، كقوله تعالىٰ: ﴿ يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ ﴾[٤]، أي: بكتابهم، وقيل: بدينهم، كما قيل: ائتمّوا بدين نبيّ أو إمام[٥].

فالإمام إذن في اللغة: هو اسم لما يؤتمّ به، يستوي فيه التذكير والتأنيث، وجمعه: أيمّة، وأَئِمّة، ويوزن علىٰ (فِعال) بكسر الفاء[٦].

أمّا في الاصطلاح: فقد عرّفوا الإمامة بأنّها: رياسة عامة في أُمور الدين والدنيا لشخص من الأشخاص نيابة عن النبيّ ﷺ، وزاد بعض الفضلاء في التعريف قيد (بحقّ الأصالة) محترزاً بهذا عن نائب يفوّض إليه الإمام عموم الولاية، فتكون رياسته عامة أيضاً ولكنّها ليست بالأصالة، فقال في تعريفها: «الإمامة رياسة عامة في أُمور الدين والدنيا لشخص إنساني بحقّ الأصالة»[٧].

وهذا المنصب يطلق عليه اسم: (الإمامة الكبرىٰ) تمييزاً له عن: (الإمامة

---

(١) البقرة: ١٢٤/٢.

(٢) التوبة: ١٢/٩.

(٣) الحجر: ٧٩/١٥.

(٤) الإسراء: ٧١/١٧.

(٥) مجمع البحرين /الطريحي ٦: ١٠ ـ أمَمَ.

(٦) الجدول في إعراب القرآن وصرفه / تصنيف محمود الصابوني ١: ٢١٥، في إعراب الآية: ١٢٤ من سورة البقرة.

(٧) الباب الحادي عشر /العلّامة الحلي، مع شرحه: النافع يوم الحشر للمقداد السيوري: ٣٧.

الصغرىٰ) التي هي وظيفة من يؤمّه الناس في إمامة الصلاة.

وفي معاني الأخبار: «سمّي الإمام إماماً لأ نّه قدوة للناس، منصوب من قبل الله تعالىٰ، مفترض الطاعة على العباد»[١].

ولمَّا كان النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم هو الإمام الأوّل للمسلمين، لذا أُطلق لفظ (الخليفة) على الإمام أيضاً، باعتبار كون الخليفة قد خلف النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم في منصب الإمامة الكبرىٰ، أمَّا الصغرىٰ فقد أصبحت من المهام الأساسية في سلطته.

ويؤيّد صحَّة هذا الإطلاق ما جاء في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ آمَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلأَرْضِ ﴾[٢]، فعن الإمام الصادق عليه السلام، قال: «هم الأئمّة»[٣].

(١) معاني الأخبار / الصدوق: ٦٤ باب ١٧ معاني أسماء الأئمة عليهم السلام.

(٢) النور: ٢٤/٥٥.

(٣) البرهان في تفسير القرآن / البحراني ٣: ١٤٦.



الخلافة والخليفة في اللغة والاصطلاح

أمَّا الأصل اللغوي للفظ (الخلافة) فهو الفعل الثلاثي: خَلَفَ، يقال: خلف فلان فلاناً في أهله، إذا قام بمؤونتهم. وخَلَفَ فلان فلاناً فهو خليفة له إمَّا بعده وإمَّا معه، وخلفت فلاناً أخلفه تخليفاً واستخلفته، أي: جعلته خليفتي. واستخلفه: جعله خليفة.

والخَلَفُ: الخليفة، بمنزلة مال يذهب فيخلف الله خلفاً، ووالد يموت فيكون ابنه خَلَفاً له، أي: خليفة، والخَلَفُ من الصالحين، ولا يجوز أن يقال من الأشرار: خَلَفٌ، ولا من الأخيار: خَلْفٌ.

والخَليفةُ: هو من يُستَخْلَفُ ممّن قبله، فهو كائن بدل غيره ليقوم بالأمر مقامه ويسدّ مسدّه، والاسم: الخلافة، وهي نيابة عن الغير إمَّا لغيبة المنوب عنه، وإمَّا لموته، وإمَّا لعجزه، وإمَّا لتشريف المستَخْلَف، وعلىٰ هذا استخلف الله تعالىٰ عباده في الأرض[1].

والجمع من (خليفة) هو: خَلَائِف، لأنّه مذكّر المعنىٰ، والتاء زيدت للمبالغة علىٰ عادتهم في إلحاقها بالألفاظ الدالّة علىٰ عظائم الأحوال والأوصاف، لإفادة أنَّ المتّصف هو الغاية والنهاية في ذلك. وجُمع أيضاً علىٰ خُلَفاء ـ مفرده خَلِيف ـ بالنظر

---

(١) كتاب العين / الفراهيدي ٤: ٢٦٦ ـ خَلَف، جمهرة اللغة / ابن دريد ١: ٦١٥، لسان العرب / ابن منظور ٤: ١٨٢ ـ خَلَف، الكليات / أبو البقاء. ٤٢٧.

إلىٰ معناه لا لفظه، وإلّا فقياسه: خلائف كما تقدّم[١].

وقد ورد لفظ الخليفة وجمعه بصيغتيه في القرآن الكريم، قال تعالىٰ: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾[٢] وقال تعالىٰ: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ ٱلأَرْضِ ﴾[٣]، وقال عزّ شأنه: ﴿ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِن بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ ﴾[٤].

ويظهر ممّا تقدّم أنَّ المراد من الخليفة في العرف أحد معنيين:

فهو إمّا أن يكون خليفة لمن كان قبله من الرسل، وإمّا أن يكون مدبّراً للأُمور من قبل غيره، ولكن غالباً ما ينصرف عند الإطلاق إلىٰ ما يراد من معناه الاصطلاحي في المفهوم الإسلامي وهو السلطان الأعظم ورأس الجماعة الإسلامية[٥].

أمّا الخلافة فهي منصب الخليفة في الإسلام، إلّا أنّها عُرِّفت بتعريف أشمل عبارته: أنّها «إمارة علىٰ أُمّة من الناس والحكم بشريعة إلٰهية»[٦].

قال تعالىٰ: ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ لأَخِيهِ هَارُونَ ٱخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلاَ تَتَّبِعْ سَبِيلَ ٱلمُفْسِدِينَ ﴾[٧]. وقال ﷻ: ﴿ يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي ٱلأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِالحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلهَوَىٰ ﴾[٨].

---

(١) تفسير التبيان: ٤: ٤٤٤ في تفسير الآية (٦٩) من سورة الأعراف، الكليات / أبو البقاء: ٤٢٧، مجمع البحرين / الطريحي ٥: ٥٥.

(٢) البقرة: ٣٠/٢.

(٣) الأنعام: ١٦٥/٦.

(٤) الأعراف: ٦٩/٧.

(٥) مجمع البحرين/الطريحي ٥: ٥٠ و ٥٥، دائرة المعارف الإسلامية ٨: ٤١٨.

(٦) النظام السياسي في الإسلام/المحامي أحمد حسين يعقوب: ١٧.

(٧) الأعراف: ١٤٢/٧.

(٨) سورة ص: ٢٦/٣٨.

وتتّضح من معنىٰ (الخلافة) في المفهوم الإسلامي جملة أُمور وحقائق هامّة، وهي:

١ ـ إنّ الخلافة هي الامتداد الطبيعي للنبوّة؛ لأنّ الخليفة هو من يخلف رسول الله ﷺ في أُمّته، ويقوم مقامه ويسدُّ مسدَّه في إدارة شؤون الدولة الإسلامية، وعليه لا بُدّ وأن يكون الخليفة ذا فضائل باهرة، ومناقب ظاهرة، وكرامات فاخرة، وباختصار أن يكون أفضل أهل زمانه وأعلمهم، وأسدّ المسلمين بعد نبيّهم رأياً وأصحّهم تدبيراً؛ لأنّه قائم مقام النبوّة.

٢ ـ إنّ خلافة الرسول هي إصلاح وتطبيق لشرع الله تعالىٰ وهذا ما يستبعد معه عقلاً أن تكون تسمية الخليفة أو ترشيحه متروكة لأهواء الناس ورغباتهم، ومن المحال على الشريعة الغرّاء وهي تعالج أدقّ المسائل وأبسطها أن لا تتدخّل في أهمّ الأُمور وأعظمها ـ أي: الخلافة ـ ولا تنظّمها كما يجب[1].

٣ ـ مادة (خَلَفَ) ومشتقّاتها في سائر آيات القرآن الكريم هي إمّا أن تكون مسندة إلى الجعل الإلٰهي في مسألة الاستخلاف ـ وهو الأغلب ـ وإمّا أن تكون تعبيراً عن لسان حال الأنبياء عليهم السلام فيمن يستخلفون. فالخليفة وفق المنظور القرآني هو من يُستخلَف ممّن قبله برضائه وإمضائه لهذا الاستخلاف، وإنّ إحراز قبول المستَخْلَف بخلافة المستَخْلِف مفروغ عنه وفق هذا المنظور، وهذا ما يؤكّد اهتمام الشريعة بهذا الجانب وعدم إهماله.

---

(١) النظام السياسي في الإسلام: ١٧.



وجوب نصب الإمام

اتّفقت المذاهب والفرق الإسلامية علىٰ وجوب نصب الإمام، وشذّ عن ذلك من لا اعتداد بقولهم وهم فرقة النجدات من الخوارج، إذ قالوا بعدم وجوب نصب الإمام واعتقدوا جوازه.

واختلف القائلون بالوجوب في جهته وطريقه، فهل هو واجب على الخالق، أو المخلوق؟ وهل يعرف هذا الوجوب بطريق السمع، أو العقل؟

وقد انفرد الشيعة الإمامية بالقول بوجوب نصب الإمام على الله تعالىٰ عقلاً؛ لأنّ الإمام هو الحافظ للشريعة بعد النبيّ ﷺ.

والمنقول عن الإسماعيلية هو كذلك إلّا أنّهم جعلوا علّته هو كون الإمام معرّفاً لله تعالىٰ وصفاته حيث لا يتمّ ذلك عندهم من غير معلّم.

وقال غيرهم بوجوب النصب على الخلق، ثمّ اختلفوا بطريق معرفة هذا الوجوب.

فعند جمهور أهل السُنّة وأكثر المعتزلة: وجوب النصب سمعاً.

ومذهب الجاحظ والكعبي وأبي الحسين البصري: وجوبه عقلاً.

أمّا هشام الفوطي وأتباعه من المعتزلة، فقد أوجبوا نصب الإمام عند ظهور

العدل لا عند ظهور الظلم؛ لأنّ الظَلَمة لا يطيعون الإمام، وقد عكس الأمر عند أبي بكر الأصم وأتباعه من المعتزلة أيضاً، فأوجبوا نصب الإمام عند ظهور الظلم[1].

والوجوب الذي يقول به الشيعة الإمامية في مسألة تنصيبه تعالىٰ من يرشد العباد إلىٰ طرق الخير والصلاح، ويكون حافظاً للشريعة بعد النبيّ ﷺ لا يعني ـ كما فهمه بعض الكتّاب ـ الوجوب التكليفي على الله تعالىٰ، فهذا ما لا يقول به أحد من المسلمين لا من الشيعة ولا من غيرهم، إذ ليس من المعقول أن يوجب العبد أمراً علىٰ مولاه، فكيف بالمخلوق الضعيف أن يوجب أمراً علىٰ ربّه ؟! وإنّما المقصود من هذا الوجوب هو اللزوم والثبوت كحكم العقل بوجوب عدالة الله سبحانه وتعالىٰ، أو وجوب فعل الأصلح بعباده جلّ شأنه.

وقد استدلّ علماء الشيعة بكثير من الأدلّة العقلية التي تؤيّد صحّة ما ذهبوا إليه في وجوب نصب الإمام على الله تعالىٰ عقلاً، سنذكر بعضها اختصاراً مع الإحالة إلىٰ مظانّها في كتبهم.

---

(١) راجع هذه الأقوال في كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد/العلامة الحلي: ٣٦٢، والصراط المستقيم/النباطي ١: ٦٣، وشرح المواقف/الإيجي ٨: ٣٤٥ من المجلد الرابع.

أدلّة نصب الإمام

١ ـ دليل قاعدة اللطف، وهي ما يدعو إلىٰ فعل الطاعة، فالإمامة عند الإمامية لطف من الله تعالىٰ بعباده؛ لأنّه بوجود الإمام فيهم يجتمع شملهم، ويتّصل حبلهم، وينتصف الضعيف من القويّ، والفقير من الغني، ويرتدع الجاهل، ويتيقّظ الغافل، فإذا عدم بطل الشرع وأكثر أحكام الدين وأركان الإسلام: كالجهاد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والقضاء ونحو ذلك.

ويدلّ عليه أنَّ الناس إذا ما خلوا من الرؤساء ومن يفزعون إليه في تدبيرهم وسياساتهم، اضطربت أحوالهم وتكدّرت معيشتهم، وفشا فيهم فعل القبيح، وظهر منهم الظلم والبغي، وإذا كان لهم رئيس أو رؤساء يرجعون إليهم في أُمورهم كانوا إلىٰ الصلاح أقرب ومن الفساد أبعد. وهذا أمر يعمّ كلّ قبيل وبلدة وكلّ زمان وحال.

ولقد دلّ العقل أيضاً علىٰ أنَّ الله تعالىٰ لا يفعل بعباده إلّا ما هو الأصلح لهم، ولا ريب أنَّه لا يتمّ انتظام أمر المعاد والمعاش والدين والدنيا إلّا بنصب من يرشد الناس إلى الحق عند اختلافهم وجهلهم، ويردّهم إليه عند اختصامهم ومنازعتهم ومجادلاتهم.

٢ ـ الاضطرار إلىٰ بعث الرسل لقبح العقاب بلا بيان **﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً ﴾**[(١)]، هو بعينه جار في الاضطرار إلىٰ أوصيائهم؛ لأنّ الغرض من الاحتياج

---

(١) الإسراء: ١٧/١٥.

إلى الإمام هو نفس الغرض من الاحتياج إلى النبيّ، وأنّه لا يختصّ بزمان دون آخر، ولا يكفي بقاء الكتب والشرائع السماوية دون قيّم عليها عالم بها.

والمعروف أنّ جميع المذاهب والفرق الإسلامية على اختلافها قد اتّخذت من الكتاب العزيز دليلاً على صحّة معتقداتها على الرغم ممّا بينها من تناقض وتضاد.

فمن قال بالتشبيه والتجسيم استدلّ بقوله تعالىٰ: ﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوقَ أَيدِيهِم ﴾[1].

ومن قال بالاستواء والحلول استدلّ بقوله تعالىٰ: ﴿ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ ﴾[2]، و﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾[3]، و﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً ﴾[4].

ومن قال بالرؤية فقد استدلّ بالآية: ﴿ وُجُوهٌ يَومَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾[5].

وأمّا من نفىٰ ذلك عنه من أهل التنزيه فقد استدلّ بقوله تعالىٰ: ﴿ لَيسَ كَمِثلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلبَصِيرُ ﴾[6]، و﴿ لَا تُدرِكُهُ ٱلأَبصَارُ وَهُو يُدرِكُ ٱلأَبصَارَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلخَبِيرُ ﴾[7].

واستدلّ من يقول بالجبر بقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾[8]،

---

(١) الفتح: ١٠/٤٨.

(٢) الحاقة: ١٧/٦٩.

(٣) طه: ٥/٢٠.

(٤) الفجر: ٢٢/٨٩.

(٥) القيامة: ٢٢/٧٥ـ ٢٣.

(٦) الشورىٰ: ١١/٤٢.

(٧) الأنعام: ١٠٣/٦.

(٨) الإنسان: ٣٠/٧٦، والتكوير: ٢٩/٨١.

و﴿ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ ﴾[١].

ونفاه آخرون لقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلۡعَبِيدِ ﴾[٢]، و ﴿ وَمَا ظَلَمۡنَاهُمۡ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[٣].

وهكذا لا تكاد تجد مسألة من مسائل العقيدة على اختلافها وتناقضها بين المذاهب والفرق الإسلامية إلّا واستند أهلها في إثبات صحّتها على الكتاب العزيز، ساعدهم علىٰ ذلك اشتمال القرآن الكريم على المحكم والمتشابه، والمجمل والمفصّل، والواضح والمبهم، والناسخ والمنسوخ، فضلاً عن وجود الخاص والعام، والمطلق والمقيّد.

أمّا السُنّة المطهّرة فقد اشتملت علىٰ ذلك أيضاً، زيادة علىٰ ما دُسّ فيها من أحاديث كثيرة ترويجاً لرأي ودعماً لفكرة، مع جهل أكثر الناس بمعانيها وتشتّت أهوائهم، وهذا ما يوجب عقلاً أن يكون هناك إماماً حافظاً لما في الكتاب والسُنّة، لا يشتبه عليه شيء منها ليكون حجّة لله علىٰ عباده بعد نبيّه ﷺ يبيّن لهم ما اختلفوا فيه بعد نبيّهم[٤].

وهذه الحقيقة أدركها بعض من كتب في العقائد من إخواننا أهل السُنّة حتىٰ قال أحدهم: «إنَّ انقطاع الوحي بموت المبعوث بالرسالة السماوية يقضي لا محالة بضرورة وجود من يستطيع تفسير المضمون الباطني للوحي الذي يخفىٰ علىٰ من لم

(١) النحل: ٩٣/١٦، وفاطر: ٨/٣٥.

(٢) فصلت: ٤٦/٤١.

(٣) الزخرف: ٧٦/٤٣.

(٤) أنظر بقية الأدلة في الشافي في الإمامة /السيد المرتضىٰ ١: ٤٧ والذخيرة له أيضاً: ١٨٦، وكشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد/العلّامة الحلي: ٣٦٢، الصراط المستقيم/ النباطي ١: ٦٣، حق اليقين/ السيد عبد الله شبّر ١: ٢٥٢.

يؤت علمه، ومن ثمّ فلا بُدّ من إمام يرث الإدراك الواعي لهذا المضمون تبدأ به دائرة الولاية بعد انتهاء دائرة النبوّة»[١].

وقد علّق هذا الباحث علىٰ موقف الخليفة عثمان حين اشتدّ الخلاف بينه وبين الثائرين عليه ـ ثمّ وصل الأمر إلىٰ أن خيّروه بين أن يكون خليفة معزولاً أو خليفة مقتولاً، فردّ عليهم: «لم أكن لأخلع سربالاً سربلنيه الله، فحصروه أربعين ليلة، وطلحة يصلّي بالناس»[٢] ـ بقوله: «فهلّا يبدو الخليفة الثالث بهذه النظرة يقترب قرباً شديداً من رأي شيعة عليّ بن أبي طالب، حتىٰ ليوشك لسان الحال أن يجأر بصوت جهير بأنّ الإمامة أو الخلافة لا خيار للناس في منحها كما لا خيار لهم في منعها لأنّها فوق ما يملكون ؟ وهل يمكن لنظرة كهذه أن تنشأ من فراغ ؟! أم ترىٰ كانت تشكّل جانباً من الفكر الإسلامي السياسي المتداول في تلك الأيام، قد علمه ابن عفّان وتأثّر به ؟ أو أحبّ ـ على الأقل ـ الانتفاع في أزمته بما أورده ذلك الجانب من الفكر عند الإمامة والإمام»[٣].

أقول: إنَّ فكرة الإمامة لم تكن من وحي الكليني، ولا من نتاج الثقافة الفارسية كما زعم بعض الباحثين[٤]، وإنّما هي من الفكر الإسلامي الأصيل، وليت هؤلاء تأمّلوا بما ينطوي عليه موقف الخليفة الآنف، فهو خروج صريح على العرف القائل بشرعيّة الشورىٰ في تنصيب الإمام، وتغافل عن دليل نظرية الحكم في الإسلام عند هؤلاء الباحثين.

إنَّ منطق وجوب تنصيب الإمام علينا سمعاً أو عقلاً، أو إنكار هذا الوجوب

---

(١) السقيفة والخلافة/عبد الفتاح عبد المقصود: ١٤٨.

(٢) تاريخ الطبري ٢: ٦٦٤، حوادث سنة ٣٥ هـ. كما كشف الخليفة عن اعتقاده بأنّ الخلافة من الله تعالىٰ ولا شأن للناس فيها برسالته إلىٰ معاوية يستنجده والتي يقول فيها: «وقد خيروني بين أن يحملوني علىٰ شارف من الإبل الدحيل وبين أن أنزع لهم رداء الله الذي كساني» الإمامة والسياسة/ابن قتيبة ١: ٣٦.

(٣) السقيفة والخلافة: ١٣٦.

(٤) الشيعة معتقداً ومذهباً/د. صابر عبد الرحمٰن طعيمة: ٣٢.

أصلاً، أو تحديده بوقت دون آخر، هو منطق جاء لتبرير الواقع التاريخي لمسألة اختيار الإمام بعد النبيّ ﷺ، وبالتالي فهو غير متماسك لعدة أسباب:

منها ما يتعلّق بالشروط والصفات الواجب توفّرها في الإمام، والتي لا يمكن وفق مبدأ الاختيار معرفة أهمّها وهي العصمة.

ومنها ما يتعلّق برتبة الإمامة ذاتها، والتي لا يمكن منحها لأيّ كان إلّا باعتبارات الشرع المقدّس كالنصّ والتعيين. كما سيبيّنه البحث.



صفات الإمام ووجوب شرط العصمة

لا تصحُّ الإمامة إلّا بعد توفّر الشروط والصفات اللازمة فيمن يكون إماماً، وهذا من المتّفق عليه بين سائر المسلمين، إلّا أنّهم اختلفوا في صفات الإمام.

وقد كتب المسلمون الكثير جداً عن هذا الموضوع حتىٰ لا تكاد تجد كتاباً في العقائد إلّا وقد ذكر فيه موضوع الإمامة وصفات الإمام.

ويُستخلص ممّا كتبوه أنَّ أهم الصفات المتنازع عليها بينهم ثلاث، هي:

صفة الأعلميّة، والأفضليّة، والعصمة. أمّا ما عدا تلك الصفات، كالحريّة، والعدل، والانتساب إلىٰ قريش، وما إلىٰ ذلك من صفات أُخرىٰ، فيمكن أن يقال عنها بأنّها من المختلف فيها أيضاً لما قد جوّز بعضهم إمامة من لم ينتسب إلىٰ قريش، كما جوّز إمامة الفاسق أيضاً !!

وليس من هدف البحث تبسيط القول في الصفات المتّفق عليها والمتنازع فيها، فذلك يُطلب من مظانّه في كتب العقائد والكلام.

بل الهدف الأساس هو تبسيط القول في أكثر هذه الصفات اختلافاً بين المسلمين، ألا وهي العصمة، حيث تعرّضت لسهام النقد من قبل الكثيرين ممن كتبوا عن عقائد الشيعة، وفي الخصوص نقد عقائد الكافي في الإمامة التي وصفها بعضهم بالأساطير، حتىٰ لكأنّ الشيعة الإمامية في نظرهم ما كان لهم أن ينفردوا

عن غيرهم بالقول بوجوب العصمة لولا روايات الكافي فيها. وكأنّ عقائد الشيعة لم تؤخذ قط من غير الكافي، ولا وجود لها إلّا في الكافي، ولا دليل عليها إلّا من الكافي !!

ولهذا ارتأينا أن نبحث موضوع العصمة تعريفاً، وتاريخاً، ودليلاً.

تعريف العصمة

العصمة في كلام العرب: المنع، وعصمة الله عبده، أي: يمنعه ممّا يوبقه، يقال: عَصَمَهُ، يَعْصِمُهُ، عَصْماً: منعه ووقاه. والاسم: العِصْمَة، وهي أن يَعْصِمَكَ الله من الشرّ، أي: يدفع عنك. واعتَصَمْتُ بالله، أي: امتنعت من الشرّ. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱللَّهُ يَعصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾[1]. أي: يمنعك منهم فلا يقدرون عليك، ومنه أيضاً قوله تعالىٰ: ﴿ سَآوِي إِلَىٰ جَبَلٍ يَعصِمُني مِنَ ٱلمَاءِ ﴾[2]. أي: يمنعني من الماء[3].

إذن المعصوم هو الممتنع من جميع محارم الله تعالىٰ بلطفه.

أمّا في الاصطلاح: فقد عرّفوا العصمة بأنّها: لطف خفي يفعله الله تعالىٰ بالمكلّف بحيث لايكون له داعٍ إلىٰ ترك الطاعة، وارتكاب المعصية مع قدرته علىٰ ذلك.

أو هي: كيفيّة نفسانية تبعث علىٰ ملازمة التقوىٰ والامتناع عن ارتكاب المعاصي مع القدرة عليها، ولا يجوز فيها القهر علىٰ فعل الطاعة وترك المعصية[4].

---

(١) المائدة: ٦٧/٩٥.

(٢) هود: ٤٣/١١.

(٣) أنظر: كتاب العين ١: ٣١٣، تهذيب اللغة ٢: ٥٣، لسان العرب ١٢: ٤٠٣، مجمع البحرين ٦: ١١٦ ـ عَصَمَ.

(٤) تصحيح الاعتقاد: ٢٣٥، والنكت الاعتقادية/الشيخ المفيد: ٤٥، الباب الحادي عشر/العلّامة الحلي: ٣٧.

تاريخ مصطلح العصمة

لم تكن دعوىٰ (العصمة) التي تعتقدها الشيعة الإمامية في أئمة أهل البيت عليهم السلام وليدة التطوّر الحاصل في الفكر الإسلامي من جرّاء تأثّره بالفلسفة ونشوء علم الكلام؛ لأنّ تاريخ مصطلح العصمة ضارب بجذوره في أعماق التاريخ الإسلامي ومواكب للرسالة الإسلامية في صدرها الأوّل، يشهد بذلك وروده صراحة في الأحاديث المرويّة عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، وعن الأئمة الأطهار عليهم السلام.

وفيما يلي بعض ما وقفت عليه من ذلك، ولم يكن غرضي هو الاستقصاء، وإنّما لإثبات أنَّ هذا المصطلح كان شائعاً معروفاً في عصر صدر الإسلام والعصور اللاحقة:

١ ـ في عيون الأخبار: عن عليّ عليه السلام، عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال ـ بشأن عليّ والأئمة من ولده عليهم السلام ـ: **«فإنّهم خيرة الله عزّ وجلّ، وصفوته، وهم المعصومون من كلّ ذنب وخطيئة»**[١].

٢ ـ وفي إكمال الدين، وعيون الأخبار: عن ابن عباس، عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، قال: **«أنا، وعليّ، والحسن، والحسين، وتسعة من ولد الحسين مطهّرون معصومون»**[٢].

٣ ـ وفي علل الشرائع، والخصال: عن أمير المؤمنين عليه السلام أنَّه قال: **«أمَّا الطاعة لله عزّ وجلّ ولرسوله ولولاة الأمر، وإنَّما أَمَرَ بطاعة أُولي الأمر لأنّهم معصومون مطهّرون لا يأمرون بمعصية»**[٣].

---

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام/الصدوق ٢: ٢١١/٥٧، وعنه في بحار الأنوار/المجلسي ٢٥: ٢/١٩٣.

(٢) إكمال الدين/الصدوق ١: ٢٨/٢٨٠، وعيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٣٠/٦٤، وعنه في البحار ٢٥: ١٣/٢٠١.

(٣) علل الشرائع/الصدوق: ٥٢، الخصال/الصدوق ١: ٦٨، وعنه في البحار ٢٥: ١١/٢٠٠.

٤ ـ وفي خطبة لأمير المؤمنين عليّ عليه السلام من خطب نهج البلاغة: «وإنّما ينبغي **لأهل العصمة والمصنوع إليهم في السلامة، أن يرحموا أهل الذنوب والمعصية»**[(١)].

والمراد من أهل العصمة ـ كما في منهاج البراعة ـ: «هم الذين عصمهم الله من المعاصي، ووقيهم من الجرائر، بجعل نفوسهم الأمّارة مقهورة لقوّتهم العقلانية بما عرّفهم من معائب المعاصي ومنافع الطاعات، فحصل لهم بذلك ملكة الارتداع عن الذنوب والامتناع من اقتحام المحارم، وهم (المصنوع إليهم في السلامة)، أي: الذين اصطنع الله سبحانه إليهم وأنعم عليهم بالسلامة من الانحراف عن صراطه المستقيم والاعتساف عن نهجه القويم، وعن الخروج من النور إلى الظلمات، والوقوع في مهاوي الهلكات، و(أن يرحموا أهل الذنوب والمعصية)، لمّا رأوا منهم الخطيئة والعصيان، والغرق في بحر الذلّ والهوان، والتيه في وادي الضلال والخذلان، والرحمة منهم: أن يحصل بإنقاذهم الغريق من البحر العميق، وإرشاد التائه إلى الرشاد بالتنبيه على السداد في العمل والاعتقاد»[(٢)].

أقول: لقد اضطررنا لنقل شرح هذه الفقرة لترك ابن أبي‌الحديد شرحها، مدّعياً أن ليس فيها ما يستوجب الشرح، ولعمري إنّه ترك أهمّ ما يستوجب الشرح في مسائل الإمامة الواردة في النهج كلّه. وأغلب الظنّ أنّه ترك شرحها لأنّه لم يجد في معاني لفظ العصمة ـ بعد اعتقاده بصدور هذه الخطبة عن الإمام عليه السلام ـ معنىً يوافق هواه، ليقدر من خلاله تأويل هذه اللفظة وصرفها بموجبه عن معناها المتبادر إلى الأذهان، لا سيّما وقد عُرف بتأويله لكلّ كلام لا يوافق رأيه في مسألة الإمامة والخلافة ويتعارض مع اعتقاده في جواز إمامة المفضول مع وجود الفاضل، لأنّه اعترف صراحة بأنّ عليّاً عليه السلام هو أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وجوّز إمامة

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٩: ٥٩ ـ الخطبة رقم (١٤٠).

(٢) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة / الهاشمي الخوئي ٨: ٣٦٩ ـ شرح الخطبة (١٤٠).

غيره عليه، وهذا من العجب !!

٥ ـ وفي أُصول الكافي: عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: «**إنّ الله تبارك وتعالىٰ طهّرنا وعصمنا، وجعلنا شهداء علىٰ خلقه، وحجّته في أرضه، وجعلنا مع القرآن، وجعل القرآن معنا، لا نفارقه ولا يفارقنا**»[1].

ولا ريب أنّ لكلّ فقرة من فقرات هذا الحديث الشريف لها ما يؤيّدها من شواهد الكتاب العزيز والسُنّة النبويّة المطهّرة المنقولة في أوثق كتب الحديث لدى الطرفين، كما سيأتي مفصلاً في هذه البحوث التمهيدية لدحض ما ادّعاه الدكتور مصطفىٰ محمد حلمي وغيره بأنّ عقيدة الإمامة في الكافي من الأساطير[2].

٦ ـ وفي معاني الأخبار: عن عليّ بن الحسين عليهما السلام، قال: «**الإمام منّا لا يكون إلّا معصوماً، وليست العصمة في ظاهر الخلقة فيعرف بها، ولذلك لا يكون إلّا منصوصاً**»[3].

٧ ـ وفي الصحيفة السجّادية بعد ذكر الصلاة علىٰ محمد صلى الله عليه وآله: «**ربّ صلّ علىٰ أطائب أهل بيته الذين اخترتهم لأمرك، وجعلتهم خزنة علمك، وحفظة دينك، وخلفائك في أرضك، وحججك علىٰ عبادك، وطهّرتهم من الرجس والدنس تطهيراً بإرادتك، وجعلتهم الوسيلة إليك، والمسلك إلىٰ جنّتك**»[4].

وقد تضمّن هذا الدعاء الإشارة إلىٰ جملة من الأحاديث الواردة عن النبيّ صلى الله عليه وآله بحقّ أهل البيت عليهم السلام، وإلىٰ آية التطهير التي هي من أقوى الأدلّة النقليّة علىٰ عصمتهم عليهم السلام.

٨ ـ وفي مصباح المتهجّد: عن عليّ بن الحسين عليهما السلام قال في دعاء الموقف بعرفة:

---

(١) أُصول الكافي/الكليني ١: ٥/١٤٧ ـ باب في أنّ الأئمة شهداء الله علىٰ خلقه.

(٢) أنظر: نظام الخلافة بين أهل السُنّة والشيعة/د. مصطفىٰ محمد حلمي: ١٥١.

(٣) معاني الأخبار/الصدوق: ١/١٣٢ ـ باب معنى العصمة.

(٤) الصحيفة السجّادية الكاملة للإمام عليّ بن الحسين عليهما السلام: ٢٦٩، دعاء عرفة رقم (٤٧).

«أسألك بحقّ نبيّك محمد ﷺ، وأتوسّل إليك بالأئمّة الذين اخترتهم لسرّك... وعصمتهم عن معاصيك»[(١)].

٩ ـ وفي معاني الأخبار: عن الحسين الأشقر، قال: قلت لهشام بن الحكم: ما معنىٰ قولكم: إنَّ الإمام لا يكون إلّا معصوماً؟ فقال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك، فقال: «المعصوم هو الممتنع بالله من جميع محارم الله»[(٢)].

١٠ ـ وفي الخصال: «عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «عشر خصال في صفات الإمام» ـ وقد عدَّ العصمة في أوّلها ـ»[(٣)].

١١ ـ وفي الخصال أيضاً: في خبر الأعمش، عن الصادق عليه السلام: «الأنبياء وأوصياؤهم لا ذنوب لهم، لأنّهم معصومون مطهّرون»[(٤)].

١٢ ـ وفي أُصول الكافي، وعيون أخبار الرضا: عن عبد العزيز بن مسلم، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام أنّه قال في فضل الإمام وصفاته: «الإمام المطهّر من الذنوب، والمبرّأ من العيوب.. فهو معصوم مؤيّد، موفق مسدّد، قد أمن من الخطايا والزلل والعثار، يخصّه الله بذلك ليكون حجّته البالغة علىٰ عباده، وشاهده علىٰ خلقه، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم»[(٥)].

١٣ ـ أفرد الخوارزمي الحنفي فصلاً في مناقبه بعنوان: (في بيان أنَّ عليّاً عليه السلام من أهل الجنّة وأنَّ الجنة اشتاقت إليه وأنّه معصوم من الذنب)[(٦)].

---

(١) مصباح المتهجّد وسلاح المتعبّد/ الطوسي: ٦٣٦، وانظر: إقبال الأعمال/ابن طاووس: ٣٦٢، والبلد الأمين/الكفعمي: ٢٤٩.

(٢) معاني الأخبار: ١٣٢/٢ ـ باب معنى العصمة.

(٣) الخصال ٢: ٤٢٨/ ٥.

(٤) المصدر السابق ٢: ٦٠٨/ ٩ ـ أبواب المائة، وعنه في البحار ٢٥: ١٩٩/٨.

(٥) أُصول الكافي ١: ١٥٦ ـ ١٥٧/١ ـ باب نادر في فضل الإمام وصفاته، وعيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٢١٩/ ١.

(٦) المناقب/الخوارزمي الحنفي: ٢٥٧ ـ الفصل الحادي والعشرون.

روىٰ فيه عن النبيّ ﷺ ما يدلّ علىٰ صدق هذا العنوان.

أدلة عصمة الإمام

إنَّ العصمة التي يقول بها الشيعة الإمامية لا تعني أنَّها كعصمة الملائكة الذين خلقوا وجبلوا عليها، بحيث لا تنازعهم أنفسهم ولا تدعوهم إلى الشّر مطلقاً.

إذ لو كان الأنبياء والأئمة عليهم السلام مقهورين علىٰ فعل الطاعة واجتناب المعصية، لانتفى استحقاق الثواب والعقاب، ولزم أن يكون الواحد منّا أعظم ثواباً منهم، وهذا باطل بالإجماع، ولمّا كانت العصمة هي لطف وتفضّل من الله تعالىٰ، فيمكن أن يكون (سبب الاختصاص بهذا اللطف هو علم الله تعالىٰ لقبول المحلّ دون غيره، ويجوز أن يكون من أنفسهم بحيث لا يختارون المعصية مع قدرتهم عليها، وامتناع صدورها عنهم، لوفور عقلهم وكثرة علومهم، ومداومتهم على التفكر والنظر وملازمة الطاعات والمداومة عليها بخلاف غيرهم من البشر)[(١)].

ولا شكّ أنَّ الدافع لارتكاب الذنب هو أحد عاملين: أوّلهما: عدم معرفة قبح العمل، وثانيهما: كون العقل مغلوباً علىٰ أمره أمام ضغط الشهوات، أمّا إذا كان هناك من يعلم بمفاسد وقبح جميع الذنوب، مع السيطرة التامة علىٰ كلّ رغباته وشهواته، بحيث يستطيع أن يوجّهها حيث يشاء، فمن غير الممكن عقلاً أن يقترف مثل هذا الشخص ذنباً ولو صغيراً.

والمعلوم من سيرة الأئمة عليهم السلام وما قيل عنهم، أنَّهم كانوا أعلم أهل زمانهم على الإطلاق، ويكفي مثالاً اشتهار قول أمير المؤمنين عليه السلام: «**سلوني قبل أن تفقدوني**» الذي لم يقله أحد من بعده ـ من غير الأئمة من ولده عليهم السلام ـ إلّا وقد بان للناس

(١) أجوبة المسائل المهنائية/العلّامة: ٧٣ مسألة: ١٠٦.

فشله وعجزه، قال سعيد بن المسيّب: «لم يكن أحد من الصحابة يقول: سلوني، إلّا عليّ بن أبي طالب، وكان إذا سئل، يكون فيها كالسكّة المحماة»[(١)].

وجاء في تذكرة الخواص عن عطاء ـ أحد أعلام التابعين ـ أنّه قال: «ما رأيت العلماء عند أحد أصغر علماً منهم عند أبي جعفر ـ الباقر ـ لقد رأيت الحَكَم عنده كأنّه مغلوب، قال: ويعني بالحَكَم، الحَكَم بن عيينة، وكان عالماً نبيلاً جليلاً في زمانه»[(٢)].

وقال الشهرستاني في الملل والنحل عن الإمام الصادق عليه‌السلام: «وهو ذو علم غزير في الدين، وأدب كامل في الحكمة، وزهد بالغ في الدنيا، وورع تام عن الشهوات»[(٣)].

وهكذا الحال مع سائر أئمة أهل البيت عليهم‌السلام. كما يظهر مما كُتب عنهم وقيل بحقهم، والإطالة فيه إطالة في الواضحات، لأنّ علمهم وورعهم التام عن الشهوات معلوم لكلّ أحد حتىٰ شهدت به محافل أعدائهم، ومن يكون هذا حاله كيف يغيب عنه العلم بقبح الأفعال ويفلت منه زمام النفس فيرتكب الذنوب ؟!

أمّا من حيث عدم وقوع المعصوم في الخطأ والاشتباه، فهو لكونه يعيش في صميم الواقعيات، قال الشهيد المطهري رحمه‌الله: «عندما يكون الإنسان مواجهاً للواقعيات بشكل مباشر، بفضل ما لديه من حس خاص فإنَّ الاشتباه والخطأ لا معنىٰ لهما بالنسبة إليه، وذلك لأنّ إمكان الخطأ وارد في مرحلة تطبيق الصور الذهنية على الواقعيات الخارجية، وأمّا إذا ارتبط الإنسان من باطنه بواقع الوجود

---

(١) الغدير/الأميني ٦: ١٩٤ ـ عن جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ٢: ١١٣ وغيره.

(٢) تذكرة الخواص/سبط ابن الجوزي: ٣٠٢.

(٣) الملل والنحل/الشهرستاني ١: ١٤٧.

استحال عليه الخطأ »[1].

ومن هنا يتبيّن أن لا إشكال في عصمة من يعلم جميع أحكام الشرع المقدّس، ويعيش في صميم الواقعيات، مع سيطرته التامة علىٰ توجيه رغباته وشهواته بما يرضي الله تعالىٰ، وإذا ما اقترن ذلك بادّعاء العصمة فعلاً ـ كما تقدّم آنفاً ـ ممّن تكون هذه صفتهم، فلا بُدّ حينئذٍ من الإذعان والتصديق بصحّة هذه الدعوى المستدلّ علىٰ صحّتها بعشرات الأدلّة: العقلية والنقلية، والتي سنذكر بعضها مراعاة للاختصار.

الأدلّة العقلية:

الدليل الأوّل: الممكنات تحتاج في وجودها وعدمها إلىٰ علّة ليست من جنسها، إذ لو كانت من جنسها لاحتاجت إلىٰ علّة أُخرىٰ واجبة غير ممكنة، وكذلك الخطأ من البشر ممكن، ورفع الخطأ الممكن لا يكون بغير الرجوع إلى المجرّد من الخطأ وهو المعصوم، ولا يمكن عدم افتراض عصمته لأدائه إلى التسلسل أو الدور كما سيأتي في الدليل الثاني.

الدليل الثاني: إنَّ جهة الحاجة إلى العصمة في الإمام هي تجويز الخطأ على الرعيّة، فلو لم يكن الإمام معصوماً لكان مشاركاً لهم في جواز الخطأ عليه، فيجب ـ والحالة هذه ـ أن يكون مشاركاً لهم في الحاجة إلىٰ إمام آخر لا يجوز عليه الخطأ، لأنّ الاشتراك في العلّة يقتضي الاشتراك في المعلول. وهذا الاحتياج إمّا أن يكون إلىٰ إمام آخر، فإن كان معصوماً فهو، وإلّا لَزِم التسلسل، وإمّا أن يكون إلى الرعيّة لتردّه إلى الصواب مع حاجة الرعيّة للاقتداء به، وهو الدور.

---

(١) وحي ونبوّت (فارسي) / الشهيد المطهري. نقلاً عن المقالات والرسالات برقم (٢٠) المقدّمة للمؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى الألفية لوفاة الشيخ المفيد، مقال بعنوان نظرة الشيخ المفيد ﷺ حول العصمة / جعفر انواري ـ عليّ محمد قاسمي: ١٢

وقد انعقد الاجماع علىٰ أنَّ الإمام الحقّ هو من لا يحتاج إلىٰ إمام آخر كي يردّه إلى الصواب في إمامته، فبالأَوْلىٰ أن لا يحتاج في ذلك إلى الرعيّة، ولهذا فإنَّ العقل يحكم ببطلان إمامة من يحتاج إلى الرعيّة في تقويم خطأه، لأ نّه إلى الإمام أحوج.

الدليل الثالث: إنَّ مفهوم الإمام يتضمّن معنى العصمة، لأنّ الإمام لغة: هو المؤتمّ به، كالرداء اسم لما يرتدىٰ به، فلو جاز عليه الذنب فحال إقدامه على الذنب، إمَّا أن يقتدىٰ به، أو لا، فإن كان الأول، كان الله تعالىٰ قد أمر بالذنب، لقوله تعالىٰ: ﴿ يَا أَيُّها ٱلَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطيعُوا ٱلرَّسُولَ وَأُولِي ٱلأَمْرِ مِنكُمْ ﴾[1]، وهذا محال، وإن كان الثاني، خرج الإمام عن كونه إماماً، فيستحيل رفع التناقض بين وجوب كونه مؤتمّاً به وبين وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلّابتصوّر أنَّ العصمة متضمّنة في مفهوم الإمام ولازمة لوجوده[2].

الأدلّة النقلية:

أمَّا الأدلة النقلية الدالّة علىٰ عصمة الإمام، فهي من القرآن الكريم والسُنّة النبويّة، ولأجل الاختصار سنذكر ثلاثة من الآيات القرآنية الدالة على العصمة، وهي:

الآية الأُولىٰ: قوله تعالىٰ لإبراهيم عليه السلام: ﴿ قَالَ إِنّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِن ذُرّيَّتي قَالَ لَا يَنَالُ عَهدِي ٱلظَّالِمِينَ ﴾[3].

---

(١) النساء: ٥٩/٤.

(٢) الأدلة المذكورة مقتبسة ـ باختصار ـ من الذخيرة/ المرتضىٰ: ٤٣٠، وتقريب المعارف/ الحلبي: ١٠٣، وكشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٣٦٤، والألفين: ٥٤، والباب الحادي عشر: ٤١ـ٤٢، ونهج الحق وكشف الصدق/ العلّامة الحلي: ١٦٤، والصراط المستقيم/ النباطي ١: ٦٢، ومن كتاب الأربعين للرازي: ٤٣٤ كما في هوية التشيّع للشيخ الدكتور أحمد الوائلي: ١٤٥.

(٣) البقرة: ١٢٤/٢.

ومعلوم أنّ المراد من عهد الله تعالىٰ في هذه الآية هو الإمامة، ولا ينكر ذلك أحد إلّا مكابراً أو من لا فهم له، ويظهر مما تقدّم في تعريفها ودليلها أنّ للإمامة منزلة عظيمة عند الله تعالىٰ، فهي عهده الذي لا يعطيه لظالم قط.

قال العلّامة المجلسي رحمه الله: «واستدلّ أصحابنا بهذه الآية علىٰ أنّ الإمام لا يكون إلّا معصوماً عن القبائح، لأنّ الله سبحانه نفىٰ أن ينال عهده ـ الذي هو الإمامة ـ ظالم، ومن ليس بمعصوم فقد يكون ظالماً إمّا لنفسه وإمّا لغيره»[1].

والنفي الوارد في الآية مطلق لم يقيّد بظلم دونَ آخر، ولا دليل علىٰ حصره بزمان دون آخر، فهو يشمل كلّ من ظلم ولو تاب بعد ذلك واستقام، وتوضيح هذا الأمر كما يلي:

إنّ ذرّية إبراهيم عليه السلام ـ التي طلب من الله تعالىٰ جعل الإمامة فيها ـ يمكن تصنيفها من حيث الظلم وعدمه إلىٰ أربعة أصناف لا خامس لها وهي:

١ ـ صنف يكون ظالماً حياته كلّها، لم تتخللها توبة قط، ويدخل في هذا الصنف أبو لهب وأمثاله ممن عاشوا وماتوا علىٰ شركهم، لأنّ الشرك هو من أقوىٰ مصاديق الظلم، قال تعالىٰ: ﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾[2].

٢ ـ وصنف كان عادلاً في أوّل حياته مؤمناً بالله تعالىٰ ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، ولكنّه انقلب علىٰ عقبيه فكفر بعد إيمانه، ومثاله من ارتدّ بعد الإيمان ومات علىٰ ردّته.

٣ ـ وصنف كان ظالماً في أوّل حياته، ثمّ هداه الله تعالىٰ إلى الإيمان، وبقي على

---

(١) بحار الأنوار ٢٥: ٩١.

(٢) لقمان: ١٣/٣١.

إيمانه ومات عليه، ككثير من الصحابة ﷺ.

٤ ـ أمّا الصنف الرابع فهو ما لم يكن ظالماً في حياته قط منذ الولادة إلى الوفاة، وأنّه لم يشرك بالله طرفة عين.

وهنا لا بُدّ من سؤال. هل كان خليل الرحمن عليه السلام لا يعلم بهذا التقسيم الطبيعي لذريّته، أو يعلم به ؟ فإن كان الأول، فهذا من أقبح الأُمور التي لا يصحُّ للمسلم أن ينسبها لنبيّ كريم، لأنّه يلزم منه طلب جعل الإمامة في أمثال أبي لهب وغيره، وهذا من الجهل الذي يتنزّه عنه الأنبياء عليهم السلام.

فهو عليه السلام يعلم قطعاً بوجود هذه الأصناف الأربعة في ذريّته، فيا تُرىٰ لأيّ صنف منها طلب أن تكون الإمامة فيه؟

لا شكّ أنّه لم يطلب الإمامة من الله تعالىٰ إلى الصنفين الأوّلين، لأنّهما بحاجة إلى الهداية والتوبة، فأنّىٰ يكون لهما عهد الله تعالىٰ وميثاقه ؟!

إذن لم يبقَ سوى الصنفين الأخيرين وهما: مَن ظلم ثمّ آمن، ومَن لم يظلم في حياته كلّها طرفة عين.

نعم.. هذان الصنفان هما المؤهّلان لنيل مرتبة الإمامة في نظر إبراهيم عليه السلام وهو إذ قال: ﴿ وَمِن ذُرِّيَّتِي ﴾ لا يعني غيرهما قطعاً، ومن قال بغير ذلك فقد قال شططاً. فماذا كان الجواب ؟؟ إنّه: ﴿ لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾.

وهنا يتّضح من الجواب المقدّس حصر الإمامة بالصنف الأخير على الوجه الأتم[1].

---

(١) أنظر: الميزان في تفسير القرآن / العلاّمة السيد الطباطبائي ١: ٢٧٤، حيث حكىٰ ذلك مختصراً عن أحد أساتذته رحمه الله.

الآية الثانية: قوله تعالىٰ في قصّة يوسف عليه السلام: ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَن رَّأَىٰ بُرْهَانَ رَبِّهِ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ ﴾ (١).

فإنَّ صرف السوء والفحشاء عمّن أخلص لله تعالىٰ في كلّ شيء قولاً وفعلاً، لا يعني غير العصمة، وقد جعل الله تعالىٰ هذا الإخلاص سبباً لهذا الصرف وعلّة له، لذا فإنَّ الآية لا تختصّ بيوسف عليه السلام، وإنَّ العبرة هي بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، ولو أردنا معرفة إخلاص أهل البيت عليهم السلام التام مع الله سبحانه لما أعوزنا الدليل، فمنهم من اشترىٰ نفسه ابتغاء مرضاة الله وطلّق الدنيا ثلاثاً، ومنهم من ترك الخَلق طرّاً في هوى المعبود، ومنهم من خُرم أنفه من طول السجود، ومنهم... ومنهم... وهم فوق هذا الثقل الأعظم الذي خلّفه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع القرآن، وهم من أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً، وهم سفينة نوح، وباب حطّة، وهم من قُرِنَ ذكرهم بالصلاة علىٰ جدّهم المصطفىٰ، وما كان صلى الله عليه وآله وسلم ليجامل آله في كلّ ذلك لو لم يكن أمراً من الله تعالىٰ.

وبالجملة فإنَّ إخلاصهم لله تعالىٰ لا يقلّ عن إخلاص نبيّ الله يوسف عليه السلام، ولمَّا كان الإخلاص التام لله تعالىٰ هو علّة لصرف السوء والفحشاء، لذا كان هذا الصرف لازماً لهم أيضاً.

الآية الثالثة: آية التطهير، وهي من قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ (٢).

وتقريب الاستدلال علىٰ عصمة أهل البيت عليهم السلام بهذه الآية المحكمة يتوقّف علىٰ معرفة معاني مفردات الآية الكريمة، وموقف السُنّة المطهرة منها، وأخيراً دلالتها.

---

(١) يوسف: ١٢/ ٢٤.

(٢) الأحزاب: ٣٣/٣٣.

ولمَّا كانت تلك الآية قد أُشبعت بالبحث والدراسة، وخُصّصت لها عدة بحوث ودراسات قيّمة كان آخرها ـ فيما أعلم ـ ما نشرته رسالة الثقلين حول الموضوع[1]، كما أفرد لها السيد الأبطحي كتاباً يقع في مجلدين ضخمين بعنوان: آية التطهير في أحاديث الفريقين، لذا سنحاول ضغط الفقرات المذكورة قدر الإمكان وفقاً لما يتطلّبه الاستدلال بالآية.

مفردات الآية

١ ـ ﴿ إِنَّمَا ﴾ :

تفيد الحصر والتوكيد، وهي عند النحاة من أقوىٰ أدوات الحصر على الإطلاق.

٢ ـ ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ ﴾ :

إرادة الله تعالىٰ علىٰ قسمين: أحدهما إرادة تكوينية، والأُخرىٰ تشريعية.

أمّا التكوينية: فهي التي لا يتخلّف فيها المراد عمّا أراده الله سبحانه قطعاً، فكلّ ما أراده الله تعالىٰ بها يقع لا محالة، قال تعالىٰ: ﴿ **إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ** ﴾[2]، وأمثلتها كثيرة جدّاً، منها: إرادة الخلق، والممات، والبعث، والنشور وغيرها.

أمّا الإرادة التشريعية: فهي تعني كلّ ما أراده الله سبحانه من عباده إزاء ما شرّعه وبلّغه الأنبياء عليهم السلام إليهم، وهذا لا يمنع من عدم حصول ما أراده الله تعالىٰ لارتباط هذا القسم من الإرادة بأفعال المكلّفين ارتباطاً مباشراً، فالعدل مثلاً هو ممّا أراده الله تعالىٰ أن يسود بين عباده، ولكن بكثرة الظالمين، واضطهاد المظلومين لم

---

(١) أنظر بحث أهل البيت في القرآن للسيد جعفر مرتضى العاملي، وكتاب في مقال (آية التطهير) للشيخ الآصفي في رسالة الثقلين ـ إصدار المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام ـ العدد الأوّل لسنة/١٤١٣هـ.

(٢) يس: ٣٦ / ٨٢.

يحصل ولم يتحقّق المطلوب من هذه الإرادة.

والإرادة في آية التطهير لم تكن من هذا النوع لتقدّم أداة الحصر عليها، وليس ثمّة ما يدعو إلىٰ حصر إرادته تعالىٰ بتطهير أهل البيت دون سواهم بإرادة تشريعية، إذ لو كانت كذلك لجاءت عامّة للعباد جميعاً، كقوله تعالىٰ: ﴿ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾[1]. لذا يفهم من تخصيص أهل البيت بآية التطهير وتوكيدها وحصرها بأقوىٰ أدوات الحصر، أنَّ الإرادة فيها هي من نوع آخر.

٣ ـ ﴿ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ ﴾ :

الرجس في اللغة: القذر، والقذر ضدّ النظافة، والمراد من إذهاب الرجس عنهم عليهم السلام تبرئتهم وتنزيههم عن الأُمور الموجبة للنقص فيهم، وتنفّر الطباع عنهم خَلقاً وخُلقاً، وذمّ العقلاء إيّاهم، فيدخل فيه الذنب، وكلّ ما يوجب النفرة، وإن لم يكن ذنباً، بل يدخل فيه الخطأ أيضاً لكونه مستلزماً للنقص فيهم، فيمنع عن اتّباعهم فيفوت الغرض وتنتفي المصلحة من نصبهم عليهم السلام.

والمراد من الرجس: الذنب خاصّة، قال في الجوامع: الرجس، مستعار الذنب[2].

٤ ـ ﴿ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ﴾ :

المراد من أهل البيت هم: رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وفاطمة الزهراء، والإمام علي وسيّدا شباب أهل الجنة الحسن والحسين عليهم السلام، ويلحق بهم الذرية الطاهرة، وهم الأئمة التسعة من ولد الحسين صلوات الله عليهم أجمعين، وهناك جملة وافرة من الروايات

---

(١) المائدة: ٥/٦.

(٢) جوامع الجامع/الطبرسي: ٣٧٢، وعنه أقطاب الدوائر/عبد الحسين بن مصطفىٰ: ١٢.

الصحيحة الواردة عن النبيّ ﷺ من الطرفين المصرّحة بأسمائهم[١]، زيادة على تواتر نصوص سابقهم علىٰ إمامة لاحقهم عند الإمامية، وهذا ما ينطبق تمام الانطباق علىٰ ما جاء في الصحيحين، عن النبيّ ﷺ من أنَّ الأئمة اثنا عشر وكلّهم من قريش[٢].

أمّا منشأ تسميتهم بأهل البيت، فهو ما جاء في قوله تعالىٰ في آية التطهير: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾، مع تأكيد السُنّة النبويّة المتواصل علىٰ نزولها في آل محمدﷺ، كما سيتّضح قريباً إن شاء الله تعالىٰ.

٥ ـ ﴿ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾ :

الطهارة لغة : النزاهة والنظافة، ولفظ الطهارة هنا جاء تأكيداً للمعنى المستفاد من ذهاب الرجس في زوال أثره بالكلّية، ومن مراجعة ما تقدّم في تاريخ مصطلح العصمة، مع ادّعاء أهل البيت عليهم السلام العصمة لأنفسهم بالإشارة الصريحة إلىٰ هذه الآية، واتّفاق سائر المذاهب الإسلامية علىٰ صدقهم ووثاقتهم فيما يقولون، يتّضح أنَّ لفظ الطهارة الوارد في الآية هو مستعار للعصمة، أي في مقابل استعارة لفظ الرجس للذنوب، وقد نُسب هذا المعنىٰ إلى المفسّرين كما في المدارك[٣].

موقف السُنّة المطهّرة من آية التطهير

يظهر من تتبّع السُنّة المطهّرة الواردة في كتب الحديث لدى الطرفين (السُنّة والشيعة) أنَّ النبيّ ﷺ لم يدع كلاماً لقائل في هذه الآية الكريمة، فقد كان

---

(١) أنظر: ينابيع المودّة/ القندوزي الحنفي ٣: ٩٩.

(٢) صحيح البخاري ٩/ ٨١ والطبعة المرقمة ٦: ٢٦٤٠/ ٦٧٩٦ ـ باب الاستخلاف، و صحيح مسلم ٦: ٤٣.

(٣) مدارك الأحكام/ السيد محمد بن عليّ الموسوي العاملي ١: ١، وعنه أقطاب الدوائر: ١٢.

ـ انطلاقاً من مسؤوليّته العظمىٰ في بيان ما أُبهم علىٰ أصحابه من القرآن الكريم ـ حريصاً كلّ الحرص في بيان المراد من أهل البيت في هذه الآية وتحديد من نزلت فيهم.

ويأتي في مقدّمة اهتماماته صلى الله عليه وآله وسلم الحديث المتواتر بين المسلمين والمفسّر لهذه الآية بشكل واضح لا لبس فيه، وهو الحديث المعروف باسم حديث الكساء الذي سجّله الجمّ الغفير من أهل السُنّة، واعترف الموالف والمخالف بصحّته [١].

ومن نصوص حديث الكساء ما رواه أحمد في مسنده عن ابن عباس: «..وأخذ رسول الله ﷺ ثوبه فوضعه علىٰ علي وفاطمة وحسن وحسين، فقال: إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهّركم تطهيراً» [٢].

وروىٰ عن عطاء بن أبي رباح، عن أُمّ سلمة، أنَّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم كان في بيتها فأتته فاطمة عليها السلام ببرمة فيها خزيرة فدخلت بها عليه، فقال صلى الله عليه وآله وسلم لها: «ادعي زوجك وابنيك ـ إلىٰ أن قالت ـ فأنزل الله عزّ وجلّ هذه الآية: ﴿ **إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً** ﴾، ثمّ قالت: فأخذ فضل الكساء فغشّاهم به، ثمّ أخرج يده فألوىٰ بها إلى السماء، ثمّ قال: **اللّهمّ هؤلاء أهل بيتي وخاصّتي، اللّهمّ أذهب عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً**»، قالت أُمّ سلمة: فأدخلت رأسي البيت،

---

(١) فمن مصادره: مسند أحمد ٤: ١٠٧، صحيح مسلم ٧: ١٣٠، الخصائص/ النسائي: ٤٩، مجمع الزوائد/ الهيثمي ٧: ٩١، مستدرك الحاكم ٢: ٤١٦، منهاج السُنّة/ ابن تيميّة ٣: ٤ و ٤: ٢٠، كنز العمال/ المتقي الهندي ١٣: ٦٤٦، مصابيح السُنّة/ البغوي ٤: ١٨٣، الفصول المهمة/ ابن الصباغ: ٧ـ٨، الصواعق المحرقة/ ابن حجر: ١٤١، فرائد السمطين/ الجويني ١: ٣١٦، ينابيع المودّة/ القندوزي: ١٠٧.

ومن كتب التفسير: جامع البيان/ الطبري ٢٢: ٥ـ٧، تفسير القرآن العظيم/ ابن كثير ٣: ٤٨٣ـ٤٨٦، الدر المنثور/ السيوطي ٥: ١٩٨ ـ ١٩٩، فتح القدير/ الشوكاني ٤: ٢٧٩ ـ ٢٨٠، أحكام القرآن/ ابن العربي ٣: ١٥٣٨، الجامع لأحكام القرآن/ القرطبي ١٤: ١٨٢، ومعالم التنزيل/ البغوي ٤: ١٦٤، وغيرها.

(٢) مسند أحمد ١: ٣٣١.

فقلت: وأنا معكم يا رسول الله؟ فقال ﷺ: «إنَّك إلىٰ خير، إنَّك إلىٰ خير».

قال أحمد بن حنبل بعد ذلك: «قال عبد الملك: وحدّثني أبو ليلىٰ، عن أُمّ سلمة مثل حديث عطاء سواء، قال عبد الملك: وحدّثني داود بن عوف الجحاف، عن حوشب، عن أُمّ سلمة سواء»[(١)].

ثمّ حصر الآية على النحو المذكور بما رواه من روايات عن جملة من أجلّاء الصحابة ورؤوس التابعين والثقات المشهورين، كابن عباس، وأنس بن مالك، وأبي سعيد الخدري، وشدّاد بن عمار، وواثلة بن الأسقع، وعطاء بن أبي رباح، وعطية، وشهر بن حوشب، وأبي المعدل الطفاوي، وحماد بن سلمة، وغيرهم[(٢)].

كما روى الطبري بأربعة عشر طريقاً، تؤكّد جميعها نزول الآية في هؤلاء الخمسة صلوات الله عليهم، نذكر طريقين منها:

الأوّل: ما رواه بسنده عن أبي سعيد الخدري أنَّه قال: «قال رسول الله ﷺ: «**نزلت هذه الآية في خمسة: فِيَّ، وفي علي** ؑ**، وحسن** ؑ**، وحسين** ؑ**، وفاطمة** ؑ **إنَّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهّركم تطهيراً**»»[(٣)].

الثاني: ما رواه بسنده عن النبيّ ﷺ أنَّه «كان يمرّ ببيت فاطمة ستة أشهر كلّما خرج إلى الصلاة، فيقول: «**الصلاة أهل البيت، إنَّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهّركم تطهيراً**»»[(٤)] كما زاد ابن كثير علىٰ طرق الطبري ـ بعد نقل عشرة

(١) مسند أحمد ٦: ٢٩٣، وقد استقصى السيد الأبطحي في المجلد الأوّل من كتابه (آية التطهير في أحاديث الفريقين) روايات منع النبيّ ﷺ لأزواجه: عائشة، وأمّ سلمة، وزينب من الدخول معهم في الكساء، فراجع.

(٢) مسند أحمد ٢: ١٨، ٣: ٢٨٥ و ٣٥٩، ٦: ٢٩٦ و ٢٩٨ و ٣٠٦ و ٣٢٣ و ٤٠٦.

(٣) جامع البيان/الطبري ٢٢: ٦.

(٤) جامع البيان ٢٢: ٦، أمّا الاختلاف الوارد بشأن مدة وقوف النبيّ ﷺ علىٰ باب فاطمة ؑ بعد كلّ ⇦

منها في تفسيره ـ تسعة طرق أُخرىٰ، كلّها تؤكّد ذلك أيضاً[١].

ويكفي أن تعلم أنَّ رواة حديث الكساء من الصحابة هم أكثر من خمسين صحابياً ومن التابعين أضعاف هذا العدد، ومن جاء بعدهم أكثر وأكثر، وأنَّ من رواته نساء النبيّ ﷺ كعائشة وأُمّ سلمة، كما أُحصي في المجلد الأوّل من كتاب آية التطهير في أحاديث الفريقين ـ كما تقدّم.

مناقشة دعوىٰ نزول الآية في نساء النبيّ ﷺ

ولمَّا كان تاريخ أهل البيت عليهم السلام حافلاً بمحاولات البعض اليائسة في التقليل من شأن الأئمّة، وصرف أنظار الناس عنهم، مع التأويل المنحرف لكلّ ما جاء بحقّهم، وخلق الفضائل الموهومة لغيرهم، لذا لا غرابة في أن يشمّ الباحث رائحة الوضع في كثير من الروايات التي اختير لها إسنادٌ معيّنٌ لتنطلي على الآخرين.

ومن هذه المحاولات ما قام به عِكْرِمة مولى ابن عباس من روايته عن ابن عباس، من أنَّ الآية نزلت في نساء النبيّ ﷺ خاصّة[٢]، وهو المروي عن مقاتل ابن سليمان أيضاً[٣].

أمَّا عِكْرِمة، فهو من الخوارج الصفرية، ولا غرابة في أن يصدر عنه هذا الموقف فيدعو الناس إلىٰ مباهلة من يقول منهم أنَّ آية التطهير نزلت في غير نساء النبيّ ﷺ، إذ كيف يمكن أن نتصوّر خارجياً داعياً إلىٰ بدعته وتُكفِّر عقيدته عليّاً عليه السلام ومن والاه ثمّ يجعله من أهل البيت في آية التطهير ؟!

⇦ صلاة، وقراءة الآية كما في روايات أُخرىٰ، من أنّه وقف تسعة أشهر أو ثمانية، أو أربعين صباحاً وغيرها فهو ليس من باب التناقض المؤدي إلىٰ تضعيفها، لأنّ من رأى النبيّ ﷺ تسعة أشهر، حكىٰ ما رآه، ومن رآه أكثر أو أقل حكىٰ ما رآه أيضاً.

(١) تفسير القرآن العظيم/ابن كثير ٥: ٤٥٣ وما بعدها.

(٢) جامع البيان ٢٢: ٧.

(٣) فتح القدير/الشوكاني ٤: ٢٧٨، ومعالم التنزيل/البغوي ٤: ٤٦٤.

وهو فوق كلّ هذا قد اشتهر بالكذب على ابن عباس كما ستعرف.

فعن عبد الله بن الحارث قال: دخلت علىٰ عليّ بن عبد الله بن عباس وعكرمة موثق علىٰ باب الكنيف، فقلت: أتفعلون هذا بمولاكم ؟ فقال: إنَّ هذا يكذب علىٰ أبي. وعن يزيد بن أبي زياد مثله أيضاً.

وعن ابن عمر أنّه قال لمولاه نافع: اتّق الله، لا تكذب عليَّ كما كذب عكرمة على ابن عباس.

وقال سعيد بن المسيب لمولاه بُرْدٌ مثل ذلك أيضاً.

وقد ذُكر عند أيوب بأنّه لا يحسن الصلاة، فقال أيوب: أوكان يصلّي ؟!

وعن مطرف: كان مالك يكره أن يذكره.

وقال أحمد: يرىٰ رأي الصفرية، وهو قول ابن معين أيضاً.

وقال عطاء بن أبي رباح: كان أباضيّاً.

وقال مصعب الزبيري: يرىٰ رأي الخوارج.

وقال يحيى بن أبي بكر: الخوارج الذين بالمغرب عنه أخذوا.

وقال محمد بن سيرين: كذّاب.

وقال ابن أبي ذؤيب: غير ثقة.

وقال الشافعي: قال مالك: لا أرىٰ لأحد أن يقبل حديثه.

وقال حماد بن زيد في آخر يوم مات فيه: أُحدِّثكم بحديث ما حدّثت به قط، لأنّي أكره أن ألقى الله ولم أُحدِّث به، سمعت أيوب يُحدِّث عن عكرمة، قال: إنَّما أنزل الله متشابه القرآن ليضلّ به !!

والمنقول عن عكرمة أنّه قال في الموسم: وددت أنّي اليوم في الموسم، وبيدي حربة فأعترض بها من شهد الموسم يميناً وشمالاً.

وإنّه وقف ذات يوم علىٰ باب مسجد النبيّ ﷺ، فقال: ما فيه إلّا كافر.

ولهذا نراهم قد زهدوا فيه، وتركوا جنازته، ولم يشيّعه أحد، فاكتروا له أربعة من رجال السودان[1].

وأمّا حال مقاتل بن سليمان، فربّما كان أسوأ من حال عكرمة. فعن نعيم بن حماد، قال: رأيت عند ابن عيينه كتاباً لمقاتل، فقلت: يا أبا محمد! تروي لمقاتل في التفسير؟! قال: لا، ولكن استدلّ به وأستعين.

وعن ابن المبارك: ما أحسن تفسيره لو كان ثقة!

وعن مالك بن أنس: إنّ مقاتل بن سليمان جاءه إنسان فقال له: إنّ إنساناً جاءني فسألني عن لون كلب أصحاب الكهف، فلم أدرِ ما أقول له. فقال له مقاتل: ألا قلت له: أبقع، فلو قلته لم تجد أحداً يردّ عليك!

وقال ابن عيينه: قلت لمقاتل: تحدّث عن الضحّاك، وزعموا أنّك لم تسمع منه، فقال: يغلِق عليَّ وعليه الباب، قال ابن عيينة، فقلت في نفسي: نعم باب المدينة.

وعن إبراهيم الحربي: مات الضحّاك قبل أن يولد مقاتل بأربع سنين.

وقال أبو حنيفة: أتانا من المشرق رأيان خبيثان: جهم معطّل، ومقاتل مشبّه.

وعن أبي يوسف، عن أبي حنيفة: وأفرط مقاتل في الإثبات حتىٰ جعل الله تعالىٰ مثل خلقه.

---

(١) وفيات الأعيان/ابن خلكان ٣: ٢٦٥، المعرفة والرجال/البسيوي ٢: ٥ ـ ١٢ الضعفاء والمتروكين/ابن الجوزي ١: ١٨٢، الكامل في ضعفاء الرجال/ابن عدي ٣: ١٩٠٥، الطبقات الكبرى/ابن سعد ٥: ٢٨٧، ميزان الاعتدال/الذهبي ٣: ٩٣، تهذيب التهذيب/ابن حجر ٧: ٢٦٣.

وعن إسحاق بن إبراهيم، قال: أخرجت خراسان ثلاثة لم يكن لهم في الدنيا نظير في البدعة والكذب: جهم، ومقاتل، وعمر بن صبح.

وقال خارجة بن مصعب: كان جهم ومقاتل عندنا فاسقين فاجرين، وقال: لم أستحل دم يهودي ولا ذمّي، ولو قدرت علىٰ مقاتل بن سليمان في موضع لايراني فيه أحد لقتلته.

وكان مقاتل يقول: إن لم يخرج الدجّال الأكبر سنة خمسين ومائة فاعلموا أنّي كذّاب، وكان يحدِّث عن الكلبي ويقول: حدّثنا أبو النظر، فلقيه الكلبي وقال له: أنا أبو النظر وما حدّثتك بهذا قط، فقال: اسكت يا أبا النظر فإنّ تزيين الحديث لنا إنّما هو بالرجال!!

وقال مرّةً إلى المهديّ العباسي: إن شئت وضعت لك أحاديث في العباس، فقال له: لا حاجة لي فيها. كما قال للمنصور: أُنظر ما تحبّ أن أُحدِّثه فيك!!

وقال الجوزجاني: كان كذّاباً جسوراً.

وقال ابن معين: ليس بثقة.

وقال عمرو بن علي: متروك الحديث، كذّاب.

وقال ابن سعد: أصحاب الحديث يتّقون حديثه وينكرونه.

وقال البخاري: منكر الحديث، سكتوا عنه.. لا شيء البتة.

وقال ابن عمّار الموصلي: لا شيء.

وقال أبو حاتم: متروك الحديث.

وقال النسائي: كذّاب، ثمّ قال: الكذّابون المعروفون بوضع الحديث علىٰ رسول

الله ﷺ أربعة، وعدّ مقاتلاً منهم.

وقال الدارقطني: يكذب، وعدّه في المتروكين.

وقال العجلي: متروك الحديث.

وقال عبد الصمد بن عبد الوارث: لم يكن بشيء.

وقال وكيع: مقاتل بن سليمان كذّاب.

وقال ابن الجوزي: كذّاب بإجماع المحدِّثين لا يدري ما يقول، ثمّ نقل طائفة من الأقوال المتقدّمة عنه[١].

وبعد هذا كيف يُطمأنّ إلىٰ ما يقوله عكرمة أو مقاتل ؟ من أنّ الآية نزلت في نساء النبيّ ﷺ خاصّة. أليس القول بتوثيقها والأخذ بما يرويانه يتعارض مع الأُصول المقرّرة في علم الجرح والتعديل عند سائر المذاهب الإسلامية ؟

أمّا ما نسب إلىٰ سعيد بن جبير، وعطاء، والكلبي[٢] من القول المشابه إلىٰ قول عكرمة ومقاتل فيردّه أُمور:

الأوّل: قول أكثر المفسّرين أنّ الآية نزلت في عليٍّ، وفاطمة، والحسن، والحسين عليهم السلام[٣].

الثاني: رواية أكثر من خمسين صحابياً للتفسير النبويّ لهذه الآية كما في حديث

---

(١) الجرح والتعديل/ ابن أبي حاتم ٤: ٣٥٤/١، المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين/ ابن حبّان ٣: ١٤، الضعفاء والمتروكين/ الدارقطني: ٥٢٧/٣٧٦، الكامل في ضعفاء الرجال/ابن عدي ٦: ٢٤٢٧، ميزان الاعتدال/الذهبي ٤: ١٧٣، الضعفاء والمتروكين/ ابن الجوزي ٣: ١٣٦، والردّ علىٰ المتعصب العنيد ـ له أيضاً: ٦٣، تهذيب التهذيب/ ابن حجر ١٠: ٢٤٩، ولسان الميزان ـ له أيضاً ٦: ٨٢، والملل والنحل/ الشهرستاني: ١٥٣.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٤: ١٨٢، وفتح القدير ٤: ٢٧٨.

(٣) الصواعق المحرقة/ ابن حجر: ١٤١.

الكساء، يعارض ما نسب إلىٰ هؤلاء صراحة.

الثالث: عدم ادّعاء نساء النبيّ ﷺ نزول الآية فيهنّ مع ما فيها من شرف عظيم ومنزلة تُمدّ لها الأعناق، بل الثابت عنهنّ هو عكس ذلك كما تقدّم.

الرابع: القول بنزول الآية في نساء النبيّ، هو تكذيب له ﷺ حيث أكّد نزولها فيه، وفي عليٍّ، وفاطمة، والحسنين عليهم السلام كما تقدّم عن الطبري وغيره، وتكذيب أيضاً لأئمة أهل البيت عليهم السلام في ادّعائهم العصمة بهذه الآية كما تقدّم في تاريخ مصطلح العصمة، ممّا ينبغي على المسلم أن لا يشكّ في تكذيب الروايات المخالفة لذلك.

الخامس: ما أثبته القرآن الكريم بحقّ أُمّهات المؤمنين حريٌّ بالملاحظة في هذا الخصوص، إذ دلّت بعض الآيات النازلة فيهنّ علىٰ عدم شمولهنّ بآية التطهير.

ومن جملة تلك الآيات ما يلي:

١ ـ قوله تعالىٰ: ﴿ إِنْ تَتُوبَآ إِلَى ٱللهِ ﴾[1] دَلَّ علىٰ وقوع المعصية.

وفي قوله: ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾[2] ـ أي عدلت ومالت عن الحق ـ تصريح بمخالفتهما[3].

٢ ـ قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيهِ فَإِنَّ ٱللهَ هُوَ مَوْلاَهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ ٱلمُؤْمِنِينَ وَٱلمَلاَئِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ * عَسَىٰ رَبُّهُ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُ أَزْوَاجاً خَيْراً مِّنكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ ﴾[4].

وقد روى البخاري في صحيحه بسنده عن ابن عباس أنّه سأل عمر بن الخطاب

---

(١) (٢) التحريم: ٦٦/٤.

(٣) النص والاجتهاد/عبد الحسين شرف الدين: ٤١٥.

(٤) التحريم: ٦٦/ ٤ ـ ٥.

عن اللتين تظاهرتا على النبيّ ﷺ من أزواجه، فقال: (هما حفصة وعائشة)[١].

٣ ـ المثل العظيم في آخر سورة التحريم، قال تعالىٰ: ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلاً لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱمْرَأَةَ نُوحٍ وَٱمْرَأَةَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنهُمَا مِنَ ٱللَّهِ شَيْئاً وَقِيلَ ٱدْخُلَا ٱلنَّارَ مَعَ ٱلدَّاخِلِينَ * وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلاً لِّلَّذِينَ آمَنُوا ٱمْرَأَةَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ٱبْنِ لِي عِندَكَ بَيْتاً فِي ٱلْجَنَّةِ ﴾[٢]، وإنَّ الغاية من ضرب الأمثال في القرآن الكريم إنَّما هي للموعظة والعبرة، فقد (نزل القرآن بإيّاك أعني واسمعي يا جارة)[٣]، ولهذا ذكر المفسرون: إنَّ هذا ما ضربه الله تعالىٰ لهما مثلاً لينذرهما به، ولتعلما أنَّ الزوجية بمجرّدها لأيّ كائن لا تنفع ولا تضرّ، والنافع والضار للمرء إنَّما هو عمله[٤].

٤ ـ ما سبق آية التطهير في السورة نفسها يدلّ علىٰ عدم عصمتهنّ، قال تعالىٰ: ﴿ يَا نِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا ٱلْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَىٰ ٱللَّهِ يَسِيراً ﴾[٥].

وكيف يتّفق إذهاب الرجس عن النساء وتطهيرهنّ عن ذلك مع الأمر بعدم إتيان الفاحشة وما ترتّب علىٰ ذلك من تهديد ووعيد ؟! والكلام متّصل بآية التطهير، ولم تكن بينهما فسحة زمنية يتحقّق فيها امتثالهنّ لهذا الأمر حتىٰ يُدّعىٰ لهنّ التطهير وإذهاب الرجس بالمعنى الذي تقول به أهل السُنّة، ومع احتمال وجودها فلا يتمّ ذلك أيضاً؛ لأنّ المراد من إذهاب الرجس عن أهل البيت عليهم السلام هل هو دفعه

(١) النص والاجتهاد: ٤١٦، وانظر مصادره.

(٢) التحريم: ٦٦/ ١٠ ـ ١١.

(٣) أُصول الكافي ٢: ٦٦١/ ١٤.

(٤) النص والاجتهاد: ٤١٧.

(٥) الأحزاب: ٣٣/ ٣٠.

أو رفعه ؟

قال أحد العلماء: «فإن كان الأوّل، فالزوجات خارجات عن حكم الآية، فإنَّ أكثرهنّ ـ إن لم يكن كلّهنّ ـ كنّ في الرجس قبل الإسلام. وإن كان الثاني، فلا محيص من القول بخروج رسول الله ﷺ عن حكم الآية، فإنّه لم يكن فيه رجس أصلاً لا قبل البعثة ولا بعدها باتّفاق الأُمّة الإسلامية قاطبة، مع أنَّ رسول الله ﷺ داخل في حكم الآية قطعاً بالاتفاق، فلا يمكن القول بخروج رسول الله ﷺ عن حكمها.

فثبت الأوّل، وانتفى الثاني، وخرجت الزوجات عن حكم الآية قطعاً»[(١)].

السادس: ما ذكره العلماء في قصّة الإفك المشهورة بحقّ أُمّ المؤمنين عائشة، وقد نزّه الله تعالىٰ ساحتها في محكم كتابه الكريم، ولو كانت داخلة في آية التطهير لنبّه النبيّ ﷺ قومه، بأنّه لا يجوز بحقّها ذلك فهي مطهّرة عن ارتكاب الذنب فضلاً عن جريمة الزنا التي لا تتفق مع إذهاب الرجس وإرادة التطهير.

ولكنّ اللائق بعصمة النبوّة نزاهتهنّ عن جريمة الزنا، ولم يقع من واحدة منهنّ ذلك[(٢)].

السابع: السيرة الفعلية لأزواج النبيّ ﷺ في حياته وبعد مماته، خصوصاً ما صدر عن عائشة وحفصة من ارتكابهنّ ما يوجب خروجهنّ عن آية التطهير، ومن هذه السيرة باختصار:

قلبهما العسل إلىٰ مغافير.

---

(١) أهل البيت عليهم السلام في القرآن/السيد جعفر مرتضى العاملي ـ بحث في مجلة رسالة الثقلين العدد الثاني لسنة/١٤١٣هـ: ٢٦، وانظر مصدره.

(٢) أجوبة المسائل المهنائية/العلامة الحلي: ١٢٢ مسألة: ١٥.

وموقف عائشة من رسول الله ﷺ حين أراد أن يخطب لنفسه شراف أُخت دحية الكلبي.

وحين قالت للنبيّ: اقصد!! فلطمها أبوها علىٰ خدّها وجعل الدم يسيل من أنفها.

ويوم قالت للرسول: أنت الذي تزعم أنّك نبيّ الله ؟!!

ويوم حملها ما حمل النساء من الغيرة بشأن إبراهيم عليه السلام ابن رسول الله ﷺ.

وقولها وحفصة لأسماء بنت النعمان الجوينية وقد زفّت عروساً إلى النبيّ: إنَّ النبيّ يعجبه المرأة إذا دخلت عليه أن تقول: أعوذ بالله !! وما آل إليه الأمر حيث طلّقها النبيّ، وماتت بعد ذلك كمداً وكانت تقول: ادعوني الشقيّة[1].

هذا في حياته ﷺ. وأمّا بعده فمعلوم لكلّ أحد موقف السيدة عائشة من عثمان وتأليب الناس علىٰ قتله وتسميته بنعثل، ولما قتل وعلمت بمبايعة الناس عليّاً عليه السلام، ادّعت أنَّ عثمان قتل مظلوماً، كما في محاورة عبيد بن أبي سلمة وهو ابن أُمّ كلاب مع عائشة وإنشاده في تغيير موقفها المفاجئ:

فمنكِ البَداء ومنكِ الغِيَرْ ... ومنكِ الرياح ومنكِ المطرْ
وأنتِ أمرتِ بقتل الإمام ... وقلتِ لنا إنّه قد كفرْ[2]

ثمّ خروجها بعد ذلك على الخليفة الشرعي ومحاربتها له، هو فوق حدّ التواتر فلا يحتاج إلىٰ تعريف أو إشارة إلىٰ مصدر.

وكم بودّنا أن نكذّب الطبري علىٰ ما رواه في تاريخه عن أُمّ المؤمنين حين انتهىٰ

(١) لخصنا هذه السيرة من كتاب النص والاجتهاد لشرف الدين: ٤١٣ ـ ٤٢٨، ولم نجد في مصادره مصدراً إمامياً واحداً، وما نقله فمن أوثق كتب الجمهور، فراجع.

(٢) تاريخ الطبري ٣: ١٢ في حوادث سنة (٣٦ هـ)، والكامل في التاريخ/ابن الأثير ٣: ٢٠٦ في حوادث السّنة المذكورة أيضاً.

إليها خبر استشهاد الإمام عليّ عليه السلام ! ولكن لم نجد لهذا التكذيب سبيلاً بعد أن سجّل هذا الموقف غيره من كبار مؤرخي السُنّة أيضاً، فقد قال في تاريخه:

«ولما انتهىٰ إلىٰ عائشة قتل عليّ ـ عليه السلام ـ قالت:

فألقتْ عَصاهَا واستقرّتْ بها النّوَى ... كما قَرَّ عيناً بالإيابِ المسَافِرُ

فمن قتله ؟

فقيل: رجل من مُراد.

فقالت:

فإن يَكُ نائياً فَلَقد نَعاهُ ... غُلامٌ لَيسَ في فيهِ التُّرابُ

فقالت زينب ابنة أبي سلمة: ألعليٍّ تقولين هذا ؟!

فقالت: إنّي أنسىٰ، فإذا نسيتُ فذكّروني [(١)]».

أقول: نتمنّىٰ بإخلاص أن تكون عائشة قد تابت لله تعالىٰ عمّا صدر منها في حربها مع الخليفة الشرعي كما يقول إخوتنا من أهل السُنّة، فهي زوج نبيّنا الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم، وأُمّنا التي تهمّنا توبتها، ولكن من حقّنا أن نتساءل: ألم يكن الله تعالىٰ عالماً بمن تسجّل عليها مثل هذه الهنّات ـ وإن تابت لله عنها ـ بعدم استحقاقها لذهاب الرجس والتطهير ؟! تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً...

وعلى الرغم ممّا تقدّم فقد تبنّىٰ بعض المتأخّرين رأي عكرمة ومقاتل بشأن نزول آية التطهير، فقال أحدهم: «هذه الآية من سورة الأحزاب ـ آية التطهير ـ

---

(١) تاريخ الطبري ٣: ١٥٩ في حوادث سنة (٤٠هـ)، والكامل في التاريخ/ابن الأثير ٣: ٣٩٤ في حوادث السّنة المذكورة أيضاً.

نزلت في نساء النبيّ ﷺ وفي مقدّمتهم عائشة أُمّ المؤمنين»[١].

وقال آخر: «وأهل البيت ـ أو آل البيت ـ في كتاب الله هم نساء النبيّ فقط بس [كذا] !!، لم يدخل معهم في ذلك القول داخل ولا داخلة ـ ثمّ ذكر الآية وقال: أيّ مسلم عربي، أيّ عاقل يتجرّأ أن يزعم أنّ الله عنىٰ بكلامه غير نساء رسوله وصفيّه ﷺ»[٢].

ولا ريب أنّ أصحاب هذا الرأي إمّا أنّهم لم يطّلعوا علىٰ ما في كتبهم في التفسير والحديث والتاريخ ـ وهو بعيد عمن يكتب بمثل هذه المواضيع ـ وإمّا أن تكون أهدافهم قد التقت مع أهداف من سبقهم من أمثال عكرمة ومقاتل، وإلّا فما معنىٰ قولهم: «أيّ عاقل يتجرّأ...»؟!

فهذا زيد بن أرقم ـ كما في صحيح مسلم ـ سئل عن المراد من أهل البيت، هل هم النساء ؟ فقال: «لا وايم الله، إنّ المرأة تكون مع الرجل العصر من الدهر، ثمّ يطلّقها فترجع إلىٰ أبيها وقومها»[٣].

وقد عرفت ما قاله كبار المحدّثين والمفسّرين والمؤرّخين من أهل السُنّة، فهل كانوا جميعاً من غير العقلاء ؟!!

نعم ما ذكروه من تفاصيل حول حديث الكساء وإبعاد النبيّ ﷺ نساءه عن الدخول مع أهل الكساء لا خلاف فيه أصلاً، وإنّما الخلاف في شمول الآية للنساء مع أهل الكساء عليهم السلام، وهذا ما قام الدليل علىٰ بطلانه كما تقدّم.

---

(١) مختصر التحفة الاثني عشرية/الآلوسي: ٣٣ هامش/٣ بقلم محب الدين الخطيب.

(٢) الإسلام الصحيح/محمد إسعاف النشاشيبي: ٣٩، وهناك آراء أُخرىٰ مماثلة لهذا الرأي تجنّبتُ ذكرها لخروج أصحابها عن أدب المناظرة وصياغة رأيهم بالشتم والسب، لا سيّما ما كان من الجبهان في تبديد الظلام: ٥١٣.

(٣) صحيح مسلم ٤: ٣٧/١٨٧٤ كتاب فضائل الصحابة ـ باب فضائل الإمام عليّ عليه السلام.

دلالة الآية على العصمة

قال شرف الدين الموسوي: «إنَّ الآية دلّت علىٰ عصمة الخمسة، لأنّ (لفظة) الرجس فيها عبارة عن الذنوب كما في الكشّاف وغيره، وقد تصدّرت بأداة الحصر وهي (إنَّما) فأفادت أنَّ إرادة الله تعالىٰ في أمرهم مقصورة علىٰ إذهاب الذنوب عنهم وتطهيرهم منها، وهذا كنه العصمة وحقيقتها.

وإنَّها دلّت بالالتزام علىٰ إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، لأ نّه ادّعى الخلافة لنفسه وادّعاها له الحسنان وفاطمة عليهم السلام، ولا يكونون كاذبين لأنّ الكذب من الرجس الذي أذهبه الله عنهم وطهّرهم منه تطهيراً»[1].

أمَّا ثبوت ذلك للأئمّة التسعة من ولد الحسين عليهم السلام مع كونهم من أهل البيت، فيكفي أن ينصّ أحد أهل الكساء عليهم، وقد حصل ذلك بالفعل كما مرَّ ويأتي مشفوعاً بروايات الجمهور.

---

(١) الكلمة الغراء في تفضيل الزهراء/عبد الحسين شرف الدين الموسوي: ٢١٧.

الإمامة بين النصّ والاختيار

إنهيار مبدأ الاختيار، وصحّة أحاديث الولاية في الكافي

لقد تقدّم أنَّ منطق اختيار الإمام من قبل الناس بعد النبيّ ﷺ هو منطق غير متماسك إذا ما قورن بأدلّة المنطق الآخر القائم علىٰ أساس النصّ والتعيين، وهذا ما أدركه بعض من كتب من أهل السُنّة أنفسهم فقال:

«وإذا ما تمّت الموازنة بين موقف أهل السُنّة، القائلين بالشورىٰ والاختيار، وبين موقف الشيعة الاثني عشرية، القائلين بالنصّ والتعيين، فإنّه يتبيّن لنا أنَّ موقف الشيعة متماسك منطقياً إذا ما قورن بموقف أهل السُنّة، ولقد التمس الشيعة نقطة الضعف في أُسلوب اختيار الخلفاء الراشدين»[1].

وقال الآخر منهم: «ولا شكّ أنَّ أدلّة الشيعة وانتقاداتهم لمبدأ الاختيار لها ما يبرّرها، وإن كانت هذه الانتقادات توجّه بصورة عامة للأنظمة الديمقراطية من حيث قيامها علىٰ سلطة الأُمّة وحقّها في اختيار الإمام»[2].

وهذا الكلام وإن قلّ نظيره في كلمات من كتب منهم عن عقائد الإمامية، من حيث الاعتراف ـ على الأقل ـ بقوّة أدلّتهم إلّا أنّه لم يراعَ نقطتين مهمّتين في ذلك:

---

(١) النظرية السياسية المعاصرة للشيعة الإمامية الاثني عشرية/ محمد عبد الكريم عتّوم: ٥٢.

(٢) نظرية الإمامة/ أحمد محمود صبحي: ٩٧، نقلاً عن المصدر السابق.

الأُولىٰ : أنّ علماء الشيعة قاطبة حين يشيرون في كتبهم إلىٰ نقاط الضعف في أُسلوب اختيار الخلفاء الراشدين، لا يعني أنَّه لو تمّ الانتخاب الديمقراطي الحرّ في تعيين من ينوب عن النبيّ في منصب الإمامة والخلافة تراجعهم عما اعتقدوه في مسألة النصّ والتعيين.

الثانية : لقد قام الدليل علىٰ أنَّ مرتبة الإمامة هي امتداد لمرتبة النبوّة، وليس هناك ما يمنع العقل من الإذعان إلىٰ ذلك لاتّحاد الغايات والأهداف، وهي إنقاذ الأُمّة من الضلالة، وكما لا يمكن بحال من الأحوال أن يترك للناس أن يختاروا نبيّاً لهم، فكذلك لا يمكن تركهم في اختيار من ينوبه عليهم، لأنّ اختيار الأُمّة لمن يمثّل إرادة السماء لا يكون سليماً وإن حصل الاتّفاق الكلّي عليه، لعدم اطّلاع الأُمّة على سرائر الخيّرين ودرجة إيمانهم وتقواهم، إذ ليس ميزان هذه الأُمور ممّا يعرفه البشر، وإنَّما هو منوط بعلم الله تعالىٰ، هذا إذا علمنا أنَّ للإيمان والتقوىٰ والعلم درجات بعضها فوق بعض، زيادة على استحالة إمضاء الرسول ﷺ علىٰ ما يسمّىٰ بالتفويض عقلاً ـ كما سيأتي في أدلّة النصّ والتعيين ـ ولهذا نرى القرآن الكريم يهزأ بهذه الديمقراطية في اختيار النبيّ ﴿ **وَقَالُواْ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ** ﴾[1] ؛ لأنّ اختيارهم المرتبط بالعرف والبيئة لا يلحظ بواطن الأُمور بل يتّخذ من ظاهرها مقياساً للأرجحيّة، والإمامة لا تصلح إلّا لمن يكون باطنه كظاهره، وبعد ثبوت كون مرتبة الإمامة امتداداً لمرتبة النبوّة بفارق الوحي والتنزيل، يكون القول بمبدأ اختيار الإمام، كالقول في اختيار النبيّ، وبالتالي تناقض مبدأ الاختيار مع نفسه، فضلاً عن معارضته لسائر أدلّة النصّ والتعيين.

وإذا كان مبدأ النصّ ـ وهو ما تتمسّك به الشيعة في انتقاداتها ـ موجّهاً ضدّ الأنظمة الديمقراطية، فهو إنَّما لعلم الله تعالىٰ بعدم صلاحية هذه الأنظمة لاختيار من

---

(١) الزخرف: ٣١/٤٣.

يمثّل إرادته تعالىٰ، ولو كان بمقدور تلك الأنظمة الديمقراطية أن تمثّل في اختيارها إرادة السماء، لكان من حقّها على الله أن تختار لها نبيّاً !!

كما تقدّم أيضاً انهيار مبدأ الاختيار من خلال التعرّف علىٰ شروط وصفات الإمام والأدلّة علىٰ أهمّها وهي العصمة، ولغرض إتمام ما تبقّىٰ من أدلّةٍ تعارضُ مبدأ الاختيار كان لا بُدّ من التعرّض لها تحت عنوان: أدلّة النصّ والتعيين، التي تلزم المسلم بإعادة النظر بشأن نظرية الحكم في الإسلام، تلك النظرية التي جعلت ـ في طرفها السلبي ـ من أهم الأُمور أتفهها بعد أن زهدت في مرتبة الإمامة وأباحتها لمن تأبىٰ (الديمقراطية وأهلها) أن تبيحه أبسط الوظائف وأقلّ المناصب شأناً[1].

وقد تنبّه بعض من كتب في الإمامة من أهل السُنّة إلىٰ عدم جدوى التشبّث بما قام الدليل علىٰ نقضه، كما ستعلم من نصّ عباراتهم حول الموضوع.

إلّا أنَّ البعض الآخر منهم ـ وهو الأكثر ـ لم يقف عند حدود نكران النصّ والتعيين، كالدكتور محمد البنداري الذي يرىٰ أنَّ الإمامية تعتمد تأويل الأحاديث الصحيحة ـ المعترف بصحّتها لدى الجميع ـ وفق متطلّبات عقيدة الإمامة والنصّ علىٰ عليّ عليه السلام كحديث الغدير و المنزلة وغيرهما، وأُخرىٰ موضوعة لا أساس لها من الصحّة، كحديث مدينة العلم، وحديث أنت أخي ووصييّ وخليفتي من بعدي، وأحاديث ما بني عليه الإسلام في الكافي[2].

---

(١) أنظر طرق انعقاد الإمامة في شرح المقاصد للتفتازاني ٥: ٢٣٣، ستعلم أنَّ طريق القهر والاستيلاء مشروعاً في تولّي منصب الإمامة بعد النبيّ صلى الله عليه وآله، كما ستعلم أيضاً أنَّ الفاسق الذي يقهر الناس بشوكته يصحُّ أن يكون إماماً، وإذا ما نازعه فاسق آخر فقهره وغلبه سينعزل المقهور ويطاع القاهر !! ولا شكّ أنَّ هذا يبيح ليزيد ومن علىٰ شاكلته ممن لفظتهم الأرض أن يعيثوا في الأرض فساداً، ويعبثوا بشرع الله تعالىٰ، وما أزهد الإمامة وأبخسها وفق هذا المنطق العجيب الذي يأباه الله ورسوله والمؤمنون.

(٢) التشيُّع بين مفهوم الأئمة والمفهوم الفارسي/د. محمد البنداري: ١٤٦.

أقول : إنّ دور الإمامية في تلك الأحاديث الصحيحة الممثل لها بالغدير والمنزلة وغيرهما لا يعدو فهم الصحابة لها، وإنشاد العرب الأقحاح الشعر بمناسبتها، مع احتفاف هذا الفهم بمؤيّدات الشرع والعرف واللغة، أمّا من قام بتأويلها فهم غير الإمامية ـ كما سيأتي الحديث عنها في الأدلّة النقليّة على النصّ والتعيين.

وأمّا ما ذكر من الأحاديث الموضوعة، فدون إثبات وضعها خَرْطُ القَتَادِ، فقد روى الأوّل والثاني كبار العلماء من أهل السُنّة وصحّحوا أسانيدهما، وللحديث عنهما مكان آخر في هذا البحث، وأمّا أحاديث ما بني عليه الإسلام في الكافي، فقد تعرّضت لنقد غيره ممّن لم يقف عند حدود نكران النصّ والتعيين أيضاً، وتلك (شِنْشِنَةٌ أَعْرِفُها مِن أَخْزَم) !

حيث ذكروا أنّ الصحيح المروي عن النبيّ ﷺ ـ كما في رواية ابن عمر ـ: «**إنّه بني الإسلام علىٰ خمس: شهادة أن لا إله إلّا الله، وأنّ محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحجّ البيت، وصوم رمضان**» ولكن في الكافي: «عن أبي جعفر عليه السلام: «**بني الإسلام علىٰ خمس: الصلاة، والزكاة، والصوم، والحجّ، والولاية، ولم يناد بشيء ما نودي بالولاية يوم الغدير**»»[(١)].

كما أنّ الولاية هي أفضل ـ بزعمهم ـ من الشهادتين عند الشيعة، لما في الكافي «عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «**بني الإسلام علىٰ خمسة أشياء: على الصلاة، والزكاة، والحجّ، والصوم، والولاية**»، قال زرارة: فقلت: وأيّ شيءٍ من ذلك أفضل؟ فقال: «**الولاية أفضل**»»[(٢)].

وإنّ الله تعالىٰ رخّص في الجميع ولم يرخّص في الولاية، كما في الكافي، عن أبي

---

(١) أُصول الكافي ٢: ٨/١٧ ـ باب دعائم الإسلام.

(٢) أُصول الكافي ٢: ٥/١٦ ـ باب دعائم الإسلام.

عبد الله عليه السلام قال: «إنّ الله عزّ وجلّ فرض علىٰ خلقه خمساً فرخّص في أربع ولم يرخّص في واحدة»[(١)].

هذه هي خلاصة آرائهم حول روايات الولاية في الكافي، ولم ننقل عين عباراتهم لما فيها من إطالة مملّة مشحونة بالتجريح[(٢)].

وممّا يلاحظ علىٰ ما تقدّم جملة أُمور يمكن إجمالها ومناقشتها كالتالي:

١ ـ تصوّرهم معارضة رواية ابن عمر لما في الكافي، وليس بينهما أدنىٰ معارضة، لأنّ عدم ذكر الشهادتين في هذه الروايات من الكافي لا يعني إنكارهما ؛ لأنّهما عنوان الإسلام وأساسه وعماده، ولا يصحُّ إسلام المرء بدونهما بالاتّفاق، ولا يعني قول القائل مثلاً: إنّ الله تعالىٰ فرض ثلاثة: الصلاة والصوم والحجّ، إنّه لم يفرض غيرها، ثمّ أين هذا من الأحاديث الكثيرة جداً في الكافي عن أهمّية الشهادتين لا سيّما في الباب الذي نقلوا عنه هذه الأحاديث ؟

وهل الكليني لم يثبت دور الشهادتين في حياة المسلم وأثرهما في حفظ ماله وعرضه ودمه، حتىٰ يقال: إنّ الشيعة الإمامية تفضّل الولاية على الشهادتين ؟! إنّ الإجابة علىٰ هذا السؤال متروكة لكلّ باحث منصف من إخواننا في الله من أهل السُنّة، وبإمكان الجميع الوقوف علىٰ عشرات الروايات في الكافي من أمثال:

أ ـ «عن عجلان أبي صالح، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أوقفني علىٰ حدود الإيمان، فقال: «شهادة أن لا إله إلّا الله، وأنّ محمداً رسول الله، والإقرار بما جاء به من عند الله، وصلواة الخمس، وأداء الزكاة، وصوم شهر رمضان، وحجّ البيت، وولايةَ وليّنا،

(١) أُصول الكافي ٢: ١٢/١٩ ـ باب دعائم الإسلام.

(٢) أُنظر: الوشيعة في نقد عقائد الشيعة / موسىٰ جار الله: ١٠٢، الشيعة والسُنّة/إحسان إلهي ظهير: ٥٨، الشيعة معتقداً ومذهباً / د. صابر عبد الرحمن: ١١٧، الشيعة في التصور الإسلامي / عليّ عمر فريج: ٣٣ـ٣٤.

وعداوة عدوّنا، والدخول مع الصادِقين » »[(١)].

ب ـ «عن عيسى بن السريّ أبي اليسع، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أخبرني بدعائم الإسلام التي لا يسع أحداً التقصير عن معرفة شيءٍ منها، الذي من قصّر عن معرفة شيءٍ منها فسد عليه دينه، ولم يقبل الله منه عمله، ومن عرفها وعمل بها صلح له دينه، وقبل منه عمله، ولم يضق به مما هو فيه لجهل شيءٍ من الأُمور جهله؟ فقال: **« شهادة أن لا إله إلّا الله، والإيمان بأنّ محمداً رسول الله، والإقرار بما جاء به من عند الله.. الحديث »** »[(٢)].

ج ـ وعن عيسى بن السريّ أيضاً، قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: حدّثني عمّا بُنيت عليه دعائم الإسلام إذا أنا أخذت بها زُكّي عملي، ولم يضرّني جهل ما جهلت بعده، فقال: **«شهادة أن لا إله إلّا الله، وأنّ محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والإقرار بما جاء به من عند الله.. الحديث »** »[(٣)].

د ـ وعن أبي الجارود، قال: «قلت لأبي جعفر عليه السلام: يا ابن رسول الله هل تعرف مودّتي لكم وانقطاعي إليكم وموالاتي إيّاكم؟ قال: فقال: نعم، قال: فقلت: فإنّي أسألك مسألة تجيبني فيها، فإنّي مكفوف البصر، قليل المشي، ولا أستطيع زيارتكم كلّ حين، قال: **« هات حاجتك »**. قلت: أخبرني بدينك الذي تدين الله عزّ وجلّ به أنت وأهل بيتك لأدين الله عزّ وجلّ به.

قال: **« إن كنت أقصرت الخُطبة فقد أعظمت المسألة، والله لأعطينّك ديني ودين آبائي الذي ندين الله عزّ وجلّ به: شهادة أن لا إله إلّا الله، وأنّ محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، والإقرار بما جاء به من عند الله، والولاية لوليّنا، والبراءة من عدوّنا، والتسليم لأمرنا، وانتظار قائمنا،**

---

(١) أُصول الكافي ٢: ٢/١٥ ـ باب دعائم الإسلام.
(٢) أُصول الكافي ٢: ٦/١٦ ـ باب دعائم الإسلام.
(٣) أُصول الكافي ٢: ٩/١٨ ـ باب دعائم الإسلام.

والاجتهاد، والورع»[1].

وخلاصة القول: إنَّ روايات الكافي حول أهمّية الشهادتين لا يمكن حصرها بهذا البحث، ومن المضحك المبكي حقّاً أن يثبت الشيعي أنّهما عنده عنوان الإسلام!

٢ ـ تفضيل الولاية على الشهادتين في الرواية المستدلّ بها من الكافي ـ كما تقدّم ـ يكشف عن جهل المستدلّ بها، لعدم وجود لفظ الشهادتين في الرواية أصلاً، وإنَّما كان التفضيل علىٰ ما كان فيه رخصة، وذلك تبعاً لقاعدة كلّية قالها الإمام الباقر عليه السلام كما في الكافي: «**إنَّ أفضل الأشياء ما إذا أنت فاتك لم تكن منه توبة دون أن ترجع إليه فتؤدّيه بعينه**»[2].

«وهذه القاعدة لو طبّقت على الأمر بالتمسّك بالولاية لا نجد فيها رخصة لتركها بحال من الأحوال كما نجده في رخصة غيرها»[3].

٣ ـ الترخيص الوارد في الرواية بشأن الصوم، والصلاة، والحجّ، والزكاة لا يعني رفع التكليف بها كلّياً عن سائر المكلّفين، وإنَّما إسقاطها في حالات معيّنة عن بعض المكلّفين رأفة من الله تعالىٰ بهم، وهذه الحالات من المتّفق عليها بالإجماع، وهي:

أ ـ سقوط الصلاة عن الحائض والنفساء، وعن فاقد الطهورين.

ب ـ سقوط الصوم عمّن لا يطيقه، وعليه فدية من طعام.

ج ـ سقوط الزكاة عمّن لم يبلغ ماله النصاب.

د ـ سقوط الحجّ عمّن لم يستطع لعذر مشروع.

وبإمكان أيّ فرد معرفة تفاصيل ذلك بالرجوع إلىٰ ما هو مقرّر في أيّ كتاب

---

(١) أصول الكافي: ٢: ١٨/ ١٠ ـ باب دعائم الإسلام.

(٢) أصول الكافي: ٢: ١٦/ ٥ ـ باب دعائم الإسلام.

(٣) مصابيح الأنوار/ السيد عبد الله شبّر ٢: ٤٩.

فقهي من كتب الفقه لدى المذاهب الإسلامية.

٤ ـ الواحدة التي لم يرخّص الله تعالىٰ بها من بين هذه الأُمور الخمسة، هي الولاية، ولا شكّ في ذلك أيضاً لثبوت حاجة كلّ فرد إلىٰ معرفة إمام زمانه، فقد جاء في الحديث الصحيح عن النبيّ ﷺ: «من مات ولم يعرف إمامه مات ميتة جاهلية»[1]. وهذا الحديث هو ممّا استدلّ به الإمام الصادق عليه السلام بشأن عدم الترخيص في الولاية؛ لأنّها ليست من الأُمور التي يقع شيء مكانها دون أدائها، وقد قال تعالىٰ: ﴿ يَآ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ ٱللهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُولِي ٱلأَمْرِ مِنكُمْ ﴾[2] ثمّ بيّن وليّ الأمر بقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللهُ وَرَسُولُهُ والَّذِينَ آمَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَاةَ وَيُؤْتونَ ٱلزَّكاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾[3]. ولم يرخّص الله تعالىٰ بعدم الامتثال لأمره هذا بحال من الأحوال، وليس بعد الطاعة إلّا المعصية، وقد بيّن الشيخ الصدوق في كتاب الخصال معنىٰ عدم الرخصة في الولاية بما يدحض كلّ اتّهام يوجّه للحديث[4].

٥ ـ قوله عليه السلام: «لم ينادَ بشيء ما نودي بالولاية يوم الغدير» إشارة منه عليه السلام إلى أنّ النداء بالولاية وقع مرّات عديدة مكرراً غير محصور، وفي مجمع عظيم في غدير خمّ حضره مائة ألف من الصحابة أو يزيدون بخلاف غير الولاية، فإنّه لم يقع في مجمع مثل مجمعها قط لعلم الله تعالىٰ تهاون الناس بأمرها[5].

وسيأتي الكلام عن حديث الغدير في مكان آخر من هذه البحوث التمهيدية.

---

(١) أُصول الكافي ٢: ٦/١٦ ـ باب دعائم الإسلام، وسيأتي الكلام عن هذا الحديث الشريف ومن أنكره، وإثبات صحته في الفصل الرابع من الباب الأوّل ١: ٤٨٨ ـ ٤٩٣.

(٢) النساء: ٥٩/٤.

(٣) المائدة: ٥٥/٥.

(٤) الخصال ١: ٢٧٧ ـ ٢١/٢٧٨.

(٥) مصابيح الأنوار/السيد عبد الله شبّر ٢: ٤٩.

أدلّة النصّ والتعيين

توسّع علماء الإمامية بأدلّتهم على النصّ والتعيين في مسألة الإمـامة، ويمكـن ملاحظة هذا التوسّع من خلال ما كتبه أبرز عـلمائهم: كـالشيخ المـفيد، والسـيد المرتضىٰ، والطوسي والعلّامة ومن جاء بعدهم.

ولمَّا كان أمر الإحاطة بجميع هذه الأدلّة متعذراً في هذا البحث لذا سـينضوي تحت هذا العنوان دليلان عقليّان، ومن ثمّ الانتقال إلى الأدلّة النقلية، من القـرآن الكريم والسُنّة النبويّة، وكما يلي:

الأدلّة العقلية:

الدليل الأوّل: لقد جرت العادة علىٰ أنَّه ما من رئيس أو مَلِك أو حاكم إلّا ويعيّن مكانه من يقوم مقامه عند غيبته أو سفره، ونظام (ولاية العهد) معلوم لكلّ أحد، وهذه السُنّة لا ينكرها العقل، خصوصاً عند إناطة المسؤولية إلىٰ من هو كُفُؤٌ لها في إيمانه وعلمه وعدله وتقواه.

وقد جرت عادة الرسول ﷺ ـ كما في سائر كتب السيرة ـ أنَّه متىٰ سافر عن المدينة أو غاب عنها عيّن خليفته عليها، فكيف يترك الاستخلاف في غيبة الوفاة؟ مع علمه أنَّه خاتم الأنبياء والرسل، وأنَّ التكليف لم يرتفع عن العباد بموته، بل هو باقٍ إلىٰ يوم القيامة [١].

أمَّا من تذرّع بكون التفويض إلىٰ أهل الحلّ والعقد واجتهاد أرباب الألباب هو نوع استخلاف وبيان كما في كثير من فروع الإيمان [٢] فيردّه: «إنَّ تفويض الأمر إلى

(١) حق اليقين/السيد عبد الله شبّر ١: ٣٨.

(٢) شرح المقاصد/التفتازاني ٥: ٣٦٥.

الأصحاب محال، لأنّه لا يخلو ﷺ من أن يكون عالماً بما سيقع بين الأصحاب وسائر الأُمّة من الافتراق والاختلاف، أو يكون جاهلاً بذلك.

فإن كان عالماً ففوّض الأمر إليهم مع ذلك، فقد خان الله والإسلام والمسلمين ـ والعياذ بالله من ذلك ـ وإن كان جاهلاً بما سيكون، فهذا نقص كبير ـ والعياذ بالله من نسبته إليه ـ وإذا كان اللازم من الخيانة والجهل محالاً، فالملزوم وهو التفويض محال»[(١)].

ثمّ إنّ هذا التفويض الذي تشبّث به من أنكر النصّ والتعيين علىٰ من يخلف النبيّ ﷺ علىٰ أُمّته بعده، قد سخر منه أحد الباحثين من أهل السُنّة، بعد أن أثبت أنّ الرسول الكريم ﷺ لم يمت إلّا وقد سمّىٰ للناس من يخلفه، أمّا إنكار هذا الأمر، فقد عبّر عنه بقوله: «هذا أمر غير وارد، تدحضه النصوص الشرعيّة القاطعة وتكذّبه بالرغم من احترامنا للواقع التاريخي الذي ساد ـ ثمّ قال ـ فأهل السُنّة تشبّثوا بكلّ شيء ليبرّروا الواقع الذي حدث، تشبّثوا بالنصّ، وعندما خذلهم النصّ تشبّثوا بالافتراض، وعندما انهار الافتراض تشبّثوا بالشورىٰ، وعندما انهارت الشورىٰ تشبّثوا بالرأفة بالمسلمين، والحرص علىٰ وحدتهم ومستقبلهم حتىٰ لا يتركوا هملاً وبلا راعٍ»[(٢)].

الدليل الثاني: إنّ العقل السليم يحيل على الله تعالىٰ ورسوله الكريم ﷺ مع كونه المبعوث إلىٰ كافة الأنام، وشريعته باقية إلىٰ يوم القيامة أن يهمل أُمّته، مع نهاية رأفته وغاية شفقته بهم وعليهم، ويترك فيهم كتاباً في غاية الإجمال ونهاية الإشكال، له وجوه عديدة ومحامل كثيرة، يحمله كلّ منهم علىٰ هواه ورأيه. وأحاديث كثيرة عن صاحب الرسالة ﷺ فيها الصحيح والمكذوب، والضعيف

---

(١) المراصد علىٰ شرح المقاصد/السيد عليّ الميلاني: ٢٦.

(٢) النظام السياسي في الإسلام/المحامي أحمد حسين يعقوب: ٣٥ـ٣٦.

والموضوع، ثمّ لا يعيّن لهذا الأمر الخطير رئيساً يرجعون إليه في هذه المشكلات، ويركنون إليه في سائر الأُمور.

وإنَّ العقل ليحكم باستحالة ذلك في شرع الله تعالىٰ وحكمته، ولقد قرّب الله سبحانه ذلك من أفهام الناس، فأوجب الوصيّة علىٰ كلّ مسلم إذا حضره الموت، لكي لا يدع أهله في اختلاف وتخاصم في إرثه ومتروكاته، فكان لا بُدّ من وصيّة تضمن فضّ هذا التنازع إن أمكن حصوله.

فكيف تصوّر الحال إذن مع أُمّة كاملة، ونبيّها آخر الأنبياء ؟ وهل يستسيغ العقل أن يتركها الله تعالىٰ ورسوله بلا إمام موصىٰ إليه، وحافظ وقيّم ووليّ من بعده ﷺ ؟! مع أنَّ رأفة الله سبحانه بعباده، ورأفة النبيّ بأُمّته لا تقاسان برأفة الفرد إلىٰ أهله وأطفاله[1].

ولقد قام النبيّ ﷺ خير قيام، فحذّر وأنذر، ووعظ وبلّغ، ونادىٰ ثمّ أوصىٰ كما نصّت عليه كتب الجمهور، وسيأتيك خبرها بعد حين.

الأدلّة النقلية :

أولاً ـ من القرآن الكريم :

الآيـة الأُولىٰ : قال تعالىٰ: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِّمِيقَاتِنا فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لو شِئْتَ أَهلَكْتَهُم مِّن قَبلُ وَإِيَّايَ . . . ﴾[2].

وقد جاء عن الإمام الرضا عليه السلام في تفسير الآية، قوله: «إنَّ السبعين لمَّا صاروا معه إلى الجبل، قالوا له: إنَّك قد رأيت الله سبحانه فأرِناه كما رأيته !! فقال لهم: إنّي لم أره،

---

(١) حق اليقين/السيد عبد الله شبّر ١: ٣٨.

(٢) الأعراف: ١٥٥/٧.

فقالوا: ﴿ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ ﴾[1] »[2].

كما روى الطبري بطريقين، عن السدي، وابن إسحاق مثل هذا التفسير[3].

والملفت في هذه الآية، أنَّ موسى عليه السلام قد اختار من ظنَّ بهم الصدق والإيمان والإخلاص، ولا شكّ في أنَّ هؤلاء السبعين كانوا على استقامة في القول والفعل مع موسى عليه السلام، فظنَّ بهم ذلك، وإلّا لاختار غيرهم، ولكنّ هذه الاستقامة الظاهرة في القول والفعل، لا تنافي فساد الباطن والتلطّخ بالكذب والكفر والنفاق، ولهذا أخذتهم الصاعقة كما اقتصّ الوحي خبرهم.

وإذا كان اختيار من اصطفاه الله تعالىٰ للنبوّة ليس اختياراً صحيحاً فما ظنّك باختيار غيره من البشر العاديين؟ وفيه دليل قاطع ـ لمن رام الحق ـ علىٰ أنَّ وقوع الاختيار لمنصب الإمامة بعد النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لا يكون صحيحاً إلّا إذا كان المختار هو الله تعالى الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفيه الصدور وتكنّه الضمائر وتنصرف إليه السرائر، فَيُطْلع عليه نبيّه لكي يهدي الناس بتعيين ما اختاره الله تعالىٰ إليهم.

وقد أُكد هذا المعنىٰ كما في قوله تعالىٰ: ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ ﴾[4].

وإذا كان ظاهر هذا الاختيار منحصراً بالأنبياء عليهم السلام، فإنَّ العقل لا يمنع من سريانه إلىٰ من هو قائم مقام النبوّة أيضاً، لاتّحاد العلّة ووحدة الهدف.

الآية الثانية: قال تعالىٰ: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ

---

(١) البقرة: ٢/٥٥.

(٢) كتاب التوحيد/الصدوق: ١/١٢٤ ـ باب مجلس الإمام الرضا عليه السلام.

(٣) جامع البيان في تأويل آي القرآن ١٣: ١٤٠.

(٤) القصص: ٦٨/٢٨.

ٱلصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ [١].

سبب نزول الآية :

عن جندب بن جنادة ـ أبي ذر الغفاري ـ قال : قال النبيّ ﷺ :

« اللّهمّ إنَّ أخي موسى سألك : ﴿ قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِيٓ أَمْرِي * وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي * يَفْقَهُواْ قَوْلِي * وَٱجْعَل لِّي وَزِيراً مِّنْ أَهْلِي * هَـٰرُونَ أَخِي * ٱشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِيٓ أَمْرِي ﴾ [٢] ، فأنزلت عليه قرآناً ناطقاً : ﴿ .. سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجعَلُ لَكُمَا سُلطَاناً فَلَا يَصِلوُنَ إِلَيكُمَا بِآ يَاتِنا .. ﴾ [٣] . وأنا محمد نبيّك وصفيّك ، اللّهمّ فاشرح لي صدري ، ويسّر لي أمري ، واجعل لي وزيراً من أهلي ، عليّاً اشدد به ظهري » .

قال أبوذر : فما استتمّ رسول الله ﷺ الكلمة حتىٰ نزل عليه جبرائيل من عند الله تعالىٰ ، فقال : يا محمد ! اقرأ . قال : وما أقرأ ؟ قال : ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ وَٱلَّذِينَ آمَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ [٤] .

وعن عمار بن ياسر ، قال : وقف لعليّ سائل ، وهو راكع في صلاة تطوّع ، فنزع خاتمه فأعطاه ، فأتىٰ رسول الله ﷺ فأعلمه بذلك ، فنزلت هذه الآية : ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ وَٱلَّذِينَ آمَنُواْ ... ﴾ [٥] .

---

(١) المائدة : ٥/٥٥.

(٢) طه : ٢٠/٢٥ ـ ٣٢.

(٣) القصص : ٢٨/٣٥.

(٤) خصائص الوحي المبين/ابن بطريق : ١٣/٤٥ ، التفسير الكبير/الفخر الرازي ١٢ : ٢٦ .

(٥) خصائص الوحي المبين : ٤٠/٦٠ ، وفي هامشه : روىٰ ذلك الطبراني في المعجم الأوسط ، كما رواه بسنده ، عن أبي نعيم الأصبهاني ، عن الطبراني الحموئي في الحديث : ١٦٤ باب ٣٩ من كتاب فرائد السمطين ١ : ١٩٤ ـ ط ١ ، والهيثمي في مجمع الزوائد ٧ : ١٧ ، والسيوطي في تفسير الآية من الدر ⇦

وعن ابن عباس، عن النبيّ ﷺ، أنّه قال ـ لمّا مرّ به السائل وفي يده خاتم ـ: «من أعطاك هذ الخاتم ؟» قال: ذاك الراكع، وكان عليّ يصلّي، فقال النبيّ ﷺ: «الحمد لله الذي جعلها فيّ وفي أهل بيتي ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ . . . ﴾ »[1].

وعن ابن عباس: وكان علىٰ خاتمه الذي تصدّق به: سبحان من فخري بأنّي له عبدٌ[2].

وعن عبد الله بن سلام، قال: لمّا نزلت هذه الآية قلت: يا رسول الله أنا رأيت عليّاً تصدّق بخاتمه علىٰ محتاج وهو راكع، فنحن نتولّاه[3].

وروى الطبري عن السدي، وأبي جعفر، وعتيبة بن أبي حكيم، ومجاهد أنّ المعنيّ بالآية: ﴿وَٱلَّذِينَ آمَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ هو عليّ بن أبي طالب عليه السلام، لمرور السائل بعليّ وهو راكع في المسجد فأعطاه خاتمه في حال الركوع[4].

⇦ المنثور، والحافظ الحسكاني في الحديث: ٢٣١ من شواهد التنزيل ١: ١٧٣، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٢: ٤٠٩/٩١٦ ـ ط ٢، وابن كثير في البداية والنهاية ٧: ٣٥٧.

(١) مسند شمس الأخبار/ عليّ بن حميد القرشي: ١٠١، وفي حاشية كشف الأستار ـ مطبوع بهامش مسند شمس الأخبار ـ/ لمحمد بن حسين الجلال ما لفظه: «أخرجه الخطيب في المتفق، وعبد الرزاق، وعبد بن حميد، وابن جرير، وأبو الشيخ، وابن مردويه، عن ابن عباس. والطبراني في الأوسط، وابن مردويه، عن عمار. وأبو الشيخ، وابن مردويه، عن عليّ عليه السلام. وابن أبي حاتم، وأبو الشيخ، وابن عساكر، عن سلمة بن كهيل. وابن جرير، عن مجاهد، والسدي، وعتيبة بن حكيم» انتهىٰ.

أقول: بعد اتفاق هؤلاء المحدّثين والرواة من أهل السُنّة علىٰ رواية قوله ﷺ: **«الحمد لله الذي جعلها فيّ وفي أهل بيتي: إنّما وليكم الله ورسوله»**، يتضح أمران:

الأول: تحديد المراد من أهل البيت ببيت النبوّة لا بيت الزوجية، وهو دليل إضافي آخر لما تقدّم من خروج النساء عن آية التطهير.

الثاني: دخول الأئمة من أهل البيت عليهم السلام ـ بموجب هذا الحديث الشريف ـ بحكم الآية.

(٢) خصائص الوحي المبين: ١٨/٤٨.

(٣) التفسير الكبير/ الرازي ١٢: ٢٦.

(٤) جامع البيان/ الطبري ١٠: ٤٢٤، وقد ذكر ذلك الرازي في التفسير الكبير ١٢: ٢٦، والسيوطي في الدر ⇦

وبعد هذا لا يبقىٰ مجال للشكّ فيمن نزلت الآية بحقّه، أمّا ما روي عن عكرمة من أنّها نزلت في أبي بكر[(١)]، فليس من البعيد أن يروي عكرمة مثل ذلك لما عرفت من عدائه لأهل البيت عليهم السلام، وما تقدّم في ترجمته كافٍ للإعراض عن روايته وضربها عرض الجدار.

اعتراضات الجمهور على الاستدلال بالآية

اعترض جمهور السُنّة على استدلال الإماميّة بهذه الآية على النصّ والتعيين بجملة اعتراضات، لعلّ أهمها مايلي:

الاعتراض الأوّل:

إنّ قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ صيغة جمع فلا تصرف إلى الواحد إلّا بدليل.

والجواب:

قد وردت تلك الصيغة في مواضع أُخرىٰ من القرآن الكريم مع أنّ المراد بها هو المفرد كقوله تعالىٰ: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُواْ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُواْ ﴾[(٢)]، والقائل هو عبد الله بن أُبي بن سلول، والآية نازلة فيه بالاتفاق كما يظهر من سائر كتب التفسير.

وقوله تعالىٰ: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ وَٱسْتَغْفِرُواْ ٱللهَ ﴾[(٣)]، والمراد من الناس في هذه الآية هو إبراهيم خليل الرحمن عليه السلام، كما في رواية الطبري عن الضحاك. والتي تعقبها بقوله: «فإن قال قائل: وكيف يجوز أن يكون ذلك معناه،

⇦ المنثور ٢: ٢٩٣، والبيضاوي في تفسيره ٢: ١٥٦، والزمخشري في الكشّاف ١: ٦٦٤، وابن حبّان في تفسيره ٣: ٥١٣.

(١) جامع البيان ١٠: ٤٢٤.

(٢) آل عمران: ١٦٨/٣.

(٣) البقرة: ١٩٩/٢.

والناس جماعة، وإبراهيم ﷺ واحد، والله تعالىٰ ذكره يقول: ثمّ أفيضوا من حيث أفاض الناس ؟

قيل: إنَّ العرب تفعل ذلك كثيراً فتدلّ بذكر الجماعة على الواحد، ومن ذلك قول الله ﷻ: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ ﴾ [١]، وهو فيما تظافرت به الرواية من أهل السير نعيم بن مسعود الأشجعي. ومنه قول الله ﷻ: ﴿ يَآ أَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَاتِ وَٱعْمَلُواْ صَالِحاً ﴾ [٢]، قيل عنىٰ بذلك النبيّ ﷺ، ونظائر ذلك في كلام العرب أكثر من أن تحصىٰ» [٣].

وأمَّا الدليل علىٰ إرادة الواحد من آية الولاية فهو ما عرفت في سبب النزول.

الاعتراض الثاني:

قوله تعالىٰ: ﴿ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ أمَّا أن يكون عطفاً علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَاةَ ﴾، أو يكون بمعنى الخضوع لا الركوع المعروف في الصلاة. ولا شكّ أنَّ هذا التأويل يهدف إلىٰ عدم اختصاص الآية بأمير المؤمنين عليه السلام، لأنّ دعوى انحصار الأوصاف فيه عليه السلام مبنيّة علىٰ جعل ﴿ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ في موضع الحال من المضمر في ﴿ يُؤْتُونَ ﴾.

قال ابن كثير: «وأمَّا قوله: ﴿ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ فقد توهّم بعض الناس أنَّ هذه الجملة في موضع الحال من قوله: ﴿ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾، أي: في حال ركوعهم -إلىٰ أن قال- وحتىٰ إنَّ بعضهم ذكر في هذا أثراً عن عليّ بن أبي طالب أنَّ هذه الآية نزلت فيه» [٤].

---

(١) آل عمران: ٣/١٧٣.

(٢) المؤمنون: ٢٣/٥١.

(٣) جامع البيان ٢: ١٧١.

(٤) تفسير القرآن العظيم/ابن كثير ٣: ١٨٢.

وقال محمود محمد شاكر ـ محقق جامع البيان ـ: «إنَّ قوله: ﴿ وَهُم رَاكِعُون ﴾ يعني به: وهم خاضعون لربّهم، متذللون له بالطاعة، خاضعون له بالانقياد لأمره في إقامة الصلاة بحدودها وفروضها من تمام الركوع والسجود والصلاة والخشوع، ومطيعين لما أمرهم به من إيتاء الزكاة وصرفها في وجوهها التي أمرهم بصرفها فيها، فهي بمعنىٰ (الركوع) الذي هو في أصل اللغة، بمعنى الخضوع. وإذن فليس قوله: ﴿ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ حالاً من ﴿ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾، وهذا هو الصواب المحض إن شاء الله»[(١)].

والجواب:

إنَّ ممّا يلحظ علىٰ هذا الإشكال أنَّه لم يستند علىٰ دليل فهو مجرّد إنكار لمعنى الركوع المتبادر المقترن بالصلاة، وتأويله بمعنى الخضوع من غير قرينة هو ترجيح بلا مرجّح وبطلان احتمال إرادة العطف ظاهر؛ لأنّه يستلزم التأكيد المخالف للأصل؛ لأنّ لفظ الصلاة مغن عن بيان أنّهم يركعون في صلاتهم؛ لتبادر ذات الركوع منها كما يتبادر من الركوع ما هو المعروف، فيبطل الاحتمال الثاني وهو إرادة معنى الخضوع أيضاً[(٢)].

وفي مشكل إعراب القرآن: ﴿ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾. «ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر في ﴿ يُؤْتُونَ ﴾ أي: يعطون ما يزكّيهم عند الله في حال ركوعهم، أي: وهم في صلاتهم، فالواو واو الحال، والآية علىٰ هذا المعنىٰ نزلت في علي عليه السلام.

ويجوز أن يكون لا موضع للجملة، وإنَّما هي جملة معطوفة على الموصول وليست بواو حال، والآية عامَّة»[(٣)].

---

(١) جامع البيان ـ طبعة دار المعارف ١٠: ٤٢٦ ـ ٤٢٧ الهامش رقم (٤) بقلم محمود محمد شاكر.

(٢) دلائل الصدق/ محمد حسن المظفر ٢: ٨٠.

(٣) مشكل إعراب القرآن/ مكي بن أبي طالب القيسي ١: ٢٣٥/٧٠٨.

وقد تقدّم عن كبار المحدّثين والمفسرين والرواة من أهل السُنّة تخصيص الآية بعلي عليه السلام، وعليه يكون اختيار هذا الوجه الجائز وإنكار الأوّل تكذيباً لهؤلاء جميعاً من غير دليل، ولا قرينة صارفة لإرادة الوجه الأوّل المعتضد بما هو صريح بإرادة الحالية ـ مع إرادة الركوع المتبادر أيضاً ـ وهو سبب النزول.

الاعتراض الثالث :

إنّ لفظة ﴿ وَلِيُّكُمُ ﴾ لا تفيد معنى الأَوْلىٰ بالتصرّف والتدبير حتىٰ يتم الاستدلال، وإنّما هي بمعنى النصرة، لأنّ لفظ الولي موضوع للناصر لغة، ولأنّ الآيات السابقة عليها واللاحقة لها تؤكّد هذا المعنىٰ[1]. وهذا الاعتراض هو من أقوى الاعتراضات عندهم، وقد تمسّك به المعاصرون ممّن كتب منهم عن الإمامة، والغريب في الأمر عدم مناقشتهم لأدلّة الإمامية في بيان معنىٰ (الولي) في الآية، مع إصرارهم علىٰ إرادة معنى النصرة، وترديدهم لما كتبه الشوكاني وغيره[2].

جواب الاعتراض من وجوه خمسة :

الأوّل : إنّ لفظ الولي يفيد الأَوْلىٰ بالتصرّف والتدبير، والشواهد عليه كثيرة جداً: من القرآن الكريم، والسُنّة النبويّة، والاستعمالات اللغوية والشعرية.

أمّا من القرآن الكريم، فقوله تعالىٰ: ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّاً * يَرِثُنِي ... ﴾[3]، يعني: أنْ يكون أَوْلىٰ بحوز الميراث[4] ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾[5]، وهنا اجتمعت الكلمتان معاً (الولي)

---

(١) التفسير الكبير/الرازي ١٢: ٢٩، وانظر مناقشته (للروافض) وكيف انتهىٰ به المقام إلىٰ لعنهم ! عامله الله تعالىٰ بعدله.

(٢) دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين/د. أحمد محمد أحمد جلي: ١٨٤.

(٣) مريم: ٥/١٩ ـ ٦.

(٤) الرسائل العشر/الطوسي: ١٣١.

(٥) البقرة: ١٠٧/٢.

و (النصير) مع الفارق في المعنىٰ، فقد فسّر الطبري (الولي) في هذه الآية بـالقائم بالأمر، قال: «ومن ذلك قيل: فلان وليّ عهد المسلمين، يعني به القائم بما عهد إليه من أمر المسلمين ـ أمّا النصير، فقد فسّره بمعنى المؤيّد والمقوّي»[(١)].

وأمَّا من السُنّة، فقوله ﷺ: **«أيّما امرأة نكحت بغير إذن وليّها فنكاحها باطل»**[(٢)].

قال ابن منظور: «وولي المرأة: الذي يلي عقد النكاح عليها ولا يدعها تستبدّ بعقد النكاح دونه»[(٣)]، أي: هو الأَوْلىٰ منها بذلك.

وأمّا الدليل عليه من نقل أهل اللغة واستعمالهم، فهو قولهم: السلطان وليّ من لا وليّ له، وقولهم: وليّ الدم، ووليّ المرأة، ووليّ اليتيم، ووليّ الأمر، ووليّ العهد، وهم يريدون بذلك أنّه أولىٰ بما هو وليّ فيه بلا خلاف.

قال الشيخ الطوسي: «وقال المبرّد في كتابه المعروف عن صفات الله: إنَّ أصل الولي هو الأولىٰ والأحق، وكذلك المولىٰ، فجعل الثلاث عبارات بمعنىً واحد»[(٤)].

وقال الراغب الأصفهاني: «وحقيقته تولّي الأمر، والولي والمولىٰ يستعملان في ذلك»[(٥)].

كما وردت هذه اللفظة عند فحول الشعراء بمعنى الأَوْلىٰ، كقول الكميت:

ونـعم وليّ الأمـر بـعد وليّـه   ومنتجع التقوىٰ ونعم المـؤدب[(٦)]

ولم يفهم شاعر الرسول ﷺ حسان بن ثابت مـن لفـظة الولي في الآيـة إلّا

---

(١) جامع البيان ٢: ٤٨٩.

(٢) لسان العرب ١٥: ٤٠٨ ـ ولي، وفي سنن ابن ماجة ١: ١٨٧٩/٦٠٥ باب لا نكاح إلّا بولي: (أيّما امرأة لم يُنكِحْهَا الولي فنكاحها باطل).

(٣) لسان العرب ١٥: ٤٠٨ ـ ولي.

(٤) الرسائل العشر: ١٣١.

(٥) المفردات في غريب القرآن/الراغب الأصفهاني: ٥٣٣ ـ ولي.

(٦) شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي/ابن رياش: ٨٢ ـ البيت ٩٤.

الولاية بالمعنى الذي تقول به الشيعة الإمامية، فقال:

أبا حسن تفديك نفسي ومهجتي	وكلّ بطيءٍ في الهدىٰ ومسارعِ
أيذهب مدحي والمحبّر ضائعٌ	وما المدح في جنب الإله بضائعِ
وأنت الذي أعطيت إذ كنت راكعاً	فدتك نفوس القوم يا خير راكعِ
فأنزل فيك الله خير ولاية	وبيّنها في محكمات الشرائعِ

الثاني: قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّما وَلِيُّكُمُ ﴾ خطاب عام، فإن أُريد به كلّ برّ وفاجر، فيستحيل معه حمل الولاية على النصرة والمودّة، إذ كيف ينصر الله من كفر به؟[(١)]، وإن أُريد به المؤمنون، فلا شكّ أنَّ النبيّ ﷺ داخل فيهم قطعاً، لأنّه سيد المؤمنين، ولكنّه سبحانه أخرج نبيّه من هذا الخطاب، بقوله تعالىٰ: ﴿ وَرَسُولُهُ ﴾ فجعل الولاية له لا عليه، ثمّ أخرج بعد ذلك عليّاً عليه السلام، بقوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ آمَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾، فدلّ إخراجها على اختصاص الولاية بهما ـ بعد ولايته تعالىٰ ـ دون سائر المؤمنين[(٢)].

وستعرف أنَّ المراد بهذه الولاية ليس النصرة.

الثالث: الذي يدلّ علىٰ أنَّ (الولي) بمعنى الأَوْلىٰ بالتدبير والتصرّف، هو أنَّ الله تعالىٰ نفىٰ أن يكون لنا وليّ غيره، وغير رسوله، وغير الذين آمنوا، بقرينة ﴿ إِنَّمَا ﴾؛ لأنّ هذا الحرف يثبت الحكم لما اتّصل به وينفيه عمّا انفصل عنه في كلام العرب.

ومنه: قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّمَا إِلٰهُكُم إِلٰهٌ وَاحِدٌ ﴾[(٣)]، فقد أثبت الأُلوهيّة له عزّ وجلّ ونفاها عمّا عداه، وقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَومٍ هَادٍ ﴾[(٤)]، وكقول

---

(١) تقريب المعارف/ تقي الدين الحلبي: ١٢٧.
(٢) الرسائل العشر: ١٣١.
(٣) الكهف: ١٨/ ١١٠.
(٤) الرّعد: ١٣/ ٧.

النبيّ ﷺ: «إنّما الأعمال بالنيّات»[١]، و «إنّما الولاء لمن أعتق»[٢]. وكلّ ذلك يفيد إثبات الحكم للمتّصل بحرف ﴿إِنَّمَا﴾ ونفيه عن المنفصل إلّا ما علم بدليل آخر، كثبوت حكم الربا مثلاً من غير النسيئة.

ولو كان المعنى الموالاة في الدين ـ أي المودّة والنصرة وما إلىٰ ذلك ـ لما حصرها وخصصها تعالىٰ بنفسه، ورسوله، والمؤمنين؛ لأنّ مثل هذه الموالاة هي عامة، ومعروفة لدى الجميع، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾[٣].

وإنَّ إرادة التخصيص لا العموم واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار، فمن قال لك: إنّما لك عندي درهم، فهمت منه نفي ما زاد عليه، فكأنّه قال: ليس لك عندي إلّا درهم.

وإذا تقرّر ذلك فإنّ حمل الولاية ـ مع العلم بتخصيصها ـ على الجميع باطل، وعلى النصرة كذلك؛ لمعلوميّة عمومها بين المؤمنين، وإذا بطل أحد الأمرين ثبت الآخر[٤].

الرابع: فهم عشيرة النبيّ ﷺ. إنَّ المراد من لفظة الولي هو الأَوْلىٰ بالتصرّف، والدليل عليه هو ما كان من النبيّ ﷺ حين نزل عليه قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ﴾[٥] فقد دعاهم وكانوا يومئذٍ أربعين رجلاً يزيدون رجلاً أو ينقصونه، وفيهم أعمامه: أبو طالب والعباس وأبو لهب، وقال لهم: «« يابني

---

(١) صحيح البخاري ١: ٢ ـ باب كيف كان بدء الوحي، وصحيح مسلم ٣: ١٥١٥/١٥٥ ـ باب قوله ﷺ: إنّما الأعمال بالنية.

(٢) صحيح مسلم ٢: ١١٤٥/١٤ ـ باب إنّما الولاء لمن أعتق.

(٣) التّوبة: ٧١/٩.

(٤) تقريب المعارف: ١٢٧، والرسائل العشر: ١٢١.

(٥) الشعراء: ٢١٤/٢٦.

عبد المطلب ا إنّي بُعثت إليكم خاصّة وإلى الناس عامّة ـ إلىٰ قوله ـ فأيّكم يبايعني علىٰ أن يكون أخي وصاحبي ووليّي؟ فلم يقم إليه أحد منهم، قال عليّ عليه السلام : فقمت إليه وكنت أصغر القوم، فقال: إجلس، ثمّ قال ذلك ثلاث مرات، كلّ ذلك أقوم إليه فيقول لي: إجلس، حتىٰ كان في الثالثة، ضرب بيده علىٰ يدي، فقال: أنت».

فقام القوم وهم يقولون لأبي طالب: أطع ابنك فقد أُمّر عليك»[1].

ولا شكّ أنّ قولهم لأبي طالب: أطع ابنك فقد أُمّر عليك هو نتيجة لفهمهم المراد من (الولي) في كلام النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم.

الخامس: لو سلم أنّ المراد من الولي هو الناصر، فيكون حصر (الناصر) بالله ورسوله وعليّ، لا يصحُّ مطلقاً إلّا بلحاظ جهتين، وهما:

الأولىٰ: نصرتهم للمؤمنين مشتملة على القيام والتصرّف بأُمورهم، إذ كيف يطلب من العاجز النصرة والتأييد؟!! وحينئذٍ يرجع إلى المعنى المطلوب.

الثانية: أن تكون نصرة غيرهم للمؤمنين كَلّا نصرة بالنسبة إلىٰ نصرتهم، وحينئذٍ يتمّ المطلوب، إذ من لوازم الإمامة النصرة الكاملة للمؤمنين.

نعم لو كان المراد من ذلك هو النصرة، فيالها من نصرة قرنها الله بنصرته ونصرة رسوله للمؤمنين.

ولهذا قال الشيخ المظفر: «وبالجملة قد دلّت الآية الكريمة على انحصار الولاية ـ بأيّ معنىً فسّرت ـ بالله، ورسوله، وأمير المؤمنين»[2].

---

(١) نظم درر السمطين: ٨٣ وسيأتي في الدليل الرابع ص: ١٥٦ إثبات لفظ الوصية والخلافة في هذا الحديث، إلّا أنّ المروي عن البراء بن عازب هو ما ذكرناه.

(٢) أنظر الوجه الرابع في دلائل الصدق للمظفر ٢: ٧٥.

ثانياً ـ من السُنّة النبويّة :

الدليل الأوّل : حديث الغدير

إنّ لحديث الغدير أهميّة بالغة الخطورة في حياة المسلم، فهو لم يكن حدثاً عابراً من أحداث عصر الرسالة الإسلامية، لارتباطه بإكمال الدين وإتمام النعمة، واقترانه بوعيد الله ﷻ وتهديده وإنذاره لنبيّه في تبليغه.

وقد كُتب عن هذا الحديث ـ الذي حدّد المسار الطبيعي للإنسان في دنياه وآخرته ـ ما يربو علىٰ ثلاثين كتاباً، أشهرها موسوعة الغدير للأميني[1] ولهذا سيكون الحديث عنه مختصراً وموثقاً بمصادر الجمهور من أهل السُنّة، وإن لم يكن ـ بعد موسوعة الغدير ـ بحاجة إلى التوثيق أصلاً، مبتدئين بما احتفّ به من آيات الكتاب المجيد.

سبب نزول : «يَا أَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ...»

قال السيوطي: «وأخرج ابن أبي حاتم وابن مردويه، وابن عساكر، عن أبي سعيد الخدري قال: نزلت هذه الآية: ﴿ يَآ أَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ﴾[2] علىٰ رسول الله ﷺ يوم غدير خمّ في عليّ بن أبي طالب عليه السلام ـ ثمّ قال ـ: وأخرج ابن مردويه، عن ابن مسعود، قال: كنّا نقرأ علىٰ عهد رسول الله ﷺ: ﴿ يَآ أَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ـ إنّ عليّاً مولى المؤمنين ـ وَإِن لَّمْ تَفعَلْ فَمَا

---

(١) ولعلّ أحدث الدراسات والبحوث الغديرية كتاب: (الغدير والمعارضون ـ عواصف علىٰ ظلال الغدير) للكاتب الإسلامي المبدع العلّامة السيد جعفر مرتضى العاملي حفظه الله تعالىٰ ورعاه، طبع بيروت ١٩٩٣ م، فقد تناول فيه الأحداث التي سبقت الغدير، والتي كانت سبباً لقوله تعالىٰ: ﴿ وَٱللَّهُ يَعصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾.

(٢) المائدة: ٥/٦٧.

بَلَّغتَ رِسَالَتَهُ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ »[١].

وقال الرازي في سبب نزول الآية «الوجه العاشر: نزلت الآية في فضل عليّ بن أبي طالب عليه السلام، ولمّا نزلت هذه الآية، أخذ بيده، وقال: «من كنت مولاه، فعليّ مولاه، اللّهمّ وال من والاه، وعاد من عاداه» فلقيه عمر رضي الله عنه، فقال: هنيئاً لك يا ابن أبي طالب، أصبحت مولاي ومولىٰ كلّ مؤمن ومؤمنة.

وهو قول ابن عباس، والبراء بن عازب، ومحمد بن عليّ [الباقر عليه السلام]»[٢].

أمّا ما روي من سبب نزول الآية في غير ذلك[٣]، فقد حمل القوم علىٰ تأويل العصمة لعدم ضمانها للنبيّ الكريم، إذ المعروف من سيرته أنّه صلى الله عليه وآله وسلم، قد شُجّ جبينه، وكسرت رباعيته، وبولغ في أذاه، ولم تدفع عنه العصمة شيئاً، ولهذا أوّلوا العصمة على الحفظ من القتل والأسر وتلف الجملة، فأمّا عوارض الأذىٰ، فليس للعصمة حول ولا قوّة في دفعها، وأين هذا من معنى العصمة وهو المنع والحفظ من كلّ أذىً؟! ولهذا عدلوا إلىٰ جواب آخر أوهن من الأول، فقالوا: «إنّ هذه الآية نزلت بعد ما جرىٰ عليه ذلك لأنّ المائدة من أواخر ما نزل»[٤]، وهذا غريب في بابه، لأنّ المائدة إذا كانت من أواخر ما نزل من القرآن الكريم، فمعنىٰ ذلك أنّ الرسالة قد أوشكت على التمام، فأيّ أمر بقي لم يبلّغه النبيّ للناس حتىٰ يقرن بثقل ما بلّغه طيلة ثلاثة وعشرين عاماً من عمر التبليغ ؟! وأيّ أمر يخشى النبيّ تبليغه ـ إن لم يكن حدث الغدير ـ حتىٰ يُطمئنه الله بالعصمة من الناس ؟!

---

(١) الدر المنثور / السيوطي ٢: ٢٩٨.

(٢) التفسير الكبير / الرازي ٦: ٤٩ ـ ٥٠، وراجع الغدير للأميني ١: ٢١٤ وما بعدها ستجد [illegible] عالماً من علماء أهل السُنّة قد اتفقوا علىٰ نزول الآية في عليّ عليه السلام.

(٣) كالروايات المرسلة في تفسير الرازي ٦: ٤٨ ـ ٤٩، والموقوفة علىٰ عائشة كما في جامع البيان للطبري ١١: ٤٦٩/١٢٢٧٦، وزاد المسير لابن الجوزي ٢: ٣٩٦.

(٤) زاد المسير ٢: ٣٩٧.

إنّ حديث الغدير هو الجواب المنطقي لهذا التساؤل، ذلك الحديث الذي أعرض عن روايته البخاري، واختُصر اختصاراً مخلّاً في دلالته كما في صحيح مسلم[١]، لا لشكّ منهما في صحته لاعتمادهما رجاله، بل لكونه من أوضح النصوص المتواترة الدالّة علىٰ تعيين من يخلف النبيّ ﷺ في أُمّته، كما سيتّضح من بعض نصوصه التالية:

من نصوص الغدير:

١ ـ روى الطبراني عن زيد بن أرقم، عن النبيّ ﷺ في حديث طويل جاء فيه: « **وإنّي أوشك أن أُدعىٰ فأُجيب، فما أنتم قائلون ؟** » قالوا: نصحت. قال: « **أليس تشهدون أن لا إله إلّا الله، وأنّ محمداً عبده ورسوله، وأنّ الجنة حقّ، والنار حقّ، وأنّ البعث بعد الموت حقّ ؟** » قالوا: نشهد.

قال: فرفع يديه فوضعهما علىٰ صدره، ثمّ قال: وأنا أشهد معكم ـ إلىٰ قوله ـ ثمّ أخذ بيد علي عليه السلام فقال: « **من كنت أولىٰ به من نفسه فعليّ وليّه، اللّهمّ وال من والاه وعاد من عاداه** » »[٢].

قال الحلبي الشافعي ـ بعد أن أورد هذا الحديث عن الطبراني باختلاف يسير ـ مالفظه: « وهذا حديث صحيح ورد بأسانيد صحاح وحسان، ولا التفات لمن قدح في صحّته كأبي داود، وأبي حاتم الرازي، وقول بعضهم: إنّ زيادة: (اللّهمّ وال من والاه... إلىٰ آخره، موضوعة) !! مردود فقد ورد ذلك من طرق، صحّح الذهبي كثيراً منها »[٣].

---

(١) صحيح مسلم ٤: ٢٤٠٨/١٨٧٣، وشرحه للنووي ١٥: ١٧٩ ـ ١٨١ باب فضائل الصحابة.

(٢) المعجم الكبير / الطبراني ٥: ١٦٦ ـ ١٦٧/٤٩٧١.

(٣) السيرة الحلبية / علي بن برهان الدين الحلبي الشافعي ٣: ٢٧٤ ـ [illegible] الوداع. و[illegible] بقوله: (إلى ⇦

٢ ـ وروىٰ أيضاً: «عن عمرو بن واثلة، عن زيد بن أرقم، قال: لمّا رجع رسول الله ﷺ من حجّة الوداع، ونزل غدير خمّ، أمر بدوحات فقُمّت، ثمّ قام فقال: «**كأنّي قد دعيت فأجبت، إنّي تارك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما؟ فإنّهما لن يتفرّقا حتىٰ يردا عَليَّ الحوض**»، ثمّ قال: «**إنَّ الله مولاي، وأنا وليّ كلّ مؤمن**»، ثمّ أخذ بيد علي، فقال: «**من كنت مولاه فهذا مولاه، اللّهمّ وال من والاه، وعاد من عاداه**»، فقلت لزيد: أنت سمعته من رسول الله ﷺ؟ فقال: ما كان في الدوحات أحد إلّا قد رآه بعينيه وسمعه بأُذنيه».

ثمّ أخرج عن زيد بن ثابت، عن النبيّ ﷺ مثله[1].

٣ـ أخرج هذا الحديث الحاكم النيسابوري من طريق أبي الحسين محمد بن أحمد ابن تميم الحنظلي، عن زيد بن أرقم وقال: «هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله. شاهده حديث سلمة بن كهيل، عن أبي الطفيل أيضاً صحيح علىٰ شرطهما»، ثمّ أخرج الحديث من طريق محمد بن أيوب، وأخرج بعده حديث بريدة الأسلمي من طريق محمد بن صالح بن هاني، وقال: «وحديث بريدة الأسلمي صحيح علىٰ شرط الشيخين»[2].

كما اعترف الذهبي ـ علىٰ تعنّته ـ بصحّة الحديث في تلخيصه المطبوع بهامش المستدرك، لأنّه رواه ولم يتعقّبه كما هو ديدنه في تضعيف ما خالف رأيه.

٤ ـ روى ابن حجر عن النبيّ ﷺ أنّه قال: «ألستم تعلمون أنّي أولىٰ

⇦ آخره) هو ما أخرجه عن الطبراني في الحديث المذكور بعد قوله: وعاد من عاداه: (وأحب من أحبه، وابغض من أبغضه، وانصر من نصره، وأعن من أعانه، واخذل من خذله، وأدر الحق معه حيث دار).

(١) المعجم الكبير/الطبراني ٥: ٤٩٦٩/١٦٦ و ٤٩٧٠ و ٤٩٧١، ٥: ٤٩٨٣/١٧٠.

(٢) المستدرك على الصحيحين/الحاكم ٣: ١٠٩ ـ ١١٠، وانظر تلخيصه المطبوع بهامش المستدرك للذهبي.

بالمؤمنين من أنفسهم؟» قالوا: بلىٰ، قال: «ألستم تعلمون أنّي أولىٰ بكلّ مؤمن من نفسه؟» قالوا: بلىٰ، فأخذ بيد علي، وقال: «من كنت مولاه فعلي مولاه، اللّهمّ وال من والاه، وعاد من عاداه، فأحب من أحبّه، وابغض من أبغضه، وانصر من نصره، واخذل من خذله، وأدر الحق معه حيث دار»»[1].

٥ ـ ورواه أحمد في مسنده عن البراء بن عازب، وزيد بن أرقم، وابن عباس، وغيرهم بطرق كثيرة، ووقف عند قوله ﷺ: وعاد من عاداه، وفي رواية البراء تهنئة عمر لعلي عليه السلام[2].

سبب نزول آية إكمال الدين:

روىٰ السيوطي بإسناده عن أبي هريرة، قال: «لمّا كان يوم غدير خمّ، وهو يوم ثماني عشرة من ذي الحجّة، قال النبيّ ﷺ: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**»، فأنزل الله: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ... ﴾»[3].

وقال الخوارزمي في مناقبه، عن أبي سعيد الخدري أنّه قال: «إنّ النبيّ ﷺ يوم دعا الناس إلىٰ غدير خمّ أمر بما كان تحت الشجر من الشوك فقمّ، وذلك يوم الخميس، ثمّ دعا الناس إلىٰ علي عليه السلام فأخذ بضبعه فرفعها حتىٰ نظر الناس إلى بياض إبطيه، ثمّ لم يتفرّقا حتىٰ نزلت هذه الآية: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلَامَ دِيناً ﴾[4]، فقال رسول الله ﷺ: «**الله أكبر علىٰ إكمال الدين وإتمام النعمة، ورضى الربّ برسالتي والولاية لعلي**»، ثمّ قال: «**اللّهمّ وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله**»، فقال

(١) الصواعق المحرقة/ابن حجر: ٤٠ الشبهة الحادية عشرة.

(٢) مسند أحمد ٤: ٢٨١ و ٣٣١ و ٣٧٠ و ٣٧٢ وغيرها.

(٣) الدر المنثور/السيوطي ٢: ٢٥٩.

(٤) المائدة: ٥/٣.

حسان بن ثابت يا رسول الله، أتأذن لي أن أقول أبياتاً؟ فقال: قل ببركة الله تعالىٰ. فقال حسان بن ثابت: يا معشر مشيخة قريش، اسمعوا شهادة رسول الله ﷺ، ثمّ قال:

يُناديهِمُ يومَ الغديرِ نبيُّهم ... بخُمّ وأَسمِع بالنَّبيِّ مُنادِيا

يقولُ فمن مولاكُمُ ووليُّكُم ... فقالوا ولم يُبدُوا هُناك التَعاميا

إلٰهكَ مولانا وأَنتَ وليُّنا ... ومالكَ منّا في المقالةِ عاصِيا

فقال لَهُ: قُم يا عليّ فإنَّني ... رَضِيتُك مِن بَعْدي إماماً وهادِيا

فمن كُنتُ مولاه فهذا وليُّهُ ... فكُونُوا له أنصارَ صِدقٍ مواليا»[1]

ثمّ أعاد رواية هذا الحديث في كتابه: مقتل الحسين، وقال في آخره ما لفظه «روىٰ هذا الحديث بدون الأبيات من الصحابة: عمر، وعلي، والبراء بن عازب، وسعد بن أبي وقاص، وطلحة بن عبيد الله، والحسين بن علي، وابن مسعود، وعمار ابن ياسر، وأبو ذر، وأبو أيّوب، وابن عمر، وعمران بن حصين، وبريدة بن الحصيب، وأبو هريرة، وجابر بن عبد الله، وأبو رافع مولىٰ رسول‌الله واسمه: أسلم، وحبشي بن جنادة، وزيد بن شراحيل، وجرير بن عبد الله، وأنس، وحذيفة بن أسيد الغفاري، وزيد بن أرقم، وعبد الرحمن بن يعمر الدؤلي، وعمرو بن الحمق، وعمر بن شرحبيل، وناجية بن عمر، وجابر بن سمرة، ومالك بن الحويرث، وأبو ذويب الشاعر، وعبد الله بن ربيعة ﷺ»[2].

وقد تتبّع الشيخ الأميني في موسوعته: (الغدير) من نصّ علىٰ نزول الآية بعد واقعة الغدير من علماء أهل السُنّة فقط فكانوا ستة عشر عالماً، يأتي في مقدّمتهم الطبري في كتابه الولاية[3].

---

(١) المناقب/ الخوارزمي، الفصل الرابع عشر: ٨٠

(٢) مقتل الحسين/ الخوارزمي ١: ٤٨.

(٣) الغدير ١: ٢٣٠ ـ ٢٣٨.

موقف الحرث بن النعمان الفهري من حديث الغدير:

قال العلّامة سبط ابن الجوزي: «اتّفق العلماء علىٰ أنَّ قصة الغدير كانت بعد رجوع النبيّ ﷺ من حجّة الوداع في الثامن عشر من ذي الحجّة، جمع الصحابة، وكانوا مائة وعشرين ألفاً، وقال: «من كنت مولاه فعليّ مولاه.. الحديث»، نصّ ﷺ علىٰ ذلك بصريح العبارة، دون التلويح والإشارة.

وذكر أبو إسحاق الثعلبي في تفسيره، بإسناده: أنَّ النبيّ ﷺ لمَّا قال ذلك طار في الأقطار، وشاع في البلاد والأمصار، فبلغ ذلك الحرث بن النعمان الفهري، فأتاه علىٰ ناقة له، فأناخها علىٰ باب المسجد، ثمّ عقلها، وجاء فدخل المسجد، فجثا بين يدي رسول الله ﷺ، فقال: يا محمد! إنَّك أمرتنا أن نشهد أن لا إله إلّا الله، وأنَّك رسول الله، فقبلنا منك ذلك، وأنَّك أمرتنا أن نصلّي خمس صلوات في اليوم والليلة، ونصوم رمضان، ونحجّ البيت، ونزكّي أموالنا، فقبلنا منك ذلك، ثمّ لم ترض بهذا حتىٰ رفعت بضبعي ابن عمّك وفضّلته على الناس، وقلت: من كنت مولاه فعلي مولاه، فهذا شيء منك، أو من الله؟! فقال رسول الله ﷺ ـ وقد احمرّت عيناه: «والله الذي لا إله إلّا هو، إنّه من الله وليس منّي»، قالها ثلاثاً.

فقام الحرث وهو يقول: اللّهمّ إن كان ما يقول محمد حقّاً فأرسل من السماء علينا حجارة، أو آتنا بعذاب أليم.

قال: فوالله ما بلغ ناقته حتىٰ رماه الله من السماء بحجر فوقع علىٰ هامته فخرج من دبره ومات، وأنزل الله تعالىٰ: ﴿ سَأَلَ سَآئِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ * لِّلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ ﴾ (المعارج: ٧٠/١)»[١].

---

(١) تذكرة الخواص/ سبط ابن الجوزي: ٣٠، وانظر السيرة الحلبية/ عليّ بن برهان الدين الحلبي الشافعي ٣: ٢٧٤ في حديثه عن حجّة الوداع، ونظم درر السمطين: ٩٣.

تناقض منكري النصّ والتعيين :

لقد غرّر البخاري بإعراضه عن رواية الغدير، ومسلم باختصارها، كثيراً ممّن جاء بعدهما، ونظر إلىٰ كتابيهما بأنّهما أصحُّ الكتب بعد كتاب الله تعالىٰ، وأنّهما لم يغادرا من الصحيح إلّا أقلّه، لذا انبثق عن ذلك رأيان :

الرأي الأوّل

الاعتراف بصحّة حديث الغدير، والمناقشة في تواتره ودلالته

ويمثّل هذا الرأي الأغلبيّة من أهل السُنّة، وقد ذهب أصحابه ـ بعد أن لم يجدوا منفذاً للطعن في صحّة الحديث ـ إلىٰ إنكار تواتره، ومن ثمّ تأويله كي يصونوا من وراء هذا التأويل بُنية الواقع التاريخي الذي ساد، ويحملوا نتائجه علىٰ الصحّة، وبالتالي حفظ كرامة أربابه من السَلَف الماضين، مع أنَّ كرامتهم محفوظة بدون هذا التأويل علىٰ حدّ تعبير شرف الدين الموسوي في مراجعاته[1].

وقد لخّص هذا الرأي بعض من كتب في الإمامة والخلافة من أساتذة الجامعات وغيرهم من كتّاب أهل السُنّة، بيد أنَّ قسماً منهم قد أنكر ورود لفظ (المولى) بمعنى الأَوْلىٰ في الكتاب العزيز والسُنّة المطهّرة، ومقاييس اللغة واشتقاقاتها، كما سيتّضح من نقل عباراتهم.

١ ـ قال أبو زهرة: «وإنَّ حديث الغدير عند أهل السُنّة لا يعتبر حديثاً متواتراً من حيث سنده، ومن حيث دلالته يخالفونهم فيما يدلّ عليه، إذ لا يعتبرونه نصّاً في أنّه إمام، أو أولىٰ بالإمامة من غيره؛ لأنّ الموالاة كما تدلّ على الولاية تدلّ على المحبّة[2]، ولا شكّ أنَّ من يبغض عليّاً مع سابقاته في الإسلام لا يُعدّ موالياً لله تعالىٰ؛

(١) المراجعات: ٢٠٤، المراجعة رقم/ ٦٠.

(٢) لاحظ قوله هذا وقارن مع ما سيأتي عنه في الرأي الثاني، ستجد أنَّ الشيخ أبا زهرة قد ناقض نفسه ⇦

لأنّ إمام الهدىٰ عليّاً ممّن قال الله [تعالىٰ] فيهم: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ وَٱلَّذِينَ آمَنُواْ . . . ﴾[1]، وأنّه ممّن يحبّه الله ورسوله، كما ثبت في فتح خيبر، ولذلك لمّا بلغ السيدة أُمّ سلمة ـ أُمّ المؤمنين ـ أنَّ معاوية وأصحابه يسبّون عليّاً على المنابر، ويسبّون من يحبّه، أرسلت إلىٰ معاوية تقول له: إنّكم تلعنون الله ورسوله، إذ تلعنون عليّ بن أبي طالب ومن يحبّه، وأشهد أنَّ الله ورسوله يحبّانه، فالموالاة في غدير خمّ موالاة المحبّة في نظر أهل السُنّة»[2].

٢ ـ وقال الدكتور أحمد محمد أحمد جلي: «وما صحَّ من هذا الحديث ليس فيه دلالة علىٰ تعيين علي للإمامة؛ لأنّ تفسير الشيعة للمولىٰ لا تسنده مقاييس اللغة، ولا اشتقاقاتها، وواضح أنَّ المراد بالولاية هنا المحبّة، أو دخول علي في ولاية المسلمين العامة المنبثقة من الإيمان والتي تجب علىٰ كلّ مسلم وهذا ممّا لا غبار عليه، ولا يستلزم أحقيّته في خلافة الرسول ﷺ دون من عداه»[3].

٣ ـ وقال الشيخ النعماني ـ كبير علماء الهند ـ عن قوله ﷺ: «من كنت مولاه فعلي مولاه». «ومعناه، من كنت حبيبه فعليّ حبيبه أيضاً ـ إلىٰ أن قال ـ إنَّ استعمال لفظ مولىٰ في الحديث إنّما قصد به المحبوب والصديق»[4].

٤ ـ أمّا صاحب الوشيعة فقد أغرب في قوله: «وهذا شرف لعلي ولكلّ إمام بعده لا يوازيه ولا يقاربه شرف، أمّا غير هذا المعنىٰ ـ أي المناصرة والمحبّة ـ فلم

⇦ بنفسه، إذ لمح هنا إلىٰ صحّة حديث الغدير عند أهل السُنّة، بينما ادّعىٰ هناك أنَّ أهل السُنّة يشكّون في صحّة حديث الغدير!!

(١) المائدة: ٥٥/٥، وقد مرَّ في ص ١٠٢ ان هذه الآية نزلت في عليّ عليه السلام وحده، باعتراف المفسرين والمحدِّثين من أهل السُنّة.

(٢) الإمام الصادق/محمد أبو زهرة: ٣٦٢.

(٣) دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين/د. أحمد جلي: ١٩٢، وقد ورد مثله في مختصر التحفة الاثني عشرية/الآلوسي: ١٥٩ـ١٦٢.

(٤) الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام/محمد منظور نعماني: ١٥٤ـ١٥٥.

يرده النبيّ الكريم ﷺ، وما ادّعاه الإمام علي، ولا إمامٌ بعده، ولم يجئ في عرف الكتاب وعرف السُنّة: المولىٰ بمعنى الرياسة»[1].

الرأي الثاني

إنكار الحديث برمّته !!

إنَّ أصحاب الرأي الأوّل إذا ما قيسوا بأصحاب هذا الرأي نجدهم أكثر اعتدالاً منهم ـ على الأقل ـ من حيث الاعتراف بصحّة الحديث عن رسول الله ﷺ.

أمّا هؤلاء فقد تطرّفوا جداً إزاء حديث الغدير فأنكروه جملة وتفصيلاً ! وأغلب الظنّ أنّهم أنكروا الحديث بعد أن تأكّدوا من وهن مناقشة من سبقهم لسند الحديث ودلالته، وليتهم سكتوا أو تمسّكوا بالرأي الأول، لأنّهم كشفوا بإنكارهم حديث الغدير عن دخيلة أقلّ ما يقال عنها ـ مع حسن الظنّ ـ بأنّها منطوية علىٰ إنكار الحقّ أنّىٰ كان دليله وبرهانه.

والغريب أنَّ الأُستاذ أبا زهرة بعد أن عرفت رأيه، حاد عنه في تاريخ المذاهب الإسلامية، فقال عن الشيعة الإمامية: «ويستدلّون علىٰ تعيين علي ﷺ بالذات ببعض آثار عن النبيّ ﷺ، يعتقدون صدقها، وصحّة سندها، مثل: «**من كنت مولاه فعلي مولاه، اللّهمّ وال من والاه، وعاد من عاداه..**» ومخالفوهم يشكّون في نسبة هذه الأخبار إلى الرسول ﷺ»[2].

فهو إذ أنكر صدق الحديث بمفهوم كلامه: «ويعتقدون صدقها، وصحّة سندها»، حاول أن يخرج من تبعته العلميّة، فقال: ومخالفوهم... الخ. متناسياً قوله السابق: «وإنَّ حديث الغدير عند أهل السُنّة لا يعتبر حديثاً متواتراً.. وقوله:

---

(١) الوشيعة في نقد عقائد الشيعة/موسىٰ جار الله: ٢٢٩.

(٢) تاريخ المذاهب الإسلامية/محمد أبو زهرة ١: ٤٩.

فالموالاة في غدير خمّ موالاة المحبّة في نظر أهل السُنّة » !!

أقول: كان عليه أن يناقش هؤلاء المخالفين الذين شكّوا في صحَّة حديث الغدير من أمثال ابن تيميّة الذي قال عنه: «لم يروه أحد من علماء الحديث في شيء من كتبهم التي ترجع الناس إليها في الحديث، لا الصحاح ولا السُنن» [١] لا سيّما وهو قد أكثر من دعوى التحقيق في جميع ما وقع بأيدينا من مؤلفاته.

ولكنّه ارتضىٰ هذا الإنكار، وهو رأيه أيضاً، وإن حاول التملّص عنه بنسبته إلى المخالفين دون الإشارة إلىٰ أيّ منهم.

وممّن انتظم في سلك ابن تيميّة في هذا الرأي الدكتور أحمد شلبي، فقد نقل عنه الشيخ أحمد الوائلي في هويّة التشيّع قوله: «إنَّ حديث الغدير لم يرد له ذكر إلّا في كتب الشيعة» [٢] !!

ومنهم الدكتور صابر بن عبد الرحمن طعيمة، قال: «ويزعم الشيعة الإمامية أنَّ النبيّ ﷺ قد اختار عليّاً عليه السلام، وعيّنه صراحة ليخلفه بعد موته، وذلك بنصّ أعلنه عند غدير خمّ ـ وقال في موضع آخر ـ والكذب هنا أضعاف كذبهم في حديث غدير خمّ، ومفترياتهم حوله» [٣].

أمّا الدكتور محمد يوسف النجرامي فهو كأبي زهرة في تخبّطه بحديث الغدير، فتارة يناقش في دلالة الحديث ملمّحاً بصحّته، كقوله: «إذا رجعنا إلىٰ معنىٰ كلمة

---

(١) منهاج السُنّة/ابن تيميّة ٤: ١٢، وقد تصدّىٰ لجوابه صاحب كتاب الإنصاف في الانتصاف لأهل الحق من أهل الإسراف، والقاضي نور الله التستري في إحقاق الحق، والسيد حامد حسين في عبقات الأنوار، فراجع.

(٢) هوية التشيّع: ٣٢.

(٣) الشيعة معتقداً ومذهباً/د. صابر عبد الرحمن: ٥٠.

مولىً في اللغة فلا نجد ما يدلّ على الخلافة والإمامة ـ وتارة يقول: حديث الغدير أُكذوبة»[١].

كما أنكر إحسان إلهي ظهير صحّة حديث الغدير[٢]، وعمّم الدكتور البنداري هذا الإنكار ليشمل جميع الأحاديث التي استدلّ بها الإمامية في مسألة النصّ والتعيين[٣] !!

مناقشة وتقويم

تمهيد في تعريف الخبر المتواتر وشروطه

التواتر في اللغة: التتابع، أي تتابع الأشياء، وبينها فجوات وفترات، وقال مُرَّة: المتواتر: الشيء يكون هنيهة ثمّ يجيء الآخر[٤]، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَىٰ ﴾[٥]، أي: رسولاً بعد آخر.

أمّا الخبر المتواتر في اصطلاح المتشرّعة كما يقول الآمدي: «عبارة عن خبر جماعة مفيد بنفسه للعلم بمخبره»[٦].

وعند الشيعة الإمامية هو: «ما بلغت رواته في الكثرة مبلغاً أحالت العادة تواطؤهم ـ أي اتّفاقهم ـ على الكذب، واستمرّ ذلك الوصف في جميع الطبقات حيث تتعدد، بأن يرويه قوم عن قوم، وهكذا إلى الأوّل، فيكون أوّله في هذا الوصف

---

(١) الشيعة في الميزان/د. النجرامي: ٧٣ و ٧٥.

(٢) الشيعة والسنّة/إحسان إلهي ظهير: ٣٤٩ ـ ٣٥٠.

(٣) التشيّع بين مفهوم الأئمة والمفهوم الفارسي/د. محمد البنداري: ١٤٤ ـ ١٤٥.

(٤) لسان العرب ٥: ٢٧٥ ـ وتر.

(٥) المؤمنون: ٢٣/٤٤.

(٦) الإحكام في أصول الأحكام/الآمدي ٢: ٢٥٨

كآخره، ووسطه كطرفيه»[١].

أمّا أقلّ عدد من الرواة يحصل به التواتر، قيل: خمسة رواة، وقيل: عشرون، وقيل: أربعون، كما قيل: سبعون، وقيل: ثلاثمائة وثلاثة عشر، وهو عدد المحاربين يوم بدر من المسلمين.

والحق أنّه لا ضابط لأقلّ التواتر عند معظم العلماء، لارتباط ذلك بالعرف والقرائن، ولمّا كانت مختلفة باختلاف المخبرين فلا ضابط لأقلّ التواتر[٢].

أمّا شروط حصول العلم بالخبر المتواتر عند الآمدي فهي أربعة:

الأوّل: أن يكون رواته قد انتهوا في الكثرة إلىٰ حدّ يمتنع معه تواطؤهم على الكذب.

الثاني: أن يكونوا عالمين بما أخبروا به لا ظانّين.

الثالث: أن يكون علمهم مستنداً إلى الحسّ لا إلىٰ دليل العقل.

الرابع: أن يستوي طرفا الخبر ووسطه في هذه الشروط، لأنّ خبر أهل كلّ عصر مستقلّ بنفسه[٣].

وأشار الغزالي إلىٰ تزاحم شرائطه فقال: «إذا بلغوا مبلغاً في العدد يبعد منهم في العرف التواطؤ على الكذب في مثل ما أخبروا عنه، وعلم القطع خروجهم عن ضبط ضابط وإيالة ذي إيالة لأجل مصلحة، علم القطع والصدق، وهذا قد يحصل بقول الواحد»[٤].

---

(١) الدراية/ الشهيد الثاني: ١٢.

(٢) المنخول من تعليقات الأصول/الغزالي: ٢٤٢.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام ٢: ٢٦٧.

(٤) المنخول من تعليقات الأصول: ٢٤٢.

تواتر الحديث من طرق أهل السُنّة

وبلحاظ طرق حديث الغدير عند أهل السُنّة فقط يجزم كلّ باحث منصف بتواتره، أمّا من جهة الشيعة الإمامية فهو من الأحداث العظام عندهم، وعيد من أعيادهم، توارثوه جيلاً بعد جيل يحتفلون بمناسبته كلّ عام اقتداءً بأئمتهم عليهم السلام.

وكيف لا يكون متواتراً عند أهل السُنّة، وقد بلغت طرقه عندهم أكثر من سبعمائة وتسعين طريقاً ؟! وهذا ما لم يبلغه حديث آخر قط لا عند السُنّة ولا عند الشيعة، إلّا ما كان من حديث ظهور المهديّ عليه السلام في آخر الزمان، كما سيأتي مفصّلاً في محلّه من هذا البحث.

أمّا حديث الغدير فقد رواه أحمد بن حنبل من أربعين طريقاً، وهذا ابن جرير الطبري فقد رواه من نيف وسبعين طريقاً، ورواه الجزري المقري من ثمانين طريقاً، ورواه ابن عقدة من مائة وخمسة طرق، ورواه أبو سعيد السجستاني من مائة وعشرين طريقاً، ورواه أبو بكر الجعابي من مائة وخمس وعشرين طريقاً، ورواه الحافظ أبو العلاء العطار الهمداني بمائتين وخمسين طريقاً.

وقد بلغت رواته من الصحابة مائة وعشرة، كما أحصاهم الأميني في كتاب الغدير، وأوقف الباحثين علىٰ موارد رواياتهم في كتب السُنّة، كما أحصىٰ أربعة وثمانين تابعياً ممّن روى الحديث[1].

قال صاحب حاشية كشف الأستار: «وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: من كنت مولاه... إلى آخره. أخرجه الطبراني، عن ابن عمر. وابن أبي شيبة، عن أبي هريرة، واثني عشر من الصحابة. وأحمد، والطبراني، وسعيد بن منصور، عن أيوب، وجمع من

---

(١) راجع: الغدير للأميني ١: ١٤ـ٧٢.

الصحابة. والحاكم في المستدرك عن علي عليه السلام، وطلحة. وأحمد، والطبراني، وسعيد ابن منصور، عن علي عليه السلام، وزيد بن أرقم، وثلاثين رجلاً من الصحابة. وأبونعيم في فضائل الصحابة، عن سعد بن أبي وقاص. والخطيب، عن أنس. والطبراني، عن عمرو بن مرّة، وزيد بن أرقم معاً.. وأحمد في المسند، والحاكم في مستدركه، عن ابن عباس. وابن أبي شيبة، وأحمد، عن بريدة. وأحمد، وابن ماجة، عن البراء بن عازب. والطبراني، عن جرير. وأبو نعيم، عن جندي الأنصاري. وابن قانع، عن حبشي بن جنادة. والنسائي، والطبراني، وسعيد بن منصور، عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم. وابن أبي شيبة، والطبراني، عن أبي أيوب الأنصاري. وابن أبي شيبة، وابن أبي عاصم، وسعيد بن منصور، عن سعد بن أبي وقاص. والشيرازي في الألقاب، عن عمر بن الخطاب. والطبراني، عن مالك بن الحويرث . وأبو نعيم في فضائل الصحابة، عن زيد بن أرقم. وابن عقدة في كتاب الموالاة، عن حبيب بن بديل بن ورقاء، وقيس بن ثابت، وزيد بن شراحيل الأنصاري. وأحمد في مسنده ، عن علي عليه السلام، وثلاثة عشر رجلاً [من الصحابة]. وابن أبي شيبة، عن جابر. والترمذي، عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم»[1].

أمّا طبقات الرواة من العلماء الذين نقلوا الغدير ابتداءً من القرن الثاني الهجري، وانتهاءً بالقرن الرابع عشر الهجري فقد تتبّعهم الأميني فبلغوا فيما أحصاه ثلاثمائة وستين عالماً.

والسؤال الذي يطرح نفسه علىٰ منكري تواتر حديث الغدير، هل أنّ هؤلاء لم ينتهوا إلى الحدّ الذي يمتنع معه تواطؤهم على الكذب ؟! أم ماذا ؟

أمّا السؤال الذي يطرح نفسه علىٰ منكري حديث الغدير جملة وتفصيلاً، هو:

---

(١) حاشية كشف الأستار / الجلال ـ مطبوع بهامش مسند شمس الأخبار : ١٠١، وما ذكره غيض من فيض، وأين هو من مائة وعشرة من الصحابة وأربعة وثمانين من التابعين ؟!

هل أنَّ هؤلاء من رواة غلاة الشيعة ؟!

وإذا كانوا كذلك فلم لم يتحرّج أعلامكم من إغراء الآخرين في إثباته بكتبهم المعتمدة لديكم، ثمّ ينصّون بعد ذلك علىٰ صحته ؟ فارجعوا إلىٰ أقوالهم :

١ ـ « هذا حديث حسن صحيح »[(١)].

٢ ـ « هذه كلّها آثار ثابتة »[(٢)].

٣ ـ « فهذا الحديث صحيح الإسناد ولا طعن لأحد في روايته »[(٣)].

٤ ـ « هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين ـ البخاري ومسلم ـ ولم يخرجاه بطوله، شاهده حديث سلمة بن كهيل، عن أبي الطفيل أيضاً صحيح علىٰ شرطهما . وحديث بريدة الأسلمي صحيح علىٰ شرط الشيخين »[(٤)].

٥ ـ والذهبي علىٰ ما عرفتم من مناقشته للحاكم في كثير من أحاديث المستدرك بشأن عليّ عليه السلام، وافق الحاكم علىٰ تصحيحه، ولم يروه[(٥)]، حتىٰ قيل عنه :

٦ ـ « قال شيخنا أبو عبد الله الذهبي : هذا حديث صحيح »[(٦)].

٧ ـ « وأمّا حديث : « **من كنت مولاه، فعلي مولاه** »، فقد أخرجه الترمذي، والنسائي، وهو كثير الطرق جداً، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد، وكثير من أسانيدها صحاح وحسان »[(٧)].

---

(١) الجامع الصحيح / الترمذي ٥ : ٣٧١٣/٦٣٣ ـ كتاب المناقب .

(٢) الاستيعاب / ابن عبد البر ٢ : ٢٧٣.

(٣) مشكل الآثار / الطحاوي ٢ : ٣٠٨.

(٤) المستدرك على الصحيحين / الحاكم ٣ : ١٠٩ ـ ١١٠.

(٥) تلخيص المستدرك / الذهبي ـ مطبوع بذيل مستدرك الحاكم ٣ : ١٠٩ ـ ١١٠.

(٦) البداية والنهاية / ابن كثير ٥ : ٢٠٩ ـ من المجلد الثالث .

(٧) فتح الباري / ابن حجر العسقلاني ٧ : ٦١ .

٨ ـ «إنّه حديث صحيح لامرية فيه، وقد أخرجه جماعة: كالترمذي، والنسائي، وأحمد. وطرقه كثيرة جداً.. وكثير من أسانيدها صحاح وحسان، ولا التفات لمن قدح في صحته ولا لمن ردّه بأنّ عليّاً كان باليمن؛ لثبوت رجوعه منها، وإدراكه الحجّ مع النبيّ ﷺ، وقول بعضهم: إنّ زيادة: اللّهمّ وال من والاه... إلىٰ آخره موضوعة مردود، فقد ورد ذلك من طرق صحّح الذهبي كثيراً منها»[١].

٩ ـ «والحاصل أنّ هذا الحديث صحيح لا مرية فيه، بل بعض الحفّاظ عدّه متواتراً، فلا التفات لمن قدح في ثبوت هذا الحديث، وأبعد من ردّه بأنّ عليّاً كان في اليمن»[٢].

١٠ ـ «صحيح عن وجوه كثيرة، متواتر عن أمير المؤمنين علي، وهو متواتر عن النبيّ، رواه الجمّ الغفير، ولا عبرة بمن حاول تضعيفه ممّن لا اطّلاع له في هذا العلم، وصحّ عن جماعة ممن يحصل القطع بخبرهم»[٣].

١١ ـ «وهذا حديث صّحيح، ورد بأسانيد صحاح وحسان، ولا التفات لمن قدح في صحّته كأبي داود وأبي حاتم الرازي، وقول بعضهم: إنّ زيادة (اللّهمّ وال من والاه.. إلىٰ آخره موضوعة)!! مردود، فقد ورد ذلك من طرق صحّح الذهبي كثيراً منها»[٤].

١٢ ـ «قال أبو القاسم الفضل بن محمد: هذا حديث صحيح عن رسول الله ﷺ، وقد رویٰ حديث غدير خمّ عن رسول الله ﷺ نحو من مائة نفس منهم العشرة

---

(١) الصواعق المحرقة/ابن حجر المكي: ٤٢، وقال في ص: ١٢٢: «رواه عن النبيّ ﷺ ثلاثون صحابياً، وأنّ كثيراً من طرقه صحيح أو حسن».

(٢) المرقاة في شرح المشكاة/عليّ القاري ٥: ٥٦٨.

(٣) أسنى المطالب/ابن الجزري: ٤٨، وانظر: المراصد علىٰ شرح المقاصد/السيد عليّ الميلاني: ٥٢ وما بعدها، وقد لخّصنا ذلك عنه وأشرنا إلىٰ مصادره.

(٤) السيرة الحلبية/عليّ بن برهان الدين الحلبي الشافعي ٣: ٢٧٤.

ـ أي العشرة المبشّرة عند أهل السُنّة ـ وهو حديث ثابت لا أعرف له علّة، تفرّد علي عليه السلام بهذه الفضيلة ليس يشركه فيها أحد»[١].

ولا ريب في أنَّ رواة حديث الغدير من الصحابة قد سمعوه من النبيّ صلى الله عليه وآله، لم يخبرهم به أحد غيره، كما يتّضح من مئات النصوص الغديرية التي تصرّح بأنّه صلى الله عليه وآله قد خطب بجمعهم، وقال بأعلىٰ صوته: ألا تسمعون ؟ قالوا: بلىٰ نسمع. ثمّ ساق الحديث، وقد تقدّم عن زيد بن أرقم، أنّه ما كان في الدوحات أحد إلّا قد رآه بعينيه وسمعه بأُذنيه، فهم جميعاً علموا بما أُخبروا به علىٰ نحو اليقين لا علىٰ نحو الظنّ.

أمّا ما يؤكّد كون علمهم به مستنداً إلى المحسوس لا إلىٰ دليل العقل، فهو بالإضافة إلىٰ ما تقدّم، تصريحهم بمشاهدتهم النبيّ صلى الله عليه وآله وهو يرفع يد علي عليه السلام حتىٰ بان لهم بياض إبطيهما في ذلك اليوم المشهود، زيادة علىٰ ما نقله الجمّ الغفير من الرواة من مناشدة أمير المؤمنين عليه السلام أصحابه يوم الرحبة، ولعل ابن الجزري يريد بما تقدّم في القول العاشر: (متواتر عن أمير المؤمنين) الإشارة إلىٰ من شهد لأمير المؤمنين عليه السلام من الصحابة بحديث الغدير، إذ يكفي عدد من شهد منهم له عليه السلام بذلك علىٰ حصول التواتر قطعاً.

فعن سعيد بن وهب، وزيد بن يثيع، وعبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، وأبي الطفيل، وزيد بن أرقم، وأبي النعيم، وزاذان بن عمر وأنس وغيرهم، ذكروا جميعهم أنّهم سمعوا عليّاً عليه السلام يناشد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله يوم الرحبة أن يشهدوا له بحديث الغدير علىٰ أن لا يقوم أحد منهم إلّا من سمع الحديث بأُذنيه ووعاه بقلبه، ولا يقوم من يقول: أبلغني، أو أُخبرت، فقام له اثنا عشر بدريّاً فشهدوا له بذلك، وفي رواية: ستة عشر، وفي أُخرىٰ ثلاثون من الصحابة، وفي ثالثة: فقام ناس كثير،

---

(١) مناقب عليّ بن أبي طالب عليه السلام / ابن المغازلي الشافعي: ٣٩/٢٧.

قال زيد بن أرقم: فكنت فيمن كتم، فذهب بصري، وكان علي عليه السلام قد دعا علىٰ من كتم[1].

علىٰ أنّ هذه المناشدة وحدها تكفي لتواتر الحديث لما بين زمن الرحبة في السّنة الخامسة والثلاثين من الهجرة، وما بين يوم الخميس في الثامن عشر من ذي الحجّة في السّنة العاشرة في الجحفة من ربع قرن، استشهد فيه مئات الصحابة في حروب الردّة ومات الكثير منهم، وتفرّق الآخرون في الأمصار، ناهيك عن عدد الحاسدين الكاتمين، والموتورين[2]، والطامعين والمنافقين الذين أصبحوا من الناكثين والقاسطين والمارقين، ثمّ يشهد له بعد طول المدّة هذا العدد من الصحابة!

أفلا تُعدّ شهادتهم تلك عن حسّ؟ وكيف لا يكون متواتراً، والمتواتر (قد يحصل بقول الواحد) علىٰ ما عرفت من الغزالي؟! ﴿ فَمَا لِهَٰؤُلَاءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثاً ﴾[3].

ولا أدري كيف ادّعىٰ صاحب الوشيعة بأنّ علياً عليه السلام لم يدّعِ الولاية في هذا الحديث الشريف، وقد عرفت مناشدته للناس واحتجاجه عليهم، والذي لم يقتصر فيه علىٰ يوم الرحبة، ولم يكن عليه السلام وحده المحتجّ بولاية الغدير؟!

---

(١) مسند أحمد ١: ٨٤ ـ عن زاذان بن عمر، ١: ١١٨ ـ عن سعيد بن وهب وزيد بن يثيع، ١: ١١٩ ـ عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، ٤: ٣٧٠ ـ عن أبي الطفيل وأبي النعيم. المعجم الكبير/ الطبراني ٥: ٤٩٨٥/١٧١ ـ عن زيد بن أرقم. موارد الضمآن/ الهيثمي: ٢٢٠٥/٥٤٤ ـ عن أبي الطفيل، ومسند أبي يعلى الموصلي ١: ٥٦٧/٤٢٨ ـ عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ.

(٢) عن ابن عباس: قال عثمان لعلي عليه السلام: «ما ذنبي إن لم يحبّك قريش، وقد قتلت منهم سبعين رجلاً كأن وجوههم سيوف الذهب»؟!!

وقال عمر لابن عباس: «إنّ علياً لأحق الناس بها، ولكن قريشاً لا تحتمله»!!

وللمزيد من هذه النصوص المنقولة من كتب السُنّة راجع الغدير والمعارضون للسيد جعفر مرتضىٰ العاملي: ٢٧ ـ الفصل الثاني بعنوان: (الموتورون والحاقدون).

(٣) النساء: ٧٨/٤.

فقد أثبت الأميني احتجاج أمير المؤمنين عليه السلام بحديث الغدير يوم الشُّورىٰ، وفي أيام عثمان، ويوم الجمل، وفي الكوفة، ويوم صفين، زيادة علىٰ يوم الرحبة.

كما أثبت احتجاج فاطمة الزهراء عليها السلام، واحتجاج سبطي الرسول الحسن والحسين عليهما السلام، بهذا الحديث أيضاً، مع احتجاج عبد الله بن جعفر الطيار علىٰ معاوية. ومناشدة شاب كوفي أبا هريرة في مسجد الكوفة، وآخر لزيد بن أرقم، وثالث لجابر الأنصاري واحتجاج قيس بن سعد علىٰ معاوية، ودارمية الحجونية علىٰ معاوية أيضاً، وعمر الأودي علىٰ مناوئي أمير المؤمنين عليه السلام، وعمر بن عبد العزيز الأُمويّ، واحتجاج المأمون العباسي على الفقهاء، أمّا احتجاج الشعراء بحديث الغدير فلا حصر لهم وأوّلهم حسان بن ثابت شاعر الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم [١].

وهل يليق بهؤلاء المحتجّين ـوفيهم من فيهمـ أن يختاروا في مقام الاحتجاج حديثاً في موالاة المحبّة ؟!

وأمّا عن استواء طرفي خبر الغدير ووسطه، فهي متحقّقة في سائر طبقاته وصولاً إلىٰ عصر تدوين الحديث المتأخّر عند أهل السُنّة [٢] إذ رواه الجمّ الغفير عن مثله وصولاً إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، فهو من حيث كثرة الرواة مفروغ عنه، ومن حيث علمهم بما أخبروا به فهو لم يستند على التحليل والتعليل، وإنّما على النقل المباشر

---

(١) الغدير ١: ١٨٤ـ٢١٧.

(٢) الحديث عن موضوع تدوين الحديث الشريف خارج عن نطاق البحث، ولكن من الثابت تاريخياً، أنّ بدايات تدوين الحديث الشريف عند أهل السُنّة كانت بعد خلافة عمر بن عبد العزيز الأُمويّ، وبأمر منه، وذلك في مطلع القرن الثاني الهجري، ثمّ اتسع التدوين فيما بعد.

أمّا عند الشيعة فلم يمر التدوين عندهم بفترة انقطاع بعد وفاة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، لعدم خضوعه إلىٰ الحظر المفروض علىٰ تدوين الحديث آنذاك. راجع تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام / السيد حسن الصدر، ودراسات في الكافي للكليني والصحيح للبخاري/ هاشم معروف الحسني، وقارن مع ما في جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر في مسألة تدوين الحديث الشريف.

عن طريق السماع والتحديث، وهذا هو من عناية الله تعالىٰ بحديث الغدير.

﴿ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِي جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾[١].

دلالته

إنَّ دلالة حديث الغدير على الولاية العامة، متوقّفة علىٰ فهم المراد من لفظة (المولىٰ) الوارده فيه، لأنّ هذه اللفظة من الأضداد المشتركة بمعانٍ كثيرة، منها: الأَوْلىٰ، ومالك الرق، والمُعتَق، والمُعتِق، وابن العم، والناصر أو المحب، والمتولّي لضمان الجريرة، والحليف، والجار، والإمام أو السيد المطاع، وغيرها.

وقد تقدّم أنَّ منكري النصّ والتعيين قد اختاروا معنىٰ (النصرة والمحبّة) من بين سائر المعاني الأُخرىٰ، وبهذا يكون الحديث عندهم غير دالّ على الإمامة، كما أنكر بعضهم مجيء (المولى) بمعنى الأَوْلىٰ في الكتاب العزيز والسُنّة المطهّرة واللغة ـ وسيتبيّن ما فيه ـ وقد نقلنا أقوالهم في الرأي الأوّل[٢].

أمَّا الشيعة الإمامية، فقد أطبقت كلمتهم علىٰ أنَّ المراد من هذه اللفظة في حديث الغدير هو: الأَوْلىٰ، وقد أيّدهم بعض العلماء من أهل السُنّة، والحديث بهذا المعنىٰ قد عيّن من يخلف النبيّ ﷺ في أُمّته، بل وقد منحه الولاية العامة على سائر المؤمنين، كولايته ﷺ عليهم.

شواهد مجيء (المولىٰ) بمعنىٰ (الأَوْلىٰ)

والشواهد علىٰ مجيء لفظة (المولى) بمعنىٰ (الأَوْلى) كثيرة، سنذكر بعضها لفسح المجال أمام صحائف مقبلة لحديث أهم.

---

(١) البقرة: ٢/١٢٠.

(٢) راجع فقرة (تناقض منكري النصّ والتعيين) في ص ١٢٠.

أمّا من القرآن الكريم، فقوله تعالىٰ: ﴿ فَالْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مَأْوَاكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴾[١].

قال الأنباري ـ بعد أن ذكر بعض معاني المولىٰ ـ (فالمولىٰ: الأَوْلىٰ بالشيء، قال الله ﷻ ﴿ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ ﴾ فمعناه: هي أَوْلىٰ بكم)[٢].

وأمّا من السنّة فقوله ﷺ: **«أيّما امرأة نكحت بغير إذن مولاها فنكاحها باطل»**[٣].

وأمّا من اللغة، فعن المبرّد: «إنَّ أصل الولي هو الأَوْلىٰ والأحقّ، وكذلك المولىٰ»[٤].

وعن الراغب الأصفهاني في معنى الولي: (وحقيقته تولّي الأمر، والولي يستعملان في ذلك)[٥]، وتقدّم عن الأنباري أنَّ من معاني المولىٰ: الأَوْلىٰ بالشيء.

وأمّا الشواهد الشعرية فكثيرة جداً: منها قول لبيد بن ربيعة العامري في معلّقته المشهورة التي يقول في أوّلها:

عفت الديار محلّها فمقامها ... بمنىً تأبّد غولها فرجامها

إلىٰ أن يقول:

---

(١) الحديد: ١٥/٥٧.

(٢) الأضداد/ محمد بن القاسم الأنباري: ١٩/٤٦.

(٣) الأضداد: ١٩/٤٦، وغريب الحديث/ الهروي ١: ٤٤١ ـ ٤٤٢، وقد روي الحديث بلفظة وليّها أيضاً، لاستعمال كلا اللفظتين بمعنى الأَوْلىٰ كما في لسان العرب ١٥: ٤٠٨، وفي بعض نصوص الغدير: **«من كنت وليّه فهذا وليّه»**.

(٤) الرسائل العشر: ١٣١.

(٥) المفردات/ الراغب الأصفهاني: ٥٣٣.

فغدت كلا الفرجين تحسب أنّه   مولى المخافة خلفها وأمامها[١]

ومعناه: أَوْلىٰ بالمخافة كما صرّحت به المعاجم اللغوية[٢].

ومنه أيضاً قول الأخطل في مدح عبد الملك بن مروان:

فأصبحت مولاها من الناس كلّهم   وأحرىٰ قريش أن تهاب وتمدحا

أي: أحقّ بالأمر منها وأصبحت سيّدها ووليّها[٣].

ومن هذا يتبيّن أنَّ ما زعمه الدكتور أحمد محمد أحمد جلي من أنَّ: «تفسير الشيعة للمولىٰ لا تسنده مقاييس اللغة ولا اشتقاقاتها» هو زعم باطل لا تؤيّده اللغة ولا اشتقاقاتها، وأمّا ما زعمه صاحب الوشيعة بقوله: «ولم يجئ في عرف الكتاب وعرف السُنّة المولىٰ بمعنى الرياسة» هو كذب على الكتاب والسُنّة.

قال الرازي في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِاللهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ ٱلمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ﴾[٤]: «قال القفّال: اجعلوا الله عصمة لكم ممّا تحذرون، هو مولاكم وسيّدكم والمتصرّف فيكم، فنعم المولىٰ ونعم النصير» ثمّ قال بعد ذلك: «فإن قيل: لمَ لا يجوز أن يكون (نعم المولىٰ) للمؤمنين خاصّة، كما أنّه (نعم النصير) لهم خاصّة؟ قلنا: إنّه تعالىٰ مولى المؤمنين والكافرين جميعاً»[٥].

وكيف يكون ذلك والله تعالىٰ يقول: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللهَ مَولَى الَّذِينَ آمَنُوا وأَنَّ الكَافِرِينَ لَا مَولىٰ لَهُم ﴾[٦]، لو كان الرازي يريد من (المولىٰ) في كلامه معنى

(١) ديوان لبيد بن ربيعة العامري: ١٧٣، دار صادر ـ بيروت.
(٢) لسان العرب ١٥: ٤٠٨.
(٣) الأضداد: ١٩/٤٦.
(٤) الحج: ٧٨/٢٢.
(٥) التفسير الكبير/الفخر الرازي ٢٣: ٧٤ ـ ٧٥.
(٦) محمد: ١١/٤٧.

النصرة والمحبّة ؟! لا شكّ أنّه يريد معنى السيد المتصرّف في أُمور المؤمنين والكافرين علىٰ حدّ سواء كيف شاء وأنّىٰ شاء.

وإذا ثبت مجيء هذا المعنىٰ في كتاب الله تعالىٰ من (المولىٰ)، فأيّ معنىً يبقىٰ أقوىٰ للرياسة من المولىٰ وأعلىٰ ؟!

«وإذا استعمل (المولىٰ) في موضع بغير هذا المعنىٰ، فلا يلزم أن يكون في كلّ موضع كذلك، ولا يكون ذلك عرفاً للكتاب والسُنّة»[١].

الوجوه الدالّة علىٰ إرادة (الأَوْلىٰ) من (المولىٰ)

وممّا يدلّ علىٰ أنَّ النبيّ ﷺ لم يرد بلفظ (المولىٰ) إلّا (الأَوْلىٰ) الوجوه التالية:

الأوّل: لقد ثبت من طرق أهل السُنّة، أنَّ النبيّ ﷺ، ذكَّر المخاطبين في حديث الغدير بقوله تعالىٰ: ﴿ ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ﴾[٢] وذلك بقوله ﷺ: «ألست أولىٰ بكم من أنفسكم» فقالوا: بلىٰ، فأردف قائلاً: **«إنَّ الله مولاي، وأنا مولىٰ كلّ مؤمن ومؤمنة، من كنت مولاه فعلي مولاه..»**.

فبعد أن قرّرهم ﷺ علىٰ فرض طاعته عليهم بتصريح الكلام عطف علىٰ اللفظ الخاص بما ينطوي علىٰ معناه، وجاء فيه بحرف العطف من الهاء التي يتأيّد بها الكلام، فدلّ ذلك علىٰ أنّه لم يرد بلفظ المولىٰ إلّا الأَوْلىٰ[٣].

ولهذا قال في الذخيرة: «وأمّا الذي يدلّ علىٰ أنَّ لفظة (مولىٰ) في الخبر لم يرد بها إلّا الأَوْلىٰ دون باقي أقسامها، فهو أنَّ مِن عُرْفِ أهل العربية إذا قدّموا جملة

---

(١) نقض الوشيعة/السيد محسن الأمين العاملي: ١٧٤.

(٢) الأحزاب: ٣٣/٦.

(٣) رسالة في تحقيق لفظ المولىٰ/الشيخ المفيد: ١٨٨ ـ ضمن عدة رسائل.

مصرّحة وعطفوا عليها بكلام محتمل ما تقدّم التصريح به، ويحتمل غيره، لم يجز أن يريدوا بالمحتمل إلّا المعنى الأوّل»[1]. وقد مثّل له في رسائله فقال: «ألا ترىٰ أنّ من له عبيد كثيرون، إذا أقبل علىٰ جماعة، وقال: ألستم عارفين بعبدي زيد؟ ثمّ قال عاطفاً على الكلام: فاشهدوا أنّ عبدي حرّ لوجه الله تعالىٰ، لم يجز أن يريد بلفظة عبدي الثانية ـ وهي مشتركة بجماعة عبيده ـ إلّا العبد الأوّل الذي تقدّم التصريح باسمه»[2].

الثاني: لو لم يقصد النبيّ ﷺ بلفظة المولىٰ معنى الأَوْلىٰ، لكان كلامه مستأنفاً لا معطوفاً، وهذا ما لا يقع في كلام أحد إلّا من أحد شيئين:

أحدهما: أن يكون غير قادر علىٰ إفهام المخاطَبين لعجزه عن صياغة الكلام المعبّر عمّا يكنّه ضميره، والنبيّ أسمىٰ من ذلك فهو أفصح وأبلغ من نطق بالضاد.

والآخر: أن يكون قادراً علىٰ ذلك، ولكنّه أراد أن يكون ملغّزاً بكلامه، معمّياً وموهماً للناس بمراده من لفظة المولىٰ، والنبيّ ﷺ يجلّ عن ذلك فهو إنّما بعث لهداية الناس لا لإضلالهم وتعميتهم. ولهذا فقد نصب القرينة القاطعة علىٰ ما يريده ﷺ من هذا التبليغ.

الثالث: لقد ثبت من طرق أهل السُنّة، أنّ النبيّ ﷺ جمع أصحابه في غدير خمّ بيوم قائض شديد الحرّ، كما اهتمّ بإرجاع من تقدّم منهم وإلحاق مَن تأخّر، ونعىٰ إليهم نفسه، ثمّ ذكر أهل بيته عليهم السلام وقرنهم إلى الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وأمرهم بالتمسّك بهما لأنّهما الثقلان المنجيان عن الضلالة، كما في صحيح مسلم الذي اقتصر علىٰ صدر الحديث، ولم

---

(١) الذخيرة/السيد المرتضىٰ: ٤٤٤ـ٤٤٥.

(٢) رسائل الشريف المرتضىٰ: ١٣٢ ـ المجموعة الرابعة.

يذكر التبليغ بعده[(١)].

وهذه المقدّمة للتبليغ تقطع بإرادة (الأَوْلىٰ) من (المولىٰ) لأنّها بيّنت أنَّ الرجوع إلىٰ ما خالف الكتاب هو من الضلالة بالاتفاق، ولمّا قرنت العترة مع الكتاب، فيكون الرجوع إلىٰ من خالف عليّاً عليه السلام ـ وهو سيّد العترة ـ من الضلالة أيضاً.

إذن الرجوع إليهما معاً هو أَوْلىٰ ثمّ أولىٰ من الرجوع إلىٰ غيرهما. وهذه المقدّمة لا تتفق مع إرادة معنىٰ (المحبّة والنصرة) من (المولىٰ).

وهل يعقل مع جمعهم برمضاء الغدير، ونعيه لهم نفسه المقدسة، وتقديمه الكتاب والعترة أن يقول لهم بعد ذلك: من كنت حبيبه فعليّ حبيبه ؟!!

إنَّ جلالة حكمته صلى الله عليه وآله وسلم، وتدبيره تمنعان من إرادة ذلك قطعاً.

الرابع: مناشدة عليّ عليه السلام أصحابه يوم الرحبة، واحتجاجه بهذا الحديث مع احتجاج أهل بيته عليهم السلام وجملة من مواليه من الصحابة[(٢)] الذين عاصروا النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، وأدركوا الوحي والتنزيل، وعرفوا قرائن الأحوال، يقطع بإرادة معنىٰ (الأَوْلىٰ) من لفظة (المولىٰ) كما فهمه هؤلاء، وإلّا لكان هؤلاء جميعاً بما فيهم أهل البيت عليهم السلام متّهمين بفهمهم للحديث، وهذا ما لا يجرأ أحد أن يقوله فيهم.

الخامس: وهو ما قاله سبط ابن الجوزي الحنفي: «لم يجز حمل لفظة (المولىٰ) في هذا الحديث علىٰ مالك الرقّ ؛ لأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن مالكاً لرقّ عليّ عليه السلام حقيقة، ولا على المولى المُعتِق ؛ لأنّه لم يكن مُعتِقاً لعليّ، ولا على المعتَق ؛ لأنّ عليّاً عليه السلام كان

---

(١) صحيح مسلم: ٢٤٠٨/١٨٧٣، وانظر معنى الثقلين في شرح صحيح مسلم للنووي ١٥: ١٧٩ ـ ١٨١ باب فضائل الصحابة.

(٢) تقدّمت الإشارة إلىٰ مناشدة أمير المؤمنين عليه السلام واحتجاجاته بحديث الغدير وأهل بيته عليهم السلام وجملة من الصحابة وغيرهم، فراجع ص ١٣٠ ـ ١٣٢.

حرّاً، ولا على الناصر؛ لأنّه ﷺ كان ينصر من ينصر رسول الله ﷺ ويخذل من يخذله، ولا على ابن العم؛ لأنّه كان ابن عمّه، ولا على الحليف؛ لأنّ الحلف يكون بين الغرماء للتعاضد والتناصر وهذا المعنىٰ موجود فيه، ولا على المتولّي لضمان الجريرة؛ لما قلنا أنّه امتنع ذلك، ولا على الجار؛ لأنّه يكون لغواً في الكلام وحاشا منصبه الكريم من ذلك، ولا على السيّد المطاع؛ لأنّه كان مطيعاً له يقيه بنفسه ويجاهد بين يديه.

والمراد من الحديث الطاعة المحضة المخصوصة فتعيّن الوجه العاشر، وهو الأَوْلىٰ، ومعناه: من كنت أَوْلىٰ به من نفسه، فعليّ أَوْلىٰ به»[1]، ثمّ ذكر بعد ذلك تصريح غيره بهذا المعنىٰ أيضاً.

السادس: وهو ما ذكره الشيخ المفيد والطوسي، ومن أهل السُنّة سبط ابن الجوزي بأنّ جميع معاني (المولىٰ) راجعة إلى (الأَوْلىٰ)، وأنّ هذه اللفظة (المولىٰ) لا تستعمل إلّا بمعنى (الأَوْلىٰ)، وإنّما تُقيَّد في شيء مخصوص بحسب ما تضاف إليه.

فابن العم إنّما سمّي مولىٰ؛ لأنّه يعقل عن بني عمّه، وأَوْلىٰ في ميراثه ممّن بعده عن نسبه، وأَوْلىٰ به من الأجنبي فلذا كان مولىٰ.

والناصر اختصّ بالنصرة فصار بها أَوْلىٰ، فهو لأجل ذلك مولىٰ.

والمتولّي لضمان الجريرة لمّا أَلزم نفسه ما يلزم المُعتِق، كان بذلك أَوْلىٰ ممّن لم يقبل الولاء وصار أَوْلىٰ به لميراثه، وكان لذلك مولىٰ.

وسمّي الحليف مولىٰ؛ لأنّه لاحِق بالمتولّي.

والجار لمّا كان أَوْلىٰ بصقبه من غيره؛ لقول النبيّ «الجار أحقّ بصقبه»[2] فهو

---

(١) تذكرة الخواص: ٣٢.

(٢) الصقب: القرب والملاصقة، ويروىٰ بالسين أيضاً، والمعنىٰ: إنّ الجار أحق بالشفعة، أُنظر: النهاية في ⇦

أَوْلىٰ بنصرة جاره ممّن بَعُد عن داره، وأَوْلىٰ بالشفعة في عقر داره، لذا كان مولى.

وهكذا الحال في جميع أقسام المولى التي لا تجد واحداً منها لم يكن فيه معنىٰ (الأَوْلىٰ) موجوداً[1]، ولهذا قال سبط ابن الجوزي: «فعلم أنَّ جميع المعاني راجعة إلى الوجه العاشر»[2].

السابع: فهم الشعراء من الصحابة والتابعين وتابعيهم ومن جاء بعدهم لحديث الغدير بأنّه نصّ في الولاية العامة والإمامة والخلافة بعد النبيّ، وإليك نبذة يسيرة ممّا نظموه:

١ ـ حسان بن ثابت شاعر الرسول صلى الله عليه وآله:

يُنَاديهُمُ يَومَ ٱلغَديرِ نَبيُّهم ... بِخُمّ وأَسْمِعْ بِالرَّسُولِ مُنَادِيَا
يَقولُ فَمَنْ مَوْلَاكُمُ وَوَلِيُّكُمْ ... فَقَالُواْ وَلَم يُبدُوا هُنَاكَ التَعامِيَا
إلهكَ مَولَانَا وَأَنتَ وَليّنَا ... وَلَا تَجِدَنْ مِنَّا لأَمرِكَ عَاصِيَا
فَقَالَ لَه: قُم يَا عَليُّ فَإنَّني ... رَضيتُكَ مِنْ بَعدِي إمَامَاً وَهَادِيَا[3]

٢ ـ قيس بن سعد بن عبادة سيّد نقباء رسول الله صلى الله عليه وآله، من الأنصار، ومعه راية أمير المؤمنين عليه السلام في صفين، قال وهو بين يديه عليه السلام في قصيدته اللامية التي أوّلها:

قُلتُ لما بَغىٰ ٱلعَدُوّ عَلَينَا ... حَسْبُنا رَبُّنا وَنِعمَ ٱلوَكِيلُ
وَعَليّ إمَامُنا وإمَامُ ... لِسِوَانَا أتىٰ بِهِ ٱلتَّنزِيلُ
يَومَ قَالَ ٱلنَّبيُّ: مَنْ كُنـ ... ـتُ مَولَاهُ، خَطبٌ جَلِيلُ
إنَّ ما قالَه النبيّ على الأُمّة ... حقّ ما فيه قالٌ وقيلُ[4]

⇦ غريب الحديث/ابن الأثير ٣: ٤١، وغريب الحديث/ابن الجوزي ١: ٥٩٦، والفائق في غريب الحديث/الزمخشري ٢: ٣٠٧.

(١) رسالة في تحقيق لفظ المولى/الشيخ المفيد: ١٨٦، الرسائل العشر/الطوسي: ١٣٥.

(٢) تذكرة الخواص: ٣٣.

(٣) رسائل الشريف المرتضىٰ: ١٣٢ ـ المجموعة الرابعة، والرسائل العشر: ١٣٨، وتذكرة الخواص: ٣٣.

(٤) رسالة في تحقيق لفظ المولى/الشيخ المفيد: ١٩١، وتذكرة الخواص: ٣٩.

٣ ـ أمير المؤمنين عليه السلام، وهو أفصح العرب وأبلغهم بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، قال لكاتبه ابن أبي رافع ـ بعد أن جاءه كتاب من معاوية مفتخراً به على أمير المؤمنين عليه السلام ـ أُكتب:

مُحَمَّدٌ ٱلنبيُّ أَخِي وَصِهْرِي ... وَحَمزَةُ سَيِّدُ ٱلشُّهدَاءِ عَمِّي
وَجَعفَرٌ ٱلذي يُمسِي وَيُضْحِي ... يَطِيرُ مَعَ ٱلملائِكَةِ ابنُ أُمِّي
وَبِنتُ مُحَمَّدٍ سَكَنِي وَعِرْسِي ... فَخَالطَ لَحمُها بِدَمِي وَلَحمِي
وَسِبطَا أَحمَدٍ وَلَدايَ مِنها ... فَأَيُّكُمُ لَهُ سَهمٌ كَسَهمِي ؟!
سَبَقْتُكُم إلى الإسلَام طُرّاً ... صَغيراً مَا بَلَغتُ أَوَانَ حِلمِي
وَأَوجَبَ لي ٱلوَلَاءَ مَعاً عَلَيكُم ... رَسُولُ الله يَومَ غَدِيرِ خُمٍّ [(١)]

٤ ـ وقال خطيب منبج:

وَقَالَ لَهمْ: رَضِيتُم بي وَلِيّاً؟ ... فَقَالُوا: يَا مُحمَّدُ قَد رَضِينا !
فَقَالَ: وَلِيُّكُم بَعدِي عَلِيٌّ ... وَمَولَاكُم فكُونُوا عَارِفِينا
فَقَامَ لِقَولِهِ عُمرٌ سَرِيعاً ... وَقَالَ لَهُ مَقَالَ ٱلوَاصِفِينَا
هَنيئاً يَا عَلِيٌّ فَأَنتَ مَولَى ... عَلَينَا مَا بَقِيتَ وَمَا بَقِينَا [(٢)]

٥ ـ محمد بن عبد الله الحميري، من شعراء القرن الأوّل الهجري:

ولايَتُهُ هِيَ ٱلإيمَانُ حَقّاً ... فَذَرني مِنْ أَبَاطِيلِ ٱلكَلامِ
تَنَاسَواْ نَصْبَهُ في يَومِ خُمٍّ ... مِنَ ٱلبَارِي وَمِنْ خَيْرِ ٱلأَنَامِ [(٣)]

٦ ـ الكميت بن زيد الأسدي:

نَفىٰ عَنْ عَينِكَ ٱلأرقُ ٱلهجُوعَا ... وَهمّاً تَمتَري عَنهُ ٱلدُّمُوعَا
لَدىٰ ٱلرَّحمٰن يَشْفَعُ بِالمثَاني ... فَكَانَ لَهُ أَبُو حَسَنٍ شَفِيعَا
وَيومَ ٱلدَّوحِ دَوْحِ غَدِيرِ خُمٍّ ... أَبَانَ لَهُ ٱلوِلَايَةَ لَو أُطِيعَا

---

(١) رسالة في تحقيق لفظ المولى/الشيخ المفيد: ١٩٢.

(٢) عليّ لا سواه/محمد الرضي الرضوي: ٢٨.

(٣) الغدير ٢: ١٧٧ عن فرائد السمطين، والقصيدة من سبعة عشر بيتاً، أخذنا منها موضع الحاجة.

وَلكِنَّ ٱلرِّجَالَ تَبَايَعُوهَا فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خَطَراً مَبِيعَا[(١)]

قال سبط ابن الجوزي الحنفي ـ بعد أن أورد هذه الأبيات ـ ما لفظه:

«ولهذه الأبيات قصة عجيبة! حدّثنا بها شيخنا عمرو بن صافي الموصلي رحمه الله، قال: أنشد بعضهم هذه الأبيات وبات مفكّراً، فرأىٰ عليّاً عليه السلام في المنام، فقال له: أعد عليّ أبيات الكميت، فأنشده إيّاها، حتىٰ بلغ إلىٰ قوله: (خطراً منيعا [مبيعا])، فأنشده علي عليه السلام بيتاً آخر من قوله زيادة فيها:

فَلَمْ أَرَ مِثْلَ ذَاكَ ٱليَومِ يَوْمَاً وَلَمْ أَرَ مِثْلَهُ حَقّاً أُضِيعَا

فانتبه الرجل مذعوراً»[(٢)]

٧ ـ أبو تمام الطائي:

فَعَلتُم بِأَبنَاءِ ٱلنبيّ وَرَهطِهِ أَفاعِيل أَدنَاهَا ٱلخِيَانَةُ وَٱلغَدْرُ
وَمِنْ قَبلِهِ أَخلَفتُم لِوَصِيِّهِ بِدَاهِيَةٍ دَهْيَاءَ لَيسَ لَهَا قَدْرُ
فَجِئتُم بِهَا بِكْراً عَوَاناً وَلَم يَكُنْ لَهَا قَبلَهَا مِثلاً عَوَانٌ وَلَا بِكْرُ

إلىٰ أن يقول:

وَيَومَ ٱلغَدِيرِ ٱستَوضَحَ ٱلحقَّ أَهلُهُ بِفَيحَاءَ لاَ فِيهَا حِجَابٌ وَلَا سِرُّ
أَقَامَ رَسُولُ الله يَدعُوهُم بِهَا لِيُقربهم عُرفٌ وَيَنآهُمُ نُكْرُ
يَمُدُّ بِضَبعَيهِ وَيُعلِمُ أَنَّهُ وَلِيٌّ وَمَولَاكُمْ فَهَلْ لَكُمُ خُبْرُ[(٣)]

٨ ـ دِعْبِل بن عليّ الخزاعي في تائيته الخالدة التي أنشدها بحضرة الإمام عليّ بن موسى الرضا عليهما السلام:

---

(١) شرح هاشميات الكميت: ١٩٧ تحقيق الدكتور داود سلوم وصاحبه، ط٢، عالم الكتب ـ بيروت / ١٩٨٦م.

(٢) تذكرة الخواص: ٤٠، وانظر مستدركات الهاشميات الملحق بشرح هاشميات الكميت: ٢١٣.

(٣) ديوان أبو تمام: ١٤٤ ـ تحقيق الدكتور شاهين عطية، دار صعب ـ بيروت.

وَمَا سَهَّلَتْ تِلكَ آلمذَاهِبَ فِيهُمُ ... عَلَىٰ آلنَّاسِ إلّا بَيعَةُ آلفَلَتَاتِ
وَمَا نَالَ أَصحَابُ آلسَّقيفَةِ إمْرَةً ... بِدَعوىٰ تُرَاثٍ، بَلْ بِأمْرِ تِراتِ
وَلَو قَلَّدُوا آلمُوصَىٰ إليهِ زِمَامَهَا ... لزُمَّتْ بِمأمُونٍ مِنَ آلعَثَراتِ
أخَا خَاتمِ آلرُّسْلِ آلمصَفَّىٰ مِنَ آلقَذَىٰ ... وَمُفترِسِ آلأبطَالِ فِي آلغَمَرَاتِ
فَإنْ جَحَدُوا كَانَ آلغَدِيرُ شَهِيدَهُ ... وَبَدْرٌ وَأُحُدٌ شَامِخُ آلهَضَبَاتِ
وَآيٌ مِنَ آلقُرآنِ تُتلىٰ بِفَضْلِهِ ... وَإيثَارُهُ بِالقُوتِ فِي آللَّزَبَاتِ [(١)]

٩ ـ أبو فراس الحمداني:

قَامَ النَّبيُّ بِهَا يَوْمَ آلغَدِيرِ ... لَهُمْ وَآللهُ يَشْهَدُ وَآلأملاكُ والأُمَمُ [(٢)]

وما أوردناه فيه دليل مقنع لمن خلع رداء التعصّب عنه بأنّ (المولى) في حديث الغدير لم يكن إلّا بمعنىٰ (الأَوْلى) للاتفاق علىٰ فصاحة هؤلاء الذين لا يجوز عليهم أن يغيّروا مالا يقع عليه اللفظ عند أهل الفصاحة والبيان ولو فرض أنّهم كذلك، وفرض المحال ليس بمحال، فكيف جاز للنبيّ ﷺ أن يسمح لشاعره حسان أن يعبّر عن لسان النبيّ؟ فيقول بحضرته:

فَقَالَ لَهُ: قُمْ يَا عَليُّ فَإنَّني ... رَضِيْتُكَ مِن بَعدِي إمَاماً وَهَادِيَا

والنبيّ ﷺ لا يريد هذا المعنىٰ بل يريد النصرة والمحبة، أليس هذا يعني أنَّ النبيّ ﷺ قد أضلّ حسّاناً، ومن سمع أبياته، لأنّه أقرّه عليها ولم ينكر عليه ذلك؟!

بل وكيف يجوز لأمير المؤمنين عليه السلام أن يسكت علىٰ ما قاله الصحابي قيس بن سعد لو كان ما فهمه قيس يخالف ما أراده به النبيّ ﷺ من معنىٰ (المولى) في حديث الغدير ؟! نعم: كيف يقرّه علىٰ إنشاده ولا يمسك عن الإنكار، وهو ممّن لا تأخذه في الله لومة لائم ؟!

وكيف يمكن تصوّر سكوت الأئمة من أهل البيت عليهم السلام علىٰ ما قاله الكميت

(١) ديوان دعبل: ١٢٧ ـ تحقيق عبد الصاحب عمران، ط٣، دار الكتاب اللبناني ـ بيروت ١٩٨٩.
(٢) نقض الوشيعة/محسن الأمين: ١٧٩.

ودعبل لو كان المراد من لفظ (المولىٰ) في حديث الغدير غير ما فهماه ؟!

وليت شعري كيف لا يكون أقرار الرسول ﷺ لما فهمه حسّان، وإقرار الأئمة من أهل البيت عليهم السلام لما فهمه الشعراء دليلاً علىٰ أنَّ المراد من (المولىٰ) في حديث الغدير هو (الأَوْلىٰ) لا غير ؟!

وقبل مغادرة حديث الغدير نذكُر نصّ ما قاله أحد الكتّاب الموضوعيين من أهل السُنّة، قال: «ومن الملفت للانتباه، أنَّ الفاروق والصدّيق لم يجدا كلمة تغني عن كلمة التولية[1] على الرغم من التساق هذه الكلمة شرعاً بعليّ بن أبي طالب عليه السلام ودليلنا علىٰ ذلك، أنَّه لم يصدف على الإطلاق أنَّ الرسول ﷺ قد قال لمسلم قط (أنت وليّهم من بعدي، أو: من كنت مولاه فهذا فلان مولاه). أقول: على الإطلاق لم تُقل هذه الكلمة شرعاً إلّا لعليّ عليه السلام ولم تُطلق هذه الكلمة شرعاً إلّا علىٰ عليّ عليه السلام. ممّا يدلّ دلالة قاطعة علىٰ عمق التساق الكلمة بالمعنيين اللغوي والشرعي»[2]، انتهىٰ.

الدليل الثاني: حديث الثقلين

من نصوص الحديث:

١ ـ عن زيد بن أرقم قال: أقام فينا رسول الله ﷺ ذات يوم خطيباً، فحمد الله وأثنىٰ عليه، ثمّ قال: «أمَّا بعد، أيّها الناس، إنَّما أنا بشر يوشك أن يأتيني رسول ربّي

---

(١) عنىٰ هذا الباحث ـ كما صرّح به ـ قول أبي بكر: (إنّي قد ولّيت عليكم ولست بخيّركم) وقوله في عهده لعمر: (إنّي ما ولّيت ذا قرابة). وترديد الثاني كلمة التوليه مرات ومرات، وهو علىٰ فراش الموت، كقوله: (لو كان أبو عبيدة حيّاً لولّيته)، كما قالها بحق سالم مولىٰ أبي حذيفة، وقالها بحق خالد بن الوليد أيضاً حتىٰ لكأنَّ كلمة الاستخلاف لا تغني عن كلمة التولية شيئاً.

نقله عن: الإمامة والسياسة لابن قتيبة: ٢٣ ومابعدها، وتاريخ الطبري ٣: ٤٢٩.

(٢) النظام السياسي في الإسلام/ المحامي أحمد حسين يعقوب: ١٣.

فأُجيبه، وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدىٰ والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به، فحثّ علىٰ كتاب الله ورغّب فيه، ثمّ قال: وأهل بيتي أذكّركم الله في أهل بيتي» [(١)].

٢ ـ وعن زيد بن أرقم، وزيد بن ثابت، عن النبيّ ﷺ قال: «يا أيُّها الناس إنّي تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي» [(٢)].

٣ ـ عن أبي سعيد الخدري، عن رسول الله ﷺ، قال: «إنّي تارك فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرّقا حتىٰ يردا عليَّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما» [(٣)].

وعن زيد بن ثابت، بزيادة: «ولا تقدّموهما فتهلكوا، ولا تعلّموهما فإنَّهما أعلم منكم» [(٤)].

وفي الصواعق المحرقة: «ثمّ أخذ بيد علي فرفعها فقال: «هذا عليّ مع القرآن والقرآن مع عليّ لا يفترقان حتىٰ يردا عليّ الحوض فأسألهما ما خلفتم فيهما»» [(٥)].

٤ ـ عن زيد بن ثابت، عن النبيّ ﷺ، قال: «إنّي تارك فيكم خليفتين: كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء والأرض، وعترتي أهل بيتي، وإنَّهما لن يفترقا حتىٰ يردا عليّ

---

(١) معالم التنزيل/البغوي ١: ٥١٦ في تفسير الآية ١٠١ من آل عمران، وصحيح مسلم ٤: ٢٤٠٨/١٨٧٣، وسنن الدارمي ٢: ٤٣١ ـ ٤٣٢.

(٢) كنز العمال/المتقي الهندي ١: ٨٧٠/١٧٢، عن النسائي والترمذي ومسند أحمد.

(٣) صحيح الترمذي ٥: ٣٧٨٦/٦٦٢، وفردوس الأخبار/الديلمي ١: ١٩٧/٩٨، وكنز العمال ١: ٨٧٣/١٧٣، عن البارودي.

(٤) كنز العمال ١: ٩٤٦/١٨٥، عن الطبراني في الكبير.

(٥) الصواعق المحرقة/ابن حجر الهيتمي: ١٢٦، ورواه الحاكم ٣: ١٢٤.

الحوض» [١].

٥ ـ عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: **«كأنّي قد دعيت فأجبت، إنّي تارك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيها فإنّهما لن يفترقا حتىٰ يردا عليّ الحوض، إنّ الله مولاي، وأنا وليّ كلّ مؤمن، من كنت مولاه، فعلي مولاه، اللّهمّ وال من والاه، وعاد من عاداه»** [٢].

تواتر الحديث بلفظ رواية الكافي من طرق السُنّة

حاول الأُستاذ أبو زهرة ـ كعادته في التشكيك بكلّ حديث استدلّ به الإمامية على النصّ والتعيين ـ أن يشكّك في صحّة حديث الثقلين بلفظ (وعترتي)، فقال: «إنّ إخواننا الإمامية يقولون: إنّ رواية (وعترتي) هي شبه متواترة أو متواترة بالفعل. ولكنّا نقول: إنّ كتب السُنّة التي ذكرته بلفظ: سنّتي أوثق من الكتب التي روته بلفظ: عترتي» [٣].

والجواب: إنّ الحديث بلفظ وعترتي روي عن عدد من الصحابة تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، فقد روي عن علي عليه السلام، وثلاثة عشر رجلاً من الصحابة، وعن جابر بن عبد الله الأنصاري، وزيد بن ثابت، وزيد بن أرقم، وأبي سعيد الخدري، وحذيفة بن أسيد، وابن عباس، وبريد، والبراء بن عازب، وجرير، وأبي ذر الغفاري، وحبشي بن جنادة، ومالك بن الحويرث، وأنس بن مالك،

---

(١) مسند أحمد ٥: ١٨٩، ومجمع الزوائد/ نور الدين الهيثمي ٩: ١٦٢ وما بعدها، قال: وإسناده جيد، مصنف ابن أبي شيبة ١١: ١١٧٢٥/٤٥٢، كنز العمال ١: ٨٧٢/١٧٢، عن أحمد والطبراني، جامع الشمل ١: ٤١٧/١٤٢، عنهما أيضاً، وفي حاشيته: رجاله موثقون وخرجه عن الجامع الصغير للسيوطي، وفيض القدير، ومسند أحمد.

(٢) فرائد السمطين/ الجويني الشافعي ٢: ٤٣٦/١٤١ ـ باب ٣٣، وكنز العمال ١: ٩٥٣/١٨٧، عن الطبراني والحاكم.

(٣) الإمام الصادق/ أبو زهرة: ١٩٩ وسيأتي في ص ١٥٠ نقده للكافي بشأن حديث الثقلين.

وعمرو بن مرّة، وبريدة الأسلمي، والبجلي، وسعد، وأبي هريرة واثنىٰ عشر رجلاً من الصحابة ، وعبد الرحمن بن عوف، وابن عمر، وعائشة بنت سعد، وأُمّ سلمة زوج النبيّ ﷺ، وغيرهم ممّا لم نقف عليه.

أمّا طرقه إلى الصحابة فقد بلغت ـ كما يظهر من مصادره التي وقفت عليها ـ أكثر من مائة طريق، وهي:

١ ـ أخرجه الترمذي، والنسائي، وابن أبي شيبة، والخطيب في المتّفق والمفترق، كلّ منهم من طريق، عن جابر بن عبد الله الأنصاري.

٢ ـ أحمد، والطبراني كلاهما من طريقين، وعبد بن حميد، وابن الأنباري، وابن أبي يعلىٰ، ونور الدين الهيثمي، عن زيد بن ثابت.

٣ ـ الطبراني في الكبير من طرق كثيرة، والترمذي، والحاكم من طريقين، وأحمد، وعبد بن حميد، ومسلم، وأبو داود، والدارمي، ونور الدين الهيثمي، عن زيد بن أرقم.

٤ ـ أبو يعلىٰ، والطبراني في الكبير كلاهما من طريقين، وابن أبي شيبة، وأحمد، وابن سعد، والبارودي، عن أبي سعيد الخدري.

٥ ـ الطبراني في الكبير، والحاكم، ونور الدين الهيثمي، عن أبي الطفيل، عن حذيفة بن أسيد الغفاري.

٦ ـ أحمد، والحاكم، عن ابن عباس.

٧ ـ ابن أبي شيبة، وأحمد، عن ابن عباس، عن بريد.

٨ ـ أحمد، وابن ماجة، عن البراء بن عازب.

٩ ـ الطبراني في الكبير، عن جرير.

١٠ ـ أبو نعيم، عن جندب بن جنادة.

١١ ـ البخاري في التاريخ، وابن قانع، عن حبشي بن جنادة.

١٢ ـ الطبراني في الكبير، عن مالك بن الحويرث.

١٣ ـ أحمد، عن علي عليه السلام، وثلاثة عشر رجلاً من الصحابة.

١٤ ـ الحاكم، وابن عساكر، ونور الدين الهيثمي، عن عليّ عليه السلام.

١٥ ـ الخطيب في المتّفق والمفترق، عن أنس بن مالك.

١٦ ـ الطبراني في الكبير، عن عمرو بن مرّة، وزيد بن أرقم معاً.

١٧ ـ أحمد، والنسائي، وابن حبّان، والحاكم، والضياء، عن بريدة الأسلمي.

١٨ ـ النسائي، عن سعيد بن وهب، عن عمر بن ذر مرفوعاً.

١٩ ـ عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن القواريري، عن يونس بن أرقم، من طرق صحيحة، عن أبي الطفيل، وعن زيد بن أرقم، وعن ابن عباس وعائشة بنت سعد، وعن البراء بن عازب وابن أسيد والبجلي وسعد.

٢٠ ـ نور الدين الهيثمي، عن أبي هريرة وعلي عليه السلام معاً، وقريب من لفظه عن عبد الرحمن بن عوف، وآخر عن ابن عمر.

٢١ ـ ابن أبي شيبة، عن أبي هريرة، واثني عشر رجلاً من الصحابة[1].

---

(١) أُنظر هذه الطرق في المصادر التالية:

مسند أحمد ٣: ١٤ و ١٧ و ٢٦ و ٥٩، ٤: ٣٦٧ و ٣٧١، ٥: ١٨٢ و ١٨٩، صحيح مسلم ٤: ٢٤٠٨/١٨٧٣، صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ١٧٩ ـ ١٨١، الجامع الصحيح/ الترمذي ٥: ٦٦٢ ـ ٣٧٨٦/٦٦٣ و ٣٧٨٨، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي/ المباركفوري ١٠: ٢٨٧ ـ ٣٨٧٤/٢٨٩ و ٣٨٧٦، سنن ⇦

وبعد تسجيل الحديث بلفظ (وعترتي) في هذه المصادر السُنيّة وفيها من كتب الصحاح المعتمدة، مع كثرة طرقه ورواته من الصحابة وأضعافهم من التابعين، كلّ ذلك يقطع بتواتر الحديث عن النبيّ ﷺ بلفظ وعترتي.

وإذا كان اتّفاق مسلم والنسائي والترمذي وأبو داود والدارمي والحاكم والذهبي وغيرهم ممّن تقدّم من علماء الحديث والتفسير من أهل السُنّة علىٰ رواية حديث لا يورث القطع بصحّته عند أبي زهرة، فأيّ حديث بعده يورث القطع بصحّته عنده ؟!

نعم: إنَّ من تصدّىٰ للهجوم على الكليني رحمه الله بلهجة قاسية تثير الشكّ في سلامة قصدة وتجرّده في أبحاثه يكبر عليه أن يعترف بصحَّة حديث الثقلين باللفظ الذي

⇦ الدارمي ٢: ٤٣١، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد/نور الدين الهيثمي ٩: ١٦٢ ـ ١٦٥، مصنّف ابن أبي شيبة ١١: ١١٧٢٥/٤٥٢ و ١١٧٢٦، المعجم الكبير/الطبراني ٥: ١٦٦ ـ ٤٩٧١/١٦٧، والمعجم الصغير/له أيضاً ١: ١٣١ و ١٣٥، المستدرك على الصحيحين/الحاكم ٣: ١٢٤ وتلخيصه للذهبي ـ مطبوع بهامش المستدرك، فردوس الأخبار/الديلمي ١: ١٩٧/٩٨، الجامع الصغير/السيوطي ١: ١٠٤، ٢: ٦٦، إحياء الميت في الأحاديث الواردة في آل البيت/له أيضاً: ٥٥/٢٦٩، معالم التنزيل/البغوي ١: ٥١٦، في تفسير الآية: ١٠١ من سورة آل عمران، فيض القدير/المناوي ٣: ١٥، المناقب/الخوارزمي: ١١٠، فرائد السمطين/الجويني الشافعي ٢: ٤٣٦/١٤١ ـ باب ٣٣، كنز العمال/المتقي الهندي ١: ٨٧٠/١٧٢ و ٨٧٢ و ٨٧٣/١٧٣ و ٩٤٤/١٨٥ و ٩٤٦ و ٩٥٠/١٨٦ و ٩٥١/١٨٧ و ٩٥٣، وقد نصّ علىٰ كثير من طرق الحديث في كفاية الطالب في مناقب عليّ بن أبي طالب عليه السلام/الكنجي الشافعي: ٥٣، الفصول المهمة في معرفة أحوال الأئمة/ابن الصباغ المالكي: ٣٩، ذخائر العقبىٰ في مناقب ذوي القربىٰ/محب الدين أحمد بن عبد الله الطبري: ١٦، ينابيع المودّة/القندوزي الحنفي ١: ٢٨ و ٢٩، ترجمة الإمام عليّ عليه السلام من تاريخ مدينة دمشق/ابن عساكر ٢: ٥٤٥/٤٥، السيرة الحلبية /عليّ بن برهان الدين الحلبي الشافعي ٣: ٢٧٤، إسعاف الراغبين/الصبان ـ مطبوع بحاشية نور الأبصار لشبلنجي ـ: ١١٩.

وقد أشار إلىٰ معظم هذه الطرق الجلال في حاشية كشف الأستار: ١٢٦ ـ ١٢٧، وهذا غيض من فيض، ولربما ما فات أكثر، أمّا رواته عبر القرون ـ ابتداءً من القرن الثاني وحتى القرن الرابع عشر ـ فقد أحصى السيد عليّ الحسيني الميلاني أشهرهم فبلغوا مائة وخمسة وستين عالماً.

أُنظر: حديث الثقلين ـ تواتره، فقهه كما في كتب السُنّة (نقد لما كتبه الدكتور السالوس)/السيد عليّ الحسيني الميلاني: ٤٧ ـ ٥١.

رواه الكليني، متناسياً أنّ عمدة المحدِّثين عند أهل السُنّة قد رووه بعين لفظه وطرقوه من طرق شتىٰ.

ومن العجيب أنّ الكليني ﷺ لم يسلم من هجوم أبي زهرة حتىٰ في حديث الثقلين فقال ـ بعد فرضه التسليم بصحّته: «إنّه أدلّ علىٰ إمامة الفقه والعلم، ولا يدلّ علىٰ إمامة الحكم وإدارة شؤون الدولة، ولا تلازم بين إمامة الفقه وإمامة السياسة، ولا مناص من أن يستعان في الاستدلال بأخبار الكليني وغيره»[1] !! وسيتّضح بطلان هذا الادّعاء في البحث عن دلالته.

دلالته

إنّ تأكيد الرسول ﷺ ـ في مواطن شتىٰ كان آخرها في مرضه الذي مات فيه ـ علىٰ ضرورة التمسّك بالثقلين معاً يوجب علىٰ كلّ مسلم عدم فصلها عن بعضهما في كلّ شيء، قال في شرح صحيح الترمذي: ««إنّي تارك فيكم» إشارة إلىٰ أنّهما بمنزلة التوأمين.. وأنّه ﷺ يوصي الأُمّة بحسن المخالقة معهما وإيثار حقّهما علىٰ أنفسهم»[2].

وإذا كان تمسّك المسلم بالكتاب في أمر دون آخر هو غير جائز بالاتفاق، والواجب أن يتّخذ الكتاب العزيز إماماً وهادياً في كلّ أمر، فالعترة كذلك، وإذا كان الرجوع إلىٰ كتاب يخالف كتاب الله هو من الضلالة بالاتفاق، فلم لا يكون الرجوع إلىٰ غير العترة من الضلالة أيضاً ؟

وهذا المعنىٰ هو ما فهمه الآلوسي، فقال عمّن خالفها في مذهبه: «فهو ضالّ، ومذهبه باطل وفاسد لا يعبأبه، ومن جحد بها فقد غوى، ووقع في مهاوي

---

(١) الإمام الصادق/أبو زهرة: ١٩٩.

(٢) تحفة الأحوذي/المباركفوري ١٠: ٢٩٠.

الردىٰ »[1].

هذا زيادة علىٰ ما ورد في القرآن الكريم من آيات صريحة بحصر الحكم مطلقاً بما أنزله الله تعالىٰ، كقوله ﷻ: ﴿ وَمَن لَّم يَحكُم بِمَا أَنزَلَ ٱللهُ فَأُولَـٰئِكَ هُمُ ٱلكَافِرُونَ ﴾[2]، وقوله: ﴿ وَمَن لَّم يَحكُم بِمَا أَنزَلَ ٱللهُ فَأُولَـٰئِكَ هُمُ ٱلظَّالِمُون ﴾[3]، وقوله: ﴿وَمَن لَّم يَحكُم بِمَا أَنزَلَ ٱللهُ فَأُولـٰئِكَ هُمُ ٱلفَاسِقُون ﴾[4].

والملاحظ في هذه الآيات الكريمة، أنَّ قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَن لَّم يَحكُم ﴾ كلام أدخل فيه (مَنْ) في معرض الشرط، فيكون للعموم، وقوله عزّ شأنه: ﴿ بِمَا أَنزَلَ ٱللهُ ﴾ هو صيغة عموم فيكون المعنىٰ: إنَّ من أتىٰ بضدّ حكم الله تعالىٰ في كلّ ما أنزله الله يكون من الكافرين سواءً أكان من اليهود الذين كانوا سبباً لنزول الآية أم من غيرهم إلىٰ قيام الساعة لأنّ الآية لم تخصّص بمورد النزول، والاعتبار بعموم اللفظ

---

(١) إلّا أنَّ الآلوسي قال بعد كلامه هذا: « وليس المتمسك بهذين الحبلين إلّا أهل السُنّة، لأنّ كتاب الله ساقط عند الشيعة عن درجة الاعتبار.. وقد روىٰ الكليني عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله: إنَّ القرآن الذي جاء به محمد ﷺ سبعة عشر ألف آية ». مختصر التحفة الاثني عشرية: ٥٢، وفي حاشيته: « الكليني عندهم كالبخاري عند المسلمين، فاذا كانت هذه أكاذيب الكليني ورجاله فكيف برواياتهم الأُخرىٰ؟ ».

أقول: ستأتي مناقشة شبهة التحريف والردّ على هذه المزاعم في الباب الرابع من الجزء الثاني، إلّا أنَّ قول الآلوسي: « وليس المتمسك.. إلىٰ آخره » ما أشبهه بقول الشبلنجي في نور الأبصار: ٨٩ بعد روايته عن الطبراني حديث علي عليه السلام: « **إنَّ خليلي ﷺ قال: يا عليّ إنّك ستقدم على الله أنت وشيعتك راضين مرضيين، ويقدم أعداؤك غضاباً مقمحين** ».

قال الشبلنجي: « وشيعته هم أهل السُنّة لأنّهم هم الذين أحبوه كما أمر الله ورسوله، لا الروافض وأعداؤه الخوارج »، انتهىٰ.

أقول: لقد ترجم البخاري (محدِّث هؤلاء الشيعة)!! هذا الحب، كما أكّد التمسك بالحبلين المتينين ـ(ومن جحد بهما فقد غوىٰ، ووقع في مهاوي الردىٰ) ـ وذلك بإعراضه عن روايات العترة، وتمسكه بروايات الخوارج أعداء الله ورسوله وسيد العترة.

(٢) المائدة: ٤٤/٥.

(٣) المائدة: ٤٥/٥.

(٤) المائدة: ٤٧/٥.

لا بخصوص السبب [(١)].

وإذا تقرّر هذا المعنىٰ فإنَّ دلالة الحديث حتىٰ مع إفادتها إمامة الفقه والعلم، فإنّها تؤول بالنتيجة إلىٰ إمامة الحكم وإدارة شؤون الدولة. لأنّ ما امتاز به الفقه الإسلامي ـ المستمدّ من كتاب الله تعالىٰ وسنّة نبيّه صلى الله عليه وآله ـ مرونته وصلاحيته لكلّ عصر، إذ لم يَدَع مَلحظاً جزئياً أو كلّياً ـ له صلة بالفرد أو المجتمع ـ إلّا وتعرّض لبيان حكمه بمنتهى الدقّة والوضوح.

علىٰ أنَّ الأُستاذ أبا زهرة يعلم علم اليقين بهذه الحقيقة، ويعلم أيضاً ـ كما يظهر من كتابيه: الإمام الصادق، والإمام زيد ـ كيف أنَّ الفقه الإسلامي قد بلغ ذروته في الدقّة وقمّته في الاتساع والشمول علىٰ يد العترة الطاهرة عليهم السلام.

والإمام الحق الذي يقود رعيّته ويحكمهم بما أنزل الله، هو مَنْ فهم الكتاب والسُنّة، وعلم ما فيهما من نظام تام وكامل لمختلف الشؤون. وإذا كانت دلالة الحديث ـ كما يزعم أبو زهرة ـ علىٰ إمامة الفقه والعلم ـ فلم لا يكون الأفقه والأعلم بما في كتاب الله تعالىٰ ـ الذي فيه تبيان لكلّ شيء ـ هو المتعيّن لإمامة الحكم وإدارة شؤون الدولة ؟!

كيف لا يكون ذلك وقد دلّ الحديث علىٰ عصمة العترة ؟ لأنّ من لا يجوز عليه الخطأ وهو الكتاب العزيز، كيف يجوز علىٰ من اقترن به ولن يفارقه حتىٰ يردا الحوض ؟

كما دلّ الحديث علىٰ أنَّ فضلهم كفضل الكتاب، فهم أفضل من غيرهم، وقد دلّ العقل علىٰ قبح إمامة المفضول مع وجود الفاضل، فكيف الحال مع وجود الأفضل ؟!

كما دلّ الحديث بمنطوقه ومفهومه علىٰ ضلال من لم يتمسّك بهما معاً، وهداية من

---

(١) راجع تفسير الرازي ١٢: ٥ وما بعدها.

تمسّك بهما معاً، وهذا هو معنىٰ روايات الكافي أنّه لا هدىٰ ولا سعادة ولا نجاة إلّا من طريقهم هم وحدهم.

أمّا دلالته على استمرار وجود إمام من العترة في كلّ عصر، كاستمرار وجود الكتاب العزيز فهي ظاهرة لا تخفىٰ علىٰ كلّ من ألقى السمع وهو شهيد[1].

الدليل الثالث : حديث المنزلة

تواتر الحديث من طرق السُنّة :

حديث المنزلة هو من الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبيّ ﷺ بالاتفاق، فقد رواه علماء أهل السُنّة في كتب الصحاح والسنن والمسانيد والتاريخ والسير والمناقب وغيرها ولسنا بحاجة إلىٰ إثبات تواتره بعد ما اتّفق الجميع علىٰ نقله.

فقد ذكروا أنّ النبيّ ﷺ حين خلّف عليّاً عليه السلام في غزوة تبوك، قال بعض الناس: ما منعه أن يخرجه إلّا أنّه كره صحبته، فبلغ ذلك عليّاً، فذكره للنبي فقال له: **«أنت منّي بمنزلة هارون من موسىٰ إلّا أنّه لا نبيّ بعدي»**.

وقيل إنّ عليّاً عليه السلام قال للنبيّ ﷺ حين خلّفه: يارسول الله تخلّفني في النساء والصبيان؟ فقال له: **«أما ترضىٰ أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسىٰ غير أنّه لا نبيّ بعدي»**[2].

---

(١) أنظر الشيعة في عقائدهم وأحكامهم/السيد أمير محمد الكاظمي القزويني: ٢٠ ـ ٢١.

(٢) أنظر طرق الحديث ورواته في المصادر التالية:

صحيح البخاري ٧: ٣٧٠٦/٧١، ٨: ٤٤١٦/١١٢، صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ١٧٣ و١٧٥، مسند أحمد ١: ١٧٧، ٣: ٣٢، المعيار والموازنة/أبو جعفر الإسكافي: ٧٠ و ٢١٩، الخصائص/ النسائي ذكره من تسعة عشر طريقاً: راجع الأحاديث: ١١ و ٢٤ و ٤٤ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٩ و ٥٢ و ٥٤ و ٦٤ و ١٢٦، الجامع الصحيح للترمذي ٥: ٦٣٨، الطبقات/ابن سعد ٣: ٢٣، حلية الأولياء/أبو نعيم ٧: ١٩٤ و ١٩٥، تثبيت الإمامة/له أيضاً: ١٠/٥٨، الإصابة في تمييز الصحابة/ابن حجر ٢: ٩٠٥، كنز العمال ١١: ٣٢٨٨١/٥٥٩، ⇦

كما ورد في بعض المصادر عن ابن عباس بزيادة: «إنّه لاينبغي لي أن أذهب إلّا وأنت خليفتي»[(١)].

دلالته

لقد أكثر علماء الشيعة في بيان وجه دلالة الحديث على النصّ والتعيين، وزعم غيرهم أنَّ فيه فضيلة لعليٍّ عليه السلام وليس فيه دلالة على الاستخلاف[(٢)] وتطرّف ابن حزم فذهب إلىٰ نفي حتىٰ هذه الفضيلة[(٣)].

والجواب :

لقد ثبت عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قوله: «اللّهمّ إنَّ أخي موسى سألك: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي * وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي * يَفْقَهُواْ قَوْلِي * وَٱجْعَل لِّي وَزِيراً مِّنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * ٱشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِيۤ أَمْرِي ﴾[(٤)].

فأنزلت عليه قرآناً ناطقاً: ﴿ .. سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَاناً فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَآ ﴾[(٥)]. وأنا محمد نبيّك وصفيّك، اللّهمّ فاشرح لي صدري، ويسّر

⇦ الملل والأهواء والنحل/ابن حزم ٤: ١٥٩ و ١٦٠، مسند أبي يعلى الموصلي ١: ٣٤٤/٢٨٥، ترجمة الإمام عليّ عليه السلام من تاريخ مدينة دمشق/ابن عساكر ١: ١٥٠/١٢٤، الاحسان بترتيب صحيح ابن حبّان/ابن بلبان ٩: ٤٠ و ٦٨٨٧/٤١ و ٦٨٨٨، المناقب/ابن المغازلي ذكره من ستة عشر طريقاً: ٢٧ ـ ٤٠/٣٧ ـ ٥٦، الرياض النضرة ٣: ١٠٥ ـ ١٠٧، ذخائر العقبىٰ: ٦٣ و ٨٧، الفصول المهمة/ابن الصباغ: ٤٢، كفاية الطالب/الكنجي: ٢٨١، موارد الضمآن/نور الدين الهيثمي: ٢٢٠١/٥٤٣، اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان/محمد فؤاد عبدالباقي ١: ٣٤٤/٢٨٥، وانظر طرق الحديث مفصلة في كتاب الغدير ٣: ٢٠٠ وما بعدها.

(١) مسند أحمد ١: ٣٣٠، المستدرك/الحاكم ٣: ١٣٤، وتلخيصه للذهبي ـ مطبوع بذيل المستدرك، كنز العمال ١١: ٣٢٩٣١/٦٠٦.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ١٧٤، من كلام للقاضي عياض.

(٣) الملل والأهواء والنحل/ابن حزم ٤: ١٥٩ ـ ١٦٠.

(٤) طه: ٢٠/٢٥ ـ ٣٢.

(٥) القصص: ٣٥/٢٨.

لي أمري واجعل لي وزيراً من أهلي عليّاً اشدد به ظهري».

قال أبوذر: فما استتمّ رسول الله ﷺ الكلمة حتىٰ نزل عليه جبرائيل من عند الله تعالىٰ، فقال: يا محمد! اقرأ، قال: وما أقرأ؟ قال: ﴿ **إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللهُ وَرَسُولُهُ وَٱلَّذِينَ آمَنُوا ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ** ﴾[1].

وهذا الدعاء من النبيّ ﷺ لا يمكن أن يفهم منه غير طلب التنصيص من الله تعالىٰ في من يخلف النبيّ ﷺ. وكيف لا يكون ذلك وفيه من الألفاظ الصريحة من قبيل: (فاشرح، ويسّر، واحلل، واجعل، وأشرك)؟!

وإذا ما قورن هذا الدعاء ونزول الآية ـ التي تقدّم الاستدلال بها علىٰ النصّ والتعيين ـ مع حديث المنزلة يتّضح تهافت من استدلّ به علىٰ أنّه ﷺ خلّفه في أهله، أو كما فعل قبله مع ابن أُمّ مكتوم وغيره.

علىٰ أنَّ المهمة التي كلّف بها موسى أخاه عليه السلام، وأخلفه لأجلها في قومه: ﴿ **وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَارُونَ ٱخْلُفْنِي فِي قَوْمِي** ﴾[2] لم تكن مجرّدة عن النصّ الإلهي، بل مهمّة مؤيّدة بقوله تعالىٰ: ﴿ **سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَاناً...** ﴾[3]، ومن هذا يفهم أنَّ المهمّة التي قام بها هارون عليه السلام هي بأمر من الله، وإن كانت علىٰ لسان موسى عليه السلام.

وحينما تكرّر الحدث علىٰ لسان خاتم الأنبياء ﷺ فقال: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى» تطابق الحدثان، واتّحدت المهمّتان، وأُيّدت كلّ منهما بنصّ فكان المكلَّف باختيار من الله تعالىٰ، والمكلِّف بأمر منه سبحانه، مما لا يدع مجالاً لتأويل الحدث الأخير.

---

(١) المائدة: ٥٥/٥، وقد تقدّم الحديث في ص: ١٠٢ من هذا الفصل، فراجع.

(٢) الأعراف: ١٤٢/٧.

(٣) القصص: ٣٥/٢٨.

سأل هشام بن الحكم جماعة من المتكلّمين، فقال: «أَخبِروني حين بعث الله محمداً بعثه بنعمة تامّة أو بنعمة ناقصة ؟ قالوا، بنعمة تامّة. قال: فأيّما أتمّ أن يكون في أهل بيت واحد نبوّة وخلافة، أو يكون نبوّة بلا خلافة ؟ قالوا: بل يكون بنبوّة وخلافة، قال: فلماذا جعلتموها في غيرها، فإذا صارت في بني هاشم ضربتم وجوههم بالسيوف ؟! فأُفحموا»[(١)].

وبنظرة للحديث يتبيّن أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام هو أفضل أُمّة محمد صلى الله عليه وآله وسلم، لأنّ ظاهره «يقتضي أنَّ له عليه السلام جميع منازل هارون من موسىٰ، إلّا ما خرّجه الاستثناء من النبوّة»[(٢)] ومن بين تلك المنازل أفضليّة هارون علىٰ سائر أُمّة موسىٰ عليهما السلام.

الدليل الرابع : حديث الدار

لهذا الحديث أهمّيته البالغة إذ كشف وبوضوح منزلة أمير المؤمنين عليه السلام من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منذ بداية الدعوة الإسلامية، وهو لمّا يزل في ريعان عمره الشريف. فقد نصّت كتب أهل السُنّة أنّه حين أمر الله تعالىٰ رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، بقوله: ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾[(٣)] دعاهم النبيّ إلىٰ دار عمّه أبي طالب، وهم يومئذٍ أربعون رجلاً يزيدون رجلاً أو ينقصونه، وفيهم أعمامه: أبوطالب، والعباس، وأبو لهب، وقال لهم: «يا بني عبد المطلب إنّي قد جئتكم بخير الدنيا والآخره -وفي لفظ آخر- يا بني عبد المطلب إنّي والله ما أعلم شاباً في العرب جاء قومه بأفضل ممّا جئتكم به، إنّي قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله أن أدعوكم إليه، فأيّكم يؤازرني علىٰ أمري هذا علىٰ أن يكون أخي ووصيّي وخليفتي فيكم»، فأحجم القوم جميعاً، فقام عليّ عليه السلام، وكان أَحدثهم سنّاً، وأرمصهم عيناً، وأعظمهم بطناً، وأحمشهم ساقاً،

---

(١) المناقب/ابن شهراشوب ١: ٢٧٦.

(٢) الذخيرة/المرتضىٰ: ٤٥٢.

(٣) الشعراء: ٢٦/٢١٤.

فقال: أنا يا نبي الله أكون وزيرك عليه. فأخذ النبيّ ﷺ برقبته وقال: «**هذا أخي ووصيّي وخليفتي فيكم فاسمعوا وأطيعوا. فقام القوم يضحكون وهم يقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع وتطيع لابنك**»[1].

تأويل حديث الدار وتحريفه:

لقد تقدّم عن أصحاب مبدأ الشورىٰ تأويلهم لكلّ حديث صريح الدلالة على النصّ والتعيين. ولمّا كان هذا الحديث قد تضمّن صراحة الوصيّة والخلافة لذا كان من الطبيعي جداً أن يتعرّض إلى التأويل تارة، وإلى الحذف والتحريف تارة أُخرىٰ.

أمّا من حيث التأويل فقد ادّعوا بأنّ المراد من الوصيّة والخلافة أن تكون في أهل بيته خاصّة ولا دليل في ذلك على الخلافة العامة، قال ابن كثير وقد روى الحديث بلفظ: «**أيّكم يقضي عني ديني ويكون خليفتي في أهلي**»: «يعني: إذا متّ، وكأنّه ﷺ خشي إذا قام بإبلاغ الرسالة إلىٰ مشركي العرب أن يقتلوه، فاستوثق من يقوم بعده بما يصلح أهله، ويقضي عنه»[2].

والجواب: إنَّ ما في صحيح البخاري يعارض هذا التأويل إذ روىٰ عن النبيّ ﷺ أنّه صعد الصفا عند نزول الآية، ونادىٰ بأعلىٰ صوته بطون قريش من

---

(١) مسند أحمد ١: ١١١، تاريخ الأُمم والملوك/الطبري ١: ٥٤٣، تهذيب الآثار (مسند الإمام عليّ عليه السلام) /له أيضاً: ٦٣/١٢٧، الكامل في التاريخ/ابن الأثير ٢: ٦٣، مستدرك الحاكم ٣: ١٣٣، وتلخيص المستدرك للذهبي ـ مطبوع بذيل المستدرك ٣: ١٣٣، معالم التنزيل/البغوي ٤: ٢٧٨، السيرة النبويّة/أبو الفداء إسماعيل بن كثير ١: ٤٦٠، بلفظ: «**أيّكم يقضي عني ديني ويكون خليفتي في أهلي**»، نظم درر السمطين: ٨٢ بلفظ «**إنّه أخي وصاحبي ووليي**»، منتخب كنز العمال ـ مطبوع بهامش مسند أحمد ٥: ٤١ ـ ٤٢، مجمع الزوائد/ نور الدين الهيثمي ٩: ١١٣. وانظر مصادره الأُخرىٰ في المراجعات لشرف الدين الموسوي: ١٣١ ـ ١٣٤.

(٢) السيرة النبويّة/أبو الفداء إسماعيل بن كثير ١: ٤٦٠.

بني عدي وبني فهر وبني مناف.. إلىٰ آخره ! وهل من حكمة النبيّ الأعظم ﷺ أن يجازف بنفسه ـ لو كان يخشىٰ ذلك حقاً ـ ويقف علىٰ جبل ويصيح بأعلىٰ صوته : هلمّوا إليّ؛ ليكون في مسمع ومرأىٰ جميع المشركين الذين يخشاهم ؟! علىٰ أنّنا لا نؤمن بصحّة ما رواه البخاري لما فيه من علّة قادحة كما سنبينها بعد قليل.

وقال محمود محمد شاكر في تعليقته علىٰ ما رواه الطبري : « **فأيّكم يؤازرني على أن يكون أخي ووصيّي وخليفتي فيكم** » قال : « ولفظ الوصي في هذه الأخبار بمعزل عمّا تقوله الشيعة من أنّ عليّاً هو الوصي بمعنىٰ وصايته على المؤمنين بعد رسول الله ﷺ بل هو بالمعنى العام في الوصيّة المعروفة عند المسلمين وسياق كلام أبي جعفر دالّ علىٰ ذلك في فقه هذه الأخبار، فمن أخرجه من معناه إلىٰ معنىٰ ما تقوله الشيعة فقد أعظم الفرية »[(١)].

أقول :

لقد تجرّأ هذا الكاتب وأعظم الفرية على الله ورسوله، إذ أُثبتت الوصية علىٰ لسان المصطفىٰ ﷺ بالمعنى الذي تقوله الشيعة كما أُثبتت علىٰ لسان الأئمة الهداة عليهم السلام، وطائفة من الصحابة والتابعين كما هو مقرّر في كتب أهل السُنّة بعشرات الأحاديث غير حديث الدار ممّا سنشير إليه بعد قليل، علىٰ أنّ هذه الدعوىٰ قد أطلقها الأُستاذ المرحوم سليم البشري، فكان جوابه : بأنّها مردودة؛ لأنّ من قال بأنّ عليّاً خليفة رسول الله في أهل بيته، قائلاً بخلافته العامة، ومن نفىٰ خلافته العامة نفىٰ خلافته الخاصة، ولا قائل بالفصل إلّا من عجز عن التأويل المقبول، وبالتالي فهي فلسفة مخالفة لإجماع المسلمين[(٢)].

وأمّا من حيث تحريف الحديث والتلاعب بألفاظه وحذف ما دلّ منها على

---

(١) تهذيب الآثار (مسند الإمام عليّ عليه السلام) : ٦٣ ذيل الحديث/١٢٧.

(٢) المراجعات : ١٣٥ ـ المراجعة : ٢٤.

النصّ والتعيين فهو ممّا يدهش الباحث حقاً، وإليك نبذة مختصرة منه:

١ ـ البخاري في صحيحه، روىٰ قصة الإنذار بطريقة لا علاقة لها تماماً بحديث الدار، ولعلّ أغرب ما في رواية البخاري هو أنَّ النبيّ ﷺ، صعد ـ عند نزول الآية ـ علىٰ جبل الصفا، وجعل ينادي: يا بني فهر يا بني عدي ـ وعن أبي هريرة ـ يا بني عبد مناف... يا فاطمة بنت محمد[1] !! مع أنَّ فاطمة عليها السلام ولدت بعد خمس سنوات من البعثة كما في أصحّ الروايات، وأنَّ آية الإنذار قد نزلت بالاتفاق في بداية أمر الإسلام بمكة المكرّمة، وبالتحديد بعد ثلاث سنوات من البعثة المشرّفة. وهذا يعني أنَّ فاطمة الزهراء عليها السلام لم تولد بعد، فكيف يصحُّ إنذارها ؟! ومع فرض ولادتها عليها السلام قبل ذلك، فهذا يعني أنَّه ﷺ قد أنذرها عليها السلام وهي لمَّا تبلغ الفطام !!

٢ ـ الطبري في تاريخه، أورد حديث الدار كاملاً كما أشرنا إليه في مصادره، إلّا أنَّه حذف منه أهم ألفاظه في تفسيره إذ جاء فيه: «فأيّكم يؤازرني علىٰ هذا الأمر علىٰ أن يكون أخي وكذا وكذا ؟ ! ! فأحجم القوم عنها جميعاً، وقلت ـ أي علي عليه السلام ـ وإنّي لأحدثهم سنّاً وأرمصهم عيناً وأعظمهم بطناً وأحمشهم ساقاً: أنا يا نبي الله أكون وزيرك عليه، فأخذ برقبتي ثمّ قال: هذا أخي وكذا وكذا فاسمعوا له وأطيعوا، ثمّ قام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع»[2].

---

(١) صحيح البخاري ٦: ١٤٠ من كتاب التفسير ـ سورة الشعراء، علىٰ أنَّ إعراض البخاري عن حديث الدار هو لا لضعف في سنده، فقد رواه أحمد في مسنده ١: ١١١ عن أثبت الرواة عند البخاري ومسلم وهم: أسود بن عامر، عن شريك، عن الأعمش، عن المنهال، عن عباد بن عبد الله الأسدي، عن عليّ عليه السلام، ولقد أثبت صاحب المراجعات: ١٣٤ ـ المراجعة ٢٢ أنَّ كلّ واحد من سلسلة هذا السند هو حجة عند البخاري ومسلم وكلّهم من رجال الصحاح وذكر عن القيسراني أنّه أدرجهم في كتابه: الجمع بين رجال الصحيحين.

(٢) جامع البيان في تأويل آي القرآن ١٩: ٧٥.

٣ ـ ابن كثير أورد الحديث كاملاً في تاريخه، كما ألمحنا إليه في مصادره أيضاً إلّا أنّه في تفسيره كرّر عبارة (وكذا وكذا) في الموضعين [(١)] ومثله فعل ابن الأثير في البداية والنهاية [(٢)].

٤ ـ السيوطي في تفسيره، شوّه الحديث تماماً وأفقده معناه بعد حذفه لكثير من ألفاظه، إذ جاء فيه: «يا بني عبد المطلب! إنّي والله ما أعلم أحداً من العرب جاء قومه بأفضل ممّا جئتكم به، إنّي قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله أن أدعوكم إليه، فأيّكم يؤازرني علىٰ أمري؟ فقلت وأنا أحدثهم سنّاً: إنّه أنا، فقام القوم يضحكون» [(٣)].

والغريب في أمر السيوطي أنّه قد اعتمد مصادر حديث الدار في أغلب تفسيره، ولكنّه أعرض عنها تماماً في هذا الحديث، وكأنّه لم ينقل شيئاً عنها، ولم يعرفها!!

٥ ـ الآلوسي: «قد جئتكم بما لم يجئ به أحد، جئتكم بالدنيا والآخرة، فأسلموا تسلموا، وأطيعوا تهتدوا، إلىٰ غير ذلك من الأخبار والروايات [ثمّ أنهىٰ كلّ شيء في ثلاث كلمات، فقال]: ومن الروايات ما يتمسّك به الشيعة فيما يدعونه في أمر الخلافة، وهو مؤوّل، أو ضعيف، أو موضوع» [(٤)].

٦ ـ محمد حسنين هيكل، ذكر الحديث كاملاً في كتابه: حياة محمد في طبعته الأُولىٰ، ثمّ رأىٰ من الحكمة أن يحذف الحديث برمّته من الطبعة الثانية لكتابه [(٥)].

---

(١) تفسير القرآن العظيم ٤: ٢٧٨.

(٢) البداية والنهاية ٣: ٤٠ من المجلد الثاني.

(٣) الدر المنثور ٦: ٣٢٨.

(٤) روح المعاني ٩: ٣٥.

(٥) أشار لذلك السيد الروحاني في كتابه: بحوث مع أهل السنّة والسلفية: ٢٦٤.

مؤيّدات الوصية في حديث الدار:

إنَّ تأويل حديث الدار أو تحريفه لا يغني في إنكار الوصية شيئاً؛ لأنّه لم يكن الحديث الوحيد الذي أثبت الوصيّة والخلافة لأمير المؤمنين، قال الشيخ نجم الدين جعفر بن محمد العسكري: «وقد طلب منّي بعض إخواني المؤمنين أن أجمع له بعض ما عثرت عليه من الأحاديث المذكورة في كتب علماء إخواننا من أهل السُنّة: الحنفية، والشافعية، والمالكية، والحنبلية والتي تنصّ علىٰ أنَّ أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه‌السلام وصيّ الرسول الأكرم صلى‌الله‌عليه‌وآله وخليفته وإمام أُمّته، فأجبت طلبه»[1].

وقد ذكر الشيخ العسكري مائة واثنين وثمانين حديثاً كلّها تنصّ بصريح العبارة على الوصيّة، استخرجها من ستة وتسعين مصدراً من مصادر المذاهب الأربعة بما فيها كتب الصحاح والسُنن والمسانيد والتاريخ والتفسير، ومن شاء أن يراجعها فليحكم من خلالها علىٰ ما تقوله الشيعة، ولو كانت تلك المصادر التي نصّت علىٰ موضوع الوصيّة غير موثوقة لامتداد يد الوضع إليها، فعلى الحديث السُنّي السلام.

ولهذا نجد الأُستاذ عبد الفتاح عبد المقصود الشافعي يؤكّد صحّة روايات الوصيّة، ويصفها بالكثرة في كتب أهل السُنّة[2].

وكيف لا يكون ذلك والذين ذكروا الوصاية بلفظ الوصي فيهم من خيرة أصحاب النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله، وهم:

١ ـ الإمام عليّ بن أبي طالب عليه‌السلام.

٢ ـ سلمان المحمدي.

---

(١) عليّ والوصية: ٧.

(٢) السقيفة والخلافة: ١٤٢.

٣ ـ أبو أيوب الأنصاري.

٤ ـ أبو سعيد الخدري.

٥ ـ أنس بن مالك.

٦ ـ بريدة بن الحصيب الأسلمي المهاجري.

٧ ـ عمرو بن العاص القريشي.

٨ ـ أبوذر الغفاري.

٩ ـ الإمام الحسن سبط الرسول الأكبر.

١٠ ـ الإمام الحسين السبط الشهيد.

١١ ـ حسّان بن ثابت الأنصاري.

١٢ ـ الفضل بن العباس بن عبد المطلب.

١٣ ـ النعمان بن عجلان الأنصاري.

١٤ ـ عبد الله بن أبي سفيان الحرث بن عبد المطلب.

١٥ ـ أبو الهيثم بن التيهان الأنصاري.

١٦ ـ حجر بن عدي الكندي.

١٧ ـ خزيمة بن ثابت ذو الشهادتين [١].

ولعلّ أغرب ما في موضوع الوصيّة اعتراف معاوية بن أبي سفيان بها، ذلك الخبيث الذي استيقظ بعد إغفاءة من الزمن ليجد نفسه في مصافّ عليّ بن أبي طالب!! وذلك فيما دار بينه وبين محمد بن أبي بكر من مكاتبات، كره الطبري تسجيلها في تاريخه فقال: «إنّ محمد بن أبي بكر كتب إلىٰ معاوية بن أبي سفيان لمّا ولّي فذُكر [ت] مكاتبات بينهما كرهت ذكرها لما فيه ممّا لا يحتمل سماعه العامة» [٢]، كما كتم تلك المكاتبات ابن الأثير في موسوعته (الكامل) متذرعاً بالعلّة

---

(١) أنظر معالم المدرستين/السيد مرتضى العسكري ١: ٢٥٥.

(٢) معالم المدرستين ١: ٢٢٠ ـ نقله عن تاريخ الطبري ١: ٣٢٤٨ طبع اوربا.

نفسها فقال: «كرهت ذكرها لما فيه ممّا لا يحتمل سماعه العامة»[١]. كما أشار المسعودي إلىٰ تلك المكاتبات ولم يذكر ما فيها أيضاً[٢].

ولكن بالرجوع إلىٰ وقعة صفّين لنصر بن مزاحم يتّضح ما كتمه غيره، وسنورد لفظه بعينه مع طوله ليكون خاتمة الحديث عن الوصية، قال نصر بن مزاحم:

«وكتب محمد بن أبي بكر إلىٰ معاوية:

بسم الله الرحمن الرحيم

من محمد بن أبي بكر إلى الغاوي ابن صخر. سلام علىٰ أهل طاعة الله ممّن هو مسلم لأهل ولاية الله. أمّا بعد فإنَّ الله بجلاله وعظمته وسلطانه وقدرته خلق خلقاً بلا عنت ولا ضعف في قوّته، ولا حاجة به إلىٰ خلقهم، ولكنّه خلقهم عبيداً، وجعل منهم شقيّاً وسعيداً، وغويّاً ورشيداً، ثمّ اختارهم علىٰ علمه، فاصطفىٰ وانتخب منهم محمداً ﷺ، فاختصّه برسالته، واختاره لوحيه، وائتمنه علىٰ أمره، وبعثه رسولاً مصدّقاً لما بين يديه من الكتب، ودليلاً على الشرائع، فدعا إلىٰ سبيل ربّه بالحكمة والموعظة الحسنة، فكان أوّل من أجاب وأناب، وصدّق ووافق، وأسلم وسلّم أخوه وابن عمّه عليّ بن أبي طالب عليه السلام، فصدّقه بالغيب المكتوم، وآثره علىٰ كلّ حميم، فوقاه كلّ هول، وواساه بنفسه من كلّ خوف، فحارب حربه، وسالم سَلْمَه، فلم يبرح مبتذلاً لنفسه في ساعات الأزل ومقامات الروع، حتىٰ برَّز سابقاً لا نظير له في جهاده ولا مقارب له في فعله، وقد رأيتك تساميه وأنت أنت!! وهو هو المبرّز السابق في كلّ خير، أوّل الناس إسلاماً، وأصدق الناس نيّة، وأطيب الناس ذريّة، وأفضل الناس زوجة، وخير الناس ابن عمٍّ.

(١) معالم المدرستين ١: ٢٢٠ ـ نقله عن تاريخ ابن الأثير ٣: ١٠٨ طبع اوربا.

(٢) معالم المدرستين ١: ٢٢٠ ـ نقله عن مروج الذهب ٣: ١١ طبع بيروت لسنة ١٣٨٥هـ.

وأنت اللعين ابن اللعين، ثمّ لم تزل أنت وأبوك تبغيان الغوائل لدين الله وتجهدان علىٰ إطفاء نور الله، وتجمعان علىٰ ذلك الجموع وتبذلان فيه المال، وتخالفان فيه القبائل. علىٰ ذلك مات أبوك، وعلىٰ ذلك خلفته، والشاهد عليك بذلك من يأوي ويلجأ إليك من بقيّة الأحزاب ورؤوس النفاق والشقاق لرسول الله ﷺ. والشاهد لعلي ـ مع فضله المبين وسبقه القديم ـ أنصاره الذين ذُكروا بفضلهم في القرآن فأثنى الله عليهم، من المهاجرين والأنصار، فهم معه عصائب وكتائب حوله يجالدون بأسيافهم ويهريقون دماءهم دونه، يرون الفضل في اتّباعه والشقاء في خلافه. فكيف ـ يالك الويل ـ تعدل نفسك بعليّ، وهو وارث رسول الله ﷺ، ووصيّه، وأبو ولده، وأوّل الناس له اتّباعاً، وآخرهم به عهداً، يخبره بسرّه، ويشركه في أمره؛ وأنت عدوّه وابن عدوّه ؟! فتمتّع ما استطعت بباطلك، وليمدد لك ابن العاص في غوايتك، فكأنّ أجلك قد انقضىٰ، وكيدك قد وهىٰ، وسوف يستبين لمن تكون العاقبة العليا، واعلم إنّك [إنّما] تكايد ربّك الذي قد أمنت كيده وأيست من روحه، وهو لك بالمرصاد، وأنت منه في غرور، وبالله وأهل رسوله عنك الغَنَاء، والسلام علىٰ من اتّبع الهدى.

فكتب إليه معاوية:

بسم الله الرحمن الرحيم

من معاوية بن أبي سفيان إلى الزاري علىٰ أبيه محمد بن أبي بكر، سلام علىٰ أهل طاعة الله. أمّا بعد فقد أتاني كتابك، تذكر فيه ما الله أهله في قدرته وسلطانه، وما أصفىٰ به نبيّه، مع كلام ألّفته ووضعته، لرأيك فيه تضعيف، ولأبيك فيه تعنيف. ذكرت حقّ ابن أبي طالب، وقديم سوابقه، وقرابته من نبيّ الله صلى الله عليه، ونصرته له، ومواساته إيّاه في كلّ خوف وهول، واحتجاجك عليّ بفضل غيرك

لا بفضلك، فاحمد إلهاً صرف الفضل عنك وجعله لغيرك. وقد كنّا وأبوك معنا في حياة من نبيّنا صلى الله عليه نرىٰ حقّ ابن أبي طالب لازماً لنا، وفضله مبرّزاً علينا، فلمّا اختار الله لنبيّه ﷺ ما عنده، وأتمّ له ما وعده، وأظهر دعوته، وأفلج حجّته، قبضه الله إليه، فكان أبوك وفاروقه أوّل من ابتزّه وخالفه، علىٰ ذلك اتّفقا واتّسقا.

ثمّ دَعَواه إلىٰ أنفسهم فابطأ عنهما وتلكّأ عليهما، فهمّا به الهموم، وأرادا به العظيم، فبايع وسلّم لهما، لا يشركانه في أمرهما، ولا يطلعانه علىٰ سرّهما، حتىٰ قبضا وانقضىٰ أمرهما.

ثمّ قام بعدهما ثالثهما عثمان بن عفان، يهتدي بهديهما، ويسير بسيرتهما، فعبته أنت وصاحبك، حتّىٰ طمع فيه الأقاصي من أهل المعاصي.

أبوك مهّد مهاده، وبنىٰ ملكه وشاده، فإن يكن ما نحن فيه صواباً فأبوك أوّلهُ، وإن يكُ جَوراً، فأبوك أسّسه، ونحن شركاؤه، وبهديه أخذنا، وبفعله اقتدينا، ولولا ما سبقنا إليه أبوك ما خالفنا ابن أبي طالب وأسلَمْنا له، ولكنّا رأينا أباك فعل ذلك فاحتذينا بمثاله، واقتدينا بفعاله، فَعِبْ أباك ما بدا لك أو دَعْ، والسلام علىٰ من أناب، ورجع عن غوايته وتاب»[١]، انتهىٰ.

وهذا نزر من كثير يثبت دحض ما افتراه الكتّاب علىٰ ثقة الإسلام الكليني رحمه الله لروايته أنَّ عليّاً عليه السلام سيّد الوصيّين، مدّعين أنَّ النصّ والوصيّة لم يعرفها التشيّع العربي، بل كانتا بأثر من الدسّ الفارسي، وأنَّ ما ورد في كتاب الكافي من روايات النصّ والوصيّة ما هو إلّا أُسطورة قد حاك خيوطها الإمام الكليني رحمه الله لخلوّ الكتاب العزيز والسُنّة المطهّرة منها !! ممّا حمل ذلك الكليني ـ حسب زعمهم ـ إلىٰ تحريف

(١) وقعة صفين / نصر بن مزاحم المنقري: ١١٨ وما بعدها.

الكتاب وتغيير السُنّة لإثبات أنَّ ذلك فيهما !![1].

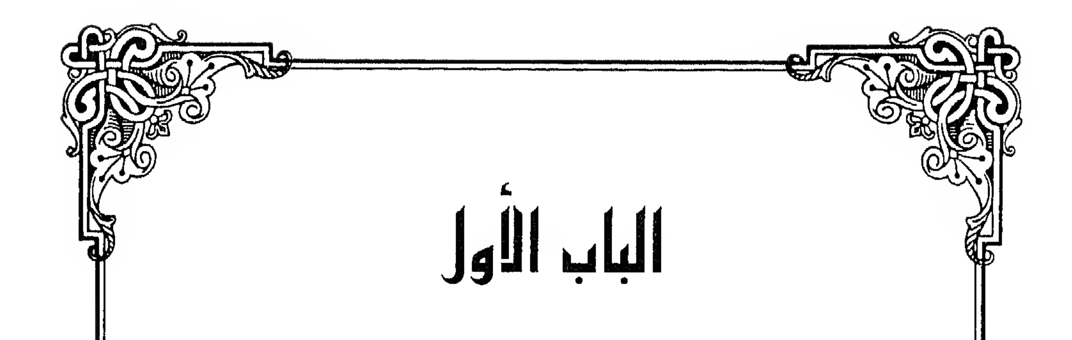
إنَّ ما تقدّم في هذه البحوث التمهيدية منقول من مصادر أهل السُنّة أنفسهم، مع معرفة العدوّ اللدود للتشيُّع معاوية بن أبي سفيان للنصّ والوصيّة قبل تشيُّع الفرس بعشرة قرون. كلّ ذلك يثبت أنَّ حدث السقيفة كان في مقابل ما رواه ثقة الإسلام وأنكروه.

ذلك الحدث الذي كان نذير شؤم لأحداث مروّعة جسام مُني بها الإسلام والمسلمون فيما بعد.

---

(١) أنظر هذه المزاعم في: نظام الخلافة بين أهل السُنّة والشيعة/د. مصطفىٰ محمد حلمي: ١٥١، التشيّع بين مفهوم الأئمة والمفهوم الفارسي/د. محمد البنداري: ١٥٨، الشيعة معتقداً ومذهباً/د. صابر عبد الرحمن طعيمة: ٣٢، بطلان عقائد الشيعة/محمد عبد الستار التونسي ـ رئيس منظمة أهل السُنّة بباكستان: ٢٨ ـ ٢٩.

وسنبيّن زيف هذه المزاعم في الباب الرابع من هذا البحث إن شاء الله تعالىٰ.



الباب الأول

شُبُهاتٌ وأَوْهَامٌ حَوْلَ ظُهُورِ ٱلمَهْدِيّ عليه السلام

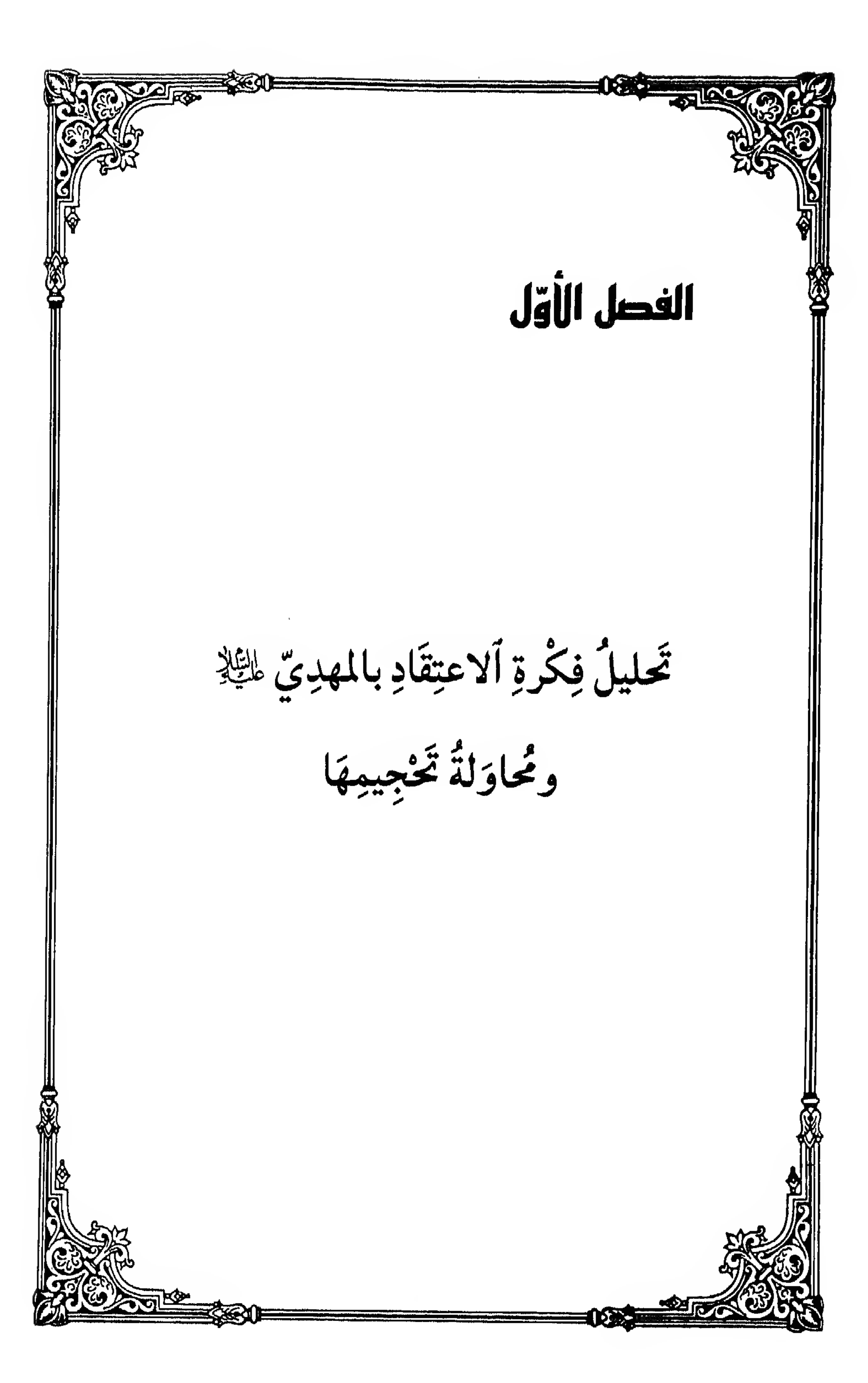
الفصل الأوّل:
تحليل فكرة الاعتقاد بالمهديّ عليه السلام ومحاولة تحجيمها

الفصل الثاني:
ما آحتجّ به المقلِّدون في ردّ أحاديث المهديّ عليه السلام عند أهل السُنّة

الفصل الثالث:
من قال بصحَّة أحاديث المهديّ عليه السلام أو تواترها من أهل السُنّة

الفصل الرابع:
موقف المقلِّدين وغيرهم من أحاديث المهديّ عليه السلام في كتاب الكافي





الفصل الأوّل

تَحليلُ فِكْرَةِ ٱلاعتِقَادِ بالمهدِيّ عليه السلام

ومُحاوَلةُ تَحْجِيمِهَا



تمهيد :

تعرَّضت روايات المهديّ عليه السلام في كتاب الكافي لثقة الإسلام الشيخ محمد بن يعقوب الكُليني البغدادي (ت/٣٢٩ هـ) إلىٰ أعنف الطعون، واتُّهم رواة الكافي وغيرهم من رواة الشيعة ومحدِّثيهم وأعلامهم بوضعها وترويجها !!

وقبلَ بيان تلكم الطعون التي تعرَّض لها كتاب الكافي بشأن روايات المهديّ عليه السلام، كان لا بُدَّ من التعرُّض إلىٰ تحليل الطاعنين لنشوء فكرة المهديّ عند المسلمين، ومن ثمَّ تفصيل موقفهم من أحاديث المهديّ في كتب السُنّة، لكي يتَّضح من خلال الإجابة والردِّ أنَّهم لم يقفوا عند حدود الطعن علىٰ ما ورد من أحاديث المهديّ في كتاب الكافي.

كما أنَّ البحث في هذين المحورين: تحليل نشوء الفكرة، وموقفهم من أحاديثها، قد فرضته عليَّ اتهاماتهم الموجَّهة إلىٰ كتاب الكافي، حيث وجدتُ بعضها موجَّهاً إلىٰ جميع كتب المسلمين من أهل السُنّة والشيعة، وإن كان المقصود منها هو الكافي وحده؛ لذا كانت لنا ثلاثة فصول تحتَّم سبقها علىٰ شبهاتهم وأوهامهم حول روايات المهديّ في الكافي، وهي:

الفصل الأوّل: تحليل فكرة الاعتقاد بالمهديّ عليه السلام ومحاولة تحجيمها.

الفصل الثاني: ما احتجَّ به المقلِّدون في ردِّ أحاديث المهديّ عليه السلام عند أهل السُنَّة.

الفصل الثالث: من قال بصحَّة أحاديث المهديّ عليه السلام، أو تواترها من أهل السُنّة.

ذلك لأنّ محاولات إرجاع فكرة الظهور إلىٰ أُصول غير إسلامية، أو اتّهام الشيعة بها وحدهم، قد حتّم عليهم أن يتخذوا موقفاً رافضاً لجميع أحاديث المهديّ في كتب السُنّة ؛ لكي يتناسب هذا الموقف مع ما ذهبوا إليه في تحليل نشوء هذه الفكرة.

ولمّا كانت فكرة الظهور واحدة عند جميع المسلمين مع اختلافهم في مصداقها ؛ لذا كان البحث في هذه الفصول الثلاثة هو كالبحث عن هذه الفكرة في كتاب الكافي والذبِّ عنها. ولهذا فقد اضطررتُ إلى التوسُّع في الفصل الثاني من هذا الباب، لمناقشة سائر الحجج المساقة لتبرير موقفهم الرافض لأحاديث المهديّ في كتب السُنّة ؛ لأنّها سترسم ـ في اعتقادي ـ صورة واضحة لضحالة الطعون الموجّهة إلىٰ كتاب الكافي بشأن روايات الإمام المهديّ عليه السلام، قبل معالجتها ـ فيما بعد ـ في هذا الباب، إن شاء الله تعالىٰ.

المستشرقون وتحليل الفكرة :

تحوّلت فكرة الاعتقاد بظهور المهديّ عليه السلام في آخر الزمان من فكرة عالمية وإسلامية في الصميم إلىٰ عقيدة مذهبية تمهيداً لرفضها، حيث أضفىٰ عليها التطرُّف في التحليل والاستنتاج طابع التمذهب، وكأن لم يعتن بها سائر المحدِّثين وغيرهم من أعلام المذاهب الإسلامية، وروّاد الفكر الإسلامي الأصيل.

ونتيجة للدراسات والبحوث غير الموضوعية التي قام بها المستشرقون من أمثال: ولهوسن Wellhausin في (الخوارج والشيعة) ودونالدسن Donaldisin في (عقيدة الشيعة)، وبروكلمان Prokilman في (تاريخ الشعوب الإسلامية)، وفان فلوتن Van Vloten في (السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات في عهد بني أُمية)،

وجولدزيهر GoldZehar في (العقيدة والشريعة في الإسلام). فقد تعرَّضت فكرة الاعتقاد بظهور المهديّ إلىٰ إنكار من اغترَّ بتلك الدراسات اللاموضوعية وتأثَّر بها، خصوصاً بعض أساتذة الجامعات المصرية كأحمد أمين وبعض تلامذته، لا سيَّما وأنَّ هذا التأثُّر قد واكب الاندفاع نحو تطبيق دعوة الشيخ محمد عبده إلى التجديد في فهم الأفكار الإسلامية الثابتة ومحاولة إبراز توافقها وانسجامها مع المفاهيم الحضارية وحاجات العصر[(١)].

نعم، تعرَّضت فكرة الاعتقاد إلىٰ هزّات عنيفة في الدراسات الإستشراقية، حيث أرجعوا الفكرة إلىٰ أسباب متعدَّدة، وعوامل مختلفة، وبالتالي رفض الفكرة من الأساس ووصفها بأنَّها من الأساطير.

ففلوتن ـ مثلاً ـ يرىٰ أنَّ الروح الشرقية العامَّة تصبو دائماً إلىٰ كلّ ما له علاقة بالتنبُّؤ وكشف حجب الغيب عن المستقبل المجهول؛ لذا كان الاعتقاد بالمخلِّص ـ كما يسميه ـ أو المنقذ، موائمة للطبيعة الشرقية، وناجمة عن ظلمات الجهل والاستبداد، لهذا يجدها ذائعة بين الشعوب الشرقية القديمة[(٢)].

ثمَّ أرجع سبب نشوء الفكرة إلىٰ عوامل الضغط على الشيعة فقال: «ولم يكن جور النظام العباسي وعسفه منذ قيام الدولة العباسية، بأقلَّ من النظام الأُمويّ المختلّ حفزاً للنفوس إلى التمسُّك بعقيدة المهديّ والتطلُّع إلىٰ ظهوره، لتخليصها من قسوة ذلك النظام الجديد وجوره»[(٣)].

وهذا السبب قد ذهب إليه دونالدسن أيضاً، حيث قال: «إنَّ من المحتمل جداً أنَّ

---

(١) سيأتي الحديث عن دعوة الشيخ محمد عبده، وأسبابها، ومن تأثَّر بها ولم يحسن تطبيقها في جواب الحجّة الرابعة في الفصل الثاني من هذا الباب ص٣٣٦.

(٢) السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات في عهد بني أمية / فان فلوتن: ١٠٧.

(٣) السيادة العربية: ١٣٢.

الإخفاق الظاهر الذي أصاب المملكة الإسلامية في توطيد أركان العدل والتساوي علىٰ زمن دولة الأُمويّين، كان من الأسباب لظهور فكرة المهديّ آخر الزمان»[١].

بينما أرجع المستشرق المجري جولدزيهر (ت/١٣٤٠ هـ) فكرة المهديّ إلىٰ أُصول غير إسلامية، ووصفها بأنّها من الأساطير[٢].

الاقتداء بالمستشرقين وتقليدهم:

ليس من الغريب أن نجد مثل هذه الطعون بعقائد المسلمين في أكثر الدراسات الإستشراقية المندفعة بتأثير حركات التبشير، إلّا أنَّ الغريب حقاً أن يتبنّىٰ دعاة التجديد والتحضُّر من المسلمين مثل هذه الآراء ليطعنوا بها إسلامهم في الصميم تحت مختلف الشعارات والعناوين، كان آخر ما وقفتُ عليه منها: (تراثنا وموازين النقد) للأُستاذ الليبي عليّ حسين السائح.

وبدلاً من أن يقف دعاة التجديد موقف الباحث الناقد من بعض الروايات الواردة في المهديّ عليه السلام ـ والتي لا يشكُّ الباحث بوضعها لمخالفتها صحيح الآثار ـ وبالتالي تصفية هذه الفكرة المتّفق علىٰ صحّتها بين أهل السُّنّة والشيعة ـ كما سيأتي مفصّلاً ـ ممّا لحقها من عبث الساسة والحكّام وبعض الفرق المندرسة التي روّجت فكرة المهدوية لصالح أئمتها في ذلك الحين، راحوا يلهثون وراء تلك التحليلات الأجنبية، ويجدون لها عذراً من خلال البحث في تلك الموضوعات التي يؤيدهم على اختلاقها جميع من يؤمن بذلك اليوم الموعود الذي سيطلُّ فيه رجل العترة الطاهرة ليملأ الأرض كلّها عدلاً وقسطاً كما مُلئت ظلماً وجوراً، ولم يقتدوا بواحدٍ من أئمة المسلمين، وعلمائهم، وفقهائهم، ومحدّثيهم، فحكموا من خلال البحث في

---

(١) عقيدة الشيعة / دونالدسن: ٢٣١.

(٢) العقيدة والشريعة في الإسلام / جولدزيهر: ٢١٨.

تلك الموضوعات المتناقضة ـ التي يشهد بعضها علىٰ كذب بعضه الآخر ـ علىٰ صدق ما ادّعاه المستشرقون !!

وهكذا اتّسع الخرق على الراقع، وعادت الحقائق الثابتة لدىٰ من تأثّر بتلك الكتابات كالخيال الذي ليس له وجود !

ومن المؤسف حقاً أن يكون الأزهر الشريف أوّل من لبّىٰ نداء المستشرقين ! فهذا الشيخ أبو زهرة ـ وهو من علماء الأزهر ـ ردَّد هذه التفاهات في كتابه (الإمام زيد)، فقال:

«كان يخالط المذهب الشيعيّ نزعات فلسفية وأفكار فارسية، حتىٰ لقد وجدنا بعض العلماء الأُوربيين يقرّرون أنَّ أصل المذهب الشيعيّ نزعة فارسية، إذ أنَّ الفرس يدينون بالملك وبالوراثة في البيت المالك، ولا يعرفون معنى الانتخاب للخليفة. ويقرّر فريق آخر من العلماء الأُوربيين: أنَّ الشيعة نزعة يهودية ؛ لأنَّهم يقولون: إنَّ هناك مهدياً منتظراً، ولعلّ هذا القول كان شائعاً في العصر الأُمويّ، فقد كان الشعبي الذي كان من التابعين وعاش في العصر الأُموي يقول عن الشيعة: إنَّهم يهود هذه الأُمّة».

ثمَّ نقل قول ابن حزم: «سار هؤلاء الشيعة في سبيل اليهود القائلين أنَّ إلياس عليه السلام ومنحاس بن العازار بن هارون، فزعموا أنَّ الخضر وإلياس عليهما السلام حيّان إلى الآن» وعلّق عليه بقوله:

«وإنَّ هذا الكلام ربما ينطبق على الذين قالوا من الشيعة: إنَّ هناك مهدياً يُنتظر، من مثل الاثنا عشرية الذين يقولون: إنَّ الإمام الثاني عشر حيٌّ يُرزق بسُرَّ من رأىٰ، وأنَّهم ينتظرون ظهوره»[1].

(١) الإمام زيد / أبو زهرة: ١٠١.

بينما يرى الدكتور أحمد أمين (ت/١٣٧٣ هـ) أنَّ سبب نشوء الفكرة، هو تدهور وضع الشيعة فقال:

«والذي دعا الشيعة إلىٰ تبنّي فكرة المهديّ المنتظر والتركيز عليها، هو ما آلت إليه أحوالهم بعد مقتل علي، وتولّي معاوية الأمر، ومبايعة الحسن له، ثمَّ استشهاد الحسين، وفشل الحركات التي قاموا بها ضد الأُمويّين، وقوة شوكتهم فعملوا علىٰ تحويل دعوتهم إلىٰ دعوة سرية تعمل في الخفاء على الإطاحة بالحكم الأُمويّ، وتقويض أركانه، ولكنَّهم أدركوا أنَّ هذا لا يتمُّ إلّا بعد جهودٍ مضنية، ووقتٍ طويل، فكان لا بُدَّ من ربط الأتباع بأمل يتطلَّعون إليه، وكان ذلك الأمل هو الإمام الغائب أو المهديّ المنتظر محمد بن الحنفية، أو محمد بن الحسن العسكري، أو عبيد الله المهديّ، وفقاً لاختلاف فرق الشيعة»[١].

وهكذا الحال عند الأُستاذ الأزهري سعد محمد حسن تلميذ الدكتور أحمد أمين حيث أرجع أصل الاعتقاد بالمهديّ إلى اليهودية والمسيحية تارةً، وإلىٰ عوامل الظلم والاضطهاد تارةً أُخرىٰ، مشيراً إلىٰ أنَّ اعتقاد المسلمين بظهور المهديّ كان من جهة الشيعة، فقال تحت عنوان (الشيعة وعوامل الفكرة عندهم):

«كانت الشيعة أسبق الفرق الإسلامية إلى التعلُّق بهذه الأُسطورة»[٢]! ثمَّ يلقي محرر مجلة الأزهر الأُستاذ محمد فريد وجدي دلوه بين الدلاء ويفتري علىٰ أئمة المسلمين بأنّهم اعتبروا أحاديث المهديّ ضعيفة لا يجوز النظر فيها[٣].

وكثيراً ما تردَّدت هذه المزاعم علىٰ ألسِنَة بعض المعاصرين أيضاً، مع الإغفال التام عمّا صدر من مقالات وبحوث وكتب لردِّ هذه المزاعم وإبطالها في حينها، من

---

(١) ضحى الإسلام / أحمد أمين ٣: ٢٤١ ـ ٢٤٢.

(٢) المهدية في الإسلام / سعد محمد حسن: ٤٨.

(٣) دائرة معارف القرن العشرين / محمد فريد وجدي ١٠: ٤٨١.

ذلك ما قاله الدكتور أحمد محمد جلي: «وقد حاول بعض المستشرقين ردَّ عقيدة المهديّ إلىٰ أُصول يهودية أو نصرانية، كما وصف فريق منهم فكرة المهديّ بأنَّها مجرَّد أُسطورة»[١].

وتابعه الدكتور عبد الله الغفاري بقوله: «وفكرة الإيمان بإمام خفي تكاد توجد لدىٰ معظم فرق الروافض التي وُجدَت في التاريخ الإسلامي، فتذهب هذه الفرق بعد موت من تدَّعي الإمامة فيه من أهل البيت إلىٰ إنكار موته والقول بخلوده واختفائه عن الناس وعودته إلى الظهور في المستقبل مهدياً يملأ الأرض عدلاً كما مُلئت ظلماً وجوراً.. ولا تختلف هذه الفرق إلّا في تحديد الإمام الذي تدَّعي له العودة، كما تختلف في تحديد الأئمة وأعيانهم الذين يعتبر الإمام الغائب واحداً منهم. ويُعدُّ ابن سبأ اليهوديّ أوّل من أدخل هذه العقيدة عليهم»[٢].

ثمَّ جاء السائح الليبي وادَّعىٰ أنَّ تحليل نشوء فكرة المهديّ وربطها باعتقادات اليهود والنصارىٰ هي من ملاحظاته فقال:

«ومن هنا نلاحظ أنَّ فكرة الغَيبة والعودة فكرة مشتركة عند اليهود والنصارىٰ، وتأثُّر التفكير الشيعيّ بهذين المصدرين غير مستبعد؛ لانضواء كثير من غير العرب وأصحاب الأديان، والحضارات السابقة تحت لواء التشيّع؛ ليثأروا لأنفسهم من سلطة الحكم العربي تحت ستار الغيرة علىٰ حقوق آل البيت، وفي مقدَّمة هؤلاء عبد الله بن سبأ»[٣].

قال ذلك بعد أن نقل قول ابن حزم الذي مرَّ آنفاً في كلام الشيخ أبي زهرة.

---

(١) دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين / د. أحمد محمد جلي: ٢٢٣.

(٢) بروتوكولات آيات قم / د. عبد الله الغفاري: ١٥ و ١٦.

(٣) تراثنا وموازين النقد / عليّ حسين السائح: ١٨٤.

وهذه الأقوال لا تختلف عن قول جولدزيهر المستشرق اليهودي المَجَري في تحليل نشوء فكرة المهدوية في الإسلام وربطها بأُصول أجنبية.

بيد أنَّ هناك بعض الأقوال قد خفَّف أصحابها من غلوائهم واختاروا تحليلات فان فلوتن، ودونالدسن في فكرة النشوء هذه.

منهم محمد عبد الكريم عتّوم في رسالته للماجستير في الفلسفة الإسلامية: (النظرية السياسية المعاصرة للشيعة الإمامية الاثني عشرية) الذي حاول أن يكون معتدلاً في دراسته لآراء الشيعة الإمامية بالرجوع إلىٰ مصادرهم على الأقل، ولكنَّه أخفق في تحليل نشوء فكرة الإيمان بظهور المهديّ عند الشيعة الإمامية، وبدأ من حيث انتهىٰ مَن كان قبله، فقال:

«والواقع أنَّ عقيدة المهديّ قد تمت وترعرعت قبل وقوع غَيبة الإمام، وذلك عقب موقعة كربلاء، وبعد فشل الشيعة في تقويض دعائم الحكم الأُموي، وبالتالي كان الشيعة مهيَّئين لقبول فكرة المهديّ مخرجاً للتعارض بين ضرورة النهي عن المنكر من ناحية، وبين التسليم بالسلطة القائمة من ناحية أُخرىٰ، وبالتالي كانت المهديَّة أُمنية شيعية وجانباً سلبياً في حياتهم يمثِّل باباً للخروج والانسحاب من الحياة السياسية»[١].

ثمَّ زَلَّ مرة أُخرىٰ عن سواء السبيل في بيان موقف الزيدية من ظهور المهديّ عليه السلام، فقال: «واجه الشيعة انتقادات كثيرة حول عقيدتهم بالمهديّ، فالزيدية وهي إحدىٰ طوائف الشيعة، لم تقبل هذه الفكرة، حيث رأوا فيها قعوداً عن الخروج ومحاربة الظالمين، والمهديَّة عند الزيدية مرتبطة في مفهومها مع الإمامة، فكلّ شيعيّ من سلالة فاطمة؛ عالم شجاع، يخرج بالسيف فهو إمام ومهديّ في

---

(١) النظرية السياسية المعاصرة للشيعة الإمامية الاثني عشرية / محمد عبد الكريم عتّوم: ٨٦.

وقت واحد. وبذلك استبعدوا الاعتقاد بمهديّ منتظر يبعثه الله[(١)]، وهذا يوحي بأنّ عقيدة المهديّ المنتظر قد ترعرعت في البيئات التي تُؤْثِر عدم الخروج والقعود عن المعارضة»[(٢)].

ومن الغريب أنّ المشرف على الرسالة الدكتور سلمان البدور ـ رئيس قسم الفلسفة في الجامعة الأُردنية ـ كان له رأي آخر في رواج فكرة المهدوية في تاريخ المسلمين حيث قال في تقديمه للرسالة المذكورة:

«لقد جسَّدت حكومة الرسول ﷺ المدينة الفاضلة، وكانت طموح كثير من المسلمين الذين رأوا أنْ تمتد ظلالها لتشمل العالم كلّه، لكن ما حصل وسَّع الهوَّة بين الواقع والنظر، وعلى الرغم من أنَّ المسلمين اقتنعوا بأنّ تحقيق المدينة الفاضلة كما رسمت معالمها تجربة حكومة الرسول ﷺ لم يعد ممكناً، لكن فكرة المدينة الفاضلة بقيت تراود ذهن المفكرين المسلمين وبخاصة مفكري الشيعة الإمامية»[(٣)].

ثمَّ حاول الدكتور أحمد محمد جلي أن يوفِّق بين سببي نشوء هذه الفكرة، وهما بزعمه: التأثُّر باليهود والنصارىٰ ـ كما تقدَّم ذلك عنه ـ وعوامل الضغط التي عانى الشيعة منها، فنقل ما تقدَّم من قول أحمد أمين[(٤)].

وبعد أن وقفنا علىٰ آراء المستشرقين، وبعض الأزهريين، وثلَّة من الأساتذة والكتَّاب المعاصرين من تحليل نشوء اعتقاد المسلمين ـ خصوصاً الشيعة الإمامية

---

(١) هذا افتراء على الزيدية، فالشوكاني وهو من أشهر أعلامهم كتب كتاباً سمّاه: (التوضيح في تواتر ما جاء في المنتظر، والدجّال، والمسيح) أنظر رقم (٣٦) من تسلسل العلماء القائلين بصحَّة أحاديث المهديّ أو تواترها في الفصل الثالث من هذا الباب ص٣٧٨.

(٢) النظرية السياسية المعاصرة / محمد عبد الكريم عتّوم: ٨٦.

(٣) النظرية السياسية المعاصرة: ١٥، من التقديم.

(٤) دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين / د. أحمد محمد جلي: ٢٢٢.

منهم ـ بفكرة ظهور الإمام المهديّ ﷺ في آخر الزمان، وما خالط تلك الآراء من تحامل على الشيعة لا يمتُّ إلىٰ قضية ظهور الإمام المهديّ ﷺ بصِلّة، كفارسية التشيُّع مثلاً، أمكن إرجاع جميع ما ذكروه من آراء إلىٰ أمرين وهما:

الأول: أصل الفكرة، وهو أمّا يهودي، أو نصراني، أو كلاهما.

الثاني: أسباب نشوء الفكرة، وتتلخّص بثلاثة أُمور، وهي:

١ ـ جهل المسلمين وتخلّفهم الشديد.

٢ ـ محاكاتهم للغير كاليهود والنصارىٰ.

٣ ـ عوامل الضغط السياسي وفقدان العدالة الاجتماعية.

وبعد.. فالنتيجة المتوخّاة وراء ذلك كلّه هي أُسطورية هذه الفكرة عند المسلمين!

مناقشة وتقويم

عالمية الاعتقاد بفكرة ظهور المنقذ:

إنّ فكرة المنقذ العظيم الذي سينشر العدل بظهوره في آخر الزمان، ويقضي على الظلم كلّه، ويحقّق حلم الأنبياء ﷺ، فكرة عالمية آمنت بها أهل الأديان، واعتنقتها معظم الشعوب.

فقد آمن اليهود بها.

كما آمن النصارىٰ بعودة عيسىٰ ﷺ.

واعتنقتها الزرادشتية، بانتظارهم عودة بهرام شاه.

كما اعتنقها مسيحيُّو الأحباش إذ ينتظرون عودة ملكهم تيودور كمهديٍّ في آخر الزمان.

وكذلك الهنود بعودة فيشنوا.

وقال المجوس بحياة أوشيدر.

والبوذيون، ينتظرون بوذا.

كما ينتظر الأسبان ملكهم روذريق.

والمغول جنكيزخان.

وقد وُجِد هذا المعتقد عند قدامى المصريين.

كما وُجِد في القديم من كتب الصينيين[١].

وصرَّح الكثير من عباقرة الغرب وفلاسفته بأنَّ العالم في انتظار المصلح العظيم الذي سيأخذ بزمام الأُمور ويوحِّد الجميع تحت راية واحدة وشعار واحد.

منهم: الفيلسوف الإنكليزي برتراند راسل، قال: «إنَّ العالم في انتظار مصلح يوحِّد العالم تحت علم واحد، وشعار واحد»[٢].

ومنهم: العلّامة انشتاين ـ صاحب النظرية النسبية ـ قال: «إنَّ اليوم الذي يسود العالم كلّه الصلح والصفاء، ويكون الناس متحابِّين متآخين ليس ببعيد»[٣].

ومنهم: الفيلسوف الإنكليزي برناردشو حيث بشَّر بمجيء المصلح في كتابه: (الإنسان والسوبرمان)، وقد وصف هذا المصلح بأنَّه «إنسان حيٌّ ذو بنية جسدية صحيحة وطاقة عقلية خارقة، إنسان أعلىٰ، يترقّى إليه هذا الإنسان الأدنىٰ بعد جهد طويل، وأنَّه يطول عمره حتىٰ ينيف علىٰ ثلاثمائة سنة، ويستطيع أن ينتفع بما

---

(١) العقيدة والشريعة في الإسلام: ١٩٢، المهدية في الإسلام: ٤٣ ـ ٤٤، تراثنا وموازين النقد: ١٨٤ ـ ١٨٥، وأُنظر: مع الدكتور أحمد أمين في حديث المهديّ والمهدوية / محمد أمين زين الدين: ١٣، الإمامة وقائم القيامة / د. مصطفىٰ غالب: ٢٧٠.

(٢) المهديّ الموعود ودفع الشبهات عنه / السيد عبد الرضا الشهرستاني: ٦.

(٣) المهديّ الموعود ودفع الشبهات عنه: ٧.

استجمعه من أطوار العصور، وما استجمعه من أطوار حياته الطويلة».

وفي ذلك قال الأُستاذ العقّاد معلِّقاً: «يلوح لنا أنَّ سوبرمان شو ليس بالمستحيل، وأنَّ دعوته إليه لا تخلو من حقيقة ثابتة»[(١)].

إجماع المسلمين علىٰ صحَّتها:

أمَّا عن وجود هذه الفكرة لدى المسلمين، فهم على اختلاف مذاهبهم وفرقهم يعتقدون بظهور المنقذ العظيم في آخر الزمان، ولا يختصُّ هذا الاعتقاد بمذهبٍ دون آخر، ولا بفرقةٍ دون أُخرىٰ، إذ اعتقد الجميع كالإمامية الاثني عشرية، والزيدية، والمالكية، والأحناف، والشافعية، والحنابلة، والظاهرية، والطبرية، والمعتزلة، والخوارج، والوهابية بصحَّة ما بشَّر به النبيّ ﷺ من ظهور رجل من عترته الطاهرة في آخر الزمان ليملأ الدنيا قسطاً وعدلاً بعدما مُلئت ظلماً وجوراً.

وما أكثر المصرِّحين من علماء أهل السُنّة ـ كما ستأتي أقوالهم ـ بأنّ هذه الفكرة، محل اتفاقهم، بل ومن عقيدتهم أجمع، والأكثر من هذا أنَّ بعض الفقهاء من علماء أهل السُنّة قد أفتوا بوجوب قتل من أنكر المهديّ، وبعضهم من قال بتعزيره وتأديبه بالإهانة والضرب حتىٰ يعود للحقِّ والصواب علىٰ رغم أنفه كما في فُتيا الفقيه الشافعي ابن حجر الهيتمي (ت/٩٧٤هـ)[(٢)].

كما رووا بذلك عن النبيّ ﷺ، بأنّ من لا يؤمن بظهور المهديّ في آخر الزمان، فقد كفر وخرج عن الإسلام.

---

(١) برناردشو / عباس محمود العقّاد: ١٢٤ ـ ١٢٥، نقلاً عن كتابي الشيخ محمد حسن آل ياسين وهما المهديّ المنتظر بين التصوّر والتصديق: ٨١، وأُصول الدين: ٤٢٣ ـ ٤٢٤.

(٢) سترد نصّ فتوى ابن حجر وغيره من فقهاء المذاهب برقم (٢٦) من تسلسل علماء أهل السُنّة القائلين بصحّة أحاديث المهديّ، أو تواترها في الفصل الثالث من هذا الباب ص ٣٧٠.

وقد اعترف باعتناق المسلمين لفكرة الظهور هذه، قادة المنكرين لهذه الفكرة من المسلمين، وهذا من العجب !!

منهم: ابن خلدون الذي قال في تاريخه: «اعلم أنَّ المشهور بين الكافَّة من أهل الإسلام، علىٰ ممر الأعصار أنَّه لا بُدَّ في آخر الزمان من ظهور رجل من أهل البيت، يؤيد الدين ويُظهر العدل، ويتبعه المسلمون، ويستولي على الممالك الإسلامية، ويسمىٰ بالمهديّ»[(١)].

ومنهم: الدكتور أحمد أمين الذي طالما ناقض نفسه بنفسه في مسأله المهديّ وظهوره عليه السلام، حيث جعلها من مختصّات الشيعة ! وغفل عن قوله في بيان رأي أهل السُنّة في المهديّ:

«إنَّه من أشراط الساعة، وإنَّه لا بُدَّ في آخر الزمان من ظهور رجل من أهل البيت يؤيد الدين ويُظهر العدل، ويتبعه المسلمون، ويستولي على الممالك الإسلامية، ويسمَّى المهديّ»[(٢)].

كما صرَّح قبل ذلك بإيمان أهل السُنّة بفكرة ظهور المهديّ فقال: «أمَّا أهل السُنّة فقد آمنو بها أيضاً»[(٣)]. ثمَّ قال: «وقد أحصى ابن حجر الأحاديث المروية في المهديّ فوجدها نحو الخمسين»[(٤)].

ولا ريب بأنّ هذا الإحصاء ليس من طرق الشيعة.

ثمَّ ذكر ما قرأه من كتابات أهل السُنّة في المهديّ، فقال: «قرأت رسالة للأُستاذ

---

(١) تاريخ ابن خلدون ١: ٥٥٥ ـ الفصل / ٥٢.

(٢) المهديّ والمهدوية / أحمد أمين المصري: ١١٠.

(٣) المهديّ والمهدوية: ٤١.

(٤) المهديّ والمهدوية: ٤١.

أحمد بن محمد بن الصديق في الردِّ على ابن خلدون سماها: (إبراز الوهم المكنون من كلام ابن خلدون) وقد فنَّدَ كلام ابن خلدون في طعنه على الأحاديث الواردة في المهديّ، وأثبت صحَّة الأحاديث، وقال: إنَّها بلغت حدَّ التواتر»[١].

وقال في موضع آخر: «قرأت رسالة أُخرىٰ في هذا الموضوع، عنوانها: (الإذاعة لما كان وما يكون بين يدي الساعة) لأبي الطيِّب بن أبي أحمد بن أبي الحسن الحسيني»[٢].

وقال أيضاً: «قد كتب الإمام الشوكاني كتاباً في صحَّة ذلك سماه: التوضيح في تواتر ما جاء في المنتظر والدجَّال والمسيح»[٣].

إذن لا فرق بين الشيعة وأهل السُنّة من حيث الإيمان بظهور المنقذ، ما دام أهل السُنّة قد وجدوا في ذلك خمسين حديثاً، وعدُّوا ظهور المهديّ من أشراط الساعة وأثبتوا بطلان كلام ابن خلدون، وألَّفوا في الردِّ أو القول بالتواتر كتباً ورسائل، بل لا فرق بين جميع المسلمين وبين غيرهم من أهل الأديان والشعوب الأُخرىٰ من حيث الإيمان بالفكرة، إلّا من جهة اختلافهم في مصداقها، الذي اسمه عند جميع المذاهب والفرق الإسلامية (محمد) ولقبه عندهم هو: (المهديّ).

وقد ذهب أهل السُنّة إلى القول بأنّ المهديّ عليه السلام لم يولد بعد، وإنَّما يخلقه الله في آخر الزمان.

وأمَّا الشيعة الإمامية الاثني عشرية فقد أطبقت كلمتهم علىٰ أنَّه قد وُلِدَ، وأنَّه حيٌّ كسائر الأحياء، وهو الإمام الثاني عشر من أئمة أهل البيت الحجَّة محمد

(١) المهديّ والمهدوية: ١٠٦.

(٢) المهديّ والمهدوية: ١٠٩.

(٣) المهديّ والمهدوية: ١١٠.

المهديّ ابن الإمام الحسن العسكري عليه السلام.

وقد أيّدهم علىٰ ذلك عدد لا يُستهان به من فقهاء وعلماء المذاهب الأربعة كما سيأتي مفصّلاً في محلّه.

ولمّا كان الإيمان بأصل الفكرة إيماناً مشتركاً بين جميع المسلمين بشتىٰ مذاهبهم وفرقهم، فهو لا بُدَّ وأن يكون معبّراً عن إجماع هذه الأُمّة التي لا تجتمع علىٰ ضلالة، كما هو مقرّر في مذاهب الجمهور، ولمّا استحال حصول مثل هذا الاتّفاق بين المسلمين عفواً؛ لأنَّ موضوعه من الغيبيات التي لا يعلمها إلّا الله تعالىٰ، ولا مجال لإعمال العقول فيها، فلا بُدَّ وأن يكون أساس هذا الاتّفاق ومصدره هو الإسلام نفسه، إذ لا يمكن تصوّر اتّفاق المسلمين وإجماعهم على الإيمان بفكرة لم يرد ذكرها لا في القرآن الكريم، ولا في السُنّة النبويّة البتة. وإلّا لكانوا جميعاً في بدعةٍ من أمرهم وهم لا يشعرون! وهذا ما لا يقول به أحدٌ من المسلمين.

أمّا عن اعتقاد أهل الكتاب بظهور المنقذ في آخر الزمان، فلا يبعد أن يكون من تبشير أديانهم بالمهديّ، واختلافهم فيما بعد بتشخيصه، إذ ليس كلّ ما جاء به الإسلام قد تفرّد به عن الأديان السابقة، ولقد وقفتُ علىٰ نصٍّ منقولٍ من التوراة يشير بوضوح إلىٰ ظهور الإمام المهديّ عليه السلام في آخر الزمان.

قال الأُستاذ أبو محمد الأُردني في كتابه: (الكتاب المقدّس تحت المجهر): «ويبدو من سفر إرميا أنَّ التوراة قد أخبرت بانتقام صاحب الزمان من قتلة الحسين سيد الشهداء عليه السلام حيث قالت:

اصعدي أيّتها الخيل وهيّجي المركبات، ولتخرج الأبطال: كوش وقوط القابضان المجن، واللوديّون القابضون القوس. فهذا اليوم للسيد ربِّ الجنود يوم نقمة، للانتقام من مبغضيه، فيأكل السيف ويشبع ويرتوي.. لأنَّ للسيد ربِّ الجنود

ذبيحة في أرض الشمال عند نهر الفرات»[١].

وأمّا عن اعتقادات الشعوب المختلفة بهذه الفكرة أيضاً، فيمكن تفسيرها علىٰ أساس أنَّ فكرة ظهور المنقذ في آخر الزمان لا تتعارض مع فطرة الإنسان، ولا مع آماله وطموحاته وتطلُّعاته.

وأيُّ ضير في اشتراك الناس كلّ الناس بهذا الاعتقاد الذي يعني أنَّ وراء هـذا الكون حكمة بالغة في التدبير، لا يمكن أن تدع الظلم والفساد يسودان بين العباد، وتترك الإنسان فريسة يأسه، ولا تمدّ له خيوط الأمل والرجاء وتبعث الاطمئنان والثقة في نفسه بأنّ العدل لا بُدَّ له أن يسود.

وأمّا عن اختلافهم في تشخيص اسم المهديّ الموعود، فلا علاقة له في إنكـار أصل الفكرة؛ لأنّه كاختلاف القوانين الوضعية السائدة في عالمنا المعاصر في تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية.

فقوانين الأنظمة الإشتراكية الشيوعية ترىٰ أنَّ سلب الملكية من الفـرد كـفيل بتحقيق هذا المبدأ، بينما تراه قوانين الأنظمة الرأسمالية تكـريساً للـظلم، والعـدالة عندهم لا تتمُّ بدون إطلاق هذه الملكية علىٰ أوسع نطاق.

فهل يصحُّ جعل مثل هذا الاختلاف في تطبيق العدالة، حجّة لإنكـار العـدالة نفسها ؟!

والمهم في ذلك كلّه، انتفاء الحاجة أصلاً إلىٰ بيان فساد تشخيص أهل الأديان السابقة، والشعوب المختلفة لإسم المنقذ، ما دام الإسلام قد تبنّىٰ بنفسه هذه المهمة،

---

(١) الكتاب المقدّس تحت المجهر / الأُستاذ عودة مهاوش أبو محمد الأُردني: ١٥٥ ـ نقله عن سـفر إرمـيا ٤٦: ٢ـ١١.

فبيَّن اسمه، وحسبه، ونسبه، وأوصافه، وسيرته، وطريقة حكمه، وعلامات ظهوره، حيث تواترت بذلك الأخبار واستفاضت بكثرة رواتها من طرق أهل السُنّة وحدهم، كما صرّح أعلامهم، وروىٰ تلك الأخبار من الصحابة ما يزيد علىٰ خمسين صحابياً، ونقلها عنهم الجمُّ الغفير من التابعين، ورواها عن التابعين تابعوهم، وهكذا استمرت رواية الثقات الأثبات عن مثلهم، إلى العصر الذي اكتمل فيه تدوين الحديث الشريف. وكلّ هذا سيبرهن البحث علىٰ صحّته في صفحاته اللّاحقة.

إذن فكرة المهديّ ليست من الأفكار التي روّجتها الشيعة، ولم تكن الشيعة أوَّل من عرف هذه الفكرة من المسلمين، والمسلمون أنفسهم قد سُبِقوا، إليها ولو لم يُبشِّر بها الإسلام لأنكرها المسلمون جميعاً كما أنكروا على اليهود والنصارىٰ كثيراً من عاداتهم وخرافاتهم وبدعهم التي حاربها القرآن الكريم.

تهافت القول بأُسطورية الفكرة:

أمَّا عن القول بأُسطورية هذه الفكرة، فهو من أتفه أقوالهم برمّتها، ذلك لأنَّ الأُسطورة التي ينتشر الإيمان بها بمثل هذه الصورة لا شكَّ أنَّها سلبت عقول المؤمنين بها وصنعت لهم تاريخاً، ولكنّ التاريخ لا يعرف أُمّة خَلقت تاريخها أُسطورة، فكيف الحال مع أُمّة هي من أرقى الأُمم حضارة في العصور الوسطىٰ باعتراف المستشرقين أنفسهم؟[1] كما أنَّ القائلين بأُسطورية الفكرة ممّن تسمّوا بالإسلام يعترفون برقي الحضارة الإسلامية، وسمّوها بين الحضارات العالمية، ولا ينكرون دور الإسلام في تهذيب نفوس المسلمين بمحاربة البدع والخرافات والعادات التي تمجُّها النفوس وتستنكرها العقول، وهذا إن دلَّ علىٰ شيءٍ إنَّما يدلُّ

---

(١) الإمامة وقائم القيامة: ٢٩٨.

علىٰ تهافتهم في هذا التحليل.

علىٰ أنَّه سيأتي تفصيل الكلام فيمن قال بصحة هذه (الأُسطورة)! وتواترها عن النبيّ ﷺ !!! ومن ثمَّ إفتاء فقهاء أهل السُنّة بوجوب تأديب من كذب بها، وحمله ـ علىٰ رغم أنفه ـ على الإيمان بها ورجوعه إلى الحقّ والصواب، فإن رجع إلىٰ رشده وتاب فهو، وإلّا أُريق دمه شرعاً.

خرافة ابن سبأ وتأثُّر التشيُّع باليهود:

أمّا عن خرافة ابن سبأ، وأنَّه هو الذي أدخل هذه العقيدة على الشيعة ومن ثمَّ تأثُّر أهل السُنّة بالشيعة، فهذه أشبه بحكايات (ألفُ ليلةٍ وليلةٍ) التي شغفنا بها زمن الطفولة.

علىٰ أنَّ السيد العسكري قد أثبت بأقوى الأدلة في كتابه (عبد الله بن سبأ)، ومن قبله الدكتور طه حسين في كتابه (عليٌّ وبنوه) وغيرهما، خرافة هذه الشخصية التي اختلقها أعداء الشيعة للتشنيع عليهم، والتنكيل بهم.

ثمَّ لو افترضنا وجوده، أتعلم أيَّ دور يعطيه خصوم الشيعة ؟

إنّه دور نبيٍّ مرسل !! وكيف لا وقد استطاع ـ بزعمهم ـ أن يُدخل في الإسلام فكرة جديدة، ويحمل الصحابة قسراً على الإيمان بها، وهكذا تسرَّب الإيمان بها إلى الأجيال المسلمة في سائر العصور!

أليس هذا منتهى الإساءة للمسلمين ؟ إذ أصبحوا ـ بمعجزة ابن سبأ ـ كلُّهم أصحاب بدعة ما أنزل الله بها من سلطان. وكلّ بدعة ضلالة، وكلّ ضلالة تقود صاحبها إلى النار.

أَيُلام بعد ذلك الشيخ محمد جواد مغنية رحمه الله علىٰ ما قال: بأنّه لا يعرف أحداً أجهل وأغبىٰ ممّن نسب هذه الفكرة إلىٰ عبد الله بن سبأ[1] ؟

ثمَّ ما ذنب الشيعة إذا افترىٰ عليهم الشعبي (ت/١٠٣ هـ) نديم طاغية عصره عبد الملك بن مروان وسميره، ورسوله إلىٰ ملك الروم كما نصَّ علىٰ ذلك جميع من ترجم له، مع ما عرفنا من اعتراف هؤلاء بقسوة الأُمويِّين على الشيعة واضطهادهم أيّما اضطهاد، أليس من الطبيعي أن يمارس نديم الجلّاد وسميره مثل هذا النوع من الاضطهاد، فيدَّعي أنَّ أصل الشيعة من اليهود ؟!

علىٰ أنَّ تأثُّر الشيعة ـ كما زعمه السائح المغربي ـ باليهود كابن سبأ، ليس له أدنىٰ أثر في مروياتهم عنه، على العكس من مرويات كعب الأحبار (ت/٣٢هـ) ذلك اليهوديّ الكذّاب الذي مَلأت أكاذيبه صحائف الصحاح الستة، واغترَّ بإسرائيلياته أبو هريرة (ت/ ٥٩ هـ) وغيره.

فقد روى الطبري بسند معتبر عن جندب البجلي أنَّه ذهب إلى الشام والتقىٰ بكعب، ثمَّ رجع فقال له عبد الله [أي ابن عمر] حدِّثنا ما حدَّثك، فقال: «حدَّثني أنَّ السماء في قطب كقطب الرحا، والقطب عمود علىٰ منكب ملك، قال عبد الله: لوددت أنَّك افتديت رحلتك بمثل راحلتك، ثمَّ قال: ما تنتكَّت اليهودية في قلب عبد فكادت أن تفارقه، ثمَّ قال: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمٰوٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ﴾[2] كفىٰ بها زولاً أن تدور»[3]، كما أنَّ تأثُّر الفكر السُنّي بمرويات وهب بن منبه (ت/١٤٤ هـ) اليهوديّ الآخر لا يقلُّ عن تأثُّره بمرويات كعب الأحبار، ناهيك عما كان يحدِّث به عبد الله بن عمرو بن العاص (ت/ ٦٥هـ) من الإسرائيليات، وكان

---

(١) المهديّ المنتظر والعقل / محمد جواد مغنية: ٢٦.

(٢) فاطر: ٣٥ / ٤١.

(٣) جامع البيان / الطبري: ٢٢ / ١٤٥.

قد أصاب زاملتين من علوم أهل الكتاب يوم اليرموك[١] .

كما أنَّ عليّاً عليه السلام لم يتَّخذ ابن سبأ مستشاراً في دولته، حتىٰ يتمكّن أن يدسَّ تعاليم اليهود في الفكر الشيعيّ، وإنَّما لسان الروايات في كتب السُنّة تنصُّ علىٰ إحراقه بالنار.

بينما نجد المستشار الأوّل لمن تَسَمَّىٰ بإمرة المؤمنين هو من نَبَذَة الكتاب، ومحرِّفي الكَلِم، النصراني المسمَّىٰ (سرجون) مولىٰ معاوية ومستشار ابنه يزيد، والذي تمت بمشورته عقد ولاية الكوفة لذي الحسب الوَغْل وسليل الخَنَا والفجور، فَلِمَ لا يثأر مثل هذا وانصاره لكرامة سُحقت تحت شعار الغيرة علىٰ خلافة الأُمويين ؟!

الإمامة والتشيُّع الفارسي:

وأمَّا عن ادِّعاء كون أصل المذهب الشيعيّ نزعة فارسية ؛ لأنَّ الفرس يدينون بالملك والوراثة، ولا يعرفون معنى الانتخاب ! وهكذا أثبتوا إمامة أئمّتهم حتى انتهىٰ قولهم بالإمامة إلى المهديّ كما مرَّ عن الشيخ أبي زهرة، وأكَّده الدكتور أحمد أمين في بيانه سبب تشيُّع الفرس وموالاتهم لأهل البيت عليهم السلام بقوله: «فأمَّا عطفهم علىٰ عليٍّ ؛ فلأنَّه ـ فيما يقول المؤرخون ـ زوّج ابنه الحسين من ابنة يزدجرد ملك الفرس، فبين أولاده وبينهم نسب مشيج فنصفهم فارسي، وأمَّا رضاهم عن أولاد فاطمة ؛ فلأنَّهم تعوَّدوا من زمن الأكاسرة أن يؤمنوا بنظرية التفويض الإلهي، وأنَّ الخلفاء فيهم قبس من الله ينتقل من أب إلى ابن»[٢] .

قال الشيخ الزهيري النجفي في جوابه:

---

(١) الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير / د. رمزي نعناعة: ١٥٣.

(٢) المهديّ والمهدوية / أحمد أمين: ٢٩.

«أقول: لم يقع نظري علىٰ كلمة من كتابه أصدق من كلمة (فنصفهم فارسي)، فإنّه أشار بذلك إلىٰ قول الشاعر الكبير مهيار، حيث قال:

قَدْ قَبَسْتَ ٱلْـمجْدَ عَـنْ خَـيْرِ أبٍ وَقَـبَسْتَ ٱلدِّيـنَ عَـنْ خَـيْرِ نَـبِي
وَضَـمَمْتَ الفَـخْرَ مِـنْ أَطْـرَافِـهِ سُـؤدَدَ الفُـرْسِ، وَدِيـنَ العَـرَبِ

وقول أبي الأسود الدؤلي:

وإنَّ وَلِـيداً بـين كسْـرَىٰ وَهَـاشِمٍ لأكْـرَم مَـنْ نِـيطتْ عَـلَيْهِ التـمَائمُ

ولكنَّه ما اقتصر علىٰ كلمته، بل أضافها إلىٰ ما هم أبرياء منه، وهو أنَّهم يقولون بالحلول تقليداً لسلفهم الأكاسرة!

ليت شعري فهل الدكتور وباقي المصريين يقولون بـإلوهية الفراعـنة تـقليداً لسَلَفهم المصريين ؟!»[١].

أقول: مرَّ في البحوث التمهيدية ما يغني عن إعادته هنا، إلّا أنَّ ما يقال هنا، هو أنَّه كان بين أولاد أبي بكر الصدِّيق وبين الفرس مثل هذا النسب المشيج، كما كان بينهم وبين أولاد عمر بن الخطاب مثل هذا النسب أيضاً، حيث تزوج محمد بن أبي بكر، وعبد الله بن عمر بن الخطاب من بنات يزدجرد كما تزوج الإمام الحسين عليه السلام. فزين العابدين عليه السلام، وسالم بن عبد الله بن عمر، والقاسم بن محمد بن أبي بكر أولاد خالة، وأُمهاتهم أخوات.

قال الشيخ الوائلي: «إذا كانت العلَّة في دخول الفرس للتشيُّع هـي مـصاهرة الحسين للفرس، فلماذا لاتطَّرد هذه العلَّة، فيتسنَّن الفرس لإصهار عبد الله بن عمر لهم، ومحمد بن أبي بكر كذلك ؟»[٢] كما أنَّ هناك الكثير من خلفاء التسنُّن أُمهاتهم

(١) المهديّ وأحمد أمين / محمد عليّ الزهيري النجفي: ٤٤.
(٢) هوية التشيّع / الوائلي: ٧٥.

غير عربية، فمن الأُمويّين:

- يزيد بن وليد الناقص - كما يسميه صاحب المحبَّر - أُمه شاهفريد بنت فيروز ابن كسرىٰ يزدجرد بن شهريار بن كسرىٰ أبرويز بن هرمز بن أنوشروان بن قباذ ابن فيروز بن يزدجرد. كما كانت إحدىٰ جداته لأُمّه تركية.

ولهذا كان يزيد يقول:

أنا ابن كسرىٰ وأبي مروان ... وقيصر جدي وجدي خاقان

أنــــا ابـــن كســرىٰ فـــارس ومــــروان
وقـــيصر جـــدي وجـــدي خـــاقان

- إبراهيم بن الوليد أخوه: أُمّه أُمّ ولد.

- مروان بن محمد: أُمّه كردية.

ومن العباسيين:

- المنصور العباسي: أُمّه أُمّ ولد، بربرية، اسمها: سلّامة.

- ابنه المهديّ محمد بن عبد الله المنصور: جدَّته أُمّ ولد.

- موسى الهادي: أُمّه جرشية أُمّ ولد وهي: الخيزران.

- هارون الرشيد: أُمّه جرشية أُمّ ولد وهي: الخيزران.

- المأمون: أُمّه باذغيسية أُمّ ولد، يقال لها: مراجل.

- المعتصم: أُمّه أُمّ ولد، يقال لها: ماردة.

- الواثق: أُمّه أُمّ ولد، يقال لها: قراطيس.

- المتوكّل: أُمّه أُمّ ولد، يقال لها: شجاع.

- المعتضد: أُمّه أُمّ ولد، يقال لها: ضرار.

وكذلك الحال مع المنتصر، والمستعين، والمعتز، والمهتدي، والمعتمد، فهؤلاء كلُّهم من أمّهات أُولاد[1].

ما بال عينك لا ترىٰ أقذائها ... وترى الخفي من القذىٰ بجفوني؟

---

(١) راجع كتاب المحبَّر للعلامة النسابة أبي جعفر محمد بن حبيب (ت/ ٢٤٥ هـ): ٣١ـ ٤٥.

هذا زيادة علىٰ أنَّ لرجال الفرس الفضل على التسنُّن، فأئمة المذاهب الأربعة ليس فيهم من العرب إلّا أحمد بن حنبل.

وأصحاب الصحاح الستة ليس فيهم من العرب غير مسلم بن الحجاج.

كما أنَّ إيران هي معقل التسنُّن حتى القرن العاشر كما أثبته الشيخ الوائلي في هوية التشيُّع باعتماده علىٰ نصوص أهل السُنّة أنفسهم.

كما أنَّ الأحاديث الدالة علىٰ أنَّ من بذر بذرة التشيُّع هو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليست خافية على الباحثين، وأنصار التشيُّع من الصحابة ليس من المجهولين، ولا هم من النكرات المبهمة.

وتاريخ لفظ التسنُّن لم يكن معروفاً قبل عام (السُنّة والجماعة)، وهو عام استقلال معاوية بن أبي سفيان بالإمارة واغتصاب الحق من أهله.

مع أنَّ خصوم التشيُّع يرون عراقة التشيُّع في تاريخ الإسلام، فهذا جولدزيهر يرىٰ في العقيدة والشريعة أنَّ نشأة التشيُّع كانت يوم وفاة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، وفي غضون أحداث السقيفة مباشرة[1]، وهو ما اختاره أحمد أمين في فجره وقد عدّ سلمان المحمدي، وأبا ذر الغفاري، والمقداد بن الأسود من طلائع المتشيِّعين لعليٍّ عليه السلام[2].

ترىٰ هل كان للفرس دور في مناهضة أحداث السقيفة يومئذٍ، أم كان لابن سبأ ـ الخرافة ـ مثل هذا الدور ؟!

لقد كُتبت عن تاريخ التشيُّع الآف الصحائف، ولا داعي للإطالة في ذلك، إلّا أنَّ ارتباط نشأة التشيّع والقول بالإمامة مع فكرة الاعتقاد بظهور المهديّ نشأة وأسباباً

(١) العقيدة والشريعة في الإسلام: ١٧٤.

(٢) فجر الإسلام / أحمد أمين: ٢٦٦.

هو ما أملىٰ عليَّ هذا الحديث لعدم إمكان فصلها بحال من الأحوال ؛ لأنَّ أدلتها جميعاً من القرآن الكريم والسُنّة الثابتة.

ربط فكرة المهديّ بعوامل الضغط على الشيعة :

لا علاقة بين عوامل الضغط السياسي على الشيعة، وبين نشوء الفكرة؛ لأنَّ أصل الاعتقاد بظهور المهديّ عليه السلام هو القرآن الكريم، ويكفي دليلاً أن ترد خمسمائة وخمسة أحاديث مفسِّرة للآيات الواردة في الإمام المهديّ عليه السلام كما أُحصِيَت طرقها من الطرفين في معجم أحاديث المهديّ عليه السلام.

ولكنَّ الانسياق وراء التحليلات المستوردة، والتقليد الأعمىٰ لمن لا ينظر إلى القرآن الكريم كما ينبغي، دليل على التغافل عن آياته البيِّنات، وتناسيها، من مثل قوله تعالىٰ:

- ﴿ يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِم ﴾[1].
- ﴿ وَجَعَلْنَاهُم أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا ﴾[2].
- ﴿ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ ﴾[3].
- ﴿ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَاماً ﴾[4].
- ﴿ وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ فَلَا تَمْتَرُنَّ بِهَا وَاتَّبِعُونِ ﴾[5].

ومن البداهة بعد هذا أن يُهمل حديث الثقلين الذي جعل أهل البيت عليهم السلام قرناء للكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولا يزول ولا يحول إلىٰ

---

(١) الإسراء: ١٧ / ٧١.

(٢) الأنبياء: ٢١ / ٧٣.

(٣) القصص: ٢٨ / ٥.

(٤) الفرقان: ٢٥ / ٧٤.

(٥) الزخرف: ٤٣ / ٦١، وسيأتي في الفصل الثالث من هذا الباب ص٣٨٦ تصريح أهل السُنّة بنزولها في المهديّ عليه السلام.

آخر الزمان، فكذلك أهل البيت لا بُدَّ وأن يكون أحدهم موجوداً إلىٰ آخر الزمان لأنَّهما (لا يفترقان) حتىٰ يردا ـ بنصّ الحديث الشريف ـ على النبيّ (الحوض).

إنَّ الشيعة لا تقول بوراثة الإمامة، وهذه كتبهم كلُّها لم يُصرَّح في أيٍّ منها بذلك، وقد مرَّت في الفصل الأوّل أدلتهم عليها، وإنَّما قالوا بالنصّ، وضرورة وجود إمام معصوم في كلّ جيل حافظ للشريعة وقرين للكتاب لئلّا تبطل حجج الله تعالىٰ وبيِّناته، وليكن بعد ذلك ظاهراً مشهوراً، أو خائفاً مغموراً.

قال ابن حجر العسقلاني (ت/٨٥٢ هـ): «وفي صلاة عيسىٰ عليه السلام، خلف رجل من هذه الأُمّة مع كونه في آخر الزمان، وقرب قيام الساعة، دلالة للصحيح من الأقوال: إنَّ الأرض لا تخلو من قائم لله بحجّة»(١).

وقال ابن حجر الهيتمي (ت/٩٧٤ هـ) معقّباً علىٰ دعاء النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لعليٍّ عليه السلام حين زوَّجه فاطمة عليها السلام ـ «**اللّهمّ إني أُعيذه بك وذريّته من الشيطان الرجيم**» ـ ما نصّه: «وقد ظهرت بركة دعائه صلى الله عليه وآله وسلم في نسليهما، فكان منه من مضىٰ، ومن يأتي. ولو لم يكن في الآتين إلّا الإمام المهديّ لكفىٰ»(٢).

والغريب بعد هذا أن يُدَّعىٰ أنَّ عوامل الضغط على الشيعة هي التي ولدت القول بظهور المهديّ، والأغرب من هذا كلِّه أن تكون فكرة الظهور عند هؤلاء الكتّاب مرتبطة بين الوضعين السياسي والديني، ومنبثقة عن محاولة التوفيق بينهما بلحاظ ضرورة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ! لتكون فكرة المهديّ مخرجاً للشيعة من أزمتها !!

---

(١) فتح الباري ٦: ٣٨٥، وانظر تعليقنا علىٰ كلام ابن حجر في رقم (٢١) من تسلسل علماء أهل السُنّة القائلين بصحة أحاديث المهديّ أو تواترها في الفصل الثالث من هذا الباب ص٣٦٣.

(٢) الصواعق المحرقة / ابن حجر الهيتمي: ١٦٣.

وكأنّ ما تعنيه قضية المهديّ عند هؤلاء تعطيل أحكام الشرع الإسلامي الحنيف.

الاعتقاد بالمهديّ يحتّم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

قال الشيخ المظفر: «ليس معنى انتظار هذا المصلح المنقذ (المهديّ) أن يقف المسلمون مكتوفي الأيدي فيما يعود إلى الحق من دينهم، وما يجب عليهم من نصرته، والجهاد في سبيله، والأخذ بأحكامه، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. بل المسلم أبداً مكلَّف بالعمل بما أُنزل من الأحكام الشرعية، وواجب عليه السعي لمعرفتها علىٰ وجهها الصحيح بالطرق الموصلة إليها حقيقة، وواجب عليه أنْ يأمر بالمعروف، وينهىٰ عن المنكر ما تمكَّن من ذلك، وبلغت إليه قدرته «كلُّكم راعٍ وكلُّكم مسؤول عن رعيته». فلا يجوز له التأخُّر عن واجباته بمجرد الانتظار للمصلح المهديّ، والمبشِّر الهادي، فإنّ هذا لا يُسقط تكليفاً، ولا يُؤجِّل عملاً، ولا يجعل الناس هملاً كالسوائم»[١].

إنَّ مبادئ الإسلام التي أمرت بالدعوة إلى الله تعالىٰ، وأوجبت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحثَّت علىٰ هداية الناس، وتواصيهم بالحق، هذه المبادئ مبادئ عامَّة وشاملة تسري علىٰ كلّ زمان، وتُلزم كلّ جيل تطبيقها، وانتظار ظهور المهديّ عليه السلام في نظر سائر المسلمين لا يعني نسخ هذه المبادئ، ولا تجميد مفعولها، لا سيّما إذا كان أهل الباطل نشطين في خدمة باطلهم وتثبيت أركانه، فهل يصحُّ لأهل هذه الفكرة ـ وهم جميع المسلمين إلّا الشذّاذ منهم ـ أن يعلنوا الهدنة، وإنهاء معركتهم من طرفٍ واحدٍ، ويسكتون على الباطل بحجَّة انتظار ظهور المهديّ؟

---

(١) عقائد الإمامية / الشيخ المظفر: ١٠٩ ـ الفقرة (٣١): عقيدتنا في المهديّ.

لا يمكن أبداً أن يكون هذا هو معنى الانتظار، ولا أن تكون هذه هي وظيفة المؤمنين في عصر الغَيبة(١).

إنَّ من يريد القيام بإنشاء جمعية إصلاحية فعلىٰ مؤيديه أن يقوموا بدور التمهيد لإنجاز هذا المشروع، ببثّ أهداف هذا المشروع وفوائده. فكيف الأمر مع أنصار من تكون مهمته بناء دولة إسلامية عالمية لجميع البشر ؟ أليس من واجباتهم بث الوعي الإسلامي علىٰ أوسع نطاق بين الناس، أم الواجب يحتِّم عليهم مجاراة الظالمين والمنحرفين علىٰ ما هم عليه حتىٰ تُبنىٰ دولة الإسلام ؟!

نعم، كان موقف العلماء والفقهاء والمحدِّثين والكتّاب من أهل السُنّة ـ منذ عصر تدوين الحديث وإلى الوقت الحاضر ـ صريحاً إزاء هذه الفكرة، إذ قالوا بصحتها لورودها عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بكثير من الأخبار التي يُستفاد من مجموعها تواتر أحاديث ظهور المهديّ عليه السلام في آخر الزمان، كما قاموا بواجبهم الإسلامي إزاء بث هذه الفكرة بين المسلمين، وتحذيرهم من المشكّكين بصحَّتها وذلك بما يزيد علىٰ أربعين كتاباً(٢).

هذا فضلاً عن أئمّة الشيعة وعلمائهم وما قاموا به من بث الوعي الإسلامي، وضرورة تجنُّب التقاضي للطاغوت معروفة في فقه الشيعة، كما عُرف عن رجال الشيعة ابتعادهم التام عن معاونة السلطات الحاكمة، وعدم تولّي إدارة أعمالهم والسير في ركابهم، أو الاقتداء بسيرتهم، ولو فعل المسلمون فعلهم واقتدوا بهم لعَرَف الطاغوت قدره إذ ينتشر الأمر بالمعروف، وينحسر المنكر بالنهي عنه أو يزول.

---

(١) راجع: الإمام المهديّ عليه السلام أمل الشعوب / حسن موسى الصفار: ٨٠.

(٢) راجع أسماء الكتب ومؤلفيها في كتاب: مهديّ أهل بيت (باللغة الفارسية) / إصدار مكتبة مدرسة جهل ستون ـ طهران: ١٨ ـ ٢١، والقائمة المعدّة بهذه الكتب هي من إعداد حجّة الإسلام العلّامة ذبيح الله المحلّاتي كما أُشير إلىٰ ذلك في الكتاب المذكور.

وهكذا كان حال أُدباء الشيعة، حيث أَنِفُوا على امتداد تاريخهم من التقرُّب إلىٰ بلاط الطغاة، ولم يرغبوا في المال والحطام الذي تنافس عليه غيرهم. ومن المؤسف أن لا يفهم الدكتور أحمد أمين هذه الحقيقة علىٰ وجهها، فساقها في معرض الذم في كتابه المهديّ والمهدوية حيث قال: «ولئن كان كثير من الأدب السُنّي كان يقال في مدح الخلفاء والملوك والأُمراء السُنيِّين، فإنَّ الأدب الشيعي كان يقال في مدح الأئمة، والرثاء الحار في قتلاهم»[١].

وهنا أودُّ تسجيل نصّ كلمة الشيخ محمد أمين زين الدين حول أدب الشيعة في ردِّه على الدكتور أحمد أمين فقال:

«أنا لا أنكر ما للأدب الشيعي من الروعة، وما فيه من الجمال؛ لأنَّ هذه الظاهرة في الأدب الشيعي واضحة يجدها كلّ قارئ تذوّق الأدب. أدب الشيعة صدىً لعواطف ملتهبة، أخمد الزمان لهبها أنْ يظهر، وأطلق الأدب دخانها أنْ يثور، ففاح كما يفوح النَّدُّ حين يحترق، وماء الورد حين يتصعَّد. وفي الأدب الشيعي رقَّة الدمع، ورهبة الدم. والحزن للقلوب الكئيبة كالنار حين تنفي خبث الحديد، وتنقِّي الذهب الأبريز. ويستطيع الأديب الشيعي أن يبكي في ثورته، وأن يثور في بكائه، وأن يسيطر على الموقف في كلتا الحالتين؛ لأنَّه يلقي من شظايا فؤاده.

لم تستطع الشيعة أن تعمل، ولكنَّها استطاعت أن تقول، والكبت حين يشتد يتصل بأعماق النفس ليمزج العقيدة بالعاطفة، ثمَّ يتصعَّد مع الزفرات أدباً يُلهب ويَلتهب، ويبكي ويستبكي. وفي أنَّةِ الحزين معانٍ لا تستطيع أن تعبِّر عنها أنَّةُ المعافىٰ وإن تشابهتا في التوقيع.

---

(١) المهديّ والمهدوية: ٨٦.

هذا ما يجعل أدب الشيعة في القمّة من أدب المسلمين، وفي الذروة من أدب العروبة. وهذا بعض ما استفادته الشيعة من يوم الحسين. وأيام العترة في التاريخ، وأيامهم في التاريخ دموع ودماء»[1].

أقول: إنَّ الأُستاذ أحمد أمين أراد أن يذمَّ الشيعة فمدحهم، وأن يمدح غيرهم فذمَّهم من حيث لا يشعر؛ لأنَّ مدح الطغاة رغبة في أموالهم، ليس كمدح ذوي القربىٰ ومودَّتهم.

كما أنَّ من سمات الأدب الصادق الملتزم الوقوف إلىٰ صف المظلوم، والتنديد بالظالم أينما كان ومهما كان، وهذا هو من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، علىٰ عكس الأدب الكاذب الذي يسخىٰ أهله بدينهم لأجل سيب الظالمين.

ونخلص ممّا تقدَّم إلى القول بأنّ من مستلزمات الإيمان بظهور الإمام المهديّ عليه السلام هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا ما صرَّح به أئمة الشيعة، وفقهائهم وعلمائهم وأُدبائهم.

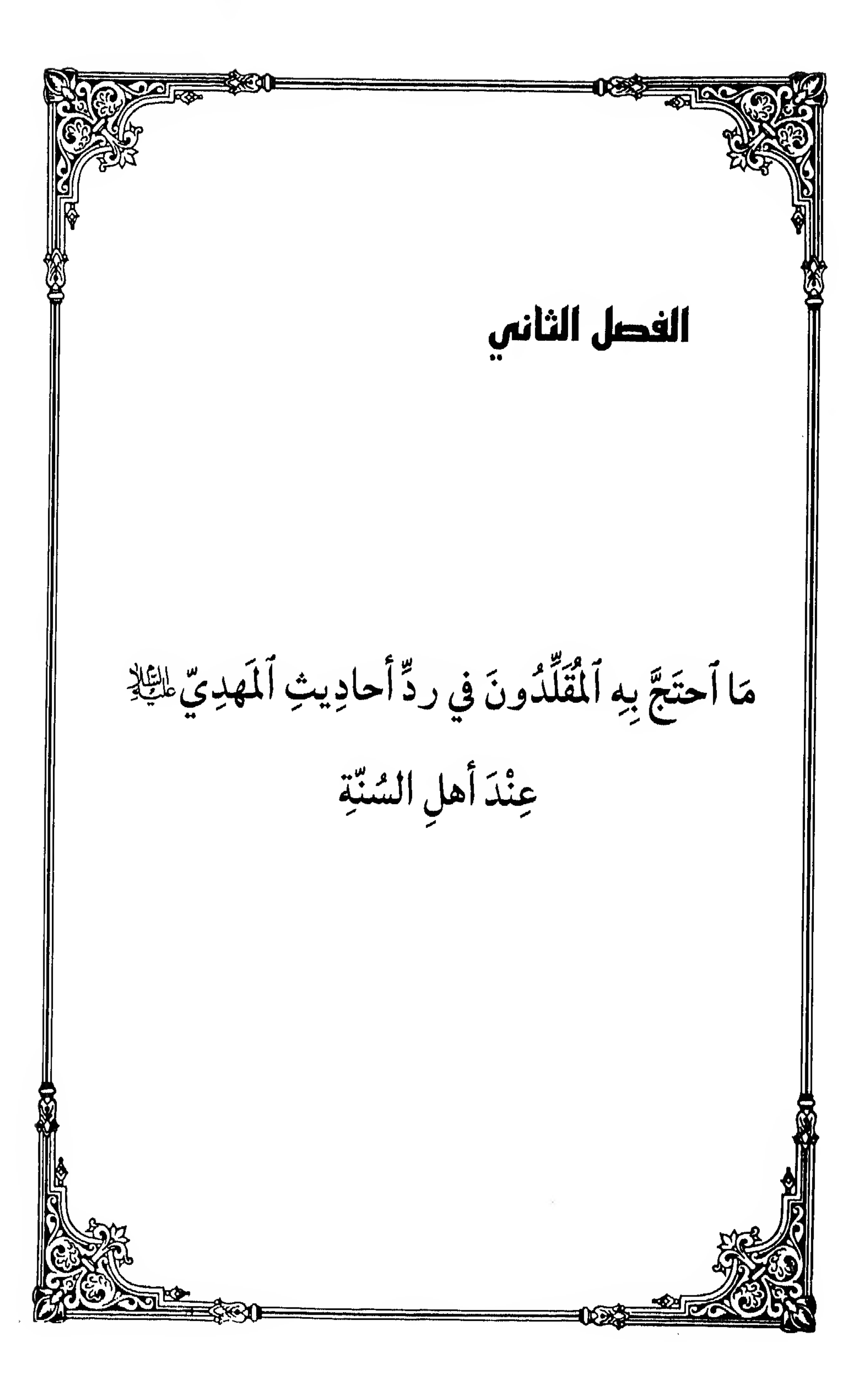
فكرة المهديّ وعدم المعارضة للسلطة:

وأمَّا من ادّعىٰ أنَّ فكرة المهديّ قد ترعرعت في البيئات التي تُؤْثِر عدم الخروج على الظالمين والقعود عن معارضتهم، فلعمري إنَّه من أوهن الادّعاءات وأكثرها كذباً وتزويراً للحقائق؛ لأنَّ الشيعة الإمامية هم وحدهم تزعَّموا ـ وعلى امتداد تاريخهم ـ منازعة مذهب الحاكم الظالم لا مذهب المحكومين، وقدَّموا الآف القرابين في انتفاضاتهم المتواصلة، التي لا أرىٰ حاجة للإطالة في عرضها لأنّها إطالة في الواضحات التي لم تغب معرفتها حتىٰ عن الأُميّين.

(١) مع الدكتور أحمد أمين في حديث المهديّ والمهدوية / محمد أمين زين الدين: ٨٨.

ولقد أخطأ مَن فَهِم أنَّ موقف أئمّة الشيعة عليهم السلام من الحكام كان ينبئ عن حالة الرضا، والموافقة علىٰ عدم الخروج عليهم، كلّا وألف كلّا، إنَّهم عليهم السلام كانوا يعدّون مجتمعاً مثالياً يعرف حقوقه وواجباته، ومن بين أهم تلك الواجبات الوقـوف إلىٰ جنب المظلوم ومقارعة الظالمين.

كما أنَّ في التاريخ المعاصر والقريب منه، شواهد جمة عرفها العالم كلُّه، وتيقَّن من خلالها كيف يسخى الشيعة بأرواحهم من أجل الدفاع عن بيضة الإسـلام، ودكِّ عرش الطاغوت، مع أنَّهم من أكثر المسلمين قاطبة لهفة وانـتظاراً لخـاتم العـترة الطاهرة، وأشدَّهم ـ على الإطلاق ـ شوقاً للشهادة بين يديه عجّل الله تعالىٰ فرجه الشريف.



الفصل الثاني

مَا ٱحتَجَّ بِهِ ٱلمُقَلِّدُونَ في ردِّ أحادِيثِ ٱلمَهدِيّ عليه السلام عِنْدَ أهلِ السُنّةِ



تمهيد :

لا شكَّ أنَّ أصحاب التحليل السابق لنشوء فكرة الاعتقاد بظهور المهديّ عليه السلام في آخر الزمان بإرجاعهم أصل الفكرة إلىٰ أُصول غير إسلامية أو ربطها بعوامل الضغط التي عانىٰ منها الشيعة وما إلىٰ ذلك من تحليلات أُخرىٰ كما تقدَّمت في الفصل الأوّل من هذا الباب، تتعارض أشدَّ المعارضة مع الأحاديث الواردة في المهديّ عليه السلام عند أهل السُنّة.

ولهذا كان عليهم أن يتّخذوا موقفاً صريحاً إزاء هذه الأحاديث الشريفة، لكي ينسجم ـ على الأقل ـ مع ما اختاروه من رأي عن أسباب نشوء هذه الفكرة، وهذا ما تمَّ فعلاً باتخاذهم الموقف الذي يتناسب مع تحليلهم لفكرة ظهور المهديّ، ألا وهو إنكار صحة هذه الأحاديث وردّها جميعاً مع تمسّكهم بالاحتجاجات الواهية لتبرير هذا الموقف الذي كلَّفهم تكذيب علماء أهل السُنّة وأئمتهم.

وفيما يأتي بيان ما قدَّموه بين يدي رفضهم لأحاديث المهديّ عليه السلام الواردة في كتبهم من احتجاجات واهية ليس فيها ما يصحُّ الاحتجاج به أصلاً، كما سيتَّضح من عرضها جميعاً، ومناقشتها وتفنيدها، وهي:



الاحتجاج الأوّل
تضعيف ابن خلدون لأحاديث المهديّ عليه السلام

وهذا هو من أهمِّ احتجاجاتهم في رفض أحاديث المهديّ عليه السلام، إذ طالما تشبّثوا بتضعيفات ابن خلدون، واحتجُّوا بها على انهيار هذا المعتقد، مع أنَّهم لم يراعوا ردود العلماء على ابن خلدون وتخطئته، وأهملوا أقوال جميع العلماء القائلين بصحّة هذه الأحاديث، مع أقوال المحقّقين في تواترها، مع تهويلهم لعمل ابن خلدون وتناسيهم تصريحه ـ أثناء تضعيفه لها ـ بصحّة بعضها.

هذا مع أنَّ ما ضعَّفه من أحاديث المهديّ، غير ضعيف باعتراف أهل الدراية أنفسهم إمَّا لوجود من طُعن فيه من رواة هذه الأحاديث، ولم يثبت الطعن بحقه، وإمَّا لتشيُّع بعض رواتها، والتشيُّع عند من يوالي الأُمويِّين ـ كابن خلدون ـ لا يجتمع مع الوثاقة! وأمَّا لتخريج هذه الأحاديث بطرق صحيحة أُخرىٰ، أو لوجود شواهد لها ومتابعات يقوّي بعضها بعضاً، أو لغير هذا وذاك من الأُمور التي ينجبر بها الضعيف كالشهرة ونحوها.

لقد أهملوا ذلك كلَّه، وتمسَّكوا بتضعيفات ابن خلدون، وفي ذلك قال الأُستاذ الأزهري سعد محمد حسن عن أحاديث المهديّ متمسِّكاً بهذه الحجّة: «ولقد أوسع علماء الحديث ونَقَدَته هذه المجموعة نقداً وتفنيداً، ورفَضَها بشدَّة العلّامة ابن خلدون»[(١)].

---

(١) المهدية في الإسلام / سعد محمد حسن: ٦٩.

كما ذهب إلىٰ ذلك أبو زهرة في كتابه الإمام الصادق، فقال: «ولقد تكلَّم علماء السُنّة في إسناد الأخبار التي روت ذكر المهديّ وفنَّدوا إسنادها، ولذلك نقول: إنَّها ليست عقيدة متقرِّرة عند السُنيّين»[١].

ولهذا كان هجوم الشيخ أبي زهرة الصاعق علىٰ روايات المهديّ في كتاب الكافي، وإنكار نسبتها إلى الإمام الصادق عليه السلام، أمراً طبيعياً جداً لما تقدَّم من نسبته إلىٰ علماء أهل السُنّة ما لم يصدر عنهم ولم يقوله أحد منهم إلّا ما كان عن ابن خلدون الذي صار قوله شعاراً يرفعه المقلدون.

وفي ذلك أيضاً قال محمد فريد وجدي (ت/١٣٧٣ هـ) ـ صاحب موسوعة القرن العشرين ومحرِّر جريدة الأزهر الشريف ـ بعد أن أورد في موسوعته خمس عشرة رواية في المهديّ: «وقد ضعَّف كثير من أئمة المسلمين أحاديث المهديّ، واعتبروها ممّا لا يجوز النظر فيه، ونحن إنَّما أوردناها مجتمعة لتكون بمرأىٰ من كلِّ باحث في هذا الأمر حتىٰ لا يجرأ بعض الغُلاة على التضليل بها على الناس»[٢].

ثمَّ اختصر ما قاله ابن خلدون عمّا أورده من أحاديث ـ لتشابه الموارد بينهما ـ ولم يشر إليه. مدَّعياً عدم معقوليتها.

كما وجدنا الأُستاذ الدكتور أحمد أمين المصري (ت/١٣٧٣ هـ) قد تبجَّح أيضاً بفعل ابن خلدون[٣].

ولعلَّ ما عناه أبو الفيض الغماري الشافعي (ت/ ١٣٨٠ هـ) ـ وهو من أفاضل علماء الأزهر ومن المعاصرين لهؤلاء ـ بقوله الآتي واحداً من هؤلاء، فقال: «ولقد

---

(١) الإمام الصادق / أبو زهرة: ٢٣٩.

(٢) دائرة معارف القرن العشرين / محمد فريد وجدي ١٠: ٤٨١.

(٣) المهديّ والمهدوية / أحمد أمين: ١٠٨.

أُخبرت عن بعض العلماء المدرّسين بالأزهر أنّه جرىٰ بمجلسه ذكر المهديّ فأنكره وقال: إنّ أحاديثه ضعيفة! فقلت لمن أخبرني: هلّا سألته عن سبب ضعفها؟ وعمّن ضعّفها من الحفّاظ؟ مع أنّه لو سُئل عن ذلك لما استطاع ـ وايم الله ـ جواباً.

وكيف يستطيع؟! وأحاديث المهديّ متّفق علىٰ تواترها بين حفّاظ الحديث ونقّاده»[(١)].

ثمّ اقتفىٰ أثر هؤلاء، الجبهان في (تبديد الظلام)، فزعم أنّ أحاديث المهديّ في كتب السُنّة باطلة كلّها، ولقد أشهدَ كُتب الجرح والتعديل علىٰ صحّة ما ادّعاه!!! حيث أورد الجبهان اعتراضاً عليه من السيد بدر الدين الكاظمي الذي احتجّ على الجبهان بوجود أحاديث المهديّ في كتب الصحاح والمسانيد والزوائد وغيرها لما تقدّم من إنكار الجبهان صحّتها، فكان من جوابه على اعتراض الكاظمي: أنّ تلك الأحاديث هي من الأحاديث المكذوبة في كتب أهل السُنّة، ولا يستلزم ردّ هذه الكتب لوجود المكذوب فيها، لأنّها بزعمه كالنقود الزائفة التي يمكن تمييزها، كما أنّ كتب الجرح والتعديل قد وضعت كلّ حديث في مكانه الصحيح[(٢)].

ثمّ جاء بعد هؤلاء الأُستاذ عليّ حسين السائح الليبي، حيث صال وجال بقلمه علىٰ صفحات مجلة كلّية الدعوة الإسلامية. وأخاله قد امتلأ نشوة من عقم الآراء التي طرحها متخيّلاً أنّه ابن بجدتها، وموهماً قُرّاءه بأنّه قد فتح لـ(تراثنا) طريقاً في (موازين النقد) لم يلجه أحد قبله، مع أنّ نقده لم يتزن في ميزانه؛ لخفّته، ولم يلحق من تقدّمه فكان آخر المسبوقين.

---

(١) المهديّ المنتظر / أبو الفيض الغماري: ٧، من المقدمة، وقد أثبت أبو الفيض بطولة في علم الحديث قلّ نظيرها بين المعاصرين، راجع رقم (٤٨) من تسلسل العلماء القائلين بصحّة أحاديث المهديّ أو تواترها، في الفصل الثالث من هذا الباب ص٣٨٩.

(٢) تبديد الظلام / الجبهان: ٤٧٩ ـ ٤٨٠.

وقبل بيان آراء الأُستاذ السائح في أحاديث المهديّ عليه السلام أودُّ الإشارة السريعة إلىٰ من سبقه من غير هؤلاء وهم:

محمد رشيد رضا (ت/ ١٣٥٤ هـ) في تفسير المنار، ومحمد إسعاف النشاشيبي (ت/١٣٦٧ هـ) في الإسلام الصحيح، ومحب الدين الخطيب (ت/١٣٨٩ هـ) في الخطوط العريضة، وعبد الله عليّ القصيمي ـ المعاصر لهؤلاء ـ في الصراع بين الإسلام والوثنية.

أما من سبقه من المعاصرين:

الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود ـ رئيس الشؤون الدينية والمحاكم الشرعية في دولة قطر ـ بكتابه: لا مهديَّ يُنتَظَر بعد الرسول سيد البشر، والشيخ محمد منظور نعماني في الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام، والدكتور عبد المنعم النمر في المؤامرة على الكعبة، وأبو الحسن الندوي في صورتان متضادتان، والدكتور عبد الله الغفاري في بروتكولات آيات قم، ومحمد عبد الستار التونسي في بطلان عقائد الشيعة، والدكتور البنداري في التشيُّع بين مفهوم الأئمة والمفهوم الفارسي، والدكتور أحمد محمد جلي في دراسة عنِ الفرق في تاريخ المسلمين، ومحمد عبد الكريم عتُّوم في رسالته للماجستير: النظرية السياسية المعاصرة للشيعة الإمامية الاثني عشرية، ومحمد مال الله في كتابيه: الخميني وتفضيل الأئمة على الأنبياء، والشيعة وتحريف القرآن !!

﴿ أَتُجادِلُونَنِي فِي أَسْمَاءٍ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَ آبَاؤُكُم مَّا نَزَّلَ اللهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ فَانْتَظِرُواْ إِنِّي مَعَكُم مِّنَ الْمُنْتَظِرِينَ ﴾[1].

---

(١) الأعراف: ٧/ ٧١.

أقول :

إذا ما أضفنا إلىٰ أسماء هذه الكتب، ما كتبه الصليبيون من أمثال: مُلر، ودوزي، وفان فلوتن، وبروكلمان، وجولدزيهر، ودونالدسن، وولهوسن ـ كما تقدّمت الإشارة إلىٰ كتبهم ـ سهلت عملية إرجاع (موازين النقد) إلىٰ أُصولها الأُولى التي حاول بها أعداء الإسلام هدم (تراثنا) مع وصفنا بتلك الموازين بالأغبياء الجهلة، وقد غفل الأُستاذ المغربي ـ مع الأسف ـ عن اعتماد المستشرقين في فهم ثقافة المجتمع الشرقي علىٰ كتاب: (ألف ليلةٍ وليلةٍ)!!

قال غوبينو Gobinean الفرنسي: «كلّما خطونا خطوة في آسيا، ازداد اقتناعنا أنَّ كتاب ألف ليلة وليلة، هو الأكثر دقة، وصحة، وكمالاً من سائر الكتب التي وصفت أقطار هذا الجزء من العالم» أمّا ماري مونتاغو Mary Montago كتبت تقول: «إنَّ هذه القصص كتبها مؤلف محلي، ولذلك فهي تصور عادات الناس هنا تصويراً حقيقياً».

ويكفي أن نعلم مدىٰ شغف الأُوربيين بهذا الكتاب لفهم طبيعة المجتمع الشرقي وثقافاته من خلال ما قام به المستشرق الفرنسي إنطوان جالان Antoine Galland (ت/ ١٧١٥ م) من ترجمة هذا الكتاب ما بين (١٧٠٤ ـ ١٧٠٨م)، وقد أُعيد طبع هذه الترجمة أكثر من سبعين مرة[١].

وبعد هذا كلّه يأتي الأُستاذ السائح ليصحّح تراثنا بتلك الموازين، فلنستمع إليه بعد وصفه لأحاديث المهديّ عليه السلام الواردة في كتب أهل السُنّة بأنّها كالسيل الجارف[٢] أو الركام الضخم الذي رواه أهل السُنّة وحدهم علىٰ حدّ تعبيره[٣].

---

(١) اقتبسنا هذه الأقوال من كتاب: متابعات ثقافية للأخ الأُستاذ عبد الجبار الرفاعي ص١٦ ـ ١٧، راجع مصادره.

(٢) تراثنا وموازين النقد / عليّ حسين السائح: ١٨٥.

(٣) تراثنا وموازين النقد: ١٨٦.

فقال: «وقد تتبّع ابن خلدون هذه الأحاديث بالنقد، وضعّفها حديثاً حديثاً»[1].

أقول:

إذا كان العدد / ١٩ وهو مجموع الأحاديث التي ضعّفها ابن خلدون ـ كما سيأتيك مفصّلاً في جواب هذا الاحتجاج ـ يمثّل سيلاً جارفاً، وركاماً ضخماً فما ظنّك بسائر أحاديث المهديّ عليه السلام التي اشترك بروايتها أهل السُنّة والشيعة والتي يفوق مجموعها حاصل ضرب العدد المذكور في مائة ؟ ناهيك عن كثرة طرقها التي أُحصيت بأوسع الدراسات المعجمية بهذا الخصوص[2].

أليست هي ـ في لغة الأُستاذ السائح ـ كطوفان نوح عليه السلام الذي تضيع فيه كلّ السيول الجارفة، ويختفي تحت موجه كلّ طود أشمٍّ ؟!

وأنّىٰ لابن خلدون أن يتتبّع كلّ هذا ؟ إنّه تقوّل باطل على ابن خلدون، تأباه طبيعة كلّ بحث ملتزم.

جواب الاحتجاج الأوّل

أولاً: موقف ابن خلدون من أحاديث المهديّ عليه السلام

تعرّضت بعض أحاديث المهديّ المروية في كتب السُنّة إلىٰ نقد أسانيدها من قبل المؤرخ عبدالرحمن بن محمد الحضرمي المغربي المعروف بابن خلدون(ت/٨٠٨هـ).

---

(١) تراثنا وموازين النقد: ١٨٧.

(٢) نشرت مؤسسة المعارف الإسلامية في سنة ١٤١١ هـ معجم أحاديث المهديّ عليه السلام، ويقع هذا المعجم في خمس مجلدات، استُقصِيَت فيها أحاديث المهديّ عليه السلام من كتب الطرفين، فبلغ مجموعها فيه ألفاً وتسعمائة وواحداً وأربعين حديثاً. أنظر: نتائج البحث في تضعيفات ابن خلدون في هذا الفصل: ٢٣٧.

وسوف نذكر ما قاله عن ظهور المهديّ في اعتقاد أهل الإسلام، مع تحليل قوله بجملة من الملاحظات، ثمّ بيان ما ضعّفه من الأسانيد، مع التأكيد على اعترافه بصحّة بعضها، ومناقشته في تضعيفاته علىٰ ضوء ما ورد في كتب أهل السُنّة، وأخيراً نتائج البحث في تضعيفات ابن خلدون، لكي يتّضح للعيان بأنَّ من أنكر صحّة الاعتقاد بظهور المهديّ وادّعىٰ ضعف الأحاديث المروية في هذا الشأن، لم يكن مقتدياً بأيّ مذهب من المذاهب الإسلامية المعروفة، ولا بعلماء الحديث، ولا بعلماء الجرح والتعديل، بل ولا حتىٰ بابن خلدون نفسه، وإنّما كان مقلّداً لزمرة من المستشرقين الذين أنكروا ظهور المنقذ العظيم في آخر الزمان، لما يهمهم من إثارة الشكّ فيما يرىٰ صحّته المسلمون.

أمّا عن موقف ابن خلدون، فسيأتي اعترافه الصريح بشهرة اعتقاد أهل الإسلام ـ وعلىٰ ممرّ الأعصار ـ بظهورالمهديّ، وأنّه من أهل البيت، كما سيأتي أيضاً تصريحه بصحة بعض الأحاديث، أثناء مناقشتة أسانيد ما انتخب من الأحاديث في المهديّ.

ثمّ إنّ ابن خلدون لم يتعرّض بالنقد إلّا لعدد ضئيل جداً من الأحاديث التي لا يساوي مجموعها نصف العُشر من الأحاديث المروية في المهديّ في كتب الطرفين الشيعة والسُنّة، ولا حتى العُشر من الأحاديث المروية في كتب السُنّة وحدهم، مع سلامة بعض هذا العدد الضئيل من النقد باعترافه.

وعلى الرغم من ذلك كلّه فقد ادُّعِيَ له ما لم يدّعِ هو لنفسه، حيث نسب له بعض الكتّاب المعاصرين تضعيف أحاديث المهديّ برمّتها كما تقدّم.

ثانياً: نصّ كلام ابن خلدون

قال ابن خلدون في تاريخه، في الفصل الثاني والخمسين الذي جعله: (في أمر الفاطمي وما يذهب إليه الناس في نشأته وكشف الغطاء عن ذلك)، ما نصه: «اعلم

أنَّ المشهور بين الكافَّة من أهل الإسلام علىٰ ممرِّ الأعصار، أنَّه لا بُدَّ في آخر الزمان من ظهور رجل من أهل البيت يؤيد الدين، ويظهر العدل، ويتبعه المسلمون، ويستولي على الممالك الإسلامية، ويسمَّىٰ بالمهديّ.

ويكون خروج الدجّال وما بعده من أشراط الساعة الثابتة في الصحيح علىٰ أثره، وأنَّ عيسىٰ ينزل من بعده فيقتل الدجّال، أو ينزل معه فيساعده علىٰ قتله، ويأتمُّ بالمهديّ في صلاته.

ويحتجّون في هذا الشأن بأحاديث خرَّجها الأئمة، وتكلَّم فيها المنكرون لذلك، وربما عارضوها ببعض الأخبار...

ثمَّ قال: ونحن الآن نذكر هنا الأحاديث الواردة في هذا الشأن وما للمنكرين فيها من المطاعن، وما لهم في إنكارهم من المستند، ثمَّ نتبعه بذكر كلام المتصوفة ورأيهم، ليتبيَّن لك الصحيح من ذلك إن شاء الله تعالىٰ، فنقول:

إنَّ جماعة من الأئمة خرَّجوا أحاديث المهديّ، منهم: الترمذي، وأبو داود، والبزاز، وابن ماجة، والحاكم، والطبراني، وأبو يعلى الموصلي، وأسندوها إلىٰ جماعة من الصحابة مثل: عليّ، وابن عباس، وابن عمر، وطلحة، وابن مسعود، وأبي هريرة، وأنس، وأبي سعيد الخدري، وأُمّ حبيبة، وأُمّ سلمة، وثوبان، وقرة ابن إياس، وعليّ الهلالي، وعبد الله بن الحارث بن جزء، بأسانيد ربما يعرض لها المنكرون كما نذكره، إلّا أنَّ المعروف عند أهل الحديث أنَّ الجرح مقدَّم على التعديل، فإذا وجدنا طعناً في بعض رجال الأسانيد، بغفلة، أو بسوء حفظ، أو ضعف، أو سوء رأي، تطرَّق ذلك إلىٰ صحَّة الحديث وأوهن منه.

ولا تقولنَّ: مثل ذلك ربما يتطرَّق إلىٰ رجال الصحيحين، فإنَّ الإجماع قد اتَّصل في الأُمّة علىٰ تلقّيها بالقبول والعمل بما فيها، وفي الإجماع أعظم حماية، وأحسن

دفع، وليس غير الصحيحين بمثابتهما في ذلك. فقد نجد مجالاً للكلام في أسانيدها بما نقل عن أئمّة الحديث في ذلك»[١] انتهىٰ بتمامه.

ثالثاً: ملاحظات علىٰ كلام ابن خلدون

هناك جملة من الملاحظات التي لا بُدَّ من تسجيلها علىٰ كلام ابن خلدون قبل كلّ شيء، وهي:

١ ـ قوله: «إنَّ المشهور بين الكافّة من أهل الإسلام وعلىٰ ممرِّ الأعصار...» مع احتجاج أهل الإسلام ـ في هذا الشأن ـ بما أخرجه أئمّة المحدِّثين من الأحاديث المسندة إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، واعتراف ابن خلدون ـ كما سيأتي ـ بصحّة بعضها وسلامتها من أيّ نقد، لا يمكن أن يكون من قبيل: (رب مشهور لا أصل له)؛ لأنَّ دليله الأخبار التي رواها أكثر من خمسين صحابياً عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم.

وعليه فقوله «إنَّ المشهور» وإن كان صحيحاً في ذاته، إلّا أنَّ الأصحَّ منه أن يقول: (إنَّ ما تواتر أمره واشتهر بين الكافّة) والفرق بينهما لا يخفىٰ، وفيه نكتة.

إذ ربما يشتبه على البعض ولم يفرِّق بين معنى المشهور بين الكافّة من أهل الإسلام، وبين معنى الشهرة في الحديث اصطلاحاً، ويجعل من المعنى الثاني دليلاً للأوّل، مع أنَّ مرجع هذا الدليل إلىٰ خبر الواحد ـ وإن تواتر فيما بعد ـ وليس إلى الأخبار المتواترة من المبدأ إلى المنتهىٰ.

ولـمّا كانت العقائد لا تؤخذ من أخبار الآحاد حتىٰ مع فرض سلامتها من الطعن، فيكون دليل الاعتقاد بظهور المهديّ في آخر الزمان دليلاً غير قطعي.

---

(١) تاريخ ابن خلدون ١: ٥٥٥ ـ ٥٥٦، الفصل / ٥٢.

لذا كان عليه أن يبدّل التعبير، وإن كان صحيحاً، دفعاً لغبار الشبهة، ولكنّه لمّا عزم ـ والله العالم ـ علىٰ تضعيف أحاديث المهديّ، راوغ في التعبير، فقال: إنَّ المشهور، ولم يقل المتواتر.

٢ ـ قوله: «وتكلّم فيها المنكرون» و «وما للمنكرين فيها من المطاعن» و« يعرض لها المنكرون». لا يعني أنَّهم أنكروا الاعتقاد بظهور المهديّ في آخر الزمان، بل يعني إنكارهم صحَّة بعض أسانيد أحاديث المهديّ لا كلّها، واعترافهم بصحَّة البعض الآخر منها، وإلّا فلم يرد عن أيٍّ من المنكرين ـ ويقصد بهم علماء الجرح والتعديل من أهل السُنّة ـ أنَّه أنكر الاعتقاد بظهور المهديّ، لا تصريحاً ولا تلميحاً فيما وصل إلينا من كتبهم، ولا نقلاً عنهم فيما ذكروا بتراجمهم.

٣ ـ ما ذكره من أسماء الأئمة الذين خرّجوا أحاديث المهديّ ، أقل بقليل ممّا لم يذكره، حيث أعرض عن ذكر الكثيرين ممّن سبقوه أو عاصروه، إذ لم يذكر:

ابن سعد (ت/ ٢٣٠ هـ)، وابن أبي شيبة (ت/ ٢٣٥ هـ)، وأحمد بن حنبل (ت/ ٢٤١هـ)، وأبا بكر الإسكافي (ت/ ٢٦٠هـ)، وابن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦/هـ)، والطبري (ت/ ٣١٠ هـ)، وأبا جعفر العقيلي (ت/ ٣٢٢هـ)، ونعيم ابن حماد (ت/ ٣٢٨ هـ)، وابن حبّان البستي (ت/ ٣٥٤ هـ)، والمقدسي (ت/ ٣٥٥هـ)، وأبا الحسين الآبري (ت/ ٣٦٣ هـ)، والدارقطني (ت/ ٣٨٥ هـ)، والخطابي (ت/ ٣٨٨ هـ)، وأبا نعيم الأصفهاني (ت/ ٤٣٠ هـ)، وأبا عمرو الداني (ت/ ٤٤٤ هـ)، والبيهقي (ت/ ٤٥٨ هـ)، والخطيب البغدادي (ت/ ٤٦٣ هـ)، وابن عبد البر المالكي (ت/ ٤٦٣ هـ)، والديلمي (ت/ ٥٠٩ هـ)، والبغوي (ت/ ٥١٠ أو ٥١٦ هـ)، والقاضي عياض (ت/ ٥٤٤ هـ)، والخوارزمي الحنفي (ت/ ٥٦٨ هـ)، وابن عساكر (ت/ ٥٧١هـ)، وابن الجوزي (ت/ ٥٩٧ هـ)، وابن الجزري (ت/ ٦٠٦هـ)،

وابن العربي (ت/٦٣٨ هـ)، ومحمد بن طلحة الشافعي (ت/٦٥٢ هـ)، والعلّامة سبط ابن الجوزي (ت/٦٥٤ هـ)، وابن أبي الحديد المعتزلي (ت/٦٥٥ هـ)، والمنذري(ت/٦٥٦ هـ)، والكنجي الشافعي(ت/٦٥٨ هـ) والقرطبي (ت/٦٧١هـ)، وابن خلكان (ت/٦٨١ هـ)، ومحبّ الدين الطبري (ت/٦٩٤ هـ)، وابن تيميّة (ت/٧٢٨هـ)، والجويني الشافعي (ت/٧٣٠هـ)، وعلاء الدين بن بلبان (ت/٧٣٩هـ)، وولي الدين التبريزي (ت/ بعد سنة ٧٤١هـ)، والمزّي (ت/٧٤٢هـ)، والذهبي (ت/٧٤٨ هـ)، وسراج الدين ابن الوردي (ت/٧٤٩ هـ)، والزرندي الحنفي (ت/٧٥٠هـ)، وابن قيمّ الجوزية (ت/٧٥١ هـ)، وابن كثير (ت/ ٧٧٤ هـ) وسعد الدين التفتازاني (ت/٧٩٣هـ)، ونور الدين الهيثمي (ت/٨٠٧ هـ).

ومعظم هؤلاء العلماء قد سبقوا عصر ابن خلدون (ت/٨٠٨ هـ)، وفيهم من عاصره أيضاً، ولو كان منصفاً لاتَّعظ بهم، إذ ليس من المعقول أن يتّفق هؤلاء علىٰ رواية الكثير من أحاديث المهديّ عليه السلام المسندة إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويحتجّوا بها، حسبما وقفت عليه في مصادرهم أو أخذته ممّن أشار إليهم من أهل السُنّة كما سيأتي في مباحث هذا الفصل وغيره، وفيهم من أقطاب علماء الجرح والتعديل، ولا يلتفت أيّ منهم إلىٰ ما التفت إليه ابن خلدون، مع أنَّ اتّفاق هؤلاء علىٰ رواية حديث وبطرق شتىٰ يقطع بتواتره، كما قال ابن حجر في شرحه لنخبة الفكر، قال:

«ومن أحسن ما يقرر به المتواتر موجوداً وجود كثرة في الأحاديث، أنَّ الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقاً وغرباً المقطوع عندهم بصحَّة نسبتها إلىٰ مصنّفيها، إذا اجتمعت علىٰ إخراج حديث وتعدّدت طرقه تعدَّداً تحيل العادة تواطؤهم على الكذب إلىٰ آخر الشروط، أفاد العلم اليقيني بصحَّته إلىٰ قائله، ومثل

ذلك في الكتب المشهورة كثير»[(١)].

٤ ـ ما ذكره من أسماء الصحابة الذين أُسندت إليهم روايات المهديّ هو أقلّ من ربع العدد الفعلي من الصحابة الذين رووا أحاديث المهديّ عن رسول الله ﷺ، كما صرَّحت به كتب الطرفين ـ السُنّة والشيعة ـ وممّن روىٰ أحاديث المهديّ من الصحابة ـ ولم يذكرهم ابن خلدون ـ هم:

أبو أُمامة الباهلي، وأبو أيوب الأنصاري، وأبو الجحّاف، وأبو ذر الغفاري، وأبو سلمىٰ راعي رسول الله ﷺ، وأبو الطفيل، وأبو ليلىٰ، وأبو وائل، وتميم الداري، وجابر بن عبد الله الأنصاري، وجابر بن سمرة، والجارود بن المنذر العبدي، وحذيفة بن أسيد، وحذيفة بن اليمان، والحرث بن الربيع أبو قتادة، والإمام السبط الحسن بن علي عليه‌السلام، والإمام السبط الحسين بن علي عليه‌السلام، وحفصة بنت عمر، وزر بن عبد الله، وزرارة بن عبد الله، وزيد بن أرقم، وزيد بن ثابت، وسعد بن مالك، وسلمان المحمدي، وسهل بن سعد الساعدي، وشهر بن حوشب، وعائشة بنت أبي بكر، والعباس بن عبد المطلب، وعبد الرحمن بن سمرة، وعبدالرحمن بن عوف، وعبد الله بن أبي أوفىٰ، وعبد الله بن جعفر الطيار، وعبد الله ابن عمرو بن العاص، وعثمان بن عفان، والعلاء، وعلقمة بن عبد الله، وعمار بن ياسر، وعمران بن حصين، وعمر بن الخطاب، وعوف بن مالك، وسيدة النساء

---

(١) الردّ علىٰ من كذب بالأحاديث الصحيحة الواردة في المهديّ ـ مقال للشيخ عبد المحسن العباد عضو هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، منشور في مجلة الجامعة الإسلامية السعودية ـ العدد الأوّل السنة الثانية عشرة ـ ١٤٠٠ هـ، والبحث مصور في كتاب الإمام المهديّ عليه‌السلام عند أهل السُنّة / مهديّ الفقيه إيماني ٢: ٤٤٧، والكتاب الأخير عبارة عن أبواب وفصول وبحوث تخصّ الإمام المهديّ عليه‌السلام، مستلة من مجموعة من الكتب وبعض المجلات، ومصوّرة بالكامل مع عناوين تلك الكتب والمجلات، ولكونها مصوّرة في هذا الكتاب سنفردها بالذكر في مصادر البحث حيث اعتمدتُ بعضها بالرجوع إلى الكتاب المذكور مباشرة.

فاطمة الزهراء عليها السلام، وقتادة، وكعب الأحبار، ومجمع بن جارية، ومعاذ بن جبل، وكثير غيرهم[١].

٥ ـ قوله: «الجرح مقدَّم على التعديل»، ليس مطلقاً عند أهل السُنّة؛ لأنّ مناشئ الجرح متفاوتة عندهم ومختلفة. فمنهم من يجرح الرواة لأبسط الأشياء، ولهذا اشترط مَنْ كَتَب في علوم الحديث من علمائهم، أن يكون الجرح مفسَّراً، قال الخطيب البغدادي ـ بعد أن ذكر أمثلة عديدة من التضعيفات التي لا يعتدُّ بها ـ: «قول الجارح: إنَّ فلاناً ليس بثقة. يحتمل أن يكون لمثل هذا المعنىٰ، فيجب أن يفسِّر سببه»[٢].

وقال السُبكي: «الحذر كلّ الحذر أن تفهم أنَّ قاعدتهم (الجرح مقدَّم على التعديل) علىٰ إطلاقها، بل الصواب: أنَّ من ثبتت إمامته وعدالته، وكثر مادحوه، وندر جارحوه، وكانت هناك قرينة دالّة علىٰ سبب جرحه، من تعصُّب مذهبي أو غيره لم يُلتفت إلىٰ جرحه ـ ثمّ قال ـ: قد عرفنا أنّ الجارح لا يُقبل منه الجرح وإن فسَّره في حق من غلبت طاعاته علىٰ معاصيه، ومادحوه علىٰ ذامّيه، ومزكّوه علىٰ جارحيه، إذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأنّ مثلها حامل على الوقيعة في الذي جرحه، من تعصُّب مذهبي، أو منافسة دنيوية كما يكون بين النظراء، أو غير ذلك، وحينئذٍ فلا يُلتفت لكلام الثوري وغيره في أبي حنيفة، وابن أبي ذئب وغيره في

---

(١) ذكر الشيخ عبد المحسن العباد في محاضرته: (عقيدة أهل السُنّة والأثر في المهديّ المنتظر) المنشور في مجلة الجامعة الإسلامية في السعودية، عدد ـ ٣/السّنة الأُولىٰ ـ ١٣٨٨ هـ ـ ص: ١٢٨ واحداً وثلاثين صحابياً من رواة أحاديث المهديّ، وأوصلهم الأُستاذ عليّ محمد عليّ دخيل في كتابه: الإمام المهديّ عليه السلام ص: ١٠١ إلىٰ خمسين صحابياً، ولعل ما فات الاثنين أكثر، أنظر: فهرس الرواة في معجم أحاديث المهديّ ـ الأحاديث النبويّة ـ المجلد الثاني ص ٢٨٩ ـ ٣٨٤، وفيه إحصاء لجميع رواة أحاديث المهديّ من الصحابة والتابعين وغيرهم، وقد أحصيتُ أسماء الرواة الذين تبدأ أسماؤهم بحرف الألف فقط فوجدتهم بحدود (٨٠٠) اسم، وفيهم الكثير من الصحابة.

(٢) الكفاية في علم الرواية / الخطيب البغدادي: ١١١.

مالك، وابن معين في الشافعي، والنسائي في أحمد بن صالح ونحوه.

ولو أطلقنا تقديم الجرح لمَا سلم لنا أحد من الأئمة، إذ ما من إمام إلّا وقد طعن فيه طاعنون، وهلَكَ فيه هالكون»[١].

ولهذا فإنّ كثرة تضعيفات بعضهم، ومعارضتها لتوثيقات معظمهم قد سلبت الوثوق بجرحهم، وعدم الاطمئنان لأقوالهم لا سيّما إذا كانوا ينظرون بعين السخط إلىٰ من خالفهم في الرأي وإن كان فقيهاً عادلاً، كما يدلُّ كلام السُبكي علىٰ خدش علماء الجرح والتعديل عند أهل السُنّة، وعدم اتصافهم بالعدالة المطلوبة في مقام تزكية الرواة أو جرحهم، كالثوري، وابن أبي ذئب، وابن معين، والنسائي، علىٰ أنَّ تجريح العلماء المنبثق عن حسد، أو عداوة، أو تعصُّب لم ينحصر بهؤلاء الأربعة بل تعدَّاه ليشمل الكثيرين أيضاً كما يظهر من:

تجريح ربيعة لابن ذكوان المعروف بأبي الزناد عن بغض وعداوة.

وما قاله أبو نعيم الأصبهاني بحق ابن منده، وما قاله الأخير بحق أبي نعيم.

واتِّهام ابن معين لأحمد بن حنبل.

وتجريح عليّ بن المديني لأبي زرعة.

وطعن الذهبي في الترمذي في ترجمة إسماعيل بن رافع، ويحيى بن يمان.

وموقف العلماء من ابن حبّان معروفٌ، حيث اتُّهم بالزندقة وقلَّة الدين كما في ترجمة أبي عمرو بن الصلاح في ميزان الاعتدال.

وأمَّا عن ابن حزم فقد وصفوا لسانه بأنّه شقيق لسيف الحجاج.

كما طعن السُبكي في شيخه الذهبي ووصفه بالنصب[٢].

---

(١) طبقات الشافعية /السُبكي ٤: ١٨٨، نقلاً عن علم رجال الحديث /د. تقي الدين الندوي: ١٢٥.

(٢) اقتبسنا هذه الأمثلة من رجال السُنّة في الميزان للمظفر: ٥١ ـ ٥٨، وفيه الشيء الكثير من ذلك، فراجع.

٦ ـ اعتقاده بسلامة رجال الصحيحين من الغفلة، وسوء الحفظ، والضعف، وسوء الرأي، وهذا يعني اتصافهم بالانتباه الشديد لما يسمعونه من حديث، فلا يشتبه عليهم شيء لا في السماع ولا في التحديث ولا في التدوين، وأنَّهم من الحفَّاظ فلا ينسون شيئاً، وكلُّهم من الثقات، وليس فيهم من رواة الرافضة، أو الخوارج، أو الجهمية، أو القدرية، وهذا هو المراد من نفي سوء الرأي عن رجال الصحيحين في عبارة ابن خلدون سوف نلزمه بما يؤمن به كما سيأتي في محلِّه.

رابعاً: أضواء على تضعيفات ابن خلدون

تناول ابن خلدون ثلاثة وعشرين حديثاً بالضبط من أحاديث المهديّ في كتب السُّنّة واخضع أسانيدها الثمانية والعشرين فقط للدراسة والنقد، ولم يحكم بتضعيفها جميعاً بل انتهىٰ إلى الحكم بصحَّة القليل منها، وهذا القليل حجَّة عليه وعلىٰ مقلِّديه مع أنَّ بعض ما ضعَّفه ليس من الضعيف، وبعضه الآخر لا يقول به أحد من الشيعة قط، لأنّهم ضعَّفوا هذا البعض وحكموا بوضعه من قبل أن يولد ابن خلدون بما يزيد علىٰ ستة قرون أو أكثر.

وفيما يأتي استعراض سريع لما ذكره من أحاديث، لكي يتَّضح لكلّ ذي عينين بأنّه لم يتناول من أحاديث المهديّ إلّا القليل القليل، مع أنّه لم يحسن مناقشة ما يزيد علىٰ نصف ما ذكر لها من أسانيد.

ونبدأ أوّلاً بالأحاديث التي وقع في أسانيدها أحد رواة الشيعة:

الحديث الأوّل:

أخرجه أبو داود، عن عليّ عليه السلام، من رواية فطر بن خليفة، وقد ضعَّفه ابن خلدون بفطر لا لجرح فيه سوى التشيُّع، إذ تُركت رواية فطر عند من يرىٰ عدم

اجتماع التشيُّع والوثاقة في شخص واحد !! كأبي بكر بن عياش، والجرجاني، وأحمد بن عبد الله بن يونس، مع اعتراف ابن خلدون بتصريح أهل الفن من كبار علماء الجرح والتعديل من أهل السُنّة بوثاقة فطر بن خليفة وأمانته، وقد ذكر منهم أحمد بن حنبل، ويحيى القطّان، وابن معين، والنسائي والعجلي[1].

وقد زاد ابن حجر علىٰ هؤلاء الموثّقين لفطر ـ بعد أن ذكرهم أيضاً ـ كلاً من: الدارقطني، وابن سعد الساجي، ثمَّ اختصر الكلام فقال: وآخرون.

وفطر من رجال البخاري، حيث روىٰ، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو حديث: ليس الواصل بالمكافي، وروىٰ عنه أصحاب السُنن أيضاً كما نصَّ عليه ابن حجر في مقدّمة فتح الباري[2]، وسيأتي قولهم في باب التحريف: بأنّ كلّ من روىٰ عنه البخاري فقد جاز القنطرة، كما أشار ابن خلدون نفسه إلىٰ هذا المعنىٰ بما مرَّ من قوله: «ولا تقولنَّ: مثل ذلك ربما يتطرق إلىٰ رجال الصحيحين.. إلىٰ آخره» !! وهذا هو التناقض بعينه، علىٰ أنَّ فطر هذا من التابعين، ومن أصحاب الإمام الصادق عليه السلام[3]، وكان أبو جعفر محمد بن عليّ الباقر عليه السلام قد ترحَّم عليه مرتين[4]، وهذا يشير إلىٰ مكانته عند أهل البيت عليهم السلام، فضلاً عن أمانته وثقته وصدقه عند علماء الجرح والتعديل من أهل السُنّة.

وهذا ما يؤكِّد صدق ما قيل بحق ابن خلدون بأنّه لا علم له برواية الحديث ودرايته.

قال السيد الصديق الغماري: «ليس له في هذه الرحاب الواسعة مكان، ولا ضرب

---

(١) تاريخ ابن خلدون ١: ٥٥٨.

(٢) مقدّمة فتح الباري: ٤٣٤ ـ ٤٣٥.

(٣) رجال الشيخ الطوسي: ٢٧٣ / ٣٨ ـ في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام.

(٤) أمالي الشيخ المفيد: ٣٠ ـ المجلس الرابع، الحديث الرابع.

له بنصيب ولا سهم في هذا الشأن، ولا استوفىٰ منه بمكيال ولا ميزان. فكيف يُعتمد فيه عليه، ويرجع في تحقيق مسائله إليه ؟!».

وقال الشيخ أحمد شاكر: «ابن خلدون قد قفا ما ليس له به علم، واقتحم قُحَماً لم يكن من رجالها. إنَّه تهافت في الفصل الذي عقده في مقدِّمته تهافتاً عجيباً، وغلط أغلاطاً واضحة. إنَّ ابن خلدون لم يحسن فهم قول المحدِّثين، ولو اطَّلع علىٰ أقوالهم وفقهها ما قال شيئاً ممّا قال».

وقال الشيخ العباد: «إنَّ ابن خلدون مؤرخ، وليس من رجال الحديث، فلا يعتدُّ به في التصحيح والتضعيف، وإنَّما الاعتماد بذلك بمثل: البيهقي، والعقيلي، والخطابي، والذهبي، وابن تيميّة، وابن القيّم، وغيرهم من أهل الرواية والدراية الذين قالوا بصحَّة الكثير من أحاديث المهديّ»[1].

وممّا يؤكِّد صحَّة كلام الشيخ العباد، ويجعله قاعدة عامَّة في ضرورة رجوع طالب كلّ علم إلىٰ من تضلَّع به واشتهر، هو ما تعارف عليه الناس قديماً وحديثاً. فالمريض لا يرجع إلىٰ غير الطبيب، وطالب الفقه لا يرجع لغير الفقيه ولا لمن لم يتمرَّس في الفقه.. وهلمَّ جرّاً.

فهذا عالم اللغة ابن سيده قد شكَّك في تفسير أبي حنيفة لمعنىٰ (التوقيف) لغة؛ لأنّه في نظره لا يؤتمن عليه في مثل هذا، فيا قاله ابن منظور: «وقال أبو حنيفة: التوْقِيف: عَقَبٌ يُلْوَىٰ على القوس رَطباً ليّناً حتىٰ يصير كالحَلْقة، مشتق من الوَقْف الذي هو السوار من العاج؛ هذه حكاية أبي حنيفة، جعل التوقيف اسماً كالتَّمتين والتنْبيت؛ قال ابن سيده: وأبو حنيفة لا يؤمَن علىٰ هذا، إنَّما الصحيح أَن يقول:

---

(١) راجع هذه الأقوال وتخريجها في مجلة (تراثنا) العدد / ٣٢ ـ بحث السيد الجلالي، بعنوان: نقد الحديث، بين الاجتهاد والتقليد..: ٥٩.

التوقيفُ أَنْ يُلْوى العَقَبُ على القوس رطباً حتىٰ يصير كالحلْقة، فَيُعَبَّر عن المصدر بالمصدر، إلّا أنْ يثبت أنَّ أبا حنيفة ممّن يعرف مثل هذا، قال: وعندي أنَّه ليس من أهل العلم به، ولذلك لا آمنه عليه، وأحمله على الأوسع الأشيع»[١] انتهىٰ بتمامه.

وإذا كان الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان لا يؤتمن علىٰ هذا، فكيف يؤتمن ابن خلدون علىٰ ردِّ كلام رسول الله ﷺ بحجَّة ضعف رواته مع أنَّه ليس من أهل الجرح والتعديل؟

الحديث الثاني:

أخرجه ابن ماجة في السُنن، عن ابن مسعود، وهو ما يسمَّىٰ بحديث الرايات، وليس في إسناده من يضعّف به سوىٰ يزيد بن أبي زياد وهو من كبار أئمّة الشيعة فيما قاله ابن خلدون، فكان من الطبيعي أن لا تُقبل روايته عند ابن خلدون مع أنَّ العجلي قد جوَّز حديثه، وقال فيه أبو داود: لا أعلم أحداً ترك حديثه، وغيره أحبّ إليَّ منه فيما نقله ابن خلدون عنه[٢].

وبعد فلا يضرُّ تضعيف ابن خلدون له بعدما اعترف أبو داود أنَّه لا يعلم أحداً من المحدِّثين والرواة قد ترك حديثه، وهذا يدلُّ علىٰ جلالة قدره عندهم، قال فيه ابن عدي «هو من شيعة الكوفة، ومع ضعفه يُكتب حديثه [والظاهر أنَّ الضعف لحقه بسبب التشيُّع] وقال ابن حبّان: كان صدوقاً إلّا أنَّه كبر وساء حفظه، وتغيَّر وكان يلقن، سماع من سمع منه قبل التغيُّر صحيح» وسيأتي ما يدلّ علىٰ أنَّ سماع هذا الحديث منه كان قبل تغيّره.

وقال يعقوب بن سفيان: «ويزيد وإن كانوا يتكلّمون فيه لتغيُّره، فهو على

---

(١) لسان العرب ١٥: ٣٧٥ـ وقف.

(٢) تاريخ ابن خلدون ١: ٥٦٧.

العدالة والثقة»، وقال أحمد بن صالح المصري: «يزيد بن أبي زياد ثقة ولا يعجبني قول من تكلّم فيه»، وقال ابن سعد: «إنّه كان ثقة في نفسه»، وقال مسلم في مقدّمة كتابه الصحيح: «فإنّ اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم ونظرائهم من حمّال الآثار..»[١].

وهو من أئمة التابعين، مات سنة (١٣٦ هـ)، وروىٰ عن الإمام الباقر عليه السلام، كما في كتاب الكافي والتهذيب[٢].

وسيأتي الكلام عن حديث الرايات في موضعين من هذا الفصل:

أحدهما: في أحاديث كون المهديّ من ولد العباس وسنرىٰ رأي ابن كثير هناك في حديث الرايات واعتقاده بصحّة مضمونه، وأنّه ليس المقصود من الرايات في الحديث رايات أبي مسلم الخراساني الذي وطّد حكم العباسيين، وإنّما رايات أُخر تأتي من المشرق بصحبة المهديّ.

والآخر: في الفقرة السادسة من فقرات جواب هذا الاحتجاج، حيث سنجد هناك أنّ الحاكم قد روىٰ حديث الرايات من طريقين عن ثوبان وصحّحها علىٰ شرط الشيخين.

وهذا يدلُّ علىٰ إحراز سماع الحديث من يزيد بن أبي زياد قبل تغيُّره وإساءة حفظه.

وقد ذكر له الذهبي رواية في ذمّ معاوية، وعمرو بن العاص[٣]، لعلّها كانت ـ مع

---

(١) أخذنا هذه الأقوال من ترجمته في تهذيب التهذيب لابن حجر ١١: ٢٨٧.

(٢) فروع الكافي ٦: ١٣/٣٩٨ ـ كتاب الأشربة، باب شارب الخمر، وتهذيب الأحكام ٩: ٤٥٣/١٠٤، باب الذبائح والأطعمة، وما يحل من ذلك وما يحرم.

(٣) ميزان الاعتدال / الذهبي ٤: ٩٦٩٥/٤٢٣.

التشيُّع ـ سبباً مباشراً في تضعيفه عند الأُموي الهوى ابن خلدون.

الحديث الثالث:

أخرجه الحاكم في مستدركه، عن عليّ عليه السلام، من رواية أبي الطفيل، عن محمد بن الحنفية عن أبيه عليه السلام، وفيه: عمار الدهني. قال الحاكم: هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين، فيما نقله ابن خلدون عنه، لكنَّه ضعَّفه بعمار الدهني لتشيُّعه الذي لم يثبت بدليل معتبر وإن روىٰ عنه الكليني وغيره، إلّا أنَّ المهم أنَّه ثقة عند جميع علماء الجرح والتعديل من أهل السُنّة، فقد وثَّقه أحمد بن حنبل، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي وغيرهم، وذكره ابن حبّان في الثقات، ولم يطعن فيه أحد قط، وقد روىٰ عنه مسلم، والأربعة: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة[١]. وقد أشار النجاشي إلىٰ جلالة عمار الدهني عند أهل السُنّة، فقال في ترجمة ابنه معاوية: «وكان أبوه عمار ثقة في العامَّة، وجهاً»[٢]. إلّا أنَّ ما نُسب إليه من التشيُّع علىٰ لسان سفيان بن عيينه بقوله ـ كما نصَّ عليه في التهذيب ـ: «قطع بشر بن مروان عرقوبيه في التشيُّع»[٣]، كان كافياً في تضعيفه عند ابن خلدون، وتكذيب هؤلاء العلماء جميعاً[٤]، حتىٰ لكأنّ لفظ (التشيُّع) من أقوىٰ عبارات الجرح عنده!! مع أنَّ سفيان نفسه لم يردعه قوله فيه عن الرواية عنه، كما في أُصول الكافي[٥].

الحديث الرابع:

أخرجه ابن ماجة، عن ثوبان، ورجاله رجال الصحيحين، ولمَّا لم يكن في إسناده أحد ممّن يتَّهمه علماء الجرح والتعديل بشيءٍ تُردُّ فيه روايته، فقد ضعَّفه

---

(١) تهذيب التهذيب ٧: ٣٥٥.

(٢) رجال النجاشي: ٤١١/١٠٩٦.

(٣) تهذيب التهذيب ٧: ٣٥٥.

(٤) تاريخ ابن خلدون ١: ٥٦٨ ـ ٥٦٩.

(٥) أُصول الكافي ٢: ٩٩/٣٠ ـ كتاب الإيمان والكفر، باب الشكر.

ابن خلدون بعبد الرزاق بن همّام الصنعاني أحد أعلام التشيُّع كما يبدو من ترجمة محمد بن أبي بكر همّام بن سهيل الكاتب الإسكافي في رجال النجاشي[١]، قال فيه ابن حجر: «عبد الرزاق بن همّام بن نافع الحِميري، مولاهم، أبو بكر الصنعاني، ثقة حافظ مصنِّف شهير عُمي في آخر عمره، فتغيَّر، وكان يتشيَّع، من التاسعة، مات سنة إحدىٰ عشرة بعد المائتين وله خمس وثمانون سنة»[٢]، وعدَّه في تهذيب التهذيب من رجال الصحاح الستة، وقد أطرىٰ عليه جميع العلماء كما يظهر من ترجمته، قال أحمد بن صالح المصري: قلت لأحمد بن حنبل: «رأيت أحداً أحسن حديثاً من عبد الرزاق؟ قال: لا».

وقال أبو زرعة الدمشقي: عبد الرزاق أحد من يثبت حديثه.

وقال معمر عن عبد الرزاق: وأمَّا عبد الرزاق فخليق أن تُضرب إليه أكباد الإبل.

وقال هشام بن يوسف: وكان عبد الرزاق أعلمنا وأحفظنا.

وقال ابن عدي: ولعبد الرزاق أصناف، وحديث كثير، وقد رحل إليه ثقات المسلمين وأئمتهم وكتبوا عنه.

وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه ويُحتجُّ به، وذكره ابن حبّان في الثقات، ووثَّقه الآجري.

وقال ابن معين لإسماعيل الفزاري بعد أن استخبره الفزاري عن حال عبد الرزاق: «يا أبا صالح، لو ارتدَّ عبد الرزاق ما تركنا حديثه»!!

وقال العجلي: ثقة يتشيَّع. وقال البزاز مثله.

---

(١) رجال النجاشي: ٣٨٠/ ١٠٣٢.

(٢) تقريب التهذيب / ابن حجر العسقلاني ١: ٥٠٥/ ١١٨٣.

وقال الذهلي: كان عبد الرزاق أيقضهم في الحديث، وكان يحفظ.

وقال إبراهيم بن عباد الدبري: كان عبد الرزاق يحفظ نحواً من سبعة عشر ألف حديثٍ.

وبعد هذا كلّه يأتي العباس العنبري ليفتري علىٰ هؤلاء جميعاً ويقول: «لقد تجشّمت إلىٰ عبد الرزاق، وأنّه لكذّاب» !!

قال ابن حجر: «قرأت بخط الذهبي عقب هذه الحكاية: هذا شيء ما وافق العباس عليه مسلم»[١].

أقول: قد وافقه ـ فيما بعد ـ ابن خلدون، وهو من المسلمين![٢].

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾[٣].

الحديث الخامس:

أخرجه الطبراني، والبزاز، عن أبي هريرة، وقد وقع في إسناده محمد بن مروان العجلي، وهو ثقة صدوق عند أهل الجرح والتعديل.

قال إسحاق بن منصور، عن ابن معين: صالح، وقد كتب عنه ابن معين، ونفى البأس عنه، وقال أبو داود: صدوق، وقال مُرَّة: ثقة، وذكره ابن حبّان في الثقات، وحكى العقيلي عن ابن معين: إنّه ثقة.

نعم، قال عبد الله بن أحمد، عن أبيه: «رأيت محمد بن مروان وحدَّث بأحاديث

---

(١) تهذيب التهذيب ٦: ٢٧٨ / ٦١١، وقد أخذنا سائر الأقوال منه.

(٢) تاريخ ابن خلدون ١: ٥٧١.

(٣) الحجرات: ٤٩/٦.

وأنا شاهد، لم أكتبها، تركتها عمداً»[١]؛ ولهذا السبب وحده ضعّف ابن خلدون روايته[٢].

مع أنَّ ترك كتابة الحديث عن شخص قد يكون لأسباب كثيرة لا توهن المروي لا سيّما إذا كان منشؤها التعصّب، والعداء الطائفي، ولعلَّ من ترك ذلك عنه كان يراه متشيّعاً، فترك حديثه عمداً، خصوصاً وقد روىٰ عنه الشيعة حديث الإمام الصادق عليه السلام: **«اعرفوا منازل الناس علىٰ قدر روايتهم عنا»**[٣].

وقبل الانتقال إلى الحديث السادس من المجموعة الثانية من أحاديث ابن خلدون، أودُّ الإشارة إلىٰ ما ذكره الخطيب البغدادي بشأن رواة الشيعة الذين وقعوا في كتب الصحاح والسُنن والمسانيد وغيرها من كتب الحديث عند أهل السُنّة، وموقف العلماء من رواياتهم، بل وموقفهم من الرواة الآخرين كالقدرية، والخوارج وغيرهم.

فقد صنّف الخطيب البغدادي أقوال أهل العلم في السماع من أهل البدع والأهواء ـ ومنهم الرافضة ـ !! في الاحتجاج بما يروونه علىٰ أربعة أصناف:

الصنف الأوّل: منعَ من الرواية عنهم؛ لِعِلّة أنّهم كفّار عند من ذهب إلىٰ إكفار المتأوّلين، وفسّاق عند من لم يحكم بكفر متأوِّل.

الصنف الثاني: ذهب إلىٰ قبول أخبارهم، بشرط أن لا يعرف منهم استحلال الكذب، ومن ذهب إلىٰ ذلك الإمام الشافعي، وابن أبي ليلىٰ، وسفيان الثوري، وأبو يوسف القاضي.

---

(١) تهذيب التهذيب ٩: ٣٨٦.

(٢) تاريخ ابن خلدون ١: ٥٧٢.

(٣) أُصول الكافي ١: ٥٠ / ١٣ ـ كتاب فضل العلم، باب النوادر.

الصنف الثالث: ويمثله أكثر العلماء، ومنهم أحمد بن حنبل، ويرىٰ أصحاب هذا الصنف قبول أخبار غير الدعاة من أهل الأهواء، فأمَّا الدعاة فلا يُحتجُّ بأخبارهم.

الصنف الرابع: ويمثله جماعة من أهل النقل والمتكلّمين، وقد ذهبوا إلىٰ أنَّ أخبار أهل الأهواء كلّها مقبوله، وإن كانوا كفَّاراً، وفسَّاقاً بالتأويل[1]، وهذا القول قريب من قول أصحاب الصنف الثاني.

ولكنَّ الواقع العملي عند سائر المحدِّثين من أهل السُنّة، قد أثبت بما لا يقبل الشكّ اعتمادهم علىٰ رواية الشيعي وغيره إذا ثبتت وثاقته عند محدِّثي الجمهور، ومنهم البخاري ومسلم بغضّ النظر عن كونه داعية لمذهبه أو لم يكن. حيث احتجّوا بمرويات عمران بن حطان، وهو من دعاة الخوارج، وأبياته مشهورة في مدح أشق الأشقياء عبد الرحمن بن ملجم ـ لعنة الله تعالىٰ عليه ـ، كما احتجّوا بمرويات عكرمة وكان أباضياً معروفاً، ورووا عن ابن أبي نجيح وكان معتزلياً، وعن عبد الوارث بن سعيد، وشبل بن عباد، وسيف بن سليمان، وهشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة، وسلام بن مسكين، وهؤلاء كلّهم كانوا قدرية.

واحتجّوا بمرويات علقمة بن مرثد، وعمرو بن مرة، ومسعر بن كدام، وعبدان، وكانوا مرجئة. كما احتجّوا أيضاً بمرويات عمرو بن دينار وكان يذهب إلى القدر والتشيُّع، وبمرويات عبيد الله بن موسىٰ، وخالد بن مخلّد، وعبد الرزاق بن همّام، وهم ـ كما قال الخطيب البغدادي ـ: «وكانوا يذهبون إلى التشيّع في خلق كثير يتّسع ذكرهم، دوَّن أهل العلم ـ قديماً وحديثاً ـ رواياتهم، واحتجّوا بأخبارهم، فصار ذلك كالإجماع منهم، وهو أكبر الحجج في هذا الباب، وبه يقوى الظنُّ في مقاربة الصواب»[2].

---

(١) الكفاية في علم الرواية: ١٢٠.

(٢) الكفاية في علم الرواية: ١٢٥.

ثمَّ روىٰ بعد ذلك عن عليّ بن المديني أنَّه قال: قلت ليحيى بن سعيد القطان: «إنَّ عبد الرحمن بن مهديّ قال: أنا أترك من أهل الحديث كلّ من كان رأساً في البدعة، فضحك يحيى بن سعيد فقال: كيف يصنع بقتادة؟ كيف يصنع بعمر بن ذر الهمداني؟ كيف يصنع بابن أبي رواد؟ وعدّ يحيىٰ قوماً أمسكتُ عن ذكرهم، ثمَّ قال: إن تركَ عبد الرحمن هذا الضرب ترك كثيراً»[1].

ثمَّ روىٰ عن أحمد بن زهير أنَّه قال: «سمعت يحيى بن معين، وقيل له: إنَّ أحمد ابن حنبل قال: إنَّ عبيد الله بن موسىٰ يُردُّ حديثه للتشيُّع! فقال: كان ـ والله الذي لا إله إلّا هو ـ عبد الرزاق أغلىٰ في ذلك منه مائة ضعف، ولقد سمعت من عبد الرزاق أضعاف أضعاف ما سمعت من عبيد الله»[2].

كما روىٰ عن محمد بن نعيم الضبي أنَّه قال: «سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب، وسئل عن الفضل بن محمد الشعراني، فقال: صدوق في الرواية إلّا أنَّه كان من الغالين في التشيُّع، قيل له: فقد حدَّثت عنه في الصحيح. فقال: لأنَّ كتاب أُستاذي ملآن من حديث الشيعة ـ يعني مسلم بن الحجاج»[3].

ومن هنا يتَّضح تهافت ابن خلدون في ردِّه الأحاديث التي رويت في المهديّ وفي طريقها أحد من رواة الشيعة كفطر بن خليفة الذي أخرج له البخاري وأربعة من رجال الصحاح فيما نصَّ عليه ابن حجر في التهذيب[4] مع امتلاء صحيح مسلم بأحاديث الشيعة، هذا إذا ما أُخذ موقف ابن خلدون من رجال الصحيحين بنظر الاعتبار.

---

(١) الكفاية في علم الرواية: ١٢٨ ـ ١٢٩.

(٢) الكفاية في علم الرواية: ١٣٠.

(٣) الكفاية في علم الرواية: ١٣١.

(٤) تهذيب التهذيب / ابن حجر ٨: ٢٧٠ / ٥٥٠.

علىٰ أنَّ فطر بن خليفة من مشايخ الفضل بن دكين كما يظهر من إسناد حديث: «**لو لم يبق من الدهر إلّا يوم لبعث الله رجلاً من أهل بيتي، يملؤها عدلاً كما ملئت جوراً**».

فقد رواه ابن أبي شيبة، وأبو داود، عن الفضل بن دكين، عن فطر، عن القاسم ابن أبي بزة، عن أبي الطفيل، عن عليّ عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم[١].

والفضل بن دكين ثقة بإجماع أهل السُنّة، وهو من رجال الصحاح الستة كما في التهذيب[٢]، ولو كان في فطر مغمز لانسحب على ابن دكين الذي اعتمدت رواياته في كتب الصحاح.

وهذا الحديث لا شبهة فيه ورجاله جميعاً رجال الصحاح الستة، كما يظهر من تراجمهم في كتاب التهذيب[٣].

كما أنَّ اعتماد ابن خلدون في تضعيفه لفطر بن خليفة علىٰ أبي بكر بن عياش دليل علىٰ عدم تضلّعه بعلم الرجال، إذ بيَّن أبو بكر بن عياش علّة تركه لأحاديث فطر فقال: «ما تركت الرواية عن فطر إلّا لمذهبه»[٤]، وقد مرَّ أنَّ ذلك لا يقدح بفطر ولا بمن هو علىٰ شاكلته، لحصول الإجماع على الاحتجاج بمروياتهم، «وفي الإجماع أعظم حماية وأحسن دفع» علىٰ حدّ تعبير ابن خلدون نفسه.

أمّا الأحاديث المتبقية فلم يقع في أسانيدها أحد من رواة الشيعة، إلّا أنّه ضعّف بعضها بمن خرَّج له البخاري ومسلم أو أحدهما معتمداً بذلك علىٰ ما لا يصحُّ أصلاً للتضعيف، وهي:

---

(١) المصنّف / ابن أبي شيبة ١٥: ١٩٨ / ١٩٤٩٤، وسنن أبي داود ٤: ١٠٧ / ٤٢٨٣.

(٢) تهذيب التهذيب ٨: ٢٤٣ / ٥٠٥.

(٣) راجع ترجمة القاسم بن أبي بزة، وأبي الطفيل في تهذيب التهذيب ٨: ٢٧٨ / ٥٦٢، ٥: ٧١ / ١٣٥، وقد مرّ موقف الصحاح من فطر وابن دكين.

(٤) الكفاية في علم الرواية: ١٢٣.

الحديث السادس:

أخرجه أبو داود، والحاكم عن أبي سعيد الخدري، وهو حديث: «**المهديّ منّي أجلى الجبهة، أقنى الأنف...**»، فقد صحّحه الحاكم علىٰ شرط مسلم، ولكن ابن خلدون ضعّفه بعمران القطان على الرغم من كونه من رجال البخاري إذ خرّج له في الصحيح باعتراف ابن خلدون نفسه، متذرّعاً بأنّ روايته لم تكن أصلاً في الصحيح وإنّما جاءت بمثابة الشاهد ونحوه[١]، مع أنّ البخاري شهد بصحّة جميع ما خرّجه في كتابه، علىٰ ما سيأتي في باب التحريف، وهو لم يصرّح أو يلوّح بأنّ بعض ما رواه أصل، وبعضه غير أصل، بل نظر إلى الجميع بمنظار واحد، حتىٰ أنّه كان يصلّي ركعتين قبل تدوين كلّ حديث.

كما أنّ حديث: «**المهديّ مني أجلى الجبهة، أقنى الأنف يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً يملك سبع سنين**» مؤيد بأحاديث كثيرة، واعترف بصحّته الكنجي الشافعي قال: «قلت: هذا الحديث ثابت حسن صحيح، أخرجه أبو داود السجستاني في صحيحه كما سقناه، ورواه غيره من الحفّاظ، كالطبراني وغيره»[٢]، وسيأتي في (من قال بصحّة أحاديث المهديّ أو تواترها) صحّة هذا الحديث عند الحاكم والبغوي والسيوطي وغيرهم.

أقول: وهذا الحديث مشهور لدىٰ سائر المحدّثين سوى البخاري ومسلم، وهو مُخرج في معجم أحاديث المهديّ عن أربعة وأربعين مصدراً من مصادر أهل السُنّة، وعن خمسة عشر مصدراً من مصادر الشيعة، وبطرق شتىٰ[٣]، ولكن ابن خلدون لم يلتفت إلّا إلى الطريق الذي فيه عمران القطان، مع أنّ القطان من رجال البخاري

---

(١) تاريخ ابن خلدون ١: ٥٥٦.

(٢) البيان في أخبار صاحب الزمان / الكنجي الشافعي: ٥٠٠ / ٨.

(٣) راجع معجم أحاديث المهديّ ١: ١٢٦ ـ ١٣٠.

كما تقدَّم، وهذا ما يقطع بصحَّة ما سبق من أقوال بحق ابن خلدون.

الحديث السابع:

أخرجه ابن ماجة، عن أنس، وهو من رواية سعد بن عبد الحميد، وضعَّفه ابن خلدون بعكرمة بن عمار الذي خرَّج له مسلم في الصحيح، ودافع عنه الذهبي، وجعله ممّن لم يقدح فيه كلام من تكلَّم فيه فيما ذكره ابن خلدون نفسه[(١)].

الحديث الثامن:

أخرجه الترمذي وحسَّنه، وابن ماجة، والحاكم، ضعَّفه ابن خلدون بيزيد العمي، والحديث بخصوص صفة المهديّ بأنّه: يحثو المال حثواً، ولمَّا لم يستطع ابن خلدون من تضعيف حديث مسلم بهذا الشأن والذي رواه في الصحيح من ثلاثة طرق، عن جابر، وأبي سعيد الخدري، فقد نفىٰ أن يكون حديث الترمذي تفسيراً لما رواه مسلم[(٢)]، مع أنَّ حديث مسلم لا يختلف عن حديث الترمذي إلّا من حيث الإجمال في الأوّل، والتفصيل والتبيين في الثاني، وإرجاع فهم المجمل إلى المفصَّل لا يختلف فيه اثنان لا من السُنّة ولا من الشيعة، وسيأتي الكلام عنه في مكان آخر[(٣)].

كما ضعَّف بعض الأحاديث الأُخرى التي لا يَحتجُّ بها أحد من الشيعة قط، وهي:

الحديث التاسع:

أخرجه الترمذي، عن ابن مسعود، وهو الحديث الذي يصرِّح بأنَّ اسم والد المهديّ عبد الله، لِما ورد في الحديث: «واسم أبيه اسم أبي»[(٤)]، والشيعة تؤيد ابن خلدون علىٰ ردِّه لهذا الحديث وتحكم بوضعه تارة، وتأويله تارة أُخرىٰ، وسيأتي

---

(١) تاريخ ابن خلدون ١: ٥٧٠.

(٢) تاريخ ابن خلدون ١: ٥٦٢.

(٣) أنظر ص ٢٦٠ من هذا الفصل.

(٤) تاريخ ابن خلدون ١: ٥٥٧.

الكلام عنه في أحاديث كون المهديّ من ولد العباس[١].

الحديث العاشر:

أخرجه البزاز، والطبراني، عن قرة بن إياس، وهو مثل الحديث التاسع، وفيه: «واسم أبيه اسم أبي»[٢] ولا شكَّ في ضعفه أيضاً.

الحديث الحادي عشر:

أخرجه الحاكم، عن مجاهد، عن ابن عباس موقوفاً، أنّه قال: «منّا السفّاح، ومنّا المنذر، ومنّا المنصور، ومنّا المهديّ» ولا شكَّ في وضع هذا الحديث دعماً لخلافة بني العباس الذين استغلوا فكرة الإيمان بالمهديّ، وحاولوا الالتفاف عليها بمثل هذه الأحاديث الموضوعة التي لا يصحِّحها إلّا من لا علم له، وحقَّ لابن خلدون أن يردَّ هذا الحديث ويضعِّفه[٣].

الحديث الثاني عشر:

أخرجه الطبراني، عن ابن عمر في الأوسط، وهو بخصوص كون المهديّ من ولد العباس عم النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، وقد ضعَّفه بابن لهيعة[٤]، والحديث لا يقول بصحَّته أحد من رجال الشيعة، وسيأتي الكلام عن هذه الأحاديث وغيرها، في طوائف أحاديث المهديّ عليه السلام[٥].

الحديث الثالث عشر:

وهذا الحديث خاص في الفتن وليس فيه ذكر للمهديّ، رواه الطبراني، عن

---

(١) أنظر ص: ٢٩٨ من هذا الفصل.

(٢) تاريخ ابن خلدون ١: ٥٧٣.

(٣) تاريخ ابن خلدون ١: ٥٧٠.

(٤) تاريخ ابن خلدون ١: ٥٧٣.

(٥) أنظر ص ٢٨٧ من هذا الفصل.

طلحة بن عبد الله، عن النبيّ ﷺ، وفيه: المثنى بن صباح، وقد ضعَّف ابن خلدون هذا الحديث بسببه، مصرِّحاً بأنَّه ليس فيه ذكر للمهديّ[١].

أمَّا الأحاديث التي اعترف ابن خلدون بصحَّة أسانيدها، فهي:

الحديث الرابع عشر:

وهو من قوله ﷺ: «**لا تقوم الساعة حتىٰ تملأ الأرض جوراً وظلماً وعدواناً، ثمَّ يخرج من أهل بيتي رجل يملؤها قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً**»، قال الحاكم: «هذا صحيح علىٰ شرط الشيخين ولم يخرجاه».

وقد أخرجه الحاكم من أربعة طرق وهي:

الأوّل: من طريق عون الأعرابي، عن أبي الصديق الناجي، عن أبي سعيد الخدري.

الثاني: من طريق سليمان بن عبيد، عن أبي الصديق الناجي، عن أبي سعيد الخدري، أمَّا الأوّل فقد سكت عنه ابن خلدون؛ لأنَّ جميع رجاله من الثقات عند علماء الجرح والتعديل، ولم يتعقبه بحرف واحد ممّا يدلُّ علىٰ صحَّة الطريق عنده، وقال عن الثاني: «حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، مع أنَّ سليمان بن عبيد لم يخرج له أحد من الستة، ولكن ذكره ابن حبّان في الثقات، ولم يرد أنَّ أحداً تكلَّم فيه»[٢]، ومعنىٰ هذا أنَّ توثيق ابن حبّان لم يُعارض بتضعيف قط، فيكون الإسناد صحيحاً، وإلّا لضعَّفه ابن خلدون قطعاً.

الثالث: قال فيه الحاكم صحيح الإسناد علىٰ شرط مسلم، واعترف بذلك ابن خلدون، بأنّه صحيح الإسناد علىٰ شرط مسلم ولكن الغريب أنَّه ضعَّفه بأحمد بن

---

(١) تاريخ ابن خلدون ١: ٥٧٤.

(٢) تاريخ ابن خلدون ١: ٥٦٤.

موسىٰ معترفاً أنَّه من رجال صحيح مسلم ! وهـذا مـا يـناقض رأيـه بـرجـال الصحيحين.

الرابع: ضعَّفه ابن خلدون بأبي هارون العبدي أحد رجال الطريق.

وأخرج الطبراني الحديث المذكور بطريق آخر فيه الحسن بن يزيد، وقد ضعَّف ابن خلدون الحديث بالحسن هذا؛ لأنَّ الذهبي حكم بجهالته، بينما ذكره ابن حبّان في الثقات في الطبقة الثانية[1]، ولا شكَّ بأنّ حكم الذهبي بجهالة شخص لا يعارض توثيق الآخرين لذلك الشخص بعينه؛ لأنَّ غاية ما يدلُّ عليه الحكم هو عدم معرفة الذهبي بحال المحكوم عليه، الذي عرَفَهُ غيره كابن حبّان، فالحديث صحيح مـن هذه الجهة، وحتىٰ مع فرض عدم الصحَّة، فيكون الحديث مخرجاً بخـمسة طرق، الضعيفة منها ثلاثة لا غير، وهي لا تؤثّر في صحَّة الحديث لأنّه مخرج بـطريقين صحيحين باعتراف ابن خلدون، فيكون حجَّة عليه من هذا الوجه.

الحديث الخامس عشر:

أخرجه الحاكم في المستدرك، عن علي عليه السلام، قال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

كما أخرجه الطبراني بطريق آخر عن عليّ عليه السلام وقد ضعَّفه ابن خلدون بابن لهيعة أحد رجال الطريق، أمَّا حديث الحاكم فقال عنه: «وليس في طريقه ابن لهـيعة، وهو إسناد صحيح كما ذكر»[2].

والحديث بخصوص ظهور المهديّ وردّ الله النـاس إلىٰ أُلفـتهم. ولا يخـفىٰ بأنّ وجود ابن لهيعة في إسناد حديث ما لا يؤثّر علىٰ صحَّة متنه ما دام مخرجاً بطريق

---

(١) تاريخ ابن خلدون ١: ٥٦٥.

(٢) تاريخ ابن خلدون ١: ٥٦٨.

صحيح آخر، مع وجود من وثّق ابن لهيعة كما يظهر لمن راجع كتب الرجال، ولا حاجة للإطالة فيه.

الحديث السادس عشر:

أخرجه أبو داود، من رواية صالح بن الخليل عن أُمّ سلمة ، وقد اعترف ابن خلدون بصحّته، فقال: «ورجاله رجال الصحيح لا مطعن فيهم ولا مغمز»، ثمَّ قال: «وقد يقال: إنَّه من رواية قتادة، عن أبي الخليل. وقتادة مدلِّس، وقد عنعنه، والمدلِّس لا يُقبل من حديثه إلّا ما صرَّح فيه بالسماع، مع أنَّ الحديث ليس فيه تصريح بذكر المهديّ، نعم ذكره أبو داود في أبوابه»[(١)].

وقد اعترض عليه العلّامة أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي في شرحه سنن أبي داود فقال: «قلت: لا شكّ أنَّ أبا داود يعلم تدليس قتادة، بل هو أعرف بهذه القاعدة من ابن خلدون، ومع ذلك سكت عنه. ثمَّ المنذري وابن القيّم لم يتكلّموا علىٰ هذا الحديث، فعُلم أنَّ عندهم علماً بثبوت سماع قتادة من أبي الخليل لهذا الحديث»[(٢)].

وأمَّا عن ادِّعاء ابن خلدون بأنّ الحديث ليس فيه تصريح بذكر المهديّ عليه السلام فهو واهٍ؛ لأنَّ ما ذُكر في الحديث يكاد يكون صريحاً في الإمام المهديّ الذي ذُكر بعنوان (رجل من أهل المدينة) يدلُّ عليه: مبايعة الناس له بين الركن والمقام، والخسف الذي يحصل في البيداء وغيرها من أُمور أُخرىٰ لا يشكُّ الباحث الذي سبر الأحاديث الواردة في هذا الشأن، بأنّ ما ذكره ابن داود ما هو إلّا من علامات ظهور المهديّ عليه السلام.

---

(١) تاريخ ابن خلدون ١: ٥٦١.

(٢) عون المعبود شرح سنن أبي داود/أبو الطيب الآبادي ١١: ٣٨٠ شرح الحديث: ٤٢٦٨.

ولعمري هل يذكر المحدِّث حديثاً من أحاديث الميراث في أبواب الطهارة مثلاً ؟ أولم يدرك ابن داود وجه المناسبة بين ما عنونه من باب في المهديّ وبين مـا رواه تحت هذا العنوان، وهو في عصر جُلُّ أهله مـن العـلماء والفـقهاء والمحـدِّثين، ولم يعترض عليه أحد منهم بما رواه في هذا الباب، حتىٰ يأتي مؤرخ من مؤرخي القرن التاسع فيتّهمه بإساءة التصنيف ؟!

أحاديث أُخرىٰ :

وهناك سبعة أحاديث أُخرىٰ ضعَّفها ابن خلدون جميعاً[1] ولمَّا كـان الحـديث السابق هو آخـر الأحـاديث التي صرَّح بـصحَّتها فـلا حـاجة إلىٰ مـناقشته في الأحاديث السبعة المتبقية التي تشكّل مع ما تقدَّم المجموع الكلي للأحاديث المنتخبة للدراسة والنقد عنده.

خامساً : نتائج البحث في تضعيفات ابن خلدون

إنَّ ما أسفرت به تلك الوقفة القصيرة مع تضعيفات ابـن خـلدون لأحـاديث المهديّ عليه السلام من نتائج هي في غاية الأهمية، يمكن تلمُّسها بعد التقديم لها بما ورد في آخر الدراسات المعجمية المتخصصة والتي أُطلق عـليها اسم : (مـعجم أحـاديث المهديّ)، وفيما يأتي وصف سريع لما ورد في هذا المعجم كتمهيد موصل إلى الحقائق التي خفيت علىٰ (اللامهديين) عند تبجحهم بتضعيفات ابن خلدون، فنقول : يتكوَّن المعجم من المجلدات التالية :

المجلد الأوّل : يقع في (٥٩٤) صفحة.

المجلد الثاني : يقع في (٥٣٩) صفحة.

---

(١) تاريخ ابن خلدون ١ : ٥٥٦ ـ ٥٦٠ و ٥٦٦ و ٥٧٢.

المجلد الثالث : يقع في (٥١٤) صفحة.

المجلد الرابع : يقع في (٥١٤) صفحة.

المجلد الخامس : يقع في (٥٥٢) صفحة.

وبهذا يكون مجموع صفحات المعجم (٢٧١٣) صفحة. وقد امتاز المجلد الأوّل والثاني باحتوائهما علىٰ (٥٦٠) حديثاً، أُسندت جميعها إلى النبيّ ﷺ، واشترك في روايتها جميعاً محدِّثو أهل السُنّة مع محدِّثي الشيعة.

أمّا المجلد الثالث والرابع فقد تخصّصا للأحاديث المروية عن الأئمة من أهل البيت عليهم السلام، وقد بلغت أحاديثهما (٨٧٦) حديثاً، اشترك في رواية الكثير جداً منها محدِّثو أهل السُنّة مع محدِّثي الشيعة أيضاً.

أمّا المجلد الخامس فقد ضمّ الأحاديث المفسِّرة للآيات بشأن المهديّ عليه السلام، وقد بلغت الأحاديث المفسِّرة (٥٠٥) أحاديث، وفي هذا المجلد تغطية وافية لجميع آراء المفسرين من السُنّة والشيعة بشأن المهديّ عليه السلام.

وبهذا يكون مجموع الأحاديث النبويّة مع الأحاديث الإمامية (١٤٣٦) حديثاً، فإذا ما أُضيفت الأحاديث المفسِّرة إليه سيكون المجموع الكلي لأحاديث المعجم المذكور هو (١٩٤١) حديثاً، أمّا عن الطرق الموصلة إلىٰ هذه الأحاديث، فهي أضعاف أضعاف هذا العدد، ولعلها تقرب من أربعة آلاف طريق أو أكثر، خرّجت من نحو ألف مجلد من كتب الحديث والتفسير والتاريخ والرجال واللغة، واشترك في قراءتها أربعون شخصاً، وفي تنظيمها وترتيبها وفهرستها ـ من أربعين ألف بِطاقة ـ عشرون محققاً، كما جاء في مقدّمة المعجم المذكور.

ومن مقارنة عدد الأحاديث الواردة في المعجم المذكور، مع خلاصة بحث ابن خلدون في أحاديث المهديّ عليه السلام ـ والمنحصرة بما يلي:

١ ـ مجموع الأحاديث التي أُخضعت لدراسته ونقده هي/٢٣ حديثاً فقط.
٢ ـ أسانيدها/٢٨ إسناداً لا غير.
٣ ـ الصحيح منها أربعة أحاديث باعتراف ابن خلدون.
٤ ـ المردود منها بتضعيفاته/١٩ حديثاً فقط ـ ستسفر هذه المقارنة عن النتائج التالية:

النتيجة الأُولى: الأحاديث التي أسقطها ابن خلدون من دراسته (١٩١٨) حديثاً، منها (٥٣٧) حديثاً مسنداً إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، و(٨٧٦) حديثاً مروياً عن أئمة أهل البيت عليهم السلام، و(٥٠٥) أحاديث مفسّرة للآيات الكريمة في المهديّ عليه السلام.

النتيجة الثانية: العدد المتناول بالدراسة / ٢٣ حديثاً، وهو لا يشكّل سوى النسب التالية من أحاديث المهديّ:

١ ـ ١٠٧, ٤٪ من مجموع الأحاديث المسندة إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم.
٢ ـ ٦٠١, ١٪ من مجموع الأحاديث النبوية، مع الأحاديث المسندة إلى أهل البيت عليهم السلام.
٣ ـ ١٨٤, ١٪ من مجموع أحاديث المعجم البالغة (١٩٤١) حديثاً.

النتيجة الثالثة: الأحاديث الصحيحة عند ابن خلدون هي أربعة أحاديث من مجموع / ٢٣ حديثاً، وهذا يعني أنّه لو تناول بالنقد جميع أحاديث المهديّ عليه السلام، لكانت الأحاديث الصحيحة عنده ـ بلغة التناسب ـ على النحو التالي:

١ ـ (٩٨) حديثاً صحيحاً، لو كان قد تناول مجموع الأحاديث المسندة إلىٰ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم.
٢ ـ (٢٥٠) حديثاً صحيحاً، لو كان قد تناول مجموع الأحاديث المسندة إلىٰ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته عليهم السلام.
٣ ـ (٣٣٨) حديثاً صحيحاً، لو كان قد تناول جميع الأحاديث الواردة في المهديّ عليه السلام.

ومع اختيار أيّ عدد من هذه الأعداد الثلاثة فإنَّه يكفي للحكم بتواتر أحاديث المهديّ عليه السلام.

النتيجة الرابعة: الأحاديث المردودة عند ابن خلدون تسعة عشر حديثاً كما تقدَّم، وهي لا تشكّل بمجموعها سوى النسب التالية من أحاديث المهديّ عليه السلام.

١ ـ ٣,٣٩٢٪ من مجموع الأحاديث المسندة إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم.
٢ ـ ١,٣٢٠٪ من مجموع الأحاديث المسندة إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته عليهم السلام.
٣ ـ ٠,٩٧٨٪ من مجموع أحاديث المعجم.

هذا مع التسليم له بضعف هذا العدد / ١٩ من مجموع / ٢٣ حديثاً، وسلامة أربعة أحاديث منها لا غير، وإلّا فستقلّ هذه النسب مع ازدياد عدد الأحاديث الصحيحة عند الأخذ بنظر الاعتبار تهافت تضعيفاته التي لا ترجع إلىٰ محصّل.

وليت شعري، هل تبقىٰ هذه الأحاديث ـ بنظر الجبهان ـ نقوداً زائفة ؟! أو مفنَّدة الإسناد كما قال الشيخ أبو زهرة ؟! مع أنَّهما لم يجرِّبا حظهما في دراسة عُشر العُشر من مجموع أحاديث المهديّ عليه السلام، وإنَّما اعتمدا على الأقل من القليل الذي تناوله ابن خلدون !

وماذا يقول الأُستاذ السائح المغربي بعد؟ وهل يبقىٰ مصرّاً علىٰ قوله ـ بعد هذه النسب والأرقام ـ: «وقد تتبع ابن خلدون هذه الأحاديث بالنقد وضعَّفها حديثاً حديثاً» ؟!!

مع أنَّ ابن خلدون نفسه لا يرىٰ أنَّه تتبَّع أحاديث المهديّ عليه السلام، ولا أنَّه ضعَّفها حديثاً حديثاً، فهو القائل ـ بعد كلامه عن حديث الطبراني في المهديّ، وهو آخر الأحاديث التي تناولها ابن خلدون بالنقد في تاريخه ـ: «فهذه جملة الأحاديث التي خرَّجها الأئمّة في شأن المهديّ، وخروجه آخر الزمان، وهي كما رأيت لم يخلص

منها من النقد إلّا القليل أو الأقل منه »[1].

كما صرَّح بوجود غير هذه الأحاديث التي أخضعها للنقد، وذلك في حديثه عن فِرَق الإمامية بعد صفحة واحدة من كلامه السابق، حيث قال:

« وآخرون منتظرون عود الأمر في أهل البيت، مستدلِّين علىٰ ذلك بما قدَّمناه من الأحاديث وغيرها »[2].

وهذا (الغير) لم يضعِّف ابن خلدون شيئاً منه، بل ولم يتناوله أصلاً، وما تناوله لم يضعّفه كلّه.

(١) تاريخ ابن خلدون ١: ٥٧٤.

(٢) تاريخ ابن خلدون ١: ٥٧٥.



الاحتجاج الثاني
خلو الصحيحين من أحاديث المهديّ عليه السلام

ومن احتجاجاتهم في إنكار صحّة أحاديث المهديّ عليه السلام في كتب أهل السُنّة، هو أنَّ البخاري ومسلماً لم يرويا شيئاً من هذه الأحاديث لا تصريحاً ولا تلميحاً، وما تجنَّب روايته الشيخان، فلا يمكن أن يكون متواتراً أوّلاً، فضلاً عن الحكم بصحَّته، كما لا يمكن أن يكون عقيدة لأهل السُنّة ـ للسبب المذكور ـ ثانياً!

هذه هي خلاصة الاحتجاج الثاني الذي تذرَّع به مقلِّدة ابن خلدون في إنكار صحَّة أحاديث المهديّ، كما يظهر من أقوالهم التالية:

قال الشيخ أبو زهرة: «وقد تكلَّم بعض السُنيّين في ظهور المهديّ في آخر الزمان، ومنهم من اعتنق تلك العقيدة، وأثبتها بعض من كتب في العقائد، وقد جاء ذكره في بعض كتب السُنّة، كسُنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة، ولكنه لم يجئ ذكر للمهديّ في الصحيحين: صحيح البخاري وصحيح مسلم، ولقد تكلَّم علماء السُنّة في إسناد الأخبار التي روت ذكر المهديّ وفنَّدوا إسنادها، ولذلك نقول إنَّها ليست عقيدة متقررة عند السُنيّين»[1].

أقول: لقد مرَّ ذيل كلامه هذا، من قوله: «ولقد تكلَّم علماء السُنّة... الخ» في الاحتجاج الأوّل، ومرَّ جوابه، وسيأتي في الفصل الثالث من هذا الباب في تصحيح

---

(١) الإمام الصادق / أبو زهرة: ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

أهل السُنّة لأحاديث المهديّ عليه السلام، مع قول الكثير منهم بتواترها ما يجعل كلامه هذا كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف.

وقال الأُستاذ أحمد أمين المصري: «ووضع كلّ ـ من السُنّة والشيعة ـ الأحاديث في تأييد المهديّ المنتظر، وممّا يشهد بالفخار للبخاري ومسلم أنّهما لم تتسرّب إليهما هذه الأحاديث وإن تسرّب إلىٰ غيرهما من الكتب التي لم تبلغ صحّتهما»[١].

والملاحظ علىٰ كلام الأُستاذ أحمد أمين أنّه أحدث نقلة جديدة في ادعاءات اللامهدويين، وذلك من قولهم بضعفها إلى القول بوضعها، ولو سكت على الأوّل لكان أحرىٰ به وأجمل، إذ لم يسلم من اتهامه أحد، والشيخان اللذان استثناهما من هذا (الوضع) لم يسلما أيضاً، لما مرَّ ويأتي أنّ بعض رواة أحاديث المهديّ عليه السلام من رجالهما، وأيّ فخر ـ مع افتراض الوضع ـ لمن يروي عن الوضّاعين ؟!!

وقال الأُستاذ الأزهري سعد محمد حسن عن أحاديث المهديّ عليه السلام في كتب السُنّة: «وأمثال هذه الأحاديث لم تروها الكتب الصحيحة المتشدّدة في الرواية كصحيحي البخاري ـ محمد بن إسماعيل ـ ومسلم بن الحجاج النيسابوري، وإنّما روتها الكتب الأقلّ تشدداً كسُنن أبي داود، وابن ماجة، والترمذي، والنسائي، ومسند أحمد»[٢].

ثمَّ جاء دور الأُستاذ عليّ حسين السائح الليبي المغربي، فكان أشدُّهم تمسُّكاً بهذا الاحتجاج، وأكثرهم غُلوّاً في الصحيحين، إذ ابتدع شرطاً جديداً في قبول دعوى التواتر، وهو أن يكون مروياً في الصحيحين، وإلّا فلا قيمة لهذا التواتر !!

قال: «إنَّ البخاري ومسلماً رحمهما الله لم يثبتا حديثاً واحداً من الأحاديث التي تبشّر

---

(١) المهديّ والمهدوية / أحمد أمين: ٤١.

(٢) المهدية في الإسلام / سعد محمد حسن: ٦٩.

بظهور المهديّ [إلىٰ أن قال] وقد أزعجني جداً إرهاب العقول وتخويفها لتقبُّل ما لا تقبل، وحاولت كثيراً أن أُقنع نفسي بأنّ هذا الحديث متواتر، ولكن أيُّ قيمة لتواتر حديث لا يذكره الشيخان»[١].

وقبل مناقشة هذا الاحتجاج أودُّ التأكيد علىٰ أمرين، وهما:

الأوّل: لا علاقة بين الصحيحين وبين تعريف الخبر المتواتر وشروطه بأيِّ وجه من الوجوه[٢]، ولو تواتر خبر، واتفق البخاري ومسلم علىٰ عدم روايته، فلا يقدح اتفاقهما بتواتره.

وحتىٰ لو اتفقا علىٰ رواية ضده، فلا يضرُّه ذلك؛ لأنَّ أحاديث الصحيحين هي من أخبار الآحاد بالاتفاق، ولا أحد يقول بتواترها من أهل السُنّة قديماً وحديثاً، ولا قياس بين المتواتر، وخبر الآحاد.

وعليه فالصحيح أن يقال: ما قيمة إعراض الشيخين عن رواية خبر متواتر ؟ لا أن يقال: أيُّ قيمة لتواتر حديث لا يذكره الشيخان ؟ لأنَّ هذا هو قول من لا يعرف معنى التواتر.

ولنأخذ مثالاً عليه، حديث العشرة المبشرة المدَّعىٰ تواتره عند بعض أهل السُنّة، فهل يقبل الأُستاذ السائح أن نطبِّق قاعدته علىٰ هذا الحديث؛ لأنَّ البخاري ومسلماً لم يروياه قط ؟

الثاني: تفاهة هذه المزاعم، وعدم إحاطة أهلها علماً بما في الصحيحين، كما سيكشفه البحث في جواب هذا الاحتجاج.

---

(١) تراثنا وموازين النقد / عليّ حسين السائح: ١٨٥ و ١٨٧.

(٢) مرَّ تعريف المتواتر لغةً واصطلاحاً، مع بيان العدد الذي يحصل به التواتر وشروط حصول العلم به في البحوث التمهيدية، تحت عنوان: مناقشة وتقويم ص١١٨، فراجع.

جواب الاحتجاج الثاني

أولاً : موقف البخاري ومسلم من أحاديث المهديّ عليه السلام

من المعروف لدى الباحثين هو أنَّ السُنّة المطهَّرة قد مرَّت قبل تدوينها بحظر قاسٍ، امتدَّ لأكثر من قرن من الزمان، لا لحقد على السُنّة الشريفة ذاتها، بل لأسباب كثيرة اختلف الباحثون في تحليلها، إلّا أنَّ أوْجَه الأسباب التي تبدو معقولة جداً ما كان يهدف منها إلىٰ أغراض سياسية تبرِّر وجود الكيان السياسي القائم آنذاك. وقد ناقش بعض الباحثين جميع مبرِّرات هذا الحظر وانتهىٰ به البحث إلىٰ هذه النتيجة[1].

علىٰ أنَّه يمكن أن يكون سبب الحظر ـ كما نبهني عليه بعض السادة الفضلاء ـ مرتبطاً بتحرير الآراء الفقهية، والاجتهادات الشخصية الخاطئة التي تصطدم مع فقه الحديث صراحة، وبالتالي فإنَّ إذاعة الحديث الشريف يكشف عن سذاجة هذه الاجتهادات التي لا يمكن أن تصدر عن فقيه فضلاً عن خليفة مسؤول، وهذا ـ بتقديري ـ هو من أقوىٰ أسباب الحظر، ويؤيده الاجتهادات الكثيرة الصادرة عمّن منع التدوين وهي في مقابل النصِّ النبويّ الصريح الذي لا يقبل التأويل[2].

وكان من الطبيعي أن يترك هذا الموقف المتصلب ـ الذي لم يخدم التشريع

(١) منهم الأُستاذ الدكتور محمود المظفر في أُصول الحديث المقارن ـ محاضرات أُلقيت في السبعينات علىٰ طلبة كلية الفقه في النجف الأشرف، مطبوعة على الآلة الكاتبة.
ومنهم السيد محمد رضا الجلالي في كتابه : تدوين السُنّة الشريفة، وهو من أوسع الكتب المؤلَّفة في هذا الحقل، وفيه استقصاء تام لجميع أسباب الحظر ومناقشتها، يقع في (٧٠٠) صفحة، طُبع في قم ١٤١٣هـ.

(٢) راجع كتاب النص والاجتهاد لشرف الدين ففيه العشرات من اجتهادات مانعي التدوين التي هي في مقابل النصّ.

بمحاربة السُنّة ـ آثاراً سيِّئة في عالم الحديث، ويخلّف تركة ثقيلة علىٰ كاهل العلماء الذين قاموا ـ فيما بعد ـ بغربلة الحديث، وتصفيته، وتنقيته ممّا لحقه علىٰ أيدي الوضّاعين والكذّابين طيلة سنوات الحظر.

وعلى الرغم ممّا قام به العلماء من جهد واسع في تنقية السُنّة، وتمييز الصحيح منها عن المكذوب، بما وضعوه من ضوابط وقيود قلَّ نظيرها في ميادين تدوين العلوم، فقد عانى الحديث الصحيح نفسه من الاختلاف في لفظه بين أشهر المحدِّثين، لعدم تسجيل أحاديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في دواوين ثابتة، يرجع إليها المسلمون في سائر العصور كرجوعهم إلى القرآن الكريم، ولو حصل ذلك لما اختلف الشيخان في ألفاظ ما اتفقا علىٰ روايته، ولأنسدَّت السبل بوجه الكذّابين والوضّاعين أيضاً.

وحين ارتفع الحظر، وبدأ عصر التدوين الرسمي، كان جُلُّ الاعتماد علىٰ حفظ الرواة، ونتيجة لاختلاف الحفظ بين راوٍ وآخر فقد نجد في أهم المجاميع الحديثية عند أهل السُنّة ـ كصحيح البخاري مثلاً ـ قطعة من حديث بينما نجد تتمته في مسند أحمد أو غيره من كتب الصحاح؛ لأنَّ كلّاً منهم قد سجَّل ما سمعه من شيوخه، بلفظه، أو بمعناه ـ كما هو حال البخاري ـ مع اعتراف علماء الجرح والتعديل بوثاقة الناقلين لهذه الأحاديث.

كما نجد أيضاً حديثاً يخرجه البخاري مثلاً، ولا وجود له في صحيح مسلم أو العكس، وهذا ممّا لا يُشكُّ فيه إذ لا يقول أحد من المسلمين بأنَّ صحيح مسلم هو نسخة من صحيح البخاري، مع حصول الاتفاق عند أهل السُنّة علىٰ تسميتها بالصحيحين. فإذا أُضيف إلىٰ ذلك وجود الخاص والعام، والمطلق والمقيد، والمجمل والمبين، والمحكم والمتشابه، والناسخ والمنسوخ في السُنّة، شأنها بذلك كشأن القرآن الكريم، مع عدم المصرّح بأنّ الشيخين قد وضّحا هذه الأُمور بأسرها في كتابيهما، اتضح أنَّ ما يورده أحدهما من إجمال في الرواية مثلاً، ولم يفصِّل هذا الإجمال

بطريق آخر في كتابه، لا يمنع من الأخذ بتفصيله من كتاب آخر، لا سيّما عند وروده بطريق معتبر.

وما يقال عن معرفة المجمل بهذه الطريقة، هو عين ما يقال عن معرفة المتشابه بردِّه إلى المحكم، وتخصيص العام، وتقييد المطلق ونحو ذلك، وهذا ما لا ينكره أحد من الفقهاء والأُصوليين والمشتغلين بعلوم الحديث من السُنّة والشيعة.

وعليه فإنَّ عدم ورود لفظ (المهديّ) في الصحيحين لا يدلُّ علىٰ أنَّهما لم يُروَ فيهما شيء عن المهديّ المبشَّر بظهوره في آخر الزمان، لا سيّما عند لحاظ ما أورده الشيخان من روايات لها علاقة وطيدة بالمهديّ، بل رويا بعض الأحاديث التي هي بمثابة أجزاء مقتطعة من أحاديث المهديّ عليه السلام كما توضّحه الصحاح والسُنن والمسانيد، وهذا ليس من فهمنا لتلك الأحاديث فحسب، وإنَّما نصَّ علىٰ ذلك علماء السُنّة أنفسهم، وأكَّده خمسة من شارحي صحيح البخاري كما سيأتي في محلِّه، ذلك لأنَّهم أرجعوا أحاديث الصحيحين التي اعترىٰ بعضها الإجمال إلىٰ ما يفصِّلها ويبيِّنها في غيرهما، لتقارب دلالة كلّ منهما، مع اتحادهما في الموضوع. وفي ذلك يقول المودودي: «قد ذكرنا في هذا الباب نوعين من الأحاديث: أحاديث ذُكر فيها المهديّ بصراحة، وأحاديث إنَّما أُخبر فيها بظهور خليفة عادل بدون تصريح بالمهديّ، ولمَّا كانت هذه الأحاديث من النوع الثاني تُشابه الأحاديث من النوع الأوَّل في موضوعها، فقد ذهب المحدِّثون إلىٰ أنَّ المراد بالخليفة العادل فيها هو المهديّ»[1].

أقول: إنَّ ما يقال عن علامات ظهور المهديّ الواردة في الصحيحين مع عدم ذكر المهديّ فيها، هو عين ما قيل عن الأحاديث المصرّحة بوجود خليفة عادل دون

---

(١) البيانات /أبو الأعلى المودودي: ١٦١.

التصريح بأنّه المهديّ ؛ لأنَّ ذلك يُعرف من مقابلة هذه النصوص المطلقة مع نصوص أُخرىٰ قد جمعت بين هذا الإطلاق الذي استقلَّ به أحد الصحيحين وبين التقييد الذي بيَّنته تلك النصوص، كما أنَّ هناك بعض النصوص قد جمعت بين إجمال أحاديث الصحيحين وبين تفصيلها، حتىٰ عاد الأمر من الوضوح بمكان لا نحتاج معه إلى البحث عن النوع الثاني الذي مرَّ في كلام المودودي. كما عاد التمسُّك بهذا الصنف من الأحاديث المروية في الصحيحين، والتي لا تُعيِّن مصداقها بنفسها دون الرجوع إلىٰ غيرها، وجعل ذلك «ممّا يشهد بالفخار للبخاري ومسلم، أنَّهما لم تتسرَّب إليهما هذه الأحاديث، وإن تسرَّب إلىٰ غيرهما من الكتب التي لم تبلغ صحَّتهما»[1]، ضرباً من الجهل في فهم الحديث الشريف، أو نوعاً من العناد على التمسُّك بالباطل، والإصرار علىٰ مجانبة الصواب.

علىٰ أنِّي وقفت علىٰ حديث: «**المهديّ حقّ، وهو من ولد فاطمة**» في معجم أحاديث المهديّ عليه السلام[2]، فوجدته مخرجاً من أربعة وثمانين مصدراً من مصادر الطرفين، أمَّا مصادر أهل السُنّة وحدهم فقد وصلت إلىٰ ستة وخمسين مصدراً، وكان الباقي من المصادر الشيعية، وقد لفت نظري أنَّ أربعة من علماء أهل السُنّة من الذين خرَّجوا هذا الحديث الشريف، قد أشاروا إلىٰ وجوده في صحيح مسلم وهم:

١ ـ **ابن حجر الهيتمي (ت/٩٧٤ هـ)** في الصواعق المحرقة ـ الباب الحادي عشر، الفصل الأوّل، ص/١٦٣.

٢ ـ **المتقي الهندي (ت/٩٧٥ هـ)** في كنز العمال ١٤: ٢٦٤ / ٣٨٦٦٢.

٣ ـ **الشيخ محمد بن عليّ الصبّان (ت/١٢٠٦ هـ)** في إسعاف الراغبين ص/١٤٥.

وقد راجعت هذه المصادر الثلاثة فوجدت فيها الإشارة إلىٰ تخريج الحديث عن

---

(١) المهديّ والمهدوية / أحمد أمين المصري: ٤١.

(٢) معجم أحاديث المهديّ ١: ١٣٦ / ٧٤.

صحيح مسلم وغيره، كالمذكور في المعجم.

٤ ـ **الشيخ حسن العدوي الحمزاوي المالكي (ت/١٣٠٣هـ)** في مشارق الأنوار ص/١١٢.

أقول: ليس حذف الحديث ببعيد، فقد وقفنا في البحوث التمهيدية علىٰ حذف وتحريف حديث المنزلة، ومثله أيضاً ما حصل في النسخة المطبوعة من الفتوحات المكية لابن العربي (ت/٦٣٨ هـ) حيث حُذفت من النسخة المطبوعة عِدَّة صحائف في الإمام المهديّ ﷺ، بدليل النصوص التي نقلها علماء أهل السُنّة من الفتوحات، كما وقع نظيره في سنن أبي داود حيث حُرِّف حديث في المهديّ كما سيمرُّ بنا في أحاديث كون المهديّ من ولد الإمام الحسن عليه السلام[1] !!

وعلىٰ أيَّة حالٍ، فإنَّ قسماً من أحاديث الصحيحين يكاد أن يكون صريحاً في المهديّ ﷺ وهذا ما ستكشفه الفقرات التالية:

ثانياً: أحاديث خروج الدجّال في الصحيحين

١ ـ روى البخاري في صحيحه قائلاً: «حدَّثنا موسى بن إسماعيل، حدَّثنا أبو عوانة عبد الملك، عن ربعي بن حراش، قال: قال عقبة بن عمر لحذيفة: ألَا تحدِّثنا ما سمعت من رسول الله ﷺ؟ قال: إنِّي سمعته يقول: **«إنَّ مع الدجَّال إذا خرج ماءً وناراً، فأمَّا الذي يرى الناسُ أنها النارُ، فماءٌ باردٌ. وأمَّا الذي يرى الناسُ أنَّه ماءٌ باردٌ، فنارٌ تُحرق، فمن أدرك منكم فليقع في الذي يرىٰ أنَّها نارٌ، فإنَّه عذبٌ باردٌ»**[2].

٢ ـ ورویٰ مسلم في صحيحه أحاديث كثيرة في خروج الدجال، وقد أخرجها

---

(١) أنظر ص٢٨٩ من هذا الفصل.

(٢) صحيح البخاري ٤: ٢٠٥ ـ كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، و ٩: ٧٥ ـ كتاب الفتن، باب ذكر الدجّال، وصحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ٦١ ـ كتاب الفتن وأشراط الساعة.

من طرق شتىٰ، وإليك بعضها :

ـ عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن أبي أُسامة، عن محمد بن بشر، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر.

ـ وعن ابن نمير، عن محمد بن بشر، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر.

ـ وعن أبي الربيع، وأبي كامل، عن حماد بن يزيد، عن أيوب، عن نافع، عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم.

ـ وعن محمد بن عباد، عن حاتم بن إسماعيل، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم.

ـ وعن محمد بن المثنىٰ، ومحمد بن بشر، عن محمد بن جعفر، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس بن مالك، عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم.

ـ وعن ابن المُثنىٰ، عن ابن بشار، عن معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن أنس بن مالك، عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم.

ـ وعن زهير بن حرب، عن عفان، عن عبد الوارث، عن شعيب بن الحبحاب، عن أنس، عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم.

ـ وعن محمد بن عبد الله بن نمير، ومحمد بن العلاء، وإسحاق بن إبراهيم، عن إسحاق، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن شعيب، عن حذيفة، عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم.

ـ ونحو ذلك من الطرق الأُخرى التي تربو علىٰ عشرين طريقاً آخر أنهاها إلى ابن عمر ونافع، وأنس بن مالك، وحذيفة، وعبد الله بن مسعود، وأبي هريرة، والنواس بن سمعان الكلابي، وأبي سعيد الخدري، وغيرهم.

وفي كلّ ذلك تفصيلات لم يذكرها البخاري، من كيفية خروجه، وسيرته وأوصافه، وعبثه وفساده، وجنده، ونهايته علىٰ يد نبي الله عيسىٰ عليه السلام[1].

علاقة هذه الأحاديث بظهور المهديّ عليه السلام:

وقبل بيان وجه العلاقة بين أحاديث خروج الدجّال وظهور المهديّ عليه السلام علىٰ لسان علماء أهل السُنّة، نود إيضاح رأي أهل السُنّة بما أخرجه مسلم من هذه الأحاديث في شأن خروج الدجّال ونهايته.

وفي ذلك يقول النووي: «قال القاضي: هذه الأحاديث التي ذكرها مسلم وغيره في قصة الدجّال، حجّة لمذهب أهل الحق في صحّة وجوده، وأنّه شخص بعينه، ابتلى الله به عباده، وأقدره علىٰ أشياء، من مقدورات الله تعالىٰ: من إحياء الميت الذي يقتله، ومن ظهور زهرة الدنيا والخصب معه، وجنته، وناره، ونهريه، واتباع كنوز الأرض له، وأمره السماء أن تمطر فتمطر، والأرض أن تنبت فتنبت، فيقع ذلك بقدرة الله ومشيئته، ثمَّ يُعجزه الله تعالىٰ بعد ذلك، فلا يقدر علىٰ قتل ذلك الرجل ولا غيره، ويبطل أمره، ويقتله عيسىٰ صلى الله عليه وسلم، ويثبّت الله الذين آمنوا.

هذا مذهب أهل السُنّة، وجميع المحدِّثين، والفقهاء، والنظّار خلافاً لمن أنكره وأبطل أمره من الخوارج والجهمية، وبعض المعتزلة، وخلافاً للبخاري المعتزلي وموافقيه من الجهمية وغيرهم»[2].

وأمّا عن علاقة خروج الدجّال بظهور المهديّ عليه السلام في آخر الزمان، فتوضّحها الأقوال التالية:

١ ـ نقل ابن حجر العسقلاني (ت/ ٨٥٢ هـ) كلام الآبري في تواتر أحاديث

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ٢٣ و ٥٨ ـ ٧٨ ـ كتاب الفتن وأشراط الساعة.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ٥٨.

المهديّ، فقال: «وقد تواترت الأخبار، واستفاضت بكثرة رواتها عن المصطفىٰ ﷺ في المهديّ، وأنَّه من أهل بيته وأنَّه يملك سبع سنين، ويملأ الأرض عدلاً، وأنَّ عيسىٰ عليه الصلاة والسلام يخرج فيساعده علىٰ قتل الدجّال، وأنّه يؤم هذه الأُمَّة، وعيسىٰ خلفه، في طول من قصته وأمره»[1].

٢ ـ وقال ابن حجر الهيتمي (ت/ ٩٧٤ هـ): «قال أبو الحسين الآبري: قد تواترت الأخبار، واستفاضت بكثرة رواتها، عن المصطفىٰ ﷺ بخروجه ـ أي المهديّ ـ وأنَّه من أهل بيته، وأنَّه يملأ الأرض عدلاً، وأنَّه يخرج مع عيسىٰ علىٰ نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام، فيساعده علىٰ قتل الدجّال بباب لد بأرض فلسطين، وأنَّه يؤم هذه الأُمّة، ويصلّي عيسىٰ خلفه»[2].

٣ ـ وقال الشيخ الصبّان (ت/ ١٢٠٦ هـ): «وقد تواترت الأخبار عن النبيّ ﷺ بخروجه ـ أي المهديّ ـ وأنَّه من أهل بيته، وأنَّه يملأ الأرض عدلاً، وأنَّه يساعد عيسىٰ علىٰ قتل الدجّال بباب لد بأرض فلسطين، وأنَّه يؤم هذه الأُمة، ويصلّي عيسى خلفه»[3]، قاله عن ابن حجر الهيتمي.

أقول: سيأتي تفصيل من نقل هذا الكلام من علماء أهل السُنّة عن الآبري، ومن أطلقه منهم إطلاق المسلّمات وذلك في فصل: (من قال بصحّة أحاديث المهديّ أو تواترها) في هذا الباب، وسنقف هناك علىٰ مزيد من أقوال علماء أهل السُنّة في تقرير هذه العقيدة عندهم.

ودعوىٰ تواتر الأخبار واستفاضتها بكثرة الرواة علىٰ ظهور المهديّ في آخر الزمان واشتراكه مع عيسىٰ عليه السلام في قتل الدجّال تغني عن استقصاء تلك الأخبار

---

(١) تهذيب التهذيب / ابن حجر ٩: ١٢٥ / ٢٠٢ ـ في ترجمة محمد بن خالد الجندي الصنعاني المؤذن.

(٢) الصواعق المحرقة / ابن حجر: ١٦٥ طبع مصر ـ نقلاً عن المصدر السابق: ٦١.

(٣) إسعاف الراغبين / الصبّان: ١٤٠.

المتواترة التي تكشف عن العلاقة بين أحاديث البخاري ومسلم في شأن الدجَّال وبين ظهور المهديّ في آخر الزمان.

وسيأتي في الفقرة التالية ما يبيِّن علاقة أحاديث خروج الدجَّال بظهور المهديّ عليه السلام أيضاً.

ثالثاً: أحاديث نزول عيسىٰ مع وجود إمام في الصحيحين

١ ـ قال البخاري في صحيحه: «أخبرنا يعقوب بن إبراهيم، حدَّثنا أبي، عن صالح، عن ابن شهاب، إنَّ سعيد بن المسيب سمع أبا هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «**والذي نفسي بيده ليوشكنَّ أن ينزل ابن مريم حكماً عدلاً، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ويفيض المال حتىٰ لا يقبله أحد، حتىٰ تكون السجدة الواحدة خير من الدنيا وما فيها**»، ثمَّ يقول أبو هريرة: وأقرأوا إن شئتم: ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً ﴾[1] »[2].

٢ ـ وقد روىٰ هذا الحديث مسلم في صحيحه أيضاً، من طريقين:

أحدهما: عن قتيبة بن سعيد.

والآخر: عن محمد بن نوح، بإسنادهما عن الليث، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، إلىٰ قوله في حديث البخاري: «**ويفيض المال حتىٰ لا يقبله أحد**»، وفيه: (مقسطاً) بدل (عدلاً).

ثمَّ أخرجه من طريق عبد الأعلى بن حماد، وابن أبي شيبة، وزهير بن حرب، وحرملة بن يحيىٰ، وحسن الحلواني، وعبد بن حميد مبيّناً الزيادة في حديث الليث

---

(١) النساء: ٤/ ١٥٩.

(٢) صحيح البخاري ٤: ٢٠٤ ـ باب نزول عيسىٰ عليه السلام.

كما في لفظ البخاري[1].

٣ ـ وفي صحيح البخاري: «حدَّثنا ابن بكير، حدَّثنا الليث، عن يونس، عن ابن شهاب، عن نافع مولىٰ أبي قتادة الأنصاري: أنَّ أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم وَإِمَامُكُمْ منكم ؟**» تابعه عقيل، والأوزاعي»[2].

٤ ـ ورواه مسلم في صحيحه عن حرملة بن يحيىٰ، عن ابن وهب، عن يونس إلىٰ آخر السند المذكور في صحيح البخاري، وبعين لفظه أيضاً[3].

٥ ـ وفي صحيح مسلم: «عن محمد بن حاتم، عن يعقوب بن إبراهيم قال: حدَّثنا ابن أخي شهاب، عن عمه قال: أخبرني نافع مولىٰ أبي قتادة الأنصاري أنَّه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «**كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم وَأَمَّكُمْ ؟**»»[4].

٦ ـ وفيه أيضاً: «وحدَّثنا زهير بن حرب، حدَّثني الوليد بن مسلم، حدَّثنا ابن أبي ذئب، عن ابن شهاب، عن نافع ـ مولىٰ أبي قتادة ـ عن أبي هريرة، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**كيف أنتم إذا نزل فيكم ابن مريم فأَمَّكُم منكم ؟**».

فقلت لابن أبي ذئب: إنَّ الأوزاعي، حدَّثنا عن الزهري، عن نافع، عن أبي هريرة: (وإمَامُكُمْ منكم). قال ابن أبي ذئب: تدري ما أَمَّكُمْ منكم ؟

قلت: تخبرني. قال: فأَمَّكُمْ بكتاب ربكم تبارك وتعالىٰ، وسنة نبيكم ﷺ»[5].

---

(١) صحيح مسلم ١: ١٣٥ / ٢٤٢، باب نزول عيسى بن مريم حاكماً بشريعة نبينا محمد ﷺ، وبشرح النووي ٢: ١٨٩، باب نزول عيسى بن مريم صلى الله عليه وسلم حاكماً.

(٢) صحيح البخاري ٤: ٢٠٥ ـ من الباب السابق.

(٣) صحيح مسلم ١: ١٣٦ / ٢٤٤ ـ من الباب السابق.

(٤) صحيح مسلم ١: ١٣٦ / ٢٤٥ ـ من الباب السابق.

(٥) صحيح مسلم ١: ١٣٧ / ٢٤٦ ـ من الباب السابق.

الإمام في أحاديث الصحيحين هو المهديّ لا سواه:

تكاد أن تكون أحاديث البخاري ومسلم في شأن نزول عيسىٰ عليه السلام صريحة في الإمام المهديّ عليه السلام، خصوصاً عند ملاحظة حديث أبي هريرة بلفظ: (وإمامكم منكم) وستأتي صحّة هذا اللفظ، وأنّ المراد منه هو الإمام المهديّ لا غير، وإنّما اشتبه الراوي بروايته بلفظ: (وأمّكم) أو (وأمّكم منكم) علىٰ ما صرّح به أعلام أهل السُنّة، علىٰ أنّ في صحيح مسلم نفسه ـ كما سنبيّنه ـ ما يؤكّد صحّة لفظ البخاري واشتباه ابن أبي ذئب في حديث آخر لمسلم رواه بسنده عن أبي هريرة مرفوعاً ـ كما سيأتي عن حاشية البدر الساري ـ فحمل هذا اللفظ (وإمامكم منكم) عليه، وأخطأ في التأويل.

وفيما يأتي جملة من الروايات والأقوال التي تبيّن هذه الحقيقة، وهي:

١ ـ روىٰ مسلم في صحيحه، عن الوليد بن شجاع، وهارون بن عبد الله وحجاج بن الشاعر، عن الحجاج بن محمد، عن ابن جريج قال: «أخبرني أبو الزبير، أنّه سمع جابر بن عبد الله يقول: سمعت النبيّ صلى الله عليه وآله يقول: **«لا تزال طائفة من أُمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلىٰ يوم القيامة، قال: فينزل عيسى بن مريم عليه السلام، فيقول أميرهم: تعال صلِّ لنا. فيقول: لا، إنّ بعضكم علىٰ بعض أُمراء تكرمة لهذه الأُمة»**[1].

ولفظ (فيقول أميرهم) يؤيد وجود إمام عند نزول عيسىٰ عليه السلام، كما أنّ قول نبي الله عيسىٰ عليه السلام: (لا...) ينطبق مع لفظ (وإمامكم منكم) ويبيّن صراحة من هو الإمام، ومن هو المأموم، والغريب أنّ الإمام مسلم لم يعلّق علىٰ تأويل ابن أبي ذئب، مع أنّ

---

(١) صحيح مسلم ١: ١٣٧ / ٢٤٧ ـ من الباب السابق.

هذا الكلام كلّه في صحيحه !

٢ ـ ما رواه الترمذي، عن قتيبة، عن حماد بن يحيى الأبح، عن ثابت البناني، عن أنس قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أبشروا أبشروا إنّما أُمّتي كالغيث لا يُدرىٰ آخره خير أم أوّله، أو كحديقة أُطعم منها فوج عاماً، كيف تهلك أُمّة أنا أوّلها، والمهديّ أوسطها، والمسيح آخرها..»[(١)].

وقتيبة من رجال الصحاح الستة، وهو ابن سعيد بن جميل وثّقه جميع علماء أهل السُنّة، وحماد ثقة أيضاً من رجال أبي داود، والترمذي، أمّا ثابت البناني فهو ثقة لدى الجميع، وهو من رجال الصحاح الستة أيضاً[(٢)] وأنس من الصحابة، والصحابة كلّهم عدول، لثبوت نزاهتهم جميعاً عند جمهور أهل السُنّة[(٣)].

فإسناد الترمذي حجّة إذاً على ابن خلدون ومن وافقه، كالأُستاذ السائح ومن سبقه.

وهناك أحاديث أُخرىٰ مصرّحة بأنّ عيسىٰ يأتمّ في صلاته بالمهديّ عليه السلام نذكر منها:

٣ ـ ما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنّف، عن ابن سيرين قال: «المهديّ من هذه الأُمّة، وهو الذي يؤمّ عيسى بن مريم»[(٤)].

٤ ـ ما أخرجه أبو نعيم، عن عبد الله بن عمرو قال: «المهديّ ينزل عليه عيسى ابن مريم، ويصلّي خلفه عيسىٰ»[(٥)].

---

(١) سنن الترمذي ٥: ١٥٢ / ٢٨٦٩، ورواه أحمد في مسنده بطريق آخر ٣: ١٣٠.

(٢) أنظر تراجمهم في تهذيب التهذيب ٨: ٣٢١ / ٦٤١، ٣: ١٩ / ٢٤، ٢: ٣ / ٢ ـ على التوالي.

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة / ابن حجر ١: ٩ ـ ١٠.

(٤) المصنف / ابن أبي شيبة ١٥: ١٩٨ / ١٩٤٩٥.

(٥) الحاوي للفتاوىٰ / السيوطي ٢: ٧٨.

٥ ـ ما أخرجه أبو نعيم أيضاً، عن أبي عمرو الداني في سُننه، عن حذيفة، قال: «قال رسول الله ﷺ: **« يلتفت المهديّ، وقد نزل عيسى بن مريم كأنَّما يقطر من شَعره الماء، فيقول المهديّ: تقدَّم صلِّ بالناس، فيقول عيسىٰ: إنَّما أُقيمت الصلاة لك، فيصلّي خلف رجل من ولدي..»**[1].

٦ ـ ما قاله المناوي في شرح حديث **«منا الذي يصلّي عيسى بن مريم خلفه»** قال: «(منّا) أهل البيت (الذي) أي: الرجل الذي (يصلّي عيسى بن مريم) روح الله عند نزوله من السماء في آخر الزمان، عند ظهور الدجَّال (خلفه) فإنَّه ينزل عند صلاة الصبح على المنارة البيضاء شرقي دمشق، فيجد الإمام المهديّ يريد الصلاة، فيحسن به فيتأخَّر ليتقدَّم، فيُقدِّمه عيسىٰ عليه السلام ويصلّي خلفه، فأعظم به فضلاً وشرفاً لهذه الأُمّة»[2].

٧ ـ ما قاله ابن برهان الشافعي في نزول عيسىٰ عليه السلام: «ونزوله يكون عند صلاة الفجر، فيصلّي خلف المهديّ بعد أن يقول له المهديّ: تقدَّم يا روح الله، فيقول: تقدَّم أُقيمت لك ـ إلىٰ أن قال ـ وورد: أنَّ المهديّ يخرج مع عيسىٰ فيساعده علىٰ قتل الدجَّال، وقد جاء أنَّ المهديّ من عترة النبيّ ﷺ من ولد فاطمة»[3].

٨ ـ ما قاله الآلوسي في نزول عيسىٰ عليه السلام: «والمشهور نزوله عليه السلام بدمشق في صلاة الصبح، فيتأخَّر الإمام وهو المهديّ، فيُقدِّمه عيسىٰ عليه السلام، ويصلّي خلفه، ويقول: إنَّما أُقيمت لك.

وقيل: بل يتقدَّم هو ويؤمُّ الناس، والأكثرون على اقتدائه بالمهديّ في تلك

(١) الحاوي للفتاوىٰ ٢: ٨١.

(٢) فيض القدير / المناوي ٦: ١٧.

(٣) السيرة الحلبية / ابن برهان الشافعي ١: ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

الصلاة، دفعاً لتوهم نزوله ناسخاً»[1]، وسيأتي ما قاله (الأكثرون) في فقرة (الإمام في خمسة شروح لصحيح البخاري هو المهديّ).

٩ ـ ما قاله الشيخ منصور عليّ ناصف: «اشتهر بين العلماء سلفاً وخلفاً أنّه في آخر الزمان لا بُدّ من ظهور رجل من أهل البيت يسمّى المهديّ، يستولي على الممالك الإسلامية، ويتبعه المسلمون، ويعدل فيهم، ويؤيد الدين، وبعد يظهر الدجّال، وينزل عيسىٰ عليه السلام فيقتله، أو يتعاون مع المهديّ علىٰ قتله»[2].

١٠ ـ ما نقله الشيخ الصبّان عن ابن العربي في فتوحاته، حيث نقل عنه كلاماً طويلاً جاء فيه: نزول عيسىٰ عليه السلام لنصرة الإمام المهديّ عليه السلام وقتل السفياني[3].

١١ ـ ما أنشده الحلواني الشافعي في منظومته ـ ولله درّه ـ في المهديّ عليه السلام، وهي تشتمل على خمسين بيتاً، ومنها قوله:

ثـمَّ يَأتـي ٱلمسِيحُ حَتّىٰ يُـصَلّي ... خَـلفَهُ، وَليكُـنْ كَـذَا التَّـفضِيلُ[4]

١٢ ـ أمّا عن الآية التي استدلَّ بها أبو هريرة في حديث البخاري، فتكشف هي الأُخرىٰ عن علاقة نزول عيسىٰ بظهور المهديّ عليهما السلام.

فقد روى الطرفان ـ السُنّة والشيعة ـ عن شهر بن حوشب أنّه قال: «قال لي الحجّاج: يا شهر آية في كتاب الله قد أعيتني، فقلت: أيُّها الأمير أيَّة آية هي؟ فقال: قوله: ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ.. ﴾[5].

---

(١) روح المعاني / الآلوسي ٢٥: ٩٦.
(٢) غاية المأمول ٥: ٣٦٢ ـ نقلاً عن: الإمام المهديّ عليه السلام / عليّ محمد عليّ دخيل: ٣٠٦.
(٣) إسعاف الراغبين / الصبّان: ١٤٥ ـ مطبوع بهامش نور الأبصار للشبلنجي.
(٤) القطر الشهدي في أوصاف المهديّ / الحلواني: ٦٨.
(٥) النساء: ٤ / ١٥٩.

والله إنّي لأمرُّ باليهودي والنصراني فيضرب عنقه، ثمَّ أرمقه بعيني فما أراه يحرك شفتيه حتىٰ يخمد. فقلت: أصلح الله الأمير، ليس علىٰ ما تأوّلت. قال: كيف هو؟ قلت: إنَّ عيسىٰ ينزل قبل يوم القيامة إلى الدنيا، فلا يبقىٰ أهل ملَّة، يهودي ولا نصراني إلّا آمن به قبل موته، ويصلّي خلف المهديّ، قال: ويحك، أنّىٰ لك هذا؟ ومن أين جئت به؟ فقلت: حدَّثني به محمد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، فقال: جئت بها والله من عين صافية»[١].

قال الطوسي في تفسير الآية: «ومعنى الآية: الإخبار منه تعالىٰ بأنّه إلّا ليؤمننَّ به، يعني: بعيسىٰ قبل موته.

واختلفوا في الهاء إلىٰ من ترجع؟ فقال قوم: هي كناية عن عيسىٰ، كأنّه قال: لا يبقىٰ أحد من اليهود إلّا ليؤمن بعيسىٰ قبل موت عيسىٰ، بأن ينزله الله إلى الأرض إذا أخرج المهديّ (عجّل الله تعالىٰ فرجه) وأنزله الله لقتل الدجّال، فتصير الملل كلُّها ملَّة واحدة وهي ملّة الإسلام الحنيفية، دين إبراهيم عليه السلام.

ذهب إليه ابن عباس، وأبو مالك، والحسن، وقتادة، وابن زيد وذلك حين لا ينفعهم الإيمان. واختاره الطبري قال: والآية خاصة لمن يكون في ذلك الزمان، وهو الذي ذكره عليّ بن إبراهيم في تفسير أصحابنا..»[٢].

ثمَّ ساق رواية شهر بن حوشب المتقدّمة، كما ذكرها الطبرسي وقال: «وذكر أبو القاسم البلخي مثل ذلك»[٣].

وقد أخرج السيوطي هذه الرواية عن ابن المنذر، عن شهر بن حوشب،

---

(١) تفسير القمي ١: ١٥٨.

(٢) التبيان ٣: ١٨٩.

(٣) مجمع البيان ٣: ١٧٢ ـ ١٧٣.

باختلاف، وفيها: «فقال: من أين أخذتها ؟ فقلت من محمد بن علي، قال: لقد أخذتها من معدنها، قال شهر: وايم الله ما حدَّثنيه إلّا أُمّ سلمة ولكني أحببت أن أُغيظه».

وأخرجها أيضاً عن عبد بن حميد وابن المنذر، عن شهر بن حوشب، عن محمد ابن عليّ بن أبي طالب عليه السلام[1].

الإمام في خمسة شروح لصحيح البخاري هو المهديّ:

هذا ويمكن أن تُعدَّ شروح صحيح البخاري من الأدلة المبيِّنة لعلاقة حديث نزول عيسىٰ بظهور المهديّ عليه السلام، وأنَّ المراد من الإمام في لفظ الحديث هو المهديّ عليه السلام، إذ من البعيد جداً أن تتفق خمسة شروح علىٰ غلط معين في فهم حديث واحد، مع أنَّ أصحابها من ذوي الاختصاص والخبرة في هذا العلم، ولو افترضنا صحّة ذلك، فكيف لم يتفطّن أحد العلماء إلىٰ هذا، ولم ينكره عليهم أحد طيلة ستة قرون تقريباً ؟! اللّهمّ إلّا ما كان من شرذمة قليلة ادَّعت باطلاً خلو الصحيحين من أحاديث المهديّ عليه السلام.

وهذه الشروح ـ فيما أعلم ـ هي من أهم الشروح المتداولة على الإطلاق، وهي:

١ ـ فتح الباري　　**٢ ـ إرشاد الساري**　　**٣ ـ عمدة القاري**

٤ ـ فيض الباري　　**٥ ـ البدر الساري**

وسنذكر ما ورد فيها بخصوص شرح حديث البخاري بلفظ (وإمامكم منكم)

---

(١) الدر المنثور ٢: ٧٣٤، وقد ذكر الرواية الرازي في التفسير الكبير ١١: ١٠٣، وفيه: «وقال ـ أي الحجّاج ـ عمن نقلت هذا ؟ فقلت: حدّثني به محمد بن عليّ بن الحنفية، فأخذ ينكت في الأرض بقضيب، ثمّ قال: لقد أخذتها من عين صافية». وقال السيد الطباطبائي في تفسير الميزان ٥: ١٤٤: «والظاهر أنّه روىٰ عن محمد بن علي، ثمّ اختلف الزواة في تشخيص ابن الحنفية، أو الباقر عليه السلام».

لكي يتضح اتفاقهم علىٰ كون المراد من (الإمام) هو المـهديّ عليه السلام، وعـلى النـحو التالي:

١ ـ ما جاء في فتح الباري: «وقال أبو الحسن الخسعي الآبدي[1] في مناقب الشافعي: تواترت الأخبار، بأنّ المهديّ من هذه الأُمّة، وأنَّ عيسىٰ يصلّي خلفه، ذكر ذلك ردّاً للحديث الذي أخرجه ابن ماجة، عن أنس، وفيه: ولا مـهديّ إلّا عيسىٰ» ثمَّ ردَّ قول الطيبي بأنّ المعنىٰ: يؤمّكم عيسىٰ حال كونه في دينكم بقوله: «ويعكّر عليه قوله في حديث آخر عند مسلم: فيقال له: صلِّ لنا، فيقول: لا، إنَّ بعضكم علىٰ بعض أُمراء تكرمة لهذه الأُمّة».

ثمَّ نقل عن ابن الجوزي قوله: «لو تقدَّم عـيسىٰ عليه السلام إمـاماً لوقـع في النـفس إشكال، ولقيل: أتراه تقدَّم نائباً، أو مبتدئاً شرعاً؟ فصلّىٰ مأموماً لئلّا يتدنّس بغبار الشبهة، وجه قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا نبي بعدي»».

ثمَّ قال: «وفي صلاة عيسىٰ عليه السلام خلف رجل من هذه الأُمّة، مع كونه في آخر الزمان، وقرب قيام الساعة، دلالة للصحيح من الأقوال: «إنَّ الأرض لا تخلو عن قائم لله بحجّة»، والله أعلم»[2].

٢ ـ وفي إرشاد الساري، قرن بين حديث البخاري، والحديث المروي في صحيح مسلم المبيِّن بكلّ وضوح من يؤمُّ الناس بالصلاة، وذكر قول ابن الجوزي السابق، ثمَّ ردَّ علىٰ قول التفتازاني: «إنَّه يؤمّهم ويقتدي به المهديّ؛ لأنّه أفضل، وإمـامته أولىٰ» بقوله: «وهذا يعكّر عليه حديث مسلم السابق»[3].

---

(١) كذا، والصحيح الآبري، وقد كنّاه بعضهم بأبي الحسين والصحيح: الحسن، مات سنة / ٣٦٣ هـ كما في تراجمه.

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري / ابن حجر العسقلاني ٦: ٣٨٣ ـ ٣٨٥.

(٣) إرشاد الساري بشرح صحيح البخاري / القسطلاني ٥: ٤١٩.

٣ ـ وفي عمدة القاري بدأ بذكر رواة حديث البخاري في الصحيحين، وبيَّن كيفية نزول عيسىٰ في بعض الروايات كما في كتابي مسند أحمد بن حنبل، والفتن لأبي نعيم إلىٰ أن قال: «ورویٰ مسلم من حديث ابن عمر في مدة إقامة عيسىٰ عليه الصلاة والسلام بالأرض بعد نزوله إنّها سبع سنين».

ثمَّ شرح المراد من حديث البخاري، فقال: «قوله: وإمامكم منكم. يعني: يحكم بينكم بالقرآن لا بالإنجيل كما قال الكرماني.. وقيل: معناه: يصلّي معكم بالجماعة والإمام من هذه الأُمّة» ثمَّ نقل قول ابن الجوزي: «لو تقدَّم عيسىٰ عليه السلام إماماً لوقع في النفس إشكال، ولقيل: أتراه تقدَّم نائباً، أو مبتدئاً شرعاً؟ فصلّىٰ مأموماً لئلّا يتدنس بغبار الشبهة، وجه قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا نبي بعدي»».

ثمَّ نقل كلام ابن حجر السابق: «وفي صلاة عيسىٰ عليه السلام خلف رجل من هذه الأُمّة...»[1].

٤ ـ وفي فيض الباري: قوله: «كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم، وإمامكم منكم؟» قال: «الواو فيه حاليه، والمتبادر منه الإمام المهديّ، فسمّي إماماً، وعيسىٰ عليه السلام حكماً عدلاً، وحاصله: أنتم كيف تكونون حين ينزل فيكم ابن مريم، وهو يكون فيكم حكماً عدلاً؟ أمّا الإمام فإنّه لا يكون هو، ولكنّه يكون أحد غيره، ويكون ذلك الإمام منكم لا من بني إسرائيل، بخلاف عيسىٰ عليه الصلاة والسلام.

وقد اختلط فيه بعض الرواة عند مسلم، فأطلقه علىٰ عيسىٰ عليه الصلاة والسلام، فجعل اللفظ: وأمَّكُمْ منكم.. والراجح عندي لفظ البخاري: وإمامُكُمْ منكم، بالجملة الإسمية، والمراد منه الإمام المهديّ، لما عند ابن ماجةص٣٠٨ بإسناد

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري / العيني ١٦: ٣٩ ـ ٤٠، من المجلد الثامن.

قوي: يا رسول الله ! فأين العرب يومئذٍ ؟ قال: «هم يومئذٍ قليل ببيت المقدس، وإمامهم رجل صالح، فبينما إمامهم قد تقدَّم يصلِّي بهم الصبح إذ نزل عليهم عيسى ابن مريم الصبح، فرجع ذلك الإمام يمشي القهقرىٰ ليقدِّم عيسىٰ عليه السلام يصلّي.. الخ» .

فهذا صريح في أنَّ مصداق الإمام في الأحاديث، هو الإمام المهديّ دون عيسىٰ عليه الصلاة والسلام نفسه. فلا يبالي فيه باختلاف الرواة بعد صراحة الأحاديث. وبأيِّ حديث بعده يؤمنون، فهذا هو أصل اللفظ.

ومن قال: أمَّكم منكم، أو: أمَّكم بكتاب الله، فكلّ ذلك من تصرفاتهم، وأوهامهم ؛ لأنَّ الحديث إذا اختلفت ألفاظه عن صحابي، فالطريق: العدول عنه إلىٰ حديث صحابي آخر إن كان عنده ذلك الحديث، فإنَّه ينفصل به الأمر علىٰ الأغلب»[1] .

٥ ـ أمَّا في حاشية البدر الساري إلىٰ فيض الباري، فقد علَّق علىٰ قول الكشميري في فيض الباري المتقدِّم: «وقد اختلط فيه بعض الرواة» بكلام طويل بدأه ببيان الحاجة إلىٰ ضرورة الرجوع في فهم الأحاديث التي قد يبدو عليها الاختلاف أو التناقض أحياناً إلى الأحاديث الصحيحة الأُخرى الرافعة لهذا الاختلاف أو التناقض، ثمَّ أطال الكلام في شأن الجمع بين تلك الأحاديث، ثمَّ خَلَص بعد ذلك إلى القول:

«إذا علمت هذا فاعلم أنَّ الرواة اختلفوا في بيان إمامة عيسىٰ عليه الصلاة والسلام بعد اتفاقهم علىٰ نزوله، فعند مسلم ص٨٧ ج١: «لينزلنّ ابن مريم حكماً عدلاً»، وفي لفظ: «كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم، وإمامكم منكم ؟». ولا مغلطة فيه، ولا مغالطة. وهكذا الحال إلىٰ ثلاثة تابعين عن أبي هريرة: الزهري، وعطاء

---

(١) فيض الباري علىٰ صحيح البخاري / الكشميري الديوبندي ٤: ٤٤ـ٤٧.

ابن ميناء، ومولىٰ أبي قتادة، كلُّهم رووا عن أبي هريرة، أمَّا على اللفظ الأوّل، أو على اللفظ الثاني.

ثمَّ جاء أحد مِن تَبعِ التابعين، فاختلف فيه، فرواه: (كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم فأمّكم؟). وجاء آخر وقال: (فأمّكم منكم)، فأورث نَـبْواً. فـإنَّ حـرف ـ من ـ ليست صلة للإمامة، فاحتاج إلى التأويل، فذكره بعضهم هكذا، (قال ابن أبي ذئب: تدري إمامكم منكم؟ قلت تخبرني، قال: فأمَّكم بكتاب ربكم وسُـنّة نبيكم ﷺ).

فهذه الألفاظ كلُّها عند مسلم، واختلف فيه الرواة كما رأيت، وأصـل اللـفظ: (وإمامكم منكم) كما عند البخاري، وكما عند ابن ماجة: وإمامهم رجـل صـالح. والبواقي أوهام، اختلط عليهم حديث آخر عن أبي هريرة عند مسلم ص٣٩٢ ج٢ من المجلد الثاني يرويه تابعي رابع، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً: (لاتقوم الساعة حتىٰ تنزل الروم بالأعماق، أو بـدابـق ـ إلىٰ قـوله ـ إذا أُقـيمت الصلاة، فينزل عيسى بن مريم ﷺ فأمهم).

قال: والمراد من الإمامة ههنا إمامة الصلاة، وكان المراد في قـوله: (وإمـامكم منكم) الإمامة الكبرىٰ، فنقلها إلى الحديث الأوّل عـن أبي هـريرة، فـقال فـيه: (فأمَّكم) علىٰ صيغة الماضي كما علمت من لفظ مسلم. فلما أحسّ فيه خـللاً في المعنىٰ، أضاف من جانبه ـ منكم ـ أيضاً، ثمَّ احتاج إلىٰ بيان المعنىٰ كما مرَّ عن ابن أبي ذئب.

إنَّ المراد من الإمامة في الحديث الأوّل: الإمامة الكبرىٰ، ومصداقه المهديّ، أي: ينزل ابن مريم فيكم حكماً وعدلاً، في زمان يكون فيه إمامكم المهديّ. وقد بيَّن هذا المعنىٰ حديث ابن ماجة مفصَّلاً، وإسناده قوي.

ـ إلىٰ أن قال ـ: بأنّه ثبتت إمامة المهديّ عندنا في الصلاة الأُولىٰ كما رواه مسلم وأنّ حمله على الراوي خلاف الواقع، فدع الراوي علىٰ ما عنده من الغلط ـ إلىٰ أن قال ـ وجملة الكلام: أمّا قوله: (أمّكم) أو (أمّكم منكم) مضمون آخر. وقوله: (وإمامكم منكم) مضمون آخر، وهما عند أبي هريرة.

وموجب الأوّل إمامة الصلاة، وموجب الثاني الإمامة الكبرىٰ.. أمّا كون الإمام في أوّل الصلاة هو المهديّ فذلك منصوص في الحديث عند مسلم.

وأمّا كون عيسىٰ عليه الصلاة والسلام إماماً في سائر الصلوات ـ بعدها ـ فذلك ذوقي»[1]؛ انتهىٰ.

أقول: على الرغم ممّا في كلامه من متانة، إلّا أنّ ما يخالف ذوقه، قول عيسىٰ عليه السلام في حديث مسلم حين يدعوه المهديّ لإمامة الصلاة: «لا، إنّ بعضكم علىٰ بعض أُمراء تكرمة لهذه الأُمّة»[2].

والملاحظ علىٰ ما تقدّم في شروح البخاري هو اتفاق أصحابها علىٰ صحّة اللفظ عند البخاري، وأنّ المراد منه هو الإمام المهديّ مع تصريح بعضهم ـ كما مرّ ـ بالتلاعب في ألفاظ الحديث في صحيح مسلم، مع ما في هذا التصريح من خطورة بالغة، قد تمسّ تسمية الجامع (بالصحيح) بالصميم.

رابعاً: أحاديث من يحثي المال في صحيح مسلم

أمّا الروايات المصرّحة في صحيح مسلم بوجود خليفة في آخر الزمان، وأنّه يحثي المال ولا يعدّه عدّاً، فهي منطبقة تمام الانطباق علىٰ صفة الإمام المهديّ عليه السلام في

---

(١) حاشية البدر الساري إلىٰ فيض الباري / محمد بدر ٤: ٤٤ـ٤٧.

(٢) صحيح مسلم ١: ١٣٥ / ٢٤٢ باب نزول عيسى بن مريم حاكماً..

كيفية توزيع المال علىٰ رعيته ، كما سيأتي بعد عرض روايات صحيح مسلم في هذا الشأن وهي :

١ ـ أخرج مسلم في الصحيح من طريق زهير بن حرب وعليّ بن حجر ؛ عن جابر بن عبد الله الأنصاري أنَّه قال : «قال رسول الله ﷺ : « **يكون في آخر أُمّتي خليفة يحثي المال حثياً ، لا يعدُّه عدداً** »[(١)] .

٢ ـ وأخرج من طريق ابن المثنىٰ ، عن أبي سعيد الخدري ، عن رسول الله ﷺ أنَّه قال : « **من خلفائكم خليفة يحثو المال حثياً ، لا يعدُّه عدداً** » .

وفي رواية ابن حُجْرٍ : يحثي المال »[(٢)] .

٣ ـ وأخرج أيضاً من طريق زهير بن حرب ، عن أبي سعيد الخدري ، وجابر ابن عبد الله ، عن رسول الله ﷺ أنَّه قال : « **يكون في آخر الزمان خليفة يقسم المال ، ولا يعدُّه** » .

٤ ـ وأخرج هذا الحديث الأخير أيضاً من طريق ابن أبي شيبة ، عن أبي سعيد الخدري ، عن رسول الله ﷺ[(٣)] .

من يحثي المال هو المهديّ لا سواه :

بالرجوع إلىٰ كتب الحديث الأُخرىٰ ستجد أنَّ صفة إحثاء المال ليس لها صاحب قط غير الإمام المهديّ عليه السلام ، وذلك في جملة كثيرة من الروايات نذكر بعضها لا كلّها :

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٨ : ٣٨ ، ورواه أحمد في مسنده كما في الحاوي للفتاوىٰ / السيوطي ٢ : ٦٣ .
(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١٨ : ٣٩ .
(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ١٨ : ٣٩ ، ورواه أحمد كما في الحاوي ٢ : ٦٣ .

١ ـ عن أبي سعيد الخدري، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: **«يخرج رجل من أهل بيتي عند انقطاع من الزمان، وظهور من الفتن يكون عطاؤه حثياً»** [١].

أمّا إثبات كون هذا الرجل الذي هو من أهل بيت النبوّة، هو المهديّ، ففيه أحاديث كثيرة جداً، وممّا يدلُّ عليه في هذا الباب أيضاً جملة أحاديث.

٢ ـ أخرج الدارقطني في الإفراد، والطبراني في الأوسط، عن أبي هريرة، عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قال: **«يكون في أُمتي المهديّ ـ إلىٰ أن قال ـ ولا تدّخر الأرض شيئاً من النبات، ويكون المال كدوساً، يقول الرجل: يا مهديّ أعطني، فيقول: خذ»** [٢].

٣ ـ ومثله ما أخرجه نعيم بن حماد، وابن ماجة، عن أبي سعيد الخدري، عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قال: **«يكون في أُمتي المهديّ ـ إلىٰ أن قال ـ والمال يومئذٍ كدوس، فيقوم الرجل فيقول: يا مهديّ أعطني، فيقول: خذوا»** [٣].

٤ ـ ما أخرجه الترمذي وحسّنهُ، عن أبي سعيد الخدري، عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قال: **«إنَّ في أُمتي المهديّ يخرج، يعيش خمساً، أو سبعاً، أو تسعاً ـ زيد الشاك ـ فيجيء إليه الرجل فيقول: يا مهديّ أعطني أعطني، فيحثي له في ثوبه ما استطاع أنْ يحمله»** [٤].

٥ ـ ما أخرجه نعيم بن حماد وأبو نعيم، عن أبي سعيد قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: **«يكون عند انقطاع من الزمان، وظهور من الفتن رجل يقال له: المهديّ، يكون**

---

(١) المصنّف / ابن أبي شيبة ١٥: ١٩٦ / ١٩٤٨٥، وقد أُخرج الحديث في معجم أحاديث المهديّ عليه السلام ١: ٩٧/ ٥٥ من مسند أحمد ٣: ٨٠، ودلائل النبوّة ٦: ٥١٤، وتاريخ بغداد ١٠: ٤٨ وعقد الدرر: ٦١ـ٦٢ باب / ٤، وبيان الشافعي: ٥٠٦ باب/ ١٠، والبداية والنهاية ٦: ٢٤٧، ومجمع الزوائد ٧: ٣١٤، والدر المنثور ٦: ٥٨ وغيرها، فراجع.

(٢) الحاوي للفتاوىٰ ٢: ٦٢.

(٣) الحاوي للفتاوىٰ ٢: ٥٩.

(٤) الحاوي للفتاوىٰ ٢: ٥٩.

عطاؤه هنيئاً » »[(١)].

٦ ـ ما أخرجه ابن أبي شيبة والحاكم، عن أبي سعيد الخدري، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: **«يخرج في آخر الزمان خليفة يعطي الحق بغير عدد»**[(٢)].

٧ ـ ما أخرجه ابن أبي شيبة، عن أبي سعيد الخدري، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: **« يخرج رجل من أهل بيتي عند انقطاع من الزمان، وظهور من الفتن يكون عطاؤه حثياً »** »[(٣)].

٨ ـ ما أخرجه عبد الرزاق، عن أبي سعيد الخدري أيضاً قال: «ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلاءً يصيب هذه الأُمّة حتىٰ لا يجد الرجل ملجأً يلجأ إليه من الظلم، [ثم قال]: **« فيبعث الله رجلاً من عترتي من أهل بيتي فيملأ به الأرض قسطاً كما ملئت ظلماً وجوراً، يرضىٰ عنه ساكن السماء وساكن الأرض، لا تدع السماء من قطرها شيئاً إلّا صبّته مدراراً، ولا تدع الأرض من مائها شيئاً إلّا أخرجته حتىٰ تتمنى الأحياء الأموات، يعيش في ذلك سبع سنين، أو ثمان، أو تسع سنين »** »[(٤)].

وممّا يوضّح المراد من رجل العترة الطاهرة في الأحاديث الثلاثة الأخيرة هو ما تقدّم قبلها من أحاديث وما ذكره الكنجي الشافعي في البيان وعشرات غيره.

---

(١) الحاوي للفتاوىٰ ٢: ٦٣.

(٢) المصنّف / ابن أبي شيبة ١٥: ١٩٦ / ١٩٤٨٥.

(٣) المصنّف / ابن أبي شيبة ١٥: ١٩٦ / ١٩٤٨٦، والمستدرك / الحاكم ٤: ٤٥٤، والحاوي للفتاوىٰ ٢: ٦٤، وقد جزم الشيخ منصور عليّ ناصف بأنّ من يحثي المال في آخر الزمان هو الإمام المهديّ عليه السلام فقال شارحاً حديث التاج ـ وهو الحديث الثاني المتقدّم من أحاديث صحيح مسلم ـ: « هذا هو المهديّ رضي الله عنه بدليل الحديث الآتي وذلك لكثرة الغنائم والفتوحات، مع سخاء نفسه، وبذله الخير لكلّ الناس ».

راجع: غاية المأمول شرح التاج الجامع للأُصول / الشيخ منصور عليّ ناصف ٥: ٣٤٢، والتاج الجامع للأُصول في أحاديث الرسول للمؤلف نفسه.

(٤) المصنّف / عبد الرزاق ١١: ٣٧١ / ٢٠٧٧٠ ـ باب المهديّ.

قال في البيان في أخبار صاحب الزمان: «وقد وسمته بـ(البيان في أخبار صاحب الزمان) وعرّيته عن طرق الشيعة، تعرية تركيب الحجّة، إذ كلّ ما تلقته الشيعة بالقبول وإن كان صحيح النقل، فإنّما هو خِرّيت منارهم، وخُدارية ذمارهم، فكان الاحتجاج بغيره آكد، وفيه أبواب»[١].

ثمّ شرع في تفصيل أبواب الكتاب الخمسة والعشرين، وكان ممّا رواه في الباب السابع عشر: «**المهديّ رجل من ولدي وجهه كالقمر الدرّي.. الخ**».

قال: «قلت: هذا حديث حسن رزقناه عالياً ـ بحمد الله ـ عن جمٍّ غفير من أصحاب الثقفي، وسنده معروف عندنا، ذكره أبو نعيم في مناقب المهديّ، وأخرجه الطبراني في معجمه عن محمد بن إبراهيم بن كثير الصوري، قال: حدَّثنا وراد بن الجراح كما سقناه»[٢].

أقول: الحديث مخرج في معجم أحاديث المهديّ في مجلده الأوّل عن ثلاثة وثلاثين مصدراً من مصادر أهل السُنّة، وعن خمسة عشر مصدراً من مصادر الشيعة الإمامية ومن طرق شتىٰ.

خامساً: أحاديث خسف البيداء في صحيح مسلم

أخرج الإمام مسلم في صحيحه من طريق قتيبة بن سعيد، وابن أبي شيبة، وإسحاق بن إبراهيم كلُّهم؛ عن عبيد الله بن القبطية أنَّه قال: «دخل الحارث بن أبي ربيعة، وعبد الله بن صفوان، وأنا معهما علىٰ أُمّ سلمة أُمّ المؤمنين، فسألاها عن الجيش الذي يخسف به ـ وكان ذلك في أيام ابن الزبير ـ فقالت: قال رسول الله ﷺ:

(١) البيان في أخبار صاحب الزمان / الكنجي الشافعي: ٤٧٦.
(٢) البيان في أخبار صاحب الزمان: ٥١٣ باب / ١٧.

يعوذ عائذ في البيت ، فيبعث إليه بعث ، فإذا كانوا ببيداء من الأرض خسف بهم..»[١].

الخسف من علامات ظهور المهديّ عليه السلام :

قد يظنّ البعض أنَّ هذا الحديث هو من وضع الزبيريين إبّان ما كان من أمر ابن الزبير ومحاصرته في مكة، ولكن بمراجعة كتب الحديث سيجد مضمونه منقولاً عن كثير من الصحابة وبطرق شتىٰ، مع تخريجه في كثير من كتب الحديث والاعتراف بصحته أيضاً، كما يظهر من بعض الأحاديث كون الخسف علامة من علامات ظهور المهديّ عليه السلام.

١ ـ من ذلك ما رواه الحاكم بسنده، عن أبي هريرة، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث السفياني ـ إلىٰ أن قال ـ : «.. **ويخرج رجل من أهل بيتي فيبلغ السفياني، فيبعث إليه جنداً من جنده، فيهزمهم، فيسير إليه السفياني بمن معه حتىٰ إذا صار ببيداء من الأرض خسف بهم، فلا ينجو منهم إلّا المخبر منهم**». قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه»[٢]، وقد ارتضاه الذهبي، إذ لم يعلّق عليه بشيء كما هو ديدنه[٣].

قال السيد الطباطبائي في الميزان ـ بعد أن نقل هذه الرواية من الدر المنثور للسيوطي ـ: «أقول: والرواية مستفيضة من طرق أهل السُنّة، مختصرة أو مفصّلة، وقد رووها من طرق مختلفة، عن ابن عباس، وابن مسعود، وحذيفة، وأبي

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ٤، ورواه بطرق أُخرى أيضاً في الصفحات: ٥ و ٦ و ٧ من الجزء المذكور.

(٢) مستدرك الحاكم ٤: ٥٢٠، وكنز العمال ١٤: ٢٧٢ / ٣٨٦٩٨.

(٣) تلخيص المستدرك / الذهبي ٤: ٥٢٠ ـ مطبوع بهامش مستدرك الحاكم.

هريرة، وجد عمرو بن شعيب، وأُمّ سلمة، وصفية، وعائشة، وحفصة أزواج النبيّ ﷺ، ونفيرة امرأة القعقاع، وعن سعيد بن جبير موقوفاً»[١].

٢ ـ ومنه أيضاً ما رواه أبو نعيم عن الزهري، قال: «يخرج المهديّ بعد الخسف في ثلاثمائة وأربعة عشر رجلاً عدد أهل بدر»[٢].

٣ ـ ومنه ما رواه أحمد في مسنده، عن أبي سعيد الخدري، عن رسول الله ﷺ قال: **«أُبشّركم بالمهديّ يبعث في أُمتي على اختلاف من الناس وزلازل، فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملئت جوراً وظلماً»**[٣].

٤ ـ ذكر في غاية المأمول بأنَّ حديث مسلم قد أخرجه أبو داود، ثمَّ قال: «فإنَّه رواه في كتاب المهديّ، جزماً منه بأنَّ هذا الجيش الذي يُخسف به هو الذي يأتي لقتال المهديّ عليه السلام، ويؤيّد هذا ما بعده». ثمَّ ذكر بعده حديث أُمّ سلمة الذي رواه أبو داود وأنكر ابن خلدون فيما تقدَّم علاقته بموضوع المهدي، ثمَّ ردّ ما يروي عن عبد الله بن صفوان قوله: بأنَّ الجيش الذي يُخسف به في البيداء هو الجيش الآتي لقتال ابن الزبير.

قال: «حقاً ليس هو هذا الجيش لأنّه لم يخسف به، وما سمعنا بجيش خسف به للآن، ولو وقع لاشتهر أمره كأصحاب الفيل»[٤].

---

(١) الميزان في تفسير القرآن ١٦: ٣٩٣ ـ في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُوا مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ ﴾، سبأ: ٣٤ / ٥١، وانظر الدر المنثور ٦: ٧١٢ ـ ٧١٤.

(٢) الحاوي للفتاوىٰ ٢: ٧٤.

(٣) مسند أحمد ٣: ٣٧، سنن الترمذي ٤: ٥٠٦ / ٢٢٣٢، وقد أُخرج الحديث من مصادر كثيرة في معجم أحاديث المهديّ عليه السلام ١: ٩٢ / ٥٣، نذكر منها: بيان الشافعي: ٥٠٥ باب / ١٠، عقد الدرر: ٦٢ باب / ٤، فرائد السمطين ٢: ٣١٠ / ٥٦١، مجمع الزوائد ٧: ٣١٣، ميزان الاعتدال ٣: ٩٧، الدر المنثور ٦: ٥٧، الصواعق المحرقة: ١٦٦ باب / ١١، كنز العمال ١٤: ٢٦١ / ٣٨٦٥٣، ينابيع المودّة: ٤٦٩ باب / ٨٥.

(٤) غاية المأمول شرح التاج الجامع للأُصول / الشيخ منصور عليّ ناصف ٥: ٣٤١.

ومن هنا يتضح أنَّ الخسف الذي سيحصل في البيداء كما في صحيح مسلم هو من علامات ظهور المهديّ عليه السلام، وممّا يؤيده زيادة علىٰ ما مرَّ من الأحاديث الصريحة في ذلك أنَّ الخسف المشار إليه في الصحيح لم يحصل إلى الآن بالوصف المذكور، وعليه فلا بُدَّ من وقوعه في المستقبل إن عاجلاً أو آجلاً.

﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ قُلْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ قَرِيباً ﴾[1] ﴿ فَاصْبِرْ صَبْراً جَمِيلاً * إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً * وَنَرَاهُ قَرِيباً ﴾[2].

ونكتفي بهذا القدر من أحاديث الصحيحين التي لا يرتاب الباحث المنصف بأنَّ مصداقها الوحيد هو الإمام المهديّ عليه السلام، كما تقدَّم في لسان الأحاديث المفسِّرة لما رواه الشيخان بهذا الخصوص، مع شهادة ذوي الخبرة بذلك أيضاً.

ومن هنا يتضح فساد الادعاء القائل: إنَّ البخاري ومسلماً لم يرويا شيئاً من أحاديث المهدي الموعود المنتظر عليه السلام.

أمّا لماذا لم يروِ الشيخان حديثاً فيه لفظ (المهدي)؟ فعلى الرغم من أنَّه لا يؤثر ذلك في صحّة الأحاديث المصرّحة بالمهديّ عليه السلام، فإنَّه يدلّ علىٰ عدم استيعاب كتابيهما للصحيح من الأحاديث، شأنهما بذلك شأن أيّ محدِّث آخر لم يستقطب في كتابه كلّ ما ورد من صحيح الآثار.

وإذا كان من البعيد تصور عدم وقوفهما علىٰ تلك الأحاديث المصرّحة بظهور المهديّ في آخر الزمان، وأنَّه من عترة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، وأنَّ اسمه كاسمه، وأنَّه يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، بعد ما ملئت ظلماً وجوراً.

---

(١) الإسراء: ١٧ / ٥١.

(٢) المعارج: ٧٠ / ٥ ـ ٧.

إذا كان ذلك من البعيد، فإنَّ من الأكثر بُعداً أن لا يقف البخاري مثلاً علىٰ نص حديث الغدير ذائع الصيت، حيث تحدّثت به الركبان، في كلّ الفيافي والقفار وانتشر أمره في أنحاء جزيرة العرب، ولكن منهج البخاري الذي رسمه لنفسه في إيراد الأحاديث كان يحتّم عليه حذف أو اختصار مثل هذه الأحاديث التي يتطير منها ساسة عصره، وكيف لا وفي روايات المهديّ الصحيحة تكذيباً لأسلاف خلفاء بني العباس الذين استحوذوا علىٰ تلك الروايات وحاولوا الالتفاف عليها بمهديهم، وهذا ممّا ينبغي علىٰ صاحبي الصحيحين أن يتقيا فيها بالتلميح والإشارة، دون التصريح ووضوح العبارة، أخذاً بطريقتهما في روايات فضائل العترة ونظائرها. علىٰ أنَّ أحاديث المهديّ قد اعتنىٰ بها شيوخ البخاري واحتجوا بها، ومن أشهرهم نعيم ابن حماد.

قال السيوطي في أوّل رسالته (العرف الوردي في أخبار المهدي) المطبوعة في كتابه الحاوي للفتاوىٰ: «هذا جزء جمعت فيه الأحاديث والآثار الواردة في المهدي، لخصت فيه الأربعين التي جمعها الحافظ أبو نعيم، وزدت عليه ما فاته»[١]، ثمَّ قال بعد هذا التلخيص: «هذه الآثار كلها لخصتها من كتاب الفتن لنعيم بن حماد، وهو أحد الأئمة الحفاظ، وأحد شيوخ البخاري»[٢].

وهذه من المؤاخذات التي تلاحظ على الجامع الصحيح الذي أعرض فيه البخاري عن رواية الأحاديث الصحيحة التي احتج بها شيوخه، وهم من أئمة الحفاظ، مكتفياً برواية ما له علاقة وطيدة بها، مع تحاشي التصريح بلفظ (المهدي) لعلّة لا علاقة لها بعلوم الحديث رواية ودراية، لما مرَّ من التصريح تلو التصريح بتواتر ما بشّر به النبيّ ﷺ من ظهور المهديّ عليه السلام في آخر الزمان.

---

(١) الحاوي للفتاوىٰ ٢: ٥٧.

(٢) الحاوي للفتاوىٰ ٢: ٨٠.

وبعد بيان زيف الاحتجاج الأوّل القائم علىٰ أساس تفنيد ابن خلدون لأسانيد أحاديث المهديّ عليه السلام في كتب السُنّة.

مع بطلان الاحتجاج الثاني، وهو بخصوص نفي وجود أيّة رواية عن المهديّ في كتاب الصحيحين، سيكون الحديث عن احتجاجهم الثالث الذي هو أوهىٰ من بيت العنكبوت.



الاحتجاج الثالث
اختلاف وتعارض أحاديث المهدي عليه السلام

واحتجوا أيضاً بأنَّ الأحاديث الواردة في المهديّ عليه السلام مختلفة ويعارض بعضها بعضاً، وبالتالي فإنَّ عدم اتفاقها علىٰ شيء معيّن يحتّم ردّها ؛ لأنَّ ما كانت صفته الاختلاف والتعارض لا يمكن تصوّر صدوره عن النبيّ صلى الله عليه وآله، ولهذا كانت دعوى التواتر في غير محلها بزعمهم.

وفي ذلك يقول الأُستاذ السائح المغربي: «إنَّهم قالوا: إنَّ الحديث متواتر المعنىٰ، وللقارئ أَنْ يسأل:

ما هو المعنى المتواتر ؟
وهذه الأحاديث لا تتفق علىٰ شيء، ونبدأ من نسب المهدي:
فبعضها يكتفي بأنَّه هاشمي.
وأُخرىٰ تقول: إنَّه من أهل البيت.
وثالثة تقول: من بني العباس.
ورابعة تقول: إنَّه من أبناء فاطمة من ولد الحسين، وقيل: من ولد الحسن.
وخامسة، مشتركاً: أبوه فاطمي، وأُمه عباسية»[1].

ثمَّ أخذ يردد ما ورد في بعض الروايات من اختلاف في علامات ظهوره عليه السلام،

---

(١) تراثنا وموازين النقد /السائح المغربي: ١٨٧.

والتي جعلت من أشراط الساعة الثابتة في الصحيح، مستعرضاً الاختلافات في مدة حكمه ﷺ، ومكثه، وصفاته، مردداً بين آونة وأُخرى استخفافه المتكرر بقوله: «أيُّ معنى متواتر»، حتىٰ بلغ به الأمر إلىٰ تسخيف عقول القائلين بتواتر أحاديث المهدي، مع وجود هذا الاختلاف والتناقض فيها، مع الازدراء والسخرية منهم، ووصفهم بأنّهم: من أنصار القديم !!

ولقد كان بودّي أن أُناقش الأُستاذ السائح علىٰ جميع ما أورده في مقاله، إلّا أنّي قد وجدت العلّامة المحقق السيد محمد رضا الجلالي حفظه الله تعالىٰ ورعاه قد سبقني إلىٰ ذلك في بحثه الرائع (نقد الحديث بين الاجتهاد والتقليد، ونظرة جديدة إلىٰ أحاديث عقيدة: المهديّ المنتظر)[1]. وقد بيّن السيد الجلالي مواقع النظر في مقال الأُستاذ السائح، مع تهافت الآراء المطروحة فيه، وتأرجح صاحبها بين الاجتهاد تارة، والتقليد تارة أُخرى، وابتعاده عن الموضوعية، وتطرقه إلىٰ أُمور لا علاقة لها بموضوع بحثه، وإثارته النعرات الطائفية التي لا يليق نشرها من قبل (كليّة الدعوة الإسلامية) في ليبيا، خصوصاً ولسان مجلة الكلية يدعو إلى المودّة والصفاء.

ولتزامن صدور الردّ مع كتابة هذا الفصل، فلا موجب لتكرار ما ورد فيه إلّا ما اضطررت إلىٰ ذكره مع الإشارة إليه، والتوسع فيما لم يذكره السيد الجلالي هناك مراعاة منه لحجم المجلة، وإفساح المجال أمام بحوثها الأُخرىٰ.

علىٰ أنّي وجدت الكثير من المعاصرين قد سبق الأُستاذ السائح، كما وقفت علىٰ كلمات من سبقهم كأحمد أمين والشيخ أبي زهرة، وغيرهما ممّا لا طائل في إيراد

---

(١) البحث منشور في مجلة (تراثنا) ـ إصدار مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، العددان: الثالث والرابع (٣٢ و ٣٣) السنة الثامنة، رجب ـ ذو الحجّة / ١٤١٤ هـ، وقد كتب على الغلاف سنة / ١٤١٣ هـ لتأخر المجلة عن إصدار أعداد سنة كاملة.

نصوص عباراتهم، إذ الكلّ يهدف إلىٰ طمس الحقيقة التي أبى الله تعالىٰ إلّا أن تظهر.

وهذا ما يلقي ضوءاً على استغلال قضية المهديّ عليه السلام استغلالاً بشعاً، وغرس جذور الاختلاف بين السُنّة والشيعة ـ خصوصاً عند تعرضهم إلىٰ أُمور جانبية لا علاقة لها بأحاديث المهديّ في كتب السُنّة، كفارسية التشيّع، وتأثره بأفكار اليهود والنصارى علىٰ حدّ زعمهم ـ والقضاء علىٰ أيّة وسيلة من شأنها أن تقرّب بين المسلمين، كقضية المهديّ المتّفق على صحّة أصلها واختلافهم في تفاصيلها، وهذا لا يعيق الباحث من الوصول إلى الحقيقة.

بيد أنَّ هؤلاء لم يدركوا أنَّ استغلال قضية واحدة مرات ومرات، لأغراض وأهداف معلومة يفقدها قدرة التأثير، لا سيّما إذا كانت تلك القضية، ذات جذور إسلامية مرتبطة مع فطرة الإنسان وطموحاته، وتطلعاته.

وقد يكون من بين السابقين للسائح المغربي بتلك الاحتجاجات، من هو حسن النيّة، كالسيد محمد رشيد رضا صاحب المنار وغيره ممّن اتخذ انحراف اعتقاد الآخرين ـ لاغتراره بهم ـ معياراً لبطلان ما ثبت أنّه من الدين، وحالت شكوكه دون الوصول إلىٰ منطق العدل والصواب.

جواب الاحتجاج الثالث

أوّلاً: الاختلاف المزعوم هو من طبيعة تفاصيل القضايا الثابتة

إنَّ الاحتجاج باختلاف تفاصيل قضية علىٰ عدم ثبوتها، مغالطة سافرة، يستلزم القول بصحتها إلغاء العقل ومصادرة الوجدان، وإنكار الكثير من

المسلّمات اليقينية علىٰ مستوى العقائد والأحكام الفقهية، خصوصاً الأحكام التي اختلف المسلمون بها أيّما اختلاف.

ذلك لأنّ معظم القضايا تكون ذات بعدين.

أحدهما: يمثّل لُبّ القضية وأصلها.

والآخر: يرتبط بأوصاف القضية وتفاصيلها.

ولا يلزم من ثبوت أصل أيّة قضية، وحدة تفاصيلها، وحيثياتها، ذلك لأنّ اختلاف الأوصاف والتفاصيل والحيثيات غالباً ما يرافق الأحداث المهمة في التاريخ، والقضايا الخطيرة فيه، فأصل القضية شيء، وفرعها شيء آخر، وقضية المهديّ من هذا النوع من القضايا، وهي اشبه ما تكون بالشجرة العملاقة التي أصلها ثابت في تخوم الأرض، بينما قد تكون مجموعة من جذورها قد ضلت طريقها في الأعماق، ولم تصادف في سيرها التربة الصالحة لتستمد منها مقومات حياتها، حتى اضمحلت وماتت، علىٰ عكس الجذور الأُخرى التي وجدت محيطها المناسب، فعاشت علىٰ أحسن ما يرام، كما نجد الاختلاف في أغصانها حيث الغصن الرطيب الذي لا يشكّ بحسنه وجماله، إلىٰ جنب الغصن الذابل الذي لا حياة فيه، وفي أوراقها حيث الورقة الخضراء الندية، إلىٰ جنب الصفراء اليابسة، وهكذا الحال في لحائها وثمارها.

وليس من المعقول أن ننفي وجود الشجرة لاختلاف جذورها وأغصانها وأوراقها ولحائها وثمارها، إذ من النادر جداً أن تتفق تفاصيل قضية ما تمام الاتفاق مع أصل تلك القضية.

وما اختلاف بعض أحاديث المهديّ عليه السلام إلّا كاختلاف أجزاء هذه الشجرة، بينما الإيمان بظهوره في آخر الزمان ـ وهو أصل القضية ـ يمثل اللّب من هذه الشجرة الذي لا يضره تشابك الأغصان واختلافها، واخضرار الأوراق أو اصفرارها.

وهذا قياس مع ألف فارق، لأنّا إذا ما أردنا البحث عن نظائر أُخرىٰ ـ لقضية المهديّ في واقعنا الديني ـ اختلفت تفاصيلها وأجزاؤها، سنجد في بقاء المذاهب الإسلامية أمثلة شتىٰ، ذلك البقاء القائم على الاختلاف في تفاصيل العقائد والأحكام، وإلّا لصار الإسلام ديناً بلا مذاهب.

إنَّ في واقعنا الديني أمثلة شتىٰ من المسلّمات اليقينة الثابتة عند جميع المسلمين، مع اختلافهم كثيراً في تفاصيلها، ولا أحد منهم ينكر مثل هذه المسلّمات لهذه الاختلافات ، ولأجل إيضاح هذه الحقيقة سنذكر ـ علىٰ سبيل المثال لا الحصر ـ الأمثلة التالية:

أمثلة من الاختلافات في تفاصيل القضايا الثابتة:

الجانب العقائدي:

وليكن مثاله الصفات الإلهية، كالقدرة مثلاً، حيث لا نجد أحداً لا من الشيعة ولا من أهل السُنّة من ينفي القدرة عن الله تعالىٰ ويعجّزه ـ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ـ فعقيدتهم أجمع، هي: أنَّ الله قادر علىٰ كلّ شيء، ولكن هل اتفقوا في مسائل القدرة وتفاصيلها ؟ كلا.

فمنهم من يراها من الألفاظ والمفاهيم المجرّدة.

ومنهم من يراها من الحقائق المرتبطة بكمال وجودي قائم بالذات.

ومنهم من يراها عين الذات.

ومنهم من يراها صفة قديمة زائدة على الذات.

كما اختلفوا في مسألة تعلق القدرة بأفعال الإنسان الاختيارية، واختلفوا في متعلّق القدرة أيضاً، فهل تتعلق بالوجود في الاستقبال، أو في الحال، أو في العدم ؟ وما هي درجة تعلقها بفعل القبيح ؟

ثمَّ ما هي علاقة القدرة بغيرها من الصفات الأُخرى كالعلم والإرادة ؟ فهل هي صفات متكثرة، أو واحدة ؟ وهل ترجع صفة القدرة والعلم والإرادة إلىٰ أصل واحد، أم ماذا ؟ وما هي مجالات القدرة ؟ وهل يستلزم الإمكان عمومية القدرة، أو لا ؟ إلىٰ غير ذلك من أُمهات المسائل الأُخرى التي لم تكن عقلية بحتة وإنَّما تدخّل فيها الأثر أيضاً كما يتضح من استدلالاتهم بالحديث في كتب العقائد والكلام، وسنذكر جانباً من اختلافهم في فهم صفة القدرة في باب البَداء.

علىٰ أنَّ اختلافهم لم يكن في تفاصيل الصفات الإلهية فحسب، بل تعداه إلىٰ تفاصيل العقائد الأُخرى أيضاً، كما هو الحال في موضوع عصمة النبيّ ﷺ هل هي قبل التبليغ أو بعده ؟

كما اختلفوا في تفاصيل البعث والنشور، والثواب والعقاب، والصراط، والميزان، كما لا ننسىٰ في هذا المجال اعتقادهم المطلق بأنَّ القرآن الكريم هو كتاب الله تعالىٰ، لم ينقص منه ولم يزد حرف واحد عليه، مع ما سيأتي من المزاعم في التحريف بمائة مثال ، لم تؤثر علىٰ عقيدتنا في تواتره القطعي عن النبيّ ﷺ وبالصورة التي هو عليها الآن .

الجانب الفقهي :

لا شكّ أنَّ الاختلاف بين المسلمين في تفاصيل الأحكام الفقهية يستحيل جمعه في مجلد واحد مع أدلته من الأخبار المنسوبة إلى النبيّ ﷺ ، مع أنّ هذه الأحكام

من وجوب وتحريم وغيرهما ثابتة شرعاً.

خذ مثالاً لذلك حكم الرضاع المنشر للحرمة، فإنَّ أصل هذا الحكم ثابت للقاعدة المعروفة بين جميع فقهاء الإسلام: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» ولم يختلف في صحَّتها اثنان، ولكنَّهم اختلفوا في جزئيات هذه القاعدة وكيفية تطبيقها، كاختلافهم في عدد الرضعات التي تنشر الحرمة، وفي مدة الرضاعة، وفي عمر الرضيع، وفي المرضعة ذاتها، في حياتها وبعد وفاتها، وفي طريق إيصال اللبن للرضيع.

فقد ذهب مالك بن أنس، وأبو حنيفة وأصحابه، وسفيان إلىٰ أنَّ الرضاع قليله وكثيره يحرم في الحولين، ولا فرق في ذلك عندهم بين المصّة الواحدة والمصتين، وأمّا ما كان بعد الحولين فلا يحرم، واستدلّوا علىٰ ذلك بما ثبتت صحَّته من الأحاديث عندهم[1] كما روى الترمذي هذا المعنىٰ في سننه[2].

بينما نجد أُمّ المؤمنين عائشة كانت تقول: بأنَّ رضاع الكبير ينشر الحرمة، ولو كان ذا لحية كسالم الذي أرضعته إحدى نساء الصحابة كما سيأتي في باب التحريف، وقد كانت عائشة تأمر قريباتها بذلك، وتفتي به أيضاً، في حين أنكَرْنَ قولها أزواج النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم كلّهن، وأبَيْنَ هذا الرضاع، كما أنكره عمر أيضاً، وسائر الصحابة، مع أنَّ من أنكر هذا الرضاع، ومن أثبته، لا دليل عنده عليه سوى الحديث.

قال أبو عبيد: لا تحرم المصة، ولا المصتان، مستدلاً بقول عائشة، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «**لا تحرم المصة ولا المصتان**»[3]، وقد أُخرج هذا الحديث في خمسة من

---

(١) راجع: المغني / ابن قدامة الحنبلي ٨: ١٩٥ و ٩: ١٩٢ و ١٩٥، مجمع الأنهر / داماد أفندي الحنفي ١: ٣٧٥، المحلّىٰ / ابن حزم ١٠: ٩.

(٢) سنن الترمذي ٣: ٤٥٦ و ٤٥٩.

(٣) اختلاف العلماء / ابن نصر المروزي: ١٤٦.

كتب الصحاح[١].

وقد ذهب الشافعي إلىٰ أنَّ الرضاع الذي ينشر الحرمة لا يكون دون خمس رضعات، مستدلاً بآية (منسوخة التلاوة) !! كما في حديث عائشة[٢] المروي في صحيح مسلم وغيره أيضاً[٣].

ولو صحَّ ما ادعاه المنكرون، لكان بإمكان أحدهم ـ وعلىٰ طبق حجتهم ـ أن يتزوج أُخته من الرضاعة؛ لأنَّ قاعدة الرضاع المنشر للحرمة لم يثبت أصلها، بل لا أصل لها؛ لأنَّ الأحاديث الواردة في تفاصيل الرضاع لم تتفق علىٰ شيء معين !!

ومنه أيضاً اتفاقهم جميعاً علىٰ وجوب قطع يد السارق، مع اختلافهم الشديد في تفصيلات كثيرة لا مجال لحصرها، نذكر منها جانباً واحداً، وهو مقدار السرقة الموجب للقطع.

فابن شبرمة، وابن أبي ليلىٰ، كانا يقطعان ـ وهما من القضاة ـ إذا كان قيمة المسروق خمسة دراهم فصاعداً، ولا قطع فيما قلّت قيمته عن ذلك عندهما[٤] وقد اعتمدا في ذلك علىٰ حديث ابن مسعود الذي أخرجه البيهقي، والنسائي[٥].

أمّا مالك، وأهل المدينة والأوزاعي، والشافعي، وإسحاق، وأبو ثور، فكانوا لا يوجبون القطع إلّا إذا كانت قيمة المسروق ربع دينار فصاعداً[٦] ـ وربع الدينار

---

(١) صحيح مسلم ٢: ١٠٧٣، وسنن أبي داود ٣: ٣٠٢، وسنن الترمذي ٣: ٤٤٥، وسنن النسائي ٦: ١٠١، وسنن ابن ماجة ١: ٦٢٤.

(٢) الأُم/الشافعي ٥: ٢٥.

(٣) صحيح مسلم ٢: ١٠٧٥، وسنن أبي داود ٢: ٣٠٢، وسنن الترمذي ٣: ٤٥٦.

(٤) المغني ١٠: ٢٤٢.

(٥) السنن الكبرى ٨: ٢٦١، وسنن النسائي ٨: ٨٢.

(٦) الأُم ٦: ١١٥، والمغني ١٠: ٢٤٢.

يساوي درهمين ونصف الدرهم؛ لأنَّ الدينار الإسلامي في ذلك الحين يساوي عشرة دراهم ـ وقد اعتمدوا بذلك علىٰ حديث عائشة المخرج بكتب الصحاح وغيرها[١].

أمّا سفيان فلم ير صحّة ما احتج به هؤلاء، حيث كان لا يقطع إلّا فيما كانت قيمته عشرة دراهم فصاعداً[٢]، ولعله كان يعتمد علىٰ رواية في هذا المقام.

أمّا أحمد بن حنبل فالقطع عنده في ثلاثة دراهم مستدلاً بحديث ابن عمر كما نصّ عليه في المغني[٣] وقد روى الحديث البخاري وغيره[٤].

وعلىٰ مبنى السائح وغيره يجب حمل آية القطع على العموم، وأنَّ القطع يكون ولو فيما قلّت قيمته عن الفلس الواحد؛ لأنَّ الروايات لم تتفق علىٰ مقدار ثابت معين.

وأخيراً نكتفي باختلافهم في تفاصيل الأذان الذي يسمع في اليوم الواحد خمس مرات في كلّ بلاد الإسلام.

فهو عند سفيان: مثنىٰ مثنىٰ، والإقامة مثنىٰ مثنىٰ[٥].

واختار مالك تثنية الأذان، وإفراد الإقامة[٦].

---

(١) صحيح البخاري ٨: ١٩٩، وصحيح مسلم ٣: ١٣١٢/١٦٨٤ ـ كتاب الحدود، باب حدّ السرقة ونصابها، وسنن أبي داود ٤: ١٩٢، وسنن الترمذي ٤: ٥٠، وسنن النسائي ٨: ٥٨، والموطأ/مالك بن أنس ٢: ١٧٢.

(٢) مجمع الأنهر ١: ٦٢١.

(٣) المغني ١٠: ٢٣٩ و ٢٤٢.

(٤) صحيح البخاري ٨: ٢٠٠، وصحيح مسلم ٣: ١٣١٣ / ١٦٨٦، وسنن أبي داود ٤: ١٩٢، وسنن الترمذي ٤: ٥٠، وسنن النسائي ٨: ٧٦، والموطأ ٢: ١٧٢.

(٥) المغني ١: ٤٢٠، والمبسوط / السرخسي ١: ١٢٨.

(٦) المدونة الكبرىٰ ١: ٩١.

بينما اختار الشافعي أذان أبي محذورة، وهو من مؤذّني رسول الله ﷺ[١] وفي أذانه تكون عبارة: (أشهد أنَّ محمداً رسول الله) أربع مرات. مرتين قبل (أشهد أن لا إله إلّا الله) ومرتين بعدها[٢]، مع إسقاطهم (حيّ علىٰ خير العمل) باجتهاد من عمر بن الخطاب بحجّة أن لا يتّكل الناس على الصلاة وَيَدَعُوا الجهاد كما في رواية عكرمة عن ابن عباس، وقد خالفه كثير من الصحابة أوّلهم ابنه عبد الله بن عمر[٣].

فإذا انضاف إلىٰ ذلك ما اختاره الشيعة من أذان، سيكون الاختلاف ـ في الأذان ـ أكثر وأكثر، والنتيجة ـ علىٰ قاعدة نفي الأصل لاختلاف التفاصيل ـ هي: إنكار الأذان؛ لأن تفاصيله لم تتفق علىٰ شيء معيّن !!

ناهيك عن كثرة اختلافاتهم في الصلاة، والصوم، والحج، والزكاة، والخمس، والجهاد وغيرها.

ولو سلمت حجّة المنكرين بأنَّه لا أصل مع اختلاف التفاصيل، فتلك هي الكارثة الكبرى والطامة العظمىٰ، إذ ستتحقق أهداف التبشير الصليبي ولا يبقىٰ بعد ذلك من الإسلام إلّا اسمه.

﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً * الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً ﴾[٤].

---

(١) الأم ١: ٧٣.

(٢) راجع صحيح مسلم ١: ٢٨٧، وسنن الترمذي ١: ٣٦٦، وسنن أبي داود ١: ١٩٦، وسنن النسائي ٢: ٥، ومسند أحمد ٣: ٤٠٨.

(٣) راجع: النص والاجتهاد / عبد الحسين شرف الدين: ٢٣٨ / ٢٤، وفيه عشرات المصادر السنيّة التي نصّت علىٰ إسقاط عمر لهذا الفصل من الأذان!

(٤) الكهف: ١٨ / ١٠٣ ـ ١٠٤.

ثانياً: طوائف أحاديث المهديّ عليه السلام

ما اختلف وائتلف من الأحاديث:

إنَّ الأحاديث التي اختلفت ظواهرها واحتُج بها في المقام، لا يعني ردّها جميعاً، أو الحكم بعدم صدورها عن النبيّ صلى الله عليه وآله، إذ بالإمكان الجمع بينها بأحد الوجوه المنصوص عليها في باب تعارض الخبرين إذا سلمت أسانيدها من كلّ طعن وشين، وقد يحمل أحد الخبرين المتعارضين بحسب ما فيه من إطلاق على الآخر لما فيه من تقييد مثلاً، فيرتفع التعارض كالأحاديث التي تطلق نشر الحرمة بالرضاع بلا عدد مخصوص، والأحاديث التي تبيّن ذلك العدد، وكذلك الحال في قطع يد السارق، أمّا عن الأذان، فلا شكّ أنّه كان واحداً علىٰ عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، ولكنّ الاجتهاد في مقابل النصّ هو الذي أدّى إلىٰ هذا الاختلاف بين أهل السُنّة فيه، وأمّا قول الشيعة في الأذان (حيّ علىٰ خير العمل) فهذا كان علىٰ عهد رسول الله صلى الله عليه وآله واجتهد عمر في إسقاطه كما تقدَّم واستمر عليه الجمهور باعتراف مصادرهم مع انتفاء التبرير لهذا الإسقاط في عصرنا الحاضر.

كما أنَّ الشهادة لعليّ عليه السلام في الأذان، إنّما هي عمل بأدلّة عامّة تشملها، وقد تقدَّم في البحوث التمهيدية أنَّ ولاية عليّ عليه السلام قد شرّعها القرآن وأكّدتها السُنّة، علىٰ أنَّ السيد شرف الدين قد صرّح في النص والاجتهاد بأنَّ الشهادة لعليّ عليه السلام ليست من فصوله وهي ليست محرّمة شرعاً، ومثلها كمثل من يصلّي علىٰ النبيّ وآله بعد الشهادة الثانية في الأذان[1].

---

(١) النص والاجتهاد: ٢٤٤.

والخلاصة أنَّ أحاديث المهديّ عليه السلام في الغالب هي من هذا النوع من الاختلاف والتعارض.

فبعضها ينصّ علىٰ أنَّه من قريش.

أو من بني هاشم.

أو من أولاد عبد المطلب.

وهنا يحمل المطلق على المقيد، فتكون النتيجة: أنَّه من أولاد عبد المطلب.

كما أنَّ هذه النتيجة مختلف في تفاصيلها أيضاً؛ لأنَّ بعض الأحاديث تنصّ علىٰ كون المهديّ من أولاد أبي طالب.

وبعضها الآخر من أولاد العباس.

وهنا قد تعارض الخبران، ولمَّا كان الخبر الثاني موضوعاً، كما سيأتي البحث عنه، إذن يبقىٰ حديث: المهديّ من أولاد أبي طالب بلا معارض، وعليه فإنَّه يُقَيِّد به إطلاق ما قبله، فتكون النتيجة أنَّ المهديّ من أولاد أبي طالب.

كما أنَّ هذه النتيجة مختلف في تفاصيلها أيضاً، كما هو الحال في الأحاديث التي تنصّ علىٰ كون المهديّ من آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

أو من العترة الطاهرة عليهم السلام.

أو من أهل البيت.

أو من أولاد عليّ عليه السلام.

أو من أولاد فاطمة عليها السلام.

ولا شكّ في أنَّ الأحاديث التي تنصّ علىٰ كونه من أولاد فاطمة الزهراء عليها السلام

تقيّد ما قبلها فتحمل عليها[١].

وقد جمع هذه الطوائف المختلفة من أحاديث المهديّ عليه السلام الحديث الذي رواه عبد الرزاق بسنده عن قتادة، قال: قلت لسعيد بن المسيب ـ ولم يسنده علىٰ ما في مسند ابن حماد ـ: «المهديّ حق هو ؟ قال: نعم، قال: قلت: ممّن هو ؟ قال: من قريش، قلت: من أيّ قريش ؟ قال: من بني هاشم، قلت: من أيّ بني هاشم ؟ قال: من بني عبد المطلب، قلت: من أيّ عبد المطلب ؟ قال: من ولد فاطمة»[٢].

وقد رواه ابن المنادي عن سعيد بن المسيب مسنداً إلىٰ أُمّ سلمة، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، باختلاف يسير[٣].

وفي فتن زكريا ـ علىٰ ما في ملاحم ابن طاووس ـ رواه مسنداً عن ابن عباس[٤].

ورواه في عقد الدرر كما في رواية ابن المنادي ثمّ قال: «أخرجه الإمام أبو الحسين أحمد بن جعفر المنادي، وأخرجه الإمام أبو عبد الله نعيم بن حماد»[٥] كما أخرجه غير هؤلاء أيضاً[٦].

وعليه فلا تعارض يذكر في هذه الطائفة من الأحاديث.

حديث المهديّ من ولد الإمام الحسن عليه السلام :

روىٰ أبو داود في سننه ـ كما سيأتي ـ حديثاً واحداً نصّ علىٰ أنّ المهديّ الموعود

---

(١) في انتظار الإمام / عبد الهادي الفضلي: ١٦ ـ ١٧.

(٢) مسند ابن حماد: ١٠١، نقلاً عن معجم أحاديث المهدي عليه السلام ١: ١٥٤ / ٨١.

(٣) الملاحم / ابن المنادي: ٤١، نقلاً عن معجم أحاديث المهدي عليه السلام ١: ١٥٤ / ٨١.

(٤) ملاحم ابن طاووس: ١٦٤ ـ باب / ١٩.

(٥) عقد الدرر في أخبار المنتظر / يوسف بن يحيى المقدسي الشافعي: ٢٣ ـ باب / ١.

(٦) انظر: الحاوي للفتاوىٰ / السيوطي ٢: ٧٤، وبرهان المتّقي: ٩٥ / ٢٠ ـ باب / ٢.

هو من ولد الإمام الحسن بن عليّ بن أبي طالب عليهما السلام، بينما نصّت عشرات الأحاديث على أنَّه من ولد الإمام الحسين عليه السلام، وعلى الرغم من ذلك، فلا تعارض بينها وبين حديث أبي داود؛ لأنَّ المهديّ الموعود هو من ذرية الحسن والحسين عليهما السلام حقيقة، ذلك لأنَّ زوجة الإمام عليّ بن الحسين أُمّ الإمام الباقر محمد بن عليّ بن الحسين عليهما السلام، هي فاطمة بنت الإمام الحسن المجتبىٰ عليه السلام، فأبو جعفر محمد الباقر علوي بين علويين، وهاشمي بين هاشميين، وذريته المباركة من ذرية الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام، والمهديّ الموعود من هذه الدوحة.

قال تعالىٰ: ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحاً هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَارُونَ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ * وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾[1].

فعيسىٰ عليه السلام أُلحق بذراري الأنبياء من جهة مريم عليها السلام، فكذلك أُلحقت ذرية الباقر بالحسن عليه السلام، كما أُلحقت ذرية فاطمة الزهراء عليها السلام برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم[2].

نسبٌ عليهِ من شمسِ الضحى   نورٌ، ومن فلقِ الصباحِ عمودُ

وهذا هو التأويل الذي لا ينبغي الشكّ فيه مع القول بصحَّة الحديث المذكور، أمّا (السر اللطيف) المدّعىٰ من قبل بعض أهل السُنّة في حديث أبي داود، فهو لا يتفق مع الواقع البتة كما سيظهر من عرض هذا (السر اللطيف) ومناقشته.

السرّ اللطيف في هذا الحديث عند ابن القيّم:

قال ابن القيّم، وتابعه ابن حجر، واللفظ للأول: «وفي كونه ـ أي الإمام

---

(١) الأنعام: ٦/ ٨٤ ـ ٨٥.

(٢) الإمام المهديّ عليه السلام وظهوره / الشاهرودي: ٨١ ـ ٨٢، والمهديّ / السيد صدر الدين الصدر: ٥٧.

المهدي عليه السلام ـ من ولد الحسن سر لطيف، وهو أنَّ الحسن عليه السلام ترك الخلافة لله، فجعل الله من ولده من يقوم بالخلافة الحق، المتضمن (للعدل)[1] الذي يملأ الأرض، وهذه سنّة الله في عباده، أنَّه من ترك لأجله شيئاً أعطاه الله، أو أعطىٰ ذريته أفضل منه، وهذا بخلاف الحسين عليه السلام، فإنّه حرص عليها، وقاتل عليها، فلم يظفر بها. والله أعلم»[2].

لا سرّ لطيف في هذا الحديث:

إنَّ الإمام الحسن عليه السلام، ما كان اعتزاله الحرب، وتخلّيه عن الأمر إلّا عند تفرق أصحابه، وما رآه من الخلل في عسكره، وما عرفه من اختلافهم علىٰ أبيه، وكثرة تلّونهم عليه، وهذا ما نصّ عليه الجاحظ في رسالته في بني أُمية[3] حتىٰ إنَّه خشي أن يسلّمه أصحابه إلىٰ معاوية، وعندها سيكون مصيره بين احتمالين:

إمّا أن يمن ابن آكلة الأكباد على الإمام الحسن عليه السلام بالعفو، وهذا ما يأباه كلّ ذي أنف حمي، لما فيه من عار علىٰ بني هاشم إلىٰ آخر الدهر.

وإمّا أن يأمر بقتل الإمام، وعندئذٍ سينتهي كلّ شيء، ويبقىٰ معاوية كما هو معاوية، صحابي، ومن كتّاب الوحي، وأمير المؤمنين، وابن عم الخليفة المقتول !!

أمّا عن يزيد فأمره مختلف عن أمر أبيه تماماً، إذ جاهر بارتكاب كلّ منكر، لذا كان الواجب الشرعي يملي علىٰ كلّ مخلص مع الله تعالىٰ أن يقوم بنفس الدور الذي

---

(١) ما بين القوسين سقط سهواً من النسخة المعتمدة بتحقيق أحمد عبد الشافي، وهو موجود في الطبعة السابقة بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة.

(٢) المنار المنيف / ابن القيّم: ١٣٩ ذيل الحديث (٣٤٠)، وقد علق عليه أحمد عبد الشافي محقق المنار المنيف بقوله: «لم يقاتل عليها للدنيا، ولا حباً للجاه، ولكن رأى منكراً فحاول أن يغيره بيده، وهذا أقوى الإيمان» وهذا هو عين الصواب الذي أكّده الإمام الحسين عليه السلام كما سيأتي.

(٣) انظر: رسالة الجاحظ في بني أُمية في آخر كتاب النزاع والتخاصم للمقريزي الشافعي: ٩٣.

قام به الإمام الحسين عليه السلام.

ولمّا لم يكن أحد مثل الحسين التزاماً بشرع جده المصطفىٰ صلى الله عليه وآله وسلم، وتعلّقاً مع الله تعالىٰ في كلّ شيء، لذا ترك لله تعالىٰ أغلىٰ شيء وأعزّ شيء:

حياته المطهّرة من الرجس تطهيراً.

إخوته..

أولاده..

حَرَمه..

أصحابه؛ ليعيد بذلك للإسلام نظارته، وللنفوس صحوتها، مع علمه بنتائج نهضته، ولهذا كان يحذّر أصحابه منذ اللحظة الأُولىٰ لخروجه من المدينة المنوّرة وحتىٰ وصوله إلىٰ أرض كربلاء بما ينتظرهم من المصير المحتوم، والجهاد العظيم.

إنَّ تصرفات يزيد كانت حافزاً لسبط الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لأن يقوم بهذا الدور الذي لابديل له؛ لأنَّ سكوت الإمام الحسين الذي قال بحقّه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «حسين مني وأنا من حسين»[(١)] في تلك الفترة العصيبة التي مرَّ بها الإسلام، هو استسلام للذلّ والهوان، وتكريس لواقعٍ فاسدٍ، ولو لم تكن هناك نهضة، لانطمرت في زوايا هذا الواقع معالم الدين، وانتهىٰ كلّ شيء عبر الزمن.

وهذه الحقيقة صوّرتها وصيّته عليه السلام إلىٰ أخيه محمد بن الحنفية عند لحظة خروجه من المدينة المنوّرة، قال عليه السلام:

«وإنّي لم أخرج أشراً، ولا بطراً، ولا مفسداً، ولا ظالماً، وإنّما خرجت لطلب الإصلاح في أُمة جدي صلى الله عليه وآله وسلم، أُريد أن آمر بالمعروف وأنهىٰ عن المنكر، وأسير بسيرة جدي، وأبي

---

(١) رواه أحمد في مسند ٤: ١٧٢، والترمذي في سننه ٥: ٦٥٨ / ٣٧٧٥، وابن ماجة في سننه ١: ٥١ / ١٤٤، والطبراني في المعجم الكبير ٢: ٢٢ / ٢٥٨٩، وابن أبي شيبة في المصنّف ١٢: ١٠٣ / ١٢٢٤٤.

عليّ بن أبي طالب ، فمن قبلني بقول الحق فالله أولىٰ بالحق ، ومن ردّ عليّ هذا أصبر حتىٰ يقضي الله بيني وبين القوم بالحق وهو خير الحاكمين »(١) .

كما أنَّ قوله عليه السلام لمن أراد منه البقاء في مكة وعدم الخروج إلى الكوفة : « وايم الله لو كنت في جحر هامة من هذه الهوام لاستخرجوني حتى يقضوا منّي حاجتهم ، ووالله لَيعتدُنَّ عليّ كما اعتدت اليهود في السبت »(٢) ، يبيّن علمه بنتائج نهضته التي تصوّرها الزاعمون بأنَّها صراع على الخلافة !!

إنَّ الأنباء التي كانت تترى على الإمام الحسين عليه السلام من الكوفة بنقض أهلها كلّ ما أبرموه من عهود ، وهو بعد في أوّل الطريق إليها من مكة كانت كافية لأن تبدل عزمه وتثنيه عن مواصلة المسير نحو المصير الواضح المعلوم ، لو كان الهدف من هذه النهضة هو الصراع على السلطة ، وليس الجهاد المتوّج بشهادة خامس أصحاب الكساء عليه السلام .

نعم إنَّه عليه السلام عبَّر عن هذه الحقيقة بما أنشده من أبيات قبل وصوله إلىٰ كربلاء :

سَأمضِي وَمَا بِالمَوتِ عَارٌ عَلىٰ ٱلفَتَىٰ ... إذَا مَا نَوىٰ خَيراً وَجَاهَدَ مُسلِمَا
وَآسَىٰ رِجَالاً صَالِحِينَ بِنَفسِهِ ... وَخَالَفَ مَثبُوراً وَوَدَّعَ مُجرِمَا
أُقَدِّمُ نَفسِي لا أُرِيدُ بَقَاءَهَا ... لِتَلقَىٰ خَمِيساً ـ فِي ٱلوَغَىٰ ـ وَعرَمْرَمَا
فَإنْ عِشتُ لَم أندَم ، وَإنْ مِتُّ لَم أُلَم ... كَفَىٰ بِكَ ذُلّاً أَنْ تَعِيشَ وتُرغَمَا(٣)

ولا أدري هل يُفهم من قوله عليه السلام :

---

(١) مقتل الحسين عليه السلام / عبد الرزاق الموسوي المقرّم : ١٣٩ ، ومقتل الحسين / بحر العلوم : ١٣٨ ـ المجلس الثالث .

(٢) مقتل الحسين عليه السلام / أبو مخنف لوط بن يحيىٰ : ٦٧ .

(٣) الكامل / ابن الأثير ٤ : ٤٩ في حوادث سنة ٦١ هـ ، والبيت الثالث لم يذكره ، وانظر تاريخ الطبري ٥ : ٤٠٤ في حوادث السّنة المذكورة .

إلٰهِي قَد تَرَكتُ ٱلخَلقَ طُرّاً فِي هَوَاكَا   وَأَيتَمتُ ٱلعِيَالَ لِكَي أَرَاكَا
فَإِنْ قَطَّعتَنِي فِي ٱلحُبِّ إِرْباً   لَمَا مَالَ ٱلفُؤادُ إِلَىٰ سِوَاكَا

بأنَّه لم يترك لله شيئاً، وأنَّه حرص علىٰ الخلافة، وقاتل عليها فلم يظفر بها، ولهذا صار المهديّ ليس من أولاده عليهم السلام ؟! أم أنَّه لم يترك لنفسه شيئاً في سبيل الله تعالىٰ؟

وعلىٰ أيّة حال فإنَّ حديث كون المهديّ من ذرّية الإمام الحسن عليه السلام، لا يعارض الحديث الآخر القائل: بأنَّه من صلب الحسين عليه السلام ـ كما تقدَّم.

ومع القول بصحَّة الأوّل، فلا تأويل له غير الوجه المتقدّم، المؤيد بمحكم التنزيل العزيز، وهو يؤكّد صحَّة ما تدّعيه الشيعة في المهدي، بل ويقطع بذلك أيضاً، خصوصاً عند لحاظ كون الإمام المهديّ عليه السلام ـ في عقيدة الشيعة ـ هو الإمام التاسع من صلب الحسين عليه السلام، ولا مصداق لهذا الإمام الذي هو من ذرّية السبطين من جهة الإمام الباقر عليه السلام، سوى الإمام محمد بن الحسن المهديّ المنتظر عجّل الله تعالىٰ فرجه الشريف، كما اعترف بذلك كثير من أعلام أهل السُنّة أنفسهم كما سيأتي تفصيله في محل آخر.

نذكر من ذلك ما رواه القندوزي الحنفي بسنده، عن الإمام الحسين عليه السلام أنَّه قال: **«دخلت علىٰ جدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فأجلسني علىٰ فخذه، وقال لي: إنَّ الله اختار من صلبك يا حسين تسعة أئمة، تاسعهم قائمهم، وكلّهم في الفضل والمنزلة عند الله سواء»**[1].

---

(١) ينابيع المودّة: ٤٩٢، وانظر: مقتل الإمام الحسين عليه السلام / الخوارزمي الحنفي ١: ١٩٦، وفي فرائد السمطين للجويني الشافعي نظائر لهذا الحديث مع التصريح باسماء الأئمة عليهم السلام. ذكرها في الجزء الثاني ص ٣١٠ ـ ٣١٥، الأحاديث: ٥٦١ ـ ٥٦٩، وفي منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر للطف الله الصافي الشيء الكثير جداً من ذلك مخرجاً من طرق الطرفين، فراجع.

ومنه أيضاً حديث حذيفة بن اليمان، قال: خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله، فذكّرنا بما هو كائن، ثمّ قال: « **«لو لم يبق من الدنيا إلّا يوم واحد، لطوّل الله عزّ وجلّ ذلك اليوم حتىٰ يبعث فيه رجلاً من ولدي، اسمه اسمي»**، فقام سلمان الفارسي رضي الله عنه فقال: يا رسول الله! من أيّ ولدك؟ قال: «**من ولدي هذا**»، وضرب بيده على الحسين»[1].

وأمّا مع القول بعدم صحته، فسيكون الأمر أكثر وضوحاً، لا سيّما وأنّ عمدة المروي في ذلك هو ما أخرجه أبو داود في سننه عن عليّ عليه السلام.

قال: «حُدِّثت عن هارون بن المغيرة، قال حدّثنا عمر بن أبي قيس، عن شعيب بن خالد، عن أبي إسحاق قال:

قال عليّ عليه السلام ـ ونظر إلى ابنه الحسن ـ فقال: «**إنّ ابني هذا سيّد كما سمّاه النبي صلى الله عليه وآله، وسيخرج من صلبه رجل يسمّىٰ باسم نبيكم، يشبهه في الخُلُق ولا يشبهه في الخلق**».

ثمّ ذكر قصة: يملأ الأرض عدلاً»[2]، انتهىٰ بعين لفظه.

وهذا الحديث ليس بحجّة من جهتين:

---

(١) وقد أُخرِجَ هذا الحديث في معجم أحاديث المهديّ عليه السلام ١: ٧٥/١٤٢ من المصادر التالية: المعجم الأوسط/الطبراني علىٰ ما في المنار المنيف لابن قيّم الجوزية: ٣٢٩/١٤٨ فصل/٥٠، أربعون حديثاً لأبي نعيم كما في عقد الدرر للمقدسي الشافعي: ٢٤ باب/١، ذخائر العقبىٰ/محب الدين الطبري: ١٣٦ وفيه: «فيحمل ما ورد مطلقاً فيما تقدّم علىٰ هذا المقيد»، فرائد السمطين ٢: ٥٧٥/٣٢٥ باب/٦١، القول المختصر/ابن حجر: ٣٧/٧ باب/١، فرائد فوائد الفكر: ٢ باب/١، السيرة الحلبية ١: ١٩٣، ينابيع المودّة: ٢٢٤ باب/٥٦، ومن مصادر الشيعة: كشف الغمة ٣: ٢٥٩، كشف اليقين: ١١٧، إثبات الهداة ٣: ١٧٤/٦١٧ باب/٣٢، حلية الأبرار ٢: ٥٤/٧٠١ باب/٤١ غاية المرام: ١٧/٦٩٤ باب/١٤١، منتخب الأثر: ٤٠/١٥٤ باب/١.

(٢) سنن أبي داود ٤: ١٠٨ / ٤٢٩٠ ـ باب المهدي.

الأولىٰ: تحريف هذا الحديث في سنن أبي داود. حيث وجدت من علماء أهل السُنّة من روى هذا الحديث عن أبي داود بغير هذه الصورة، وليس من البعيد أن تمتد إلىٰ هذا الحديث يد التحريف كما عهد بأمثاله غير مرّة، وإليك ما قاله الجزري الشافعي المتوفىٰ سنة (٨٣٣ هـ) في كتابه: أسمى المناقب.

فقد قال الجزري ـ بعد أن ذكر ما يخص كون المهديّ من ذرّية الإمام الحسن عليه السلام ـ ما نصه:

«والأصحُّ أنّه من ذرّية الحسين بن عليّ لنصّ أمير المؤمنين عليّ علىٰ ذلك، فيما أخبرنا به شيخنا المسند رحلة زمانه عمر بن الحسن الرّقي قراءة عليه قال: أنبأنا أبو الحسن بن البخاري، أنبأنا عمر بن محمد الدارقزي، أنبأنا أبو البدر الكرخي، أنبأنا أبو بكر الخطيب، أنبأنا أبو عمر الهاشمي، أنبأنا أبو عليّ اللؤلؤي، أنبأنا أبو داود الحافظ قال:

حُدِّثت عن هارون بن المغيرة، قال: حدّثنا عمر بن أبي قيس، عن شعيب بن خالد، عن أبي إسحاق قال:

قال عليّ عليه السلام ـ ونظر إلى ابنه الحسين ـ فقال: «إنَّ ابني هذا سيّد كما سمّاه النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، **وسيخرج من صلبه رجل يسمّىٰ باسم نبيكم، يشبهه في الخُلُق ولا يشبهه في الخَلْق**».

ثمَّ ذكر قصة يملأ الأرض عدلاً.

هكذا رواه أبو داود في سننه وسكت عنه»[1] انتهىٰ بعين لفظه !!

---

(١) أسمى المناقب في تهذيب أسنى المطالب / الجزري الدمشقي الشافعي: ١٦٥ ـ ١٦٨ / ٦١.

الثانية : مع احتمال عدم وقوع التحريف واشتباه الجزري، فالحديث منقطع ـ ولا حجّة بالمنقطع ـ لأنَّ من رواه عن عليّ هو أبو إسحاق، والمراد منه السبيعي، وهو ممّن لم تثبت له رواية واحدة سماعاً عن أمير المؤمنين عليه السلام ؛ لأنّه رأى عليّاً عليه السلام رؤية كما نصّ عليه المنذري في شرح هذا الحديث[١]، وكان عمره عند شهادة أمير المؤمنين عليه السلام سنة (٤٠ هـ) سبع سنين لأنّه ولد ـ كما في قول ابن حجر ـ لسنتين بقيتا من خلافة عثمان[٢].

علىٰ أنَّ السيد صدر الدين الصدر، قد ردّ هذا الحديث من ستة وجوه، ولا بأس من تسجيل نصّ كلامه، قال: «أقول: بحسب القواعد المقرّرة في أُصول الفقه لا يصحُّ الاستناد إلىٰ رواية أبي داود المذكورة لأُمور:

الأوّل : اختلاف النقل عن أبي داود، فإنَّ في عقد الدرر نقلها عن أبي داود في سننه ، وفيها: أنَّ عليّاً نظر إلى ابنه الحسين.

الثاني : أنَّ جماعة من الحفّاظ نقلوا هذه القصة بعينها، وفيها: أنَّ عليّاً نظر إلى ابنه الحسين، كالترمذي، والنسائي، والبيهقي كما في عقد الدرر.

الثالث : احتمال التصحيف فيها، فإنَّ لفظ الحسين والحسن في الكتابة، وقوع الاشتباه فيه قريب جداً سيّما في الخط الكوفي.

الرابع : أنّها مخالفة لما عليه المشهور من علمائهم كما نصّ عليه بعضهم.

الخامس : أنّها معارضة بأخبار كثيرة أصحّ سنداً وأظهر دلالة..

السادس : أنَّ احتمال الوضع وكونها صنيعة الدرهم والدينار قريب جداً، تقرّباً

---

(١) مختصر سنن أبي داود / المنذري ٦: ١٦٢ / ٤١٢١.

(٢) تهذيب التهذيب ٨: ٥٦ / ١٠٠.

إلىٰ محمد بن عبد الله المعروف بالنفس الزكية»[١].

أقول: إنَّ أبا داود روى هذا الحديث عن مجهول أيضاً، حيث قال: (حُدِّثْتُ عن هارون)، وهذا وحده يكفي لإبطاله.

كما أنَّ رائحة الوضع في هذا الحديث تبدو واضحة كما نبّه عليه السيد صدر الدين الصدر، خدمة لأهداف سياسية لا تخفىٰ علىٰ من تتبع انتفاضات الحسنيين عبر التاريخ، وما ادّعاه أنصار قادتهم من المهدوية فيهم، زيادة علىٰ كون هذا الحديث لم يشتهر بطرقه ولا كثرة رواته كما ادّعاه ابن القيّم وغيره من أصحاب السرّ اللطيف.

أحاديث المهديّ عليه السلام من ولد العباس:

وهناك بعض الأحاديث الأُخرى التي تنصّ علىٰ كون المهديّ من ولد العباس عم النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم كما سبقت الإشارة إليها، ولا يصحُّ التمسّك بها لردّ الأحاديث الصحيحة بحجّة أنّها متعارضة؛ لثبوت ضعفها عند علماء أهل السُنّة أنفسهم مع تصريحهم بذلك، ولا يبعد وضعها لاتّهام بعض رواتها بالكذب، وأمّا ما يقال عن صحَّة بعضها، فلا معارضة فيه أصلاً؛ لأنَّ من شرط التعارض هو التساوي في كلّ شيء بين المتعارضين، وليس الاكتفاء بشرط الصحة.

فقد يروى خبر ما بطريق معتبر، ولكن تشهد قرائن خارجية عن الخبر بمخالفته للواقع.

وقد يروى الخبر بطريق واحد أو بطريقين، ويروىٰ ما تعارض معه بعشرات الطرق، وعندها لا يصحُّ اعتبارهما من المتعارضين علىٰ فرض وثاقة رواتها، ذلك

---

(١) المهديّ / السيد صدر الدين الصدر: ٥٩.

لأنَّ شهرة الخبر وكثرة رواته وطرقه من المرجحات علىٰ غيره المساوي له من حيث صحَّة النقل، فكيف إذا كان التعارض المزعوم هو بين الصحيح والضعيف، أو الموضوع، أو المؤول بما يتفق مع الصحيح ؟

وأحاديث كون المهديّ من ولد العباس، لا ترقىٰ إلىٰ هذا المستوى من الثبوت قطعاً، وفيما يأتي نذكر ما وقع بأيدينا من تلك الأحاديث، وما قيل فيها من قبل أهل السُنّة أنفسهم:

١ ـ **الحديث الذي رواه أحمد** في مسنده عن وكيع، عن شريك، عن عليّ بن زيد، عن أبي قلابة، عن ثوبان، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا رأيتم الرايات السود قد أقبلت من خراسان فأتوها ولو حبواً على الثلج، فإنَّ فيها خليفة الله المهدي**»[1].

٢ ـ **حديث ابن ماجة في سننه**[2] وهو قريب من الأوّل.

أمّا حديث أحمد فقد ضعّفه ابن القيّم في المنار المنيف بعلي بن زيد، قال: «وعلي ابن زيد قد روى له مسلم متابعة، ولكن هو ضعيف، وله مناكير تفرّد بها، فلا يحتج بما ينفرد به»[3].

وضعّف حديث ابن ماجة بيزيد بن أبي زياد، ثمَّ قال: «وهذا ـ أي حديث ابن ماجة ـ والذي قبله لم يكن فيه دليل على أنَّ المهديّ الذي تولّىٰ من بني العباس هو المهديّ الذي يخرج في آخر الزمان، بل هو مهديّ من جملة المهديين، وعمر بن عبد

(١) مسند أحمد ٥: ٢٧٧، وقد ورد الحديث في البدء والتاريخ للبلخي ٢: ١٧٤ ـ الفصل السابع، (في خلق السماء والأرض وما فيها) وعن ثوبان نفسه وفيه: «فاستقبلوها مشياً علىٰ أقدامكم» بدل: فأتوها..

(٢) سنن ابن ماجة ٢: ١٣٣٦ / ٤٠٨٢ ـ الحديث الأوّل من باب خروج المهدي.

(٣) المنار المنيف: ١٣٧ / ذيل الحديث ٣٣٨.

العزيز كان مهدياً، بل هو أولىٰ باسم المهديّ منه»[(١)].

وليس في الحديثين ما يصرّح بأنَّ المراد من خليفة الله المهدي، هو المهدي العباسي، كما أنَّ العباسيين لم يستحق أحد منهم أن يكون (خليفة الله في أرضه) بل هم من سلاطين الجور، وفيهم من ولغ في الدماء، ومن أكثر من القيان، ومن اعتاد شرب الخمور، خصوصاً في العصر العباسي الثاني.

أمّا عن الخليفة المهديّ العباسي (١٥٨ ـ ١٦٩ هـ) فقد شهد عصره تدخل النساء في شؤون الدولة، حيث ذكر الطبري (ت/ ٣١٠ هـ) تدخّل الخيزران زوجة المهديّ العباسي بشؤون دولته، واستيلاءها علىٰ زمام الأُمور في عهد ابنه الهادي (١٦٩ ـ ١٧٠ هـ)[(٢)] ومن يكون هذا شأنه، فلا يسمىٰ بخليفة الله في أرضه.

هذا زيادة علىٰ أنَّ المهديّ العباسي، لم يكن في آخر الزمان، ولم يحث المال حثواً، ولم يبايع بين الركن والمقام، ولم يقتل الدجّال، أو ينزل نبي الله عيسىٰ عليه السلام معه ليساعده علىٰ قتله، ولم تخسف البيداء في عهده، ولم تظهر أدنىٰ علامة من علامات ظهور المهديّ ـ المتفق عليها بين سائر المحدِّثين ـ في عصره.

٣ ـ **حديث الترمذي** الذي أخرجه في سننه، بسنده عن أبي هريرة، أنّه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: **«تخرج من خراسان رايات سود، فلا يردّها شيء حتىٰ تنصب بإيلياء»**[(٣)].

وهذا الحديث وإن لم يصرّح بكون المهديّ عليه السلام من ولد العباس، إلّا أنّه قد يقال بأنَّ الرايات السود التي خرجت من خراسان هي رايات بني العباس، فيكون

---

(١) المنار المنيف: ١٣٨ / ذيل الحديث ٣٣٩.

(٢) الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي ـ الفروع / المؤلّف: ٤٢، وفيه أمثلة كثيرة من هذا النوع.

(٣) سنن الترمذي ٤: ٥٣١ / ٢٢٦٩.

الحديث ناظراً إلىٰ ما قبله وما بعده من كون المهديّ من ولد العباس، ومع القول بصحته فإنَّه يؤكِّد التناقض والاختلاف في أحاديث المهدي.

وقد أجاب ابن كثير علىٰ ذلك فقال عن هذا الحديث بعد أن أورده: «هذا حديث غريب، وهذه الرايات السود ليست هي التي أقبل بها أبو مسلم الخراساني فاستلب بها دولة بني أُمية في سنة ثنتين وثلاثين ومائة، بل رايات سود أُخر تأتي بصحبة المهديّ إلىٰ أن قال ـ والمقصود أنَّ المهديّ الممدوح الموعود بوجوده في آخر الزمان يكون أصل خروجه وظهوره من ناحية المشرق، ويبايع له عند البيت كما دلّ علىٰ ذلك نصّ الحديث. وقد أفردت في ذكر المهديّ جزءاً علىٰ حدة ولله الحمد»[1].

إنَّ استغلال أحاديث المهديّ من قبل العباسيين قد نتجت عنه آثار سلبية في تقييم بعض أحاديث المهديّ عليه السلام، لا سيّما حديث الرايات، فهذا الحديث مروي بطرق كثيرة وقد صحح الحاكم بعض طرقه علىٰ شرط الشيخين البخاري ومسلم[2].

ونقله الطرفان بطرق كثيرة، وتضعيف بعض طرق الحديث لا يعني ردّ الحديث والحكم بوضعه. ولا يبعد اتخاذ العباسيين لبس السواد شعاراً لهم بهدف احتواء الأحاديث الصحيحة الواردة في توطئة حكم الإمام المهديّ علىٰ أيدي أصحاب الرايات السود، وهم قوم من المشرق، تمهيداً لدعواهم في المهديّ العباسي، وإلّا فمن الصعب جداً القول بضعف حديث الرايات لتظافر طرقه لدى الفريقين.

٤ ـ حديث: **«المهديّ من ولد العباس عمي»**.

---

(١) النهاية في الفتن والملاحم / ابن كثير ١: ٥٥.

(٢) مستدرك الحاكم ٤: ٥٠٢.

فقد روىٰ هذا الحديث ثلاثة من الصحابة باختلاف يسير وهم: كعب الأحبار، وعثمان بن عفان، وعبد الله بن عمر.

أمّا حديث كعب فقد رواه ابن حماد، عن الوليد، عن شيخ، عن يزيد بن الوليد الخزاعي عن كعب، وفيه: «**المهديّ من ولد العباس**»[١].

وأمّا حديث عثمان فقد نقله محب الدين الطبري في ذخائر العقبىٰ، عن أبي القاسم السهمي عن عثمان أنّه قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**المهديّ من ولد العباس عمي**»»[٢] وفي إسناده محمد بن الوليد المقري، وسيأتي ما فيه.

وأمّا حديث ابن عمر فقد رواه في خريدة العجائب مرسلاً عن ابن عمر، ولم يرفعه قال: «رجل يخرج من ولد العباس»[٣].

أمّا الحديث الأوّل فلا حجّة فيه، فقد رواه بلفظ مبهم (عن شيخ) وهو ما يسمىٰ في الاصطلاح بالحديث المنقطع لاشتمال إسناده علىٰ أحد من الرواة بلفظ مبهم[٤]، ويسمىٰ مجهول أيضاً، وهو ما رواه رجل غير موثّق ولا مجروح ولا ممدوح، أو غير معروف أصلاً، كقولهم: عن رجل، أو عن شيخ، أو عمن ذكره[٥]، وحكم الحديث المجهول أو المنقطع كحكم المرسل، قال في الرواشح: «وفي حكم الإرسال إبهام الواسطة، كعن رجل..»[٦] ولم تثبت حجيّة المرسل عند الفريقين إلّا ما كان من احتجاجات الشافعي بمراسيل سعيد بن المسيب، وقبول بعض علماء

(١) الملاحم والفتن / ابن حماد: ١٠٣.

(٢) ذخائر العقبىٰ: ٢٠٦.

(٣) خريدة العجائب وفريدة الغرائب / ابن الوردي: ١٩٩.

(٤) مقدّمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح / ابن الصلاح: ١٤٤.

(٥) معرفة علوم الحديث / الحاكم النيسابوري: ٢٧.

(٦) الرواشح السماوية / الداماد: ١٧١.

الشيعة مراسيل ابن أبي عمير علىٰ ما هو معروف لدى المشتغلين بعلوم الحديث.

وحديث ابن حماد لا من هذا ولا ذاك، فهو ساقط عن الاعتبار جزماً، هذا زيادة علىٰ أنَّ كعباً مطعون فيه كما تقدَّم في الفصل الأوّل[1].

وحديث ابن عمر مثله في الوقف والإرسال، ويزيد عليه بعدم التصريح بالمهدي.

أمّا حديث عثمان فقد أجمع العلماء علىٰ ردّه.

فقد أورده السيوطي في الجامع الصغير عن الدارقطني في الإفراد وقال: «حديث ضعيف»[2] وقال المناوي في شرح الحديث: «رواه الدارقطني في الإفراد، ثمَّ قال: قال ابن الجوزي: فيه محمد بن الوليد المقري، قال ابن عدي: يضع الحديث ويصله ويسرق ويقلب الأسانيد والمتون.

وقال ابن أبي معشر: هو كذّاب.

وقال السمهودي: ما بعده وما قبله أصحُّ منه، وأمّا هذا ففيه محمد بن الوليد وضّاع، مع أنّه لو صحَّ حُمل على المهديّ ثالث العباسيين»[3].

كما أورده السيوطي في الحاوي أيضاً عن الإفراد للدارقطني، وتاريخ دمشق لابن عساكر، ثمَّ قال: «قال الدارقطني: هذا حديث غريب، تفرّد به محمد بن الوليد، مولىٰ بني هاشم»[4].

كما أورده ابن حجر في صواعقه، وحكىٰ عن الذهبي أنّه قال: «تفرد به محمد

---

(١) راجع الفصل الأوّل ص١٨٩.

(٢) الجامع الصغير / السيوطي ٢: ٦٧٢ / ٩٢٤٢.

(٣) فيض القدير شرح الجامع الصغير / عبد الرؤوف المناوي الشافعي ٦: ٢٧٨ / ٩٢٤٢.

(٤) الحاوي للفتاوىٰ ٢: ٨٥، والمراد من (مولىٰ بني هاشم): مولى العباسيين.

ابن الوليد مولىٰ بني هاشم، وكان يضع الحديث»[١].

وأوردهُ الصبان في إسعاف الراغبين عن ابن عدي وقال: «وفي إسناده وضّاع ولم يسمعهم»[٢].

ونقل الأُستاذ الفضلي عن الألباني أنَّه قال في ابن الوليد: «قلت: وهـو متّهم بالكذب، قال ابن عدي: كان يضع الحديث، وقال أبو عروبة: كذّاب، وبهذا أعلّه المناوي في الفيض، نقلاً عن ابن الجوزي، وبه تبيّن خطأ السيوطي في إيراده لهذا الحديث في الجامع الصغير»[٣].

وقال أبو الفيض الغماري المغربي في إبراز الوهم المكنون ـ بعد أن أورده عـن الدارقطني ـ: «وهو غريب منكر، وقد جُمِعَ بأنَّه عباسيّ الأُم، حسنيّ الأب، وليس بذاك، بل الحديث لا يصح»[٤].

٥ ـ حديث أُمّ الفضل: «.. يا عباس إذا كانت سنة خمس وثلاثين ومـائة فـهي لك ولولدك، منهم السفاح، ومنهم المنصور، ومنهم المهدي».

فقد رواه الخطيب البغدادي، وابن عساكر بإسنادهما عن أحمد بن راشد الهلالي، عن حنظلة، عن طاووس، عن ابن عباس، عن أُمّ الفضل بنت الحارث الهلالية، عن سعيد بن خيثم، عن النبيّ ﷺ، وهو حديث طويل أخذنا منه ما يتعلّق بكون المهديّ من ولد العباس[٥].

---

(١) الصواعق المحرقة: ١٦٦.

(٢) إسعاف الراغبين: ١٥١.

(٣) في انتظار الإمام /د. عبد الهادي الفضلي: ٣٧.

(٤) إبراز الوهم المكنون من كلام ابن خلدون: ٥٦٣.

(٥) راجع تاريخ بغداد ١: ٦٣، وتاريخ دمشق ٤: ١٧٨.

قال الذهبي في ميزان الاعتدال: «وفي السند أحمد بن راشد الهلالي، عن سعيد ابن خيثم، بخبر باطل في ذكر بني العباس، من رواية خيثم، عن حنظلة ـ إلىٰ أن قال عن أحمد بن راشد ـ: فهو الذي اختلقه بجهل»[1].

وفي الخبر علّة أُخرىٰ، وهي أنَّ العباسيين لم يبتدئ حكمهم سنة (١٣٥ هـ) كما نصّ عليه الخبر، بل كان قبل ذلك بثلاث سنين، حيث بدأ حكمهم في سنة (١٣٢ هـ) باتفاق سائر المؤرخين، وهذه قرينة قوية تدلّ علىٰ وضعه.

ومن إمارات وضعه، ما ورد في الحديث المذكور: «.. هذا عمّي فمن شاء فليباهِ بعمه، قالت [أُمّ الفضل]: يا رسول الله بعض هذا القول، فقال: يا عباس لم لا أقول هذا القول وأنت عمي، وصنو أبي، وخير من أخلف بعدي من أهلي»!

وسيأتي في باب التحريف عند الحديث عن شبهة الوضع في أحاديث الكافي، أنَّ أفضل أهل بيت النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ليس العباس، برواية البخاري، عن عمرو بن العاص وما في هذه الرواية من دلالة أيضاً علىٰ كذب ابن العاص.

وحتىٰ مع القول بصحّة هذا الحديث فإنَّه لا دلالة فيه على المهديّ الموعود في آخر الزمان هو من ولد العباس بل فيه أخبار عن ألقاب خلفاء بني العباس، يؤكّده هلاك المهديّ العباسي سنة (١٦٩ هـ).

ومثل حديث أُمّ الفضل الحديث المروي عن ابن عباس: «هذا عمّي أبو الخلفاء الأربعين أجود قريش كفاً، وأجملها، من وُلْدِه: السفاح، والمنصور، والمهدي، بي يا عم فتح الله هذا الأمر وسيختمه برجل من ولدك»!

فقد أورده السيوطي في اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، وقال:

---

(١) ميزان الاعتدال ١: ٩٧.

«موضوع، المتهم به الغلابي»[(١)].

وأورده الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية وقال: «وهذا أيضاً موقوف، وقد رواه البيهقي من طريق الأعمش، عن الضحاك، عن ابن عباس مرفوعاً: منا السفاح، والمنصور، والمهدي. وهذا إسناد ضعيف، والضحاك لم يسمع من ابن عباس شيئاً على الصحيح، فهو منقطع، والله أعلم»[(٢)].

كما أورده الحاكم أيضاً بطريق آخر، وقع فيه إسماعيل بن إبراهيم بن المهاجر، عن أبيه[(٣)]. وحكىٰ أبو الفيض الغماري الشافعي عن الذهبي، أنَّ إسماعيل مجمع علىٰ ضعفه، وأباه ليس بذلك[(٤)].

٦ ـ **حديث ابن عباس** عن النبيّ ﷺ أنّه قال لعمّه العباس: «.. **إنَّ الله ابتدأ بيَ الإسلامَ وسيختمه بغلام من وُلْدِك، وهو الذي يتقدَّم لعيسىٰ [عيسىٰ] بن مريم**».

فقد رواه الخطيب البغدادي في تاريخه وفي إسناده محمد بن مخلد[(٥)]، وقد ضعّفه الذهبي وقال عن الحديث: «رواه عن محمد بن مخلد العطار، فهو آفته، والعجب أن الخطيب ذكره في تاريخه ولم يضعّفه، وكأنّه سكت عنه لانتهاك حاله»[(٦)].

كما أورده محب الدين الطبري في ذخائر العقبىٰ، تارة عن ابن عباس، وأُخرى عن أبي هريرة باختلاف عمّا في رواية الخطيب، وكلاهما من المرسل[(٧)].

---

(١) اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ١: ٤٣٤ ـ ٤٣٥.

(٢) البداية والنهاية ٦: ٢٤٦.

(٣) مستدرك الحاكم ٤: ٥١٤.

(٤) إبراز الوهم المكتون: ٥٤٣.

(٥) تاريخ بغداد ٣: ٣٢٣، وفي ٤: ١١٧ رواه من طريق آخر عن عمار بن ياسر، وفيه ابن مخلد أيضاً.

(٦) ميزان الاعتدال ١: ٨٩ / ٣٢٨.

(٧) ذخائر العقبى: ٢٠٦.

وقد أورد القنوجي في الإذاعة حديث عمار وأبي هريرة وابن عباس، ثمّ نقل عن الشوكاني في كتابه التوضيح قوله: «قلت ويمكن الجمع بين هذه الثلاثة أحاديث، وبين سائر الأحاديث المتقدّمة، بأنّه من ولد العباس من جهة أُمه، فإن أمكن الجمع بهذا، وإلّا فالأحاديث أنّه من ولد النبيّ ﷺ أرجح»[1] إلّا أنّ أبا الفيض المغربي قد ردّ مثل هذا الجمع، كما مرّ عنه في الحديث الرابع.

أقول:

روى الشيخ المفيد عن سيف بن عميرة أنّه قال: «كنت عند أبي جعفر المنصور، فقال لي ابتداءً: يا سيف بن عميرة، لا بُدَّ من منادٍ ينادي من السماء باسم رجل من ولد أبي طالب.

فقلت: جعلت فداك يا أمير المؤمنين تروي هذا ؟

قال: إي والذي نفسي بيده، لسماع أُذُني له.

فقلت: يا أمير المؤمنين، إنَّ هذا الحديث ما سمعته قبل وقتي هذا !

فقال: يا سيف، إنّه لحقٌّ، وإذا كان فنحن أوّل من يجيبه، أمّا إنَّ النداء إلىٰ رجل من بني عمِّنا.

فقلت: رجل من ولد فاطمة ؟

فقال: نعم يا سيف، لولا أنني سمعت من أبي جعفر محمد بن عليّ يحدِّثني به، وحدّثني به أهلُ الأرضِ كُلُّهم ما قَبِلْتُه منهم، ولكنّه محمد بن علي»[2].

---

(١) الإذاعة لما كان وما يكون بين يدي الساعة / القنوجي البخاري: ١٣٥.

(٢) الإرشاد / المفيد ٢: ٣٧٠ ـ ٣٧١ ـ في باب ذكر علامات القائم عليه السلام.

وممّا يؤيد هذا الحديث، الحديث الذي أخرجه أكثر المحدّثين بأنَّ: «المهديّ حقّ وهو من ولد فاطمة»[(١)]، حتىٰ صرّح بعضهم بتواتر كون المهديّ من ولد فاطمة عليها السلام، ولا معارض له بقوة ثبوته.

قال السفاريني الحنبلي في لوائح الأنوار ـ في ترجمة الإمام (محمد بن الحسن العسكري) عليه السلام، وتحت عنوان: (الأحاديث في كون المهديّ من ولد العباس) ـ ما نصه: «إنَّ الروايات الكثيرة، والأخبار الغزيرة ناطقة أنّه من ولد فاطمة البتول ابنة النبيّ الرسول ﷺ ورضي عنها وعن أولادها الطاهرين، وجاء في بعض الأحاديث أنّه من ولد العباس، والأوّل أصحّ ـ ثمَّ ذكر جملة من هذه الأحاديث معلّقاً عليها بقوله ـ:

فهذه الأخبار كلّها لا تنافي أنَّ المهديّ من ذرّية رسول الله ﷺ من ولد فاطمة الزهراء؛ لأنَّ الأحاديث التي [فيها] أنَّ المهديّ من ولدها أكثر وأصحّ، بل قال بعض حفّاظ الأُمّة، وأعيان الأئمة: إنَّ كون المهديّ من ذرّيته ﷺ ممّا تواتر عنه ذلك، فلا يسوغ العدول، ولا الالتفات إلىٰ غيره»[(٢)].

ولهذا فقد ردَّ الألباني علىٰ محمد رشيد رضا صاحب المنار، الذي أعَلَّ الأحاديث الواردة في الإمام المهديّ عليه السلام بعلّة التعارض فقال: «وهذه علّة مدفوعة؛ لأنَّ التعارض شرطه التساوي في قوة الثبوت، وأمّا نصب التعارض بين قوي

---

(١) راجع تاريخ البخاري ٣: ٣٤٦، وسنن أبي داود ٤: ١٠٧ / ٤٢٨٤، وسنن ابن ماجة ٢: ١٣٦٨/٤٠٨٦، والمعجم الكبير / الطبراني ٢٣: ٢٦٧ / ٥٦٦، ومستدرك الحاكم ٤: ٥٥٧، ومصابيح البغوي ٣: ٤٩٢ / ٤٢١١، والجامع الصغير / السيوطي ٢: ٦٧٢ / ٩٢٤١ وقال: حديث صحيح، وقد مرَّ في (موقف البخاري ومسلم من أحاديث المهديّ عليه السلام) حذف هذا الحديث من النسخ المطبوعة لصحيح مسلم نقلاً عن معجم أحاديث الإمام المهديّ عليه السلام، ومرَّ هناك عدد المصادر المخرجة لهذا الحديث، فراجع.

(٢) لوائح الأنوار البهية/السفاريني ـ نقلاً عن الامام المهديّ عليه السلام عند أهل السُنّة/مهدي الفقيه إيماني ٢: ١٠.

وضعيف فمّا لا يسوغه عاقل منصف، والتعارض المزعوم من هذا القبيل»[1].

الاختلاف في اسم أب المهديّ عليه السلام:

ومن أسباب دعوى الإختلاف والتعارض في أحاديث المهديّ عليه السلام التي تذرّع بها منكرو الاعتقاد بظهوره في آخر الزمان، هو كون الأحاديث الواردة في تشخيص اسم أب المهديّ عليه السلام لم تتفق على اسم معيّن:

فبعضها يقول: إنَّ اسمه (عبد الله) كاسم أب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، كالحديث القائل: «**اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي**».

بينما اعتقد الشيعة بأنَّ المهديّ هو ابن الإمام الحسن العسكري عليه السلام وعدّوا ذلك من ضرورات مذهبهم، ولهم في إثبات ذلك روايات من طرقهم كثيرة، كما هو الحال في روايات الكافي وغيره.

هذه هي خلاصة حجتهم فيما تعلّق باختلاف الأحاديث الواردة في تشخيص اسم أب المهديّ عليه السلام.

والحق، إنَّ هذا الاختلاف لا علاقة له بمسألة الاعتقاد بظهور المهديّ عليه السلام في آخر الزمان لا من قريب ولا من بعيد، ولا يمتّ إلىٰ أصل المسألة بصلة، لارتباطه بتفاصيلها، هذا من ناحية، ومن ناحية أُخرى لا يصحُّ أن يكون هذا الاختلاف كدليل علىٰ نفي الاعتقاد بظهور المهديّ عليه السلام، ذلك لأنَّ هذا الاختلاف نفسه قد اعترض به أهل السُنّة ـ القائلون بتواتر أحاديث المهديّ عليه السلام ـ على الشيعة، بأنَّ الأمر ليس كما تقول به الشيعة في اسم أب المهدي.

---

(١) حول المهديّ / مقال للشيخ ناصر الدين الألباني، نشر في مجلة التمدن الإسلامي ـ السَنة / ٢٢ ـ دمشق ذي القعدة ـ ١٣٧١ هـ: ص ٦٤٦.

ولا شكّ بأنّ اتخاذ أهل السُنّة حديث: «اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي» دليل للردّ على الشيعة، مع اعتقاد الطرفين بظهور الإمام المهديّ في آخر الزمان، يسقط حجّة المنكرين ـ بهذا الحديث ـ عن الاعتبار.

ولهذا فالكلام ـ بعد تعيين محل النزاع ـ سيكون عن أصل هذا الحديث، ومقدار صحته ودرجة ثبوته، وقوة معارضته لما تعتقده الشيعة في اسم أب المهدي عليه السلام.

وقبل البدء بذلك، تجدر الإشارة إلىٰ وجـود شـخصيتين بـارزتين في تـاريخنا الإسلامي، قد ادّعي لكلّ منهما المهدوية، وهما:

١ ـ محمد بن عبد الله بن الحسن المثنى ابن الإمام الحسن السبط عليه السلام، وقد قتل سنة (١٤٥ هـ) في زمن الخليفة المنصور العباسي (١٣٦ ـ ١٥٨ هـ).

٢ ـ محمد بن عبد الله المنصور الخليفة العباسي، الملقب بالمهديّ (١٥٨ـ١٦٩هـ) وهذا ما يقرّب إلى الأذهان ـ خصوصاً بعد ملاحظة روايات كـون المـهديّ هـو التاسع من ولد الحسين، وأنّه محمد بن الحسن العسكري عليهما السلام، والمعترف بها من قبل الكثير من علماء أهل السُنّة كما سيأتي مفصّلاً في محله ـ محاولات الالتفاف علىٰ أحاديث المهديّ من قبل الحسنيين والعباسيين، مع ادعاء كلّ فريق منهم انـطباق أحاديث المهديّ علىٰ صاحبه، وحرصهم على إشاعتها فيه، وبثّها بين الناس لما في ذلك من أهداف ومصالح كبيرة لا يمكن الوصول إليها بغير هذا الطريق المختصر.

وقد مُهّدَ لهذا الطريق بما يؤيد سالكيه، فكانت تنصّ الأحاديث تارة علىٰ أنّ المهديّ الموعود هو من صلب الإمام الحسن السبط عليه السلام، وتارة أُخرىٰ علىٰ أنّه من ولد العباس كما مرَّ آنفاً.

وهكذا تمهدالطريق لأن يقال: إنّاسم أبالمهديّ هو(عبدالله)، ولم لا؟ وقد جرى

هذا القول مع خطواته السابقة على نسق واحد،وهدف واحد، وأغراض واحدة.

ولعلّ الذي ساعد علىٰ ذلك أمران:

الأوّل: الابتعاد عن خط أهل البيت عليهم السلام خصوصاً في مجال ما يروونه عن جدهم المصطفىٰ صلى الله عليه وآله وسلم.

الثاني: منع تدوين الحديث خلال قرن من الزمان ساعد كلّ فريق علىٰ أن يختلق ما يشاء وينسبه إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، خصوصاً وأنَّ عصر هاتين الشخصيتين كان في بدايات رفع الحظر عن التدوين.

هذا مع القول بوضع الحديث، وهو الأقوى في النفس لما مرَّ، وأمّا مع افتراض صحته فلا بُدَّ من تأويله لمخالفته جميع الأحاديث الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل البيت عليهم السلام في تشخيص من هو المهديّ، وهذا ما سيتضح من دراسة أحاديث (واسمه اسم أبي)، على النحو التالي:

أحاديث (واسمه اسم أبي):

هناك عدة أحاديث مختلفة الألفاظ متحدة المعنىٰ في تحديد اسم أب المهدي عليه السلام، ألا وهو (عبد الله)، كاسم أب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم.

ونود الإشارة إلىٰ أنَّ بعض هذه الأحاديث قد رواها علماء الشيعة أنفسهم لا إيماناً بها؛ لأنّها مخالفة لأُصول مذهبهم، وإنَّما لأمانتهم في نقلها من كتب أهل السُنّة من دون تحريف أو حذف، إمّا لإمكان تأويلها بما لا يتعارض وأُصول المذهب، وإمّا للتدليل علىٰ أمانتهم وإيقاف الناس علىٰ تلك الأحاديث ومناقشتها من قبيل قرع الحجّة بالحجّة، وهي:

الحديث الأوّل :

« لا تذهب الدنيا حتىٰ يبعث الله رجلاً من أهل بيتي ، يواطئ اسمه اسمي ، واسم أبيه اسم أبي » .

وأهم من أخرج الحديث ابن أبي شيبة ، والطبراني ، والحاكم من طريق عاصم ابن أبي النجود ، عن زر بن حبيش ، عن عبد الله بن مسعود ، عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ، كلّ بإسناده إلىٰ عاصم بن أبي النجود [1] .

ورواه أيضاً المجلسي من الشيعة ، عن الإربلّي ، ونقله الأخير عن كتاب الأربعين لأبي نعيم الإصبهاني [2] .

الحديث الثاني :

« لا تقوم الساعة حتىٰ يملك الناس رجل من أهل بيتي ، يواطئ اسمه اسمي ، واسم أبيه اسم أبي » .

والذي روى هذا الحديث أبو عمر الداني ، والخطيب البغدادي ، وقد أخرجاه من طريق عاصم بن أبي النجود أيضاً ـ كالطريق السابق ـ عن ابن مسعود [3] ، ولم يروه أحد من الشيعة .

الحديث الثالث :

« المهديّ يواطئ اسمه اسمي ، واسْمُ أبيه اسم أبي » .

---

(١) المصنّف / ابن أبي شيبة ١٥ : ١٩٨ / ١٩٤٩٣ ، المعجم الكبير / الطبراني ١٠ : ١٦٣ / ١٠٢١٣ و ١٠ : ١٦٦ / ١٠٢٢٢ ، مستدرك الحاكم ٤ : ٤٤٢ .

(٢) بحار الأنوار / المجلسي ٥١ : ٨٢ / ٢١ عن كشف الغمّة / الإربلّي ٣ : ٢٦١ ، والأخير عن الأربعين لأبي نعيم .

(٣) سنن أبي عمرو الداني : ٩٤ ـ ٩٥ ، تاريخ بغداد / الخطيب البغدادي ١ : ٣٧٠ .

وأهم رواته من أهل السُنّة: الخطيب البغدادي، وابن حجر، وقد أخرجاه من طريق عاصم أيضاً عن ابن مسعود[1]. ورواه ـ من الشيعة ـ ابن طاووس، نقلاً عن ابن حماد[2].

وهذه الأحاديث الثلاثة هي أهم ما روي في هذا الشأن، ومصادرها المذكورة هي الأساس لجميع من تأخر من العلماء الذين أوردوا تلك الأحاديث باختلافات يسيرة لفظاً، مع التقاء أكثر أسانيدها بعاصم بن أبي النجود، وقلّما انفرد بعضهم بطريق آخر لم يتصل به عاصم.

مناقشة وتقويم

تقدَّم في بيان موقف الصحيحين من أحاديث المهْديّ أنَّ فيهما شيئاً من أحاديث المهديّ عليه السلام، وأنَّ أوّل ما يلاحظ علىٰ هذه الأحاديث الثلاثة أنَّها لم تخرج في الصحيحين: صحيح البخاري، وصحيح مسلم. وعلىٰ مبنى المنكرين فلا يحق لهم الاحتجاج بهذه الأحاديث علىٰ وجود الاختلاف والتناقض في مسألة تحديد اسم أب المهديّ عليه السلام. هذا مع عدم إيماننا بصحّة هذا المبنىٰ؛ لأنَّ الصحيح باتفاق جميع العلماء من أهل السُنّة علىٰ أقسام، ومن أقسامه: ما لم يخرجه الشيخان وهو علىٰ شرطهما، وخير كتاب حديثي يمثل هذا القسم من الصحيح هو (مستدرك الحاكم).

كما أنَّ هذه الأحاديث الثلاثة لم يروها كبار الحفّاظ من المحدِّثين كأحمد، والترمذي مع تصريح غيرهما بأنَّ الأكثر علىٰ رواية (واسمه اسمي فقط) من غير هذه الزيادة: (واسمه اسم أبي).

---

(١) تاريخ بغداد ٥: ٣٩١، وقد وقع في سنده كلّ من: أبو نعيم، والطبراني، وابن أبي حاتم، وابن حماد، فهؤلاء كلّهم من رواته أيضاً، القول المختصر / ابن حجر: ٤ / ٤ ـ رواه مرسلاً.

(٢) الملاحم / ابن طاووس: ٧٤ باب / ١٦٢، عن ابن حماد.

فقد روى الحديث الأوّل الإمام أحمد في مسنده، وفي عدة مواضع من غير هذه الزيادة[١]، كما روى الترمذي ذلك أيضاً من دون هذه الزيادة وقال: «وفي الباب: عن علي، وأبي سعيد، وأُمّ سلمة، وأبي هريرة. وهذا حديث حسن صحيح»[٢].

كما أنَّ من روى الأحاديث الثلاثة، أو أحدها روىٰ أضعافها من الأحاديث الأُخرىٰ وليس فيها: (واسم أبيه اسم أبي).

فالطبراني مثلاً قد روى الحديث بلا هذه الزيادة في الأحاديث التي تحمل الأرقام التالية: ١٠٢١٤ و ١٠٢١٥ و ١٠٢١٧ و ١٠٢١٨، ١٠٢١٩ و ١٠٢٢٠ و١٠٢٢١ و ١٠٢٢٣ و ١٠٢٢٥ و ١٠٢٢٦ و ١٠٢٢٧ و ١٠٢٢٩ و ١٠٢٣٠ وهكذا فعل ابن أبي شيبة والحاكم وغيرهما من أقطاب المحدِّثين.

وصرّح بعض من روى تلك الزيادة بأنَّها غير موجودة في كتب الحفّاظ. قال في عقد الدرر بعد روايته الحديث عن أبي داود: «أخرجه جماعة من أئمة الحديث في كتبهم، منهم الإمام أبو عيسى الترمذي في جامعه، والإمام أبو داود في سننه، والحافظ أبو بكر البيهقي، والشيخ أبو عمرو الداني كلّهم هكذا»[٣] وليس فيه (واسم أبيه اسم أبي).

ولا يمكن أن يكون هؤلاء الأئمة من الحفّاظ لا علم لهم بهذه الزيادة المروية من طريق عاصم بن أبي النجود، مع أنَّهم رووا تلك الأحاديث من طريق عاصم نفسه، وهذا يدلّ ـ على الأقل ـ علىٰ عدم اعتقادهم بصحَّة هذه الزيادة، وإلّا لما أعرضوا عنها، ولا يتّهم أحدهم بأنَّه قد أسقطها عمداً. خصوصاً وأنَّ لهذه الزيادة

---

(١) مسند أحمد ١: ٣٧٦و ٣٧٧و ٤٣٠ و ٤٤٨.

(٢) سنن الترمذي ٤: ٥٠٥ / ٢٢٣٠.

(٣) عقد الدرر / المقدسي الشافعي: ٢٧ ـ باب / ٢.

أهميتها في النقض علىٰ ما تدّعيه الشيعة.

ومن هنا يتبيّن أنَّ عبارة (واسم أبيه اسم أبي) كانت من وضع أحد الرواة عن عاصم ترويجاً لفكرة كون المهديّ هو محمد بن عبد الله بن الحسن المثنىٰ، أو محمد ابن عبد الله المنصور الخليفة العباسي.

وإذا ما علمنا أنَّ في لسان الأوّل رَتَّةً، تأكّد لنا هذا الوضع بما رواه أبو هريرة كما في مقاتل الطالبيين، قال: «إنَّ المهديّ اسمه محمد بن عبد الله في لسانه رتّة»[(١)].

وقد ردّ هذه الزيادة بعض أعلام الحديث من السُنّة ـ زيادة علىٰ من أعرض عن روايتها ـ منهم الآبري المتوفىٰ سنة (٣٦٣ هـ) علىٰ ما في بيان الكنجي الشافعي، فقد روى الأخير عن مناقب الشافعي لأبي الحسن الآبري قال: «ذكر هذا الحديث وقال فيه: وزاد زائدة في روايته: لو لم يبق من الدنيا إلّا يوم لطوّل الله ذلك اليوم حتىٰ يبعث الله رجلاً منّي، أو من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي، واسم أبيه اسم أبي، يملأ الأرض قِسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً»[(٢)].

ولمّا كانت الأحاديث الثلاثة المتقدّمة كلّها من رواية عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش، عن عبد الله بن مسعود[(٣)]. فلا بأس ببيان ما جمعه الحافظ أبو نعيم من طرق هذا الحديث المنتهية إلىٰ عاصم التي اتفقت جميعها علىٰ روايته بلفظ: (واسمه اسمي) فقط، ولم يرد في طريق واحد منها عبارة: (واسم أبيه اسم أبي) فيما ذكره الكنجي الشافعي في كتابه: البيان في أخبار صاحب الزمان عليه‌السلام، حيث قال:

---

(١) مقاتل الطالبيين / ابو الفرج الأصبهاني: ١٦٣ ـ ١٦٤ نقلاً عن معجم أحاديث المهديّ عليه‌السلام.

(٢) البيان في أخبار صاحب الزمان / الكنجي الشافعي: ٤٨٢.

(٣) كما روي الحديث عن قرة بن إياس، عن رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم كما في مجمع الزوائد للهيثمي ٧: ٣١٤ ـ باب ما جاء في المهدي، قال: «رواه البزاز والطبراني في الكبير والأوسط من طريق داود بن المحبر ابن قحذم، عن أبيه وكلاهما ضعيف».

«وجمع الحافظ أبو نعيم طرق هذا الحديث عن الجم الغفير في مناقب المهدي، كلّهم عن عاصم بن أبي النجود، عن زر، عن عبد الله، عن النبيّ ﷺ» ثمّ أخذ يعدد من روىٰ ذلك عن عاصم بدون هذه الزيادة حتىٰ أوصلهم إلىٰ أكثر من ثلاثين شخصاً، وهم:

١ ـ سفيان بن عيينه، وطرقه عنه بطرق شتىٰ.

٢ ـ فطر بن خليفة، وطرقه عنه بطرق شتىٰ.

٣ ـ الأعمش، وطرقه عنه بطرق شتىٰ.

٤ ـ أبو إسحاق سليمان بن فيروز الشيباني، وطرقه عنه بطرق شتىٰ.

٥ ـ حفص بن عمر.

٦ ـ سفيان الثوري، وطرقه عنه بطرق شتىٰ.

٧ ـ شعبة، وطرقه عنه بطرق شتىٰ.

٨ ـ واسط بن الحارث.

٩ ـ يزيد بن معاوية أبو شيبة، له فيه طريقان.

١٠ ـ سليمان بن حزم، وطرقه عنه بطرق شتىٰ.

١١ ـ جعفر الأحمر، وقيس بن الربيع، وسليمان بن حزم جميعهم في سند واحد.

١٢ ـ سلام بن المنذر.

١٣ ـ أبو شهاب محمد بن إبراهيم الكتاني، وطرقه عنه بطرق شتىٰ.

١٤ ـ عمر بن عبيد الطنافسي، وطرقه عنه بطرق شتىٰ.

١٥ ـ أبو بكر بن عياش، وطرقه عنه بطرق شتىٰ.

١٦ ـ أبو الجحاف داود بن أبي العوف، وطرقه عنه بطرق شتىٰ.

١٧ ـ عثمان بن شبرمة، وطرقه عنه بطرق شتىٰ.

١٨ ـ عبد الملك بن أبي غنية.

١٩ ـ محمد بن عياش، عن عمرو العامري، وطرقه عنه بطرق شتىٰ، وذكر مسنداً وقال فيه: حدّثنا أبو غسان، حدّثنا قيس ولم ينسبه.

٢٠ ـ عمرو بن قيس الملّائي.

٢١ ـ عمار بن زريق.

٢٢ ـ عبد الله بن حكيم بن جبير الأسدي.

٢٣ ـ عمر بن عبد الله بن بشر.

٢٤ ـ أبو الأحوص.

٢٥ ـ سعد بن الحسن ابن أُخت ثعلبة.

٢٦ ـ معاذ بن هشام قال: حدّثني ابن أبي عاصم.

٢٧ ـ يوسف بن يونس.

٢٨ ـ غالب بن عثمان.

٢٩ ـ حمزة الزيات.

٣٠ ـ شيبان.

٣١ ـ الحكم بن هشام.

ثمّ قال: «ورواه غير عاصم، عن زر، وهو عمرو بن حرة، عن زر، كلّ هؤلاء رووا (اسمه اسمي) إلّا ما كان من عبيد الله بن موسىٰ، عن زائدة، عن عاصم فإنّه قال فيه: «واسم أبيه اسم أبي»، ولا يرتاب اللبيب أنَّ هذه الزيادة لا اعتبار بها مع اجتماع هؤلاء الأئمة علىٰ خلافها والله العالم»[1].

وقد اتجه بعض العلماء من الطرفين إلىٰ تأويل هذه الزيادة علىٰ فرض صحة صدورها وقد ذكرها الشافعي في البيان إلّا أنّه قال بعد أن ذكر هذه التأويلات: «وهذا تكلّف في تأويل هذه الرواية. والقول الفصل في ذلك أنَّ الإمام أحمد مع

(١) البيان في أخبار صاحب الزمان: ٤٨٣ ـ ٤٨٥.

ضبطه وإتقانه روىٰ هذا الحديث في سنده [في] عدة مواضع : واسمه اسمي »[١] .

ومن هنا يتضح أنَّ حديث (واسم أبيه اسم أبي) لا يصحُّ ـ في حسابات فن الدراية ـ أن يكون متعارضاً مع ما تعتقده الشيعة في اسم أب المهديّ عليه السلام المروي بعشرات الروايات من طرق الطرفين، وبأقوال الكثير من علماء أهل السُنّة، والمؤيد بحديث: (اسمه اسمي) المروي عن عليّ عليه السلام وابن مسعود، وأبي سعيد، وحذيفة، وسلمان، وأبي هريرة، وابن عمر، وأُمّ سلمة، وغيرهم[٢]، والمعتضد بحديث: الأئمّة اثنا عشر وكلّهم من قريش المتفق علىٰ صحته، زيادة علىٰ إطباق كلمة أهل البيت من لدن عليّ بن أبي طالب وإلى الحسن العسكري عليهما السلام علىٰ ذلك، وهذا ما يجعل حديث : (واسم أبيه اسم أبي) ليس بقوة ثبوت الحديث الآخر، الذي يجب طرحه أو تأويله.

وبعد فلا تعجب إن قلت لك: إنَّ حديث **« يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي »** قد جعله تلميذ أحمد أمين الأُستاذ الأزهري سعد محمد حسن من الأحاديث التي وضعتها الشيعة لتؤيد بها وجهة نظرها، ورفعتها إلى النبيّ لتصبغ هذا المعتقد بصبغة

---

(١) البيان في أخبار صاحب الزمان: ٤٨٣، وانظر مطالب السؤول في مناقب آل الرسول للشيخ كمال الدين محمد بن طلحة الشافعي: ٢٩٣، والإمام المهديّ الثاني عشر /للسيد محمد سعيد الموسوي ـ صاحب العبقات: ٣٤ ـ ٣٥، ومن أحسن ما قيل في تأويل الحديث هو ما نقله السيد صدر الدين الصدر في كتابه المهديّ ص ١٢٤ عن أحد الفضلاء، الذي احتمل أن يكون أصل الحديث (اسمه اسمي واسم أبي)؛ لأنَّ من أسماء المهدي: عبد الله، ولكن زاد الراوي (واسم أبيه) لعدم فهمه لمعنى الحديث.

(٢) أنظر مسند أحمد ١: ٣٧٦ و ٣٧٧، وسنن الترمذي ٤: ٥٠٥ / ٢٢٣٠ و ٢٢٣١، سنن أبي داود ٤: ١٠٧/ ٤٢٨٢، المعجم الكبير/الطبراني ١٠: ١٠٢١٨/١٦٤ و ١٠٢١٩ و ١٠٢٢٠/١٦٥ و ١٠٢٢٩/١٦٨ و ١٠٢٣٠، ذكر أخبار أصفهان /أبو نعيم ١: ١٢٩، مسند أبي يعلى الموصلي ٢: ١١٢٨/٣٦٧، صحيح ابن حبّان ٨: ٢٩١ / ٦٧٨٦ و ٦٧٨٧، البدء والتاريخ / المقدسي ٢: ٨٠، تذكرة الخواص / سبط ابن الجوزي: ٣٦٣، المنار المنيف / ابن القيّم: ١٤٨ / ٣٢٩ فصل / ٥٠، القول المختصر / ابن حجر: ٧ / ٣٧ باب / ١، فرائد السمطين ٢: ٣٢٥ / ٥٧٥ منهاج السُنّة /ابن تيميّة ٤: ٢١١، ينابيع المودّة: ٤٩٢.

إسلامية رسمية علىٰ حد تعبيره(١).

ولعل أحسن ما يقال في جوابه: ما أحوجك أن تفهم عقيدة الشيعة في المهدي عليه السلام !

اختلاف الأحاديث في مدة حكم المهديّ عليه السلام :

وأمّا من أنكر صحّة أحاديث المهديّ عليه السلام، ورفض فكرة ظهوره في آخر الزمان بحجّة اختلاف الروايات الواردة في هذا الشأن، ومن بينها الروايات المبيّنة لمدة حكمه بعد ظهوره عليه السلام وعدم اتفاقها علىٰ زمن معيّن، واختلافها من خمس سنين إلى أربعين سنة فهو يدلّ علىٰ ضحالة علم من ادّعىٰ ذلك في فهم ما اختلف من الأحاديث كما سيتضح من:

عدم وجود الاختلاف بمعناه المقصود:

لم يخف هذا الاختلاف علىٰ علماء المسلمين من أهل السُنّة والشيعة، وحسبك بما سيأتي ـ في الفصل الثالث من هذا الباب ـ من أقوال علماء أهل السُنّة بصحة أحاديث المهدي، بل وتواترها أيضاً، مع تصريح الكثير منهم بأنَّ الإيمان بظهور المهديّ عليه السلام واجب علىٰ كلّ مسلم، وهو من عقيدة أهل السُنّة، مع الافتاء بضرورة إجراء الحاكم الشرعي أحكام الاستتابة علىٰ من أنكر ظهور المهدي، فإن عاد فهو، وإلّا ضربت عنقه، ومنهم من قال بتعزيره بالضرب الموجع والإهانة حتىٰ يعود إلىٰ رشده، وهم مع كلّ ذلك يروون هذه الروايات التي اختلفت في تحديد مدة حكمه الشريف.

وأمّا عن الشيعة الإمامية، فهم على الرغم من عدّهم الاعتقاد بظهور المهديّ من

(١) المهدية في الإسلام / سعد محمد حسن: ٦٩.

ضرورات مذهبهم، وأنَّ من أنكره كمن أنكر إمامة آبائه عليهم السلام ونبوّة جده المصطفىٰ صلى الله عليه وآله وسلم، لم يمنعهم ذلك من رواية مثل هذه الأحاديث أيضاً.

وليس للمسلم أن يرفض صحّة الأحاديث الواردة في المهديّ عليه السلام برمتها، لعجزه عن إيجاد التوافق والتلائم بين هذه الأحاديث المختلفة علىٰ تقدير صحتها جميعاً.

فهذه الأحاديث ـ علىٰ تقدير صحتها ـ تكون دالة علىٰ تفاوت ملك الإمام المهديّ عجّل الله تعالىٰ فرجه الشريف من حيث الظهور والقوة ؛ لأنَّ حكمه لا يكون علىٰ قطر من أقطار المسلمين، ولا على المسلمين وحدهم، بل علىٰ أهل الأرض جميعهم، أسودهم وأبيضهم، كما أخبر به النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم **«يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، بعد ما ملئت ظلماً وجوراً»**.

ولا يمكن ـ والحال هذه ـ تصور خضوع العالم بأسره لسلطانه عليه السلام بين ليلة وضحاها دون مقاومة تذكر.

وهكذا شأن كلّ دعوة عالمية إلى الهدى وسبيل الرشاد، ويكفي دليلاً عمر النبوّة المطهّرة حيث مرَّ بهذا التفاوت من حيث القوة والظهور.

وعلىٰ هذا أمكن الجمع بين هذه الروايات المختلفة في بيان مدة حكم الإمام المهديّ عليه السلام، بأن يكون ملكه وسلطانه متفاوت القوة والظهور. فالأربعون سنة مثلاً هي باعتبار جملة ملكه عليه السلام، والسبع ونحوها باعتبار غاية ظهور ملكه وقوته، والعشرون باعتبار الأمر الوسط.

وبهذا الجمع ارتفع التناقض والاختلاف بين هذه الأحاديث مع القول بصحة صدورها جميعاً عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم. وإلّا فإنَّ فيها من الأحاديث المروية بطرق الآحاد، والتي لم تشتهر بكثرة طرقها ورواتها كاشتهار أحاديث السبع سنين فيما

ذكره ابن حجر الهيتمي من هذا الجمع مع ترجيح السبع في كتابه: المختصر في علامات المهديّ المنتظر، كما نقله عنه الشيخ الصبان وغيره[١].

ثالثاً: حديث ـ ولا مهديّ إلّا عيسى بن مريم

ومن أطرف ما احتجّ به المنكرون علىٰ نفي الاعتقاد بظهور المهديّ عليه السلام في آخر الزمان هو حديث ابن ماجة الذي رواه بسنده، عن أنس، عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال:

«لا يزداد الأمر إلّا شدةً، ولا الدنيا إلّا إدباراً، ولا الناس إلّا شحاً، ولا تقوم الساعة إلّا علىٰ شرار الناس، ولا مهديّ إلّا عيسى بن مريم»[٢].

تزييف هذا الحديث وردّه:

على الرغم من كون هذا الحديث لا يحتاج إلىٰ مناقشة لما مرَّ من أسماء الصحابة الذين رووا أحاديث المهديّ عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وما مرَّ أيضاً من أسماء العلماء الذين خرجوا تلك الأحاديث، إلّا أنّه سنذكر ما قاله علماء أهل السُنّة بشأنه، حيث اتخذ دليلاً علىٰ نفي ظهور المهديّ عليه السلام في آخر الزمان، وهذا من العجب !!

إذ كيف يمكن للباحث أن يستدلّ بما هو مرفوض من قبل علماء الإسلام ؟!

ولو صحَّ الاستدلال بكلّ حديث، فهذا يعني تصحيح الموضوعات، والحكم على الكذابين بأنّهم من أعاظم الثقات، وعلى المجاهيل بأنّهم من معروفي الرواة،

(١) راجع إسعاف الراغبين / الصبان: ١٥٣، وقد أشار لذلك محقق الصواعق المحرقة في هامش ص١٦٧ من الصواعق أيضاً.

(٢) سنن ابن ماجة ٢: ١٣٤٠ / ٤٠٣٩، وقد روى ابن ماجة نفسه حديث «المهديّ حق وهو من ولد فاطمة» في كتاب السنن أيضاً ٢: ١٣٦٨/٤٠٨٦ وقد سبق تخريجه من كتب الجمهور.

والنظر الى التابعين وتابعيهم، ومن جاء بعدهم بأنّهم سواسية كأسنان المشط، وبالتالي إلغاء علم الرجال، وطرح كلّ ما يتعلق بفن الدراية !!

ولقد سُئل ابن القيّم عن هذا الحديث، فيما حكاه هو في المنار المنيف، قال: «وسُئلت عن حديث: لا مهديإلّا عيسى بن مريم، فكيف يأتلف هذا مع أحاديث المهديّ وخروجه ؟ وما وجه الجمع فيهما ؟ وهل في المهديّ حديث، أم لا ؟»[1].

فقال في جواب ذلك: «فأمّا حديث: «لا مهديّ إلّا عيسى بن مريم»، فرواه ابن ماجة في سننه، عن يونس بن عبد الأعلىٰ، عن الشافعي، عن محمد بن خالد الجندي، عن أبان بن صالح، عن الحسن، عن أنس بن مالك عن النبيّ ﷺ.

وهو ما تفرّد به محمد بن خالد، قال أبو الحسين [الحسن] محمد بن الحسين الآبُري في كتاب مناقب الشافعي: محمد بن خالد ـ هذا ـ غير معروف عند أهل الصناعة من أهل العلم والنقل.. وقال البيهقي: تفرّد به محمد بن خالد هذا وقد قال الحاكم أبو عبد الله: مجهول وقد اختُلِف عليه في إسناده، فروي عنه، عن أبان بن أبي عياش، عن الحسن ـ مرسلاً ـ عن النبيّ ﷺ. قال: فرجع الحديث الىٰ رواية محمد بن خالد وهو مجهول، عن أبان بن أبي عياش ـ وهو متروك ـ عن الحسن، عن النبيّ ﷺ. وهو منقطع، والأحاديث علىٰ خروج المهديّ أصحُّ إسناداً»[2].

أمّا عن موقف الحاكم من هذا الحديث فهو لم يتركه عند روايته بلا تعليق، إذ صرّح بأنّه أورده في مستدركه تعجباً لا محتجاً به على الشيخين: البخاري ومسلم[3] هذا بعد أن رواه بطريق آخر عن أبي أُمامة علىٰ نحو ما في سنن ابن

(١) المنار المنيف: ١٢٩ / ٣٢٤.

(٢) المنار المنيف: ١٣٠/ ٣٢٥.

(٣) مستدرك الحاكم ٤: ٤٤١.

ماجة، ولكن ليس فيه: «ولا مهديّ إلّا عيسى بن مريم» وقال عنه: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»[(١)].

وكذلك الحال مع الطبراني فقد روى الحديث بسنده، عن أبي أُمامة وليس فيه هذه العبارة[(٢)].

ولمّا عرفنا أنَّ في سند ابن ماجة مجهولاً، ومتروكاً، إذن تعيّن مصدر هذه الزيادة.

علىٰ أنَّ محمد بن خالد الجندي على الرغم من أنَّه غير معروف عند أهل الصناعة من أهل النقل، إلّا أنّه كان وضّاعاً كما يظهر في ترجمته عند ابن حجر في التهذيب.

قال ـ بعد أن نقل عن الآبري تواتر أحاديث المهديّ عليه السلام ـ: «وقال البيهقي: قال أبو عبد الله الحافظ: محمد بن خالد مجهول، واختلفوا عليه في إسناده، فرواه صامت ابن معاذ قال: ثنا يحيى بن السكن، ثنا محمد بن خالد فذكره [أي حديث: لا مهدي إلّا عيسىٰ]. قال صامت: عدلت إلى الجند مسيرة يومين من صنعاء، فدخلت علىٰ محدِّث لهم، فوجدت هذا الحديث عنده، عن محمد بن خالد، عن أبان بن أبي عياش، عن الحسن مرسلاً... وذكر ابن عبد البر في ترجمة يزيد بن الهاد في التمهيد أنَّ محمد بن خالد الجندي روى عن المثنى بن الصباح، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده مرفوعاً: تعمل الرحال الىٰ أربعة مساجد: مسجد الحرام، ومسجدي، ومسجد الأقصىٰ، ومسجد الجند»[(٣)]. ثمَّ ذكر بعد ذلك قدح أبي عمرو،

(١) مستدرك الحاكم ٤: ٤٤٠.

(٢) المعجم الكبير / الطبراني ٨: ٢١٤ / ٧٧٥٧.

(٣) تهذيب التهذيب / ابن حجر العسقلاني ٩: ١٢٥ / ٢٠٢ ـ في ترجمة محمد بن خالد الجندي.

وأبي الفتح الأزدي بمحمد بن خالد.

وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: «قال الأزدي: منكر الحديث، وقال أبو عبد الله الحاكم: مجهول. قلت: حديثه لا مهديّ إلّا عيسى بن مريم، وهو خبر منكر أخرجه ابن ماجة»[١].

وقال القرطبي: «فقوله: ولا مهديّ إلّا عيسىٰ، يعارض أحاديث هذا الباب ـ ثمّ نقل ما قيل بحق محمد بن خالد ثمّ قال ـ: والأحاديث عن النبيّ ﷺ في التنصيص علىٰ خروج المهديّ من عترته من ولد فاطمة ثابتة أصحّ من هذا الحديث، فالحكم لها دونه»[٢].

وقال ابن حجر عن حديث محمد بن خالد: «وقال البيهقي: تفرد به محمد بن خالد، وقال الحاكم: إنّه مجهول واختُلف عنه في إسناده، وصرّح النسائي بأنّه منكر، وجزم غيره من الحفّاظ بأنّ الأحاديث التي قبله ـ أي الناصّة علىٰ أنّ المهديّ من ولد فاطمة ـ أصحُّ إسناداً»[٣]

كما وصف أبو نعيم في الحلية حديث: لا مهديّ إلّا عيسىٰ، بالغرابة، وقال: «لم نكتبه إلّا من حديث الشافعي»[٤].

وحاول بعض أنصار الشافعي أن يدرأ عنه حديث محمد بن خالد الجندي ـ وهو شيخ الشافعي ـ لمعارضته الصريحة لمئات الأحاديث في المهديّ عليه السلام، فادّعىٰ أنّه رأى الشافعي وهو يقول: «كذّب عَليَّ يونس بن عبد الأعلىٰ، ليس هذا من

---

(١) ميزان الاعتدال ٣: ٥٣٥ / ٧٤٧٩ ـ في ترجمة محمد بن خالد الجندي.

(٢) التذكرة / القرطبي ٢: ٧٠١.

(٣) الصواعق المحرقة / ابن حجر الهيتمي: ١٦٤.

(٤) حلية الأولياء / أبو نعيم ٩: ٦١.

حديثي »[١].

وقد أجاد أبو الفيض الغماري في مناقشته لهذا الحديث، وإثبات زيفه وبطلانه، وذلك من ثمانية وجوه هي في غاية المتانة[٢].

كلمة أخيرة عن الاحتجاج الثالث

إنَّ تصريح ما يزيد علىٰ خمسين عالماً من علماء أهل السُنّة ـ كما سيأتي في الفصل الثالث من هذا الباب ـ بصحَّة أحاديث المهديّ عليه السلام، مع قول الكثيرين منهم بتواترها، وعلمهم التام بهذه الأحاديث المدّعى اختلافها وتعارضها، مع رواية بعضهم لطوائف أحاديث المهديّ عليه السلام، وتأكيد كون المهديّ الموعود الذي سيظهر في آخر الزمان هو من ولد فاطمة الزهراء عليها السلام، وحكم بعضهم بما يوافق رأي الشيعة الإمامية في مسألة: من هو المهديّ كما سيأتي في الفصل الأخير من هذا الباب، كل ذلك يعني: أنَّ ما احتجّ به اللامهديون لا ينهض كدليل علىٰ صدق المدّعىٰ، إذ لا يمكن تصور صحَّة ما ادعاه أرباب هذا الاحتجاج مع اتفاق هذا العدد من العلماء علىٰ خلافه، كما أنَّ زعم الاختلاف والتعارض هو في بعض تفاصيل القضية، ممّا لا تأثير له علىٰ أصلها وجوهرها، فهو كاختلاف المتكلّمين في المسائل الاعتقادية، والفقهاء في المسائل الفقهية كما مرَّ مشفوعاً بأمثلة عديدة من العقائد والأحكام. زيادة علىٰ ما مرَّ من اتفاق تلك الأحاديث علىٰ ظهور رجل من العترة الطاهرة في آخر الزمان ليملأ الأرض عدلاً وقسطاً، بعد ما ملئت ظلماً وجوراً.

كما أنَّ التعارض المزعوم لا وجود له فيما تقدَّم من أحاديث؛ لأنَّ معنى التعارض هو التنافي بين دليلين علىٰ نحو التدافع، كما لو كان الحكم في أحدهما ينصّ علىٰ

(١) الفتن والملاحم / ابن كثير: ٣٢.
(٢) إبراز الوهم المكنون من كلام ابن خلدون / أبو الفيض الغماري: ٥٣٨.

حلّية شيء، بينما الحكم في الآخر ينصّ علىٰ حرمته. أو علىٰ نحو التناقض كما لو دلّ دليل على الأمر بفعل شيء، ودلّ الآخر على النهي عن ذلك، مع عدم الوقوف على المتأخر من هذه الأدلة حتىٰ يُعدّ ناسخاً لما قبله مثلاً.

وهذا النوع من التعارض يستحيل حصوله في مسألة الاعتقاد بظهور المهدي عليه السلام؛ لأنَّ الدليل المثبت لهذا الاعتقاد دليل قطعي كما سيأتي في أقوال علماء الجمهور، وفقهائهم ومحدّثيهم وأساتذتهم وكتّابهم، والتعارض ـ بهذا المعنىٰ ـ لا يكون بين دليلين قطعيين، وما حصل منه في الظاهر، فهو ليس من التعارض حقيقة، وإنَّما ينصرف إلىٰ فهم دلالتها، كما هو الحال في التعارض الظاهر في بعض الآيات الكريمة، كالآيات المثبتة للرؤية كما في قوله تعالىٰ: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾[1] وقوله تعالىٰ: ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾[2].

ولا شكّ أنَّ فهم التعارض في هذه الآيات على أنَّه من التعارض الظاهر وليس من التعارض الحقيقي إنَّما يكون باعتماد القرآئن العقلية أو النقلية في عملية تأويل إحدى الآيتين بما يوافق دلالة الأُخرىٰ.

إذن التعارض الحقيقي يحصل بين الأدلة الظنّية، ودليل ظهور المهديّ ليس من ذلك جزماً، فاتفاق ما يزيد علىٰ خمسين صحابياً وروايتهم ظهور المهديّ عن النبيّ صلى الله عليه وآله يقطع بكون الدليل المثبت لمسألة الظهور دليلاً قطعياً.

أمَّا عن التعارض المذكور في تفاصيل قضية المهديّ عليه السلام فهو ليس من هذا النوع من التعارض، وإنَّما من التعارض البدوي عند الأُصوليين، والذي يمكن إزالته

---

(١) القيامة: ٧٥ / ٢٢ ـ ٢٣.

(٢) الأنعام: ٦ / ١٠٣.

بسهولة ويسر، كما تقدَّم في إرجاع بعض الأحاديث إلىٰ بعضها الآخر، كإرجاع عامّها إلىٰ خاصّها، ومطلقها إلىٰ مقيّدها ونحو ذلك.

ولو افترضنا دليل ظهور المهديّ عليه السلام ظنّياً، فيشترط بمعارضه أن يتعادل معه في أُمور كثيرة حتىٰ يصدق عليهما عنوان التعارض، ومن هذه الأُمور: شهرة الخبرين، وعدالة رواتهما، وموافقتهما للكتاب العزيز، وما إلىٰ ذلك ممّا تعارف عند الأُصوليين في باب التعادل. فإن تساويا في كلّ ذلك فهما من المتعادِلَين.

ولا نحتاج إلىٰ بيان موقف الأُصوليين إزاء ما تعارض من الأخبار وتعادل؛ لأنّه لا يوجد خبران في المهديّ عليه السلام قد تعارضا وتعادلا، بحيث توفّرت في كلّ منهما هذه الأُمور، الشهرة، والعدالة، والموافقة، وعجزَ العلماء عن إيجاد مزية لأحدهما على الآخر، وفقدت الصفات المرجّحة لأحدهما تماماً.

وهنا نسأل أصحاب دعوى التعارض، هل كان إنكاركم لظهور الإمام المهدي عليه السلام بدعوىٰ أنَّ الأحاديث المثبتة لظهوره، والنافية له متعادلة بنظركم أو غير متعادلة؟ فإن قلتم: إنّها متعارضة متعادلة، فهذا كذب من جهتين.

أمّا أوّلاً: فإنَّه لا يوجد حديث ينفي ظهور المهديّ إلّا حديث محمد بن خالد الجندي، ولم يصحّحه أحد من المسلمين قط منذ زمن روايته وإلىٰ هذه اللحظة، وقد مرَّت مناقشته.

وأمّا ثانياً: فإنَّ حديث محمد بن خالد الجندي لم يتكافأ مع أحاديث ظهور المهديّ في كلّ شيء، ولم يتساوىٰ معها في شرط واحد من الشروط اللازم توفّرها في الخبرين المتعادلين.

ومع عدم التساوي، فالترجيح هو المقرَّر بين جميع علماء الأُصول من أهل

الإسلام ، وتلاحظ في الترجيح أُمور كثيرة، وهي علىٰ نحوين: منها ما يتعلّق بالسند، ومنها ما يتعلّق بالمتن.

أمّا السند: فيلاحظ فيه عدد الرواة، ويكون التفاضل بالكثرة. وتلاحظ أيضاً عدالة الرواة وعلمهم في تفصيل مطوّل في علم الأُصول، ويكون التفاضل بموجبها وغيرهما.

كما يؤخذ بنظر الاعتبار الإسناد العالي فيرجّح على الإسناد النازل ؛ لأنَّ كثرة الوسائط في النقل غالباً ما تكون مدعاة للخطأ والاشتباه.

أمّا المتن: فلا شكّ في ترجيح المروي لفظاً على المروي في المعنىٰ، ومنهم من اشترط مراعاة الأفصح وتمييزه عن الفصيح، فيقدَّم الأوّل، كما يؤخذ بأحدهما إذا كانت دلالته أقوى من دلالة الثاني ؛ لأنَّ قوة الدلالة من المرجحات أيضاً.

علىٰ أنَّ هناك بعض القرائن الخارجية المعتمدة في الترجيح أيضاً.

منها: اقتران أحد الخبرين بدليل معتبر يؤيده، مع فقدان الدليل الآخر لمثل هذا المؤيد.

ومنها: شهرةالعمل بأحدهما، وشذوذ الآخر، أو قلّة العمل به قياساً إلى الأوّل.

ومنها: عدم موافقة أحدهما لهوى الحكام وميول الطغاة والظالمين، مع موافقة الآخر لذلك.

وإذا عدنا إلىٰ مثبتات ظهور المهديّ عليه السلام فإنّنا سنجد:

١ ـ من حيث عدد الرواة فقد بلغوا من الكثرة بحيث إنَّ عدد الذين رووا أحـ [illegible] أسماؤهم بحرف الألف فقط ما يقرب من ثمانمائة اسم

وفيهم من الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم العدد الجمّ الغفير.

٢ ـ ومن حيث العدالة والأعلمية ونحو ذلك فلا شكّ أنّهم أعدل وأعلم وأفقه من محمد بن خالد الجندي، وغيره ممّن سبق تضعيفهم في أحاديث كون المهديّ من ولد العباس أو أحاديث اسم أب المهديّ عليه السلام.

٣ ـ ومن حيث الشهرة: فإنَّ المشهور بين الكافة من أهل الإسلام علىٰ ممرّ الأعصار، أنّه لا بُدَّ في آخر الزمان من ظهور رجل من أهل البيت يؤيد الدين، ويظهر العدل، ويتبعه المسلمون، ويستولي على الممالك الإسلامية، ويسمى المهدي، هذا باعتراف ابن خلدون نفسه كما تقدّم، وأمّا باعتراف علماء الإسلام فإنَّ الأحاديث عندهم في المهديّ علىٰ أربعة أنواع: الصحيح الذي لا شبهة فيه، والحسن المقارب للصحيح، والضعيف المنجبر بغيره، والموضوع المردود. علىٰ أنَّ كثرة الصحيح الوارد في هذه العقيدة هو الذي حمل الكثير من علماء الفن على الجزم بتواترها، كما سيتضح من الفصل الآتي في هذا الباب.

أمّا عن الأحاديث التي اختلفت في تحديد مدة حكم المهديّ عليه السلام، وأوصافه، وسيرته، وعدد أنصاره، ومكان ظهوره، فهي وإن كانت من تفاصيل القضية لا أصلها، فإنَّ فيها من الضعيف الذي لا يمكن الأخذ به والتعويل عليه، وفيها ما اختلف وائتلف، وقد تقدَّم أنَّ الجمع بين مدلولات هذه الأحاديث ـ علىٰ تقدير صحّتها ـ ليس من المستحيل عند علماء المسلمين، وما أكثر نظائرها في كتب تأويل مختلف الحديث.



الاحتجاج الرابع
عدم معقولية أحاديث المهديّ عليه السلام

ومن احتجاجات المقلِّدين لابن خلدون، والمقتدين بآثار جولدزيهر وغيره من المستشرقين، هو الادّعاء بأنَّ أحاديث المهديّ تخاطب خيال الإنسان لا عقله، ولهذا كانت فكرة الظهور عندهم ـ كما مرَّ في الفصل الأوّل من هذا الباب ـ أقرب إلى الأُسطورة منها إلى الحقيقة.

ومن الذين احتجوا بهذا الأُستاذ أحمد أمين، وقد عزاه إلى ابن خلدون، ونقله عنه السائح المغربي فقال ـ بعد زعمه إغفال الجانب العقلي في تلك الأحاديث، والاعتماد علىٰ صحّة السند وحده !! ـ: «إنَّ ابن خلدون لم يعتمد في تضعيف هذه الأحاديث على السند وحده، ولكنّه وجد المتن مخالفاً للعقل، والظاهر أنَّ مذهبه رفض الأحاديث الكثيرة إذا لم يؤيدها العقل»[1].

ومنهم أيضاً محمد فريد وجدي الذي أورد خمسة عشر حديثاً فقط في موسوعة القرن العشرين مدّعياً عدم معقولية الفكرة ثمّ ضعّفها سنداً.

ثمّ ختم كلامه بقوله:

«وقد ضعّف كثير من أئمة المسلمين أحاديث المهدي، واعتبروها ممّا لا يجوز

---

(١) تراثنا وموازين النقد / السائح: ١٨٦ ـ نقله عن أحمد أمين في كتابه المهديّ والمهدوية: ١٠٨، وانظر مناقشة السيد الجلالي للسائح في: نقد الحديث بين الاجتهاد والتقليد: ٥٥ ـ ٥٩.

النظر فيه، ونحن إنّما أوردناها مجتمعة لتكون بمرأىٰ من كلّ باحث في هذا الأمر، حتىٰ لا يجرأ بعض الغُلاة على التضليل بها على الناس»[1].

جواب الاحتجاج الرابع

إنَّ ما ادّعاه أحمد أمين وجعله سبباً مضافاً علىٰ ضعف الإسناد عند ابن خلدون، ونقله عنه السائح المغربي، واتّهم فيه علماء أهل السُنّة بقلّة الفطنة وقصر النظر، قد تكفّل في جوابه بحث السيد محمد رضا الجلالي: (نقد الحديث بين الاجتهاد والتقليد).

ولا حاجة إلى إعادة ما ذكره السيد الجلالي حفظه الله، غير أنَّ لنا وقفة مع الأُستاذ محمد فريد وجدي (ت / ١٣٧٣ هـ) الذي تحامل كثيراً علىٰ الشيعة في موسوعته، حتىٰ إذا ما وصل إلىٰ موضوع المهديّ أعلّه بعدم انسجام الفكرة مع العقل، ثمَّ أورد بعض الأحاديث، وتكلّم في بعضها ما شاء له أن يتكلّم، حتىٰ بهت في ذلك قومه، ونسب لهم ما هم براء منه، وطبق ما قاله أبو النجم علىٰ نفسه:

سُبِّي الحُمَاةَ وَابْهَتِي عَلَيْهَا !!

علىٰ أنَّه لم يذكر من المضعّفين لأحاديث المهديّ أحداً، ولم يورد منها سوىٰ خمسة عشر حديثاً لا غير، وبعض الأحاديث التي أوردها، قد اختير بقصد ؛ لأنّه من المرفوض أصلاً عند سائر علماء الحديث، ولا أحد منهم يقول بصحّته.

كحديث: «خروج المهديّ عليه السلام من أقصى المغرب».

وحديث: «ولا مهديّ إلّا عيسى بن مريم».

---

(١) دائرة معارف القرن العشرين / محمد فريد وجدي ١٠: ٤٨١.

وأحاديث: «كون المهديّ من ولد العباس». وغيرها.

أمّا الأحاديث الأُخرى التي ضعّفها محمد فريد وجدي فهي:

١ ـ حديث: «يكون في أُمتي المهدي..».

٢ ـ وحديث: «المهديّ منّي أجلى الجبهة..».

٣ ـ وحديث: «.. فيبعث الله رجلاً من أهل بيتي..».

٤ ـ وحديث: «المهديّ منّا أهل البيت..»

٥ ـ وحديث: «لو لم يبق من الدنيا إلّا يوم..»[(١)].

هذه هي الأحاديث التي رآها غير جديرة بالقبول، وادّعىٰ أنّها ممّا لا يجوز النظر فيه عند أكثر العلماء! مع أنَّ هذه الأحاديث قد صحّحها علماء أهل السُنّة ـ كما سيأتي ـ فبعضها قد صحّحه. الترمذي، وبعضها صحّحه الحاكم، والبغوي، وابن الأثير، والقرطبي، وابن تيميّة، والذهبي، وابن القيّم، وابن كثير، والتفتازاني، ونور الدين الهيثمي، وابن حجر العسقلاني، والسخاوي، والسيوطي، وابن حجر الهيتمي، والشوكاني، وعشرات غيرهم.

وما أكثر من صرّح بأنَّ مسألة الإيمان بظهور المهديّ من اعتقادات أهل السُنّة، وسيأتي من حكى الإجماع علىٰ ذلك.

كما سيأتي أيضاً من أفتىٰ من فقهاء المذاهب الأربعة بضرورة قتل أو تأديب من أنكر ظهور المهديّ عليه السلام في آخر الزمان.

ولا شكّ أنَّ محمد فريد وجدي إمّا أنّه لم يطّلع علىٰ أقوال من ذكرنا من العلماء بشأن أحاديث المهديّ عليه السلام، وإمّا أنّه كان ينظر إليهم بأنّهم من الغُلاة الذين اجترأوا

(١) دائرة معارف القرن العشرين / محمد فريد وجدي ١٠: ٤٨١.

على التضليل بما قالوه في أحاديث المهديّ على الناس !

أو على الأقل أنَّهم من المغفّلين الذين لم يراعوا شروط قبول الرواية على التمام بل اعتنوا بصحَّة الإسناد لا غير ! مع أنَّ شروط قبول الرواية عندهم جميعاً لا تنحصر بصحَّة الإسناد.

هذا مع عدم وجود غير المعقول في أحاديث المهديّ عليه السلام أصلاً، إذ ليس في مضامين ما ثبتت صحته من تلك الأحاديث ما هو ممتنع الوقوع عقلاً، فليست هي بمثابة أن يكون جزء الشيء أكبر من ذلك الشيء نفسه، ولا أنَّها من قبيل أن يكون زيد أباً وابناً لعمرو مثلاً، حتىٰ يقال باستحالة ظهور المهديّ وعدم معقولية الأحاديث الواردة في ظهوره عليه السلام.

كما أنَّ الأحاديث الواردة في لا بُدّية ظهوره عليه السلام في آخر الزمان، هي ـ في جميع الأحوال ـ ليست بأعظم ممّا ورد في الصحيحين وغيرهما من أنباء الغيب علىٰ لسان النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، وقد تحقق بعضها علىٰ طبق ما أُخبر به، وبعضها الآخر قد تحدد وقوعه في آخر الزمان.

فعائشة مثلاً،

زوجها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم..

وأبوها خليفة المسلمين..

وهي أُمّ المؤمنين.. وأخبرها النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بما أخبرها، ونبحتها كلاب الحوأب، فكانت أوّل خارجة في الإسلام علىٰ أوّل القوم إيماناً، وآخرهم عهداً برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهو مَن وُلِدَ على الإيمان، وفُطِم على الإيمان، ولم يكفر بالله طرفة عين!

وهكذا تحقق ما أُخبرت به، ثمَّ ندمت ـ علىٰ ما قيل ـ بعد أن جاوَزَ الحِزَامُ

الطّيّبَيْنَ ولات ساعة مندم[١] وهذا الإخبار ـ في حينه ـ أعظم على العقول من الإخبار بأنَّ الله تعالىٰ سيقيّض لهذا الدين من ينشره بين عباده في آخر الزمان، ويحقق قوله تعالىٰ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴾[٢].

كما أخبر النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بأعجب من هذا أيضاً، ألا وهو قتل سبطه الإمام الحسين عليه السلام بسيوف أُمته، مع قرب عهدها بنبيها، ورزيتها بفقده صلى الله عليه وآله وسلم، وتحقق الأمر عل طبق ما أُخبر به، واستشهد خامس أصحاب الكساء عليهم السلام بين ظهراني قوم نبيهم جده صلى الله عليه وآله وسلم!

وهذا أيضاً أعظم من الإخبار بظهور رجل من عترته يملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً.

ومن ذلك أيضاً الإخبار عن الخاريق التي تحصل علىٰ يد الدجّال في آخر الزمان، مع تسالم الجمهور علىٰ صحّتها، واتفاق البخاري ومسلم علىٰ روايتها.

منها: حديث نَهَرَي الدجّال، وأنَّ ما يُرى في أحدهما من ماء بارد هو نار حامية وما يُرى في الآخر من النار هو ماء عذب بارد[٣] ولا أحد قال بعدم معقولية هذا الحديث قط.

وإذا كان الاعتقاد بظهور الدجّال ـ مع هذه المخاريق وغيرها ممّا ستظهر علىٰ يديه بإذن الله تعالىٰ أمراً معقولاً، فَلِم لا يكون ظهور من يرث الأرض كلّها،

---

(١) راجع السيرة الفعلية لازواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في البحوث التمهيدية ص٨٦.

(٢) التوبة: ٩: ٣٣، والصف: ٦١ / ٩.

(٣) صحيح البخاري ٩: ٧٥ ـ باب ذكر الدجّال، كتاب الفتن. وصحيح مسلم بشرح النووي ١٨: ٦١ ـ كتاب الفتن وأشراط الساعة.

ويبسط العدل بين أهلها معقولاً أيضاً، لا سيّما وهو مؤيد بكثير من الآيات القرآنية الكريمة، كقوله تعالىٰ: ﴿ .. إنَّ الأَرْضَ لِلَّه يُورِثُهَا مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَٱلْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾[1]، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَنُرِيدُ أَنْ نَّمُنَّ عَلَىٰ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ فِي ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلوَارِثِينَ ﴾[2].

ويبدو لي أنَّ ما قاله محمد فريد وجدي، وزميله الدكتور أحمد أمين المصري الذي اتفقت ولادته ووفاته مع سنة ولادة الأوّل ووفاته (١٢٩٥ ـ ١٣٧٣ هـ) كان استجابة لتشكيكات أُستاذهما محمد رشيد رضا صاحب المنار (١٢٩٥ ـ ١٣٥٤)، بصحّة أحاديث المهديّ عليه السلام، حيث تأثّر الأخير بدعوة أُستاذه الشيخ محمد عبده (١٢٦٦ ـ ١٣٢٣ هـ) وأساء تطبيقها ـ مع حسن نيته ـ في تفسير المنار.

وخلاصة دعوة الشيخ محمد عبده تتمثل بضرورة دراسة المفاهيم الإسلامية الثابتة أنّها من الدين، وربطها بالآثار المعاصرة التي فرضتها الحضارة والمدنية الجديدة، وذلك كردٍّ موضوعي على الدعوات الإستعمارية ـ في حينها ـ التي استهدفت الإسلام فصوّرته آلة جامدة لا تنبض بالحياة، فيما قاله أُستاذنا العلّامة الدكتور محمد حسين عليّ الصغير[3].

ولهذا قام محمد رشيد رضا بمحاولة تطبيق هذه الدعوة، فأخضع التفسير ـ بلحظ التجديد ومسايرة الحضارة ـ للمفهوم الاجتماعي وحاجات العصر. وهذه الخطوة وإن كانت جليلة القدر في نفسها، ولا يخشىٰ من تطبيقاتها الصحيحة ما دام الدين يلبّي حاجات الإنسان في جميع العصور، ولا تناقض بينهما أصلاً. إلّا أنَّ خطورة هذه المحاولة تكمن خلف النظر إلى معطيات الحضارة وما أفرزته من أفكار

---

(١) الأعراف: ٧ / ١٢٨.

(٢) القصص: ٢٨ / ٥.

(٣) المبادئ العامّة في تفسير القرآن الكريم / د. محمد حسين عليّ الصغير: ١٢٦.

فلسفية بأنّها صواب لا يحتمل الخطأ، خصوصاً وأنَّ أصل دعوة الشيخ محمد عبده قد تمّت بتأثير فلسفة جوستاف لوبون، وكانْت، ونيتشه، وجوته، وسبنسر وغيرهم في تفسير مبدأ العلّية وقوانينها من الحتمية والسببية، كما صرّح به محمد عبد الرزاق حمزة (١٣١١ ـ ١٣٩٢ هـ) في مناقشته لأبي ريّة[١].

وهكذا أدّى النظر إلىٰ هذه المعطيات الحضارية، والالتزام بإنكارها، والاغترار بنظرياتها في تفسير مبدأ العلّية وقوانينها، كنظرية الوجود التي أسرفت في تعميم مبدأ العلّية، ونظرية الحدوث التيأسرفت أيضاً في تحديده، وثبت بطلانهما[٢]، إلى تأويل بعض الثوابت الدينية، والتشكيك ببعضها الآخر، ومنها قضية ظهور المهدي عليه السلام في آخر الزمان.

ومن البداهة أن ينعدم التوافق بين الأفكار الفلسفية الخاطئة، وبين ما ثبت أنّه من الدين خصوصاً المعجزات والخوارق والغيبيات. كتسليم الأشجار على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وإقبالها عليه إذا دعاها، وتسبيح الحصىٰ بين يديه الكريمتين، وفوران الماء من بين أصابعه المباركة سفراً وحضراً، وزيادة الطعام بحضرته المعظمة[٣].

ومن ذلك أيضاً ما ثبت في الصحيح أنّه من أشراط الساعة كشروق الشمس من مغربها، وما إلىٰ ذلك من أُمور أُخرىٰ قد جُعلت من علامات ظهور المهدي عليه السلام.

---

(١) ظلمات أبي ريّة / محمد عبد الرزاق: ٢٧١.

(٢) فلسفتنا / الشهيد محمد باقر الصدر: ٣١٦.

(٣) راجع فتح الباري ٣: ٣٥٩ / ٤٤٥، وصحيح مسلم ٣: ٥٤، وسنن أبي داود ٢: ١٨٩، والخصائص للبيهقي ٢: ٤٥، ومجمع الزوائد للهيثمي ٩: ١٨٧، ودلائل النبوّة لأبي نعيم الأصفهاني ٢: ٥٣٢/٤٨٢ و ٤٩٢ / ٧٠٩، وكتاب الشفا للقاضي عياض ٣: ٨٦، وشرحه: نسيم الرياض للشهاب الخفاجي ٢: ٨٦. وقد خصّص البيهقي الجزء السادس ـ كلّه تقريباً ـ من كتابه دلائل النبوّة لمثل هذه المعجزات والأخبار الغيبية التي أخبر بوقوعها النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم.

فهذه الأُمور وأمثالها لم تتسع الفلسفة التي تأثّر بها الشيخ محمد عبده، وطبّقها تلميذه محمد رشيد رضا، وتلقّفها عنه آخرون للإيمان بمثل هذه المعجزات والخوارق التي وقع أضعافها من قبل كما أخبر به القرآن الكريم.

وبهذا يمكن القول: بأنَّ إنكار صحّة أحاديث المهديّ عليه السلام تارة، وادّعاء أنَّها غير معقولة تارة أُخرىٰ قد تمّ بتأثير الفلسفة اللاإسلامية، خصوصاً ما كان منها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين.

هذا من ناحية، ومن ناحية أُخرىٰ، أنَّ العقول السليمة لا تتفاوت في إدراكاتها وما أدركه المتأخّرون من أمثال أحمد أمين، ومحمد فريد وجدي، والشيخ القطري، والسائح المغربي، من عدم معقولية أحاديث المهدي، هو من أكثر الاتهامات صراحة لعلماء الإسلام من السُنّة والشيعة، وبالتالي يكشف عن التفاوت في الإدراك بين الناس أنفسهم لاختلاف مناشئ الإدراك فيما بينهم، فالتربية، والمجتمع، والحواس، والغرائز كلّها مؤثرات حقيقية، ومسؤولة عن الإدراك أيضاً بدرجة ما، وإن كانت وظيفة الإدراك للعقل وحده.

علىٰ أنَّ إدراكه يتم وفق حدود لا تتجاوز الكلّيات، والمعجزات والخوارق والغيبيات ليست من المجالات التي تتسع لإعمال العقول فيها، كما أنَّ طريق ثبوتها والتصديق بها لا يتم بشهادة هذه المؤثرات، بل ولا حتىٰ بشهادة العقل علىٰ صحتها، وإنَّما يكون عن طريق النصّ وحده.

وكما أنَّ العقل عاجز عن تفسير انقلاب العصا إلىٰ حيّة تسعىٰ علىٰ ضوء مبدأ العلّية وقوانينه من الحتمية والسببية، كذلك هو عاجز عن تطبيق هذا المبدأ علىٰ كثير من أخبار الملاحم والفتن التي جُعلت من أشراط الساعة، وتسالم على صحتها الجميع.

وهذا يدلّ دلالة قطعية علىٰ أنّه ليس كلّ ما كان حقاً يدرك بالعقول ويجب إثباته عقلاً، ولا كلّ ما لم يثبت بالعقل يكون باطلاً.

ومسألة ظهور المهديّ عليه السلام في آخر الزمان لا يمكن إثباتها بالأدلة العقلية مباشرة وبلا واسطة، لا لأنّها غير صحيحة وباطلة من الأساس، بل لأنّها ليست من شؤون العقل واختصاصاته، فهي من القضايا الغيبية التي تدرك بالواسطة.

كما أنَّ عجز العقل عن إدراك قضية من القضايا مباشرة شيء، وكونها حقاً أو باطلاً شيء آخر، هذا مع علمنا أنَّ للعقل حدوداً تستقل عن رغبات الفرد، وأهوائه الشخصية وميوله واتجاهاته، وأحكاماً يستسيغها جميع العقلاء، ولا يقتصر قبولها علىٰ عقل السائح أو من سبقه كالأُستاذ محمد فريد وجدي وغيره.

ثمَّ إنَّ الفرق كبير بين ما هو ممتنع الوقوع في نفسه، بحيث لا يمكن أن يقع بحال من الأحوال، حتىٰ علىٰ أيدي الأنبياء والأوصياء كاجتماع النقيضين ـ كما ألمحنا إليه آنفاً ـ وبين ما هو ممكن الوقوع في نفسه، ولكنّ العادة لم تجر بوقوعه.

والمحال العقلي ليس كالمحال العادي من حيث الوقوع وعدمه، ولكنّ الخلط بين النوعين يؤدي إلى القول بأنَّ كلّ ما هو محال عادة، محال عقلاً، لعدم التمييز بين الاثنين، ومن هنا جاء القول بتعارض أحاديث المهديّ مع العقل[1].

وإذا تعارض النصّ الثابت مع تفكير وتحليل من تقدَّم، فلا يعني هذا تعارض الدين مع العقول ؛ لأنَّ العقول مجبولة على اتبّاع الحق، والدين يرشد إلى الحق ويأمر باتّباعه. وأسرع الناس إلى الحق هم العقلاء، وهذا ما سنراه في إسراع ما يزيد علىٰ خمسين عالماً وكاتباً ـ هم القدوة لأهل السُنّة ـ إلى التصديق بما ثبتت صحته أنّه من الدين، وليس من المعقول أن يكون اتفاق علماء الإسلام في سائر

(١) المهديّ المنتظر والعقل / محمد جواد مغنية : ٨٩.

القرون علىٰ صحّة شيء ـ مع عدم تواطئهم على الكذب ـ غير معقول.

علىٰ أنّ ادّعاء عدم معقولية أحاديث المهديّ ادّعاء فارغ، لم تذكر معه جوانب الاستحالة في تلك الأحاديث حتىٰ يمكن مناقشتها، وإذا كان القصد من عدم المعقولية، هو ضعف الأحاديث فهذا باطل من وجوه:

الأوّل: لم يطلق أحد من علماء المسلمين لا من السُنّة ولا من الشيعة على الأحاديث الضعيفة بأنّها أحاديث غير معقولة. سواء كان الضعف في الإسناد، أو المتن أو فيهما معاً.

الثاني: الأحاديث الضعيفة ليست مردودة مطلقاً عند علماء الدراية، وهذا ما لا يتسع المجال لتفصيله، بينما الأحاديث غير المعقولة لا يمكن النظر فيها قطعاً.

الثالث: قد تنجبر بعض الأحاديث الضعيفة بأحاديث صحيحة في مضمونها، بينما الأحاديث غير المعقولة لا يوافقها حديث صحيح قط.

الرابع: أنّ أحاديث المهديّ عليه السلام ليست كلّها أحاديث ضعيفة، بل فيها الضعيف وحتى الموضوع أيضاً، إلىٰ جانب الحسن، والحسن كالصحيح، والصحيح المطلق.

وإذا كان المقصود من ذلك هو ادّعاء تعارضها واختلافها، فهذا لا علاقة له أيضاً بعدم المعقولية، إذ قد يتعارض دليلان بأن يقتضي أحدهما حكماً معيناً في مسألة معينة، ويقتضي الآخر حكماً مغايراً في المسألة ذاتها، وعندئذٍ يصار إلىٰ ما وضعه أهل الفن من قواعد لإزالة هذا التعارض، لا أن يحكم بعدم معقوليتها!

كما أنّ ادّعاء التناقض باطل من أصله كما توضح في شرط تعارض الأدلة، زيادة علىٰ ما سيأتي من التصريح بصحّة أحاديث المهدي، بل وتواترها أيضاً.

الاحتجاج الخامس
قياس فكرة ظهور المهديّ بدعاوى المهدوية

كرّس الأُستاذ الأزهري سعد محمد حسن كتابه: (المهدية في الإسلام) لخدمة هذا الاحتجاج، إذ استعرض في هذا الكتاب جميع دعاوى المهدوية في العالم قديماً وحديثاً. كما تناول جميع دعاوى المهدوية لدى المسلمين في جميع عصورهم، وكان من الطبيعي أن يعتبر مسأله ظهور ما بشّر به النبيّ ﷺ دعوىٰ كبقية دعاوى المهدوية مثل مهدوية محمد بن الحنفية ﷺ ومهدوية الخليفة المهديّ العباسي، وعبد الله بن الحسن، والمهديّ الفاطمي، وابن تومرت، أو المهديّ السوداني، وغيرها من الدعاوى التي ثبت زيفها وبطلانها لدى سائر المسلمين من السُنّة والشيعة، لموتهم أوّلاً، وعدم تحقق أيّة علامة من علامات الظهور المتّفق علىٰ صحّتها في حياتهم، وتابعه السائح المغربي علىٰ ذلك، إذ أبىٰ أن يدع قِدْراً ليس له فيها مغرفة[1].

جواب الاحتجاج الخامس

لا شكّ أنَّ قياس فكرة ظهور المهديّ بدعاوى المهدوية الباطلة، هو من أخس أشكال القياس، وأقبحها، وأكثرها فساداً، واحتجاجهم هذا ليس من القياس المصطلح عليه في شيء، ولا يتّفق مع تعريف القياس، ولا مع أركانه، فإذا كان الأصل المقيس عليه باطلاً، ولم يجعله الشارع المقدس أصلاً، فماذا نتوقع نتيجة مثل هذا القياس، والنتائج تتبع أخس المقدّمات كما يقولون.

إنّه مجرد اصطناع موازنة خادعة بين الباطل الزاهق، وبين الحق الناصع.

---

(١) أنظر: نقد الحديث بين الاجتهاد والتقليد / السيد الجلالي: ٤٠.

والحق، أنَّ مثل هذا الاحتجاج غير جدير بالمناقشة، لأنّه وأد نفسه بِمُديته، وبيّن لنا بوضوح كيف يتشبث المبطلون بأية حجّة ولو كانت واهية سخيفة لتبرير انحرافهم. إذ لو صحَّ مثل هذا لاحتجّ أصحاب الصدفة على الموحّدين بسيرة فرعون ولقالوا: إنَّ فرعون ادّعى الأُلوهية ﴿ فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ ٱلأَعْلَىٰ ﴾[1] ثمَّ أنكر فرعون وجود إله غيره بقوله: ﴿ .. وَمَا رَبُّ ٱلعَالَمِينَ ﴾[2]، وقوله: ﴿ يَا أَيُّها ٱلمَلأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِنْ إِلَـٰهٍ غَيرِي ﴾[3]. ولاحتجّ اليهود الذين أنكروا نبوّة نبينا ﷺ بافتراءات مسيلمة الكذّاب، والأسود العنسي، وسجاح، إذ ادّعىٰ هؤلاء النبوّة !! ولكان قولنا وقولكم في عليّ عليه السلام: (أمير المؤمنين) باطلاً، إذ ادّعىٰ هذه الإمرة، من هو أشرّ من الشيطان الرجيم، يزيد بن معاوية لعنة الله تعالىٰ عليه.

ولو صحَّ احتجاجكم هذا لما كان للعدالة معنىٰ، بعد أن ادّعاها طواغيت الأرض علىٰ امتداد التاريخ.

ولعاد العلم جهلاً.. والشجاعة جبناً.. والكرم بخلاً !! إذ ما من صفة كريمة إلّا وادّعىٰ فاقدها كمالها عنده.

وقضية المهديّ عليه السلام واحدة من أهمّ القضايا التي دوّخت بصداها ذوي الأطماع السياسية، فادّعوها زوراً لتحقيق مآربهم.

وكما أنَّ العاقل لا ينكر وجود الحق بمجرد ادّعاء من لا يستحقه، فكذلك لا ينكر ظهور المبشَّر به في آخر الزمان على لسان نبي الرحمة ﷺ بمجرد دعاوى المهدوية الباطلة.

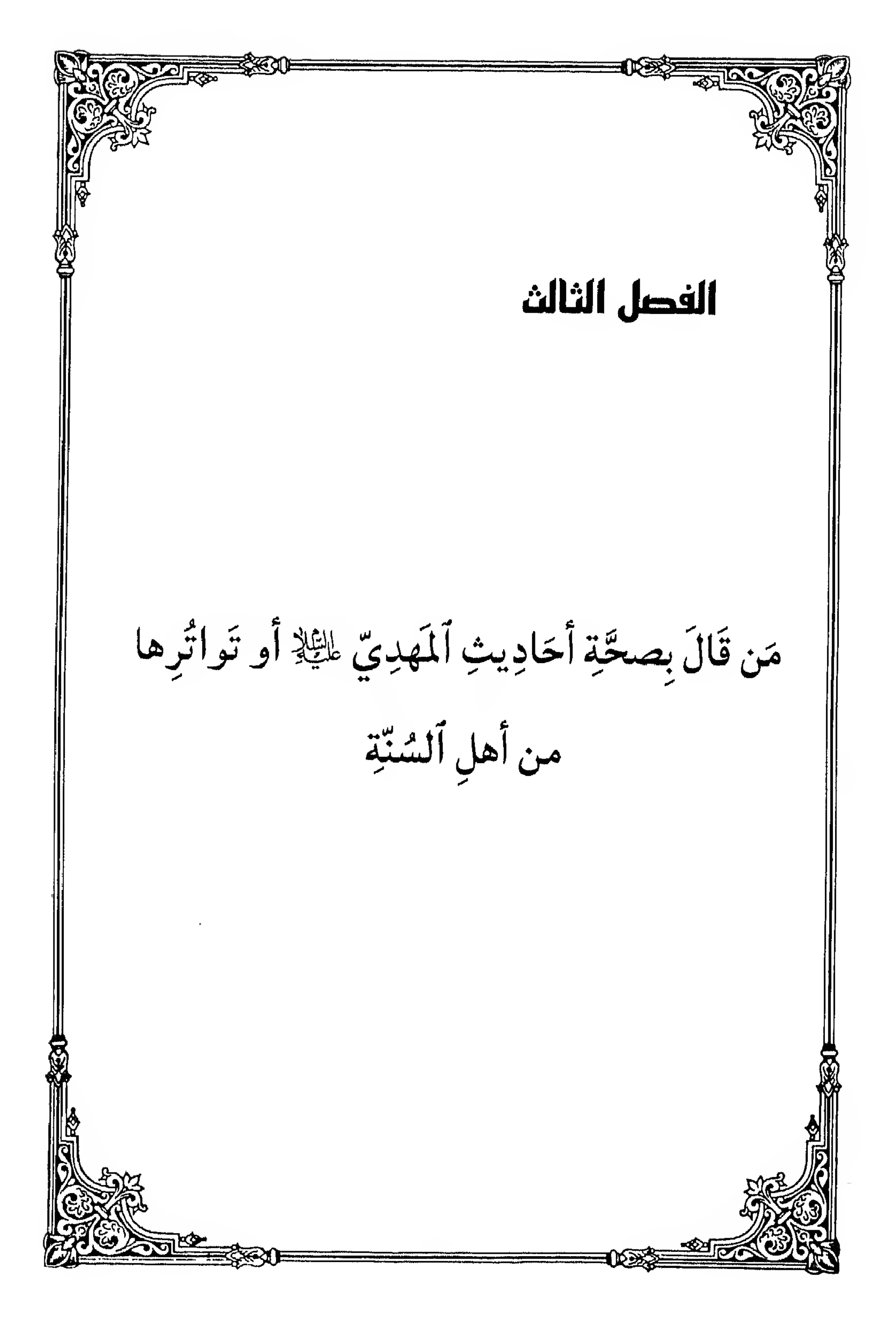
والدَّعَاوَىٰ مَا لَمْ تُقِيمُوا عَلَيْهَا ... بَـيِّنَاتٍ، أَبْنَاؤُهَا أَدْعِيَاءُ

---

(١) النازعات: ٧٩ / ٢٤.

(٢) الشعراء: ٢٦ / ٢٣.

(٣) القصص: ٢٨ / ٣٨.



الفصل الثالث

مَن قَالَ بِصحَّةِ أحَادِيثِ ٱلمَهدِيّ عليه السلام أو تَواتُرِها من أهلِ ٱلسُنّةِ



على الرغم ممّا تبيّن من زيف احتجاجات المقلّدين في ردّ أحاديث الإمام المهدي عليه السلام الواردة في كتب أهل السُنّة، إلّا أنّ الموقف المعلن من قبل علماء أهل السُنّة أنفسهم إزاء هذه الأحاديث، يشكّل صورة واضحة لتفاهة مزاعم اللامهدويين خصوصاً زعمهم: أنّ هذه الأحاديث قد ضعفها أكثر علماء الإسلام، وأنّهم اعتبروها ممّا لا يجوز النظر فيه !!

وهذا من الكذب والنفاق علىٰ علماء الإسلام إذ لا وجود لهؤلاء العلماء إلّا في مخيّلة أرباب هذه الادّعاءات، وممّا يؤكّد ذلك هو ما صرّح به أعلام أهل السُنّة من المحدّثين والمحقّقين والأساتذة والكتّاب ـ من ذوي الاختصاص والممارسة الطويلة في علوم الحديث ودراسته وتدريسه ـ بصحّة الكثير من أحاديث المهديّ عليه السلام، وتحسين بعضها الآخر، وقد ذهب الكثير منهم إلى القول بتواترها، وهو الحق الذي لا مرية فيه.

ومن البداهة أنّ الرجوع إليهم في معرفة صحيح الأخبار من سقيمها، ليس بمثابة الرجوع إلىٰ غيرهم من المتطفّلين على علم الحديث الشريف، أو المقتدين بأعدائهم، والمقلّدين لهم.

وهذا سنذكر ـ في هذه العجالة ـ ما يزيد علىٰ خمسين شخصاً، ما بين عالم

ومحقّق وأُستاذ معروف أو كاتب مشهور ممّن خدموا الحديث الشريف روايةً ودرايةً، أو دراسة وتدريساً، مع بيان بعض أقوالهم في أحاديث المهدي، ابتداءً من عصر اتساع التدوين وإلى الوقت الحاضر، وهم:

١ ـ الترمذي صاحب السنن (ت / ٢٩٧ هـ):

أخرج حديث ابن مسعود: « **لا تذهب الدنيا حتىٰ يملك العرب رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي** ».

وقال: « هذا حديث حسن صحيح »[١].

وأخرج عن ابن مسعود أيضاً: « **يلي رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي** ».

وقال: « هذا حديث حسن صحيح »[٢].

وأخرج حديث أبي سعيد الخدري: « **إنَّ في أُمتي المهدي** » ثمَّ قال: « هذا حديث حسن »[٣].

وأخرج حديث أبي هريرة في نزول عيسى المقترن بظهور المهديّ عليه السلام، وقال: « هذا حديث حسن صحيح »[٤].

٢ ـ الحافظ أبو جعفر العقيلي (ت / ٣٢٢ هـ):

قال في كتابه (الضعفاء الكبير) في ترجمة عليّ بن نفيل الحراني ـ وقد روى عنه حديثاً في المهديّ من طريق هارون بن كامل ـ: « وفي المهديّ أحاديث جياد من غير هذا الوجه، بخلاف هذا اللفظ »[٥].

---

(١) سنن الترمذي ٤: ٥٠٥ / ٢٢٣٠.

(٢) سنن الترمذي ٤: ٥٠٥ / ٢٢٣١.

(٣) سنن الترمذي ٤: ٥٠٦ / ٢٢٣٢.

(٤) سنن الترمذي ٤: ٥٠٦ / ٢٢٣٣.

(٥) كتاب الضعفاء الكبير / العقيلي ٣: ٢٥٣ / ١٢٥٧.

٣ ـ البربهاري (ت/٣٢٩ هـ) :

قال الشيخ التويجري: «وقال الحسن بن عليّ بن خلف أبو محمد البربهاري، وهو شيخ الحنابلة في وقته، وقد صحب جماعة من أصحاب الإمام أحمد بن حنبل، وتوفي في سنة تسع وعشرين وثلثمائة، قال في كتاب (شرح السُنّة): والإيمان بنزول عيسى بن مريم عليه السلام:

ينزل، فيقتل الدجّال، ويتزوّج، ويصلّي خلف القائم من آل محمد ﷺ»[1].

ولا يمكن لقائل أن يقول مثل هذا إلّا وقد جزم بصحّة صدور الأحاديث الواردة في ذلك عن النبيّ الأعظم ﷺ.

٤ ـ محمد بن الحسين الآبُري (ت/٣٦٣ هـ) :

قال في كتابه (مناقب الشافعي) ـ ردّاً علىٰ حديث **«ولا مهديّ إلّا عيسى بن مريم»** ـ ما نصه:

«قد تواترت الأخبار واستفاضت بكثرة رواتها عن المصطفىٰ ﷺ بمجيء المهدي، وأنَّه من أهل بيته ﷺ، وأنّه يملك سبع سنين، وأنّه يملأ الأرض عدلاً، وأنَّه يخرج مع عيسىٰ فيساعده علىٰ قتل الدجّال بباب لد بأرض فلسطين، وأنّه يؤم هذه الأُمّة، وعيسىٰ يصلّي خلفه».

وفيما يأتي بعض من نقل هذا الكلام ـ كلّه أو بعضه ـ ونسبه إليه إمّا بالنقل المباشر من كتابه وإمّا بالواسطة وهم:

ـ **القرطبي المالكي** (ت/٦٧١ هـ) في التذكرة: ٧٠١.

---

(١) الاحتجاج بالأثر علىٰ من أنكر المهديّ المنتظر / الشيخ حمود التويجري: ٢٨، نقل ذلك عن القاضي أبي الحسين في طبقات الحنابله.

ـ **الحافظ المزّي** (ت/ ٧٤٢ هـ) في تهـذيب الكمـال ٢٥: ١٤٦ / ٥١٨١ ـ في ترجمة محمد بن خالد الجندي.

ـ **ابن قيّم الجوزية** (ت/٧٥١ هـ) في المنار المنيف: ١٤٢ / ٣٢٧.

ـ **ابن حجر العسقلاني** (ت/ ٨٥٢ هـ) في تهذيب التهذيب ٩: ١٢٥ / ٢٠١ ـ في ترجمة محمد بن خالد الجندي.

ـ **السخاوي** (ت/٩٠٢ هـ) في فتح المغيث، قاله الكتاني (ت/١٣٤٥ هـ) في نظم المتناثر من الحديث المتواتر: ١٤٤.

ـ **السيوطي** (ت/٩١١ هـ) في كتابه (مصباح الزجاجة)، قاله البلبيسي ـ من علماء أوائل القرن الرابع عشر الهجري ـ في العطر الوردي بشرح القطر الشهدي: ٤٥.

ـ **ابن حجر الهيتمي** (ت/٩٧٤ هـ) في الصواعق المحرقة: ١٦٥.

ـ **الشيخ مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي الحنبلي** (ت/١٠٣٣ هـ) في كتابه: فرائد الفكر في الإمام المهديّ المنتظر، قاله السفاريني الحنبلي (ت/١١٨٨ هـ) في لوائح الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية، وكلامه مصوّر في كتاب الإمام المهدي عليه السلام عند أهل السُنّة للشيخ مهديّ فقيه إيماني ٢: ٢٣.

ـ **البرزنجي** (ت/١١٠٣ هـ) في الإشاعة لأشراط الساعة: ٨٧.

ـ **الزرقاني** (ت/١١٢٢ هـ) في شرح المواهب اللدنية، قاله الكتاني في نظم المتناثر: ١١٤.

ـ **السفاريني الحنبلي** (ت/١١٨٨ هـ) في لوائح الأنوار، قاله الكتاني في نظم المتناثر :١٤٤.

ـ **الصبّان** (ت١٢٠٦/ هـ) في إسعاف الراغبين: ١٤٠.

ـ **الشبلنجي** (ت/١٢٩٠ هـ) في نور الأبصار: ١٧١.

ـ **الكتاني** (ت/١٣٤٥ هـ) في النظم المتناثر من الحديث المتواتر: ٢٢٨ / ٢٨٩.

ـ **الشيخ عبد المحسن بن حمد العباد** عضو هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة في محاضرته: عقيدة أهل السُنّة والأثر في المهديّ المنتظر، وقد نُشرت في مجلة الجامعة ـ العدد الثالث ـ السَنة الأُولىٰ / ١٣٨٨ هـ.

ـ **الشيخ حمود بن عبد الله بن حمود التويجري** في كتابه: الاحتجاج بالأثر علىٰ من أنكر المهديّ المنتظر: ٢٨ و١٤٣ و٣٠١، وهذا الكتاب يقع في (٤١١) صحيفة، خصَّصه للردِّ علىٰ كتاب الشيخ القطري (لا مهديّ ينتظر بعد الرسول سيد البشر).

وهذا ما يكفي في صحَّة انتساب الكلام الآنف للآبري أوّلاً، وفيه دلالة علىٰ موافقة هؤلاء لما قاله الآبري ثانياً؛ لأنّهم سجّلوا كلامه في معرض الردّ علىٰ من أنكر صحَّة أحاديث المهديّ عليه السلام، كما سيأتي كلٌّ في محلّه.

٥ ـ الإمام الحافظ الحاكم النيسابوري (ت/ ٤٠٥ هـ):

صحح الحاكم في مستدركه الكثير من الأحاديث الواردة في الإمام المهدي عليه السلام، وما وقفت عليه من تلك الأحاديث ما يأتي:

ما قال فيه: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه:

ـ حديث الإمام عليّ عليه السلام: **«.. ثمَّ يخرج الهاشمي فيرد الله إلى الناس أُلفتهم ونعمتهم»**[1].

---

(١) مستدرك الحاكم ٤: ٥٥٣.

ـ حديث أبي سعيد الخدري: «ينزل بأُمتي في آخر الزمان بلاء شديد... فيبعث الله عزّ وجلّ رجلاً من عترتي، فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً»[١].

ـ حديث أبي سعيد أيضاً: «يخرج في آخر أُمتي المهدي»[٢].

ـ حديث حفصة حول خسف البيداء الذي يكون في زمن المهديّ عليه السلام[٣].

ما قال فيه: هذا حديث صحيح الإسناد علىٰ شرط مسلم ولم يخرجاه:

ـ حديث أبي سعيد: «المهديّ منا أهل البيت..»[٤].

ـ حديث أبي سعيد أيضاً: «تملأ الأرض جوراً وظلماً، فيخرج رجل من عترتي..»[٥].

ـ حديث عمران بن حصين: «لاتزال طائفة من أُمتي يقاتلون على الحق ظاهرين علىٰ من ناواهم حتىٰ يقاتل آخرهم الدجّال»[٦].

ما قال فيه: هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين ولم يخرجاه:

ـ حديث أُمّ سلمة حول خسف البيداء الذي يكون في زمن المهديّ عليه السلام[٧]، وقد تقدَّم آنفاً من رواية حفصة مع تصحيح الحاكم له أيضاً.

ـ حديث ابن مسعود: «لا تذهب الدنيا حتىٰ يملك العرب رجل من أهل بيتي،

---

(١) مستدرك الحاكم ٤: ٤٦٥.
(٢) مستدرك الحاكم ٤: ٥٥٨.
(٣) مستدرك الحاكم ٤: ٤٢٩.
(٤) مستدرك الحاكم ٤: ٥٥٧.
(٥) مستدرك الحاكم ٤: ٥٥٨.
(٦) مستدرك الحاكم ٤: ٤٥٠.
(٧) مستدرك الحاكم ٤: ٤٢٩.

يواطئ اسمه اسمي»[(١)].

ـ حديث ثوبان حول الرايات التي توطّئ للمهديّ عليه السلام سلطانه. صححه علىٰ شرطهما، ولم يقل فيه: ولم يخرجاه[(٢)].

ـ حديث ثوبان السابق، رواه بطريق آخر، وصححه علىٰ شرطهما، وقال: ولم يخرجاه[(٣)].

ـ حديث أبي سعيد: «المهديّ مني أجلى الجبهه..»[(٤)].

ـ حديث أبي سعيد أيضاً: «لا تقوم الساعة حتىٰ تُملأ الأرض ظلماً وجوراً وعدواناً، ثمَّ يخرج من أهل بيتي من يملأها قسطاً وعدلاً..»[(٥)].

ـ حديث أبي هريرة: «يخرج رجل يقال له السفياني... ويخرج رجل من أهل بيتي... حتىٰ إذا صار ببيداء خسف بهم..»[(٦)].

ـ حديث محمد بن الحنفية عن أبيه عليّ عليه السلام ، أنَّه قال ـ وقد سأله رجل عن المهديّ : «.. ذاك يخرج في آخر الزمان..»[(٧)].

٦ ـ الإمام البيهقي (ت/٤٥٨ هـ) :

نقل عنه ابن القيّم في المنار المنيف أنَّه قال في حديث «ولا مهديّ إلّا عيسى بن

---

(١) مستدرك الحاكم ٤: ٤٤٢.
(٢) مستدرك الحاكم ٤: ٤٦٤.
(٣) مستدرك الحاكم ٤: ٥٠٢.
(٤) مستدرك الحاكم ٤: ٤٥٧.
(٥) مستدرك الحاكم ٤: ٥٥٧.
(٦) مستدرك الحاكم ٤: ٥٢٠.
(٧) مستدرك الحاكم ٤: ٥٥٤.

مريم»: «تفرّد به محمد بن خالد ـ إلىٰ أن قال ـ والأحاديث علىٰ خروج المهدي أصحُّ إسناداً»[1] كما احتج بأحاديث المهديّ عليه السلام بكتاب (الاعتقاد)، فقال: «ويجب الإيمان بكلّ ما أخبر به النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، وصحَّ به الخبر عنه، ممّا شهدناه أو غاب عنّا أنَّه صدق وحق ومن ذلك أشراط الساعة»[2]، ثمَّ عدد الأُمور التي يجب الاعتقاد بها، منها: نزول عيسىٰ، وظهور المهديّ عليهما السلام.

٧ ـ البغوي (ت/٥١٠ أو ٥١٦ هـ):

ذكر البغوي عدداً من أحاديث المهديّ عليه السلام في كتابه: مصابيح السُنّة ـ كتاب الفتن، باب أشراط الساعة، وأخرج بعضها بفصل الصحاح، والبعض الآخر بفصل الحسان، وهي:

ما أخرجه في فصل الصحاح:

ـ حديث جابر بن عبد الله الأنصاري: «يكون في آخر أُمتي خليفة يحثو المال حثياً لا يعدّه عدّاً»[3].

وقد مرَّ في الفصل السابق ما يثبت أنَّ من يحثي المال في آخر الزمان هو الإمام المهديّ عليه السلام لا سواه. وما أخرجه البغوي من أحاديث المهديّ في فصل الحسان يؤكّد ذلك أيضاً.

ما أخرجه في فصل الحسان:

ـ حديث أبي سعيد الخدري: «... فيجيء الرجل إليه فيقول: يا مهديّ أعطني

---

(١) المنار المنيف: ١٣٠ / ٢٢٥.

(٢) الاعتقاد والهداية إلىٰ سبيل الرشاد / البيهقي: ١٢٧.

(٣) مصابيح السُنّة / البغوي: ٤٨٨ / ٤١٩٩.

أعطني، فيحثي له في ثوبه ما استطاع أن يحمله»[(١)].

ـ حديث أبي سعيد أيضاً: «المهديّ مني أجلى الجبهة..»[(٢)].

ـ حديث أبي سعيد أيضاً: «فيبعث الله رجلاً من عترتي أهل بيتي فيملأ الارض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً..»[(٣)].

ـ حديث ابن مسعود: «لا تذهب الدنيا حتىٰ يملك العرب رجل من أهل بيتي، يواطئ اسمه اسمي»[(٤)].

وقد مرَّ قول الترمذي في حديث ابن مسعود: (هذا حديث حسن صحيح)، كما مرَّ تصحيح الحاكم للأحاديث الثلاثة الأخيرة، وتابعه الذهبي ـ كما سيأتي ـ في تلخيصه.

ـ حديث أُمّ سلمة: «المهديّ من عترتي من ولد فاطمة»[(٥)].

٨ ـ ابن الأثير (ت/ ٦٠٦ هـ):

قال في النهاية ـ في باب الهاء مع الدال، في مادة (هدا) ـ: «ومنه الحديث: (سُنّة الخلفاء الراشدين المهديين)، المهدي: الذي هداه الله إلى الحق وقد استعمل في الاسماء حتىٰ صار كالاسماء الغالبة وبه سمي المهديّ الذي بشّر به رسول الله صلى الله عليه وآله، أنّه يجيء في آخر الزمان..»[(٦)].

---

(١) مصابيح السُنّة: ٣/ ٤٩٣/ ٤٢١٣.

(٢) مصابيح السُنّة: ٣/ ٤٩٢/ ٤٢١٢.

(٣) مصابيح السُنّة: ٣/ ٤٩٣/ ٤٢١٥.

(٤) مصابيح السُنّة: ٣/ ٤٩٢/ ٤٢١٠.

(٥) مصابيح السُنّة: ٣/ ٤٩٢/ ٤٢١١.

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر / ابن الأثير ٥: ٢٥٤.

واحتج في باب الجيم مع اللام، في مادة (جلا) بحديث صفة المهديّ عليه السلام «أنّه أجلى الجبة»[١].

وفي باب الذال مع الواو، بحديث صفة المهدي «قرشيّ يمانٍ ليس من ذي، ولا ذو»[٢].

وفي باب الزاي مع الياء، في مادة (زَيَلَ)، بحديث عليّ عليه السلام في صفة المهدي: «أنَّه أزيل الفخذين» أي منفرجها[٣].

وفي باب السين مع الكاف، في مادة (سكن) في حديث الرخاء والنعم في زمن المهديّ عليه السلام: «حتىٰ إنَّ العنقود ليكون سكن أهل الدار، قال: أي: قوتهم من بركته»[٤].

وفي باب القاف مع الراء، في مادة (قرب) قال: «ومنه حديث المهديّ «يتقارب الزمان حتىٰ تكون السّنة كالشهر» قال: أراد: يطيب الزمان حتىٰ لا يستطال، وأيام السرور والعافية قصيرة»[٥].

وإذا ما انضمت هذه الاحتجاجات إلىٰ قوله الأوّل اتضح رأيه في أحاديث المهديّ جليّاً.

٩ ـ القرطبي المالكي (ت/ ٦٧١ هـ):

قال في التذكرة: «قال أبو الحسن محمد بن الحسين بن ابراهيم بن عاصم الآبري السجزي: قد تواترت الأخبار واستفاضت بكثرة رواتها عن المصطفىٰ صلى الله عليه وآله ـ يعني [في] المهديّ وأنّه من أهل بيته، وأنَّه يملك سبع سنين، وأنَّه يملأ الأرض عدلاً

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر ١: ٢٩٠.
(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢: ١٧٢.
(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢: ٣٢٥.
(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢: ٣٨٦.
(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر ٤: ٣٣.

[و] يخرج مع عيسىٰ عليه السلام، فيساعده علىٰ قتل الدجّال بباب لد بأرض فلسطين، وأنّه يؤم هذه الأُمّة، وعيسىٰ صلوات الله عليه يصلّي خلفه، في طول من قصته وأمره»[1].

ونقل عن ابن ماجة حديث أبي هريرة: «**لو لم يبق من الدنيا إلّا يوم لطوّله عزّ وجلّ، حتىٰ يملك رجل من أهل بيتي جبل الديلم والقسطنطينية**».

قال: «إسناده صحيح»[2].

ونقل عن الحاكم أنّه قال: «والأحاديث عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في التنصيص علىٰ خروج المهديّ من عترته، من ولد فاطمة، ثابتة أصحُّ من هذا الحديث، فالحكم لها دونه»[3]، قاله في ردّ حديث محمد بن خالد الجندي: «.. **ولا مهديّ إلّا عيسى بن مريم**».

١٠ ـ ابن منظور (ت/ ٧١١ هـ):

قال في لسان العرب: «وفي الحديث: سُنّة الخلفاء الراشدين المهديين، المهدي: الذي قد هداه الله إلى الحق، وقد استعمل في الاسماء حتىٰ صار كالأسماء الغالبة، وبه سمي المهديّ الذي بشّر به النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أنّه يجيء في آخر الزمان..»[4]، وهذا اعتراف صريح من ابن منظور بصحّة أحاديث المهديّ عليه السلام.

---

(١) التذكرة / القرطبي: ٧٠١.

(٢) التذكرة: ٧٠٤، باب ماجاء في المهدي.

(٣) التذكرة: ٧٠١، ومثل هذا الكلام أيضاً في الحاوي للفتاوىٰ ٢: ٨٥، وقد مرَّ تصحيح البغوي لحديث «**المهديّ من عترتي من ولد فاطمة**» وسيأتي تصحيح السيوطي له أيضاً، ولكنّ الأستاذ الأزهري سعد محمد حسن تلميذ الدكتور أحمد أمين جعل هذا الحديث من مفتريات الشيعة ! انظر كتابه: المهدية في الإسلام: ٦٩، والحمد لله فإنّ ما يفتريه الشيعة يصحّحه البغوي والقرطبي والسيوطي !!!

(٤) لسان العرب ١٥: ٥٩ ـ هَدِيَ.

١١ ـ ابن تيميّة (ت/ ٧٢٨ هـ) :

قال في ردّه علىٰ ما احتج به العلّامة الحلي من أحاديث في المـهديّ عليه السلام : «إنَّ الأحاديث التي يُحتجّ بها علىٰ خروج المهدي، أحاديث صحيحة، رواها أبو داود، والترمذي، وأحمد وغيرهم... وهذه الأحاديث غلط فيها طوائف أنكروها»[(١)].

١٢ ـ الحافظ المتقن جمال الدين المزّي (ت/ ٧٤٢ هـ) :

ترجم لمحمد بن خالد الجندي، وأورد حديثه عن أنس: «**ولا مهديّ إلّا عيسىٰ ابن مريم**» وذكر من طعن بمحمد هذا، وضعّف الحديث، وردّه بقول الآبري: «قد تواترت الأخبار [و] استفاضت بكثرة رواتها عن المصطفىٰ صلى الله عليه وآله وسلم ـ يعني في المهديّ ـ وأنّه من أهل بيته، وأنّه يملك سبع سنين، ويملأ الأرض عدلاً، وأنّه يخرج عيسىٰ ابن مريم فيساعده علىٰ قتل الدجّال، بباب لد بأرض فلسطين، وأنّه يـؤم هـذه الأُمّة، وعيسىٰ صلوات الله عليه يصلّي خلفه، في طول من قصته وأمره»[(٢)].

١٣ ـ الذهبي (ت/ ٧٤٨ هـ) :

سكت الذهبي علىٰ ما صححه الحاكم من الأحاديث الواردة في المـهديّ عليه السلام، وقد أوردها جميعاً كما هي عند الحاكم، وقد صرّح بصحّة حديثين منها وهما :

ـ حديث أمير المؤمنين عليّ عليه السلام : «**ثمَّ يظهر الهاشمي، فيردّ الله الناس إلىٰ أُلفتهم**». قال: «صحيح»[(٣)].

ـ حديث أبي سعيد: «**يخرج في آخر أُمتي المهدي**». قال: «صحيح»[(٤)] أمّـا

---

(١) منهاج السُنّة / ابن تيميّة ٤ : ٢١١.

(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال / الحافظ المزّي ٢٥ : ١٤٦ ـ ١٤٩ / ٥١٨١.

(٣) تلخيص المستدرك / الذهبي ٤ : ٥٥٣.

(٤) تلخيص المستدرك ٤ : ٥٥٨.

سكوته علىٰ جميع الأحاديث الأُخرى التي صحّحها الحاكم فهو دليل علىٰ متابعته للحاكم وموافقته علىٰ تصحيحه، وهذا ما يظهر من تضعيف الذهبي لبعض الأحاديث التي صحّحها الحاكم في غير باب المهدي، كالأحاديث الواردة في أبواب الفضائل وغيرها.

١٤ ـ ابن القيّم (ت/ ٧٥١ هـ):

قال عن حديث خسف البيداء الذي أخرجه أبو داود في باب المهدي:

«والحديث حسن، ومثله ممّا يجوز أن يقال فيه: صحيح»[(١)].

وأورد كلام البيهقي في حديث (ولا مهديّ إلّا عيسىٰ): «والأحاديث علىٰ خروج المهديّ أصحُّ إسناداً» وعقّب عليه بقوله:

«كحديث عبد الله بن مسعود، عن النبيّ ﷺ: **«لو لم يبقَ من الدنيا إلّا يوم لطوّل الله ذلك اليوم حتىٰ يبعث رجلاً منّي ـ أو ـ من أهل بيتي..»**»[(٢)].

وأخرجه عن أبي هريرة أيضاً، وصحّحه بكلا الطريقين، بعد أن أورده من طريق ثالث، عن حذيفة، وردّه بالعباس بن بكار قائلاً: «وقد تقدّم هذا المتن من حديث ابن مسعود، وأبي هريرة، وهما صحيحان»[(٣)].

كما حكىٰ كلام الآبري في تواتر أحاديث المهديّ ﷺ[(٤)]. وقال ـ بعد أن أورد جملة من أحاديث المهديّ: «وهذه الأحاديث أربعة أقسام: صحاح، وحسان،

---

(١) المنار المنيف / ابن القيّم: ١٣٢ / ٣٢٩، وانظر الحديث في سنن أبي داود ٤: ١٥٢.

(٢) المنار المنيف: ١٣٠ / ٣٢٦.

(٣) المنار المنيف: ١٣٣ / ٣٣١.

(٤) المنار المنيف: ١٣١ / ٣٢٧.

وغرائب، وموضوعة »[١].

أقول :

من ملاحظة كتب الموضوعات في الحديث الشريف، قد لا نجد مفهوماً إسلامياً إلّا وقد وضعت فيه عشرات الأحاديث، ولكن ليس من المعقول ان نحكم علىٰ بطلان تلك المفاهيم وردّها بحجّة ما وضع فيها وروّج لها من أخبار، ومسألة ظهور المهديّ هي من أكثر المفاهيم الإسلامية تعرضاً لمحاولات الوضع، لاستغلال هذه المسألة من قبل بعض المشعوذين ودعاة بعض الثائرين باسم الإسلام، أو الساسة لتثبيت مراكزهم ومواجهة أيّ تمرد تحت ستار المهدوية.

وليس من الإنصاف أن يحكم من خلال تلك المحاولات علىٰ نفي ظهور المهدي عليه‌السلام الذي بشّر به النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم ، وادّخره الله تعالىٰ رحمة لهذه الأُمّة وإنقاذاً لهذا الدين العظيم ، وتغييراً لوجه الدنيا الذي أوشك أن يمتلئ ظلماً وجوراً.

١٥ ـ ابن كثير (ت/ ٧٧٤ هـ) :

قال عن حديث ابن ماجة في المهديّ ـ « ... **فإذا رأيتموه فبايعوه ولو حبواً على الثلج، فإنّه خليفة الله المهدي** » ـ: « وهذا إسناد قوي صحيح »[٢].

وسيأتي تعليقه علىٰ حديث الرايات، في أحاديث كون المهديّ من ولد العباس، بما يفيد اعتقاده بصحّة ظهور الرايات من المشرق، وأنّه ليس المقصود من الرايات المذكورة في الحديث رايات أبي مسلم الخراساني، الذي استلب بها دولة بني أُمية ـ علىٰ حد تعبيره ـ وإنّما المقصود من ذلك رايات أُخر تأتي صحبة المهديّ عليه‌السلام من جهة المشرق، لِما ثبت من الأثر ـ في ذلك ـ عنده.

---

(١) المنار المنيف: ١٣٥.

(٢) النهاية في الفتن والملاحم / ابن كثير ١: ٥٥، وانظر الحديث في سنن ابن ماجة ٢: ١٣٦٧ / ٤٠٨٤.

وقال في حديث آخر لابن ماجة ـ «إنَّ في أُمتي المهدي...» ـ: «هذا حديث حسن، وقد روي من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وآله»[١].

وهذا الحديث قد حسّنه الترمذي أيضاً، وقد تقدَّم.

١٦ ـ التفتازاني (ت/ ٧٩٣ هـ):

قال في شرح المقاصد تحت عنوان (خاتمة): «ممّا يلحق بباب الإمامة بحث خروج المهدي، ونزول عيسىٰ صلى الله عليه وآله، وهما من أشراط الساعة، وقد ورد في هذا الباب أخبار صحاح وإن كانت آحاداً، ويشبه أن يكون حديث خروج الدجّال متواتر المعنى»[٢].

ثمّ أورد بعض الأحاديث في المهديّ عليه السلام، عن ابن عباس، وأُمّ سلمة، وأبي سعيد الخدري.

وقال في شرح عقائد النسفي (ت/٥٣٧ هـ) بعد أن تحدّث عن نزول عيسىٰ عليه السلام: «ثمَّ الأصحُّ أنَّه يصلّي بالناس ويؤمهم، ويقتدي به المهديّ؛ لأنّه أفضل، فإمامته أولىٰ»[٣].

أقول: الحديث عن الأفضلية ليس هذا محلّه، وإن كان ظاهر جميع الأحاديث المروية من طرق السُنّة يكاد يقطع بتفضيل المهديّ علىٰ عيسىٰ عليهما السلام، ولم أجد نصاً صريحاً يفيد العكس من طرقهم، أمّا من طرق الشيعة فتفضيل المهديّ علىٰ عيسىٰ عليهما السلام لا شكّ فيه.

وأمّا عن اقتداء المهديّ بعيسىٰ عليهما السلام فهو من تأويلات ابن القيّم وغيره، وهو

---

(١) النهاية في الفتن والملاحم ١: ٥٦، وانظر الحديث في سنن ابن ماجة ٢: ١٣٦٦/ ٤٠٨٣.

(٢) شرح المقاصد / التفتازاني ٥: ٣١٢.

(٣) شرح عقائد النسفي / التفتازاني: ١٦٩.

يخالف جميع الروايات المعترف بصحتها والتي تصرّح باقتداء عيسىٰ بالمهدي، وليس العكس، وسيأتي ردّ ابن حجر الهيتمي على التفتازاني بذلك، وقد مرَّ اتفاق البخاري ومسلم علىٰ رواية: «**كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم وإمامكم منكم**» مع تفسير حديث الصحيحين ـ في شروحهما ـ باقتداء عيسىٰ بالمهديّ عليه السلام زيادة علىٰ ما مرَّ من التصريح بذلك، وما سيأتي أكثر.

وقد مرَّ، بأنَّ ما وصفه من الآحاد، هو من المتواتر عند من سبقه، وعاصره من علماء أهل السُنّة أنفسهم، والمهم هنا هو صحَّة أحاديث المهديّ عليه السلام عنده.

١٧ ـ نور الدين الهيثمي (ت/ ٨٠٧هـ):

صحح بعض الأحاديث التي أخرجها في كتابه (مجمع الزوائد) عن جملة من الصحابة، في باب ما جاء في المهدي، وهي:

ـ حديث أبي سعيد الخدري: «**أُبشّركم بالمهديّ يُبعث على اختلاف من الناس وزلازل فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً..**»

قال: «قلت: رواه الترمذي وغيره باختصار كثير، [و] رواه أحمد بأسانيد، وأبو يعلىٰ باختصار كثير. ورجالهما ثقات»[١].

ـ حديث أُمّ سلمة: «**يكون اختلاف عند موت خليفة فيخرج من بني هاشم فيأتي مكة، فيستخرجه الناس بين الركن والمقام..**» وهو ظاهر في المهديّ كما يبدو من عنوان الباب. قال: «رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله رجال الصحيح»[٢].

ـ حديث أُم سلمة أيضاً، وهو بخصوص الخسف في البيداء في زمن الإمام المهدي عليه السلام.

---

(١) مجمع الزوائد / الهيثمي ٧: ٣١٣ـ٣١٤.

(٢) مجمع الزوائد ٧: ١١٥.

قال: وفيه عليّ بن زيد، وهو حسن الحديث وفيه ضعف. ثمّ أخرج الحديث ـ بعد ذلك ـ عن عائشة، عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وقال: «ورجاله ثقات»[١].

ـ حديث جابر بن عبد الله الأنصاري: **«يكون في أُمتي خليفة يحثوا المال في الناس حثياً»**.

قال: «رواه البزاز، ورجاله رجال الصحيح»[٢] وصححه البغوي كما تقدَّم.

ـ حديث أبي هريرة: **«يكون في أُمتي المهدي... والمال كدوس.. يقوم الرجل، يقول: يا مهديّ أعطني، فيقول: خذ»**.

قال: «رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله ثقات»[٣].

١٨ ـ ابن خلدون (ت/ ٨٠٨هـ):

ممّا يجب التنبيه عليه، هو أنّه لا حجّة في تضعيفات ابن خلدون، ولا حتىٰ في تصحيحاته أيضاً، لما مرَّ من أقوال بشأنه، ولكنه يصحُّ الاحتجاج بموقفه من الأحاديث الواردة في المهديّ عليه السلام علىٰ من اغترّ به فقط.

فأقول:

على الرغم من تطرف ابن خلدون في مسألة الاعتقاد بظهور الإمام المهديّ عليه السلام في آخر الزمان، إلّا أنَّ موقفه من الأحاديث الوارده في هذا الشأن لم ينسجم مع إنكاره ظهور المهديّ في آخر الزمان، كما يظهر من قاعدته الاجتماعية المبنية علىٰ أن (العصبية هي دعامة الانتصار في كلّ دعوة إلى الدين أو الملك، ولا تتم بدونها

---

(١) مجمع الزوائد ٧: ١١٦.

(٢) مجمع الزوائد ٧: ٣١٧.

(٣) مجمع الزوائد ٧: ٣١٧.

دعوة، وهي لا توجد عند المهدي)[١].

وهذا من العجب !!

أمّا أوّلاً: فقد أثبت الواقع تحقق الانتصارات المتلاحقة في الدعوة إلى الدين علىٰ أيدي رجال عباقرة لم تتوفر لديهم (عصبية ابن خلدون) واستطاعوا أن يـغيّروا وجه التاريخ؛ لأنّهم على اتصال دائم بالله

أمّا ثانياً: فإنّه قد خالف المشهور ـ الذي حكاه ـ عند الكافة من أهل الإسلام، أنّه لا بُدَّ من ظهور المهدي.

وأمّا ثالثاً: ـ وهو ما نحن بصدده ـ فإنّه خالف نفسه، واتّبع هواه، وكان أمره فرطاً! إذ قال بصحّة أربعة أحاديث من أحاديث المهديّ عليه السلام كما بيّناه سابقاً.

١٩ ـ الشيخ محمد الجزري الدمشقي الشافعي (ت/ ٨٣٣هـ):

قال في أسنى المطالب: «.. إنَّ أحاديث المهدي، وإنَّه يأتي في آخر الزمان، وإنَّه من أهل البيت من ذرية فاطمة رضوان الله عليها، صحّت عندنا [إلىٰ أن قال]: والأصح أنَّه من ذرية الحسين بن عليّ لنصّ أمير المؤمنين عليّ علىٰ ذلك» ثمَّ روى بعد ذلك نصاً في المهدي، أخذه عن أبي داود، وقد وجدناه محرّفاً في سننه[٢].

٢٠ ـ الشهاب أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت/ ٨٤٠هـ):

ذكر في مصباح الزجاجة حديث: «.. **إذا رأيتموه فبايعوه ولو حبواً على الثلج، فإنّه**

(١) نقد الحديث بين الاجتهاد والتقليد / السيد محمد رضا الجلالي: ٦٠ مقال ردّ فيه على الأُستاذ السائح المغربي، وقد ناقش السيد الجلالي هذه القاعدة الهزيلة، وأثبت ما يعاكسها من الواقع.

(٢) أسمى المناقب في تهذيب أسنى المطالب / الجزري: ١٦٣ ـ ١٦٨، وانظر سنن أبي داود ٤: ١٠٨ / ٤٢٩٠ ـ باب المهدي، وتقدمت الإشارة إلىٰ هذا التحريف في أحاديث المهديّ من ولد الإمام الحسن عليه السلام ص٢٩٦، فراجع.

خليفة الله المهدي »، وقال: « هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، رواه الحاكم في المستدرك عن [من] طريق الحسين بن حفص، عن سفيان به، وقال: هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين، ورواه أحمد في مسنده، ولفظه: **« اذا رأيتم الرايات السود قد جاءت من قبل خراسان، فأتوها فإنَّ فيها خليفة الله المهدي »** »[١].

وتقدَّم الكلام ـ في الفصل السابق في أحاديث كون المهديّ من ولد العباس ـ عن هذين الحديثين، وأنَّه ليس المراد منهما هو المهديّ العباسي كما نبّه عليه ابن القيّم، وابن كثير.

٢١ ـ ابن حجر العسقلاني (ت/ ٨٥٢ هـ) :

نقل كلام الآبري: « وقد تواترت الأخبار، واستفاضت بكثرة رواتها عن المصطفىٰ ﷺ في المهدي، وأنّه من أهل بيته، وأنَّه يملك سبع سنين، ويملأ الأرض عدلاً، وأنَّ عيسىٰ عليه الصلاة والسلام يخرج فيساعده علىٰ قتل الدجّال، وأنّه يؤم هذه الأُمّة وعيسىٰ خلفه، في طول من قصته وأمره »[٢].

وممّا يؤكِّد اعتقاد ابن حجر العسقلاني بصحَّة كلام الآبري، قوله: « وفي صلاة عيسىٰ عليه السلام خلف رجل من هذه الأُمّة مع كونه في آخر الزمان، وقرب قيام الساعة دلالة للصحيح من الأقوال: « إنَّ الأرض لا تخلو من قائم لله بحجّة، والله العالم »[٣].

أقول: هذا من كلام لأمير المؤمنين عليّ عليه السلام، رواه كميل بن زياد النخعي، قال: « أخذ بيدي أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام فأخرجني إلى الجبّان، فلمَّا أصحر تنفس الصُّعداء، ثمَّ قال:

---

(١) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة / البوصيري ٣: ٢٦٣ / ١٤٤٢.

(٢) تهذيب التهذيب / ابن حجر العسقلاني ٩: ١٢٥ / ٢٠١ ـ في ترجمة محمد بن خالد الجندي.

(٣) فتح الباري / ابن حجر العسقلاني ٦: ٣٨٥.

«يا كميل بن زياد، إنَّ هذه القلوب أوعية فخيرها أوعاها. فاحفظ عني ما أقول لك.

الناس ثلاثة: فعالم رباني، ومتعلم علىٰ سبيل نجاة، وهمج رعاع أتباع كلّ ناعق يميلون مع كلّ ريح، لم يستضيئوا بنور العلم ولم يلجئوا إلىٰ ركن وثيق [إلىٰ أن قال عليه السلام] اللّهمّ بلىٰ، لا تخلو الأرض من قائم لله بحجّة، إمّا ظاهراً مشهوراً وإمّا خائفاً مغموراً؛ لئلّا تبطل حجج الله وبيّناته..»[١].

وقد بيّن الفاضلان: محمد دشتي، وكاظم محمدي في المعجم المفهرس لألفاظ نهج البلاغة المصادر التي ذكرت هذا الكلام الشريف، وهي:

العقد الفريد لابن عبد ربه، تاريخ ابن واضح، تحف العقول لابن شعبة الحرّاني، والخصال للصدوق، وإكمال الدين للصدوق أيضاً، وعيون الأخبار لابن قتيبة، والمحاسن والمساوئ للبيهقي، وقوت القلوب لأبي طالب المكي، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي، والتفسير الكبير للفخر الرازي، والمختصر لابن عبد البر، والمناقب للخوارزمي، وتهذيب اللغة للأزهري[٢].

أقول:

ومن ذكر هذا الكلام أيضاً أبو جعفر الإسكافي (ت/ ٢٤٠هـ) في المعيار والموازنة[٣] ـ وهو ممّن عاشَ قبل الشريف الرضي بأكثر من قرن ونصف من الزمان ـ وذكره التفتازاني (ت/٧٩٣ هـ)، مع تصحيف كلمة (مغموراً) إلىٰ (مخموراً) بالخاء المعجمة[٤]، وما أقبحه من تصحيف!!

---

(١) نهج البلاغة بشرح الشيخ محمد عبده ٤: ١٤٧/٦٩١.

(٢) المعجم المفهرس لألفاظ نهج البلاغة / محمد دشتي، وكاظم محمدي: ١٤٠٧/١٤٧ ـ ملحق مصادر ومراجع النهج.

(٣) المعيار والموازنة: ٨١.

(٤) شرح المقاصد ٥: ٢٤١.

وبعد ـ أليس من المؤسف أن لا يتورع بعض الكُتّاب من الهجوم على الشيخ الكليني رحمه الله تعالىٰ لأنّه أفرد في كتابه الكافي بعض العناوين المقتبسة من هذا الكلام الشريف ؟! مثل الشيخ محمد منظور نعماني الذي سخر في (الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام) من عناوين أبواب كتاب الحجّة في أُصول الكافي ، كباب : إنَّ الحجّة لا تقوم لله علىٰ خلقه إلّا بإمام ، وباب : إنَّ الأرض لا تخلو من حجّة ، وباب : إنَّه لو لم يبق في الأرض إلّا رجلان لكان أحدهما الحجّة[1] مع أنَّ في هذه العناوين ونظائرها « دلالة للصحيح من الأقوال : إنَّ الأرض لا تخلو من قائم لله بحجّة ».

قال ابن أبي الحديد في شرح هذا الكلام :

« .. ثمَّ قال عليه السلام : **« كذلك يموت العلم بموت حامليه »** ، أي : إذا مِتُّ مات العلم الذي في صدري ، لأني لم أجد أحداً أدفعه إليه ، وأُورِّثه إيّاه ، ثمَّ استدرك فقال : **« اللّهمّ بلىٰ ! لا تخلو الأرض من قائم بحجّة الله تعالىٰ »** كيلا يخلو الزمان ممّن هو مهيمن لله تعالىٰ علىٰ عباده ومسيطر عليهم ؛ وهذا يكاد يكون تصريحاً بمذهب الإمامية .. »[2] .

ولا أدري ما موضع (يكاد) في كلام ابن أبي الحديد ، بعد قول الشيعة بولادة المهديّ عليه السلام وحياته لئلا تخلو الأرض من قائم لله بحجّة .

٢٢ ـ شمس الدين السخاوي (ت/ ٩٠٢ هـ) :

قال الكتّاني (ت/١٣٤٥ هـ) في نظم المتناثر ـ مبيّناً رأي السخاوي في الأحاديث الواردة في المهديّ عليه السلام ـ : « وقد نقل غير واحد عن الحافظ السخاوي أنَّها متواترة ، والسخاوي ذكر ذلك في (فتح المغيث) ، ونقله عن أبي الحسين [الحسن] الآبري »[3] .

---

(١) الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام : ١١٢ .

(٢) شرح نهج البلاغة / ابن أبي الحديد ١٨ : ٣٥١ / ١٤٣ .

(٣) نظم المتناثر من الحديث المتواتر / الكتاني : ٢٢٦ / ٢٨٩ .

ثمَّ نقل عن الشيخ جسوس (ت/١١٨٢ هـ) ـ الآتي ـ أنَّه قال بتواترها عند السخاوي أيضاً[١].

ونقل المغربي عن كتاب المراصد:

وَمَا مِنَ الأَشْرَاطِ قَدْ صَحَّ الخَبَرْ ... بِهِ عَنِ النبيِّ حَقٌّ يُنْتَظَرْ
وَخَبَرُ المهديِّ أَيْضاً وَرَدَا ... ذَا كَثْرَةٍ فِي نَقْلِهِ فَاعْتَضَدَا

ثمَّ قال: «وقال شارحه في مبهج القاصد: هذا أيضاً ممّا تكاثرت الأخبار به، وهو المهديّ المبعوث في آخر الزمان، ورد في أحاديث ذكر السخاوي أنَّها وصلت إلىٰ حدّ التواتر»[٢].

٢٣ ـ السيوطي (ت/ ٩١١ هـ):

ذكر البلبيسي في العطر الوردي ما قاله الحافظ السيوطي في كتابه مصباح الزجاجة عن الحافظ محمد بن الحسين الآبري: «قد تواترت الأخبار واستفاضت بكثرة رواتها في المهدي، وأنَّه من أهل بيت المصطفىٰ ﷺ، وأنَّه يملك سبع سنين، ويملأ الأرض عدلاً، وأنَّه يخرج في زمنه عيسى بن مريم فيساعده علىٰ قتل الدجّال، بباب لد بأرض فلسطين وأنَّه يؤُم هذه الأُمّة، وعيسىٰ يصلّي خلفه، في طول من قصته وأمره»[٣].

وذكر أبو الفيض الغماري في إبراز الوهم المكنون أنَّ السيوطي قد نصّ علىٰ تواتر أحاديث المهديّ عليه السلام في الفوائد المتكاثرة في الأحاديث المتواترة، وفي اختصاره المسمىٰ بالأزهار المتناثرة، وغيرهما من كتبه[٤].

---

(١) نظم المتناثر من الحديث المتواتر: ٢٢٦/ ٢٨٩.
(٢) إبراز الوهم المكنون/ أبو الفيض الغماري المغربي: ٤٣٦.
(٣) العطر الوردي بشرح القطر الشهدي/ البلبيسي الشافعي: ٤٥.
(٤) إبراز الوهم المكنون: ٤٣٤.

وقد أورد السيوطي نفسه في جامعه الصغير عدداً من أحاديث المهديّ، وقد قسّمها علىٰ ثلاثة أقسام:

١ ـ الصحيح، ورمز له بعلامة (صح).

٢ ـ الحسن، ورمز له بعلامة (ح).

٣ ـ الضعيف، ورمز له بعلامة (ض).

ومن الأحاديث التي رمز لصحتها ما يأتي:

ـ حديث أُمّ سلمة: «**المهديّ من عترتي من ولد فاطمة**»[(١)] وقد حسّنه البغوي كما تقدّم.

ـ حديث أبي سعيد: «**المهديّ منّي أجلا الجبهة..**»[(٢)] وقد صحّحه الحاكم علىٰ شرط الشيخين، وتابعه الذهبي، وحسّنه البغوي وقد تقدّم.

ـ حديث حذيفة: «**المهديّ رجل من ولدي..**»[(٣)].

ومن الأحاديث التي رمز لحسنها ما يأتي:

ـ حديث ابن مسعود: «**لو لم يبق من الدهر إلّا يوم لبعث الله تعالىٰ رجلاً من أهل بيتي يملؤها عدلاً كما ملئت جوراً**»[(٤)] وقد صحّحه ابن القيّم كما تقدّم.

ـ حديث عليّ عليه السلام: «**المهديّ من أهل البيت يصلحه الله في ليلة**»[(٥)].

---

(١) الجامع الصغير / السيوطي ٢: ٦٧٢ / ٩٢٤١.

(٢) الجامع الصغير ٢: ٦٧٢ / ٩٢٤٤.

(٣) الجامع الصغير ٢: ٦٧٢ / ٩٢٤٥.

(٤) الجامع الصغير ٢: ٤٣٨ / ٧٤٨٩.

(٥) الجامع الصغير ٢: ٦٧٢ / ٩٢٤٣.

٢٤ ـ الشيخ العارف عبد الوهاب الشعراني (ت/ ٩٧٣ هـ) :

أفرد الشعراني، في الجزء الثاني من كتابه (اليواقيت والجواهر) مبحثاً يعرب عن رأيه بأحاديث المهديّ عليه السلام. وهو المبحث الخامس والستين: «في بيان أنَّ جميع أشراط الساعة التي أخبر بها الشارع حقّ لا بُدَّ أن تقع كلّها قبل قيام الساعة».

ثمَّ قال: «وذلك كخروج المهدي، ثمَّ الدجّال، ثمَّ نزول عيسىٰ، وخروج الدابة، وطلوع الشمس من مغربها، ورفع القرآن، وفتح سد يأجوج ومأجوج، حتىٰ لو لم يبقَ من الدنيا إلّا مقدار يوم واحد لَوقع ذلك كلّه»[1].

وهذا الكلام من أعظم الأدلة علىٰ صحّة أحاديث المهديّ عليه السلام عند الشعراني.

٢٥ ـ ابن حجر الهيتمي (ت/ ٩٧٤ هـ) :

قال في صواعقه، في الفصل الأوّل من الباب الحادي عشر، في الآيات الواردة في أهل البيت عليهم السلام :

«الآية الثانية عشرة. قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ .. ﴾[2]، قال مقاتل بن سليمان، ومن تبعه من المفسّرين: إنَّ هذه الآية نزلت في المهديّ.

وستأتي الأحاديث المصرِّحة بأنَّه من أهل البيت النبويّ، وحينئذٍ في الآية دلالة على البركة في نسل فاطمة وعليّ عليهما السلام، وأنَّ الله ليخرج منهما طيباً، وأن يجعل نسلهما مفاتيح الحكمة، ومعادن الرحمة»[3].

وقال معقّباً علىٰ دعاء النبيّ صلى الله عليه وآله لعليٍّ عليه السلام ـ **«اللّهمّ إني أعيذه بك وذريته من الشيطان الرجيم»** ـ **ما نصه:**

---

(١) اليواقيت والجواهر / الشعراني ٢: ١٤٣.

(٢) الزخرف: ٤٣ / ٦١.

(٣) الصواعق المحرقة / ابن حجر الهيتمي: ١٦٢.

«وقد ظهرت بركة دعائه ﷺ في نسلهما فكان منه من مضىٰ، ومن يأتي، ولو لم يكن في الآتِينَ إلّا الإمام المهديّ لكفىٰ»(١).

وقال أيضاً: «وصحَّ مرفوعاً: **«ينزل عيسى بن مريم، فيقول أميرهم المهدي: تعال صلّ بنا، فيقول: لا، إنَّ بعضكم أئمة علىٰ بعض تكرمة الله هذه الأُمّة»** »(٢).

وقال أيضاً: «قال إبراهيم بن ميسرة لطاووس: عمر بن عبد العزيز المـهدي؟ قال: لا، إنَّه لم يستكمل العدل كلّه» قال ابن حجر: «أي: فهو من جملة المهديين وليس الموعود به آخر الزمان»(٣).

وقال عن حديث **«لا مهديّ إلّا عيسىٰ»**: «قال الحاكم: أوردته تعجّباً لا محتجّاً به، وقال البيهقي: تفرّد به محمد بن خالد، وقال الحاكم: إنَّه مجهول واختلف عنه في إسناده، وصرّح النسائي بانه مُنكر، وجزم غيره من الحفّاظ بأن الأحـاديث التي قبله ـ أي: الناصّة علىٰ أنَّ المهديّ من ولد فاطمة ـ أصحُّ [من] إسناده»(٤).

وقال ـ بعد حمله حديث ابن عباس (.. ومـنا المـهدي) عـلىٰ ثـالث الخـلفاء العباسيين ـ: «وإذا أمكن حمل كلامه علىٰ ما ذكرناه، لم يناف الأحاديث الصحيحة السابقة: أنَّ المهديّ من ولد فاطمة ؛ لأنَّ المراد بالمهديّ فيها الآتي آخر الزمـان، الذي يأتمّ به عيسىٰ صلى الله عليه وعلىٰ نبينا وسلم»(٥).

ثمَّ نبّه في موضع آخر فقال:

---

(١) الصواعق المحرقة: ١٦٣.

(٢) الصواعق المحرقة: ١٦٤.

(٣) الصواعق المحرقة: ١٦٥.

(٤) الصواعق المحرقة: ١٦٥.

(٥) الصواعق المحرقة: ١٦٦.

« تنبيه : الأظهر : أنَّ خروج المهديّ قبل نزول عيسىٰ ، وقيل : بعده .

قال أبو الحسين الآجري [الآبـري ـ ت/٣٦٣ هـ]: قـد تـواتـرت الأخـبار واستفاضت بكثرة رواتها علىٰ [عن] المصطفىٰ ﷺ بخروجه ، وأنَّه من أهل بيته ، وأنَّه يملأ الأرض عدلاً ، وأنَّه يخـرج مع عيسىٰ علىٰ نبينا وعليه أفـضل الصـلاة والسلام فيساعده علىٰ قتل الدجّال ، بباب لد بأرض فلسطين ، وأنّـه يـؤم هـذه الأُمّة ، ويصلّي عيسىٰ خلفه ، انتهىٰ .

وما ذكره من أنَّ المهديّ يصلّي بعيسىٰ ، هو الذي دلّت عـليه الأحـاديث كـما علمت ، وأمّا ما صحَّحه السعد التفتازاني من أنَّ عيسىٰ هو الإمام بالمهديّ ؛ لأنّه أفضل فإمامته أولىٰ . فلا شاهد له فيما علّله به ؛ لأن القصد بإمامة المهديّ لعيسىٰ إنَّما هو إظهار أنَّه نزل تابعاً لنبيّنا حاكماً بشريعته ، غير مستقل بـشيءٍ مـن شريـعة نفسه » [(١)] .

وستأتي فتوى ابن حجر الهيتمي علىٰ سؤال ورد إليه في شأن دعوى باطلة في المهدية ، وإنكار المهديّ الموعود المبشّر به في آخر الزمان ، مع فتاوىٰ غـيره مـن الفقهاء علىٰ مذاهب الجمهور ، حيث نقل ذلك المتّقي الهندي الآتي .

٢٦ ـ علاء الدين بن حسام الدين الشهير بالمتّقي الهندي (ت/ ٩٧٥ هـ) :

أثبت المتّقي الهندي في كتابه (البرهان في علامات مهديّ آخر الزمان) ، اتفاق علماء المذاهب الأربعة (الشافعية ، والأحناف ، والمالكية ، والحنبلية) عـلىٰ صـحّة أحاديث المهديّ عليه السلام ، ووجوب الإيمان بها علىٰ كلّ مسلم . حيث ذكر في البـاب الثالث عشر من كتابه المذكور وتحت عنوان :

---

(١) الصواعق المحرقة : ١٦٧ .

(في فتاوى علماء العرب من أهل مكة المشرّفة في شأن المهديّ الموعود في آخر الزمان)، سؤالاً ورد إلىٰ هؤلاء العلماء في هذا الشأن، فقال:

«وهذه صورة السؤال:

اللّهمّ أَرِنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه، وأرِنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه.

ما يقول السادة العلماء أئمّة الدين وهداة المسلمين ـ أيدهم الله بروح القدس ـ في طائفة اعتقدوا شخصاً من بلاد الهند مات سنة عشر وتسعمائة[1] ببلد من بلاد العجم، يسمىٰ: (فره) أنَّه المهديّ الموعود به في آخر الزمان، وأنَّ من أنكر هذا المهديّ فقد كفر؟

ثمَّ حكم من أنكر المهديّ الموعود؟

افتونا ـ رضي الله تعالىٰ عنكم».

قال: «وكان هذا الاستفتاء في سنة اثنتين وخمسين وتسعمائة»[2].

وقد نقل المتّقي الهندي ﷺ أربعة فتاوى لأربع من فقهاء المذاهب الأربعة كالآتي:

١ ـ فتوى ابن حجر الهيتمي الشافعي.

٢ ـ فتوى الشيخ أحمد أبي السرور بن الصبا الحنفي.

٣ ـ فتوى الشيخ محمد بن محمد الخطابي المالكي.

٤ ـ فتوى الشيخ يحيى بن محمد الحنبلي.

---

(١) ذكره في أوّل كتاب البرهان فقال في ص٦٧ منه: «وطائفة من بلاد الهند يعتقدون شخصاً شريفاً ولد في الهند اسمه: السيد محمد بن سيد خان الجونفوري ـ ﷺ وله نحو اربعين سنة ـ أنّه هو المهدي الموعود به في آخر الزمان» وكتاب البرهان ألّفه كردّ علىٰ ضلالة هذه الطائفة.

(٢) البرهان في علامات مهديّ آخر الزمان / المتّقي الهندي: ١٧٧.

وسنذكر خلاصة ما ذكر كلّ واحد منهم.

أمّا الفقيه الشافعي:

فقد نصّ علىٰ تواتر أحاديث المهديّ ذاكراً علامات خروجه المتواترة ومحيلاً في ذلك إلىٰ كتابه (القول المختصر في علامات المهديّ المنتظر).

وقد وضّح أنَّ إنكار هذه الطائفة لظهور المهديّ عليه السلام، إن كان إنكاراً للسُنّة رأساً فهم كفار، ويجب قتلهم، وإن كان محضَ عنادٍ لأئمّة الإسلام لا للسُنّة.

قال: «فهو يقتضي تعزيرهم البليغ، وإهانتهم بما يراه الحاكم لائقاً بعظيم جريمتهم وقبح طريقتهم، وفساد عقيدتهم من حبس، وضرب، وصفع وغيرها، مما يزجرهم عن هذه القبائح، ويكفّهم عن تلك الفضايح، ويرجعهم إلى الحق رغماً على أُنوفهم، ويردّهم إلى اعتقاد ما ورد به الشرع ردعاً عن كفرهم وإكفارهم..»[١].

وأمّا الفقيه الحنفي:

فقد أفتىٰ ببطلان هذه الدعوىٰ، وقال بحق أصحابها: «ويجب قمعهم أشدَّ القمع، وردعهم أشدَّ الردع؛ لمخالفة اعتقادهم ما وردت به النصوص الصحيحة والسُنن الصريحة التي تواترت الأخبار بها، واستفاضت بكثرة رواتها من أنَّ المهديّ عليه السلام ـ الموعود بظهوره في آخر الزمان يخرج مع سيدنا عيسىٰ علىٰ نبينا وعليه السلام»[٢]، ثمّ حكم عليهم بالكفر أيضاً.

وأمّا الفقيه المالكي:

فقد أفتىٰ ببطلان دعوى هذه الطائفة أيضاً، فقال: «اعتقاد هؤلاء الطائفة في

---

(١) البرهان في علامات المهديّ آخر الزمان: ١٧٨ ـ ١٧٩.
(٢) البرهان في علامات مهديّ آخر الزمان: ١٨٠.

الرجل الميت أنَّه المهديّ الموعود بظهوره في آخر الزمان باطل، للأحاديث الصحيحة الدالّة علىٰ صحَّة صفة المهدي، وصفة خروجه، وما يتقدَّم بين يدي ذلك من الفتن ..»[1] ثمَّ بيّن أنَّ اعتقادهم بهذا الرجل بأنَّه هو المهديّ وتكفير من خالفهم، هو الكفر بعينه، وأفتىٰ بوجوب استتابتهم ورجوعهم إلى الاعتقاد الحق، وإلّا قتلوا.

وأمّا الفقيه الحنبلي:

فقد قال: «لا ريب في فساد هذا الاعتقاد، لما اشتمل عليه من مخالفة الأحاديث الصحيحة بالعناد.

فقد صحَّ عنه عليه الصلاة والسلام كما رواه الثقات، عن الرواة الأثبات، أنَّه أخبر بخروج المهديّ في آخر الزمان، وذكر مقدمات لظهوره، وصفات في ذاته، وأُمور تقع في زمانه...»[2].

وأخيراً طالب حاكم المسلمين «أن يخرج عليهم أحكام المرتدين باستتابتهم ثلاثاً، فإن تابوا وإلّا يَضرِبُ أعناقهم بالسيف كي يرتدع أمثالهم من المبتدعين [و] يريح الله المسلمين منهم أجمعين»[3].

كما نقل المتّقي الهندي القول بصحَّة أحاديث المهدي، وتواتر الفتن قبله، عن الحافظ جمال الدين أبي بدر يوسف بن يحيى بن عليّ بن عبد العزيز بن علي المقدسي الشافعي السلمي الدمشقي، نقله من كتابه عقد الدر ـ الذي فرغ من تأليفه سنة ٦٥٨ هـ، كما في هامش البرهان ـ في الفصل الرابع منه[4].

---

(١) البرهان في علامات مهديّ آخر الزمان: ١٨١.

(٢) البرهان في علامات مهديّ آخر الزمان: ١٨٢.

(٣) البرهان في علامات مهديّ آخر الزمان: ١٨٣.

(٤) البرهان في علامات مهديّ آخر الزمان: ١٣٥ ـ الباب الخامس في جامع العلامات.

٢٧ ـ الشيخ مرعي بن يوسف الحنبلي (ت/ ١٠٣٣ هـ) :

له كتاب في الإمام المهديّ عليه السلام، اسمه : (فرائد الفكر في الإمام المهدي المنتظر)[١].

وإذا علمنا أنَّ معنى الفرائد لغة : هو الشذر الذي يفصل بين اللؤلؤ والذهب[٢] أمكن تصوّر مضمون هذا الكتاب وإن لم يقع بأيدينا.

علىٰ أنَّ السفاريني قد نقل عن هذا الكتاب ما يبين مضمونه فقال : «ونقل العلّامة الشيخ مرعي في كتابه فرائد الفكر عن أبي الحسين محمد بن الحسين أنّه قال : قد تواترت الأحاديث واستفاضت بكثرة رواتها عن المصطفىٰ صلى الله عليه وآله بمجيء المهدي..»[٣] إلىٰ آخر ما نقله عنه بنحو ما مرَّ عن الآبري ومن نقل كلامه.

٢٨ ـ محمد رسول البرزنجي (ت/ ١١٠٣ هـ) :

قال في كتابه الإشاعة لأشراط الساعة : «أحاديث وجود المهدي، وخروجه آخر الزمان، وأنَّه من عترة رسول الله صلى الله عليه وآله، ومن ولد فاطمة عليها السلام، بلغت حدّ التواتر المعنوي، فلا معنىٰ لإنكارها»

واحتج بقول الآبري ـ المتقدِّم ـ في تواتر أحاديث الإمام المهديّ عليه السلام[٤].

٢٩ ـ محمد بن عبد الباقي الزرقاني (ت/ ١١٢٢ هـ) :

وهو من الفقهاء على المذهب المالكي، له كتاب (شرح المواهب اللّدنّية)، وقد ذكر المغربي في (إبراز الوهم المكنون) تواتر أحاديث الإمام المهديّ عليه السلام عند

---

(١) الأعلام / الزركلي ٧ : ٢٠٣.

(٢) لسان العرب / ابن منظور ١٠ : ٢١٥ ـ فَرَدَ.

(٣) الإمام المهديّ عليه السلام عند أهل السُنّة / الفقيه اليماني ٢ : ٢٣، وعبارة اللوائح مصورة فيه، عن مطبعة مجلة المنار لسنة ١٣٢٤ هـ.

(٤) الإشاعة لأشراط الساعة : ٨٧ ـ وما بعدها.

الزرقاني وأنّه صرّح بهذا التواتر في شرح المواهب اللّدنّية[1] .

وقال الكتّاني في نظم المتناثر: «وفي شرح المواهب نقلاً عن أبي الحسين [الحسن] الآبري، في (مناقب الشافعي)، قال: تواترت الأخبار أنّ المهديّ من هذه الأُمّة وأنّ عيسىٰ يصلّي خلفه.

ذكر ذلك ردّاً لحديث ابن ماجة، عن أنس: ولا مهديّ إلّا عيسىٰ»[2] .

٣٠ ـ الشيخ محمد بن قاسم بن محمد جسوس (ت/ ١١٨٢ هـ):

وهو من فقهاء المذهب المالكي، له كتاب: شرح شمائل الترمذي، وشرح الرسالة للقيرواني، وغيرهما.

وقد نقل الكتّاني عن أحد شروحه القول بتواتر أحاديث الإمام المهديّ عليه السلام، فقال : «وفي شرح للشيخ جسوس ما نصّه: ورد خبر المهديّ في أحاديث، ذكر السخاوي أنّها وصلت إلىٰ حدّ التواتر»[3] .

وقد نقل الكتّاني ذلك محتجاً به، ولو كان للشيخ جسوس رأي يخالف ما حكاه عن السخاوي، لما صحّ احتجاج الكتّاني بما في شرحه.

٣١ ـ أبو العلاء العراقي (ت/ ١١٨٣ هـ):

هو أبو العلاء إدريس بن محمد بن إدريس الحسيني العراقي، من أهل (فاس)، له كتاب (شرح إحياء الميت في فضائل آل البيت) للسيوطي[4] ، وله تآليف في

---

(١) إبراز الوهم المكنون: ٤٣٤.

(٢) نظم المتناثر من الحديث المتواتر: ٢٢٦ / ٢٨٩.

(٣) نظم المتناثر من الحديث المتواتر: ٢٢٦ / ٢٨٩.

(٤) الأعلام / الزركلي ١: ٢٨٠.

الإمام المهديّ عليه السلام.

قال الكتّاني في نظم المتناثر: «وفي تأليف لأبي العلاء إدريس بن محمد بن إدريس الحسيني العراقي، في المهديّ هذا: إنَّ أحاديثه متواترة، أو كادت، وجزم بالأوّل غير واحد من الحفّاظ والنقّاد»(١).

٣٢ ـ الشيخ محمد بن أحمد السفاريني الحنبلي (ت/ ١١٨٨ هـ):

قال في اللوائح ـ تحت عنوان (تنبيه) ـ ما نصّه:

«قد كثرت الأقوال في المهديّ حتىٰ قيل: لا مهديّ إلّا عيسىٰ، والصواب الذي عليه أهل الحق، أنَّ المهديّ غير عيسىٰ، وأنَّه يخرج قبل نزول عيسىٰ عليه السلام.

وقد كثرت بخروجه الروايات حتىٰ بلغت حد التواتر المعنوي، وشاع ذلك بين علماء السُنّة، حتىٰ عُدَّ من معتقداتهم»(٢).

ونقل القنوجي (ت/ ١٣٠٧ هـ) في الإذاعة عنه قوله: «قد روي عمّن ذكر من الصحابة، وغير من ذكر منهم، بروايات متعددة، وعن التابعين ومن بعدهم ما يفيد مجموعه العلم القطعي. فالإيمان بخروج المهديّ واجب، كما هو مقرر عند أهل العلم، ومدوّن في عقائد أهل السُنّة والجماعة»(٣).

٣٣ ـ السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الحنفي، الزبيدي (ت/ ١٢٠٥ هـ):

قال في تاج العروس: «والمهدي: الذي قد هداه الله إلى الحق، وقد استعمل في الأسماء حتىٰ صار كالأسماء الغالبة، وبه سمّي المهدي، الذي بُشّر به أنَّه يجيء في

---

(١) نظم المتناثر من الحديث المتواتر: ٢٢٦/ ٢٨٩.

(٢) الإمام المهديّ عليه السلام عند أهل السُنّة ٢: ٢٠ وعبارة اللوائح مصورة فيه.

(٣) الإذاعة لما كان ويكون بين يدي الساعة / القنوجي: ١٤٦.

آخر الزمان. جعلنا الله من أنصاره»[1].

ولا شكّ أنّ قوله: «جعلنا الله من أنصاره» هو قول جميع من قال بصحة أحاديث المهديّ أو تواترها، وهم من عرفت: الكافة من أهل الإسلام وعلىٰ ممر الأعصار، إلّا شرذمة قليلة أنكرت الحقّ الذي لا ريب فيه، ولولا ما تنفثه من سموم بين آونة وأُخرىٰ لما أطلنا في إيراد هذه الأقوال.

٣٤ ـ الشيخ محمد بن عليّ الصبّان (ت/ ١٢٠٦ هـ):

أفرد الصبّان في إسعاف الراغبين فصلاً في بيان المزايا التي اختصّ بها أهل البيت عليهم السلام، وقد ذكر الكثير منها إلىٰ أن قال: «ومنها: إنّ منهم مهديّ آخر الزمان. أخرج مسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجة، والبيهقي وآخرون: «**المهديّ من عترتي من ولد فاطمة**»»[2].

وقال في موضع آخر: «وصحّ مرفوعاً: «**ينزل عيسى بن مريم فيقول أميرهم المهديّ تعال صلّ بنا، فيقول: لا، إنّما بعضكم أئمة علىٰ بعض، تكرمة الله لهذه الأُمّة**».

وصحّ أنّه صلى الله عليه وآله قال: «**يكون اختلاف عند موت خليفة..**» [وذكر الحديث ثمّ قال]: فعلم منه ومن أحاديث أُخر أنّه يخرج من المشرق من بلاد الحجاز، والقول بأنّه يخرج من المغرب لا أصل له كما نبّه عليه العلقمي»[3].

وقال أيضاً: «قال في الصواعق: الأظهر أنّ خروج المهديّ قبل نزول عيسىٰ. وقيل: بعده.

---

(١) تاج العروس / الزبيدي ١٠: ٤٠٨ ـ ٤٠٩ ـ هدى.

(٢) إسعاف الراغبين / الصبان: ١٤٥.

(٣) إسعاف الراغبين: ١٤٧.

وقد تواترت الأخبار عن النبيّ ﷺ بخروجه، وأنّه من أهل بيته، وأنّـه يملأ الأرض عدلاً، وأنّه يساعد عيسىٰ علىٰ قتل الدجّال، بباب لد بأرض فلسطين، وأنّه يؤم هذه الأُمّة، ويصلّي عيسىٰ خلفه»[1].

٣٥ ـ محمد أمين السويدي (ت/ ١٢٤٦ هـ):

قال في سبائك الذهب: «والذي اتفق عليه العلماء: أنَّ المهديّ هو القائم في آخر الوقت، وأنَّه يملأ الأرض عدلاً. والأحاديث فيه، وفي ظهوره كثيرة، وليس هذا الموضع محل ذكرها؛ لأنَّ هذا الكتاب لا يتسع لنقل مثل هذا»[2].

ولا شكّ أنَّ اتفاق العلماء علىٰ مثل هذا القول لا يكون إلّا بعد الفحص وإطالة النظر في أسانيد ومتون الأحاديث الواردة في المهديّ عليه السلام والتثبّت من صحّتها، ويفهم من كلام السويدي الطعن بمن أنكر ظهور المهديّ عليه السلام، وجعله في عداد الجهلاء، إذا اتفق العلماء علىٰ صحّة الاعتقاد بظهور المهدي.

٣٦ ـ الشوكاني (ت/ ١٢٥٠ هـ):

ذكر القنوجي في الإذاعة تصحيح الشوكاني لبعض أحاديث المهديّ عليه السلام، ومما ذكره ما يأتي:

ـ حديث أبي هريرة «**يكون في أُمتي المهدي**» قال الشوكاني: «رواه البزار، ورجاله ثقات»[3].

ـ حديث آخر في المهدي، أخرجه الطبراني فيالأوسط، والبزار في مسنده. قال

---

(١) إسعاف الراغبين: ١٥٢.

(٢) سبائك الذهب / السويدي: ٣٤٦.

(٣) الإذاعة: ١٢٥.

الشوكاني: «ورجاله ثقات»[١].

ـ حديث جابر في المهدي: «يكون في أُمتي خليفة يحثوا المال..»، أخرجه الدارقطني، قال الشوكاني: «رجاله رجال الصحيح»[٢].

كما نقل عنه قوله: «والأحاديث الواردة في المهديّ التي أمكن الوقوف عليها خمسون حديثاً، فيها الصحيح، والحسن، والضعيف المنجبر، وهي متواترة بلا شكّ ولا شبهة، بل يصدق وصف التواتر علىٰ ما هو دونها في جميع الاصطلاحات المحررة في الأُصول، وأمّا الآثار عن الصحابة، المصرِّحة بالمهديّ فهي كثيرة أيضاً، لها حكم الرفع، إذ لا مجال للاجتهاد في مثل ذلك»[٣].

وقال المباركفوري (ت/١٣٥٣ هـ): «قال القاضي الشوكاني في الفتح الرباني: الذي أمكن الوقوف عليه من الأحاديث الواردة في المهديّ المنتظر، خمسون حديثاً، وثمانية وعشرون أثراً ـ ثمَّ سردها مع الكلام عليها ـ ثمَّ قال: وجميع ما سقناه بالغ حدّ التواتر كما لا يخفىٰ علىٰ من له فضل اطلاع»[٤].

ومن الذين نقلوا عن الشوكاني القول بتواتر أحاديث المهديّ عليه السلام من غير القنوجي، والمباركفوري، هم:

ـ **الكتّاني المالكي** (ت/١٣٤٥ هـ) في النظم المتناثر صفحة ٢٢٥ ـ ٢٢٨/ ٢٨٩، نقله عن رسالة الشوكاني (التوضيح في تواتر ما جاء في المنتظر، والدجّال والمسيح).

---

(١) الإذاعة: ١٢٥.

(٢) الإذاعة: ١٢٦.

(٣) الإذاعة: ١١٤.

(٤) تحفة الأحوذي / المباركفوري: ٤٨٤ في شرح الحديث / ٢٣٣١ ـ باب ما جاء في المهدي.

ـ **الشيخ محمد الخضر حسين المصري** (ت/١٣٧٧ هـ) في مقاله (نظرة في أحاديث المهدي)، نشر في مجلة التمدن الاسلامي ـ دمشق ـ سنة ١٣٧٧٠هـ/١٩٥٠م.

ـ **أبو الفيض الغماري المغربي** (ت/١٣٨٠هـ) في إبراز الوهم المكنون صفحة ٤٣٤ ـ نقله عن كتاب الإذاعة.

ـ **الشيخ ناصر الدين الألباني** في مقاله (حول المهدي)، نشر في مجلة التمدن الإسلامي ـ دمشق، السَنة / ٢٢، ذي العقدة / ١٣٧١ هـ، صفحة ٦٤٥.

ـ **الدكتور أحمد أمين المصري** (ت/١٣٧٣ هـ) في كتابه المهديّ والمهدوية صفحة ١١٠ قال ـ في بيان ما قرأه من كتب أهل السُنّة التي تخصصت للدفاع عن أحاديث المهديّ عليه السلام ـ: «قد كتب الإمام الشوكاني كتاب في صحّة ذلك سماه: التوضيح في تواتر ما جاء في المنتظر، والدجال، والمسيح».

ـ **الشيخ عبد المحسن بن حمد العباد** في محاضرته: (عقيدة أهل السنّة والأثر في المهديّ المنتظر)، نشرت في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، عدد / ٣، السَنة الأُولىٰ، ذي القعدة / ١٣٨٨ هـ.

ـ **سعيد أيوب** في كتابه: (عقيدة المسيح الدجال) صفحة ٣٦١ وفيه: «قد يقول قائل: إنَّ الأحاديث التي وردت فيه [يعني المهدي] ضعيفة، فنقول: وكيف ذلك؟! ألم يتبين الإمام أحمد بن حنبل هذا الضعف ؟ وكيف غاب هذا عن بصيرة ابن تيميّة، وتلميذه ابن القيّم ؟! وكيف غاب هذا عن الإمام الشافعي، والشوكاني الذي قطع بأنَّ أحاديث المهديّ متواترة كيف». ؟

ـ **الشيخ التويجري** في (الاحتجاج بالأثر علىٰ من أنكر المهديّ المنتظر) نقل في صفحة ٤٢ جزءاً من كلام الشوكاني المتقدّم.

ولم يتعرض أحد منهم لما نقله الشوكاني بأيّ نوع من أنواع النقد بل ساق كلّ منهم كلامه في معرض الاحتجاج والرد علىٰ من أنكر تواتر أحاديث المهديّ عليه السلام، ممّا دلّ هذا على اعتقادهم بتواترها أيضاً، إلّا ما كان من أمر أحمد أمين الذي شذّ عنهم في ذلك كما تقدّم في الفصل الأوّل من هذا الباب.

٣٧ ـ مؤمن بن حسن بن مؤمن الشبلنجي (ت/ ١٢٩١ هـ):

قال في نور الأبصار: «... وإنّما الخليفة المنتظر هو محمد بن عبد الله المهديّ القائم في آخر الزمان، وهو يولد بالمدينة المنوّرة؛ لأنّه من أهلها، كما أخبر به وبعلاماته النبيّ ﷺ، الذي لا ينطق عن الهوىٰ ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾[(١)]»[(٢)].

أقول: تقدّم أنّ اسم والد الإمام المهديّ هو ليس عبد الله، واعتماد من قال بذلك إنّما هو علىٰ أحاديث اسم والد المهدي، ومرَّ ما فيها بالتفصيل إلّا أنّ المهم هنا هو اعتقاده بظهور المهدي، وهو على خلاف القول بضعف الأحاديث الواردة فيه.

وقال الشبلنجي أيضاً، وتحت عنوان (فوائد):

«**الأولىٰ:** قال في الصواعق: الأظهر أنّ خروج المهديّ قبل نزول عيسىٰ، وقيل: بعده.

الثانية: تواتر الأخبار من النبيّ ﷺ أنّه من أهل بيته، وأنّه يملأ الأرض عدلاً.

الثالثة: تواتر الأخبار علىٰ أنّه يعاون عيسىٰ علىٰ قتل الدجّال بباب لد بأرض فلسطين بالشام»[(٣)].

---

(١) النجم: ٥٣/٤، وما قبله فهو من قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾ النجم: ٥٣/٣.

(٢) نور الأبصار / الشبلنجي: ١٨٧.

(٣) نور الأبصار / الشبلنجي: ١٨٩.

٣٨ ـ أحمد بن زيني دحلان مفتي الشافعية (ت/ ١٣٠٤ هـ):

قال في كتابه الفتوحات الإسلامية: «والأحاديث التي جاء فيها ذكر ظهور المهديّ كثيرة متواترة، فيها ما هو الصحيح، وفيها ما هو حسن، وفيها ما هو ضعيف وهو الأكثر، لكنها لكثرتها، وكثرة مخرجيها يقوي بعضها بعضاً حتىٰ صارت تفيد القطع، لكن المقطوع به أنَّه لا بُدَّ من ظهوره، وأنَّه من ولد فاطمة، وأنَّه يملأ الأرض عدلاً.

نبّه علىٰ ذلك العلّامة السيد محمد رسول البرزنجي في آخر الإشاعة، وأمّا تحديد ظهوره بسنة معينة فلا يصحُّ؛ لأنَّ ذلك غيب لا يعلمه إلّا الله، ولم يرد نصّ من الشارع بالتحديد»[1].

٣٩ ـ السيد محمد صديق حسن القنوجي البخاري (ت/ ١٣٠٧ هـ):

قال في الإذاعة ـ باب في الفتن العظام والمحن التي تعقبها الساعة ـ: «وهي أيضاً كثيرة جداً.

منها: المهديّ الموعود المنتظر الفاطمي، وهو أوّلها، والأحاديث الواردة فيه على اختلاف رواياتها كثيرة جداً، تبلغ حدّ التواتر، وهي في السُنن وغيرها من دواوين الإسلام من المعاجم والمسانيد.

وقد أوضح القول فيها القاضي مؤيد الدين عبد الرحمن بن خلدون الحضرمي المغربي في كتابه (العبر وديوان المبتدأ والخبر)، حيث قال: يحتجّون في الباب بأحاديث خرجها الأئمة، وتكلم فيها المنكرون [إلىٰ آخر ما نقله عنه، ثمَّ قال]:

وليس كما ينبغي، فإنَّ الحق الأحق بالاتّباع، والقول المحقّق عن المحدِّثين

---

(١) الفتوحات الإسلامية ٢: ٢١١.

المميزين بين الدار والقاع، أنَّ المعتبر في الرواة، ورجال الأحاديث، أمران لا ثالث لهما، وهما: الضبط، والصدق دون ما اعتبره عامَّة أهل الأُصول من العدالة وغيرها.

فلا يتطرق الوهن إلىٰ صحَّة الحديث بغير ذلك. كيف ومثل ذلك يتطرق إلىٰ رجال الصحيحين.

وأحاديث المهديّ عند الترمذي، وأبي داود، وابن ماجة، والحاكم، والطبراني، وأبي يعلى الموصلي، وأسندوها إلى جماعة من الصحابة. فتعرض المنكرين لها ليس كما ينبغي.

والحديث يشد بعضه بعضاً، ويتقوّى أمره بالشواهد والمتابعات. وأحاديث المهديّ، بعضها صحيح، وبعضها حسن، وبعضها ضعيف. وأمره مشهور بين الكافّة من أهل الإسلام علىٰ ممر الأعصار، وأنَّه لا بُدَّ في آخر الزمان من ظهور رجل من أهل البيت النبوي يؤيد الدين، ويظهر العدل ويتبعه المسلمون، ويستولي على الممالك الإسلامية، ويسمىٰ بالمهدي.

ويكون خروج الدجّال وما بعده من أشراط الساعة الثابتة في الصحيح علىٰ أثره، وأنَّ عيسىٰ ينزل من بعده فيقتل الدجّال، أو ينزل معه فيساعده علىٰ قتله، ويأتمّ بالمهديّ في صلواته»[1].

وقد تابع الشوكاني في جميع ما نقله عنه ـ كما مرَّ آنفاً ـ ونقل عن الحاكم وغيره قولهم في صحَّة أحاديث المهديّ عليه السلام[2].

---

(١) الإذاعة: ١١٢ ـ ١١٤.

(٢) الإذاعة: ١٢٨.

٤٠ ـ شهاب الدين أحمد بن إسماعيل الحلواني الشافعي المصري (ت/ ١٣٠٨ هـ) :

له منظومة شعرية من خمسين بيتاً، وهي تعرف باسم: (القطر الشهدي في أوصاف المهدي)، وقد شرح هذه المنظومة المحدِّث محمد البلبيسي الشافعي أحد علماء أوائل القرن الرابع عشرَ الهجري في كتابه المسمىٰ بـ (العطر الوردي بشرح القطر الشهدي).

قال الحلواني في منظومته:

وَيـــذلُّ المـــلوكَ طُـــرّاً ... لِـــعُلا عـــزّهِ المـــنيع ذليـــلُ
وله يـــذعنُ الأنـــامُ ويـــدنو ... كـــلُّ قـــاصٍ ويـــعظم التـــعديلُ
وتـــفيضُ السماءُ والأرضُ خـيراً ... لا يـــضاهيه حـــين يـجري النيـلُ
ثـــمَّ يـــبقىٰ حـــتّىٰ يُكَـمِّلَ سبعاً ... أو سِـــواهـــا كـــما رواه الفحولُ
ثـــمَّ يأتـــي المسيح حتّـىٰ يُصَلِّي ... خـــلفه، وليكـــن كـــذا التفضيـــلُ[1]

ولا شكّ أنَّ في هذه الأبيات ما يدلّ علىٰ صحَّة أحاديث المهديّ عند ناظمها، مع قطعه بظهوره عليه السلام في آخر الزمان.

٤١ ـ المحدِّث محمد البلبيسي الشافعي (من علماء أوائل القرن الرابع عشر الهجري) :

نقل في العطر الوردي عن شيخه أبي عبد السلام الشبراوي أنَّه قال ـ في شرحه علىٰ ورد السحر ـ: «أحاديث المهديّ بلغت التواتر، فلا معنىٰ لإنكارها»[2].

وتعرّض لحديث: «ولا مهديّ إلّا عيسىٰ» ثمَّ أورد كلمات كثيرة في إبطاله، ثمَّ نقل القول بتواتر أحاديث المهديّ عليه السلام عن أبي الحسن الآبري (ت/٣٦٣ هـ) في كتابه: مناقب الشافعي، وعن السيوطي (ت/٩١١ هـ) في كتابه: مصباح الزجاجة[3].

---

(١) القطر الشهدي في أوصاف المهديّ / الحلواني الشافعي. ٦٨.
(٢) العطر الوردي / البلبيسي: ٤٤.
(٣) العطر الوردي: ٤٥.

٤٢ ـ أبو البركات الآلوسي الحنفي (ت/ ١٣١٧ هـ) :

قال عن علامات الساعة : «فمنها خروج المهديّ رضي الله تعالى عنه ـ على القول الأصحُّ عند أكثر العلماء ، ولا عبرة بمن أنكر مجيئه من الفضلاء وإن استدلّ بما [في] بعض الروايات الضعيفة : لا مهديّ إلّا عيسىٰ ، حتىٰ قال ابن حجر في الصواعق ما نصه : قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ ﴾[(١)] .

قال مقاتل بن سليمان ، ومن تبعه من المفسّرين : إنَّ هذه الآية نزلت في المهدي»[(٢)] .

وقال في الاختلاف في نسب المهديّ عليه السلام : «واختلف في نسبه فقيل : من أولاد العباس بن عبد المطلب ، وقيل : من أولاد الحسن ، والأصح : أنَّه من أولاد الحسين»[(٣)] .

٤٣ ـ أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي (ت/ ١٣٢٩ هـ) :

قال في شرح سنن أبي داود : «واعلم أنَّ المشهور بين الكافّة من أهل الإسلام علىٰ ممر الأعصار ، أنّه لا بُدَّ في آخر الزمان من ظهور رجل من أهل البيت ، يؤيد الدين ، ويظهر العدل ، ويتبعه المسلمون ، ويستولي على الممالك الإسلامية ، ويسمىٰ بالمهدي ، ويكون خروج الدجال وما بعده من أشراط الساعة الثابتة في الصحيح علىٰ أثره ، وأنَّ عيسىٰ عليه السلام ينزل من بعده فيقتل الدجال ، أو ينزل معه فيساعده علىٰ قتله ، ويأتمّ بالمهديّ في صلاته» ثمَّ ذكر من أخرج أحاديث المهديّ ومن أُسندت إليه من الصحابة ـ إلىٰ أن قال ـ : وقد بالغ الإمام المؤرخ عبد الرحمن بن خلدون المغربي في تاريخه ، في تضعيف أحاديث المهديّ كلها ، فلم يصب بل أخطأ .

---

(١) الزخرف : ٤٣ / ٦١.

(٢) غالية المواعظ : ٧٦.

(٣) غالية المواعظ : ٧٧.

وربما تمسّك المنكرون لشأن المهديّ بما روي مرفوعاً أنَّه قال: «لا مـهديّ إلّا عيسى بن مريم». والحديث ضعفه البيهقي، والحاكم، وفيه: أبان بن صالح، وهـو متروك الحديث»[1].

٤٤ ـ أبو عبد الله محمد بن جعفر الكتّاني المالكي (ت/ ١٣٤٥ هـ):

ذكر في نظم المتناثر، وتحت عنوان (أحاديث خروج المهديّ الموعود المـنتظر الفاطمي) من روىٰ أحاديث المهديّ من الصحابة عن رسول الله ﷺ، وأوصلهم إلىٰ عشرين صحابياً، ثمَّ من أخرج أحاديثهم من كبار المحدِّثين، ثمَّ نقل كلام من قال بتواترها مع الإشارة إلىٰ مصادرهم، وهم:

- **السخاوي** (ت/٩٠٢ هـ) في كتابه: فتح المغيث.
- **الآبري** (ت/٣٦٣ هـ) في كتابه: مناقب الشافعي.
- **العراقي** (ت/١١٨٣ هـ)، نقله من تأليف له في المهديّ عليه السلام ولم يصرّح باسمه.
- **الشيخ جسوس** (ت/١١٨٢ هـ)، نقلهمن أحد شروحه، ولم يصرّح باسمه.
- **الزرقاني** (ت/١١٢٢ هـ) في كتابه: شرح المواهب اللّدنّية.
- **مؤلف**: مغاني الوفا بمعاني الاكتفا.
- **السفاريني** (ت/١١٨٨ هـ) في كتابه: لوائح الأنوار.
- **الشوكاني** (ت/١٢٥٠ هـ) في رسالة: التوضيح في تواتر ما جاء في المـنتظر، والدجّال، والمسيح.

ثمَّ قال: «ولولا مخافة التطويل لأوردت هٰهنا ما وقفت عليه من أحاديثه، لأنّي رأيت الكثير من الناس في هذا الوقت يتشكّكون في أمره، ويقولون: يا ترىٰ هل أحاديثه قطعية، أم لا ؟ وكثير منهم يقف مع كلام ابن خلدون ويعتمده، مع أنّـه

---

(١) عون المعبود شرح سنن ابي داود / شمس الحق العظيم آبادي ١١: ٣٦١.

ليس من هذا الميدان. والحقّ الرجوع في كلّ فن لأربابه»[(١)].

ثمّ قال في موضع آخر: «والحاصل: أنّ الأحاديث الواردة في المهديّ المنتظر متواترة، وكذلك الواردة في الدجّال، وفي نزول سيدنا عيسى بن مريم عليه السلام»[(٢)].

٤٥ ـ المباركفوري (ت/ ١٣٥٣ هـ):

خطّأ المباركفوري ابن خلدون فيما ذهب إليه بشأن أحاديث المهدي، وردّ علىٰ من تمسّك بحديث **«ولا مهديّ إلّا عيسى بن مريم»** بتضعيف البيهقي والحاكم لهذا الحديث، لوجود أبان بن صالح في إسناده، وهو متروك الحديث، ثمّ قال: فالقول بخروج الإمام المهديّ وظهوره هو القول الحق والصواب»[(٣)].

وأخيراً أورد كلام الشوكاني في الفتح الرباني بشأن تواتر أحاديث الإمام المهديّ عليه السلام، علىٰ نحو ما مرَّ بكلام الآبادي المتقدِّم آنفاً.

٤٦ ـ الشيخ منصور عليّ ناصف (توفي بعد سنة ١٣٧١ هـ):

قال في كتابه: (التاج الجامع للأُصول) في الباب السابع ـ في الخليفة المهدي عليه السلام ـ ما نصه:

«اشتهر بين العلماء سلفاً وخلفاً أنّه في آخر الزمان لا بُدَّ من ظهور رجل من أهل البيت يسمى المهدي، يستولي على الممالك الإسلامية، ويتبعه المسلمون، ويعدل بينهم، ويؤيد الدين، وبعده يظهر الدجّال، وينزل عيسىٰ عليه السلام فيقتله، أو يتعاون عيسىٰ مع المهديّ علىٰ قتله.

وقد روى أحاديث المهديّ جماعة من خيار الصحابة، وخرّجها أكابر المحدّثين

---

(١) نظم المتناثر من الحديث المتواتر / الكتاني ٢٢٥ ـ ٢٢٨ / ٢٨٩.

(٢) نظم المتناثر من الحديث المتواتر: ٢٣١.

(٣) تحفة الأحوذي / المباركفوري ـ في شرح الحديث / ٢٣٣١ ـ باب ما جاء في المهدي.

كأبي داود، والترمذي، وابن ماجة و...، ولقد أخطأ من ضعّف أحاديث المهديّ كلّها، كابن خلدون وغيره، وما روي من حديث «لا مهديّ إلّا عيسى بن مريم». فضعيف كما قاله البيهقي والحاكم وغيرهما»[١].

٤٧ ـ الشيخ محمد الخضر حسين المصري (ت/ ١٣٧٧ هـ):

للشيخ محمد الخضر مقال قيّم حول المهديّ عليه السلام، ردّ فيه علىٰ من أنكر صحّة أحاديث المهديّ عليه السلام، قال: «والواقع أنَّ أحاديث المهديّ بعد تنقيتها من الموضوع، والضعيف والقريب منه، فإنَّ الباقي منها لا يستطيع العالم الباحث علىٰ بصيرة أنْ يصرف عنه نظره، كما يصرفه عن الأحاديث الموضوعة.

ثمَّ نقل كلام الشوكاني في تواترها، وقال:

يقول بعض المنكرين لأحاديث المهديّ جملة: إنَّ هذه الأحاديث من وضع الشيعة لا محالة!

ويُردّ هذا، بأنَّ هذه الأحاديث مروية بأسانيدها، ومنها ما تقصّينا رجال سنده، فوجدناهم ممّن عرفوا بالعدالة والضبط، ولم يُتّهم أحد ـ من رجال التعديل والتجريح ـ بتشيّع، مع شهرة نقدهم للرجال»[٢].

أقول:

ما هكذا تورد يا سعد الإبل!

حيث ما كان للشيخ محمد الخضر رحمه الله أن يردّ على المنكرين بمثل هذا الردّ المعمّق

(١) التاج الجامع للأُصول / الشيخ منصور عليّ ناصف ٥: ٣٤١.

(٢) نظرة في أحاديث المهديّ / الشيخ محمد الخضر حسين المصري: ٨٢٩ ـ مقال نشرته مجلة التمدن الإسلامي ـ دمشق ١٣٧٠هـ ١٩٥٠م.

لجذور الاختلاف، وهو يعلم جيداً كم في رجال الصحيحين من الشيعة !

بل كان عليه أن يقول: إنَّ التشيُّع ليس تهمة في ميزان الجرح والتعديل، وفي الصحيحن من رجال الشيعة ما يثبت أنَّهم عرفوا بالعدالة والضبط، وطعن رواة الشيعة مطلقاً، ورفض مروياتهم ليس من صالح (الصحيحين) بشيء، ولو اكتفىٰ بالردّ عليهم بما قاله في خلاصته، لكان أقرب للصواب والانصاف.

قال: «والخلاصة: إنَّ في أحاديث المهديّ ما يعدّ من الصحيح، وبما أنّي درست علم الحديث، ووقفت علىٰ ما يميز به الطيب من الخبيث، أراني ملجأ إلى القول ـ كما قال رجال الحديث من قبلي ـ:

إنَّ قضية المهديّ ليست قضية مصطنعة»[(١)].

٤٨ ـ أبو الفيض الغماري الشافعي (ت/ ١٣٨٠ هـ):

لقد أجاد وأفاد السيد أحمد بن محمد بن الصديق، أبو الفيض الغماري الحسني الأزهري الشافعي المغربي في كتابه الرائع: (إبراز الوهم المكنون من كلام ابن خلدون أو المرشد المبدي لفساد طعن ابن خلدون في أحاديث المهدي).

لقد أثبت السيد الغماري خطأ ابن خلدون ومن وافقه علىٰ ردّ الأحاديث الواردة في الإمام المهديّ عليه السلام، وأثبت تواترها من طرق السُنّة بما لم يسبقه أحد من قبله.

قال: «ولا يخفىٰ أنَّ العادة قاضية بإحالة تواطئ جماعة يبلغ عددهم ثلاثين نفساً فأزيد في جميع الطبقات، وذلك فيما بلغنا وأمكننا الوقوف عليه في الحال.

فقد وجدنا خبر المهديّ وارداً من حديث أبي سعيد الخدري، وعبد الله بن

(١) نظرة في أحاديث المهدي: ٨٣١.

مسعود، وعليّ بن أبي طالب، وأُمّ سلمة، وثوبان، وعبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي، وأبي هريرة، وأنس بن مالك، وجابر بن عبد الله الأنصاري، وقرة بن إياس المزني، وابن عباس، وأُمّ حبيبة، وأبي أُمامة، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعمار بن ياسر، والعباس بن عبد المطلب، والحسين بن علي، وتميم الداري، وعائشة، وعبد الرحمن بن عوف، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وطلحة، وعليّ الهلالي، وعمران بن حصين، وعمرو بن مرة الجهني، ومعاذ بن جبل، ومن مرسل شهر بن حوشب، وهذا في المرفوعات دون الموقوفات، والمقاطيع التي هي في مثل هذا الباب من قبيل المرفوع.

ولو تتبعنا ذلك لذكرنا منه عدداً وافراً، ولكن في المرفوع منها الكفاية»[1].

ثمّ أرجع أحاديث هؤلاء الصحابة ﷺ إلىٰ من رواها من التابعين وغيرهم، ومن أخرجها من المحدِّثين أيضاً.

ثمّ عاد ـ بتفصيل هذا الإرجاع والإخراج ـ من حيث ابتدأ بما ذكره من أسماء الصحابة الذين وجد عندهم حديث المهديّ عليه السلام.

وسنذكر ما قاله عن حديث أوّلهم: أبي سعيد الخدري ﷺ، وقس عليه، فقال:

«أمّا حديث أبي سعيد الخدري: فورد عنه من طريق أبي نظرة، وأبي الصديق الناجي، والحسن بن يزيد السعدي.

أمّا طريق أبي نظرة: فأخرجه أبو داود، والحاكم كلاهما؛ من رواية عمران

(١) إبراز الوهم المكنون: ٤٣٧، وقد زاد علىٰ هذا العدد ثمانية آخرين، ثلاثة من الصحابة وخمسة من التابعين في كتابه الإمام المهديّ ثمّ أثبت الفاظ رواياتهم واحداً بعد آخر حتّىٰ شغل بذلك ما يزيد على نصف صفحات الكتاب.

القطان، عنه وأخرجه مسلم في صحيحه من رواية سعيد بن زيد، ومن رواية داود ابن أبي هند كلاهما، عنه. لكن وقع في صحيح مسلم ذكره بالوصف لا بالاسم كما سيأتي.

وأمّا طريق أبي الصديق الناجي، عن أبي سعيد: فأخرجه عبد الرزاق، والحاكم من رواية معاوية بن قرة، عنه. وأخرجه أحمد، والترمذي، وابن ماجه، والحاكم من رواية زيد العمي، عنه. وأخرجه أحمد، والحاكم من رواية عوف بن أبي جميلة الأعرابي، عنه. وأخرجه الحاكم من رواية سليمان بن عبيد، عنه. وأخرجه أحمد، والحاكم من رواية مطر بن طهمان وأبي هارون العبدي كلاهما عنه. وأخرجه أحمد أيضاً من رواية مطر بن طهمان وحده، عنه. وأخرجه أيضاً من رواية العلاء بن بشير المزني، عنه. وأخرجه أيضاً من رواية مطرف، عنه.

وأمّا طريق الحسن بن يزيد: فأخرجه الطبراني في الأوسط من رواية أبي واصل عبد بن حميد، عن أبي الصديق الناجي، عنه. وهو من رواية المزيد في متصل الأسانيد»[1].

وأخيراً انتهىٰ بنتيجة تواتر ظهور المهديّ عليه السلام ؛ لأنَّ القدر المشترك في هذه الأسانيد جميعاً هو وجود الخليفة المهديّ في آخر الزمان ـ علىٰ حد تعبيره ـ لذا تواتر هذا الوجود باعتبار المجموع[2].

وقال في موضع آخر من كتابه: «وقد كثر في الناس اليوم ممّن يخفىٰ عليه هذا التواتر ويجهله، ويبعده عن صراط العلم جهله، ويضلّه من ينكر ظهور المهدي وينفيه ، ويقطع بضعف الأحاديث الواردة فيه، مع جهله بأسباب التضعيف، وعدم

---

(١) إبراز الوهم المكنون: ٤٣٨.

(٢) إبراز الوهم المكنون: ٤٤١.

إدراكه معنى الحديث الضعيف، وتصوره مبادئ هذا العلم الشريف، وفراغ جرابه من أحاديث المهديّ الغنية بتواترها عن البيان لحالها والتعريف، وإنّما استناده في إنكاره مجرد ما ذكره ابن خلدون في بعض أحاديثه من العلل المزورة المكذوبة، ولمز به ثقات رواتها من التجريحات الملفّقة المقلوبة، مع أنَّ ابن خلدون ليس له في هذه الرحاب الواسعة مكان، ولا ضرب له بنصيب ولا سهم في هذا الشأن، ولا استوفىٰ منه بمكيال ولا ميزان.

فكيف يعتمد فيه عليه، ويرجع في تحقيق مسائله إليه ؟! فالواجب: دخول البيت من بابه، والحق: الرجوع في كلّ فنّ إلىٰ أربابه، فلا يقبل تصحيح أو تضعيف إلّا من حفّاظ الحديث ونقّاده»[1].

وقد نقل السيد الغماري ـ قبل ذلك ـ كلام من قال بتواتر أحاديث المهديّ عليه السلام، من الحفّاظ والنقّاد والمحدِّثين المتقنين لفنون الأثر، كالسخاوي، والسيوطي، وابن حجر الهيتمي، والزرقاني، والقنوجي، والشوكاني.

ونقل عن المراصد:

وما من الأشراط قد صحّ الخبر	به عن النبيّ حقّ ينتظر
وخبر المهديّ أيضاً وردا	ذا كثرة في نقله فاعتضدا

وقال: «وقال شارحه في مبهج القاصد: هذا أيضاً ممّا تكاثرت الأخبار به، وهو المهديّ المبعوث في آخر الزمان، ورد في أحاديث ذكر السخاوي أنّها وصلت إلىٰ حدّ التواتر»[2].

---

(١) إبراز الوهم المكنون: ٤٤٣.

(٢) إبراز الوهم المكنون: ٤٣٦، وكتاب المقاصد للعلّامة الشيخ محمد العربي الفاسي وشرحه للمحقق أبي زيد عبد الرحمن بن عبد القادر الفاسي، قاله السيد الغماري نفسه في كتابه المهديّ المنتظر: ٩.

وقال في كتابه المهديّ المنتظر ـ بعد أن أشار إلىٰ كتابين له في هذا المجال ـ: «وهذا كتاب أبطلت فيه زعم من أنكر أحاديث المهديّ المنتظر، وبيّنت أنّها متواترة، وأنَّ منكرها يعتبر مبتدعاً ضالاً من جملة الفرق المبتدعة الضالة، وسميته: المهديّ المنتظر»[1].

وقد نقل في هذا الكتاب كلام من قال بتواتر أحاديث المهديّ علىٰ نحو ما مرَّ في كتابه (إبراز الوهم المكنون)، وقال: «والأحاديث الواردة في المهديّ التي أمكن الوقوف عليها منها خمسون حديثاً، منها: الصحيح، والحسن، والضعيف المنجبر، وهي متواترة بلا شكّ ولا شبهة، بل يصدق وصف التواتر علىٰ ما دونها علىٰ جميع الاصطلاحات المحررة في الأُصول»[2].

٤٩ ـ الشيخ محمد بن عبد العزيز المانع (ت/ ١٣٨٥ هـ):

وهذا الشيخ من فقهاء بلدة العنيزة من القصيم بنجد، سافر في طلب العلم إلىٰ مصر ، والشام، والعراق، والتقىٰ بالشيخ محمد عبده، وجمال الدين القاسمي، ومحمد شكري الآلوسي، وتأثر بهم، وقد عيّن في بلده أخيراً مديراً للمعارف السعودية ورئيساً لهيئة تمييز القضاء الشرعي[3].

لقد اغتر الشيخ المانع بابن خلدون أوّل الأمر، حيث جارى في كتابه (الكواكب الدريّة) آراء ابن خلدون، فأنكر صحّة الروايات المصرّحة باسم المهدي عليه السلام.

إلّا أنّه رجع إلى الحق والصواب، فألّف رسالة أطلق عليها اسم (تحديق النظر بأخبار الإمام المنتظر).

---

(١) المهديّ المنتظر: ٥، من التمهيد.

(٢) المهديّ المنتظر: ٨، من المقدمة.

(٣) الأعلام / الزركلي ٦: ٢٠٩.

ولقد أثبت الشيخ عبد المحسن بن حمد العباد، عضو هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة في مقاله: الرد علىٰ من كـذب بـالأحاديث الصـحيحة الواردة في المهدي[1] خطأ الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود رئيس الشؤون الدينية والمحاكم الشرعية في دولة قطر، حين تذرّع في كتابه (لا مهديّ ينتظر بعد الرسول سيد البشر) بالشيخ المانع في إنكاره صحّة الأحاديث الوارده في الإمام المهدي عليه السلام.

حيث نقل الشيخ العباد من رسالة المانع ما يؤكّد قوله بصحّة الأحاديث الواردة في هذا الشأن.

ونقل الشيخ التويجري ـ في ردّه على القطري أيضاً ـ قول المانع: «... ولهذا نعتقد ونجزم بخروج رجل من أهل البيت آخر الزمان، اسمه محـمد بـن عـبد الله، يمـلأ الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملئت ظلماً وجوراً»[2].

٥٠ ـ الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي (ت/ ١٣٨٨ هـ):

وهذا الشيخ من مشاهير المحـققين في كتب التراث، خـصوصاً كـتب الحـديث الشريف، وله خبرة واسعة في تنسيقها.

وقد نقل عنه الشيخ عبد المحسن بن حمد العباد في محاضرته (عقيدة أهل السُنّة والأثر في المهديّ المنتظر)[3]، ما يؤكّد اعتقاده بصحّة أحاديث المهديّ عليه السلام. وكان ممّا نقله عنه تعليقته علىٰ حديث في سنن ابن ماجة، أنّه قال: «في الزوائد: هـذا إسناد صحيح. ورواه الحاكم في المستدرك، وقال صحيح علىٰ شرط الشيخين».

(١) نشر المقال في مجلة الجامعة الإسلامية ـ السعودية العـدد ٤٦، السّنة الثانية عشـرة / ١٤٠٠ هـ ـ عـدد خاص.

(٢) الاحتجاج بالأثر علىٰ من أنكر المهديّ المنتظر / التويجري: ٢٩٩.

(٣) نُشـرت المـحاضرة فـي مـجلة الجـامعة الإسـلامية ـ السـعودية/ العـدد الثـالث ـ السّـنة الأُولىٰ ذي القعدة/ ١٣٨٨ هـ.

أقول: لم أجد أحداً من محققي كتب الحديث من لا يقول بصحّة أحاديث المهديّ، كما يظهر من موقفهم في تحقيق ما يرد في تلك الكتب من الأحاديث الواردة في هذا الشأن إذ يبينون من صحّح تلك الأحاديث كالترمذي، والحاكم، والبيهقي وغيرهم، مع متابعتهم علىٰ ذلك، وسنذكر خمسة منهم لا غير في آخر المطاف.

٥١ ـ أبو الأعلى المودودي:

صرّح المودودي في كتابه (البيانات)، بأنّه لا ينبغي أن تؤثر الأحاديث التي وضعها الناس في المهديّ على الاعتقاد بما ثبتت صحّته من الأحاديث الواردة في هذا الشأن. فقال: «غير أنّ من الصعب ـ علىٰ كلّ حال ـ القول بأنّ الروايات لا حقيقة لها أصلاً !!

فإننا إذا صرفنا النظر عمّا أدخل فيها الناس من تلقاء أنفسهم، فإنّها تحمل حقيقة أساسية، هي القدر المشترك فيها، وهي: أنّ النبيّ ﷺ أخبر أنّه سيظهر في آخر الزمان زعيم عامل بالسُنّة، يملأ الأرض عدلاً، ويمحو عن وجهها أسباب الظلم والعدوان، ويعلي فيها كلمة الإسلام، ويُعمِّم الرخاء في خلق الله»(١).

٥٢ ـ ناصر الدين الألباني:

قال في مقال له بعنوان (حول المهدي، ما نصه: «أمّا مسألة المهديّ فليعلم أنّ في خروجه أحاديث كثيرة صحيحة، قسم كبير منها له أسانيد صحيحة، وأنا مورد هنا أمثلة منها، ثمّ معقب ذلك بدفع شبهة الذين طعنوا فيها، فأقول:...»(٢).

وأورد بعد ذلك جملة من الأحاديث الواردة في المهديّ عليه السلام، مبيناً من اعترف

---

(١) البيانات / المودودي: ١١٦.

(٢) حول المهديّ / الألباني: ٦٤٤ ـ مقال نشرته مجلة التمدن الاسلامي ـ دمشق السّنة (٢٢) ذي القعدة / ١٣٧١ هـ.

بصحّتها من الأعلام كالترمذي، والحاكم، والذهبي وأمثالهم.

ثمّ نقل كلام القنوجي والشوكاني في تواترها أيضاً[١].

وقال في آخر المقال: «وخلاصة القول: إنَّ عقيدة خروج المهديّ عقيدة ثابتة متواترة عنه ﷺ، يجب الايمان بها؛ لأنّها من أُمور الغيب، والايمان بها من صفات المتقين كما قال تعالىٰ: ﴿ الٓمٓ * ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ . . . ﴾[٢]، وإنَّ إنكارها لا يصدر إلّا من جاهل أو مكابر، أسأل الله تعالىٰ أن يتوفانا على الإيمان بها، وبكلّ ما صحّ في الكتاب والسُنّة»[٣].

٥٣ ـ الشيخ صفاء الدين آل شيخ الحلقة :

قال الشيخ محمد حسن آل ياسين في (أُصول الدين) ـ بعدما بين أنَّ الاسلام هو الذي أكَّد الواقع العملي لفكرة المهدوية، ولهذا فقد سارع المسلمون إلىٰ قبول هذه الفكرة، ونقلها، والتسليم بها بإذعان تام ـ ما نصه:

«ولقد لخص هذه الحقيقة فضيلة العالِم العراقي السُنّي صفاء الدين آل شيخ الحلقة فقال:

وأمّا المهديّ المنتظر فقد بلغت الأحاديث الواردة فيه حدّاً من الكثرة يورث الطمأنينة بأنَّ هذا كائن في آخر الزمان، فيعيد للإسلام سلامته، وللإيمان قوته، وللدين نظارته.. وهي متواترة بلا شكّ ولا شبهة، بل يصدق وصف التواتر على مادونها، علىٰ جميع الاصطلاحات المحررة في الأُصول.

---

(١) حول المهدي: ٦٤٥.

(٢) البقرة: ٢ / ١ـ٣.

(٣) حول المهدي: ٦٤٧، وقوله: وبكلّ ما صحّ في الكتاب !! من هفوات الكرام كما لا يخفىٰ.

أمّا الآثار عن الصحابة، المصرّحة بالمهدي، فهي كثيرة لها حكم الرفع. فإنَّ ما أورده البرزنجي في الإشاعة لأشراط الساعة، والآلوسي في تفسيره، والترمذي، وأبو داود، وابن ماجة، والحاكم، وأبو يعلىٰ، والطبراني، وعبد الرزاق، وابن حنبل، ومسلم، وأبو نعيم، وابن عساكر، والبيهقي، والخطيب في تاريخه، والدارقطني، والرداني، ونعيم بن حماد في الفتن، وكذا ابن أبي شيبة، وأبو نعيم الكوفي، والبزاز، والديلمي، وعبد الجبار الخولاني في تاريخه، والجويني، وابن حبّان، وأبو عمرو الداني في سننه ففي ذلك كلّه كفاية... فالإيمان بخروجه واجب، واعتقاد ظهوره تصديق لأحاديث الرسول صلى الله تعالىٰ عليه وسلم»[(١)].

٥٤ ـ الشيخ عبد المحسن بن حمد العباد :

وهو من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، له محاضرة بعنوان (عقيدة أهل السُنّة والأثر في المهديّ المنتظر)، ومقال بعنوان (الرد علىٰ من كذب بالأحاديث الصحيحة الواردة في المهدي)، وقد نشرا في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، كما سبقت الإشارة إليهما.

وقد قسّم محاضرته علىٰ عشر فقرات، كانت الرابعة منها في ذكر بعض الذين حكوا تواتر أحاديث المهديّ ونقل كلامهم في ذلك.

وقد برهن الشيخ العباد علىٰ صدق ما اختاره من عنوان لمحاضرته، حيث أثبت من خلالها علىٰ أنَّ الاعتقاد بظهور المهديّ عليه السلام في آخر الزمان، هو عقيدة لأهل السُنّة والأثر حقاً.

وما يهمنا هنا هو قوله: «فإنَّ أحاديث المهديّ علىٰ كثرتها، وتعدد طرقها،

(١) مجلة التربية الإسلامية /السَنة (١٤) ـ العدد السابع، ص ٣٠ ـ ذكر ذلك الشيخ محمد حسن آل ياسين في أُصول الدين: ٣٧١ ـ ٣٧٢، وذكره في كتابه الآخر: المهديّ المنتظر بين التصور والتصديق: ٢٩.

وإثباتها في دواوين أهل السُنّة يصعب كثيراً القول بأنّه لا حقيقة لمقتضاها إلّا علىٰ جاهل أو مكابر، أو من لم يمعن النظر في طرقها وأسانيدها، ولم يقف علىٰ كلام أهل العلم ـ المعتد بهم ـ فيها.

والتصديق بها داخل في الإيمان بأنَّ محمداً رسول الله ﷺ؛ لأنَّ من الإيمان به ﷺ تصديقه فيما أخبر به، وداخل في الإيمان بالغيب الذي امتدح الله المؤمنين به بقوله: ﴿ آلم * ذَٰلِكَ الكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤمِنُونَ بِالْغَيْبِ.. ﴾[1]»[2].

أمّا عن مقاله فقد خصّصه للردّ على الشيخ القطري الذي ألّف رسالة بعنوان (لا مهديّ ينتظر بعد الرسول سيد البشر).

وقد فنَّد الشيخ العباد مزاعم القطري بأكملها، ولم يترك زعماً إلّا وأنقضه بما هو متفق عليه عند أهل السُنّة، والغريب في الأمر أنّه بيّن كذبه علىٰ علماء أهل السُنّة خصوصاً فيما يتعلّق بادّعاءات القطري أنَّ هناك من سبقه إلىٰ إنكاره صحّة الأحاديث الواردة في المهديّ مثل ابن القيّم (ت/٧٥١ هـ) في المنار المنيف، والشاطبي(ت/٧٩٠هـ) في كتاب الاعتصام، والشيخ عبد العزيز المانع (ت/١٣٨٥هـ)[3].

كما بيّن هذا الافتراء الشيخ التويجري ـ الآتي ـ في كتابه (الاحتجاج بالأثر علىٰ من أنكر المهديّ المنتظر).

---

(١) البقرة: ٢/ ١ـ٣.

(٢) عقيدة أهل السُنّة والاثر في المهديّ المنتظر / العباد ـ العدد الثالث من مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، السّنة الأولىٰ ذي القعدة / ١٣٨٨ هـ.

(٣) الرد على من كذّب بالأحاديث الصحيحة الواردة في المهديّ / العباد ـ العدد / ٤٦ من مجلة الجامعة الإسلامية، السنة الثانية عشرة / ١٤٠٠ هـ.

٥٥ ـ الشيخ حمود بن عبد الله التويجري :

وهذا الشيخ من أساتذة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، وله في الردّ على الشيخ القطري كتاب (الاحتجاج) المتقدِّم. حيث أدرج فيه جميع ما قاله الشيخ القطري في رسالته التي أنكر فيها ظهور المهديّ عليه السلام، وأظهر تهافته وتناقضه وافتراءه علىٰ علماء أهل السُنّة أيضاً، وقد ألزمه بإلزامات عديدة يأباها القطري نفسه، ومن بين أهم هذه الإلزامات تكذيب الخلفاء الراشدين وسائر الصحابة، وردّ الصحيحين: صحيح البخاري وصحيح مسلم ؛ لأنَّ رواة أحاديث المهديّ من رجالهما، كما أثبته بدراسة بعض أسانيد الأحاديث الواردة في المهديّ عليه السلام، دراسة رجالية مفصّلة.

وقال في ردّه القطري: «ليس بين الأحاديث الثابتة في المهديّ تناقض ولا تعارض البتة، ومن ادّعى التناقض والتعارض فإنّه لا يخلو من أحد أمرين:

إمّا أن يكون جاهلاً بالأحاديث الثابتة في المهديّ.

وإمّا أن يكون مكابراً في ردّها»[١].

وقال بعد أن ذكر عدداً من العلماء الذين صحّحوا أحاديث المهديّ أو قالوا بتواترها: «وإذا تعارض قول ابن محمود [أي الشيخ القطري] في نفي صحّة أحاديث المهديّ وتواترها وقول من ذكرنا من العلماء، فهل يُقبل قول ابن محمود، وتُرد أقوال حفّاظ النقّاد ؟

كلّا بل الأمر بالعكس فأقوال الحفّاظ النقّاد هي المقبولة، وقول ابن محمود هو المطرح المردود ؛ لأنّه مبني على المجازفة والقول بغير علم»[٢].

---

(١) الاحتجاج بالأثر علىٰ من أنكر المهديّ المنتظر / التويجري : ٧٠ ـ ٧١.

(٢) الاحتجاج بالأثر : ١٢١.

وقال أيضاً: «إنَّ الساعة لا تقوم حتىٰ يخرج المهدي، وحتىٰ يقع جميع ما أخبر النبيّ ﷺ بوقوعه قبل قيام الساعة، ومن كذب بشيء ممّا أخبر به النبيّ ﷺ بوقوعه، أو شكّ فيه، فلا شكّ أنَّه لم يحقق الشهادة بالرسالة»[1].

وقال في جواب قول القطري: بأنَّه يصدّق بخروج المهديّ بعض أهل السُنّة:

«فجوابه، أن يقال: كلّ من تمسّك بالكتاب والسُنّة، فإنَّه يصدّق بخروج المهدي لثبوت ذلك عن النبيّ ﷺ، ولا ينكر خروجه إلّا جاهل أو مكابر»[2].

وقال في موضع آخر: «وقد ثبت عن النبيّ ﷺ أحاديث كثيرة في المهدي، وما ثبت عن النبيّ ﷺ، فالإيمان به واجب، ولا يجوز الالتفات إلىٰ مكابرة بعض العصريين في ردّ الأحاديث الثابتة التي تخالف تفكيراتهم الخاطئة وثقافتهم الغربية»[3].

٥٦ ـ الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز:

وهذا الشيخ هو من رجالات العلم في السعودية، وهو الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد. وله كلمة قيّمة عقّب بها علىٰ محاضرة الشيخ ابن عباد (عقيدة أهل السُنّة والأثر في المهديّ المنتظر) نشرتها مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة في آخر محاضرة ابن عباد.

وله كلمة أُخرىٰ جعلها كتقريض لكتاب الشيخ التويجري المتقدِّم، وهو في كلتيهما يرى صحَّة أحاديث المهديّ عليه السلام، وصرّح بإحداهما بتواترها.

قال في الأُولىٰ: «فأمر المهديّ معلوم، والأحاديث فيه مستفيضة، بل متواترة

(١) الاحتجاج بالأثر: ١٢٧.
(٢) الاحتجاج بالأثر: ١٢٧.
(٣) الاحتجاج بالأثر: ٢٩٠.

متعاضدة، وقد حكىٰ غير واحد من أهل العلم تواترها، كما حكاه الأُستاذ في هذه المحاضرة، وهي متواترة تواتراً معنوياً؛ لكثرة طرقها، واختلاف مخارجها، وصحابتها، ورواتها، وألفاظها، فهي تدل علىٰ أنّ هذا الشخص الموعود به أمره ثابت وخروجه حق»[(١)].

وقال في الثانية: «فقد اطّلعت علىٰ ما كتبه صاحب الفضيلة العلّامة الشيخ حمود ابن عبد الله التويجري في الردّ على الشيخ عبد الله بن زيد بن محمود فيما زعمه من عدم صحّة أحاديث المهديّ المنتظر، وأنّها موضوعة، بل خرافة لا أصل لها!! فألفيته قد أجاد وأفاد، وأوضح أحوال الأحاديث المروية في ذلك عند أهل العلم، وبيّن صحيحها من حَسَنها من سقيمها، ونقل من كلام العلماء في ذلك ما يشفي ويكفي ويدل علىٰ بطلان ما زعمه الشيخ عبد الله بن محمود.

ولقد تأملت ما ورد في هذا الباب من الأحاديث فاتضح لي صحّة كثير منها، كما بيّن ذلك العلماء الموثوق بعلمهم ودرايتهم كأبي داود، والترمذي، والخطابي، ومحمد ابن الحسين الآبري، وشيخ الإسلام ابن تيميّة والعلّامة ابن القيّم، والشوكاني وغيرهم ﷺ»[(٢)].

ثمّ انتهىٰ بدعوة الباحثين إلى التثبت في أمر أحاديث رسول الله ﷺ وأن لا يردّوها بغير حق؛ لأنَّ الواجب عليهم ـ كمسلمين ـ تعظيمها والتمسك بها مع استثناء ما قام الدليل علىٰ ضعفه أو عدم صحته اقتداءً بسلف الأُمّة وأئمتها، وأن لا يكون للرأي المجرد أو التقليد الباطل لمن ليس من أهل هذا الشأن مجال في تضعيف أو تصحيح الأحاديث[(٣)].

---

(١) راجع كلمة ابن باز في آخر محاضرة: عقيدة أهل السُنّة والأثر المطبوعة في العدد الثالث من مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، السَنة الأُولىٰ ذي القعدة / ١٣٨٨ هـ.

(٢) الاحتجاج بالأثر / التويجري ـ من كلمة التصدير، بقلم الشيخ ابن باز، ص: ٣.

(٣) الاحتجاج بالأثر ـ من كلمة التصدير أيضاً، ص: ٤.

٥٧ ـ الكاتب سعيد أيوب :

لقد سخر هذا الكاتب كثيراً من أولئك الذين أنكروا صحّة أحاديث المـهدي، وحذّر منهم مراراً وتكراراً في كتاب (عقيدة المسيح الدجّال)، وكثيراً ما نعتهم بجند الدجّال.

وفيما يأتي عبارة واحدة من كتابه تبيّن حرارة إيمانه بظهور الإمام المهديّ عليه السلام، وسخريته من الذين اقتدوا بالمستشرقين في رفض فكرة الاعتقاد بظهور المهديّ عليه السلام.

قال: «إنّ في عالم الدّجل الكثير من الذين يدّعون العلم، ويتاجرون بالورع! يريدون أن يجعلوا تراثنا خالياً حتىٰ من الهواء.

لقد رفض فكرة المهديّ رجال هناك، من أمثال (جولدزيهر)، و(فلوتن) فاتّبعهم رجال هنا! من منطلق أنّهم يأكلون كلّ طعام يأتي من هناك»[(١)].

٥٨ ـ محققو كتب التراث الإسلامي :

وهم كثيرون جداً، وقد اخترت خمسة منهم لا غير، وهم:

ـ **الأُستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف**، أحد أساتذة كلية أُصول الدين بجامعة الأزهر، محقق كتاب الصواعق المحرقة لابن حجر الهيتمي المكي (ت/٩٧٤ هـ).

قال في هامش حديث الصواعق الذي أخرجه ابن حجر عن الطبراني في المهديّ في الفصل الأوّل من الباب الحادي عشر، في الآية الثانية عشرة النازلة بحق أهل البيت عليهم السلام، ما نصه: «أحاديث المهديّ متواترة، ألّف فيها كثير من الحفّاظ، منهم أبو نعيم. وقد جمع السيوطي ما ذكره أبو نعيم وزاد عليه في العرف الوردي في

---

(١) عقيدة المسيح الدجّال / سعيد أيوب: ٣٦١.

أخبار المهدي. وللمؤلف ابن حجر فيه: كتاب المختصر في علامات المهديّ المنتظر»[١].

ـ **عبد القادر الأرناؤوط**، محقق جامع الأُصول لابن الأثير الجزري (ت/٦٠٦ هـ) قال في هامش الحديث الذي أخرجه الجزري عن ابن مسعود في المهدي: «رواه أبو داود رقم ٤٢٨٢ والترمذي رقم ٢٢٣١ و ٢٢٣٢ في الفتن، باب ما جاء في المهديّ.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. وهو كما قال»[٢].

ـ **المحققان: فواز أحمد الزمرلي، ومحمد المعتصم بالله البغدادي**. قالا في تحقيقهما فردوس الأخبار للديلمي (ت/٥٠٩ هـ) في الحديث الذي أخرجه الديلمي عن أُم سلمة في المهديّ، بعد كلام طويل ما نصّه: «وقد صحّح العلماء أحاديث المهديّ، وأفردوها بالتأليف، بل إنَّ كثيراً من العلماء اعتبرها من قبيل المتواتر المعنوي»[٣].

ـ **الدكتور عاصم بن عبد الله القريوتي**، محقق كتاب (الاعتقاد) للبيهقي (ت/٤٥٨ هـ)، علّق علىٰ ما قاله البيهقي من وجوب الاعتقاد بظهور المهديّ عليه السلام، فقال: «أحاديث المهديّ صحّحها جمع من الحفّاظ، كالترمذي، والحاكم، وابن حبّان، والعقيلي، والقرطبي، والطيبي، وابن حجر، وشيخ الإسلام ابن تيميّة، وغيرهم»[٤].

ولولا خشية الإطالة لأوردت الكثير من أقوال الأساتذة المحققين، وأصحاب

---

(١) الصواعق المحرقة / ابن حجر الهيتمي: ١٦٥ ـ هامش ١/.

(٢) جامع الأُصول / ابن الأثير ١٠: ٣٣٠ ـ هامش الحديث / ٧٨٣٣.

(٣) فردوس الأخبار / الديلمي ٤: ٤٩٨ ـ هامش الحديث / ٦٩٤٣.

(٤) الاعتقاد والهداية إلىٰ سبيل الرشاد / البيهقي: ١٢٧ ـ هامش رقم (٢٥٨).

الكفاءات العلمية الذين تصدّوا لتحقيق كتب الحديث الشريف، أو التعليق عليها، ولعل فيما ذكرناه من أقوال من حيث الكمية والنوعية فيها عبرة لمعتبر، وموعظة لمن أناب.

أقول: هل يصحُّ بعد هذا كلّه قول من يقول:

«ولقد أوسع علماء الحديث ونقدته هذه المجموعة نقداً وتفنيداً، ورفضها بشدة العلّامة ابن خلدون في مقدمته»

أو قول الآخر:

«وقد ضعّف كثير من أئمة المسلمين أحاديث المهدي، واعتبروها ممّا لا يجوز النظر فيه».

أو قول من قال: بأنّها كالنقود الزائفة ؟![1].

أليس هذا هو عين النفاق والكذب والافتراء علىٰ علماء الحديث وأئمة المسلمين؟

إنّني لم أجد ـ رغم تتبعي علىٰ قدر طاقتي ووسعي ـ من ضعّف عُشر أحاديث المهديّ لا كلها، ولم أسمع أو أقرأ مع نسب إليه مثل هذا النقد، والتفنيد، والتضعيف سوى ابن خلدون، وقد تقدّم ما فيه، وهذا ما يدلّ علىٰ أنَّ من نقد وفنّد وضعّف أحاديث المهديّ عليه السلام كلها، لا وجود له بين المسلمين.

وايم الله، لو نادى المنادي يوم القيامة: ليقم من ضعّف أحاديث المهديّ كلها سنداً، وأبطلها دلالة، لما استجاب لندائه أحد من العباد.

---

(١) تقدمت هذه الأقوال وكثير مثلها في الفصل الثاني من هذا الباب، فراجع.

إنَّ تصحيح أحاديث المهديّ عليه السلام منذ عصر الترمذي، وإلى الوقت الحاضر، مع قول الكثيرين بتواترها، وفيهم من فيهم، كفيل بإزاحة القناع عن وجـوه كـالحة طالما اختفت خلفه لتخدع الناظرين.


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



الفصل الرابع

مَوقِفُ ٱلمُقَلِّدينَ وَغَيرِهِم مِن أحَادِيثِ ٱلمَهدِيّ عليه السلام

في كتابِ ٱلكَافي



تمهيد:

لقد تأكَّد من خلال ما مرَّ في الفصول الثلاثة، أنَّ الأصل المتفق عليه بين أهل الإسلام وعلىٰ ممرِّ الأعصار هو ظهور من اسمه (محمد)، والذي لقبه (المهدي) في آخر الزمان، واختلافهم فيما سواه.

فالشيعة الإمامية يرون أنَّ الذي سيظهر في آخر الزمان هو محمد المهديّ بن الحسن العسكري عليه السلام، الإمام الثاني عشر من أئمّة أهل البيت عليهم السلام، بينما يرىٰ أهل السُنّة أنَّ المهديّ الموعود لم يخلق بعد!! وإنَّما سيولد في آخر الزمان.

وقد مرَّ أيضاً إنكار المقلِّدين منهم أصل الفكرة مع محاولة تحجيمها، وموقفهم الرافض لأحاديث المهديّ في كتب السُنّة، وما احتجوا به لأجل ذلك من احتجاجات واهية، سبق وأن ترددت علىٰ لسان المستشرقين الذين أرادوا النيل من هذا الدين بأيّة وسيلة من شأنها أن تبعث الشك في نفوس المتحضرين ودعاة التجديد؛ لهذا صار القاسم المشترك بين المقلِّدين والمعتدلين من أهل السُنّة، هو إنكار ما تعتقده الشيعة في مسمّىٰ هذه العقيدة، ومن البداهة أن يعتمد الطرفان علىٰ بعض ما يرونه مناسباً للاحتجاج.

أمَّا عن المقلَّدين فلا يعني احتجاجهم (علىٰ ما تعتقده الشيعة في مسمىٰ هذه العقيدة) الإيمان عما يراه جمهور أهل السُنّة، ذلك لأنّهم رفضوا الإيمان بالفكرة من الأساس وقد مرَّ زيف احتجاجاتهم لهذا الموقف الرافض وبطلانها زيادة علىٰ تكذيبهم من قبل علماء أهل السُنّة أنفسهم كما اتضح من تصريحات ما يزيد علىٰ خمسين عالماً ومحدِّثاً ومفسراً وكاتباً ومحققاً بصحَّة أحاديث الإمام المهديّ عليه السلام مع

قول الكثيرين منهم بتواترها أيضاً.

واحتج جمهور أهل السُنّة علىٰ ما تعتقده الشيعة أيضاً بجملة من الاحتجاجات التي يكذبها النقل الصحيح الوارد في كتبهم هم، زيادة علىٰ القول الصريح الذي أطلقه الكثير من أعلامهم بما يتفق مع قول الشيعة تماماً. ولهذا فقد انبرىٰ علماء الشيعة قديماً وحديثاً للدفاع عن آرائهم، مع احترامهم آراء الطرف الآخر وإن كانت سخيفة أحياناً لما فيها من الشتم المقذع، كما يظهر من اعتنائهم بها، وتصدّيهم لدراستها؛ لئلّا يشتبه على الجاهل أمرها، فتقصّوا الحقائق، وأزاحوا الشبهات، وفنّدوا جميع ما يحتج به الخصم بحسن استدلالهم، وقوة برهانهم، وسلامة منهجهم.

ولعل موافقة عدد لا يستهان به من علماء أهل السُنّة بشتىٰ مذاهبهم، لما اعتقده الشيعة الإمامية في مسمّىٰ هذه العقيدة، وتصريحهم بذلك ـ كما سنشير إليه في هذا الفصل ـ هي من ثمرات احتدام النقاش بين الشيعة وأهل السُنّة الذي تمخّض عن إظهار الحق، الذي لا يأنف المنصف من التمسّك به، وإن أثار حفيظة المتعصبين ومعرّة المعاندين، وسخط المقلّدين.

وكان من المفروض أن تنتهي إثارة الشبهات، حول اسم المهدي، وولادته، وغيبته، وطول عمره الشريف، أو علىٰ الأقل مناقشة جوابات علماء الشيعة علىٰ جميع الأسئلة المطروحة والمفترضة أيضاً منذ زمن الغيبة وإلىٰ الوقت الحاضر، وذلك فيما يزيد علىٰ مائة وعشرة من الكتب[1]، بحيث لم يبق لدى المعترضين مجال لإثارة أيّ سؤال جديد لم يلتفت إليه من قبل، اللّهمّ إلّا علىٰ أساس اجترار ما كتبه الأوائل، وتقديمه بصورة أُخرىٰ ليس فيها من لمسات الإبداع ما يشكّل منعطفاً تُميّز فيه الألوان.

---

(١) راجع: مهديّ أهل بيت (فارسي): ١٨ ـ ٢١، فيه قائمة بالكتب التي ألّفها الشيعة في الإمام المهدي عليه السلام، علماً بأنّه يوجد ما يقرب من عشرين كتاباً في المهدي قد أُلّفت بعد كتاب: مهديّ أهل بيت.

وللأسف الشديد أن يكون المائز الوحيد بين الصورتين اللتين تطابقتا في كلّ شيء، ألوانها، القاتمة أحياناً، والباهتة أحياناً أُخرىٰ حتىٰ لا تكاد تُرى الألوان الهادئة التي تشد النظر إليها بروعتها وجمال طلائها وتنسيقها، هذا فضلاً عمّا في لوحات معظم المعاصرين من حِدّة في التصوير أخرجتهم ـ من حيث لا يشعرون ـ عن الفن المبدع إلىٰ طريقة العاجز المخذول.

وقبل أن نسلط الأضواء علىٰ ما ادّعاه المعاصرون، وما أثاروه من طعون في عقيدة المهديّ عند الشيعة من خلال بعض الأحاديث الواردة فيها في كتاب الكافي، نودّ التأكيد علىٰ أمرين وهما:

الأوّل: افتقار جميع الطعون والشبهات المثارة إلىٰ الدليل المعتبر بنوعيه النقلي، والعقلي.

أمّا دليلهم النقلي: فقد انحصر بالأحاديث المروية عن النبيّ ﷺ، والتي تنص علىٰ أنَّ الإمام المهديّ من صلب الإمام السبط الحسن بن عليّ بن أبي طالب عليهما السلام. أو التي تنصّ علىٰ أنَّ اسم والد المهديّ هو عبد الله كاسم والد النبيّ ﷺ.

ولم أقف علىٰ أيّة رواية ـ ولو موضوعة ـ تنصّ علىٰ أنَّ المهديّ سيولد في آخر الزمان لا من طرق السُنّة، ولا من طرق الشيعة.

أقول: لم أجد ذلك لا في الصحاح، ولا في السُنن، ولا في المسانيد، ولا في الزوائد أو المستدركات، بل ولا في كتب الفضائل والمناقب، ولا في كتب العقائد والكلام، ولا في كتب التفسير، ولا اللغة، ولا التاريخ، ولا في الموسوعات، ولا في دوائر المعارف الإسلامية. ولم أجد من احتج من أهل السُنّة علىٰ ذلك برواية متصلة، أو مقطوعة، صحيحة، أو موضوعة.

وفي مقابل ذلك وقفت علىٰ المئات من الأحاديث المروية عن النبيّ ﷺ،

وأهل بيته عليهم السلام كلها تؤكّد أنَّ المهديّ الموعود بظهوره في آخر الزمان هو الإمام محمد بن الحسن العسكري عليهما السلام، مع أنَّ الكثير من هذه الروايات مروية من طرق السُنّة، وفي كتبهم كما سنؤكّده في هذا الفصل.

وقد ثبت في الفصل الثاني من هذا الباب زيف الحديثين المحتج بهما في المقام، وهما عمدة دليلهم النقلي في ردّ عقيدة الشيعة في الإمام المهديّ عليه السلام، وما عداهما فهو يدور في فلك تكذيب علماء الشيعة ومحدّثيهم، وعلىٰ رأسهم ثقة الإسلام الكليني رحمه الله الذي عدّه بعض علماء أهل السُنّة من المجددين لدين آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم علىٰ رأس المائة الثالثة من الهجرة، كما أشرنا إليه في مقدّمة الكتاب.

أمّا دليلهم النقلي فخلاصته استبعادهم طول غيبة الإمام، مع بقائه علىٰ قيد الحياة طيلة هذه السنين المتعاقبة، وهو خلاف المعهود في أعمار البشر.

والطريف في الأمر أنّي وجدت بعض أعلام أهل السُنّة ـ ممّن بلغ مرتبة الفقاهة ـ قد ناقش هؤلاء وأثبت بطلان قولهم، ودافع عن عقيدة الشيعة في المهديّ بكتاب مستقل، كما سيتضح في هذا الفصل أيضاً.

الثاني: موافقة الكثير من علماء وفقهاء ومحدّثي أهل السُنّة علىٰ ما تقوله الشيعة الإمامية في المهديّ المنتظر عليه السلام، واستدلالهم علىٰ ذلك بالأحاديث المروية من طرق أهل السُنّة، مع تعريتها من طرق الشيعة تماماً؛ لإلزام من أنكر صحة أحاديث الشيعة بما يؤمن بصحته هو، فكانت الحجّة أبلغ ـ على المنكرين ـ وأوكد في أنَّ المنتظر الموعود هو ما تنتظره الشيعة لا غيره.

وهذا ما سيتمّ الوقوف عليه في دراسة الادعاءات والطعون الموجهة إلىٰ ما عنونه ثقة الإسلام الكليني قدس سره من أبواب، وما أخرجه من أحاديث في الإمام المهديّ عجل الله تعالىٰ فرجه الشريف، وعلى النحو التالي:

دعوىٰ ضعف عقيدة المهديّ لارتباطها بكتابي الجفر والكافي

قال الشيخ أبو زهرة في كتابه الإمام الصادق ـ بعد أن ادّعىٰ بأنَّ عقيدة المهديّ ليست عقيدة متقررة عند السُنيّين ـ: «أمّا الشيعة فإنَّها متقررة عـندهم إلّا عـند الأكثرين من الزيديين. وقد أسند الاثنا عشرية الكلام في المهديّ، أو الإمام الغائب إلى الصادق ﷺ، فقد روىٰ عنه الكليني في الكافي أنَّه قال: (قال الصادق: نظرت في صبيحة هذا [اليوم] في كتاب الجفر الذي خص الله به محمداً والأئمة من بعده، وتأملت فيه مولد غائبنا وغيبته، وإبطاءه وطول عمره، وبلوى المـؤمنين في ذلك الزمان، وتولد الشكوك في قلوبهم، وارتداد أكثرهم عن دينهـم، وخـلعهم ربـقة الإسلام من أعناقهم الذي قال تقدَّس ذكره ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾[1] يعني: الولاية، قلنا: يا ابن رسول الله، كرّمنا وشرّفنا بـبعض مـا أنت تعرفه..)[2].

ومن هذا يتبيَّن أنَّ إخواننا الإمامية يسندون عن طريق الكليني القول بالإمام المهديّ المغيّب إلى الصادق، وقد قالوا: إنَّه متواتر عندهم. ولا نريد أن نـتعرض بالنقد لهذا الأمر فإنَّه لُبّ المذهب الاثنا [الاثني] عشري فيما يتعلق بالإمامة، ولكنا نقول قولاً صريحاً: إننا لا نعتقده، ولا نعتقد أنَّ الصادق قاله، والله سـبحانه هـو

---

(١) الإسراء: ١٧: ١٣.

(٢) هذا الحديث لم يروه الكليني لا في أُصول الكافي، ولا في فروعه، ولا في روضته، وإنَّما رواه من لم يكفّره الشيخ أبو زهرة كما سيأتي في الفقرة السادسة من فقرات جواب هذه الدعوىٰ.

الجامع لشمل المسلمين»[(١)]، انتهىٰ.

أقول: لقد بين الشيخ أبو زهرة سبب رفضه (الجفر) في أوّل كتابه، فقال ـ بعد أن أورد عن الكافي ما يتعلق به ـ ما نصه:

«هذا بعض ما قيل في الجفر، ومن الحق علينا في هذا المقام أن نذكر ثلاث ملاحظات:

الأولىٰ: أننا ننفي نسبة الكلام في الجفر إلى الإمام الصادق؛ لأنّه يتعلق بعلم الغيب، والله سبحانه قد انفرد وحده بعلم الغيب، ولا يعطى إلّا بعض الأنبياء ليثبتوا به رسالتهم.. وأنَّ نفي الجفر عن الإمام جعفر لا ينقص من قدره العلمي، ولا من شرفه النسبي، فهو الإمام الحجّة في علم الدين الذي تلقّىٰ عنه كبار الفقهاء كأبي حنيفة ومالك، وكبار المحدِّثين كسفيان الثوري، وغيره من أئمة الحديث.

وإنَّ المنهاج الذي نسير عليه، وأشرنا إليه من قبل، أننا نرد كلّ أمر يخالف المعقول، ويخرج بالإمام عن معنى البشر وإن لم يبلغ مرتبة الرسالة.

الثانية: أن هذه الروايات الخاصة بالجفر أكثر طريقها الكليني، وسنبين أنّنا لا نستطيع قبول روايات الكليني؛ لأنّه هو الذي ادعىٰ أنَّ الإمام جعفر الصادق قد قال: إنَّ في القرآن نقصاً وزيادة. وقد كذّبه في هذا كبار العلماء من الاثني عشرية كالمرتضىٰ والطوسي وغيرهما، ورووا عن أبي عبد الله الصادق نقيض ما ادعاه الكليني.

الثالثة: أن كبار علماء الجعفرية الذين يكتبون الآن عن الإمام الصادق، ويتكلمون في الجفر، يذكرونه، ولا يتعرضون لتأييده، بل إنّهم يذكرونه بعبارات

---

(١) الإمام الصادق / أبو زهرة: ٢٣٩.

تفيد عن بعد إنكاره، فقد جاء في كتاب جعفر الصادق للأُستاذ أحمد مغنية ص٢٠٨ ما نصه: (أمّا الجفر وحقيقته علىٰ كثرة الأخبار التي وردت به، والأحاديث التي حُدِّثت عنه، لا يزال أمره غامضاً، وأنَّ العلماء الأقدمين لم يقفوا علىٰ حقيقة يطمئنون إليها).

وإنَّ ذلك الكلام حق، إذ أنَّه بيّن بياناً كاملاً في معناه، وهذا سبب رابع من أسباب إنكاره، والله سبحانه وتعالىٰ هو العلام للغيوب»[1] انتهىٰ بتمامه.

كما تحامل الشيخ أبو زهرة على الكليني والشيعة عموماً، كما يتضح من قوله عن الجفر في كتابه تاريخ المذاهب الإسلامية، قال:

«والذين تشيّعوا للإمام جعفر لا يكتفون بما تلقّىٰ من علم، وما انصرف إليه من بحوث، بل يضيفون إليه علماً آخر لم يؤتَ بكسب في دراسة، ولكن أُوتي بوصية من النبيّ ﷺ أودعها عليّاً، ثمَّ أودعها من جاء بعده من الأوصياء الاثني عشر، ويعدّ الإمام سادسهم، وسمّوا ذلك النوع من العلم جفراً.

والجفر في الأصل ولد الشاة إذا عظم واستكرش، ثمَّ أُطلق على الإهاب نفسه. وقد قالوا: إنَّ الجفر صار يطلق علىٰ نوع من العلم لا يكون بتلق، ولكن يكون من عند الله تعالى»[2].

ثمَّ نقل عن الكافي بعض الروايات في الجفر عقّبها بما ورد عن ابن قتيبة في عيون الأخبار من كلام لطلحة بن مصرف في مسألة الجفر وإنشاده أبيات هارون بن سعيد العجلي ـ وكان رأس الزيدية ـ بحق الشيعة ومدىٰ تمسكهم بأقوال الإمام الصادق عليه‌السلام، منها:

---

(١) الإمام الصادق: ٣٥ ـ ٣٦.

(٢) تاريخ المذاهب الإسلامية /أبو زهرة ٢: ٦٩٦.

ولو قال: إنَّ الفيل ضب لَصَدَّقوا   ولو قال زنجيٌّ تحول أحمرا
ومن عجب لم أقضه جلد جفرهم   برئتُ إلى الرحمن ممّن تجفّرا[1]

ثمَّ نفىٰ نسبة الكلام في الجفر إلى الإمام الصادق عليه السلام؛ لأنّه يتعلق ـ كما زعم ـ بعلم الغيب. ثمَّ حاول أن يخفف من غلوائه بعد كلامه والأبيات، فقال: «ونفي الجفر عن الإمام جعفر لا ينقص من قدره، فهو الإمام الحجّة في دين الله الذي تلقّىٰ عنه كبار الفقهاء، كأبي حنيفة ومالك، وكبار المحدِّثين كسفيان الثوري، وسفيان بن عيينه وغيرهما من أئمة الحديث»[2].

ثمَّ بيّن سبباً آخر في إنكار ما تعلق بالجفر من روايات الكافي ـ وهو بيت القصيد ـ فقال:

«إنَّ أكثر الروايات التي تنسب الجفر إلى الإمام جعفر الصادق طريقها الكليني، والكليني هو الذي روىٰ عن الإمام أنَّه قال في القرآن الكريم نقصاً. وقد كذب تلك النسبة الإمام المرتضىٰ، وتلميذه الطوسي وغيرهما من كبار أئمة الاثني عشرية، ونقلوا عن الإمام جعفر نقيض هذا. وإنَّ من ينقل الكذب وينسبه إلىٰ ذلك الإمام المتّبع لا يصحُّ عند أهل التمحيص أن تقبل كلّ رواياته»[3].

وأخيراً نسب الشيخ أبو زهرة مقولة الجفر إلى الخطابية، وأنّها جاءت إلى الشيعة الإمامية منهم، ناقلاً ذلك عن خطط المقريزي[4].

وعليه فإنَّ (إخوانه الإمامية) علىٰ حد تعبيره، هم اليوم من غلاة الخطابية!! وفي اعتقاده: «أنَّ الإمام الصادق ما كان يدعي الإمامة بالوصاية، ولا ذلك الترتيب الذي ذكره الكافي وسار عليه كثيرون من الإمامية، وهو ترتيبها في الاثني عشر

---

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية ٢: ٦٩٨.
(٢) و (٣) و (٤) تاريخ المذاهب الإسلامية ٢: ٧٠٠.

الذين ذكروهم، وآخرهم محمد بن الحسن العسكري الذي غيّب»[1].

ولقد تأثّر معظم الكتّاب المعاصرين الذين كتبوا عن عقيدة المهديّ عليه السلام من أهل السُنّة بالشيخ أبي زهرة كما يظهر من وحدة المزاعم والادّعاءات، ومنهم من صرَّح بأنَّ هذه العقيدة قد بنيت علىٰ أساس أحاديث الكافي[2] !! وحاول بعضهم تضعيف بعض أحاديث المهديّ في الكافي أو ادّعاء تناقضها، ومن ثمَّ النيل من رواة أحاديث الكافي كما فعله الزرعي في رجال الشيعة في الميزان الذي كشف عن افتقاره التام لعلم الجرح والتعديل، كما تشبث بعضهم بما تشبث به الشيخ أبو زهرة في إنكاره لحديث الجفر واستبعدوا علم الأئمّة من آل محمد عليهم السلام[3]، ومع ادّعاء أنَّ عقيدة الشيعة في المهديّ وليدة أحاديث الكافي ! حتىٰ لَيُخَيّل لمن يقف علىٰ كثرة طعونهم وشبهاتهم في عقيدة المهديّ عليه السلام، أنَّ تلك العقيدة عند الشيعة الإمامية ليست كما ادّعاه المستشرقون ومقلّديهم أنّها قد انحدرت من أصول غير إسلامية: يهودية أو نصرانية، ولا أنّها وليدة عوامل الضغط والعنف السياسي الذي واجهته الشيعة الإمامية عبر تاريخها الطويل الحافل بالتضحية والفداء، حتىٰ عادت أيامهم في

---

(١) الإمام الصادق: ٢٠٣.

(٢) الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام / الشيخ محمد منظور نعماني: ١٤١، وانظر مطارق النور / المؤلف مجهول: ٢٢ هامش رقم /٣، المطبعة الفنيّة ـ القاهرة ١٩٧٩ م.

(٣) أنظر: الصراع بين الإسلام والوثنية/ عبد الله عليّ القصيمي: الصفحات (ب) و (ج) و (ز) من المقدّمة، والإسلام الصحيح/محمد إسعاف النشاشيبي: ٩٤، والوشيعة/موسىٰ جارالله: صفحة (لط) من المقدّمة، وأحوال أهل السُنّة في إيران/عبدالحق الأصفهاني: ٧٨و ٧٩ و٩٣ و ٩٤، وبطلان عقائد الشيعة/ محمد عبد الستار التونسي: ١٨، وتبديد الظلام/الجبهان: ٣٣١، والشيعة والسُنّة/إحسان إلهي ظهير: ٦٥ و ٦٦، والتشيُّع بين مفهوم الأئمة والمفهوم الفارسي /د. البنداري: ١٧٨، والخميني وتفضيل الأئمة على الأنبياء / محمد مال الله البحريني: ٢٣ و ٢٤، ورجال الشيعة في الميزان / الزرعي: ١٤ و ١٥.

أقول: لقد تأسىٰ بعض هؤلاء بسيرة معاوية بن أبي سفيان، كإحسان إلهي ظهير والجبهان، لا سيّما الأخير الذي ملأ كتابه بشتم آل محمد عليهم السلام، مع شحن الكتب الأُخرىٰ بشتم علماء الشيعة، وقد تحاشينا نقل عباراتهم، لما فيها من بذاءة يَعِفُّ القلم عن ذكرها.

التاريخ كيوم كربلاء، دموع ودماء. وإنّما أساس هذه العقيدة عند الشيعة الإمامية هو الشيخ الكليني لا غيره !!

نعم، قد يخيل ـ لمن لا يعرف حقيقة الأمر ـ مثل هذا التخيل الفاسد، إذ ما من شبهة أو طعن أبداه المعاصرون في عقيدة المهديّ عند الشيعة الإمامية إلّا وقد وُجّهَ ـ في الغالب ـ إلىٰ ما يقابلها من حديث أخرجه الكليني ـ ﷺ ـ في كتابه الكافي، كما سيتضح أمره تباعاً في هذا الفصل.

جواب هذه الدعوىٰ

أوّلاً: تحامل الشيخ أبي زهرة على الكلينيّ

لقد استغل الشيخ أبو زهرة في كتابه (الإمام الصادق) شبهة تحريف القرآن الكريم في كتاب الكافي، وحاول من خلالها الطعن في عقائد الشيعة وأحكامهم، وذلك بالنيل من وثاقة الشيخ الكليني ﷺ وتكذيبه، واتّهامه بالمروق عن الإسلام كما سيأتي بيانه في شبهة التحريف في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

ولقد قرأت كتابه (الإمام الصادق) مرتين ؛ إحداهما قبل إعداد رسالتي (الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي ـ الفروع) في النجف الأشرف. والأُخرىٰ أثناء تأليف هذا الكتاب في قم المقدسة، وما بين الدعويين ما يزيد علىٰ سبع سنين، وقد تأكّد لي سيّما بعد قراءة كتابيه (الإمام زيد) و (تاريخ المذاهب الإسلامية) أنّه لم يكن أميناً في بحثه إزاء الشيعة الإمامية، ولا صادقاً في ادّعائه الذي كرّره مرات ومرات في هذه الكتب، بأنّه لا يريد بها سوى التحقيق العلمي والوصول إلى الحقيقة، خصوصاً في كتابه (الإمام الصادق) الذي تعرّض فيه بالنقد اللاذع

لروايات الكافي في الإمامة وإنكاره صحّة حديث الثقلين بلفظ (وعترتي) ، مع موقفه العجيب من حديث الغدير ـ كما مرَّ في البحوث التمهيدية ـ ورأيه في أحاديث الشيعة في الإمام المهديّ عليه السلام ، وغيرها من الأحاديث الأُخرىٰ، كما سيأتي في باب التقيّة، والبداء، وشبهة التحريف.

وسوف نذكر في بحث هذه العناوين ماتعلق بها من نقد الشيخ أبي زهرة، وسيتضح هناك خلو آراء أبي زهرة من التحقيق العلمي الذي طالما ادعاه في سائر كتبه.

أمّا عن موقفه من عقيدة المهديّ، فهو علىٰ نحوين ـ يجمعهما الإنكار ـ وهما:

الأوّل: أنّها عقيدة غير متقررة عند السُنيّين ! وقد مرَّ كلامه في الفصل الأوّل من هذا الباب، وتبيَّن زيفه بثبوت هذه العقيدة عند أهل السُنّة، وإقرارهم بها، واعترافهم بصحّة أحاديثها، وتواترها من طرقهم، وتصريحهم بضرورة تأديب منكرها.

الثاني: أنّها متقررة عند الشيعة ـ وهذا ما يعرفه كلّ أحد ـ ولكن جعل أساسها حديث الجفر عند الكليني ـ كما مرَّ آنفاً ـ وقد تناسى الشيخ أبو زهرة قول المستشرقين وأذنابهم من أنَّ عقيدة المهديّ عند الشيعة ذات أصل يهودي، وقد تبنىٰ هذا القول بنفسه، ودعمه بقول نديم الأُمويين وخادمهم المطيع ـ كما مرَّ في الفصل الأوّل من هذا الباب ـ وكفىٰ بذلك تهافتاً غير مأسوف عليه.

ثانياً: معنى الجفر ومن اعترف به من أهل السُنّة

الجَفْرُ لغة: من أولاد الشاء إذا عظم واستكرش، قال أبو عبيد: إذا بلغ ولد المعزىٰ أربعة أشهر وجَفَرَ جنباه، وفصل عن أُمّه وأخَذَ في الرعي فهو جَفْرٌ،

والجمع أجفار، وَجِفار، وَجَفْرَةٌ، والأُنثىٰ جَفْرَةٌ، وقد جَفَرَ واسْتَجْفَرَ[١].

والمراد منه في الحديث علىٰ حذف مضاف، أي: جلد الجفر، ولعله صار كالعلم علىٰ جلد مخصوص لثور أو شاة؛ لكثرة الاستعمال[٢].

وحقيقة الجفر هو كتاب لأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، من إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله، وخط عليّ عليه السلام بيده، وعلىٰ ذلك تظافرت الروايات عند الشيعة، واعترف بهذا الكتاب بعض أهل السُنّة.

قال المحقق السيد الشريف عليّ بن محمد الجرجاني (ت/ ٨١٦ هـ) في شرح المواقف لعضد الدين الإيجي (ت/ ٧٥٦ هـ) في المقصد الثاني، مبحث العلم الواحد الحادث هل يجوز تعلقه بمعلومين؟ عن الجفر والجامعة ما نصه: «وهما كتابان لعلي عليه السلام، قد ذكر فيهما ـ علىٰ طريق علم الحروف ـ الحوادث التي تحدث إلى انقراض العالم. وفي كتاب قبول العهد الذي كتبه عليّ بن موسىٰ عليهما السلام إلى المأمون: إنك قد عرفت من حقوقنا ما لم يعرفه آباؤك، فقبلت منك عهدك إلّا أنَّ الجفر والجامعة يدلان علىٰ أنّه لا يتم.

ولمشايخ المغاربة نصيب من علم الحروف ينتسبون فيه إلىٰ أهل البيت، ورأيت أنا بالشام نظماً أُشير فيه بالرموز إلىٰ أحوال ملوك مصر، وسمعت أنّه مستخرج من ذينك الكتابين»[٣].

وقال في كشف الظنون: «ادّعىٰ طائفة أن الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام وضع

---

(١) لسان العرب / ابن منظور ٢: ٣٠٤ ـ جَفَرَ.

(٢) أعيان الشيعة / السيد محسن الأمين ١: ٩٤.

(٣) كتاب المواقف / عضد الدين الايجي، بشرح السيد الجرجاني ٦: ٢٢، وعنه في سفينة البحار للشيخ عباس القمّي ١: ١٦٤ ـ جفر.

الحروف الثمانية والعشرين علىٰ طريق البسط الأعظم في جلد الجفر، يستخرج منها بطرق مخصوصة وشرائط معينة الفاظاً مخصوصة، يستخرج منها ما في لوح القضاء والقدر، وهذا علم توارثه أهل البيت، ومن ينتمي إليهم، ويأخذ منهم من المشايخ الكاملين. وكانوا يكتمونه عن غيرهم كلّ الكتمان. وقيل: لا يقف [لا يفقه] في هذا الكتاب حقيقة إلّا المهديّ المنتظر خروجه في آخر الزمان.

وورد هذا في كتب الأنبياء عليهم السلام السالفة، كما نقل عن عيسىٰ عليه السلام: نحن معاشر الأنبياء نأتيكم بالتنزيل، وأمّا التأويل فسيأتيكم بـه البـارقليط الذي سـيأتيكم بعدي.

نُقل أنَّ الخليفة المأمون لما عهد بالخلافة من بعده إلىٰ عليّ بن موسى الرضا عليه السلام، وكتب إليه كتاب عهده، كتب هو في آخر ذلك الكتاب:

نعم، إلّا أنَّ الجفر والجامعة يدلان علىٰ أنَّ هذا الأمر لا يتم.

وكان كما قال؛ لأنَّ المأمون استنشعر فتنة من بني هاشم، فسمّه، كذا في مفتاح السعادة.

قال ابن طلحة: الجفر والجامعة كتابان جليلان أحدهما ذكره الإمام عليّ بن أبي طالب صلى الله عليه وآله وهو يخطب بالكوفة على المنبر، والآخر أسَرّه [إليه] رسول الله صلى الله عليه وآله، وأمره بتدوينه، فكتبه عليّ صلى الله عليه وآله حروفاً متفرقة علىٰ طريقة سفر آدم في جفرٍ، يعني: في رقٍّ قد صبغ [صنع] من جلد البعير، فاشتهر بين الناس به؛ لأنّه وجد فيه ما جرىٰ للأولين والآخرين..

ومن الكتب المصنَّفة فيه: الجفر الجامع والنور اللامع للشيخ كمال الدين أبي سالم محمد بن طلحة النصيبي الشافعي المتوفىٰ سنة ٦٥٢ اثنتين وخمسين وستمائة، مجلد

صغير أوله: الحمد لله الذي اطلع من اجتباه.. إلخ، ذكر فيه أنَّ الأئمة من أولاد جعفر يعرفون الجفر فاختار من أسرارهم فيه»[١].

وقال ابن خلدون في تاريخه في الفصل الثالث والخمسين عن مسمى الجفر ما نصه: «واعلم أنَّ كتاب الجفر كان أصله أنَّ هارون بن سعيد العجلي وهو رأس الزيدية كان له كتاب يرويه عن جعفر الصادق، وفيه علم ما سيقع لأهل البيت على العموم، ولبعض الأشخاص منهم على الخصوص، وقع ذلك لجعفر ونظرائه من رجالاتهم علىٰ طريق الكرامة والكشف الذي يقع لمثلهم من الأولياء، وكان مكتوباً عند جعفر في جلد ثور صغير، فرواه عنه هارون العجلي، فكتبه وسماه الجفر، باسم الجلد الذي كتب عليه؛ لأنَّ الجفر في اللغة هو الصغير وصار هذا الاسم علماً علىٰ هذا الكتاب عندهم، وكان فيه تفسير القرآن، وما في باطنه من غرائب المعاني، مروية عن جعفر الصادق.

وهذا الكتاب لم تتصل روايته ولا عرف عينه، وإنَّما يظهر منه شواذ من الكلمات لا يصحبها دليل، ولو صحَّ السند إلىٰ جعفر الصادق لكان فيه نعم المستند من نفسه، أو من رجال قومه فهم أهل الكرامات. وقد صحَّ عنه أنَّه كان يحذر بعض قرابته بوقائع تكون لهم فتصحُّ كما يقول. وقد حذّر يحيى ابن عمه زيد من مصرعه وعصاه، فخرج وقتل بالجوزجان كما هو معروف، وإذا كانت الكرامة تقع لغيرهم فما ظنك بهم علماً وديناً وآثاراً من النبوّة، وعناية من الله بالأصل الكريم تشهد لفروعه الطيبة»[٢].

وقد قال أيضاً: «ووقع لجعفر وأمثاله من أهل البيت كثير من ذلك، مستندهم

(١) كشف الظنون / حاجي خليفة ١: ٥٩١ ـ ٥٩٢ تحت عنوان: علم الجفر والجامعة.
(٢) تاريخ ابن خلدون ١: ٥٨٩ ـ الفصل الثالث والخمسون، في حدثان الدول والأُمم وفيه الكلام على الملاحم والكشف عن مسمى الجفر.

فيه ـ والله أعلم ـ الكشف بما كانوا عليه من الولاية، وإذا كان مثله لا ينكر من غيرهم من الأولياء في ذويهم وأعقابهم وقد قال ﷺ: (إنَّ فيكم محدَّثين). فهم أولى الناس بهذه الرتب الشريفة، والكرامات الموهوبة»[1].

ثالثاً: حقيقة الجفر وعلاقته بقضية المهديّ عليه السلام

يظهر من كلمات أهل السُنّة في الجفر أنّه أُلِّفَ علىٰ نمط خاص يعتمد الرموز والإشارات، وفيه من أنباء الحوادث المستقبلة ما لا يحصىٰ عداً، وكذلك فيه من أحوال الغابرين الشيء الكثير جداً!

ولكن واقع الجفر وحقيقته عند الشيعة الإمامية تُكذِّب كلّ هذا، ويظهر من الروايات المتظافرة في معنى الجفر وحقيقته غير هذا تماماً، إذ تنصّ أكثر روايات الشيعة علىٰ أنَّه قد خصِّص لمسائل الحلال والحرام، وما يحتاجه الناس من أُمور دينهم وما يصلحهم في دنياهم، ولا يمنع ذلك من اشتماله علىٰ غير ذلك من أنباء الحوادث المستقبلة، ممّا لا يجعله كتاباً مؤلفاً لاستكشاف الأُمور الغيبية ومعرفة قضاء الله وقدره في المستقبل، وما ورد من الأخبار القليلة المشعرة بذلك فليس الأمر على إطلاقها.

كما لا علاقة لكتاب الجفر بعقيدة الشيعة في الإمام المهديّ عليه السلام، وقد تابعتُ أكثر من أربعين رواية في مسألة الجفر فلم أقف علىٰ واحدة منها لها ذلك التأثير في هذه العقيدة عند الشيعة، وما ورد فيها من ذكر الإمام المهديّ ربما لا يتجاوز روايتين أو ثلاث لا أكثر، في حين خلت روايات الجفر في الكافي عن ذكر المهديّ عليه السلام، إلّا في واحدة تلميحاً، مع اهتمام الكليني البالغ بعقيدة المهديّ وروايته الأحاديث الكثيرة في

(١) تاريخ ابن خلدون ١: ٥٩٤ ـ ٥٩٥ من الفصل السابق.

ذلك، ولم يرتبط واحد منها بالجفر لا من قريب ولا من بعيد.

رابعاً: علاقة هارون بن سعيد العجلي بكتاب الجفر

إنّ ما نسب لهذا الرجل الزيدي في كلام ابن خلدون غير صحيح قطعاً. وادعاء روايته كتاب الجفر عن الإمام الصادق لا دليل عليه، والنقل والعقل يكذّبه.

أمّا أوّلاً: فقد مرَّ قول أبي زهرة، أنَّ راوي الجفر هو الكليني، ولم يقع في أسانيد الكافي هارون بن سعيد، لا في روايات الجفر، ولا في غيرها.

وأمّا ثانياً: فقد نصّ في كشف الظنون ـ كما تقدَّم ـ أنَّ أهل البيت عليهم السلام كانوا يكتمون ما في الجفر كلّ الكتمان، فكيف والحال هذه يطّلع عليه مثل هارون بن سعيد وهو من أكبر المنحرفين عن الإمام الصادق عليه السلام، وقد تقدَّم شعره، وفيه من الدلالة علىٰ سوء اعتقاده وأدبه ما يكفي لردِّ مثل هذا الادّعاء.

وممّا يدلُّ علىٰ سوء اعتقاده جملة من الروايات أخرجها علماء الشيعة، وهي:

منها: ما رواه الشيخ الطوسي بسند معتبر جداً عن أحمد بن إدريس، عن سعد ابن عبد الله، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن عليّ بن الحكم وعليّ بن الحسن بن نافع، عن هارون بن خارجة قال: «قال لي هارون بن العجلي، قد مات إسماعيل الذي كنتم تمدّون إليه أعناقكم، وجعفر شيخ كبير يموت غداً أو بعد غد، فتبقون بلا إمام.. الحديث»[(١)].

ومنها: ما رواه الكشي في ترجمة داود بن فرقد بسنده عنه، قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك، كنت أُصلي عند القبر وإذا رجل خلفي يقول: أتريدون

---

(١) الغيبة / الطوسي: ٤١ـ٤٢ / ٢٢.

أن تهدوا من أضل الله والله أركسهم بما كسبوا[1]، قال: فالتفتُ إليه وقد تأوّل عليَّ هذه الآية، وما أدري من هو، وأنا أقول: ﴿ وَإِنَّ ٱلشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾[2]، فإذا هو هارون بن سعد، قال: فضحك أبو عبد الله عليه السلام ثمَّ قال: إذاً أصبت الجواب، قل الكلام بإذن الله»[3].

ومنها: ما رواه الكشي أيضاً بسنده عن داود بن فرقد قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنَّ رجلاً خلفي حين صليت المغرب في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: ﴿ [فَـ]ـمَالَكُمْ في المُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوا [أَ] تُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللهُ ﴾[4]، فعلمت أنَّه يعنيني، فالتفت إليه فقلت: ﴿ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ.. ﴾ وذكر مثله سواء إلىٰ آخره، وقال في آخره: قلت: جعلت فداك، لا جرم والله ما تكلم بكلمة، فقال أبو عبد الله عليه السلام: ما أحد أجهل منهم، إنَّ في المرجئة فتياً وعلماً، وفي الخوارج فتياً وعلماً، وما أحد أجهل منهم»[5].

ومنها: ما رواه الكشي في ترجمة هارون بن سعد العجلي، ومحمد بن سالم بياع القصب بسنده عن داود بن فرقد أيضاً قال: «قال أبو عبد الله عليه السلام: عرضت لي إلىٰ ربي تعالىٰ حاجة فهجرت فيها إلى المسجد، وكذلك كنت أفعل إذا عرضت لي الحاجة، فبينا أنا أُصلي في الروضة إذا رجل علىٰ رأسي، فقلت: ممّن الرجل؟ قال: من أهل الكوفة، قال: فقلت: ممّن الرجل؟ فقال: من أسلم، قال: قلت: ممّن

---

(١) في المصحف الشريف: ﴿ وَٱللهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوٓاْ أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُواْ مَنْ أَضَلَّ ٱللهُ ﴾ النساء: ٤ / ٨٨، وستأتي قراءتها كما في المصحف الشريف برواية الكشي أيضاً.

(٢) الأنعام: ٦ / ١٢١.

(٣) رجال الكشي: ٣٤٥ / ٦٤٠ ـ وقوله عليه السلام (قل الكلام..) في نسخة: قبل الكلام، ويمكن أن يكون (قُلْ) فعل أمر، أي: لك أن تدخل في الكلام معهم بإذن الله، (عن هامش المصدر).

(٤) النساء: ٤ / ٨٨.

(٥) رجال الكشي: ٣٤٥ / ٦٤١.

الرجل؟ قال: من الزيدية، قلت: يا أخا أسلم من تعرف منهم؟ قال: أعرف خيرّهم وسيدهم وأفضلهم هارون بن سعد، قال: قلت: يا أخا أسلم رأس العجلية؟ أمَا سمعت الله ﷻ يقول: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ ٱلْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِي ٱلْحَيَاةِ ٱلدُّنْيَا .. ﴾[1]، وإنَّما الزيدي حقاً محمد بن سالم بياع القصب»[2].

ومن هنا يتبين مدى التحقيق العلمي الذي ابتغاه الشيخ أبو زهرة، باستدلاله بأبيات هذا الخبيث الذي تجنب الكليني ﵀ الرواية عنه تماماً في كتابه الكافي، وليس له أثر في أسانيد مرويات الشيعة لا في الفقه، ولا في العقائد؛ لانحرافه المعلن عن آل محمد ﷺ ولكن من البداهة أن يعتمده الشيخ أبو زهرة ويرىٰ صدق كلامه بعد أن وثقه ابن حبّان، وروىٰ عنه شعبة، والثوري، وشريك، وقيس بن الربيع، والحسن بن حيي، وعبد الرحيم بن هارون الغساني وآخرون، وأخرج له مسلم في الصحيح[3].

وهل يعقل أن يطّلع مثل هذا علىٰ ما كتمه أهل البيت عليهم السلام أشد الكتمان، ثم يروي ذلك الكتاب عن الإمام الصادق عليه السلام، ويسميه جفراً كما ادعاه ابن خلدون؟

خامساً: طرق روايات الجفر في نظر الشيخ أبي زهرة

إنَّ ما ادعاه الشيخ أبو زهرة بقوله: «إنَّ أكثر الروايات التي تنسب الجفر إلى الإمام جعفر الصادق طريقها الكليني» ليس من (التحقيق العلمي) في شيء البتة، فالكليني ﵀ لم يرو في كتاب الكافي سوىٰ ست روايات ورد فيها ذكر الجفر في باب فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة عليها السلام، ورواية أُخرىٰ في باب

---

(١) الأعراف ٧/ ١٥٢.

(٢) رجال الكشي: ٢٣١/ ٤١٨.

(٣) تهذيب التهذيب / ابن حجر ١١: ٩/٦، وميزان الاعتدال / الذهبي ٤: ٢٨٤/ ٩١٥٩.

الإشارة والنصّ علىٰ أبي الحسن الرضا عليه السلام، ولم يذكر الجفر في غير هذه المواضع السبعة في كتاب الكافي أُصولاً، وفروعاً، وروضة[1] وقد روىٰ ذلك بإسناده عن أبي بصير، والحسين بن أبي العلاء، وسليمان بن خالد، وأبي عبيد، وبكر بن كرب الصيرفي، عن الإمام الصادق عليه السلام[2]، وعن نعيم القابوسي، عن أبي الحسن موسى ابن جعفر عليهما السلام[3].

بينما روىٰ أبو جعفر محمد بن الحسن الصفار (ت/ ٢٩٠ هـ) ـ الذي لا يختلف في وثاقته اثنان من الشيعة ـ[4] في بصائر الدرجات ستة وعشرين حديثاً ورد فيها ذكر الجفر، ورواها كلها في الجزء الثالث من البصائر باب في الأئمة عليهم السلام أنَّهم أُعطوا الجفر والجامعة ومصحف فاطمة عليها السلام، وقد أخرجها بإسناده عن الحسين بن أبي العلاء، ومحمد بن عبد الملك وأبي بصير، ورفيده مولىٰ أبي هبيرة من طريقين، وعليّ بن سعيد من ثلاثة طرق، وأبي عبيد، وبكر بن كرب الصيرفي، وعنبسة بن مصعب، وعبد الله بن سنان من ثلاثة طرق، وأبي القاسم الكوفي، ومحمد بن مسلم، والمعلى بن خنيس من طريقين، وهشام بن سالم، وعليّ بن زياد، وعليّ بن سويد، وعليّ بن أبي حمزة؛ كلهم عن الإمام الصادق عليه السلام[5]. كما روىٰ حديثين

---

(١) كما في المعجم المفهرس لألفاظ أُصول الكافي، ومفتاح الكتب الأربعة، والمعجم المفهرس لألفاظ أحاديث الكتب الأربعة ـ مادة: ج ف ر.

(٢) أُصول الكافي ١: ١٨٥ ـ ١٨٨ / ١ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ ـ كتاب الحجّة، باب فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة عليها السلام، وقد أُشير إليه في الحديثين السادس والسابع، ولم يصرح به فيهما.

(٣) أُصول الكافي ١: ٢٤٩ / ٢ ـ كتاب الحجّة، باب الإشارة والنصّ علىٰ أبي الحسن الرضا عليه السلام.

(٤) رجال النجاشي: ٩٤٨/٢٥٤، رجال العلامة: ١١٢/١٥٧، رجال ابن داود: ١٣٣١/٣٠٧، جامع الرواة/ الأردبيلي ٢: ٩٥، نضد الإيضاح / محمد بن الملا محسن الفيض الكاشاني: ٢٨٨ ـ مطبوع بهامش فهرست الشيخ الطوسي ـ طبع جامعة مشهد ـ إيران، خاتمة الوسائل / الحر العاملي ٣٠ / ٤٦٧ ـ الفائدة الثانية عشرة.

(٥) بصائر الدرجات / الصفار ٣: ١٧٠ ـ ١٨١ / ١ ـ ٧ و ٩ ـ ١٦ و ١٩ ـ ٢٢ و ٢٥ و ٢٦ و ٣٠ و ٣٣ و ٣٤ ـ باب في الأئمة عليهم السلام أنّهم أُعطوا الجفر والجامعة ومصحف فاطمة عليها السلام.

آخرين ورد فيهما ذكر الجفر أيضاً، وأخرج أحدهما بسنده عن أبي مريم، عن الإمام الباقر عليه السلام[1]، والآخر عن نعيم بن قابوس عن الإمام الكاظم عليه السلام[2].

وليس في جميع هذه الأحاديث ما ادّعاه أهل السُنّة بأن الجفر قد كتب علىٰ طريقة علم الحروف، ولا ما ادّعاه الشيخ أبو زهرة بأنَّه كتاب في علم الغيب، حيث جاء في معظم هذه الأحاديث التصريح باحتواء الجفر علىٰ مسائل الحلال والحرام، مع الإخبار عن بعض الحوادث في المستقبل، خصوصاً ما تعلق منها بملوك الأرض وساستها.

سادساً: اتهام الكليني بما لم يروه!

إنَّ حديث الجفر الذي كذّبه الشيخ أبو زهرة ونسبه إلى الكليني لا وجود له في كتاب الكافي !!

ولقد بحثت عنه كثيراً في أُصول الكافي وفروعه وروضته فلم أجد له أثراً، واستعنت بفهرس ألفاظ أُصول الكافي، ومفتاح الكتب الأربعة، ومعجم ألفاظ الكتب الأربعة، وتابعت مادة (جفر) في جميع مواردها المنصوص عليها في هذه الفهارس فلم أقف على الحديث الذي نسبه الشيخ أبو زهرة إلى الكليني في أيّ من الكتب الأربعة، وتابعت أحاديث كتاب الحجّة البالغة ألفاً وخمسة عشر حديثاً، ولم أعثر عليه أيضاً، أمّا فروع الكافي فقد سبق لي وأن قرأتها حديثاً حديثاً وليس فيها ما يتعلق بالجفر، وكذلك الحال مع كتاب الروضة، الذي أعدت قراءته فأكملته توّاً، ولم أجده فيه.

---

(١) بصائر الدرجات ٣: ١٨٠ / ٣١ ـ الباب السابق.

(٢) بصائر الدرجات ٣: ١٧٨ ـ ١٧٩ / ٢٤ ـ الباب السابق.

ولقد وقفت أخيراً على الحديث في كمال الدين للصدوق، فقد أخرجه بسنده عن سدير الصيرفي قال: «دخلت أنا والمفضل بن عمرو، وأبو بصير، وأبان بن تغلب، علىٰ مولانا أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام.. ثمَّ ساق الحديث»[١].

كما أخرجه الطوسي بسند آخر عن سدير الصيرفي، عن الإمام الصادق عليه السلام[٢]، ونقله في البحار عن كمال الدين[٣].

وأغلب الظنّ أنَّ الشيخ أبا زهرة قد نقل الحديث من كتاب البحار وتوهم بأنَّ المجلسي رحمه الله قد نقله من الكافي؛ لأنَّ رمز البحار إلىٰ كمال الدين هو (ك) فظنَّ أبو زهرة أنَّه رمز للكافي، ولم يرجع إلىٰ قائمة الرموز والإشارات في آخر كلّ جزء من بحار الأنوار والله العالم.

وإذا علمنا أنَّ روايات الجفر كثيرة في كتب الصدوق، وروىٰ منها حتىٰ في كتاب من لا يحضره الفقيه[٤] وكذلك الطوسي في كتاب الغيبة كما تقدم، حق لإخوان أبي زهرة من الإمامية القول بتواتر كتاب الجفر المروي من طرقهم بأكثر من أربعين طريقاً عن أهل بيت نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم، وأنَّهم لا يعلّقون علىٰ تواتر كتاب الجفر تواتر عقيدة المهديّ؛ لأنَّ تواتر هذه العقيدة قد دافع عنه غيرهم، وهو فوق مستوى التواتر عندهم إن صحَّ التعبير.

وبعد، فلا يضرهم ولا عقيدتهم سواء تعرض الشيخ أبو زهرة لهذا التواتر بالنقد

---

(١) كمال الدين / الصدوق ٢: ٣٥٢ الحديث رقم / ٥٠ من الأحاديث التي أخبر بها الإمام الصادق عليه السلام من وقوع الغيبة.

(٢) الغيبة/الطوسي: ١٢٩/١٦٧ ـ فيما ورد عن الأئمة عليهم السلام من غيبته عليه السلام.

(٣) بحار الأنوار/المجلسي ٥١: ٩/٢١٩ ـ الجزء الخاص بتاريخ الحجّة عليه السلام، باب ما فيه من سنن الأنبياء عليهم السلام.

(٤) من لا يحضره الفقيه / الصدوق ٤: ٣٠٠/ ٩١٠.

الذي يمثل (لُبّ المذهب) كما قال، أو جامل الشيعة بالإعراض عنه مع التصريح بأنّه لا يعتقده، ولا يعتقد أنّ الصادق عليه السلام قاله !!

﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴾[1].

سابعاً: دليل إمضاء الأئمة عليهم السلام على صحّة مقولة الجفر

إنّ من الثابت تاريخياً أنّ حقيقة وجود كتاب الجفر في أحاديث الشيعة الإمامية كان يعلم بها أهل السُنّة قبل ولادة الكليني بقرنين من الزمان تقريباً. وهذا ما لا يستطيع الشيخ أبو زهرة ومن وافقه أن ينكره.

ويدلّ عليه: أنّ ابن قتيبة مات سنة (٢٧٦ هـ)، وطلحة بن مصرف مات سنة (٢١٢ أو ٢١٣ هـ) كما نصّ عليه ابن حجر[2] أمّا هارون بن سعيد العجلي فقد روىٰ عنه الثوري (ت / ١٦١ هـ) وشعبة بن الحجاج (ت/ ١٦٠ هـ) ومن في طبقتهم، وهارون من معاصري الإمام الصادق عليه السلام، ولا تبعد معاصرته للإمام الباقر عليه السلام، ولا شكّ أنّ طلحة بن مصرف قد عاصر الأئمة الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام، أمّا ابن قتيبة فهو من معاصري الهادي والعسكري عليهما السلام.

وهؤلاء الثلاثة قد وردوا كلّهم في كلام أبي زهرة عن الجفر ورفضه، وهذا يعني أنّ مقولة الجفر كان يعلم بها الأئمة عليهم السلام ابتداءً من الإمام الباقر عليه السلام وإلىٰ آخر الأئمة عليهم السلام؛ بما في ذلك الإمام الصادق عليه السلام الذي درسه الشيخ أبو زهرة وانتهىٰ بنتيجة أنّ الإمام هو من أكبر الأئمة الذين يُقَرُّ لهم بالفقه والإمامة وأنّه لا يخشىٰ في

(١) آل عمران: ٣ / ٨.

(٢) تهذيب التهذيب ١١ : ٦ / ٩.

الله لومة لائم.

وهنا نقول للشيخ أبي زهرة: أمَا كان بوسع الإمام الباقر، أو ولده الصادق عليهما السلام، أن ينكرا الجفر لو كان أساسه الخطابية كما نقلت عن المقريزي؟ مع أنَّ الصادق عليه السلام قد لعن الخطابية وتبرأ منهم ومن ادعاءاتهم علىٰ رؤوس الأشهاد، وإذا كان رواة الشيعة قد تعاطفوا مع الخطابية!! فلِمَ لم يرو مالك بن أنس، أو أبو حنيفة، أو سفيان الثوري أو غيرهم ممّن روىٰ عن الإمام الصادق، ولو رواية واحدة عنه في تكذيب مقولة الجفر، ما دام يعرف عليه السلام من يتهم الشيعة بها في عصره؟

أليس سكوته دليلاً علىٰ صحتها، أم ماذا؟ ثمّ لماذا لا يصدر تكذيب الجفر علىٰ لسان الأئمة مثل الكاظم، أو الرضا، أو الجواد، أو الهادي، أو العسكري عليهم السلام؟

ألا يعني عدم وجود من يدّعي من أهل السُنّة الوقوف ولو علىٰ رواية موضوعة علىٰ أهل البيت عليهم السلام في تكذيب الجفر، أنّه ـ كما قال الكليني، وأيده الشريف الجرجاني وغيره ـ كتاب من إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وخط عليّ عليه السلام بيده؟

ثامناً: حديث الجفر وعلم الغيب

إنَّ ما توصل إليه الشيخ أبو زهرة في كتابه الإمام الصادق، هو أنَّ علم الإمام عليه السلام من العلوم الكسبية وهذه النتيجة هي التي أملت عليه إنكار رواية الجفر المتضمنة لطول غيبة المهديّ عليه السلام فحسبها من علم الغيب الذي لا يتفق ونتيجته، وهذا ممّا لا يليق أن يصدر من أمثاله! لأنَّ الإخبار عن الغيب الممتنع علمه على الأئمة وسائر الأنبياء عليهم السلام هو ما لم يكن بواسطة، بمعنى امتناع أن يكون المخبر ـ إماماً كان أو نبياً ـ عالماً بما أخبر بنفسه. أمَّا إذا كان الإخبار عن طريق الإيحاء كما هو عند الأنبياء، أو التلقي ـ كما هو عند الأئمة عليهم السلام ـ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهو

لا ينطق في مثل هذا إلّا بـإيحاء ﴿ وَمَـا يَـنْطِقُ عَـنِ ٱلْهَـوَىٰ * إِنْ هُـوَ إِلَّا وَحْـيٌ يُوحَىٰ ﴾[1] ، فهو ليس من علم الإمام للغيب بنفسه، وإنَّما بالواسطة، وقد مرَّ أنَّ الجفر هو من إملاء رسول الله ﷺ، وخط عليّ عليه السلام بيده، وبهذا يتبين أنَّ الادّعاء في غير محلّه.

فالذي يجد في صحيح البخاري مثلاً أحـاديث أشراط السـاعة، ومـا يـتعلّق بنهري الدجّال وغير ذلك من الأُمور التي لم تحصل بعد ويخبر بها لا يكون عـالماً بعلم الغيب، وإنَّما تلقّىٰ من كتاب الصحيح ما أُسند إلى النبيّ ﷺ، فكذلك الحال مع الجفر الذي لا يختلف عن صحيح البخاري في هذا المثال إلّا من حيث ما أُودع في الاثنين من أحاديث، مع الفارق في إسناد الجفر الذي يعتمد على التلقّي المباشر من رسول الله ﷺ بواسطة عليّ عليه السلام مباشرة.

كما أنَّ علم الإمام الصادق عليه السلام ليس كما ادّعاه الشيخ أبو زهرة بأنَّه كسبي، بل هو علىٰ قسمين: كسبي، وطريقه التلقّي عن رسول الله ﷺ بتوسط آبـائه عليهم السلام وحدهم لا غير وليس بتوسط سواهم كما زعم الشيخ أبو زهرة، فهذه كتب الشيعة أجمع ليس فيها رواية عن غير آبائه عليهم السلام، وما وُجِد من ذلك فقد انحـصر برواية الإمام الباقر عليه السلام عن جابر بن عبد الله الأنصاري في ثلاثة مواضع في فروع الكافي، وقد بيّنّا المراد من رواية الإمام عن غير آبائه عليهم السلام كما في رواية الباقر عليه السلام عن جابر التي لا تعني عدم علم الإمام بما رواه جابر، وقد عزّزنا ذلك بأمثلة من الصـحيح الثابت[2].

أمَّا القسم الآخر فهو عن طريق الإلهام أي (مُحَدَّثِينَ).

---

(١) النجم: ٥٣/ ٣ـ٤.

(٢) الشيخ الكلني البغدادي وكتابه الكافي ـ الفروع / ثامر العميدي (المؤلف): ٢٠٨.

فقد أخرج البخاري من طريق يحيى بن قزعة، عن أبي هريرة قال: «قال رسول الله ﷺ: «لقد كان فيما قبلكم من الأُمم مُحَدَّثونَ، فإن يكُ في أُمتي أحدٌ فإنّه عمر»»، قال البخاري: زاد زكريا بن أبي زائدة، عن سعد، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: «قال النبيّ ﷺ: «لقد كان فيمن كان قبلكم من بني إسرائيل رجال يُكَلَّمُونَ من غير أن يكونوا أنبياء، فإن يكن من أمتي منهم أحد فعمر»»[(١)].

وأخرجه الدارقطني في الإلزامات والتتبع عن أبي هريرة أيضاً، وعن عائشة، وأبي سلمة كذلك، وأورد ما أخرجه مسلم في صحيحه بسنده عن عائشة أنَّ النبيّ ﷺ «قال: «قد كان يكون في الأُمم قبلكم مُحَدَّثونَ، فإن يكن في أُمتي منهم أحد فإنَّ عمر بن الخطاب منهم».

قال ابن وهب: تفسير مُحَدَّثُونَ: ملهمون»[(٢)].

ولعل ميل أهل التصوف إلىٰ هذا النوع من العلم يؤكّد حقيقة وجوده، قال الفيلسوف الشيرازي: «إعلم أنَّ أهل التصوف مالوا إلى العلوم الإلهامية دون الاستدلالية والتعليمية؛ فلذلك لم يحرصوا علىٰ دراسة العلم وتحصيل ما صنفه المصنفون؛ لأنّهم قالوا: الطريق تقديم المجاهدة كما قال تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَاهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾ العنكبوت: ٦٩، وذلك برفع العوائق، ومحو الصفات المذمومة، وقطع العلائق كلها، والإقبال بكنه الهمة على الله تعالىٰ»[(٣)].

وقد صرح القرطبي المالكي في تفسيره للآية: ٥٢ من سورة الحج المباركة بأنَّ ابن عباس كان يقرؤها هكذا: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا من قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ (ولا

---

(١) صحيح البخاري بشرح الكرماني ١٤: ٢٢٥ ـ ٢٢٦ / ٣٤٥٣ ـ كتاب الخلق.

(٢) الإلزامات والتتبع / الدارقطني: ١٢٤ / ٣.

(٣) شرح أُصول الكافي / الفيلسوف صدر الدين الشيرازي ٢: ٤٢١.

مُحَدَّثٍ)﴾ ثمَّ ذكر عن مسلمة بن القاسم تكلُّم عمر بن الخطاب بأُمور عالية من أنباء الغيب خطرات، وأنَّه نطق بالحكمة الباطنة فأصاب فيما تكلم، وعُصم فيما نطق كما في قصة سارية، وما تكلم به من البراهين العالية[1].

ويؤيده قول الآلوسي في روح المعاني عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَـٰوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾[2] قال: «ولعل الحق أن يقال: إنَّ علم الغيب المنفي عن غيره جلّ وعلا هو ما كان للشخص لذاته، أي: بلا واسطة في ثبوته له، وهذا ممّا لا يعقل لأحد من أهل السموات والأرض لمكان الإمكان فيهم ذاتاً وصفة، وهو يأبىٰ ثبوت شيء لهم بلا واسطة.. وما وقع للخواص ليس من هذا العلم المنفي في شيء ضرورة أنَّه من الواجب ﷻ، أفاضه عليهم بوجه من وجوه الإفاضة، فلا يقال: إنَّهم علموا الغيب بذلك المعنىٰ ومن قاله كفر قطعاً، وإنَّما يقال: إنَّهم أُظْهِرُوا أو أُطْلِعُوا ـ بالبناء للمفعول ـ على الغيب، أو نحو ذلك ممّا يفهم الواسطة في ثبوت العلم لهم، ويؤيد ما ذُكر أنَّه لم يجئ في القرآن الكريم نسبة علم الغيب إلىٰ غيره تعالىٰ أصلاً، وجاء الإظهار على الغيب لمن ارتضىٰ سبحانه من رسول»[3].

وهذا هو عين ما تقوله الشيعة الإمامية بعلم أئمّتهم، ويحمل عليه جميع ما ورد من ذلك في أحاديث الكافي التي رفضها الشيخ أبو زهرة وكثير غيره لهذه العلة التي لم يفقهوا لها وجهاً.

إنَّ الشيعة الإمامية لا تقول كما يدعيه هؤلاء بأنَّ علم الأئمّة يحيط بكلّ شيء، وما في كتب عقائدهم أنَّهم عليهم السلام يعلمون علوم الدين والشريعة كلها، وما من شيء

---

(١) الجامع لأحكام القرآن / القرطبي في تفسير الآية: ٥٢ من سورة الحج المباركة.

(٢) النمل: ٢٧ / ٦٥.

(٣) روح المعاني ٢٠: ١١ ـ مبحث في (قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلّا الله) الخ.

يتعلق بالدين ممّا يبتلى الناس به إلّا ويعلمون حكمه المطابق للواقع، وما عدا ذلك فمن الممكن أن يعلمه الإمام بتعليم الله تعالىٰ إياه من طريق الإلهام، وهذا من فضله عليهم عليهم السلام وكرامة لهم؛ لأنّهم من الأولياء الذين اجتباهم الله واختصهم بالفضل والكرامة، فهم أولىٰ من غيرهم بهذا، كما تقدمت الإشارة إليه في عبارة ابن خلدون.

سُئِلَ السيد المرتضىٰ رحمه الله: هل يجب علم الوصي ساعة وفاته أو قتله على التعيين؟ أم ذلك مطوي عنه؟

فأجاب رحمه الله: «.. إنَّ الإمام لا يجب أن يعلم الغيوب وما كان وما يكون؛ لأنّ ذلك يؤدي إلىٰ أنّه مشارك للقديم تعالىٰ، وأنَّ معلوماته لا تتناهىٰ، وأنّه يوجب أن يكون عالماً بنفسه، وقد ثبت أنّه عالم بعلم مُحْدَثٍ، والعلم لا يتعلق على التفصيل إلّا بمعلوم واحد، ولو علم ما لا يتناهىٰ لوجب وجود ما لا يتناهىٰ من المعلومات، وذلك محال. وبينّا[1] أنَّ الذي يجب أن يعلمه علوم الدين والشريعة.

فأمّا الغائبات، أو الكائنات الماضيات والمستقبلات، فإن عَلِمَ بإعلام الله تعالىٰ شيئاً، فجائز. وإلّا فذلك غير واجب. وعلىٰ هذا الأصل ليس من الواجب علم الإمام بوقت وفاته، أو قتله على التعيين. وقد روي أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام ـ في أخبار كثيرة ـ كان يعلم أنّه مقتول، وأنَّ ابن ملجم (لعنه الله) قاتله.

ولا يجوز أن يكون عالماً بالوقت الذي يقتله فيه على التحديد والتعيين؛ لأنّه لو علم ذلك لوجب أن يدفعه عن نفسه ولا يلقي بيده إلى التهلكة، وأنَّ هذا في علم الجملة غير واجب»[2].

---

(١) إحالة منه رحمه الله إلىٰ مسألة منفردة أملاها بهذا الخصوص، وقد أحال إليها في أوّل الجواب، فراجع.

(٢) رسائل الشريف المرتضىٰ ـ المجموعة الثالثة: ١٣٠ ـ ١٣١ ـ أجوبة مسائل متفرقة من الحديث وغيره.

أقول: قد نقل السيد محسن الأمين عن الرافعي في إعجاز القرآن أنّه قال ما حاصله: «إنَّ المَلِك نور الدين محمود زنكي عمل منبراً لبيت المقدس قبل فتحه بنيف وعشرين سنة، وإنَّ صاحب الروضتين ذكر أنَّ هذا قد يكون كرامة، وإنّه اطّلع علىٰ ما ذكره أبو الحكم بن يرجان الأندلسي في تفسيره، فإنّه أخبر عن فتح القدس في سنة كذا وعُمر نور الدين إحدىٰ عشرة سنة، فكان كما أخبر».

ثمَّ أنشد الأمين لأبي العلاء المعري:

لَقَدْ عَجِبُوا لأَهلِ البَيْتِ لَمّا ... أرُوهُمْ عِلْمَهُمْ في مَسْكِ جَفْرِ
وَمِرآةُ المُنَجِّمِ وَهِيَ صُغْرىٰ ... أرَتْهُ كُلَّ عَامِرَةٍ وَقَفْرِ[1]

تاسعاً: خطأ استفادة الشيخ أبي زهرة من كتاب الأُستاذ أحمد مغنية

إنَّ الملاحظة الثالثة التي استفادها أبو زهرة في إنكار صحَّة كتاب الجفر ليست كما ينبغي.

أمّا أوّلاً: فإنَّ الأُستاذ أحمد مغنية ليس من كبار علماء الجعفرية الذين كتبوا عن الجفر وعاصروا الشيخ أبي زهرة، وليس هذا إنكاراً لفضل الأُستاذ الكبير مغنية أو بخساً لحقه من العلم؛ لأنَّ لفظة (كبار علماء الجعفرية) تنصرف إلىٰ فطاحل مجتهديهم عرفاً. ومنهم السيد محسن الأمين العاملي ﷺ وهو من المعاصرين لأبي زهرة، وقد تناول موضوع الجفر وأغناه بحثاً وتمحيصاً في أعيان الشيعة ـ وقد استفدت منه كثيراً ـ ولكن الشيخ أبي زهرة لم يشر في بحثه إلىٰ ما كتبه السيد الأمين بالمرة !!

---

(١) أعيان الشيعة ١: ٩٦، وراجع: لزوم ما لا يلزم /أبو العلاء المعري ٢: ٧٤٨، ط ٢ ـ دمشق ١٩٨٨ م ـ شرح نديم عَدِي، وفيه: (أتاهم) مكان (أرُوهم). والمراد من المَسك ـ بفتح الميم ـ هو الجلد. لسان العرب ١٣: ١٠٦ ـ مَسَكَ.

وأمّا ثانياً: فإنّ عبارة الأُستاذ مغنية ليس فيها أيّ إنكار لحقيقة الجفر، وغاية ما يفهم منها عدم معرفة علماء الشيعة لتفاصيل هذه الحقيقة، ولا ضير في ذلك إذا علمنا أنّ الأئمّة عليهم السلام كانوا يحتفظون بالجفر لأنفسهم، وليس هو في متناول أيدي أصحابهم، وقد تنبه لهذا في كشف الظنون حيث أشار ـ كما تقدَّم ـ إلىٰ كتمانهم هذا العلم أشد الكتمان، ولهذا أصبحت تفاصيل الجفر غير معروفة، وما عرف عنه فهو محدد بإطار ما وصل إلينا من أخباره المروية بما يزيد علىٰ أربعين طريقاً، وهذا يكفي لإثبات وجوده عند الأئمّة عليهم السلام، والأُستاذ مغنية لم يقصد بكلامه غير هذا.

وأمّا ثالثاً: فإنّه لا يوجد في علماء الشيعة ـ القدامىٰ والمعاصرين ـ من أنكر كتاب الجفر، ولا من طعن بجميع الأحاديث الواردة فيه، بل على العكس، وقد أيدهم علىٰ صحّة كتاب الجفر من تقدَّم من أهل السُنّة، وهذا ما يدل علىٰ تسالم الجميع على القول بصحّة نسبته إلىٰ أمير المؤمنين عليّ عليه السلام.

عاشراً: مؤيدات حديث الجفر وموقعه من أحاديث المهديّ عليه السلام

إنّ تأمّل الإمام الصادق عليه السلام في مولد الغائب وغيبته، وإبطائه وطول عمره، وبلوى المؤمنين في ذلك الزمان ـ كما هو واضح في زماننا هذا ـ لم ينحصر بحديث الجفر الذي أخرجه الصدوق وكُذِّب به الكليني! وإنّما هناك مئات الأحاديث المثبتة لهذا المعنىٰ فقد أثبت الشيخ الصدوق ـ وهو ليس من القائلين بالتحريف باعتقاد أبي زهرة ـ في كمال الدين ما يؤيّد هذا التأمّل، وذلك من خلال ما نصّ به الله تعالىٰ على القائم المهديّ بأربعة أحاديث، وما نصّ به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علىٰ ذلك بسبعة وثلاثين حديثاً، وما نصّ به أمير المؤمنين عليه السلام بتسعة عشر حديثاً، وما نصّت عليه سيدة نساء العالمين فاطمة الزهراء عليها السلام علىٰ ولدها المهديّ بخمسة أحاديث، وما نصّ عليه سبطا هذه الأُمّة وسيّدا شباب أهل الجنة: الحسن عليه السلام بحديثين،

والحسين عليه‌السلام بخمسة أحاديث، وما نصّ عليه أولاد الحسين عليهم‌السلام على الإمام المهديّ عليه‌السلام:

زين العابدين عليّ بن الحسين عليه‌السلام بتسعة أحاديث.

والباقر محمد بن عليّ عليه‌السلام بسبعة عشر حديثاً.

والصادق جعفر بن محمد عليه‌السلام بسبعة وخمسين حديثاً، وحديث الجفر ما هو إلّا واحداً من سبعة وخمسين من أحاديث الصادق عليه‌السلام التي أخرجها الصدوق لا الكليني رحمه‌الله.

والكاظم موسى بن جعفر عليه‌السلام بستة أحاديث.

والرضا عليّ بن موسىٰ عليه‌السلام بسبعة أحاديث.

والجواد محمد بن عليّ عليه‌السلام بثلاثة أحاديث.

والهادي عليّ بن محمد عليه‌السلام بعشرة أحاديث.

والعسكري الحسن بن عليّ عليه‌السلام بتسعة أحاديث.

وقد انطبق تأمل الإمام الصادق عليه‌السلام في حديث الجفر مع الواقع إذ خرجت توقيعات الإمام المنتظر ـ كما في كمال الدين وحده ـ باثنين وخمسين حديثاً هذا فضلاً عمّا ورد في ثواب منتظر الفرج بثمانية أحاديث، والنهي عن تسمية القائم بأربعة أحاديث، وعلامات خروجه بتسعة وعشرين حديثاً، وأنَّ الأرض لا تخلوا من حجّة بخمسة وستين حديثاً، وفي نوادر الأخبار بواحد وثلاثين خبراً، وبهذا يكون مجموع ما رواه الصدوق في كمال الدين حول الإمام المهديّ عليه‌السلام بما يزيد علىٰ أربعمائة حديث.

ومن هنا يتبين موقع حديث الجفر بين أحاديث المهديّ لدى الصدوق وحده، أمّا عن موقعه من أحاديث المهديّ في كتاب الكافي فسيتضح من خلال إعطاء صورة موجزة لما رواه الكليني من أحاديث في المهديّ كما في الفقرة التالية من

فقرات جواب الدعوى السابقة وعلى النحو الآتي.

الحادي عشر: ما رواه ثقة الإسلام في المهديّ عليه السلام

تقدمت الإشارة في هذه الدعوى إلىٰ تأثر بعض الكتّاب المعاصرين بمذهب الشيخ أبي زهرة إزاء عقيدة الشيعة الإمامية في الإمام المهديّ عليه السلام، واتخاذهم موقفه من أحاديثها في كتاب الكافي للشيخ الكليني.

كما تقدمت الإشارة أيضاً إلىٰ محاولة بعضهم ربط هذه العقيدة بكتاب الكافي وذلك من خلال تضعيفهم لبعض الأحاديث دون بعض، أو تجريح بعض الرواة مع افتقارهم لمؤهلات البحث في علم الجرح والتعديل. مع التمهيد لكلّ ذلك بالافتراء على الكليني بشبهة التحريف وغير ذلك ممّا يوهم البسطاء بأنَّ أساس نشوء هذه العقيدة هو الكليني، مع أنَّهم في كلّ ذلك لم يختاروا لدراستهم من أحاديث المهديّ عليه السلام إلّا القليل الذي لا قياس له مع كثرة ما رواه الشيخ الكليني من هذه الأحاديث.

نعم، فقد اهتمّ ثقة الإسلام رحمه الله اهتماماً ملحوظاً في مسألة الإمام المهديّ عليه السلام، ويظهر هذا الاهتمام واضحاً من خلال كتاب الحجّة في أُصول الكافي، حيث اشتمل هذا الكتاب علىٰ مائة وثلاثين باباً، بلغت أحاديثها ألفاً وخمسة عشر حديثاً كلها في الأئمة عليهم السلام، وقد خصص من تلك الأبواب ستة عشر باباً في عقيدة المهديّ عليه السلام، علىٰ أنَّ في بعض أحاديث الأبواب الأُخرىٰ قد ورد ذكر المهديّ عليه السلام أيضاً تصريحاً تارة، وتلميحاً تارة أُخرىٰ، وفيما يأتي صورة موجزة عن هذه الأبواب وعدد أحاديثها:

١ ـ باب أنَّ الحجّة لا تقوم لله علىٰ خلقه إلّا بإمام، فيه أربعة أحاديث.

٢ ـ باب أنَّ الأرض لا تخلو من حجّة، فيه ثلاثة عشر حديثاً.

٣ ـ باب أنّه لو لم يبق في الأرض إلّا رجلان لكان أحدهما الحجّة، فيه خمسة أحاديث.

٤ ـ باب معرفة الإمام والرد إليه، فيه أربعة عشر حديثاً.

٥ ـ باب ما نصّ الله ﷻ ورسوله على الأئمة عليهم السلام واحداً فواحداً، فيه سبعة أحاديث.

٦ ـ باب الإشارة والنصّ إلىٰ صاحب الدار عليه السلام، فيه ستة أحاديث.

٧ ـ باب في تسمية من رآه عليه السلام، فيه خمسة عشر حديثاً.

٨ ـ باب في النهي عن الاسم، فيه أربعة أحاديث.

٩ ـ باب نادر في حال الغيبة، فيه ثلاثة أحاديث.

١٠ ـ باب في الغيبة، فيه واحد وثلاثون حديثاً.

١١ ـ باب كراهية التوقيت، فيه سبعة أحاديث.

١٢ ـ باب التمحيص والامتحان، فيه ستة أحاديث.

١٣ ـ باب أنَّه من عرف إمامه لم يضره تقدَّم هذا الأمر أو تأخر، فيه سبعة أحاديث.

١٤ ـ باب من مات وليس له إمام من أئمة الهدىٰ، فيه أربعة أحاديث

١٥ ـ باب مولد الصاحب عليه السلام، فيه واحد وثلاثون حديثاً.

١٦ ـ باب ما جاء في الاثني عشر والنصّ عليهم عليهم السلام، فيه عشرون حديثاً.

وبهذا يكون مجموع ما رواه الكليني في هذه الأبواب من الأحاديث في عقيدة المهديّ عليه السلام مائة وسبعة وسبعين حديثاً.

كما أخرج في الروضة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام تسعة عشر حديثاً في المهديّ وعلامات ظهوره، وهي: حديث: ٣٧ و ١٢٣ و ٢٥٠ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤

و ٢٥٥ و ٢٥٨ و ٢٨٥ و ٢٨٨ و ٣٠٦ و ٣٢٩[1] و ٣٨١ و ٣٨٣ و ٤٣٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٥٠٩ و ٥٩٧.

ومن هنا يمكن القول بأنّ إثبات صحّة أيّ ادعاء لنقض عقيدة الشيعة في المهديّ عليه السلام، يتوقف علىٰ إثبات عدم وثاقة الرواة الناقلين لهذه الأحاديث، فيما إذا انحصر النقل بهم وحدهم، وبكتاب الكافي وحده. وليس بمجرد الطعن على الكليني وإنكار ما ورد في جميع الكافي من أحاديث في المهديّ، لحديث رواه الصدوق !!!.

ولقد غاب عن هؤلاء الكتّاب، ومن وافقهم ممّن حاولوا عبثاً الطعن بأحاديث المهديّ عليه السلام الواردة في كتاب الكافي بحجّة ضعف بعض رواتها ـ معتمدين بذلك علىٰ ما ورد في كتب الرجال لدى الشيعة من التصريح بضعف بعض الرواة الذين وقعوا في أسانيد الكافي، فحسبوا أنّهم قد أنهوا كلّ شيء، وفندوا ما تقوله الشيعة، وانتصروا لمقولة أنّ المهديّ لم يُخلَق بعد، وإنّما سيولد في آخر الزمان ! ـ أنّ ما ضعّفوه هو من الضعيف عند الشيعة أنفسهم.

كما أنّ قضية الإمام المهديّ عليه السلام ليست هي قضية الكافي، وما رواه ثقة الإسلام رحمه الله في غيبة الإمام، رواه غيره ممّن سبق عصره كالصفار في بصائر الدرجات، وعليّ بن إبراهيم في تفسيره، وغيرهما، وهما من ثقات مشايخه، أمّا من تأخر عنه كالصدوق، والطوسي، والخزاز القمّي وعشرات غيرهم فقد رووا الكثير من ذلك، هذا فضلاً عمّا أُلّف في موضوع الغيبة من الكتب، من قبل ثقات الشيعة

---

(١) أود أن أنقل نصّ هذا الحديث من الروضة، فقد رواه الكليني بسند عن أبي الربيع الشامي قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إنّ قائمنا إذا قام مدّ الله عزوجل لشيعتنا في أسماعهم وأبصارهم حتىٰ لا يكون بينهم وبين القائم بريد، يكلمهم فيسمعون، وينظرون إليه وهو في مكانه».

ولعمري ما عذر من أنكر من المتحضرين صحّة أحاديث المهديّ في كتاب الكافي ؟ وحديث الروضة يخاطبهم ـ قبل ألف عام ـ بلسان حضارة القرن العشرين: أن توبوا إلى الله تعالىٰ وارجعوا إلىٰ الحق الذي أنتم عنه غافلون، فإنّه لا ينفع الندم وليس للمنكرين مكان في دولة المهديّ الكريمة.

وأعلامهم، وفيهم من سبق عصر الكليني وصحب الأئمة عليهم السلام ،كما سيتضح مِن:

الثاني عشر: بعض من كتب في الغيبة من أعلام الشيعة

١ ـ **إبراهيم بن صالح الأنماطي**: قال النجاشي: «يكنىٰ بأبي إسحاق، كوفي، ثقة، لا بأس به. قال لي أبو العباس أحمد بن عليّ بن نوح: انقرضت كتبه فليس أعرف منها إلّا كتاب الغيبة»[1].

وقال الشيخ الطوسي: «إبراهيم بن صالح الأنماطي، كوفي، يكنىٰ أبا إسحاق، ثقة، ذكر أصحابنا أن كتبه انقرضت، والذي أعرف من كتبه كتاب الغيبة»[2].

وقد روى ابن نهيك كتاب الغيبة عنه كما في طريقي النجاشي والشيخ لهذا الكتاب، وابن نهيك هو من مشايخ حميد بن زيادالمتوفىٰ سنة ٣١٠ هـ، وحميد بن زياد من مشايخ ثقةالإسلامالكليني، وعليه يكونالأنماطي من طبقة مشايخمشايخالكليني.

وإذا علمنا أنَّ بعض أشياخ الكليني لهم صحبة لإمام أو أكثر من الأئمة عليهم السلام، فمثلاً سهل بن زياد هو من أصحاب الأئمة الجواد، والهادي، والعسكري عليهم السلام. والقاسم بن العلاء هو من أصحاب الإمامين الهادي والعسكري عليهما السلام، وهو ممّن رأى الإمام المهديّ عليه السلام، وعبد الله بن جعفر الحميري من أصحابهما عليهما السلام أيضاً. وأحمد بن محمد بن عيسى الذي لقي الأئمة الرضا والجواد والهادي عليهم السلام، وامتد به العمر إلىٰ أن مشىٰ في جنازة البرقي سنة ٢٨٠ هـ حافياً حاسراً.

ومن أصحاب الإمام الهادي جد الإمام المهديّ عليه السلام، هو عليّ بن إبراهيم بن هاشم (ت/ بعد سنة ٣٠٧ هـ).

---

(١) رجال النجاشي: ١٥ / ١٣.

(٢) الفهرست / الشيخ الطوسي: ٣ / ٢.

ومن أصحاب العسكري عليه السلام، أحمد بن إدريس أبو عليّ الأشعري (ت/ ٣٠٦هـ)، وسعد بن عبد الله (ت/ ٢٩٩ ـ أو / ٣٠١ هـ)، ومحمد بن جعفر أبو العباس الرزاز (ت/ ٢٣٦ ـ ٣١٠ هـ) وهو ممّن عاصر الإمام العسكري ومعظم الغيبة الصغرىٰ، ومحمد بن الحسن الصفار (ت/ ٢٩٠ هـ)، ومحمد بن عليّ بن إبراهيم الهمداني كان هو وأبوه وجدّه من وكلاء الأئمة.

أمّا من عاصر الإمام الحجّة من مشايخ الكليني وكانت له مراسلة معه أو رآه عليه السلام فهم: إسحاق بن يعقوب، والحسن بن الفضل بن يزيد اليماني، والحسن بن علي العلوي، ومحمد بن عبد الله بن جعفر الحميري القمّي[1].

وإذا علمنا ذلك تأكّد لنا أنّ تأليف الأنماطي لكتاب الغيبة لا بُدّ وأن يكون في حياة الإمام العسكري عليه السلام، أو علىٰ أقل تقدير فإنّه أُلِّف في وقت مبكر من زمان حصول الغيبة.

٢ ـ عبد الله بن جعفر بن الحسين بن مالك بن جامع الحميري أبو العباس القمّي: شيخ القمّيين ووجههم، صنف كتباً كثيرة يعرف منها كتاب الغيبة، وقد تقدَّم أنّه من أصحاب الإمامين الهادي والعسكري عليهما السلام، وقد وثّقه جميع أرباب التراجم والرجال[2].

٣ ـ محمد بن مسعود العياشي السمرقندي: ثقة، صدوق، عين من عيون هذه

---

(١) لخصنا ذلك من كتابنا: الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي ـ الفروع الصفحات: ٩٠ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٥ الفصل الثالث من الباب الأوّل، و الصفحات ٢٧٩ و ٢٨٢ و ٢٩١ و ٢٩٧ و ٣٠٦ و ٣٠٨ و ٣١٦ و ٣٣٤ و ٣٣٧ الفصل الثالث من الباب الثاني.

(٢) رجال النجاشي: ٥٧٣/٢١٩، والفهرست/الشيخ الطوسي: ٤٢٩/١٠٢، ورجال الشيخ الطوسي: ٢٣/٤١٩ و ٢/٤٣٢ في أصحاب الإمامين الهادي والعسكري عليهما السلام، وانظر رجال البرقي: ٥٩ و ٦٠ و ٦١، ورجال العلامة: ٢٠/١٠٦، ورجال ابن داود: ٨٣١/١٩٩، ومعالم العلماء/ابن شهر اشوب: ٤٩٣/٧٣، ونقد الرجال/التفريشي: ٦٧/١٩٦، والوجيزة (مخطوط)/المجلسي: ورقة: ٢٩/أ وخاتمة الوسائل ٤٠٧/٣٠ وجامع المقال الطريحي: ١٠٩ وبهجة الآمال في شرح زبدة المقال/ملا عليّ العلياري التبريزي ٦: ٦٣٠، وإتقان المقال/محمد طه نجف: ق١: ٨١، وتنقيح المقال ١: ٢٥٩٨/٣٠٢، وروضات الجنات/الخوانساري ٦: ٥٧٣/١٢٩، ومعجم رجال الحديث ١٠: ٦٧٥٥/١٣٩.

الطائفة قاله النجاشي، وعدّ له مائة واربعة وخمسين كتاباً، كان الكتاب الخامس بعد المائة بعنوان: كتاب الغيبة[(١)]، وذكر له ابن النديم مائة وثمانين كتاباً منها كتاب الغيبة[(٢)]. وقال الشيخ الطوسي: «جليل القدر، واسع الأخبار، بصير بالروايات مطّلع عليها، له كتب كثيرة تزيد علىٰ مائتي مصنف» ثمّ ذكر الكثير منها وعدّ منها كتاب الغيبة، ووصفه في الرجال بأنّه: «أكثر أهل المشرق علماً، وفضلاً، وأدباً، وفهماً، ونبلاً في زمانه»[(٣)].

وقد وثقه جميع أرباب التراجم والرجال[(٤)]، مات ﷺ سنة ٣٢٠ هـ.

٤ ـ عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّي، أبو الحسن: والد الشيخ الصدوق، ويُعرف بالصدوق الأوّل، شيخ القمّيين في عصره، ومتقدمهم، وفقيههم، وثقتهم، كان قدم العراق، واجتمع مع أبي القاسم الحسين بن روح ﷺ، وسأله مسائل، ثم كاتبه بعد ذلك علىٰ يد عليّ بن جعفر بن الأسود يسأله أن يوصل له رقعة إلىٰ الصاحب عليه السلام، ويسأله فيها الولد، فكتب إليه: **« قد دعونا الله لك بذلك، وسترزق ولدين ذكرين خيرين »** فولد له أبو جعفر [الصدوق] وأبو عبد الله من أُم ولد.

وكان أبو عبد الله الحسين بن عبيدالله يقول: سمعت أبا جعفر يقول: (أنا ولدت بدعوة صاحب الأمر عليه السلام)، ويفتخر بذلك، ثمّ عدّ النجاشي من كتبه كتاب التبصرة

---

(١) رجال النجاشي: ٣٥٠ / ٩٤٤.

(٢) الفهرست/ابن النديم: ٢٧٤ ـ ٢٧٧.

(٣) الفهرست/الشيخ الطوسي: ٥٩٣/١٣٦، رجال الشيخ الطوسي: ٣٢/٤٩٧ ـ في (من لم يرو عن الأئمة عليهم السلام).

(٤) رجال العلّامة: ٣٧/١٤٥، إيضاح الاشتباه/العلّامة الحلي: ٦١٨/٢٧٨، رجال ابن داود: ٤٧١/٣٣٥، معالم العلماء: ٦٦٨/٩٩، جامع الرواة ٢: ١٩٣، خاتمة الوسائل ٣٠: ٤٨٥، نضد الإيضاح: ٣١٩، معجم رجال الحديث ١٧: ٢٣١.

من الحيرة[١] والكتاب مطبوع.

وقال الطوسي: «كان فقيهاً، جليلاً، ثقة، له كتب كثيرة»، ثمَّ عدّ منها كتاب الإمامة والبصيرة من الحيرة[٢]، وذكره في رجاله قائلاً: «ثقة، له تصانيف ذكرناها في الفهرست»[٣]، مات والد الصدوق رحمه الله سنة ٣٢٩ هـ سنة تناثر النجوم.

وذكر الصدوق في كمال الدين في ذكر التوقيعات الواردة عن القائم عليه السلام، قصة دعاء الإمام الحجّة، أن يرزق الله تعالىٰ والد الصدوق ما سأل، إلّا أنَّ الصدوق قد ذكر أنَّ الواسطة لإيصال كتاب أبيه إلى الحسين بن روح رضي الله عنه هو أبو جعفر محمد بن عليّ الأسود، وليس كما في رجال النجاشي: عليّ بن جعفر بن الأسود.

قال الصدوق بعد رواية دعاء الإمام الحجّة عجل الله تعالىٰ فرجه الشريف: «كان أبو جعفر محمد بن عليّ الأسود رضي الله عنه، كثيراً ما يقول لي ـ إذا رآني اختلف إلىٰ مجلس شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضي الله عنه، وأرغب في كتب العلم وحفظه ـ: ليس بعجب أن تكون لك هذه الرغبة في العلم، وأنت ولدت بدعاء الإمام عليه السلام»[٤].

٥ ـ **محمد بن إبراهيم النعماني**: قال النجاشي: «شيخ من أصحابنا عظيم القدر، شريف المنزلة، صحيح العقيدة، كثير الحديث» ثمَّ عدّ من كتبه كتاب الغيبة[٥]،

---

(١) رجال النجاشي: ٢٦١ / ٦٨٤.

(٢) الفهرست/الشيخ الطوسي: ٩٣/٣٨٢.

(٣) رجال الطوسي: ٤٨٢/٣٤ ـ في (من لم يرو عن الأئمة عليهم السلام).

وانظر: رجال العلّامة: ٩٤/٢٠، رجال ابن داود: ٢٤٠/١٠١٦، معالم العلماء: ٦٥/٤٣٩، خاتمة الوسائل ٣٠: ٤٢٨، قاموس الرجال/التستري ٦: ٤٧١، معجم رجال الحديث ١١: ٢٦٨.

(٤) كمال الدين ٢: ٥٠٢/ذيل الحديث ٣١ من الباب ٤٥ في ذكر التوقيعات الواردة عن القائم عليه السلام.

(٥) رجال النجاشي: ٣٨٣/١٠٤٣.

وثّقه جميع من ترجم له من أرباب التراجم والرجال[١]، وهو من تلاميذ الكليني، ومن المقربين إليه، وكان خصيصاً به يكتب الكافي[٢]، وكتابه في الغيبة مطبوع.

٦ ـ **الشيخ المفيد (ت/ ٤١٣ هـ)** له الفصول العشرة في الغيبة، مطبوع.

٧ ـ **الشريف المرتضىٰ (ت/ ٤٣٦ هـ)** له المقنع في الغيبة، مطبوع.

٨ ـ **الطوسي (ت/ ٤٦٠ هـ)** له كتاب في الغيبة، مطبوع.

وهؤلاء الثلاثة ﷺ في غنىً عن التعريف.

الثالث عشر: إبطال ما انطوت عليه الدعوىٰ من مزاعم

إنَّ الذين آمنوا بولادة الإمام المهديّ، وغيبته، وطول عمره، وظهوره، ليس هم من غُلَاة الشيعة الإمامية، كما يحاول البعض التأكيد عليه بمختلف الأساليب! كيف؟ والذي بشر بذلك هو المصطفىٰ ﷺ، وحث على الإيمان بهذه العقيدة التي من أنكرها أو لم يعرفها سيموت ميتة جاهلية وإن نطق الشهادتين.

إنَّ عقيدة آل محمد ﷺ بالموعود المنتظر الذي سيملأ الدنيا قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً، هي التي ألزمت الشيعة الإمامية بهذه العقيدة التي تواترت فيها الأخبار لديهم في تعيين صاحب ذلك اليوم الموعود الذي سيسود الإسلام علىٰ يديه

---

(١) إيضاح الاشتباه: ٦٧٠/٢٨٩، رجال ابن داود: ١٢٥٦/٢٩٠، نضد الإيضاح: ٢٦٤، جامع الرواة ٢: ٤٣، خاتمة المستدرك ٣: ٤٥٤، روضات الجنات/الخوانساري ٦: ٥٧٢/١٢٧، ثقات الرواة/الشهرستاني: ٩، وطبقات أعلام الشيعة ـ القرن الرابع/آغا بزرك الطهراني: ٤٦ و ٨١ و ١١٨ و ١٣٦ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٧١ و ٢٣٠ و ٢٤٦ و ٣٦٨.

(٢) تذكرة المتبحرين/الحر العاملي ٢: ٦٩١/٢٣٢، معجم رجال الحديث ١٤: ٢٢١، شرح أُصول الكافي/ المظفر ١: ٢٤.

بين بني البشر كما بشّر به النبيّ ﷺ.

ولو لم تثبت صحّة النصوص الواردة في تشخيص اسم الإمام المهديّ وحسبه ونسبه ـ من لدن رسول الله ﷺ وسائر أئمة أهل البيت، ابتداءً من أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، وانتهاءً بالإمام الحسن العسكري عليهم السلام ـ عند الشيعة الإمامية؛ لأنكروه كما أنكره غيرهم، ولقالوا بمقالة إخوانهم من أهل السُنّة بأنَّه لم يُخلق بعد، وأيّ شيء يمنعهم عن هذا غير الدليل الآخذ بأعناقهم إلىٰ ما يقولون ويعتقدون؟!

إنَّ ما بين الدعويين، دعوى النفي والإثبات فرق كبير جداً؛ لأنَّ مثبتات نفي وجوده عليه السلام، ليست كمثبتات وجوده.

فالأُولىٰ لم تقم إلّا علىٰ أساس ما تقدَّم من ادعاء وما سيأتي من شبهات وطعون لا حقيقة لها ولا واقع. بينما تقوم الأُخرىٰ علىٰ أقوى البينات، والشواهد التي لا مجال لإنكارها بحال من الأحوال.

وعلىٰ هذا يكون الخطابية الذين لعنهم أئمة أهل البيت عليهم السلام، وتبرأ منهم علماء التشيُّع وكفّروهم، هم أقرب إلى الصواب ممّن أنكر كتاب الجفر لما فيه من إخبارٍ عن ولادة المهديّ عليه السلام كما في الحديث الذي رواه الصدوق وابتلي به الكليني!؛ لأن من يعتمد الشبهات والأوهام والظنون التي لا تغني عن الحق شيئاً، وينكر المشاهدة، والحس، والإقرار الصحيح الثابت الذي هو سيد الأدلة بالاتفاق لهو أسوأ بكثير من الخطابية وأمثالهم. ولهذا كان من رأي الأئمة عليهم السلام وشيعتهم أنَّه من أنكر وجود الإمام الحجّة عجل الله تعالىٰ فرجه الشريف كان مكذّباً لجميع أهل البيت عليهم السلام الذين عصمهم الله تعالىٰ عن الكذب وكلّ قبيح بمحكم التنزيل، فضلاً عن تكذيبه لرسول الله ﷺ بما بشر به من ظهور القائم المهديّ صلوات الله تعالىٰ عليه.

ورب سائل يسأل فيقول: إذ كان الأمر كما ادَّعيت، فَلِمَ توجَّه لوم الكتَّاب من أهل السُنّة، وبعض المنحرفين من الشيعة كالدكتور موسى الموسوي وغيره إلى الكليني وحده، ولم يُتَّهم غيره من أعلام الشيعة بهذه العقيدة كالصدوق (ت/ ٣٨١هـ) والمفيد (ت/ ٤١٣ هـ)، والمرتضىٰ (ت/٤٣٦ هـ)، والطوسي (ت/٤٦٠هـ) وغيرهم ؟

فنقول في جوابه: أرشدك الله تعالىٰ يا أخي، أنَّ بعض هؤلاء الكتَّاب لم يسلم من اتِّهامهم ـ كما سيمرُّ عليك في هذا الكتاب ـ أئمة أهل البيت عليهم السلام، فقد اتَّهموا عليّاً عليه السلام الذي يدور معه الحق حيثما دار بتحريف القرآن الكريم، كما اتهموا وُلْده، الباقر، والصادق، والكاظم، والرضا عليهم السلام بمثل هذا الاتّهام، وسيأتي في بحوث: التقيّة، والبداء، والتحريف الشيء الكثير من ذلك. وإذا لم تكن حرمة (القربىٰ) رادعة عن النَّيْل من أهلها، فأيّة حرمة أُخرىٰ تردع هؤلاء الكتَّاب عن النيل من غيرهم ؟!

ثمَّ ما أدراك أنَّهم لم يكذِّبوا غير الكليني ؟! فهذه سبعون كتاباً عندي فيها من الشتم علىٰ أعلام الشيعة والافتراء عليهم بما لو جمعت لزادت علىٰ كتاب !! ولم يسلم منهم حتى الإمام الخميني والإمام الخوئي والسيد عبد الحسين شرف الدين، بل وحتى المعاصرين كالشيخ لطف الله الصافي، والسيد هاشم معروف الحسني وغيرهما !! حتىٰ لكأنَّ الشيعة من أُمّة وأهل السُنّة من أُمّة أُخرىٰ !! وكأنَّ الله تعالىٰ لم يقل: ﴿ إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾[1] !!

نعم، توجه اللوم إلى الكليني أكثر من غيره أضعافاً مضاعفة، وسلبت الثقة منه، وكُفِّر أيضاً كما ستعرف في باب التحريف، ذلك لأنَّهم أدركوا تقدُّم وفاة الكليني رحمه الله

(١) الأنبياء: ٢١/٩٢.

علىٰ وفيات غيره من أقطاب ومحدِّثي الشيعة، ولم يجهلوا أهمية كتابه الكافي في نظر علماء الشيعة من ناحية سبقه الزمني علىٰ غيره من مجاميعهم الحديثية، مع جلالة مؤلفه، ووثاقته، وقرب عهده من وكلاء الإمام الحجّة المنتظر عجل الله تعالىٰ فرجه الشريف، وتوافر الأُصول الأربعمائة بين يديه، وهي أربعمائة مؤلَّف لأربعمائة مؤلِّف من أصحاب الأئمة خصوصاً أصحاب الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام، مع كون بعض مشايخ ثقة الإسلام الكليني من أصحاب الأئمة كالجواد والهادي والعسكري عليهم السلام، ومن هنا ابتلي الكليني أكثر من غيره.

فإذا انضاف إلىٰ هذا اعتقاد هؤلاء الكتّاب الخاطئ بأن الشيعة ترىٰ صحّة جميع أحاديث الكافي، وتجعلها حجّة بينها وبين الله تعالىٰ، وتقول بقطعية صدورها عن أئمتهم، وأن أحاديثه بزعمهم هي كأحاديث البخاري عند أهل السُنّة ـ لا يطعنها عالم جليل منهم إلّا واتهم بالتشيُّع كما هو الحال في اتهامهم للعالم السُنّي المحقق الشيخ محمود أبي رية[1] ـ صار عندهم إثبات ضعف أيّ حديث من أحاديث المهديّ عليه السلام في كتاب الكافي بمثابة تضعيف عقيدة الشيعة في المهديّ !

ولمّا كانت أحاديث الكافي ليست كلها من المقطوع بصدورها عن الأئمة عليهم السلام، لذا سهل أمر طعن عقيدة الشيعة في الإمام المهديّ وهان، إذ لا يعدو ذلك أكثر من أن يظهر الباحث حديثاً وقع ضعيف في إسناده، ويستنتج من خلاله بطلان عقائد الشيعة، وتكذيب الكليني فيما يرويه.

وهكذا نجد نتائج تلك البحوث قد بنيت علىٰ تلك المقدمات التي لا أساس لها من الصحة.

---

(١) راجع كتاب ظلمات أبي رية لمحمد عبد الرزاق الوهابي فقد أساء الأدب مع هذا العالم الجليل كثيراً في هذا الكتاب حتىٰ وصفه في ص: ١٧٤ بأنّه من أشرار السبأيّة !! ولله در القائل: الإناء ينضح ما فيه.

أمّـا أوّلاً: فسنثبت بأقوى الأدلة في باب التحريف أنَّ الشيعة لا تقول بـصحة جميع ما في الكافي، وأنَّ شأنه عندهم كشأن غيره من كتب الحديث لديهم، فما ثبتت صحته أُخذ به، وإلّا فلا، وليس أدل علىٰ هذا من تضعيفهم لعدد مـن أحـاديث الكافي بما في ذلك بعض الأحاديث الواردة في الإمـام المـهديّ عليه السلام، ومـن راجـع شروح الكافي ـ كمرآة العقول للمجلسي، وغيره ـ يجد أن الشيعة لا ترىٰ للكافي مزية تجعله في حصانة عن نقد العلماء ودراستهم لأحاديثه، وإلّا فما فائدة اهتمامهم بكتب الدراية والرجال ؟!

وأمّا ثانياً: فإنّه لم يتصدّ أحد من هؤلاء الكتّاب قط لدراسة أحاديث المهديّ في كتاب الكافي دراسة حديثية صحيحة، وكلّ ما فعلوه أخذهم عينات من هـنا وهناك وردّها وتكذيبها بلا دراسة سنديّة، ولأنَّ المتن لا يوافق أهوائهم فلا بُدَّ وأن يكون مكذوباً وإن نَقَلَه العشرات من علماء الحديث عند أهل السُنّة، بمـا في ذلك أصحاب الصحاح الستة عندهم، كما سيتضح في هذا الفصل.

وأمّا ثالثاً ـ وهو الأهم ـ فإنَّ كتب الحديث برمتها سُنّية أو شيعية لا يمكن أن تمثل عقيدة لأيّ مذهب كان، وهذا ما نصّ عليه فقهاء الشيعة وأعلامهم كما سيأتي مفصلاً في الفصل الأوّل من الباب الرابع عند الحديث عن الشبهات والطعون المثارة من خلال روايات التحريف في كتاب الكافي، وعـليه فـإنَّ ردّ أيّ حـديث مـن أحاديث الكافي لا يكون بمثابة الرد لعقيدة شيعية ؛ ذلك لأنَّ أحـاديث الكـافي لم يطلق أحد من علماء الشيعة قط عليها صفة التواتر، ولم يدّعِ ذلك منهم أحد حتى الأخباريين القائلين بصحّة أحاديث الكافي بالمعنى المتعارف عليه بين القـدماء لا يقولون بتواتر أحاديثه، بل اتفق الكلّ علىٰ أنّها من أخبار الآحاد الصحيحة علىٰ مبنى الأخباريين، والمُناقشة سنداً ودلالة عـند الأُصـوليين، ولمّـا كـانت العـقائد

لا تؤخذ من غير الخبر المتواتر، فلا معنىً إذن لربط هؤلاء الكتّاب لعقيدة الشيعة في الإمام المهديّ عليه‌السلام بأخبار الآحاد.

نعم يستفاد من مجموع تلك الأخبار المتظافرة علىٰ معنىً واحد صفة التواتر، خصوصاً مع لحاظ مضامينها المتكررة بطرق شتىٰ في كتب أُخرىٰ لدى الشيعة، مع كثرة الناقلين لها ووثاقتهم، وأمّا مع عدم تكرار المضمون بطرق معتبرة ـ كما هو الحال في بعض تفاصيل قضية الإمام المهديّ عليه‌السلام في كتاب الكافي ـ فلا يخرج عن حيز الآحاد في نظر علماء الشيعة الإمامية.

فإن كان سنده صحيحاً لا شائبة فيه، ومتنه نقياً لا علة تعتريه، فما المانع من الأخذ به، والقول بموجبه؟ ـ ولو كان اعتبار الأخبار مشروطاً بتواترها لقرأنا على الحديث السلام ـ وإن لم يكن كذلك فإنَّ ضعفه لا يضر عقيدة الشيعة في الإمام المهديّ عليه‌السلام لما مرَّ ويأتي من أنّها من المتواتر الذي لا مرية فيه ولا شبهة.

وقد سبق القول بأنَّ ما ردّه الكتّاب من أهل السُنّة لأحاديث الكافي في الإمام المهديّ عليه‌السلام، لم يكن سوىٰ عيّنات يسيرة من هنا وهناك، مع عدم اقتران هذا الرد عند أيّ منهم بدراسة حديثية موضوعية سنداً ودلالة، لكنّهم رتّبوا علىٰ فعلهم ـ الذي لا يعجز عن إتيانه أيّ أحد ـ إنكار عقيدة الشيعة في الإمام المهديّ عليه‌السلام، مع أنَّ البعد ما بين الفعل والادّعاء كبعد المشرقين.



ادّعاء تناقض أحاديث الكافي في المهديّ عليه السلام

ومن الادّعاءات التي وقفت عليها في هذا الشأن، ادّعاء حصول التناقض فيما رواه الشيخ الكليني من أحاديث في الإمام المهديّ عليه السلام.

قال الدكتور محمد البنداري عن أحاديث المهديّ في الكافي: «بعد أن يذكر الكليني الروايات في مَنْ شاهد الإمام القائم، ينقض كلّ ما ذكره، فيروي عن داود ابن القاسم الجعفري عن أبي الحسن العسكري قوله: «**الخلف من بعدي الحسن، فكيف لكم بالخلف من بعد الخلف؟** فقلت: ولِمَ جعلني الله فداك؟ قال: **إنّكم لا ترون شخصه، ولا يحلّ لكم ذكره باسمه**»»[1].

وقبل الإجابة علىٰ هذا الادّعاء الذي لم يعِ صاحبه معنى التناقض بين الأحاديث نحيل إلىٰ ما تقدّم في جواب الاحتجاج الثالث في الفصل الثاني من هذا الباب، مع ملاحظة ما سيأتي في باب التقيّة أيضاً من ادّعاء شبيه بهذا الادّعاء، وذلك للوقوف علىٰ معنى التناقض، وشرط تحققه عند العلماء.

---

(١) التشيُّع بين مفهوم الأئمة والمفهوم الفارسي/د. محمد البنداري: ٢١٩، وانظر الحديث في أُصول الكافي ١: ١/٢٦٨ ـ كتاب الحجّة، باب في النهي عن الاسم، وتمام الحديث:
«.. فقلت: فكيف نذكره؟ فقال: قولوا: الحجّة من آل محمد صلوات الله عليه وسلامه».
ورواه الصدوق أيضاً في كمال الدين ٢: ٤/٦٤٨ ـ باب النهي عن تسمية القائم عليه السلام، وأورده الحرّ العاملي في وسائل الشيعة ١٦: ٢١٤٥٨/٢٣٩ ـ كتاب الأمر والنهي، باب تحريم تسمية المهديّ عليه السلام.

وعليه فلا حاجة للإطالة في بيان زيف ما ادّعاه البنداري، مع الاكتفاء بما يوضح الانسجام والتوافق بين هذا الحديث والأحاديث الأُخرىٰ في من رأى القائم المهديّ عليه السلام، وذلك في:

جواب هذا الادعاء

إنَّ التناقض المدّعىٰ في الحقيقة هو ليس بين ما رواه داود بن القاسم الجعفري وبين ما روي في من شاهد الإمام المنتظر عليه السلام في كتاب الكافي؛ ذلك لانّ الكليني رحمه الله قد أفرد فيما أفرد من أبواب في المهديّ عليه السلام، بابين أحدهما بعنوان: في تسمية من رآه عليه السلام، والآخر تلاه مباشرة وهو بعنوان: في النهي عن الاسم، وقد اشتمل الأوّل علىٰ خمسة عشر حديثاً، والثاني علىٰ أربعة أحاديث، من بينها حديث الجعفري المذكور. لذا كان التناقض المزعوم موجهاً لعنوان البابين أولاً، وما فيهما من أحاديث ثانياً، وثالثاً وهو الأهم، اتهام الكليني بعدم معرفة التناقض في الحديث حتىٰ إنّه ليروي في بابين متجاورين ما يناقض احدهما الآخر!!

والدكتور البنداري على الرغم من غرابة جميع ما ادعاه بحق الكليني وكتاب الكافي ـ كما سيأتي في سائر فصول البحث ـ إلّا أنَّ في زعمه هذا نكتة طريفة تكشف عن تناقض ادعاءاته الأُخرى الآتية في باب التحريف، وخلاصة هذه النكتة، هو أنَّ التناقض المزعوم لو تمّ لكان معنىٰ هذا اعتقاد الكليني بالمتناقضين!! ولمّا كانت شبهة تحريف القرآن الكريم تناقض سلامته من التحريف، والمدّعىٰ زوراً هناك أنَّ مذهب ثقة الإسلام هو التحريف، فيكون الكليني ـ علىٰ منطق البنداري ـ يعتقد بتحريف القرآن الكريم كما يعتقد بسلامته من التحريف!!

ولأجل بيان فساد ما زعمه البنداري سنذكر من كلّ باب من البابين ـ المدعى

التناقض بينهما ـ حديثاً واحداً يكشف عن معنىٰ حديث الجعفري المتقدّم، وهما:

الأوّل:

«محمد بن عبد الله، ومحمد بن يحيىٰ جميعاً، عن عبد الله بن جعفر الحميري قال: اجتمعت أنا والشيخ أبو عمرو رحمه الله عند أحمد بن إسحاق، فغمزني أحمد بن إسحاق أن أسأله عن الخَلَفِ، فقلت له: يا أبا عمرو! إني أُريد أن أسألك عن شيءٍ وما أنا بشاكٍّ فيما أُريد أن أسألك عنه، فإنَّ اعتقادي وديني أنَّ الأرض لا تخلو من حجّة إلّا إذا كان قبل يوم القيامة بأربعين يوماً، فإذا كان ذلك رُفعت الحجّة، وأُغلق باب التوبة.. ولكني أحببت أن أزداد يقيناً، وأنَّ إبراهيم عليه السلام سأل ربَّه عزّ وجلّ أن يُريَه كيف يحيي الموتىٰ: ﴿ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَـٰكِن لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ﴾[1]، ولقد أخبرني أبو عليّ أحمد بن إسحاق، عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته وقلت: من أُعامل أو عمن آخذ وقول مَنْ أقبل؟ فقال له: «**العمري ثقتي فما أدّىٰ إليك عني فعني يؤدّي وما قال لك عني فعني يقول، فاسمع له وأطع فإنَّه الثقة المأمون**»، وأخبرني أبو عليّ أنَّه سأل أبا محمد عليه السلام عن مثل ذلك، فقال له: «**العمري وابنه ثقتان، فما أدّيا عني فعني يؤدّيان، وما قالا لك فعني يقولان، فاسمع لهما وأطعهما فإنَّهما الثقتان المأمونان**». فهذا قول إمامين قد مضيا فيك.

قال: فخرَّ أبو عمرو ساجداً وبكىٰ ثمَّ قال: سل حاجتك. فقلت: أنت رأيت الخَلَفَ من بعد أبي محمد عليه السلام؟ فقال: إي وَالله وَرَقَبَتُهُ مِثل ذا، وأومأ بيده.

فقلت له: فبقيت واحدة.

فقال لي: هات.

قلت: فالاسم؟

---

(١) البقرة: ٢/٢٦٠.

قال: محرّم عليكم أن تسألوا عن ذلك، ولا أقول: هذا من عندي، فليس لي أن أُحلّل أو أُحرّم ولكن عنه عليه السلام. فإنَّ الأمر عند السلطان أنَّ أبا محمد مضىٰ ولم يُخَلِّف ولداً وَقَسَّمَ ميراثه وأخذه من لا حَقَّ له فيه، وهو ذا عياله يجـولون، ليس أحـدٌ يجسُرُ أن يتعرفَ إليهـم أو يُنيلَهُم شيئاً، وإذا وقع الاسم وقع الطـلب، فـاتقوا الله وامسكوا عن ذلك»[1].

قال الكليني رحمه الله بعد ذلك مباشرة: «وحدّثني شيخ من أصحابنا ـ ذهب عـني اسمه ـ أنَّ أبا عمرو سأل عن أحمد بن إسحاق عن مثل هذا، فأجاب بمثل هذا».

الثاني:

«عليّ بن محمد، عن أبي عبد الله الصالحي قال: سألني أصحابنا بعد مضي أبي محمد عليه السلام أن أسأل عن الاسم والمكان، فخرج الجواب: إنَ دَلَـلْتُهم عـلى الاسم أذاعوه، وإن عرفوا المكان دَلّوا عليه»[2].

وفي هذين الحديثين جملة من الملاحظات نوجزها بالشكل التالي:

الأولىٰ: أنَّ سند الحديث الأوّل من الصحيح الذي لا شكّ فيه ؛ لوثاقة جميع رجاله، فالمراد من محمد بن عبد الله هو:

محمد بن عبد الله بن جعفر بن الحسين بن جامع بن مالك الحميري، أبـو جـعفر القمّي: قال النجاشي: «كان ثقة وجهاً، كاتب صاحب الأمر عليه السلام، وسأله مسائل في

---

(١) أُصول الكافي ١: ٢٦٥ ـ ١/٢٦٦ ـ كتاب الحجّة باب في تسمية من رآه عليه السلام، ورواه الطوسي فـي كـتاب الغيبة: ٢٠٩/٢٤٣ و: ٣٥٩ ـ ٣٢٢/٣٦١، وأخرج ذيله الصدوق في كمال الدين: ٣/٤٣٥ ـ باب من شاهد القائم عليه السلام، وأخرج صدره الحر العاملي في الوسائل ١٦: ٢١٤٦٠/٢٤٠ ـ كـتاب الأمـر والنـهي، بـاب تحريم تسـمية المـهديّ عليه السلام، وأخـرج ذيـله فـي الوسـائل أيـضاً ٢٧: ٣٣٤١٩/١٣٨ ـ كـتاب القـضاء، أبواب صفات القاضي.

(٢) أُصول الكافي ١: ٢/٢٦٨ ـ كتاب الحجّة، باب في النهي عن الاسم، وعنه في الوسائل ١٦: ٢٤٠/ ٢١٤٥٩.

أبواب الشريعة »[١] وقد وثّقه جميع من ذكره من أرباب التراجم والرجال[٢] وهو من مشايخ ثقة الإسلام حيث روىٰ عنه الكليني ـ غير هذا المورد ـ في فروع الكافي أيضاً[٣].

أمّا محمد بن يحيىٰ فهو:

محمد بن يحيىٰ، أبو جعفر العطار القمّي: أهم مشايخ الكليني بعد الشيخ عليّ بن إبراهيم بن هاشم القمّي، حيث روى الكليني عنه في فروع الكافي الفين وسبعمائة وثمانية وسبعين حديثاً، وهو من رجال العِدَّةِ الذين يروي بتوسطهم الكليني عن أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمّي[٤].

قال عنه النجاشي: « شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الحديث »[٥]، وقد اتفق الجميع علىٰ وثاقته، وجلالة قدره[٦].

---

(١) رجال النجاشي: ٩٤٩/٣٥٤.

(٢) أنظر: رجال العلامة: ١١٣/١٥٧، وإيضاح الاشتباه: ٦٢٢/٢٧٨، ورجال ابن داود: ١٣٩٠/٣١٨، وتلخيص المقال (الوسيط)/الأسترابادي: ٢٢٢، ونقد الرجال/التفريشي: ٤٧٧/٣١٥، ومجمع الرجال/ القهبائي ٥: ٢٤١، ومنتهى المقال/أبو عليّ الحائري: ٢٨٢، وهداية المحدّثين/محمد أمين بن محمد عليّ الكاظمي: ٢٤١، وجامع الرواة ٢: ١٤٠، ونضد الإيضاح: ٢٩٨، وخاتمة الوسائل ٣٠: ٤٧٦، وبهجة الآمال في شرح زبدة المقال/ملا عليّ العلياري التبريزي ٦: ٦٣٠، وإتقان المقال/محمد طه نجف ق١: ١٢٤، وتنقيح المقال ٢: ١٠٩٤٧/١٣٩، ومعجم رجال الحديث ١٦: ٢٣٣، ومعجم الثقات وترتيب الطبقات/أبو طالب التجليل التبريزي: ٧٣٨/١١١.

(٣) فروع الكافي ٦: ٦/٣٥٨ ـ كتاب الأطعمة، باب السفرجل.

(٤) الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي ـ الفروع: ٣٤١ و ٣٥٠ و ٤١٠.

(٥) رجال النجاشي ٩٤٦/٣٥٣.

(٦) أنظر: رجال العلامة: ١١٠/١٥٧، ورجال ابن داود: ١٥٠٢/٣٤٠، ومنهج المقال (مخطوط)/ الأسترابادي: ورقة: ٣٢٨/ب، ونقد الرجال: ٨١٢/٣٣٨، ومجمع الرجال ٦: ٧٠، ومنتهى المقال: ٢٩٦، وهداية المحدّثين: ٢٥٨، وبلغة المحدّثين (مخطوط) / سليمان بن عبد الله الماحوزي: ورقة: ٢٤٠/ب، والمطبوع: ٤١٦ مطبوع في نهاية معراج الكمال للمؤلف أيضاً، وعِدّة الرجال (مخطوط)/ السيد محسن بن الحسن الحسيني الأعرجي الكاظمي: ورقة: ٤٤/ب ـ في حديثه عن عِدَدِ الكليني، وتكملة الرجال/عبد النبيّ ٢: ٤٨٤، وجامع الرواة ٢: ٢١٣، وخاتمة الوسائل ٣٠: ٤٨٩، وجامع المقال الطريحي: ١٢٩، وتنقيح المقال ٣: ١١٥٠١/١٩٩، ومعجم رجال الحديث ١٨: ٣٠ و ٤٠.

وأمَّا **عبد الله بن جعفر الحِمْيري** فقد اتفق الكلّ علىٰ توثيقه أيضاً، كما مرَّ آنفاً في ذكر من كتب في الغيبة من أعلام الشيعة، فراجع.

وأمَّا **العمري** رضي الله عنه:

فقد أُطبقت كلمة الشيعة الإمامية عن بكرة أبيها علىٰ عظم منزلته عند بقية آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وعميت عيون لا تراه كما رآه الإمامان الهادي والعسكري عليهما السلام بأنّه الثقة المأمون، وكفىٰ بذلك توثيقاً.

وأمَّا عن أحمد بن إسحاق الواقع عرضاً في حديث الحِمْيري، فهو:

أحمد بن إسحاق بن عبد الله بن سعد بن مالك بن الأحوص الأشعري: قاله النجاشي، وأضاف: «وكان وافد القمّيين، وروىٰ عن أبي جعفر الثاني، وأبي الحسن عليهما السلام، وكان خاصة أبي محمد عليه السلام»[(١)].

وقال عنه الشيخ في الفهرست: «أبو علي، كبير القدر، وكان من خواص أبي محمد عليه السلام، ورأىٰ صاحب الزمان عليه السلام، وهو شيخ القمّيين ووافدهم»[(٢)].

وذكره البرقي في أصحاب الأئمة: الجواد، والهادي، والعسكري عليهم السلام[(٣)] كما ذكره الشيخ الطوسي في أصحاب الإمام الجواد عليه السلام[(٤)]، وفي أصحاب الإمام العسكري عليه السلام ووثّقه[(٥)].

---

(١) رجال النجاشي: ٩١/٢٢٥.

(٢) الفهرست/الطوسي: ٢٦/٢٨، قال السيد العلّامة محمد صادق بحر العلوم ـ في هامش الفهرست ـ معلقاً علىٰ عبارة الشيخ (وهو شيخ القمّيين ووافدهم) «أي: الذي يأتي الأئمة عليهم السلام ويأخذ المسائل عنهم».

(٣) رجال البرقي: ٥٦ و ٥٩ و ٦٠.

(٤) الرجال/الطوسي: ٣٩٨/١٣.

(٥) الرجال/الطوسي: ٤٢٧/١.

وروى الكشي بقاء أحمد بن إسحاق إلىٰ ما بعد وفاة أبي محمد الحسن العسكري عليه السلام، كما روىٰ صِلة الإمام الحجّة عليه السلام لأحمد بن إسحاق، وإكرامه، وتوثيقه[(١)].

وروى الطوسي في كتاب الغيبة، في التوقيعات الواردة علىٰ أقوام ثقات، التوقيع الخارج بتوثيقه[(٢)].

ووثّقه الشيخ الثقة المشهور سعد بن عبد الله الأشعري ـ وهو من مشايخ ثقة الإسلام الكليني ـ بقوله: «حدّثنا الشيخ الصدوق أحمد بن إسحاق بن سعد الأشعري رضي الله عنه»[(٣)]. واتفق أهل الفن قاطبة علىٰ توثيقه أيضاً[(٤)].

الثانية: أنَّ هذا الحديث قد جمع بين مَنْ شاهد الإمام القائم عليه السلام، وبين حرمة

---

(١) رجال الكشي: ١٠٥١/٥٥٦ و ١٠٥٢ و ١٠٥٣.

(٢) الغيبة/الطوسي: ٣٩٥/٤١٧.

(٣) الغيبة/للسيوطي: ٩٥٣/١٢٣.

(٤) أنظر: رجال العلّامة: ٨/١٥، رجال ابن داود: ٥٩/٢٤، معالم العلماء ١٤: ٦٩، هداية المحدّثين: ١٣، منهج المقال: ٣١، الوجيزة (مخطوط)/ المجلسي: ورقة: ٣/أ، حاوي الأقوال (مخطوط)/عبد النبيّ الجزائري: ورقة ٢١/أ رقم الترجمة: ٥٨، حاشية الشهيد الثاني على رجال العلّامة (مخطوط): ورقة ١١/أ، عِدّة الرجال (مخطوط)/الكاظمي: ورقة: ١٧٠/ب فقد صحح طريق الصدوق إلى هاشم الحناط، مع وقوع أحمد بن إسحاق فيه، ولو لم يكن ثقة لحكم بضعف طريق الصدوق إليه المذكور في الفقيه ٤: ٤٣، التحرير الطاووس (ت/ ٦٧٣ هـ)، تكملة الرجال ١: ١١٧، مجمع الرجال ١: ٩٦، جامع الرواة ١: ٤١، جامع المقال: ٩٧، منتهى المقال: ٢٩، نقد الرجال ١٨: ١٢، توضيح الاشتباه والإشكال/ المولىٰ محمد عليّ الساروي المازندراني ٢٥: ٨١ ـ وهو رسالة في علم الرجال مطبوعة مع رسالتين في علم الرجال بعنوان (سه رسالة در علم رجال) ـ نشر جامعة طهران، بهجة الآمال ٢: ١٨، طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال/السيد عليّ أصغر بن السيد محمد شفيع الجابلقي البروجردي ١: ١٨٤٥/٢٧٥ ـ الطبقة الخامسة والعشرون، خاتمة الوسائل ٣٠: ٣٠٥، وخاتمة مستدرك الوسائل/ المحدِّث النوري ٣: ٦٩٣ ـ الفائدة الخامسة في شرح حال طريق الصدوق **إلى هاشم الحناط** برمز (شلط) المساوي للرقم: ٣٣٩، إتقان المقال ق ١: ١١، تنقيح المقال ١: ٢٩٤/٥٠، **قاموس الرجال**/ التستري ١: ٢٩١/٣٩٣، معجم رجال الحديث ٢: ٤٧، الجامع في الرجال/ الزنجاني ١: ٩٤.

النهي عن تسميته ﷺ ، مع بيان سبب التحريم علىٰ نحو ما ذكر في الحديث الثاني، وأنَّهما لَيَدُلّان دِلالة قاطعة على اختصاص النهي بالخوف علىٰ حياة الإمام ﷺ من السلطة، وممّا يؤكِّد هذه الدلالة ما سيأتي في الملاحظة الثالثة:

الثالثة : قوله ﷺ : (لا ترون شخصه) إذا عطف علىٰ معنى النهي عن التسمية المعلل بوقوع الطلب، أي: الخوف علىٰ حياة الإمام ﷺ ، يفهم منه الكناية عن الغيبة، فيكون المعنىٰ:

إنكم لا ترون إمامكم كلمّا أردتم إذ ليس قدرتكم علىٰ رؤيته كقدرتكم علىٰ رؤيتي في حياتي، لأنّه سيكون مضطراً إلى الغيبة عنكم خوفاً من أعداء الله تعالىٰ ورسوله والمؤمنين.

والحاصل من جميع روايات النهي عن التسمية، اختصاص النهي بمحل الخوف، واختصاص نفي الرؤية الواردة في الروايات الأُخرىٰ بزمان الغيبة عن المخاطبين بالكلام، كلهم أو بعضهم، وإلّا فقد رآه المئات من أصحاب والده ﷺ ، وبإذن منه.

وبهذا فلا تعارض أو تناقض بين روايات من شاهد الإمام المنتظر ﷺ وبين روايات النهي عن تسميته باسمه، أو نفي رؤيته بزمان مخصوص عن أشخاص بأعيانهم دون آخرين.

علىٰ أنَّ هذا النمط من الأحاديث الواردة عن أهل البيت ﷺ ، لهو من الأدلة القاطعة علىٰ صدق ما تقوله الشيعة الإمامية في عقيدة المهديّ ﷺ ، إذ تضمنت تلك الأحاديث التصريح بغيبة الإمام ﷺ قبل أوانها.

وقد عاشت جماهير الشيعة برمتها زمان الغيبتين حقيقة وواقعاً، وأذعن لصدقها الكلّ وفيهم من فيهم، وهذا بحد ذاته يكشف عن أنَّ تلك الأخبار ما كانت يوماً من اختلاق أحد، وإنَّما هي من أخبار الصادق الأمين ﷺ الذي لا ينطق عن الهوىٰ.

﴿ قُلْ إِنَّ هُدَىٰ ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِي جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾[1]

---

(١) البقرة: ٢/١٢٠.



أحاديث: أن الأرض لا تخلو من حجّة

موارد هذه الأحاديث في كتاب الكافي:

لقد خصص الكليني ﷺ في كتاب الحجّة من أُصول الكافي باباً بعنوان: (أنّ الأرض لا تخلو من حجّة). وقد ضم هذا الباب ثلاثة عشر حديثاً.

أخرج السابع منها مرسلاً عن أمير المؤمنين عليّ عليه السلام.

وأسند الثامن، والثاني إلى الإمام الباقر عليه السلام.

والخامس إلىٰ أحدهما (الباقر أو الصادق عليهما السلام).

والأربعة الأُولىٰ، والسادس، والعاشر، والحادي عشر إلى الإمام الصادق عليه السلام.

والتاسع، والثالث عشر إلى الإمام الرضا عليه السلام[1]

علىٰ أنّ هذا الباب هو من عناوين أبواب كمال الدين أيضاً، وقد ضم خمسة وستين حديثاً من طرق الصدوق[2].

من أنكر صحتها:

تعرضت أحاديث باب الكافي ـ إجمالاً ـ إلىٰ سخرية الأُستاذ أحمد أمين

(١) أُصول الكافي ١: ١٣٦ ـ ١٣٧/١ ـ ١٣.

(٢) كمال الدين ١: ٢١١ ـ ٢٤١/١ ـ ٦٥، باب/٢٢.

المصري[(١)]، وطعن الشيخ أبي زهرة[(٢)]، ورفضهما لها. وقد اقتدىٰ بهما الشيخ محمد منظور نعماني[(٣)].

فقد لمّح الأُستاذ أحمد أمين: في أنَّ تلك الأحاديث ما هي إلّا من زيادات الشيعة الإمامية في بيانهم لمنزلة الإمام عندهم.

أمّا عند الشيخ أبي زهرة فقد اعتاد علىٰ ربط كلّ حديث من أحاديث الكافي ـ لا يرىٰ صحته ـ بشخص الكليني نفسه، مكرراً بين تارة وأُخرى اتهام الكليني بتحريف القرآن الكريم ليكون هذا الاتهام مبرراً لرفض أحاديث الكافي، وعدم تصديق مؤلفه عليها، متخذاً من شبهة التحريف ذريعة لتكذيب ثقة الإسلام ﷺ، ووسيلة لإقناع القراء بتلك الآراء والمزاعم، وترسيخ وجود هذه الشبهة لدى الكليني بأذهانهم لا سيّما الذين لا يعرفون حقيقة هذه الشبهة في كتاب الكافي ودرجة صحتها وموقف الكليني من مزعومة التحريف، أو الذين لم يقفوا علىٰ أول من حاك خيوط هذه الشبهة من الصحابة فيما نسبته إليهم كتب الصحاح وغيرها من كتب أهل السُنّة[(٤)]، ولهذا حاول الشيخ أبو زهرة التعرض لأحاديث المهديّ في كتاب الكافي وإنكار صحتها، ممّا اضطرنا ـ وقبل الإجابة علىٰ هذا الإنكار ـ إلى الإشارة لما رواه الشيخ الصدوق من تلك الأحاديث من طرقه الخاصة عن أهل البيت عليهم السلام وبمقدار خمسة أضعاف ما رواه الكليني؛ ذلك لأنَّ الصدوق ليس من أرباب شبهة التحريف باعتراف الشيخ أبي زهرة الذي وصف نقله عن الإمام الصادق بأنّه هو الصحيح، ونقل الكليني هو غير الصحيح، وهذا أوّل ما يدحض

---

(١) ظهر الإسلام/أحمد أمين ٤: ١١٣.

(٢) الإمام الصادق/أبو زهرة: ١٩٤ ـ ١٩٦.

(٣) الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام/الشيخ محمد منظور نعماني: ١١٢.

(٤) سيأتي الحديث عن ذلك في الفصل الأخير من فصول الباب الرابع.

حجتهُ قبل الإجابة عليها، فضلاً عن اعتراف أهل السُنّة بعدم خلو الأرض من حجّة لله تعالىٰ، كما سيتضح من:

إثبات صحّة ما أنكروه

أوّلاً ـ ما تجب معرفته عن أحاديث الكافي:

لقد مرَّ في الفصل الثاني من هذا الباب أنَّ مجموع ما رواه الطرفان (السُنّة والشيعة) من أحاديث الإمام المهديّ عليه السلام يقرب من ألفي حديث، أمَّا ما رواه الكليني من هذه الأحاديث فقد بلغ زهاء المئتين، وقد تقدَّم ذلك أيضاً. وما تعرضت له أحاديث الكافي في الإمام المهديّ عليه السلام من رفض وادّعاءات باطلة من لدن بعض الكتّاب على الرغم من افتقارها إلى الدليل، إلّا أنَّ أربابها لم يحسنوا النقد، إذ كان عليهم أن يقفوا علىٰ جملة من الملاحظات ذات العلاقة الوطيدة بتلك الأحاديث، والتي لا يسع الباحث تجاهلها؛ لأنَّ عبورها إلى المزاعم والادّعاءات دون الالتفات إليها ليس من طبيعة البحث الملتزم، ولا من سمات الباحث الموضوعي الذي يبغي الوصول إلى الحقائق التي يزعم أنَّها غامضة على الطرف الآخر، مع مراعاة سبل الإقناع التي أعتادها الخصم في احتجاجاته.

وإليك جملة من هذه الملاحظات التي لم تراع في جميع ما رفضه أُولئك الكتّاب من أحاديث الإمام المهديّ عليه السلام في كتاب الكافي، وهي:

١ ـ إنَّ هذه الأحاديث ليست من انفرادات الشيخ الكليني، لوجودها في كتب الطرفين (السُنّة والشيعة)، أمَّا الموافق لها في كتب الحديث لدىٰ أهل السُنّة فقد تكفل بتبيينه (معجم أحاديث المهديّ عليه السلام)، حيث ذُكرت فيه طرق أحاديث المهديّ عليه السلام برمتها، ومن ألف مجلد، ويستطيع الباحث الوقوف ـ بسهولة ويسر ـ

على الكثير من الأحاديث المشتركة بين الكافي، وبين كتب الصحاح، والسُنن والمسانيد، والمستدركات، والزوائد وغيرها من كتب الجمهور.

وهذا ما لا يستطيع أن ينكره المنصف حتىٰ وإن لم تخصص له الدراسات المعجمية ؛ ذلك لأنَّ اختلاف كتب الحديث عند المسلمين باختلاف رواتها وطرقها لا يعني هذا عدم التقاء أغلب أحاديثها في المضمون، بل على العكس من ذلك تماماً فكم من حديث اشترك الطرفان في روايته واختلفوا في دلالته كاختلافهم في دلالة بعض الآيات القرآنية الكريمة.

وما أكثر الأحاديث التي اشتركت بروايتها كتب الطرفين، غاية الأمر أنَّ طرق الأحاديث المشتركة ـ وهي كثيرة جداً ـ قد اختلفت، ولكنها التقت في التعبير عن مضمون واحد ؛ لأنَّ مصدرها الأساس هو السُنّة المطهّرة، وخير ما يمثل هذا الباب أحاديث الإمام المهديّ عليه السلام المشتركة بين كتاب الكافي، وكتب الجمهور.

وأمّا ما لم تروه كتب الجمهور من تلك الأحاديث، فلا يعني تفرد أحد رواة الكافي بها، ولا الكليني أيضاً، والذي يقطع بعدم وجود هذا الانفراد هو تتبع أحاديث الكافي الواردة في الإمام المهديّ عليه السلام المخرجة بالنصّ أو المضمون من طرق أُخرىٰ صحيحة، إذ ما من حديث منها إلّا وقد أُخرج من طريق آخر، إمّا في كتاب الكافي نفسه، وإمّا في غيره من كتب الحديث الأُخرىٰ لدى الشيعة الإمامية.

بل وحتىٰ أحاديث الأحكام المروية في فروع الكافي لا أثر للانفراد فيها إلّا بحديثين، وهما :

الأوّل : ورد في كتاب الوصايا، باب الوصي يدرك أيتامه فيمتنعون من أخْذِ مالهم[1]،

(١) فروع الكافي ٧ : ٦٩/٩.

وأوّل من نبه عليه الشيخ الصدوق (ت/ ٣٨١ هـ)[١].

الثاني : ورد في كتاب الحدود، باب نفي السارق[٢]، وقد أشار إليه المجلسي في مرآة العقول[٣].

ولم أقف علىٰ من صرح بوجود انفراد ثالث في أحاديث الفروع من الكافي[٤].

٢ ـ إنَّ نسبة أحاديث المهديّ في كتاب الكافي إلىٰ مجموع أحاديث المهديّ في كتب الشيعة الإمامية ـ إذا ما أُخِذَ بنظر الاعتبار اشتراك رواة الشيعة في جميع ما رواه أهل السُنّة تقريباً، كما في معجم أحاديث الإمام المهديّ عليه السلام ـ لا تتجاوز العُشر، وهذا يعني أن ليس لأحاديث الكافي في المهديّ عليه السلام ذلك التأثير الذي يجعل أساس هذه العقيدة عند الشيعة هو الكافي وحده، كما زعم بعض الكتّاب.

٣ ـ كثرة تفاصيل قضية المهديّ عليه السلام في أحاديث الكافي، كما يظهر من عدد الأبواب المخصصة لها في أُصول الكافي، وما فيها من الأحاديث التي أغنت تفاصيل القضية تماماً، كلّ هذا يحتم وجود بعض التفاصيل المروية بطرق ضعيفة، ممّا لا يؤثر ردّها علىٰ أصل القضية، إذ لا علاقة بين الأصل والتفاصيل كما تبين في الفصل الثاني من هذا الباب.

٤ ـ تصدي علماء الشيعة لدراسة جميع أحاديث الكافي (أُصولاً، وفروعاً، وروضة)، ولم يستثنوا من ذلك أحاديث المهديّ، والتعامل معها من منطلق عِلمَيْ الدراية والرواية.

---

(١) من لا يحضره الفقيه ٤: ١٦٥ ـ ذيل الحديث: ٥٧٨، باب الوصي يمنع الوارث.

(٢) فروع الكافي ٧: ١/٢٣٠.

(٣) مرآة العقول ٢٣: ١/٣٥٩

(٤) الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي ـ الفروع: ٢٤٥ فقرة (من انفرادات الكليني في المتن).

٥ ـ لم يدَّعِ أحدٌ من علماء الشيعة منذ عصر الكليني وإلى الوقت الحاضر، صحَّة جميع ما في الكافي، بمعنى القطع بصحَّة صدورها عن الأئمة عليهم السلام غير الأسترابادي ـ من الأخباريين ـ الذي رام أن يجعل أحاديث الكافي كلّها قطعية الصدور، وأمَّا غيره منهم فله في الصحَّة معنىً آخر، كما سيأتي ذلك ـ إن شاء الله تعالىٰ مستوفىً في مناقشة الطعون المثارة من خلال شبهة التحريف، في الباب الرابع من هذا البحث.

٦ ـ إنَّ إنكار صحَّة أحاديث المهديّ في الكافي ـ وبناءً علىٰ ما تقدَّم ـ يجب أن يستند إلى الأُمور التالية ؛ لكي يكون هذا الإنكار مقبولاً ومعقولاً لدى الباحثين:

أ ـ إثبات ضعف جميع الرواة الراوين لأحاديث المهديّ في كتاب الكافي، حتىٰ ولو من كتب الرجال عند أهل السُنّة، وهذا وإن كان متعذّراً إن لم يكن مستحيلاً، لعدم ذكر أغلب رواة الشيعة في كتب رجال أهل السُنّة، ولكنَّ الشيعة ـ في اعتقادي ـ تقبل بهذا عند تيسره، شريطة أن لا تكون الدراسة نابعة من نوايا تتبّع العثرات، وإنَّما هدفها إظهار الحق لا غيره، وأن يكون التعامل مع روايات الجرح والتعديل في رواة الشيعة، كالتعامل مع ما ورد منها في رجال الصحيحين.

ب ـ إثبات أنَّ الكليني وحده هو الذي روىٰ للشيعة هذه الأحاديث.

ج ـ البرهنة علىٰ أنَّ الشيعة مطبقة علىٰ صحَّة أحاديث الكافي، وأنَّه عندهم كصحيح البخاري عند أهل السُنّة، أصحُّ كتابٍ بعد كتاب الله تعالىٰ.

وبهذا سيكون الباحث السُنّي قد أنصف إخوانه الشيعة الإمامية، وأرضى الله سبحانه وتعالىٰ فيما يقول، ولم يخدع القراء بادّعاء عدم صحَّة أحاديث الكافي وغيره في الإمام المهديّ عليه السلام عند الشيعة الإمامية.

وعلى الرغم من أنَّ هذا لم يحصل، ولن يحصل إلىٰ أن تفنى الأرض ومن عليها ؛

إلّا أنَّ إنكار صحّة أحاديث الكافي في الإمام المهديّ عليه‌السلام لا زال مستمراً !! مع أن الأحاديث التي أنكروا صحتها لا تتجاوز عُشر الأحاديث التي رواها الكليني في الإمام المهديّ عليه‌السلام. هذا فضلاً عن عدم مناقشتهم لتلك الأحاديث التي أنكروا صحتها سنداً ودلالة ومن ثمَّ تعميم هذا الإنكار ليشمل سائر الأحاديث الأُخرىٰ، علىٰ الرغم من توفر القرائن الكثيرة التي تشهد علىٰ صحَّة ما أنكروه، ومن كتب الجمهور أنفسهم.

ثانياً ـ سلامة المضمون بين ضعف الإسناد وصحته :

إنَّ إلقاء نظرة واحدة علىٰ أحاديث الكافي في الباب المتقدم، تكفي للحكم بأنَّها جميعاً ذات مضامين متفقةٍ في المعنىٰ، وإن اختلف بعضها عن بعض ـ تبعاً لاختلاف ما يوجه للإمام من سؤال ـ في صياغة ذلك المضمون المنطبق مع عنوان الباب تماماً، وهو أنَّ الأرض لا تخلوا من حجّة.

ولمَّا اتفقت أحاديث الباب في المضمون، واختلفت في طرقها لذا كان الأخذ بأيّ حديث منها هو كالأخذ بغيره من أحاديث الباب، وعليه فما كان طريقه ضعيفاً، فلا يضر ضعفه سلامة المضمون ما دام مروياً بأكثر من طريق معتبر، فكيف الحال إذن فيما لو كان متن الطريق الضعيف مروياً بلفظه من طريق صحيح آخر ؟! وهذا هو معنىٰ قبول الأحاديث الضعيفة عند سائر المحدِّثين، وغالباً ما تلحق مثل هذه الأحاديث إن وجد ما يؤيدها في باب ما بالمتابعات التي انجبرت بغيرها من الصحيح الثابت. وقد مرَّ في تضعيفات ابن خلدون لأحاديث المهديّ، إشارة ابن خلدون إلىٰ ما وقع من ذلك في الصحيحين، فقبول الأحاديث الضعيفة الإسناد ـ من هذا الوجه ـ لا فرق فيه بين أهل السُنّة والشيعة الإمامية.

وهذا لا يعني الاحتجاج بالأحاديث الضعيفة، بقدر ما يعني قبولها عند علماء

الحديث من أهل السُنّة والشيعة، لا لذاتها، وإنَّما لاعتضادها بما يشهد علىٰ صحَّتها، وإن كان في طريقها ضعيف أو مجهول؛ لأنَّ ضعف الإسناد لا يقتضي ردّ المتن مطلقاً وفي جميع الأحوال.

وأحاديث الباب المذكور من الكافي قد وُجِد فيها ذلك، ولكن لم يراع الصحيح وشُهِّرَ بالضعيف!

ثالثاً ـ ما ضعف إسناده وانجبر بغيره:

المثال الأوّل: حديث الوشاء

روى الكليني عن الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن الوشاء قال: «سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام: هل تبق الأرض بغير إمام؟ قال: لا... الحديث»[1].

وهذا الحديث ضعيف بمعلى بن محمد الضعيف في كتب رجال الشيعة أنفسهم كما سنبينه في باب التحريف[2].

تأييد حديث الوشاء بحديث صحيح:

من ملاحظة أحاديث الباب نرىٰ أنَّ حديث الوشاء الذي وقع في طريقه معلى ابن محمد قد اتفق مضمونه مع مضامين بعض الأحاديث الصحيحة الأخرى الواردة في الباب نفسه، وبعض هذه الأحاديث قد انطبقت معظم ألفاظها مع ألفاظ حديث الوشاء، من ذلك مثلاً، الحديث الأوّل من الباب المذكور الذي رواه الكليني بسنده عن الحسين بن أبي العلاء الخفاف قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: تكون الأرض ليس

---

(١) أصول الكافي ١: ١٣٧ / ١٣ ـ كتاب الحجّة، باب أنَّ الأرض لا تخلو من حجّة.

(٢) أنظر الجزء الثاني، الفصل الثاني من الباب الرابع ـ الرواية / ٤٨.

فيها إمام ؟ قال: لا.. الحديث»[١]، ولكن الشيخ أبي زهرة ـ الذي ولع في شبهة التحريف ـ لم يراع صحّة الأحاديث الواردة في الباب المذكور، والمؤيّدة بما عند أهل الجمهور، فأنكر صحّة نسبتها إلى الإمام الصادق عليه السلام[٢].

تحقيق سند الحديث :

روى الكليني حديث الحسين بن أبي العلاء عن: «عِدّة من أصحابنا، عن أحمد ابن محمد بن عيسىٰ، عن محمد بن أبي عمير، عن الحسين بن أبي العلاء، عن الإمام الصادق عليه السلام.

من هم رجال العِدّة ؟ :

المقصود بالعِدّة هنا هم خمسة من مشايخ الكليني، وقد شخّصهم الكليني رحمه الله نفسه، قال الشيخ النجاشي في رجاله: «وقال أبو جعفر الكليني: كلّما كان في كتابي: عِدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ فهم: محمد بن يحيىٰ، وعليّ بن موسى الكميذاني، وداود بن كورة، وأحمد بن إدريس، وعليّ بن إبراهيم بن هاشم»[٣].

كما عيّن هؤلاء الخمسة العلّامة الحلي أيضاً[٤] وغيره من علماء الرجال[٥].

ترجمة رجال هذه العِدّة :

يظهر من تراجم هؤلاء الخمسة وما قيل بحقهم أنّ بعضهم من أجلّاء الرواة وثقاتهم.

---

(١) أُصول الكافي ١: ١٣٦/١ ـ كتاب الحجّة، باب أنّ الأرض لا تخلو من حجّة.

(٢) الإمام الصادق / أبو زهرة: ١٩٦.

(٣) رجال النجاشي: ١٠٢٦/٣٧٨.

(٤) رجال العلّامة: ٢٧١ ـ ٢٧٢ ـ من الفائدة الثالثة.

(٥) أنظر: مجمع الرجال ٦: ٧٤، ونقد الرجال: ٣٤٠، وتوضيح المقال / عليّ الكني النجفي: ٢٢، وخاتمة مستدرك الوسائل ٣: ٥٤١ ـ الفائدة الرابعة، رجال الخاقاني: ١٦ ـ ١٧.

أمّا الأوّل: فهو محمد بن يحيى العطار، العالم، الجليل، الثبت، الثقة، وقد مرَّ الكلام عنه في جواب الادعاء السابق.

وأمّا الثاني: فهو عليّ بن موسى الكميذاني، من مشايخ ثقة الإسلام، ذكره النجاشي في ترجمة محمد بن يعقوب الكليني[١]، وقد وثّقه المامقاني معتمداً في ذلك علىٰ مشيخة الإجازة[٢] ولم أقف علىٰ من وثّقه غيره، ولن يضر هذا صحّة ما رواه الكليني عن هذه العِدّة، عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ حتىٰ مع فرض عدم ثبوت وثاقة عليّ بن موسى الكميذاني، وابن كورة الآتي كما سيتضح من ترجمة الآخرين.

وأمّا الثالث: فهو داود بن كورة، أبو سليمان القمّي، قال النجاشي: «.. وهو الذي بوّب كتاب النوادر لأحمد بن محمد بن عيسىٰ، وكتاب المشيخة للحسن بن محبوب السراد علىٰ معاني الفقه»[٣]، وقد عدّه ابن داود في قسم الثقات[٤]، وهو من مشايخ الكليني، كما نصّ عليه النجاشي في ترجمة الكليني[٥].

وأمّا الرابع: فهو أحمد بن إدريس بن أحمد، أبو عليّ الأشعري، قال النجاشي: «كان ثقة فقيهاً في أصحابنا، كثير الحديث، صحيح الرواية»[٦] وذكره الطوسي في أصحاب الإمام أبي محمد العسكري عليه السلام[٧]، ووثّقه في الفهرست[٨]، كما وثّقه

(١) رجال النجاشي: ٣٧٨/١٠٢٦.

(٢) تنقيح المقال ٢: ٣١٠.

(٣) رجال النجاشي: ١٥٨/ ٤١٦.

(٤) رجال ابن داود: ١٤٦/ ٥٨٥.

(٥) رجال النجاشي: ٣٧٨/١٠٢٦.

(٦) رجال النجاشي: ٩٢/ ٢٢٨.

(٧) رجال الطوسي: ٤٢٨/ ١٦.

(٨) الفهرست / الطوسي: ٢٦/ ٧١.

العلّامة، وابن داود وغيرهما من علماء الرجال[١]، مات ﷺ سنة (٣٠٦/ هـ).

وهو من مشايخ الكليني، حيث أكثر الكليني من الرواية عنه، فبلغت رواياته عنه في فروع الكافي وحدها زهاء خمسمائة وسبعة وثلاثين حديثاً[٢].

وأمّا الخامس: فهو عليّ بن إبراهيم بن هاشم، أبو الحسن القمّي، وهو عربي صميم أصله من الكوفة إلّا أن أباه، انتقل إلىٰ قم واستوطنها ونشر حديث الكوفيين بها، فنسب إليها وابنه أيضاً.

وعليّ بن إبراهيم من العلماء والفقهاء كما نصّ عليه ابن النديم[٣]، وثّقه سائر من ذكره، قال النجاشي: «ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح المذهب، سمع فأكثر، وصنف كتباً»[٤]، وقد أثنىٰ عليه الجم الغفير من علماء الرجال[٥].

وعدّه الداوودي من علماء الإمامية المصنفين في علم التفسير[٦] ووصفه الذهبي

---

(١) رجال العلّامة: ١٦ / ١٤، رجال ابن داود: ٣٦ / ٥٧، معالم العلماء: ١٥ / ٧٢، حاوي الأقوال (مخطوط): ورقة: ٥٧ /أ، معراج أهل الكمال: ١٠٠ / ٣٨، هداية المحدّثين: ١٣، منهج المقال: ٣١، تلخيص المقال: ١١، خاتمة الوسائل ٣٠: ٣٠٤، نقد الرجال: ١٧ / ١٠، جامع الرواة ١: ٤٠، منتهىٰ المقال: ٣٠، بهجة الآمال ٢: ١٥، ملخص المقال / الدنبلي الخوئي: ٣٠، إتقان المقال ق ١: ١١، تنقيح المقال ١: ٤٩، معجم رجال الحديث ٢: ٣٨ و ٤١ و ٤٢، ٢١: ٢٤٤، معجم الثقات: ١٣ / ٧١.

(٢) الشيخ الكليني البغدادي: ٣٦٨ ـ ٣٧٢.

(٣) الفهرست / ابن النديم: ٣١١.

(٤) رجال النجاشي: ٢٦٠ / ٦٨٠.

(٥) رجال العلّامة: ١٠٠ / ٤٥، رجال ابن داود: ٢٣٧ / ٩٩٨، بلغة المحدّثين: ٣٧٩ / ٣٢، منهج المقال: ٢٢٣، خاتمة الوسائل ٣٠: ٤٢٢، نقد الرجال: ٢٤٤ / ٥، جامع الرواة ١: ٥٤٥، منتهى المقال: ٢٠٨، جامع المقال: ١٩٤، روضات الجنات ٦: ١١٦، إتقان المقال ق ١: ٨٩، تنقيح المقال ٢: ٢٦٠، نتائج التنقيح / المامقاني ١: ١٠٤، عيون الرجال / حسن الصدر: ١١١، تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام / له أيضاً: ٣٣٠، معجم رجال الحديث ١١: ١٩٣، معجم الثقات: ٧٩ / ٥٢٦.

(٦) طبقات المفسرين / الداوودي ١: ١٦٤.

بالمحمدي[١] مات ﷺ سنة (٣٠٧ هـ).

وهو من أهم شيوخ الكليني على الإطلاق، حيث أخرج له الكليني في فروع الكافي وحدها ثلاثة آلاف وثلاثمائة وخمسة وخمسين حديثاً[٢]، وهو من رجال عِدَّته الذين يروي بتوسطهم عن البرقي أيضاً، كما نصّ عليه العلّامة[٣].

ومن هنا يظهر أنَّ ما رواه الكليني بتوسط العِدّة عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ لا مغمز فيه ولا مطعن، ولا يضر وجود الكميذاني ولا ابن كورة في رجال هذه العِدة علىٰ تقدير ضعفهما، مع أنَّ معرفة الكليني ﷺ بأحوالهما بحيث عدهما قرناء لأعاظم مشايخه كمحمد بن يحيىٰ، وأحمد بن إدريس، وعليّ بن إبراهيم في الرواية عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ يقضي بمدحهما على الأقل، فضلاً عن وثاقتهما، وإلّا فيكفي وجود أحد الثلاثة الثقات في تصحيح ما يرويه الكليني عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ.

الرواة الآخرون في سند الحديث:

أمّا عن الرواة الآخرين في إسناد الحديث فهم من المنصوص علىٰ وثاقتهم جميعاً، وإليك ما قيل في كلّ فرد منهم:

أحمد بن محمد بن عيسىٰ:

ابن عبد الله بن سعد بن مالك الأشعري القمّي، يكنىٰ أبا جعفر، وثّقه النجاشي قائلاً: «وأبو جعفر ﷺ شيخ القمّيين، ووجههم، وفقيههم غير مدافع» وعدّه ممّن لقي الأئمّة: الرضا، والجواد، والهادي عليهم السلام[٤].

---

(١) ميزان الاعتدال / الذهبي ٢: ١٥٩، وانظر: لسان الميزان / ابن حجر ٥: ٤٣٣، والوافي بالوفيات / الصفدي ٥: ٢٢٦.

(٢) الشيخ الكليني البغدادي: ٣٨٢ـ٤٠٥.

(٣) رجال العلّامة: ٢٧١ / ٢٧٢ ـ الفائدة الثالثة من الخاتمة.

(٤) رجال النجاشي: ١٩٨/٨٢.

كما وثّقه الشيخ الطوسي، والعلّامة الحلي، وابن داود، وغيرهم من علماء الرجال[1]، ويبدو أنّه من المعمرين حيث امتد به العمر فحضر علىٰ جنازة أحمد بن محمد بن خالد البرقي سنة ٢٨٠ هـ وكان من شيوخ الكليني حيث روىٰ عنه الكليني كثيراً ـ بلا توسط العِدّة ـ في فروع الكافي[2].

محمد بن أبي عمير (ت/ ٢١٧ هـ):

من خاصة الإمامين موسى بن جعفر الكاظم، وعليّ بن موسى الرضا عليهما السلام، عظيم المنزلة عند أهل السُنّة والشيعة، ومن عُبّاد هذه الأُمّة، حتىٰ ضرب المثل بطول سجوده رحمه الله، ونكتفي بهذا القدر لما سيأتي من بيان جلالته وعظيم منزلته، وعلو درجته في باب البداء[3].

الحسن بن أبي العلاء الخفاف:

قال النجاشي: «وأخواه عليّ وعبد الحميد، روى الجميع عن أبي عبد الله عليه السلام، وكان الحسين أوجههم»[4].

وهذا صريح بتوثيقه لا سيّما إذا علمنا أنَّ أخاه ثقة، ولهذا قال المامقاني في التنقيح:

«قال المحقق الداماد في محكي الرواشح: (فقد نصّ الأصحاب علىٰ عبد الحميد بن أبي العلاء الخفاف مولىٰ بني عامر، بالثقة. وفضلوا الحسين بن أبي العلاء علىٰ أخويه: عبد الحميد، وعلي) ثمَّ قال بعد أن أشار إلىٰ من وثّقه، ومن توقف في ذلك لاشتباهه في عبارة النجاشي: صحح العلّامة في لقطة المختلف حديثاً هو فيه ـ ثمَّ قال ـ

---

(١) رجال الطوسي: ٣/٣٦٦ ـ في اصحاب الإمام الرضا عليه السلام، رجال العلّامة: ١٣ / ١٤، رجال ابن داود: ٤٤ / ١٣١، خاتمة الوسائل ٣٠: ٣١٢، معجم رجال الحديث ٢: ٢٩٦.

(٢) الشيخ الكليني البغدادي: ٢٨٣ و ٢٨٧ و ٢٩١ و ٣٧٣ و ٣٧٥ ـ ٣٧٧.

(٣) أُنظر: باب البداء، الفصل الثالث ـ معنى البداء عند الشيعة الإمامية.

(٤) رجال النجاشي: ٥٢ / ١٧.

لا ينبغي التوقف في وثاقة الرجل وكون حديثه صحيحاً»[١].

ذكره البرقي في أصحاب الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام[٢] وكذا الشيخ في رجاله[٣]، وقال في الفهرست: «له كتاب يعد في الأُصول»[٤] فهو إذاً من أصحاب الأُصول الأربعمائة المشهورة عند الشيعة الإمامية.

وقال ابن داود: «فيه نظر عندي، لتهافت الأقوال فيه، وقد حكىٰ سيدنا جمال الدين رحمه الله في البشرىٰ تزكيته. وأخواه عليّ وعبد الحميد رويا عنه [أي: الإمام الصادق] عليه السلام، وكان هو أوجههم»[٥].

ولقد خطّأ بعضهم ابن داود رحمه الله.

والعجب، أنَّه نقل تزكية أوثق أهل زمانه للحسين بن أبي العلاء، مع اعترافه بأنَّه أوجه من أخيه عبد الحميد، وعبد الحميد ثقة بالاتفاق كما مرَّ عن محكي الرواشح، ولكنه قال: فيه نظر..

وقد وثّق الحسين بن أبي العلاء جمع غفير من علماء الرجال، زيادة علىٰ ما مرَّ من توثيق العلّامة له بحكمه علىٰ صحَّة طريق هو فيه، وتزكية ابن طاووس، وقول المحقق الداماد.

فقد وثّقه في زبدة المقال ـ وهو منظومة شعرية ـ قال:

ثمَّ الحسين بن أبي العلا مُدح   بل ثقة، وطق كما في ست يصح

---

(١) تنقيح المقال ١: ٣١٧.

(٢) رجال البرقي: ١٥ و ٢٦.

(٣) رجال الطوسي: ١١٥/٨و ١٦٩/ ٥٩.

(٤) الفهرست / الطوسي: ٥٤/ ٢٠٤.

(٥) رجال ابن داود: ٧٩/ ٤٦٨.

ثمَّ وثّقه الشارح أيضاً في بهجة المقال[١].

وقال في تكملة الرجال ـ بعدما أشار إلى اختلافهم في دلالة كلمة (الأَوْجَه) في عبارة النجاشي ودورانها بين الأشهر والأعرف بين الناس، وبين دلالتها علىٰ أكثرية اعتماد الناس عليه ـ: «إنَّ (الأَوْجَه) بين أرباب الحديث مستلزم لأكثرية اعتمادهم عليه، لا فرق، وكلّ منهم كافٍ لإثبات الوثاقة»[٢].

وقال المجلسي في روضة المتقين ـ بعد نقله عبارة النجاشي ـ: «وسيجيء توثيق عبد الحميد، فإذا كان أوجه منه ربما يفهم توثيقه؛ لأنّا ذكرنا أنَّ شهرة نقل أصحابنا عنه ليس إلّا للوثوق بقوله على الظاهر»[٣].

كما أيّد الحر العاملي دلالة (الأوجه) على التوثيق[٤]. ونقل التفريشي بعض عبارات مدحه وتزكيته، ولم يتأمّل فيها، وأرسلها إرسال المسلمات، فدل علىٰ وثاقته عنده[٥].

وصرَّح آخرون ـ من أعاظم المحققين في الرجال ـ بوثاقته أيضاً[٦].

والمتحصل من ذلك كلّه، أنَّ الرجل لم يضعّف في كتب الرجال، واتفق أكثرهم وأشهرهم علىٰ وثاقته، وبينما صرَّح آخرون بمدحه، ولهذا قال الشيخ المجلسي في الوجيزة: «ممدوح، وربما يقال ثقة»[٧].

(١) بهجة المقال في شرح زبدة المقال ٣: ٢٤٤.
(٢) تكملة الرجال ١: ٣١٧.
(٣) روضة المتقين /محمد تقي المجلسي ١٤: ٩٨.
(٤) خاتمة الوسائل ٣٠: ٣٤٩ـ٣٥٠.
(٥) نقد الرجال: ١٠١ / ١٠.
(٦) منتهى المقال: ١٠٨، إتقان المقال ق ١: ٤٧، معجم رجال الحديث ٥: ١٨٤.
(٧) الوجيزة (مخطوط): ورقة: ١٦ /ب.

وبالجملة فحديث الحسين بن أبي العلاء صحيح لا غبار عليه، ومؤيَّد بخمسة وستين حديثاً من أحاديث الصدوق، ولا مجال للإطالة في تشخيص القرائن التي تشهد علىٰ صحَّته.

ومن هنا يتبيَّن أنَّ حديث المعلىٰ ـ آنف الذكر ـ وإن كان ضعيفاً به إلّا أنَّه مؤيدٌ بحديث صحيح آخر من جنسه، مع اقترانه بشواهد كثيرة تجبر ضعفه، وحتىٰ لو لم يكن ذلك أصلاً فلا تأثير له علىٰ مضمون أحاديث الباب.

المثال الثاني: حديث سهل بن زياد

ومثل حديث المعلىٰ حديث سهل بن زياد، وهو الحديث السابع من أحاديث الباب المذكور، المضعَّف بسهل بن زياد والإرسال، حيث أُسند الحديث إلىٰ أبي إسحاق، والظاهر أنَّه السبيعي الهمداني، عمّن يثق به من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام قال: «**اللّهُمَّ إنَّكَ لَا تُخْلِي أَرضَكَ مِن حُجّةٍ لَكَ عَلَىٰ خَلْقِكَ**»[1].

ما يدل علىٰ صحَّة الحديث

أولاً ـ الحديث من كلام في نهج البلاغة:

إنَّ هذا الحديث على الرغم من ضعف إسناده بسهل بن زياد[2] والإرسال أيضاً؛ لأنَّ عبارة (عمن يثق به من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام)، هي من باب إبهام الواسطة بين أبي إسحاق وبين أمير المؤمنين عليّ صلوات الله تعالىٰ عليه إلّا أنَّه لا

(١) أُصول الكافي ١: ١٣٦/ ٧ ـ كتاب الحجّة، باب أنَّ الأرض لا تخلو من حجّة.

(٢) لم يثبت عند الكثير من العلماء ضعف سهل بن زياد على الرغم من تنصيص الرجاليين كالنجاشي والطوسي وغيرهما علىٰ ضعفه، ولهم في ذلك آراء جديرة بالاعتبار، سنشير لبعضها بترجمته في باب التحريف.

ريب في صحّة متنه، ولا إشكال فيه أصلاً، حيث رواه كميل بن زياد النخعي، عن أمير المؤمنين عليه السلام، كما في نهج البلاغة، وهو كلام طويل جاء فيه: « .. **اللّهمَّ بَلَىٰ! لَا تَخلُو ٱلأَرْضَ مِن قَائِمٍ للهِ بِحُجَّةٍ** ».

قال ابن أبي الحديد المعتزلي في شرحه: «كي لا يخلو الزمان ممّن هو مهيمن لله تعالىٰ علىٰ عباده، ومسيطر عليهم. وهذا يكاد يكون تصريحاً بمذهب الإمامية، إلّا أنّ أصحابنا يحملونه علىٰ أنّ المراد به الأبدال»[1].

وقد أفرد ابن أبي الحديد في بداية الجزء الأوّل من شرحه كلاماً طويلاً أثبت فيه صحّة نسبة ما ورد من خطب وكتب وكلمات النهج إلىٰ أمير المؤمنين عليه السلام، وبأقوى الأدلة. ولا يسعنا التعرّض لها، علىٰ أنّ الحديث عن صحّة هذه النسبة قد أُشبع بحثاً وتمحيصاً من لدن الشيعة الإمامية، وما يهمنا الآن هو إثبات صحّة هذا الكلام إلىٰ أمير المؤمنين عليه السلام الوارد في نهج البلاغة، والمؤيّد لحديث سهل بن زياد المتقدّم، وعليه فلا بُدّ من التعرّض إلىٰ:

ثانياً ـ من أخرجه من أهل السُنّة والشيعة:

لقد مرَّ في الفصل الثالث من هذا الباب في بيان من قال بصحّة أحاديث المهديّ عليه السلام أو تواترها من أهل السُنّة قول ابن حجر العسقلاني المؤيِّد لهذا الكلام، وقد ذكرنا هناك أنّ ممّن أخرج كلام أمير المؤمنين عليه السلام هم:

١ ـ الإسكافي المعتزلي (ت/ ٢٤٠ هـ) في المعيار والموازنة ص: ٨١.

٢ ـ ابن قتيبة الدينوري (ت/ ٢٧٦ هـ) في عيون الأخبار ص: ٧.

٣ ـ ابن واضح اليعقوبي (ت/ ٢٨٤ هـ) في تاريخه ٢: ٤٠٠.

---

(١) شرح نهج البلاغة / ابن أبي الحديد ١٨: ٣٥١.

٤ ـ ابن عبد ربه الأندلسي (ت/ ٣٢٨ هـ) في العقد الفريد ١: ٢٦٥.

٥ ـ محمد بن أحمد الأزهري (ت/ ٣٧٠ هـ) في تهذيب اللغة، ج ـ: ٧٠.

٦ ـ أبو طالب المكي (ت/٣٨٦ هـ) في قوت القلوب في معاملة المحبوب ١: ٢٢٧.

٧ ـ البيهقي (ت/ ٤٥٨ هـ) في المحاسن والمساوئ ص: ٤٠.

٨ ـ الخطيب البغدادي (ت/ ٤٦٣ هـ) في تاريخ بغداد ٦: ٤٧٩ ـ في ترجمة إسحاق النخعي.

٩ ـ الخوارزمي الحنفي (ت/ ٥٦٨ هـ) في المناقب ص: ١٣.

١٠ ـ الرازي الشافعي (ت/ ٦٠٦هـ) في مفاتيح الغيب ٢: ١٩٢.

١١ ـ ابن أبي الحديد المعتزلي الحنفي (ت/ ٦٥٥ أو / ٦٥٦ هـ) في شرح نهج البلاغة ١٨: ٣٥١.

١٢ ـ ابن عبد البر التنوخي (ت/ ٧٣٧ هـ) في المختصر ص: ١٢.

١٣ ـ سعد الدين التفتازاني (ت/ ٧٩٣ هـ) في شرح المقاصد ٥: ٢٤١.

١٤ ـ ابن حجر العسقلاني (ت/ ٨٥٢ هـ) في فتح الباري ٦: ٣٨٥.

١٥ ـ الشيخ محمد عبده (ت/١٣٢٣ هـ) في شرح نهج البلاغة ٤: ٦٩١/٤٧.

١٦ ـ الشيخ الصدوق (ت/ ٣٨١ هـ) في كمال الدين: ١٦٩، والخصال ١: ٨٥.

١٧ ـ ابن شعبة الحراني (من أعلام القرن السادس الهجري) في تحف العقول: ١٦٩[1].

ويظهر من تاريخ وفيات هؤلاء الأعلام أنَّ فيهم من مات قبل أن يولد الشريف الرضي (ت/ ٤٠٤ هـ) ـ الذي جمع ما في النهج ـ بما يربو علىٰ قرنين من الزمان.

---

(١) المصادر المذكورة باستثناء التسلسل (١ و ١١ و ١٣ و ١٤ و ١٧) اقتبسناها مع أرقام صفحاتها من كتاب المعجم المفهرس لألفاظ نهج البلاغة ـ مصادر ومراجع نهج البلاغة ص: ١٤٠٧/ ١٤٧ ـ قصار الحكم، وقد أشار لأكثرها الشيخ مهديّ فقيه إيماني في كتابه: المهديّ المنتظر في نهج البلاغة ص: ٣٩٠، مع الاختلاف بينهما في أرقام الصفحات لاختلاف الطبعات المعتمدة ظاهراً، وقد ذكرنا هذه المصادر في الفصل الثالث من هذا الباب دون الإشارة إلىٰ أرقام صفحات أكثرها اختصاراً، فلاحظ.

ثالثاً ـ طرق الحديث الأُخرىٰ في الكافي :

كما أخرج الكليني نفسه الحديث المروي عن سهل في الباب المذكور[١] من طرق أُخرىٰ أيضاً أكَّد من خلالها اشتراك بعض مشايخه الثقات مع سهل بن زياد في رواية هذا الحديث.

كما أنَّ بعض طرق الحديث قد ذكرها الكليني في إسناد الحديث نفسه، وبعضها الآخر في بابين آخرين من أبواب كتاب الحجّة، وهي:

١ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أُسامة، عن أبي حمزة، عن أبي إسحاق، وهذا الطريق هو شعبة من الطريق الذي وقع فيه سهل بن زياد إلى الحديث المذكور.

٢ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن أبي حمزة، عن أبي إسحاق، وهذا شعبة منه أيضاً، وقد أعاد روايته بهذا الطريق وغيره في مكان آخر من الكافي[٢].

٣ ـ محمد بن يحيىٰ، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم، عن أبي حمزة، عن أبي إسحاق[٣]، وهذا يدل علىٰ أنَّ حديث سهل بن زياد لا ريب فيه.

أمّا أوّلاً: فقد مرَّ من أخرجه من أهل السُنّة.

وأمّا ثانياً: فلكثرة طرقه.

وأمّا ثالثاً: فهو مؤيد بما سيأتي في:

---

(١) أصول الكافي ١: ١٣٦/٧ ـ كتاب الحجّة، باب أنَّ الأرض لا تخلو من حجّة.

(٢) أصول الكافي ١: ٢٧٤/١٣ ـ كتاب الحجّة، باب في الغيبة.

(٣) أصول الكافي: ١: ٢٧٠/٣ ـ كتاب الحجّة، باب نادر في حال الغيبة و ١: ٢٧٤/١٣ ـ كتاب الحجّة، باب في الغيبة.

الاعتراض المحتمل وجوابه

قد يقال: بأنَّ هذه الطرق الثلاثة الأُخرى التي لم يقع فيها سهل بن زياد، ضعيفة هي الأُخرىٰ بالإرسال، إذ لم تعيّن فيها الواسطة بين أبي إسحاق وبين أمير المؤمنين عليه السلام، والمعبر عنها بقول أبي إسحاق:

تارة بـ: (حدّثني الثقة من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام..).

وثانية بـ: (عن بعض أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام.. ممّن يوثق به).

وثالثة بـ: (عمن يثق به من أصحاب أمير المؤمنين).

ولا يصحُّ الاحتجاج بالمرسل، وليست العِبرة بكثرة الطرق إلىٰ أبي إسحاق، وإنَّما العبرة بالطريق الصحيح المسند، وعليه فلا اعتبار لها ولا حجّة بها !!

فجوابه: إنَّ الواسطة وإن لم تعرف هنا إلّا أنَّ كلام أمير المؤمنين عليه السلام قد روي عن كميل بن زياد النخعي رضي الله عنه كما في نهج البلاغة، وشروحه، وكتب الحديث، والعقائد، والمناقب، والتاريخ، واللغة، والأدب، وهذا يكفي للحكم علىٰ صحة صدور ما رواه الكليني عن أمير المؤمنين عليه السلام.

وزيادة علىٰ هذا أنَّ الحديث مؤيد بما تواتر لدى المسلمين، ألَا وهو حديث الثقلين الذي يؤكِّد حقيقة عدم خلو الأرض من قائم لله بحجّة، وكيف لا يكون هذا الحجّة من أهل البيت عليهم السلام ؟ وحديث الثقلين يهتف بأن العترة الطاهرة لم تفترق عن كتاب الله تعالىٰ لحظة واحدة حتىٰ يردا على النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم الحوض.

وهذا يدل علىٰ وجود المتأهل منهم لذلك إلىٰ قيام الساعة، وهذا هو ما صرح به أهل السُنّة أنفسهم كما مرَّ في حديث الثقلين في البحوث التمهيدية، ولا حاجة إلىٰ إعادته.

ثمّ لا ننسىٰ، أنّ ترتيب الموجودات ـ كما يقول الفيلسوف الرباني صدر المتألهين الشيرازي ـ الصادرة من الأوّل سبحانه وتعالىٰ، إنّما تكون أبداً من الأشرف إلى الأخس، ومن الأعلىٰ إلى الأدنىٰ، ومن نظر في أحوال الموجودات ونسبة بعضها إلىٰ بعض عرف أنّ الأدنىٰ والأنقص لا يوجد إلّا بسبب الأعلىٰ والأكمل، سببية ذاتية وتقدماً طبيعياً، وإن كان وجود الأدنىٰ والأنقص يصير مبدأً متهيئاً للمادة لفيضان الأعلىٰ والأكمل، فالحيوان سبب ذاتي لوجود النطفة متقدّم عليها تقدُّماً بالذات، وكذا النبات للبذرة.

أمّا النطفة فهي سبب مُعدٌّ لوجود الحيوان، متقدّمة عليه تقدُّماً بالزمان وهذه القاعدة هي قاعدة إمكان الأشرف التي استدلَّ بها الشيرازي علىٰ أنَّ الأنبياء والأئمة عليهم السلام هم من أشرف الموجودات وأعلاها؛ لأنّ التقدُّم والتأخر في الوجود قائم علىٰ أساس النوع الشريف والنوع الخسيس.

قال تعالىٰ مخاطباً للإنسان بصفته أشرف الموجودات ـ: ﴿ **خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً** ﴾[1]، ولكون الإنسان أشرف الموجودات الأرضية صار سبباً لوجودها وغاية ذاتية لخلقها. ولمّا كانت أفراد البشر من نوع واحد وهي متماثلة، فقد يظنُّ البعض ـ كالشيخ أبي زهرة وأمثاله ـ أن لا تقدُّم لأيّ فرد على الآخر، وهذا هو الوهم بعينه، إذ المماثلة بين أفراد البشر إنّما هي بحسب المادة البدنية والنشأه الطبيعية لا غير، أمّا بحسب النشأة الروحية التي هي ملاك الارتقاء إلىٰ أسنى الدرجات الرفيعة التي وصلها أولو العزم والأئمة والملائكة عليهم السلام فهذه النشأة واقعة تحت أنواع لا تحصىٰ.

أمّا قوله تعالىٰ: ﴿ **قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ** ﴾[2]، إنّما هو ناظر للنوع الأوّل من

---

(١) البقرة: ٢ / ٢٩.

(٢) الكهف: ١٨ / ١١٠.

المماثلة وهي المماثلة البدنية لا غير، وإلّا فإنَّ نوعَ النبيّ والإمام نوعٌ عالٍ شريف، بل من أشرف سائر الأنواع.

وعليه تكون نسبة نوع (الحجّة) ـ في حديث الكافي ـ إلىٰ سائر البشر في رتبة الوجود كنسبة الإنسان إلىٰ سائر الحيوان، وكنسبة الحيوان إلى النبات، والنبات إلى الجماد[(١)].

وبهذا يمكن فهم كلام الإمام الصادق عليه السلام، بأنَّ الأرض لا تخلو من حجّة؛ لأنَّ ارتفاع الحجّة عن الأرض ـ وهو أشرف من فيها ـ سيؤدي إلى ارتفاع من عليها، ولهذا قد ورد عنهم عليهم السلام في الصحيح الثابت قولهم: « **لو لَم يبقَ في الأرض إلّا اثنان لكان أحدهما الحجّة** »[(٢)].

أقول: لو فكر الإنسان قليلاً بمسألة عدم خلو الأرض من حجّة لله تعالىٰ من غير أن يربط تفكيره بالآراء المذهبية ـ لانتهىٰ به المطاف إلىٰ حتمية القول بها، إذ سيرى أنَّ الإيمان بها هو عين الإيمان بعدله سبحانه، وعطفه ولطفه بعباده.

حديث: «من مات ولم يعرف إمام زمانه..»

كثرة أحاديث الكافي بهذا المعنىٰ:

أفرد الكليني رحمه الله باباً في كتاب الحجّة من أُصول الكافي بعنوان: (أنَّه من عرف إمامه لم يضره تَقَدَّمَ هذا الأمر أو تَأَخّرَ)، أخرج فيه سبعة أحاديث الأربعة الأُولىٰ منها والأخير عن الإمام الصادق، والخامس، والسادس عن أبي جعفر الباقر عليهما السلام.

---

(١) شرح أُصول الكافي / صدر المتألهين الشيرازي ٢: ٥٠٣ ـ ٥٠٤.

(٢) راجع أُصول الكافي ١: ١٣٧ / ١ ـ باب أنّه لو لم يبقَ إلّا رجلان لكان أحدهما الحجّة، ومثل هذا الحديث، الأحاديث: الثالث، والرابع، والخامس من الباب المذكور.

وقد ورد في الحديث الخامس قول الباقر عليه السلام: « من مات وليس له إمام فميتته ميتة جاهلية.. الحديث »[١] أمّا الأحاديث الستة الأُخرىٰ فهي في التأكيد علىٰ وجوب معرفة الإمام في كلّ عصر.

كما أفرد باباً آخر في كتاب الحجّة أيضاً بعنوان: (من مات وليس له إمام من أئمة الهدىٰ)، أخرج فيه أربعة أحاديث كلها عن الإمام الصادق عليه السلام، وقد ورد التصريح في الثلاثة الأُولىٰ منها بأنَّ من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية، وقد تضمن الحديث الرابع هذا المعنىٰ أيضاً[٢]، كما ورد التصريح بذلك عن الباقر عليه السلام، كما في الحديث الأوّل من باب: (في الأئمة عليهم السلام أنّهم إذا ظهر أمرهم حكموا بحكم داود وآل داود..)[٣].

كما خصص الكليني باباً في كتاب الحجّة، بعنوان: (معرفة الإمام والرد إليه) أخرج فيه أربعة عشر حديثاً.

الأوّل، والثالث، والرابع، والثامن، والعاشر، والثاني عشر، والثالث عشر؛ رواها بسنده عن الإمام الباقر عليه السلام.

والثاني، عن أحدهما: (الباقر أو الصادق عليهما السلام).

وما تبقىٰ من أحاديث الباب فعن أبي عبد الله الصادق عليه السلام[٤].

وعلى الرغم من أنَّ أحاديث الباب كلها متضمنة لمعنىٰ حديث: « من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية » إلّا أنّه ورد التصريح به في بعض أحاديث الباب

---

(١) أصول الكافي ١: ٣٠٣/ ٥.

(٢) أصول الكافي ١: ٣٠٨/ ١ ـ ٤.

(٣) أصول الكافي ١: ٣٢٧/ ١.

(٤) أصول الكافي ١: ١٣٨ ـ ١٤٢/ ١ ـ ١٤.

المذكور كما في الحديث الأوّل، والرابع، وغيرهما.

ومن هنا يظهر تظافر طرق الكليني في إثبات صحَّة ما عنونه من أبواب، وذلك عبر أحاديثها المسندة إلىٰ أهل البيت عليهم السلام بتوسط جل مشايخ الشيعة، وثقات رواتهم، كما يظهر من تتبع مواردها في الأبواب المذكورة.

من أنكر صحَّة هذه الأحاديث

أنكرت زمرة من الكتَّاب المعاصرين صحَّة بعض هذه الأحاديث الواردة في كتاب الكافي، ولم يشفعوا هذا الإنكار بأيّ دليل، إلّا ما كان من الشيخ أبي زهرة الذي طالما اعتاد علىٰ ردّ ما لا يوافق هواه بدليل الشنشنة الأخزمية التي لم تفارقه مع الأسف في كتابه الإمام الصادق، فتحريف الكليني للقرآن الكريم باعتقاده هو الدليل الكافي لرد أيّ حديث في الكافي، ولو تسالم المسلمون علىٰ صحته جميعاً !!

وأوّل هؤلاء الكتَّاب الأُستاذ أحمد أمين الذي أتحف القراء بادعاء أنَّ حديث: « **من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية** » هو ممّا أزادته الشيعة الإمامية ـ ويعني به الكليني ـ علىٰ أحاديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم[1].

وقال الشيخ أبو زهرة: «ويقول الكافي: إنَّ مَنْ أصبح من هذه الأُمّة لا إمام له ، أصبح ضالاً تائهاً، وإن مات علىٰ هذا الحال مات ميتة كفر ونفاق»[2].

ثمَّ أنكر صحَّة بعض الأحاديث الأُخرىٰ بهذا المعنىٰ وقال:

«ذلك كلام الإمامية في رأي الصادق، وليس لنا أن نتدخل في اعتقادهم، ولا

---

(١) ظهر الإسلام ٤: ١٣.

(٢) الإمام الصادق: ١٩٤.

أن نخرجهم من ربقة الإسلام بهذا الاعتقاد، بل ولا ننقص من إيمانهم، ولكن من حقنا أن نتعرف مقدار صحّة النسبة في هذه الآراء للصادق الأمين عترة الصادقين، فإنَّ الصادق ليس الكلام فيه مقصوراً علىٰ طائفة، بل الكلام فيه وتحرّي صدق ما ينسب إليه من حق كلّ الباحثين، وإنَّا نقول: إنا نشك في صدق هذه الأخبار المنسوبة إلى الصادق؛ لأنَّ رواية أكثرها عن طريق الكليني، ونحن نضع رواياته دائماً في الميزان، لا نرفض رفضاً باتاً روايته، ولكن نشك، إذ قد قال في القرآن كلاماً خالف فيه نقل الإمامية عن الإمام الصادق، وأنَّ نقلهم في القرآن عنه ﷺ هو الصادق، ونقل الكليني هو غير الصادق.

بل أكثر من هذا القول: إنَّ من يدعي على القرآن أنَّه حصل فيه نقص، ويدّعي أنَّ الحذف فيه كان كثيراً، ويصر علىٰ ذلك ولا ينقل سواه لا يمكن أن نقول: إنَّه سليم الاعتقاد؛ ولذلك لا نقبل كلامه كله عن الصادق من غير دراسة»[1].

أقول: لست أدري ما يبرر للشيخ أبي زهرة تكريس الجهد في دراسة حياة الإمام الصادق عليه السلام علىٰ كتاب يرىٰ أنَّ مؤلفه سيِّئ الاعتقاد، وهو يعلم جيداً أنَّ كتب الصدوق، والمفيد، والمرتضىٰ ـ وهم من سليمي الاعتقاد بنظره ـ قد حفلت هي الأُخرىٰ بأقوال الإمام الصادق عليه السلام.

أمَا كان الأجدر أن تكون دراسته في هذه الكتب مع تجنب كتاب الكافي ما دام الانطباع عنه بهذه الصورة؟ لكي يصدق على الأقل بعدم تنقيصه من إيمان الشيعة، وذلك بالابتعاد عن النيل من أعلامهم الذي لا يجتمع مع تمجيد الإمام الصادق عليه السلام، ولا مع عدم التدخل في اعتقادات الشيعة، ولا مع عدم إخراجهم عن ربقة الإسلام.

وأيّ إساءة للشيعة أبلغ من هذا الكلام الذي يريد ملفقه أن يصور الشيعة

(١) الإمام الصادق: ١٩٥ ـ ١٩٦.

وكأنّهم زمرة من المنافقين الذين ينقلون عن أئمتهم بخلاف ما ينقله الكليني في القرآن الكريم، ومع هذا فلم ينكر أحد منهم على الكليني ذلك، بل على العكس منه، إذ أجمع المحققون من علماء الشيعة علىٰ سلامة معتقده، مع أنَّه روىٰ في القرآن الكريم ما يدل علىٰ أنَّ مذهبه هو التحريف!!

نعم، هكذا أراد أبو زهرة أن يُفهم كلامه لا غير.

إنَّ من المؤسف حقاً أن لا يكون الشيخ أبو زهرة متحرياً الحق وقول الصدق في كتابه الإمام الصادق، حيث أشهد الله تعالىٰ علىٰ نفسه أنَّ بدنه قد أخذته القشعريرة وهو يقرأ روايات التحريف في كتاب الكافي، ولكن بدنه ـ مع الأسف ـ لم يقشعر ولو مرة واحدة من قراءة مزاعم الزيادة والنقصان، والضياع، والإسقاط، والتبديل، والتغيير بحروف القرآن الكريم وآياته، وسوره، وما يمس قداسته كلها في روايات أهل السُنّة كما سيأتي في آخر البحث بمائة مثال.

ومنهم، كبير علماء الهند الشيخ محمد منظور نعماني قال: «في أُصول الكافي باب بعنوان: معرفة الإمام والرد إليه، وردت فيه الرواية التالية: عن أحدهما أنَّه قال: لا يكون العبد مؤمناً حتىٰ يعرف الله، ورسوله، والأئمة كلهم، وإمام زمانه»[1].

ونرىٰ مثل هذا الإنكار أيضاً في كتاب (موقف الشيعة من أهل السُنّة)[2].

إثبات صحّة ما أنكروه

إنَّ الأحاديث المشار إلىٰ مواردها آنفاً في كتاب الكافي تكاد تكون متفقة علىٰ معنىٰ واحد، وهو أنَّ من مات ولم يعرف إمام زمانه، مات ميتة جاهلية كما

---

(١) الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام: ١١٣.

(٢) موقف الشيعة من أهل السُنّة / محمد مال الله: ٥٢.

صرحت بذلك بعض أحاديث الأبواب المتقدّمة ؛ ولمَّا كان حديث : « من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية » قد سجلته أُمهات كتب الجمهور، فلا طائل إذاً من تحقيق أسانيده في الكافي وإثبات سلامة الكثير منها من أيّ ضعف أو إرسال، ولهذا سيكون الحديث عن مثبتات صحَّة ما رواه ثقة الإسلام على النحو الآتي:

أوّلاً ـ من أخرج الحديث من أهل السُنّة والشيعة :

حفلت كتب الصحاح والمسانيد والجاميع والزوائد والمستدركات الحديثية عند أهل السُنّة بهذا الحديث، وقد رُوي بعشرات الطرق عندهم، ولا يبعد تواتره، ويكفي في إثبات صحته اتفاق الشيخين: البخاري، ومسلم علىٰ روايته، فضلاً عن اعتناء غيرهما بتسجيله أيضاً، ومن طرق شتىٰ، وإليك بعضهم:

١ ـ أبو جعفر الإسكافي المعتزلي (ت/ ٢٤٠ هـ) في خلاصة نقض كتاب العثمانية للجاحظ: ٢٩.

٢ ـ أحمد بن حنبل (ت/ ٢٤١ هـ) في مسنده ٢: ٨٣ و ٣: ٤٤٦ و ٤: ٩٦.

٣ ـ البخاري (ت/ ٢٥٦ هـ) في صحيحه ٥: ١٣ ـ باب الفتن.

٤ ـ أبو داود الطيالسي (ت/ ٢٥٩ هـ) في مسنده: ٢٥٩ طبعة حيدرآباد ـ الهند.

٥ ـ مسلم (ت/ ٢٦١ هـ) في صحيحه ٦: ٢١ ـ ٢٢ / ١٨٤٩.

٦ ـ البزاز (ت/ ٢٩٢ هـ) كما في الزوائد ١: ١٤٤ و ٢: ١٤٣.

٧ ـ الدولابي (ت/ ٣٢٠ هـ) في الكنىٰ والأسماء ٢: ٣.

٨ ـ الطبراني (ت/ ٣٦٠ هـ) في المعجم الكبير ١٠: ٣٥٠ / ١٠٦٨٧ طبعة بغداد، وفي الأوسط كما ورد في مجمع الزوائد ٥: ٢٢٤.

٩ ـ الحاكم النيسابوري (ت/ ٤٠٥ هـ) في المستدرك ١: ٧٧.

١٠ ـ أبو نعيم الأصفهاني (ت/ ٤٣٠ هـ) في حيلة الأولياء ٣: ٢٢٤.

١١ ـ البيهقي (ت/ ٤٥٨ هـ) في سننه ٨: ١٥٦ و ١٥٧.

١٢ ـ السرخسي (ت/ ٤٩٠ هـ) في المبسوط ١: ١١٣.

١٣ ـ ابن الأثير الجزري (ت/ ٦٠٦ هـ) في جامع الأُصول ٤: ٧٠.

١٤ ـ ابن أبي الحديد (ت/ ٦٥٦ هـ) في شرح نهج البلاغة ٩: ١٥٥.

١٥ ـ النووي (ت/ ٦٧٦ هـ) في شرح صحيح مسلم ١٢: ٤٤٠.

١٦ ـ الذهبي (ت/ ٧٤٨ هـ) في تلخيص المستدرك ١: ٧٧ و ١٧٧.

١٧ ـ ابن كثير الدمشقي (ت/ ٧٧٤ هـ) في تفسيره ١: ٥١٧.

١٨ ـ التفتازاني (ت/ ٧٩٣ هـ) في شرح المقاصد ٢: ٢٧٥، وشرح عقائد النسفي المطبوع سنة ١٣٠٢ هـ، أمّا في طبعة سنة ١٣١٣ هـ، فقد حُذفت منه سبع صحائف ذكرت الحديث! حذفتها ـ كما يقول العلّامة الأميني ـ (الأيدي الأمينة علىٰ ودائع العلم والدين)!

١٩ ـ الهيثمي (ت/٨٠٧ هـ) في مجمع الزوائد٥: ٢١٨و٢١٩و٢٢٣و٢٢٥و٣١٢.

٢٠ ـ ابن ربيع الشيباني (ت/ ٩٤٤ هـ) في تيسير الوصول ٢: ٣٩.

٢١ ـ المتقي الهندي (ت/٩٧٥ هـ) في كنز العمال ٣: ٢٠٠ ـ طبعة حيدرآباد ـ الهند.

٢٢ ـ الملا علي القاري (ت/١٠١٤ هـ) في خاتمة الجواهر المضيئة ٢: ٤٥٧و٥٠٩.

٢٣ ـ الشاه ولي الله الدهلوي (ت/ ١١٧٦ هـ) في إزالة الخفاء ١: ٣.

٢٤ ـ القندوزي الحنفي (ت/ ١٢٩٤ هـ) في ينابيع المودّة: ١١٧.

٢٥ ـ القاضي بهلول الزنكنة زوري (ت / ١٣٠٠ هـ) في تاريخ آل محمد، المترجم عن التركية إلى الفارسية[1].

٢٦ ـ الشيخ رجب بن أحمد في شرح الطريقة: ٢١٦.

---

(١) الإشارة إلىٰ هذه المصادر مقتبسة من كتاب: المهديّ المنتظر في نهج البلاغة / الشيخ مهديّ فقيه إيماني: ٧ ـ ٩، وقد ذكر بعضها العلّامة الأميني في كتابه الخالد الغدير ١٠: ٣٥٩ ـ ٣٦٠.

٢٧ ـ العلّامة بهجت أفندي في تاريخ آل محمد: ١٩٨[1].

كما أخرج محدِّثو الشيعة الإمامية هذا الحديث أيضاً، نذكر منهم:

٢٨ ـ عبد الله بن جعفر الحميري، وهو من أجلّاء مشايخ الكليني، وقد أشرنا إلىٰ وثاقته عند ذكر من كتب عن الغيبة من أعلام الشيعة في هذا الفصل، أخرج الحديث في قرب الإسناد: ١٢٦٠/٣٥١ ـ في أجوبة الإمام الرضا عليه‌السلام.

٢٩ ـ محمد بن الحسن الصفار وهو من أعاظم مشايخ ثقة الإسلام الكليني، مات رحمه‌الله سنة (٢٩٠ هـ)، أخرج الحديث في بصائر الدرجات: ٢٥٩ و ٥٠٩ و ٥١٠.

٣٠ ـ قطب الشيعة في عصره وفقيههم وعالمهم الشيخ الجليل عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّي والد الشيخ الصدوق، مات رحمه‌الله سنة ٣٢٩ هـ، أخرج الحديث في الإمامة والتبصرة من الحيرة، عن الإمام الباقر عليه‌السلام: ٢١٩ / ٦٩ ـ باب ١٨، وعن الإمام الصادق عليه‌السلام: ٧٠/٢١٩ و ٧١/٢٢٠ ـ باب ١٨ أيضاً.

٣١ ـ الكشي المعاصر للشيخ الكليني، وهو من ثقات تلامذة العياشي المتوفىٰ سنة ٣٢٠ هـ، أخرج الحديث في رجاله: ٢٣٥ / ٤٢٨ ـ في ترجمة سالم بن أبي حفصة.

٣٢ ـ الشيخ محمد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّي المشهور بالصدوق (ت/ ٣٨١ هـ)، أخرج الحديث في كمال الدين ٢: ٤١٢ ـ ١٠/٤١٣ و ١١ و١٢ و ١٥ ـ باب ٣٩ فيمن أنكر القائم الثاني عشر من الأئمة عليهم‌السلام، والأحاديث الأُخرى الواردة في الباب المذكور كلها بهذا المعنىٰ.

ومن هنا يتبين أنَّ من أنكر صحَّة هذا الحديث، أو من جعله من زيادات الشيعة الإمامية، هو إمَّا أن يكون قد غفل عمّن أخرج هذا الحديث ـ قبل أن يولد الكليني ـ من أهل السُنّة، وإمَّا تغافل عن ذلك ـ وهو الأرجح ـ بعد أن لم يجد من يرشحه في

(١) الإشارة إلى المصدرين ٢٦ و ٢٧ مقتبسة من كتاب: من هو المهديّ / التبريزي: ٩.

هذا الوجود ليكون إماماً لزمانه وحجّة لله تعالىٰ في أرضه غير ما تقول به الشيعة الإمامية.

أمّا عن الحديث الذي أنكر صحته الشيخ محمد منظور نعماني ـ كبير علماء الهند، فلا حاجة لإطالة الكلام في مناقشته؛ لأنَّ الإيمان هو فرع المعرفة، ومن يجهل خالقه كيف يمتثل لأوامره، ويرتدع عن معاصيه؟ ومن لا يعرف رسول الله ﷺ كيف يعمل بسنته؟ كما أنَّ صدر الحديث هو ممّا لا يسع المسلم إنكاره، إذ كيف يتحقق معنى الإيمان عند من لا يعرف الله تعالىٰ ولا يعرف رسوله الكريم ﷺ؟

ولكن عَطْفَ معرفة الأئمة، وإمام الزمان علىٰ معرفة الله تعالىٰ ومعرفة رسوله ﷺ هي التي استثقلها الشيخ محمد منظور نعماني، وكأنَّ أُولي الأمر الذين أمر الله بطاعتهم، غيرهم!! ولو كان ذيل الحديث: (ومعرفة سلاطين المسلمين وحكامهم وملوكهم) لوجد حديث الكافي من صدر الشيخ رحابة وتصديقاً.

وهكذا نرىٰ كبير علماء الهند ـ كما ذُيّل اسمه في عنوان كتابه ـ يكرس علمه في هذه التفاهات ويشغل الآخرين بها غافلاً عمّا يجري في بلاده من تهديم مساجد المسلمين وإقامة المعابد الوثنية فيها، وكأن الله تعالىٰ لم يأخذ علىٰ العلماء أن لا يُقَارُّوا علىٰ كِظَّةِ ظالمٍ ولا سَغَبِ مظلُوم!

ثانياً ـ دلالة الحديث علىٰ صحّة ما تقول به الشيعة:

كما أنَّ هذا الحديث الشريف الذي اتفق الشيخان علىٰ روايته لا يحتمل التأويل البتة، وإنّه ليدل صراحة علىٰ صحّة ما تقوله الشيعة الإمامية في أئمة أهل البيت عليهم السلام من أنَّ كلّ واحد منهم هو إمام زمانه، وصولاً إلىٰ خاتم الأئمة الإمام المهديّ عليه السلام؛ لأنَّ معنى الإمام لغة من يُقتدىٰ به، والمراد منه اصطلاحاً هو من ينوب عن النبيّ ﷺ،

وأهل البيت عليهم السلام هم أَوْلى الخلق بهذه المهمة كما تبيَّن دليله في البحوث التمهيدية، وليس من المعقول أن يُحمل معنى الإمام على الظالم الفاسق.

ومن ادّعىٰ أنَّ المراد بالإمام الذي من لا يعرفه سيموت ميتة جاهلية هو السلطان، أو الحاكم، أو الملك، وإن كان فاسقاً ظالماً، كما في بعض التأويلات، فعليه أن يثبت بالدليل أنَّ معرفة الظالم الفاسق من الدين أولاً، وثانياً أن يبيِّن للعقلاء الثمرة المترتبة علىٰ معرفة الظالم الفاسق من أُولئك السلاطين الذين قد تجمّعت عند بعضهم كلّ وضاعة وخسة، وتجسّدت في تصرفاتهم كلّ موبقة ورذيلة.

نعم، إنَّ من هؤلاء الحكام الذين لم تصحِّح الشيعة إمامتهم، وصحَّحها غيرهم من تمنىٰ لو أنَّ أشياخه الذين هلكوا ببدر كانوا أحياءً فيرون ما صنعه ابنهم (حاكم المسلمين) بآل محمد صلى الله عليه وآله، وكيف أنَّه تشفّىٰ بدمائهم، وسبىٰ حرائرهم من بلد إلىٰ بلد.

ومنهم من مزّق المصحف الشريف؛ لأنّه تفأل في المصحف فخرج له قوله تعالى: ﴿ وَٱسْتَفْتَحُواْ وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ ﴾[1].

فأنشد ـ بعد أن مزّق المصحف ـ:

أتُوعِدُ كُلَّ جَبّارٍ عَنِيدٍ ... فَهَا أَنَا ذَاكَ جَبَّارٌ عنِيدُ
إذَا مَا جِئْتَ رَبَّكَ يَومَ حَشْرٍ ... فَقُلْ يَاربِّ: مَزَّقَنِي الوَلِيدُ

فهل يكون مثل هؤلاء ومن كان علىٰ شاكلتهم ـ ممّن لو استعرضنا سيرة كلّ واحد منهم لا حتجنا إلىٰ مجلدات ـ لهم هذه المنزلة العظيمة عند الله تعالىٰ ورسوله الكريم صلى الله عليه وآله حتىٰ إنَّ من مات ولم يعرفهم سيموت ميتة جاهلية؟ أم أنَّ هناك إمام عدل

---

(١) إبراهيم: ١٤/ ١٥.

من عرفه فقد عرفه ومن جهله فليس له إلّا ذلك المصير ؟

ولهذا فقد أدرك الكثير من علماء أهل السُنّة حقيقة ما تقول به الشيعة الإمامية في مصداق هذا الحديث الشريف، وغيره من الأحاديث الشريفة المثبتة لوجود الإمام المهديّ عليه السلام، وأنَّه هو الإمام الذي من لم يعرفه مات ميتة جاهلية.

قال العلّامة بهجت أفندي ـ وهو من علماء أهل السُنّة ـ ما نصه:

«لمَّا كان حديث: «**من مات ولم يعرف إمام زمانه فقد مات ميتة الجاهلية**» متفقاً عليه بين علماء المسلمين، قلّما يوجد مسلم لا يعتقد بوجود الإمام المنتظر، ونحن نعتقد أنَّ المهديّ صاحب العصر والزمان ولد ببلدة سامراء، وإليه انتهت وراثة النبوّة والوصاية والإمامة، وقد اقتضت الحكمة الإلٰهية حفظ سلسلة الإمامة إلىٰ يوم القيامة، فإنَّ عدد الأئمّة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم محصورة معلومة، وهي اثنا عشر بمقتضى الحديث المعتبر المروي في الصحيحين: «**الخلفاء بعدي اثنا عشر كلّهم من قريش**»»[1].

أحاديث حكم المهديّ كحكم داود عليه السلام

موارد هذه الأحاديث في الكافي:

في كتاب الحجّة من أُصول الكافي باب بعنوان: «في الأئمة عليهم السلام أنّهم إذا ظهر أمرهم حكموا بحكم داود وآل داود، ولا يَسألون البيّنة، عليهم السلام والرحمة والرضوان»[2]، وقد أخرج الكليني في هذا الباب خمسة أحاديث:

(١) تاريخ آل محمد/العلامة بهجت أفندي: ١٩٨ ـ طبع إيران، نقلاً عن: من هو المهديّ/التبريزي: ٩ هامش رقم/١.
(٢) أُصول الكافي ١: ٣٢٧.

الأوّل: عن أبي جعفر الباقر وأبي عبد الله الصادق عليهما السلام.

والثاني، والثالث، والخامس عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام.

والرابع، عن زين العابدين عليّ بن الحسين عليهما السلام.

كما ورد حديث سادس عن العسكري عليه السلام في بيان كيفية حكم الإمام المهديّ عليه السلام، أخرجه الكليني رحمه الله في باب مولد أبي محمد الحسن بن عليّ العسكري عليهما السلام[1].

ولا بُدّ من إعطاء صورة واضحة عن هذه الأحاديث، لكي يتبين بُعد الاتهام الموجّه إلى الشيعة ـ الذي رافق إنكارها ـ عن الواقع، فنقول:

نصّ الحديث الأوّل منها علىٰ أنَّ الأئمّة عليهم السلام لا يموت منهم ميت حتىٰ يُخَلِّفَ من بعده من يعمل بمثل عمله، ويسير بسيرته، ويدعو إلىٰ ما دعا إليه، وفيه قول الصادق عليه السلام لأبي عبيدة: **« إنَّه لم يمنع ما أُعطي داودَ أن أُعطي سليمانَ، ثمَّ قال: يا أبا عبيدة إذا قام قائم آل محمد عليه السلام حكم بحكم داود وسليمان، ولا يَسألُ بيّنةً »**.

أمَّا الحديث الثاني فهو من قول الإمام الصادق عليه السلام: **« لا تذهب الدنيا حتىٰ يخرج رجل مني يحكم بحكومة آل داود ولا يَسألُ بيّنة، يُعطي كلّ نفس حقَّها »**.

ومثل هذا في الحديثين: الثالث والرابع.

أمَّا الحديث الخامس فقد تضمن بيان الإمام الصادق عليه السلام لمنزلة الأئمة حيث سأله عن ذلك عمار الساباطي، ثمَّ سأله بعد ذلك: فبما تحكمون ؟ فكان الجواب: **« بحكم الله، وحكم آل داود، وحكم محمد صلى الله عليه وآله** .. الحديث »[2].

أمَّا الحديث السادس فقد ورد فيه التصريح بأنَّ قضاء الإمام الحجّة عليه السلام سيكون

(١) أُصول الكافي ١: ٤٢٦/ ١٣.

(٢) أُصول الكافي ١: ٣٢٧ـ٣٢٨/الأحاديث (١ ـ ٥).

بموجب علمه، كقضاء نبي الله داود عليه السلام، لا يَسألُ البيّنة[1].

ادعاء أنَّ هذه الأحاديث من مفتريات اليهود، مع تخطئة الأنبياء عليهم السلام :

لم يكتف المقلّدون برفض هذه الأحاديث وإنكار صحتها، بل حاولوا جعلها من مفتريات اليهود التي تأثر بها الكليني رحمه الله ومن ثمّ التشنيع بها على الشيعة الإمامية، واتهامهم بأسخف الاتهامات، والإساءة إلىٰ أنبياء الله تعالىٰ وتخطئتهم عليهم السلام.

من ذلك ما قاله الدكتور عبد الله الغفاري في بروتوكولات آيات قم: «وقد تبنىٰ ثقة دينهم الكليني هذه العقيدة [أي عقيدة ظهور المهديّ عليه السلام] وبوّب لها باباً خاصاً بعنوان: (باب في الأئمة عليهم السلام أنَّهم إذا ظهر امرهم حكموا بحكم داود ولا يسألون البيّنة)، ولا يخفىٰ ما في هذا الاتجاه من عنصر يهودي، ولهذا علق بعضهم علىٰ هذا العنوان بقوله: أي: أنَّهم ينسخون الدين المحمدي ويرجعون إلىٰ دين اليهود»[2] !

أقول :

قبل مناقشة هذا الاتهام السخيف نلفت نظر القارئ المسلم إلىٰ مدىٰ تخوف الأُستاذ الغفاري وأسياده من المد الإسلامي الذي دفعته الآيات العِظام في قم المقدسة، وانطلق منها لنشر الدين المحمدي، بعد أن غذته بآلاف الشهداء في سوح الكرامة من أجل رفعة الإسلام وعزته.

ومن هؤلاء المقلّدين الأُستاذ السائح المغربي، حيث نقل آخر الحديث الأوّل،

---

(١) أُصول الكافي ١: ٤٢٦/ ١٣.

(٢) بروتوكولات آيات قم/د. عبد الله الغفاري: ١٠٢، ويعني بقوله: (علق بعضهم)، صاحب الخطوط العريضة محب الدين الخطيب في تعليقته على المنتقىٰ ص ٣٠٢ هامش رقم/٤ كما أشار إليه الدكتور نفسه في هامش ما أسماه البروتوكولات.

مع الحديث الثاني من الأحاديث الخمسة المتقدّمة آنفاً، مدّعياً بعد ذلك: أنَّ محدِّثي الشيعة اكتفوا بصحّة السند، ولهذا صدّقوا بمثل هذه الأحاديث، زاعماً بعد ذلك أنَّ الواضع ـ لِمَا نقله هو من الكافي ـ يشير إلىٰ خطأ إجرائي وقع فيه النبيّ داود عليه السلام ممّا استوجب عليه التوبة، ثمَّ نقل الآيات الواردة في قصة الخصم الذين تسَوَّروا المحراب ثمَّ احتكموا إلىٰ داود عليه السلام في مسألة النعاج كما بيّنها القرآن الكريم، وأحال إلىٰ تفسيري الطبرسي، والسيد الطباطبائي رحمهما الله فقال:

«ولست أُلزم الشيعة بتفاسير أهل السُنّة، ولكنّني أُحيل إلىٰ مجمع البيان للطبرسي، والميزان للسيد محمد حسين الطباطبائي ـ إلىٰ أن قال ـ: والحاكم بدون بيّنة لا يستوجب المدح، ولا يصحُّ أن يكون مجالاً للفخر بالنسبة للمهديّ، ولكن أحبار اليهود الذين أسلموا نفاقاً هم الذين وضعوا هذه الروايات»[1].

جواب هذا الادعاء

أوّلاً ـ عصمة الأنبياء عليهم السلام:

اتفقت كلمة علماء الإمامية علىٰ وجوب عصمة الأنبياء عليهم السلام عن الذنوب كلها صغيرها وكبيرها، واختلف غيرهم في ذلك.

فالمعتزلة قد جوزوا صغائر الذنوب على الأنبياء، إمّا لسهوهم، أو لخطأ في التأويل، أو لأنّها تقع محبطة بكثرة ثوابهم.

بينما ذهبت الأشعرية والحشوية إلىٰ جواز ارتكابهم الصغائر والكبائر إلّا الكفر والكذب.

---

(١) تراثنا وموازين النقد / الأُستاذ عليّ حسين السائح: ٢٠٥ـ٢٠٦.

وقد استدلّ علماء الشيعة بجملة من الأدلة علىٰ وجوب عصمة الأنبياء عليهم السلام :

منها : أنَّ الغرض من بعثة الأنبياء عليهم السلام إنَّما يحصل بالعصمة ؛ لذا وجبت تحصيلاً لذلك الغرض، إذ لو جاز الكذب على الأنبياء عليهم السلام ، أو جُوِّز عليهم ذلك لكان ما يأمرون به وينهون عنه عرضة لعدم الاقتداء، وهذا نقض للغرض من البعثة.

ومنها : أنَّ جواز ارتكاب النبيّ الذنب صغيراً كان أو كبيراً يتعارض مع وجوب طاعته ؛ لأنَّ ارتكاب الذنب معصية، ومتابعته عليها باطلة إذ لم يرخّص الشارع لأحد فعل المعصية. وعدم متابعته كذلك لانتفاء فائدة البعثة.

ومنها : إذا فعل النبيّ معصية وجب الإنكار عليه لعموم وجوب النهي عن المنكر وذلك يستلزم إيذائه وهو منهي عنه، وكلّ ذلك محال.

وممّا يجب توفره في النبيّ من غير العصمة: كمال العقل، والذكاء، والفطنة، وقوة الرأي، وعدم السهو لئلا يسهو عن بعض ما أُمر بتبليغه، وغير ذلك من الصفات الأُخرى التي تليق بمكانة الأنبياء عليهم السلام التي لا تنافي الغرض المطلوب من البعثة، أو تؤدي إلى النفرة منهم [(١)].

ومعنى القول بخطأ داود عليه السلام في قصة الخصم، أنَّه عليه السلام كان قليل التفكير والذكاء، ولم يكن فطناً، ولا رأيه محكماً، وأنَّه عرضة للأخطاء ؛ لأنَّ من يجوز عليه الخطأ في القضاء مرة، لايؤتمن على الحكم إذ يجوز عليه الخطأ مرات، ولو جاز ذلك علىٰ نبي الله داود لما جعله تعالىٰ خليفة في الأرض ليحكم بين الناس بالحق.

ثانياً ـ مكانة النبيّ داود عليه السلام في القرآن الكريم :

إنَّ ما نُسب إلىٰ نبي الله داود عليه السلام من خطأ إجرائي استوجب التوبة ـ كما يقول

---

(١) لخّصنا هذه الأقوال من كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد / العلّامة الحلي : ٣٤٩ ـ ٣٥٠.

الأُستاذ السائح ـ ليس علىٰ ظاهره، وقبل بيان ما حكاه القرآن الكريم من نبأ الخصمين نورد جملة من الآيات الكريمة المبيّنة لمنزلة داود عليه السلام وما حباه الله تعالىٰ من نعم وما وهبه من علم عظيم، خصوصاً في القضاء. كما يتضح من قوله تعالىٰ في الآيات الكريمة التالية:

١ ـ ﴿ يَـا دَاوُدُ إِنَّـا جَـعَلْنَاكَ خَـلِيفَةً فـي ٱلأَرْضِ فَـاحْكُم بَـيْنَ ٱلنَّـاسِ بِالحَقِّ .. ﴾ص: ٣٨ / ٢٦.

٢ ـ ﴿ وَلَقَدْ آتَينَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْماً وَقَالَا ٱلحَمْدُ للهِ ٱلَّذِي فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ ٱلمُؤْمِنِينَ ﴾، النمل: ٢٧ / ١٥.

٣ ـ ﴿ وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَآتَيْنَاهُ ٱلحِكْمَةَ وَفَصْلَ ٱلخِطَابِ ﴾، ص: ٣٨ / ٢٠.

٤ ـ ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْراهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ * وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلّاً هَدَيْنَا وَنُوحاً هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَارُونَ وَكَذٰلِكَ نَجْزِي ٱلمُحْسِنِينَ ﴾ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ أُوْلٰئِكَ ٱلَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الكِتَابَ وَٱلحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ... أُوْلٰئِكَ ٱلَّـذِينَ هَدَىٰ ٱللهُ فبِهُداهُمُ ٱقْتَدِهْ .. ﴾، الأنعام ٦: ٨٣ ـ ٩٠ .

٥ ـ ﴿ وَلَـقَدْ فَـضَّلْنَا بَـعْضَ ٱلنَّـبِيِّينَ عَـلَىٰ بَعْضٍ وَآتَـيْنَا دَاوُدَ زَبُـوراً ﴾، الإسراء: ١٧ / ٥٥.

٦ ـ ﴿ ٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا ٱلأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ * إِنَّا سَخَّرْنَا ٱلجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَٱلإِشْرَاقِ * وَٱلطَّيْرَ مَحْشُورَةً كُلٌّ لَهُ أَوَّابٌ ﴾، ص: ٣٨/ ١٧ ـ ١٩.

٧ ـ وقال تعالىٰ في داود وسليمان: ﴿ ..وَكُلّاً آتَيْنَا حُكْماً وَعِلْماً وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ ٱلجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ ﴾، الأنبياء: ٢١ / ٧٩.

ويستفاد من هذه الآيات الأُمور التالية:

١ ـ لا يمكن تصور صدور الخطأ في الحكم عن داود عليه السلام بعد أن جعله الله تعالىٰ خليفة ليحكم بين الناس بالحق.

٢ ـ إنَّه لا يمكن أن يجهل قضية ما من القضايا التي ترفع بين يديه، لا سيّما وقد سدده الله تعالىٰ فآتاه علماً وفضّله علىٰ كثير من عباده المؤمنين، كما آتاه الحكمة ﴿ وَمَنْ يُؤْتَ ٱلحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُوْلُواْ ٱلأَلْبَابِ ﴾[(١)]، ومع الحكمة فصل الخطاب، وإعطاء العلم، والحكمة، وفصل الخطاب لداود عليه السلام كلّ ذلك يدل على العناية الربانية البالغة التي منّ بها الله سبحانه علىٰ داود ليشدد بها ملكه، ويسدد بها حكمه، خصوصاً وأن معنىٰ فصل الخطاب، هو: «تفكيك الكلام الحاصل من مخاطبة واحد لغيره، وتمييز حقه من باطله، وينطبق على القضاء بين المتخاصمين في خصامهم»[(٢)]، بل يعدّ القضاء الصحيح بين المتخاصمين من فروع «فصل الخطاب» وجزئياته[(٣)].

وقد أيد البخاري هذا المعنىٰ فأخرج في صحيحه عن مجاهد في تفسير: فصل الخطاب، أنَّه قال: «الفهم في القضاء»[(٤)].

٣ ـ إنَّ داود عليه السلام آتاه الله تعالى الكتاب والحكم والنبوّة، وهداه إلى الحق، وأمر

---

(١) البقرة: ٢ / ٢٦٩.

(٢) الميزان / السيد محمد حسين الطباطبائي ١٧ : ١٩٠.

(٣) مفاهيم القرآن / السبحاني ٥ : ٧٩.

(٤) صحيح البخاري ٣: ١٢٥٧ ـ باب / ٤٠ واذكر عبدنا داود، من كتاب الأنبياء رقم / ٦٠ (الطبعة المرقمة ـ مراجعة الدكتور مصطفىٰ ديب البُغا).

أشرف أنبيائه ﷺ بالاقتداء بهدىٰ داود وهدى الأنبياء الآخرين عليهم السلام.

فقد أخرج البخاري عن مجاهد «قال: قلت لابن عباس: أسجدُ في (صٓ) ؟ فقرأ ﴿ وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ ـ حتىٰ أتىٰ ـ فَبِهُدَاهُمُ ٱقْتَدِهْ ﴾ فقال: نبيكم ﷺ ممّن أُمر أن يقتدي بهم»[(١)].

٤ ـ إنَّ داود عليه السلام كان كثير الرجوع إلى الله تعالىٰ في كلّ صغيرة وكبيرة حتىٰ وُصف بأنّه أوّاب، والأوّاب: اسم مبالغة من الأوب بمعنى الرجوع والمراد به كثرة رجوعه إلىٰ ربه تعالىٰ[(٢)].

٥ ـ إنَّ الله سبحانه قد فضّل بعض الأنبياء علىٰ بعض، وفي الآية المتقدِّمة من سورة الإسراء المباركة ما يشعر بتفضيل الله عزّ وجلّ داود علىٰ بعض الأنبياء عليهم السلام، أمَّا نبينا الأعظم ﷺ فهو من أعظم الأنبياء وأشرف الرسل، وإن روى البخاري في صحيحه ما يشوش هذه الحقيقة كما سنبيّنه في فقرات جواب هذا الادعاء.

وبعد، فهل يعقل التسليم والتصديق بما قاله مُخَطِّئة الأنبياء في داود عليه السلام ؟ وهو مَنْ:

جعله الله خليفة في الأرض ليحكم بين الناس بالحق،
وآتاه علماً،
وفضّله علىٰ كثير من عباده المؤمنين.
وشدّد ملكه،
وسدّد حُكمه،
بالحِكمة،

---

(١) صحيح البخاري ٣: ١٢٥٨ / ٣٢٣٩ ـ من الباب السابق.
(٢) الميزان ١٧: ١٨٩.

وفصل الخطاب،

ورفعه درجات،

وهداه إلىٰ الحق،

وأمر بالاقتداء بهديه،

وآتاه الكتاب، والحكم، والنبوّة،

وسخّر معه الجبال، فكان من الأوّابين.

وهل تُصَدَّق بعد هذه المزاعم الباطلة التي تُخطِّئ نبي الله داود عليه السلام بما يستوجب التوبة، تلك المزاعم القائمة علىٰ فلسفة تجويز ارتكاب الأنبياء عليهم السلام صغار الذنوب وكبارها !!

ثالثاً ـ قصة الخصم الذين تسوروا المحراب:

قال تعالىٰ في كتابه الكريم:

﴿ وَهَلْ أَتاكَ نَبأُ ٱلخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُواْ ٱلمِحْرَابَ * إِذْ دَخَلُواْ عَلَىٰ دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُواْ لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ فَاحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَٱهْدِنَا إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلصِّرَاطِ * إِنَّ هَـٰذَآ أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِـيَ نَـعْجَةٌ وَاحِـدَةٌ فَـقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي ٱلخِطَابِ * قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ وَإِنَّ كَثِيراً مِّنَ ٱلخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّاهُمْ وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعاً وَأَنَابَ * فَغَفَرْنَا لَهُ ذٰلِكَ وَإِنَّ لَهُ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَئَابٍ * يا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي ٱلأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِالحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللهِ.. ﴾[1].

هذه هي قصة دخول الخصمين علىٰ داود عليه السلام بنصّ القرآن الكريم، ولم يصرِّح

---

(١) ص: ٣٨ / ٢١ ـ ٢٦.

القرآن الكريم أنَّه عليه السلام قد بتّ في الحكم أو عيَّن المحقّ من المبطل، وغاية ما ورد أنَّ داود عليه السلام قال للمدَّعي: لقد ظلمك ـ وسيأتي ما في هذا القول من تقدير ـ ولم يسمع من المدَّعىٰ عليه، وهذا هو ما تمسَّكت به مخَطِّئة الأنبياء عليهم السلام، ولهذا قال السائح المغربي: إنَّ داود عليه السلام ارتكب خطأً إجرائياً استوجب التوبة !! ورتب علىٰ ذلك أنَّ أحاديث الكافي من وضع اليهود، والأطم من هذا ما ادّعاه مقلِّدة أهل الكتاب بأنَّ أحاديث الكافي تعني نسخ الدين المحمّدي علىٰ صاحبه وآله أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

وسيتَّضح من الرجوع إلىٰ تفاسير الشيعة ـ كما أحب الأُستاذ السائح ـ في تفسير هذه الآيات الكريمة أنَّ الأمر ليس كما ادّعاه، وأنَّه لم يحسن فهم ما في تفسيري مجمع البيان، والميزان، فنقول:

الواقعة بين الحقيقة والتمثُّل

إنَّ القضية التي رُفعت بين يدي نبيّ الله داود عليه السلام لم تكن قضية حقيقية، كحقيقة القضايا التي ترفع إلى الإمام المهديّ عليه السلام عند ظهوره.

قال الشيخ الطوسي في التبيان: «فقالوا له: خصمان، ولم يقولوا: نحن خصمان، يعني: فريقان؛ لأنَّهما كانا ملكين، ولم يكونا خصمين، ولا بغىٰ أحدهما على الآخر»[1].

ويؤيده قولهم: لا تخف، وهذا ممّا لا يوجههُ أحد من الرعية إلى الراعي، كما أنَّ دخولهم عليه من غير الجهة المعتادة، وفزعه منهم، كلّ ذلك يدلّ علىٰ أنَّهم من الملائكة، وقد تمثلوا له في صورة رجال من الإنس، وهذا من المتَّفق عليه بين مفسّري الشيعة الإمامية.

---

(١) التبيان ٨: ٥٥٢.

وعلىٰ هذا فالواقعة ليست على الحقيقة وإنَّما تمثّل فيها الملائكة في صورة متخاصمين ـ كما نصّ عليه السيد الطباطبائي في الميزان ـ لأحدهما نعجة واحدة، يسألها آخر له تسع وتسعون نعجة، وسألوه القضاء، فقال لصاحب النعجة الواحدة: (لقد ضلمك) ولم يكن قضاؤه عليه السلام منجزاً، ولو فرض ذلك لكان حكماً منه في ظرف التمثّل ومن المعلوم أن لاتكليف في هذا الظرف، وإنَّما التكليف في عالمنا المادي المحسوس، ولم تقع الواقعة فيه، ولا كان هناك متخاصمان، ولا نعجة ولا نعاج إلّا في ذلك الظرف الذي لا تكليف فيه[1].

وأمَّا علىٰ قول بعض المفسرين من أهل السُنّة من أنَّ الواقعة كانت حقيقية، وأنَّ الداخلين علىٰ داود عليه السلام كانوا بشراً، والقصة علىٰ ظاهرها، فليس فيها ما يشي بخطأ داود عليه السلام.

قال القاضي عبد الجبار (ت/ ٤١٥ هـ) في تنزيه القرآن عن المطاعن في تزييف المطاعن على القرآن الكريم في سورة (صٓ) عن قول داود عليه السلام (لقد ظلمك): «فإن قيل: كيف قال: لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلىٰ نعاجه، ولم يعلم صحَّة ما ادعىٰ ؟!

وجوابنا: إنَّه لا بُدّ من أن يكون في الكلام حذف مكانه، قال: إن كنت صادقاً فقد ظلمك، وإلّا فالمعلوم أنَّه لا ظلم هناك»[2].

وفي تنزيه الأنبياء للسيد المرتضىٰ (ت/ ٤٣٦ هـ): «فأما قوله: (لقد ظلمك) من غير مسألة للخصم فإنَّه أراد: إن كان الأمر كما ذكرت»[3].

وفي تفسير التبيان في تفسير قوله تعالىٰ علىٰ لسان داود عليه السلام:

---

(١) الميزان ١٧: ١٩٤.

(٢) تنزيه القرآن عن المطاعن / القاضي عبد الجبار: ٣٥٨.

(٣) تنزيه الأنبياء / السيد المرتضىٰ: ٨٩.

﴿ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ ﴾[(١)] : «ومعناه: إن كان الأمر علىٰ ما تدعيه لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلىٰ نعاجه»[(٢)].

وقال في مجمع البيان: «إن كان الأمر علىٰ ما تدعيه لقد ظلمك بسؤاله إيّاك بضم نعجتك إلىٰ نعاجه، فأضاف المصدر إلى المفعول به»[(٣)].

وقال في الميزان ـ في جواب هذا الفرض ـ «فينبغي أن يؤخذ قوله: (لقد ظلمك) الخ قضاءً تقديرياً، أي: إنَّك مظلوم لو لم يأتِ خصيمك بحجّة بيِّنة، وإنَّما ذلك للحفظ علىٰ ما قامت عليه الحجّة من طريق العقل والنقل أنَّ الأنبياء معصومون بعصمة من الله لا يجوز عليهم كبيرة ولا صغيرة، علىٰ أنَّ الله سبحانه صرح قبلاً بأنَّه آتاه الحكمة، وفصل الخطاب. ولا يلائم ذلك خطأه في القضاء»[(٤)].

ومن هنا يفهم كلام السيد الطباطبائي في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ به وَخَرَّ رَاكِعاً وَأَنَابَ ﴾[(٥)]، قال: «والمعنىٰ: وعلم داود أنَّ هذه الواقعة إنَّما كانت امتحاناً امتحناه وأنَّه أخطأ، فاستغفر ربه ممّا وقع منه، وخرّ منحنياً وتاب إليه»[(٦)]. بأنَّ هذا الخطأ لم يكن خطأ في واقعة حقيقية ينتصف فيها المظلوم من الظالم، وإنَّما كان في ظرف لا تكليف فيه، زيادة علىٰ أنَّه لم يترك واجباً، ولم يفعل محرّماً، ولم يقض قضاءً مبرماً، ولكنَّه استغفر ربَّه لتركه الأوْلىٰ في ظرف فُزّع فيه وخاف علىٰ نفسه من الخصم فظنَّهم أعداء، حتىٰ قالوا: (لا تخف)، وترك الأوْلىٰ

(١) ص: ٣٨ / ٢٤.

(٢) التبيان ٨: ٥٥٣.

(٣) مجمع البيان ٨: ٦٠٦.

(٤) الميزان ١٧: ١٩٤.

(٥) ص: ٣٨ / ٢٤.

(٦) الميزان ١٧: ١٩٣.

ليس من الخطأ في شيء وإن سُمّي خطأ ؛ لأنَّ فعل (الأَوْلىٰ) من الندب الجائز تركه اتفاقاً، وهذا هو قصد العلّامة الطباطبائي ﴿ؒ﴾ لا غير كما مرَّ عنه ويأتي من اعتقاده الثابت بعصمة الأنبياء ﴿؏﴾ من كلّ ذنب وخطأ كما هو عليه أهل التنزيه.

وهذا ما سيتضح رويداً من معنى استغفاره ﴿؏﴾، وأمر الله تعالىٰ بأن يحكم بالحق وأن لا يتبع الهوىٰ فيضل عن سبيل الله.

معنى استغفار داود ﴿؏﴾

ما كان استغفار النبيّ داود ﴿؏﴾ من ذنب، بل ولا من خطأ في الواقع وإنَّما كان استغفاره لعلّة أُخرىٰ، إذ من الممكن ـ كما يقول الشيخ السبحاني ـ: «أن يكون قضاؤه قبل سماع كلام المدّعىٰ عليه لأجل انكشاف الواقع له بطريق من الطرق، وإنَّ الحق مع المدّعي، فقضىٰ بلا استماع لكلام المدّعىٰ عليه»[(١)] وليس بعد انكشاف الواقع إلّا الحق، وعلى الرغم من ذلك فقد استغفر لا من ذنب ولا خطأ، وإنَّما كان لأجل ترك الأَوْلىٰ على الرغم من إصابة الواقع، ولهذا قال السيد المرتضىٰ عن قضية الخصم: «لا دلالة في شيء منها علىٰ وقوع الخطأ من داود ﴿؏﴾»[(٢)].

قال الحر العاملي ﴿ؒ﴾: «قال بعض الأصحاب: إنَّ الأنبياء والأئمة ﴿؏﴾ لمَّا كانت أوقاتهم مستغرقة بملاحظة جناب الله والانقياد إليه، وقلوبهم مشغولة أبداً بطاعته والجدِّ في عبادته، كانوا إذا اشتغلوا عن ذلك بأدنىٰ غرض من المباحات وقضاء الشهوات من أكل وشرب ونكاح عدّوه ذنباً، واستغفروا منه حملاً علىٰ فعل العبد شيئاً من ذلك بحضرة سيده معرضاً عنه، فإنَّه معدود في الشاهد من قلة الأدب، بل من الذنوب، وكلَّما أوهم وقوع ذنب من أهل العصمة محمول علىٰ هذا المعنىٰ والله

---

(١) مفاهيم القرآن / السبحاني ٥: ٨٢.

(٢) تنزيه الأنبياء: ٨٨.

أعلم »[١] ومن هنا قيل: حسنات الأبرار سيئات المقربين.

أقول: هناك وجه آخر لمعنى استغفار داود عليه السلام، ينسجم تمام الانسجام مع نزاهة الأنبياء عليهم السلام عن كلّ نقص، وقبل بيانه نذكر بأنّ الشرط الذي ذكره الشيخ الطبرسي، والسيد الطباطبائي في معنىٰ قوله: (لقد ظلمك) قد تغافل عنه الأُستاذ السائح، مع أنّه لا بُدّ من تقديره إذ لا يجوز أن يخبر النبيّ أنّ الخصم قد ظلم صاحبه قبل العلم بذلك علىٰ وجه القطع، وإنّما يجوز مع تقرير الشرط الذي أكّد عليه أيضاً الشيخ الطوسي في تفسيره[٢].

أمّا عن الوجه الآخر للاستغفار، فهو ما ذكره الشيخ الطبرسي في مجمع البيان، قال: «واخْتُلِفَ في استغفار داود عليه السلام من أيّ شيء كان، فقيل: إنّه حصل منه علىٰ سبيل الانقطاع إلى الله تعالىٰ، والخضوع له، والتذلل بالعبادة والسجود كما حكىٰ سبحانه عن إبراهيم عليه السلام بقوله: ﴿ وَٱلَّذِيٓ أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيٓئَتِي يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴾[٣]، وأمّا قوله تعالىٰ: ﴿ فَغَفَرْنَا لَهُ ذَٰلِكَ ﴾[٤]، فالمعنىٰ: إنّا قبلناهُ منه، وأثبناه عليه. فأخرجه علىٰ لفظ الجزاء مثل قوله: ﴿ يُخَادِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ ﴾[٥]، وقوله: ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾[٦]، فلمّا كان المقصود من الاستغفار والتوبة: القبول، قيل في جوابه: غفرنا.

وهذا قول من ينزه الأنبياء عن جميع الذنوب من الإمامية وغيرهم»[٧].

---

(١) الجواهر السّنيّة في الأحاديث القدسية/محمد بن الحسن الحر العاملي: ٨٣، ومثله في مصابيح الأنوار/ السيد عبد الله شبر ٢: ٤٣٨ ـ نقله عن كشف الغمة للفاضل الإربلي.

(٢) التبيان ٨: ٥٥٣.

(٣) الشعراء: ٢٦ / ٨٢.

(٤) ص: ٣٨ / ٢٥.

(٥) النساء: ٤ / ١٤٢.

(٦) البقرة: ٢ / ١٥.

(٧) مجمع البيان ٨: ٦٠٧، ومثله في تنزيه الأنبياء: ٩٠.

ويؤيد هذا المعنىٰ ما جاء في التبيان: «إنَّه تعالىٰ أخبر أنَّ له مع المغفرة ـ عند الله ـ الزلفىٰ، والزلفىٰ: القربة من رحمة الله، وثوابه في جنته، وحسن مآب»[(١)].

معنى الأمر بالحكم بالحق والنهي عن اتباع الهوىٰ

ربما ظنَّ الأُستاذ السائح أنَّ قوله تعالىٰ: ﴿ يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي ٱلْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللهِ ﴾[(٢)] بعد قصة الخصم الذين تسوروا المحراب مباشرة، مشعرٌ بخطأ داود عليه‌السلام في الحكم، فإن كان كذلك !!فليس الأمر علىٰ ما ظنَّ.

قال في الميزان: «قال بعضهم: إنَّ في أمره عليه‌السلام بالحكم بالحق، ونهيه عن اتباع الهوىٰ تنبيهاً لغيره ممّن يلي أُمور الناس أن يحكم بينهم بالحق ولا يتبع الباطل، وإلّا فهو عليه‌السلام من حيث إنَّه معصوم لا يحكم إلّا بالحق، ولا يتبع الباطل.

وفيه أنَّ أمر تنبيه غيره بما وُجِّهَ إليه من التكليف في محله، لكن عصمة المعصوم وعدم حكمه إلّا بالحق لا يمنع توجه التكليف بالأمر والنهي إليه فإنَّ العصمة لا توجب سلب اختياره، وما دام اختياره باقياً جاز، بل وجب توجّه التكليف إليه كما يتوجه إلىٰ غيره من الناس، ولولا توجّه التكليف إلى المعصوم لم يتحقق بالنسبة إليه واجب ومحرّم، ولم تتميز طاعة من معصية، فلغىٰ معنى العصمة التي هي المصونية عن المعصية»[(٣)].

رابعاً ـ الإسرائيليات، أقطابها، ورواتها:

إنَّ أحبار اليهود الذين أسلموا نفاقاً وصاروا أقطاباً للإسرائيليات، ككعب

---

(١) التبيان ٨: ٥٥٤.

(٢) ص: ٣٨/٢٦.

(٣) الميزان ١٧: ١٩٥.

الأحبار، ووهب بن منبه، وعبد الله بن سلام وغيرهم لا وجود لهم في أسانيد الكافي، ولا حرف لهم في متونه، وكما أنَّ الكليني تجنب الرواية عن النواصب الذين أعلنوا العداء صراحة لآل محمد ﷺ، فقد تجنب الرواية عن هؤلاء المنافقين الذين استحوذوا علىٰ عقلية بعض الصحابة كأبي هريرة، وكثير من التابعين كعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، ومقاتل بن سليمان، ومحمد بن السائب الكلبي، ومحمد بن مروان السدي وغيرهم، ممّن لا أثر لهم في أسانيد الكافي ولا عين.

قال الأُستاذ محمود أبو رية وهو من علماء أهل السُنّة ـ بعد أن أثبت أخذ أبي هريرة عن كعب الأحبار[(١)]، وأتصاله به وتتلمذه علىٰ يديه[(٢)] وتلقيه الكثير من أكاذيبه[(٣)] ـ ما نصه: «وممّا يدلك علىٰ أنَّ هذا الكاهن الداهية قد طوىٰ أبا هريرة تحت جناحه حتىٰ جعله يردد كلامه بالنص، ويجعله حديثاً مرفوعاً إلى النبيّ ﷺ ما نورد لك شيئاً منه»[(٤)].

ثمَّ ذكر أمثلة من هذه الإسرائيليات التي وضعها أحبار اليهود الذين أسلموا نفاقاً من طريق أبي هريرة كحديث الشمس، وحديث القمر، وحديث الديك، وحديث النيل، وسيحان، وجيحان. والفرات، وحديث خلق التربة، وحديث طول آدم، وحديث الشجرة التي يسير الراكب في ظلها مائة عام ولا يقطعه !! وغير ذلك من الأحاديث التي احتضنتها الكتب التي لا يزال الأُستاذ السائح يسميها الصحاح.

ثمَّ قال: «وهكذا تتسلل إلىٰ ديننا مثل هذه الخرافات والأساطير التي تفضحنا

(١) شيخ المضيرة أبو هريرة /محمود أبو رية: ٨٩ـ ٩٠.
(٢) شيخ المضيرة: ٩٠ـ ٩٣.
(٣) شيخ المضيرة: ٩٣ـ ٩٤.
(٤) شيخ المضيرة: ٩٣.

بين الأُمم، ويضحك حتىٰ أطفال المدارس منها، وللأسف فإنَّهم يرفعون أخبارها إلى النبيّ ﷺ ويثبتونها في كتبهم الصحيحة! ويروِّجونها بين الناس بنشرها ثم يدافعون عنها. وإذا أبصرناهم بالحقائق، وفتحنا العيون العُمي، والآذان الصُّمّ، والقلوب الغُلف، ونزّهنا مقام النبيّ ﷺ عن هذه الأساطير، رمونا بالشتائم وقذفونا بالسباب، وقالوا: إنّنا نطعن في صحابي جليل، غفر الله لهم وشفاهم من داء الجهل والحماقة.

ولنرجع إلى الإسرائيليات التي تلقاها أبو هريرة عن كعب الأحبار»[١] ثمَّ ذكر بعد هذا ما روَّجه أبو هريرة (راوية الإسلام)! من هذه الخرافات.

وقال في الأضواء عن كعب الأحبار: «إنَّه أظهر الإسلام خداعاً، وطوىٰ قلبه علىٰ يهوديته، وإنَّه سلط قوة دهائه علىٰ سذاجة أبي هريرة لكي يستحوذ عليه، ويلقنه كلّ ما يريد أن يبثه في الدين الإسلامي من خرافات وأوهام»[٢].

وقد نال الدكتور أحمد أمين من كعب الأحبار ووهب بن منبه وأمثالهما في فجر الإسلام[٣]، ووصف السيد محمد رشيد رضا كعباً بأنَّه كذّاب[٤]، واتّهمه أبو رية بأنَّ له يداً في قتل عمر بن الخطاب[٥]، ولقد كذّبه عبد الله بن عمر بن الخطاب بقوله صراحة: «وكذب كعب»[٦] ولمّا رأىٰ تفشّي كذبه قال: «ما تنتكت اليهودية في قلب عبد فكادت أن تفارقه»[٧]. وعلى الرغم من ذلك تفشّت أراجيفه وأكاذيبه

---

(١) شيخ المضيرة: ٩٦.

(٢) أضواء على السُنّة المحمدية / محمود أبو رية: ١٧٢ ـ ١٧٣ ـ طبعة دار المعارف بمصر، نقلاً عن الإسرائيليات في التفسير والحديث / د. محمد حسين الذهبي: ٩٥.

(٣) فجر الإسلام: ١٩٨.

(٤) تفسير المنار ١: ٩.

(٥) أضواء على السُنّة المحمدية: ١٥٣ / ط٥ ـ مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

(٦) جامع البيان / الطبري ٢٢: ١٤٤ ـ في تفسير الآية (٤١) من سورة فاطر.

(٧) جامع البيان ٢٢: ١٤٥ ـ في تفسير الآية (٤١) من سورة فاطر.

اليهودية في صحيح البخاري وغيره من كتب الحديث المشهورة عند أهل السُنّة.

وقال في شيخ المضيرة: «ولقد سمعت مرة من أحد أحرار الفكر المحققين [يقول]: إنَّ أبا هريرة وكعباً هما اللذان أفسدا الإسلام بما ينافيه من الخرافات والأوهام. ومن عجيب أمر هؤلاء الذين يطلقون عليهم جمهور المسلمين ـ أنَّه علىٰ رغم ما قيل فيهما، وما ثبت من أكاذيبهما ثبوتاً بيناً ـ لا يزالون يثقون بهما ويأخذون بما يرويانه، وفيه ما لا يقبله عقل صريح، ولا نقل صحيح، ثمَّ يجعلون الأوّل من خيار التابعين، ويجعلون الآخر راوية الإسلام من بين جميع المسلمين»[1]، مع أنَّ الآخر هو أوّل راوية اتُّهم في الإسلام[2].

ولم يكن تأثير اليهود منحصراً بما بثّه كعب من أكاذيب من طريق (راوية الإسلام) وإنَّما كان الأمر أوسع من ذلك، قال الدكتور أحمد أمين: «اتصل بعض الصحابة بوهب بن منبه وكعب الأحبار وعبد الله بن سلام، واتصل التابعون بابن جريج، وهؤلاء كانت لهم معلومات يروونها عن التوراة والإنجيل وشروحها وحواشيها، فلم ير المسلمون بأساً من أن يقصّوها بجانب آيات القرآن، فكانت منبعاً من منابع التضخّم»[3].

ويبدو أنَّ أبا هريرة كانت له حصَّة وافرة في هذا (التضخّم) حيث كانت حاجته شديدة إلىٰ معرفة ما عند كعب الأحبار من الأخبار التي ما أنزل الله بها من سلطان، ذلك اليهودي الصلف الذي ما فارقت قلبه اليهودية قط، حتىٰ ملأ كتب الحديث والتفسير السُنيّة غثاءً وهراءً.

من ذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة، عن النبيّ ﷺ أنَّه

(١) شيخ المضيرة: ٩٠.

(٢) أضواء على السُنّة المحمدية: ٢٠٣ ط ٥.

(٣) ضحى الإسلام ٢: ١٣٩.

قال: «لا تخيّروني علىٰ موسىٰ، فإن الناس يصعقون فأكون أوّل من يفيق، فإذا موسىٰ باطش بجانب العرش، فلا أدري أكانَ فيمن صعق فأفاق قبلي، أو كان ممّن استثنى الله»[١].

أقول: كيف يقول النبيّ ﷺ: فأكون أوّل من يفيق، وهو لا يدري هل استثني موسىٰ من هذا الصعق أو كان قد صعق فأفاق قبله؟!!

كما لا يخفىٰ ما في هذه الرواية من أثر يهودي، يحاول واضعها التشكيك بأفضلية نبيناً محمد ﷺ علىٰ نبي الله موسىٰ ﷺ، علىٰ أنَّ الاستثناء لو تمّ لكان نبينا ﷺ أولىٰ به من موسىٰ ﷺ نظراً لما عاناه في سبيل الله من أبي سفيان وحاشيته ما يفوق أذاه صعق موسىٰ ﷺ علىٰ جبل الطور.

ومنه أيضاً ما أخرجه البخاري عنه في خرافة لطم موسىٰ ﷺ وجه ملك الموت[٢]، والحمد لله لم يفقأ عينيه فيتركه أعمىٰ حتىٰ إذا ما بعث لقبض روح زيد مثلاً قبض روح عمرو مكانها.

أو كحديث كيف حج موسىٰ آدم؟ عن أبي هريرة أيضاً[٣].

ومنه حديثه الذي رفعه إلى النبيّ ﷺ في تفضيل يونس بن متّى ﷺ، بقوله: «**لا ينبغي لعبد أن يقول: أنا خير من يونس بن متّى**»[٤] أو كحديثه في باب (أحب

(١) صحيح البخاري ٣: ١٢٥١ / ٣٢٢٧ ـ باب وفاة موسىٰ ـ كتاب الأنبياء (الطبعة المرقمة ـ مراجعة الدكتور مصطفىٰ ديب البغا) وقد أخرج هذه الرواية أيضاً في ٣: ١٢٤٥ / ٣٢١٧ ـ باب قوله تعالىٰ: وواعدنا موسىٰ ثلاثين ليلة رقم ٢٧ من كتاب الأنبياء رقم ٦٤، وأعادها أيضاً في ٣: ١٢٥٤ / ٣٢٣٣ ـ باب قوله تعالىٰ: وإنَّ يونس لمن المرسلين رقم ٣٦ من الكتاب ٦٤.

(٢) أخرجه في باب رقم ٣٣ من كتاب الأنبياء.

(٣) صحيح البخاري ٣: ١٢٥١ / ٣٢٢٨ ـ كتاب الأنبياء.

(٤) صحيح البخاري ٣: ١٢٥٥ / ٣٢٣٤ ـ كتاب الأنبياء.

الصلاة إلى الله صلاة داود، وأحب الصيام إلى الله صيام داود)[(١)].

أقول: أين أنت من هذا أيّها الأُستاذ السائح ؟! فإنَّ الذين أسلموا نفاقاً من أحبار اليهود ها هم يصرحون في صحيح البخاري بأن صلاة داود وصيامه عليه السلام خير من صلاة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم وصيامه.

ترىٰ أيّ الحديثين أوْلىٰ بنفاق اليهود، حديث حكم الإمام المهديّ، أم حديث صلاة داود؟!

ونكتفي بهذا القدر إذ لنا وقفة أُخرىٰ مع الأحاديث المكذوبة في صحيح البخاري، وذلك عند بيان ادعاء الدس والتزوير في كتاب الكافي، وغيره من المزاعم الباطلة كما سيأتي في الباب الأخير من هذا البحث.

ومن كتب الحديث الأُخرى التي ملئت من هذه الإسرائيليات ـ كما صرح بذلك الذهبي ـ كتاب مسند الفردوس للديلمي، ونوادر الأُصول للترمذي، وكتاب العظمة لأبي الشيخ.

ومن كتب التاريخ أهمها عند أهل السُنّة، تاريخ الطبري، وتاريخ ابن كثير.

ومن كتب التفسير، تفسير الطبري وهو من أشهر التفاسير بالمأثور عند أهل السُنّة قاطبة، وتفسير ابن كثير، وتفسير الثعلبي، وتفسير البغوي[(٢)].

وهذا يسير من كثير مع أنَّ الذهبي تحاشىٰ ذكر صحيح البخاري وغيره من كتب الحديث المعتمدة التي احتفلت أسانيدها بأسماء من ذكرنا من أقطاب الإسرائيليات ورواتها.

---

(١) صحيح البخاري ٣: ١٢٥٧ / ٣٢٣٨ ـ كتاب الأنبياء، باب ٣٩.

(٢) الإسرائيليات في التفسير والحديث / ١٩٨.

ولكن الأُستاذ السائح الذي رابه ذكر نبي الله داود عليه السلام في حديث الكافي المروي عن آل محمد عليهم السلام، لم يربه ما أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء، ذلك الكتاب الذي خصص فيه لكلّ نبيّ باباً قلّما خلت رواياتها من نفاق كعب الأحبار وسذاجة أبي هريرة. ثمّ زعم بعد ذلك أنّه لا يلزم الشيعة بتفاسير أهل السُنّة محيلاً بالرجوع إلىٰ تفسيري: مجمع البيان، والميزان للتدليل علىٰ صحّة ما ادعاه من أنّ داود عليه السلام قد أخطأ. وقد تبين أنّ الأُستاذ السائح لم يُحسن الاستفادة من هذين التفسيرين، اللذين روعي فيهما تنزيه الأنبياء عليهم السلام والدفاع عنهم بما يناسب مقامهم الكريم عند الله تعالىٰ، مع ردّ كلّ الادعاءات الباطلة على الأنبياء عليهم السلام التي احتضنتها كتب التفسير عند أهل السُنّة.

ونحن لا نلزم السائح بكتب التفسير الشيعية التي أشارت إلىٰ وجود هذه الافتراءات عند رواة أهل السُنّة، ولكن نحيله إلىٰ ما ورد منها في تفسير مجاهد بن جبر المكي (ت/ ١٠٣ هـ)، والضحاك بن مزاحم (ت/ ١٠٥ هـ)، وعكرمة مولى ابن عباس (ت/ ١٠٥ هـ)، وقتادة بن دعامة السدوسي (ت/ ١١٧ هـ)، والسدي (ت/ ١٢٧ هـ)، لقوله تعالىٰ: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ ٱلسَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ ﴾[١] كما في جامع البيان للطبري[٢]. أو إلىٰ تفسير محمد بن إسحاق (ت/ ١٥١ هـ)، وقتادة السدوسي، لقوله تعالىٰ: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ ﴾[٣] كما في تفسير ابن كثير[٤].

وإن شاء فاليرجع إلىٰ رواية أبي هريرة في صحيح البخاري بخصوص تفسير هذه

---

(١) البقرة: ٢/ ١٩.

(٢) جامع البيان ١: ١٥٠ـ ١٥١.

(٣) البقرة: ٢/ ٢٥٨.

(٤) تفسير القرآن العظيم / ابن كثير ١: ٥٥٧.

الآية في كتاب الأنبياء[١]. أو إلىٰ تفسير كعب الأحبار، ووهب بن منبه لقوله تعالىٰ: ﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾[٢] كما في تفسير الطبري[٣].

وإن أحبّ المزيد من هذه الخرافات فعليه بالرجوع إلىٰ عرائس المجالس لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري (ت/ ٤٢٧ هـ) حيث نقل الشيء الكثير جداً من هذه الافتراءات على الأنبياء كان أشدها وقعاً على النفوس المؤمنة اتهام نبي الله داود عليه السلام بالفاحشة وقتل النفس[٤] التي حرّم الله تعالىٰ قتلها إلّا بالحق، ناقلاً ذلك عن كثير من السَلَف وذلك في تفسيرهم للآيات التي استدلّ بها السائح المغربي علىٰ خطأ داود عليه السلام !!

ولهذا كان يقول الإمام عليّ عليه السلام: **« لا أُوتي برجل يقول: إنَّ داود ارتكب الفاحشة إلّا ضربته حدّين: أحدهما للقذف، والآخر لأجل النبوّة »**[٥].

وقد علّل عليّ عليه السلام ذلك بقوله: **« لعظيم ما ارتكب وجليل ما احتقب** ـ يعني: ما اكتسب من الوزر والإثم ـ **يرمي مَن قد رفع الله محله، وأرسله من خلقه رحمة للعالمين وحجّة للمجتهدين »**[٦].

خامساً ـ أوجُه الشبه بين حكم المهديّ وحكم داود عليهما السلام:

إنَّ أحاديث الكافي المتقدِّمة في بيان حكم الإمام المهديّ وسيرته عليه السلام ناظرة إلىٰ حكم داود عليه السلام من حيث ما آتاه الله تعالىٰ من معرفة القضاء، فقد أخرج الحاكم

(١) صحيح البخاري ٣: ١٢٥١/ ٣٢٢٨.
(٢) يس: ٣٦/ ١٣.
(٣) جامع البيان ٢٢: ١٥٦.
(٤) قصص الأنبياء المسمّىٰ: عرائس المجالس / النيسابوري: ٢٨١ ـ ٢٨٢.
(٥) التبيان ٨: ٥٥٥.
(٦) عرائس المجالس: ٢٨١.

حديثاً عن محمد بن جعفر، عن أبيه، جاء فيه: «.. فلم يزل داود يدبّر بعلم الله ونوره، قاضياً بحلاله، ناهياً عن حرامه، حتىٰ إذا ما أراد الله أن يقبضه إليه، أوحىٰ إليه أن استودع نور الله وحكمته ما ظهر منها وما بطن إلى ابنك سليمان، ففعل»[١].

وهذا الحديث لا يختلف عن مغزى الحديث الأوّل من أحاديث الكافي المتقدّمة في الإمام المهديّ وهو من قول الصادق عليه السلام لأبي عبيدة: **«يا أبا عبيدة إنّه لا يموت منا ميت حتىٰ يخلف من بعده من يعمل بمثل عمله، ويسير بسيرته، ويدعو إلىٰ ما دعا إليه. يا أبا عبيدة إنّه لم يمنع ما أُعطي داود أن أُعطي سليمان، ثمَّ قال: يا أبا عبيدة إذا قام قائم آل محمد عليه السلام حكم بحكم داود وسليمان ولا يسأل بيّنة»**[٢].

فكما أنَّ داود عليه السلام كان يدبّر مملكته الواسعة بعلم الله ونوره فكذلك الإمام المهديّ، ينظر بنور الله وينطق بتوفيقه[٣].

وكما أنَّ داود كان قاضياً بحلال الله وناهياً عن حرامه لا يحيد عن الحق شعرة، فكذلك المهديّ؛ لأنّه لا يعمل إلّا بعمل من سبقه من آبائه الكرام الطاهرين، ولا يسير بغير سيرتهم التي هي سيرة النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله، ولا يدعو إلّا إلى الحق الذي دعا إليه من قُرنوا إلىٰ كتاب الله تعالىٰ بموجب ما تواتر عند الطرفين كما في حديث الثقلين.

وكما أنَّ سليمان ورث داود، فكذلك المهديّ ورث آل محمد صلى الله عليه وآله.

وكما أنَّ داود وسليمان قد هداهم الله إلى الحق وأمر بالاقتداء بهديهم كما في قوله تعالىٰ: ﴿ أُوْلَٰئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ ٱقْتَدِهْ ﴾[٤] فكذلك أهل البيت وقائمهم

---

(١) مستدرك الحاكم ٢: ٦٤٢/ ٤١٣٥ ـ الطبعة الجديدة المرقمة.

(٢) أُصول الكافي ١: ٣٢٧/ ١ وتقدمت الإشارة إليه في موارد هذه الأحاديث في كتاب الكافي.

(٣) سيأتي قريباً وفي هذه الفقرة ما يقطع بصحته عند أهل السُنّة والشيعة.

(٤) الأنعام: ٦/ ٩٠.

المهديّ عليه‌السلام كما في قوله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم : « إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ما إنْ تمسكتم بهما لن تظلوا بعدي » فهم عليهم‌السلام : ﴿ ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِن بَعْضٍ وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾[1] .

وأمّا عن حكم داود فقد ورد عن الإمام الصادق عليه‌السلام أنّه قال: «إنَّ داود عليه‌السلام قال يا ربّ أرني الحق كما هو عندك حتىٰ أقضي به [إلىٰ أن قال] فجاءه رجل يستعدي علىٰ رجل فقال: إنَّ هذا أخذ مالي، فأوحى الله إلىٰ داود: إنَّ هذا المستعدي قتل أبا هذا. فأمر داود بالمستعدي فَقُتل وأخذ ماله فدفعه إلى المستعدىٰ عليه. قال: فعجب الناس »[2] .

ولهذا جاء في جواب الإمام العسكري عليه‌السلام إلى الحسن بن طريف حيث كان قد سأله عن حكم الإمام المهديّ عليه‌السلام ، قوله: « سألت عن القائم، وإذا قام قضىٰ بين الناس بعلمه كقضاء داود لا يَسأل البيّنة »[3] .

ووجه الشبه بين الحكمين أنّ داود عليه‌السلام يقضي بما يوحىٰ إليه زيادة علىٰ ما آتاه الله تعالىٰ من العلم والحكمة وفصل الخطاب، وأمّا الإمام المهديّ فيحكم بما يلهمه الله، وما يعرفه بالتوسّم.

أخرج الشيخ المفيد رحمه‌الله في الإرشاد عن الإمام الصادق عليه‌السلام أنّه قال: « إذا قام قائم آل محمد عليه وعليهم السلام حكم بين الناس بحكم داود لا يحتاج إلىٰ بيّنة، يلهمه الله تعالىٰ فيحكم بعلمه، ويخبر كلّ قوم بما استبطنوه، ويعرف وليه من عدوه بالتوسم، قال الله

(١) آل عمران: ٣ / ٣٤.

(٢) الجواهر السَّنيّة: ٨٢ـ ٨٣، وشرح أُصول الكافي / المازندراني ٦: ٣٩٤.

(٣) أُصول الكافي ١: ٤٢٦ / ١٣، الإرشاد / المفيد ٢: ٣٣١، وقد أخرج هذا الحديث كما في هامش الإرشاد من الدعوات لقطب الدين الراوندي: ٢٠٩ / ٥٦٧، وأعلام الورىٰ للطبرسي: ٣٥٧، والخرائج والجرائح لسعيد بن هبة الله الراوندي ١: ٤٣١ / ١٠، وبحار الأنوار ٥٠: ٢٦٥.

سبحانه وتعالىٰ: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ * وَإِنَّهَا لَبِسَبِيلٍ مُّقِيمٍ ﴾[(١)] »[(٢)].

وقال الطبرسي في مجمع البيان في تفسير هاتين الآيتين: «وقد صحَّ عن النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم أنَّه قال: « اتقوا فراسة المؤمن فإنَّه ينظر بنور الله ». وقال: « إنَّ لله عباداً يعرفون الناس بالتوسم » ثمَّ قرأ هذه الآية. وروي عن أبي عبد الله عليه السلام أنَّه قال: « نحن المتوسمون والسبيل فينا مقيم » »[(٣)].

وجاء في الميزان: «التوسُّم: التفرس، والانتقال من سيماء الأشياء إلىٰ حقيقة حالها»[(٤)] وقد تظافرت أحاديث فراسة المؤمن من طرق أهل السُنّة، ففي الدر المنثور: وأخرج ابن جرير وابن المنذر، عن مجاهد في قوله: ﴿ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴾ قال: هم المتفرسون.

وأخرج أبو نعيم في الحلية، عن جعفر بن محمد [عليهما السلام] في قوله ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴾ قال: هم المتفرسون.

وأخرج البخاري في تاريخه، والترمذي، وابن جرير، وابن أبي حاتم، وابن السُنّي، وأبو نعيم معاً في الطب، وابن مردويه، والخطيب عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: « اتقوا فراسة المؤمن، فإنَّه ينظر بنور الله » ثمَّ قرأ: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴾ قال: المتفرسين.

وأخرج ابن جرير، عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: « اتقوا فراسة المؤمن فإن المؤمن ينظر بنور الله ».

---

(١) الحجر: ١٥ / ٧٥ـ٧٦.

(٢) الإرشاد ٢: ٣٨٦.

(٣) مجمع البيان ٦: ٤٤٤.

(٤) الميزان ١٢: ١٨٥.

وأخرج ابن جرير عن ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: «احذروا فراسة المؤمن، فإنّه ينظر بنور الله، وينطق بتوفيق الله».

وأخرج الحكيم الترمذي، والبزاز، وابن السُنّي، وأبو نعيم، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ لله عباداً يعرفون الناس بالتوسم» ـ إلىٰ أن قال ـ وأخرج ابن أبي شيبة، وابن جرير وابن المنذر، وابن أبي حاتم، عن مجاهد في قوله: ﴿ وَإِنَّهَا لَبِسَبِيلٍ مُّقِيمٍ ﴾ يقول: لبطريق واضح»[1].

أقول: إذا كان فضل المؤمن عند الله تعالىٰ هو هذا، ينظر بنوره، وينطق بتوفيقه، وإنّه يعرف الناس بالتوسم، ولن يخطئ في فراسته، فما ظنك بتوسم الإمام المهديّ عجل الله تعالىٰ فرجه الشريف الذي ادخره الله تعالىٰ ليوم موعود لكي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً، وقد بلغ من قدره عند الله تعالىٰ أن ينزل عيسىٰ فيصلّي خلفه عليه السلام؟!

ثُمَّ يَأْتِي المَسِيحُ حَتّىٰ يُصَلِّي   خَلْفَهُ، وَلْيَكُنْ كَذَا التَّفْضِيلُ

وقد مرت أقوال علماء أهل السُنّة في هذه الحقيقة الثابتة التي لا ينكرها إلّا من افترش أُذنيه للنوكىٰ من المستشرقين وأذنابهم.

وبعد، فما ظنك بتوسم داود وسليمان عليهما السلام اللذين فضلهما الله علىٰ كثير من عباده المؤمنين كما في نصّ الكتاب المبين؟ قال تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْماً وَقَالَا الحَمْدُ للهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ المُؤْمِنِينَ ﴾[2].

ولقد كان علىٰ (تراثنا وموازين النقد) أن يتسم بالنقد الصحيح بعد أن تضبط

---

(١) الدر المنثور ٥: ٩٠ ـ ٩١ في تفسير الآيتين ٧٥ و ٧٦ من سورة الحجر. وأُنظر حلية الأولياء ١٠: ١٨١، كنز العمال ١١: ٩٧ / ٣٠٧٦٩.

(٢) النمل: ٢٧ / ١٥.

موازينه، وكان الواجب علىٰ محرره أن يدرك أنَّ قضاء داود عليه السلام ليس من باب قضاء من يقضي ثمَّ يقول: (إنَّه رأي رأيته) !! إذ لم يكن قضاؤه عليه السلام قضاء مجرداً عن العلم، والحكمة، وفصل الخطاب.

سادساً ـ فرية نسخ الدين المحمدي بأحاديث المهديّ:

أمَّا عن اتهام الشيعة والافتراء عليهم بأنَّ أحاديثهم الواردة في كتاب الكافي بخصوص بيان حكم الإمام المهديّ عليه السلام تعني: «أنَّهم ينسخون الدين المحمدي ويرجعون إلىٰ دين اليهود» كما مرَّ في كلام الدكتور الغفاري نقلاً عن تعليقة محب الدين الخطيب علىٰ هامش كتاب المنتقىٰ.

فهو يدل علىٰ جهالة أصحابه «لأنَّ النسخ هو ما تأخر دليله عن الحكم المنسوخ ولم يكن مصطحباً، فأما إذا اصطحب الدليلان فلا يكون ذلك نسخاً لصاحبه؛ لأنَّ النسخ لا يدخل فيما يصطحب الدليل»[(١)].

وعلىٰ أيّة حال فلم أجد لهذا الاتهام من نظير قط لا في كلام العرب ولا في كلام العجم، إلّا ما قاله يزيد لعنه الله تعالىٰ لزينب بنت أمير المؤمنين عليهما السلام يوم كانت أسيرة في قصره: «إنَّما خرج من الدين أبوك وأخوك!!». فقالت عليها السلام:

«بدين الله ودين أبي ودين أخي وجدي اهتديت أنت وأبوك وجدك»[(٢)].

وليس من الغريب أن يدّعي الخطيب خروج الشيعة من الدين المحمدي والتدين

---

(١) بحار الأنوار ٥٢: ٣٨٣.

(٢) مقتل الحسين عليه السلام /أبو مخنف: ٢١٤.

وقولها عليها السلام: (بدين الله ودين أبي.. اهتديت الخ) لا يعني أنَّهم مهتدون قطعاً، بل المراد من كلامها عليها السلام هو: إنك يا يزيد قد كذبت وكفرت؛ لأنَّ دين أخي الذي قتلته، ودين أبي الذي حاربه أبوك، هو دين جدي الذي قاتله جدك، وهو دين الله تعالى الذي سمّاكم بالشجرة الملعونة في كتابه الكريم، وإن كنت تزعم الهداية أنت وأبوك وجدك فإنَّما طريق هدايتكم يبدأ منا لا أن تقاتلنا وتكذبنا يا عدو الله.

بدين اليهود، ومن قرأ تعليقاته علىٰ كتاب العواصم من القواصم لابن العربي المالكي (ت/ ٤٥٣ هـ) سيجد حبل الولاء الممتد بين الخطيب ويزيد ما يجعل من هذا الادعاء أمراً سهلاً علىٰ لسان الخطيب، كسهولة ادعاء خروج عليّ والحسين ـ صلوات الله عليهما ـ من الدين علىٰ لسان يزيد لعنه الله تعالىٰ.

وإليك صورة من هذا الولاء.

قال في بيان أهلية يزيد بن معاوية لمنصب الخلافة في الإسلام بعد كلام جاء فيه:

«وإن كان مقياس الأهلية الاستقامة في السيرة، والقيام بحرمة الشريعة، والعمل بأحكامها، والعدل في الناس، والنظر في مصالحهم، والجهاد في عدوهم، وتوسيع الآفاق لدعوتهم، والرفق بأفرادهم، وجماعاتهم، فإن يزيد يوم تُمحص أخباره، ويقف الناس علىٰ حقيقة حاله كما كان في حياته، يتبين من ذلك أنّه لم يكن دون كثيرين ممّن تغنى التاريخ بمحامدهم، وأجزل الثناء عليهم»[1]

وصورة أُخرىٰ ينقلها الشيخ لطف الله الصافي في ردّه على الخطوط العريضة لمحب الدين الخطيب فيقول: «لم يقتنع كاتب (الخطوط العريضة) في إظهار الانحراف عن أهل البيت، أصحاب الكساء، وبني فاطمة عليهم السلام، والميل إلىٰ أعدائهم ومبغضيهم بما افترىٰ على الشيعة حتىٰ مدح في ص ٣١ سيرة يزيد بن معاوية، وكفىٰ به عبقرية أن يكون من أمجاده يزيد الخمور الذي أخجل تاريخ الإنسانية بما ارتكبه من أنواع الجرائم والمنكرات»[2].

(١) العواصم من القواصم/ابن العربي: ٢٢١ هامش رقم/٤١٤ ـ بقلم محب الدين الخطيب وقد رمز لاسمه بالحرف (خ) اختصاراً كما جاء في مقدّمة التحقيق.

(٢) مع الخطيب في خطوطه العريضة / لطف الله الصافي: ١٧٢.

وبعد، فلا أرىٰ حاجة للردِّ علىٰ ما ادّعاه الخطيب؛ لأنَّ من يمتدح أعداء آل محمد ﷺ، ماذا يرجىٰ منه أن يقولٰ في شيعتهم، ولكن ممّا يجب التنبيه عليه هو أنَّ الدفاع عن يزيد هو عين التمسّك بدين النصارىٰ واليهود كما سنقيم عليه بينة من الإنجيل والتوراة.

لقد درس الأُستاذ عودة مهاوش أبو محمد الأردني ـ دراسة موضوعية ـ معتقدات النصارىٰ واليود حسبما ورد منها في كتابي الإنجيل والتوراة، وأثبت وقوع التحريف في هذين الكتابين بصورة مذهلة مع بقاء القليل الذي تشهد علىٰ صحّته شريعتنا السمحاء.

وكان ممّا ذَكَرَهُ عن هذين الكتابين تشجيعهما علىٰ بقاء الظلم والاضطهاد والجور والتعسف عند الحكام وضرورة الدفاع عنهم، وعدم نيل الرعية منهم بأيّ وجه من الوجوه، فقال ما نصه:

«وقد ذهب الكتاب المقدّس إلىٰ أكثر من هذا، فقد جعل الخروج على السلاطين الظلمة خروجاً على الله تعالىٰ؛ لأنَّهم ـ حسب الكتاب المقدّس نفسه ـ ترتيب الله في الأرض، وهم بذلك غير ملتفتين إلىٰ أنّه لو صحَّ أنَّ الله نَصّب السلاطين الظلمة في الأرض وأوجب طاعتهم لكان ذلك يعني أنَّ الله يريد الظلم، ويحب الجور، ويرفض التوحيد. ذلك لأنَّ إطاعة الظلمة توجب الخروج على الشرائع والأحكام الإلهية، فعندها يكون المرء ملزماً باتّباع أحكام غير الله علىٰ أنَّها واجبة الاتّباع، ومخالفتها يعتبر أمراً حراماً. وهذا ربما يقال عنه: إنَّه نوع من الشرك المعنوي فضلاً عن كونه تناقضاً من قبل الله تعالىٰ، وما ورد في الإنجيل في هذا المضمار هو ما يلي:

« لتخضع كلّ نفس للسلاطين الفائقة؛ لأنّه ليس سلطان إلّا من الله، والسلاطين الكائنة

هي مُرَتَّبَةٌ من الله، حتىٰ إنَّ من يقاوم السلطان يقاوم ترتيب الله، والمقاومون سيأخذون لأنفسهم دينونه »، ـ ثمَّ قال ـ أمَّا التوراة فقد ذهبت إلىٰ أبعد من ذلك حين جعلت من سب الملوك والسلاطين، بل حتى الإنكار القلبي عليهم عملاً منافياً للشريعة، مغايراً لأمر الله تعالىٰ، فقالت:

« لا تسب الملك ولا في فكرك، ولا تسب الغني في مضجعك؛ لأنَّ طير السماء ينقل الصوت، وذو الجناحين يخبر بالأمر »[1].

وهكذا فلتتجسد،

(رمتني بدائها وانسلّت)،

وعلىٰ أحسن ما يرام.

وقفة قصيرة مع الدكتور عبد الله الغفاري

أمَّا عن الدكتور الغفاري الذي نقل ما افتراه الخطيب علىٰ الشيعة وارتضىٰ هذا الافتراء ولم يناقشه انطلاقاً من مبدأ الدفاع عن الظالمين الذي تتلاشىٰ معه قيم البحث وآدابه وأخلاقه، زاعماً عدم خفاء ما في عنوان باب الكافي من عنصر يهودي، فقد خفي عليه أنَّ الدفاع عن الظالمين هو من أبرز مظاهر التمسك بتعاليم النصارىٰ واليهود كما نصّت عليه كتبهم.

وليت هذا الأمر انحصر باعتقاد محب الدين الخطيب، وموافقة الغفاري، ولكن هيهات ثمَّ هيهات، وهل دفاع الخطيب عن يزيد، واتهام الشيعة، وموافقة الغفاري له إلّا صدىً لعقيدة استمات الظالمون من أجل ترسيخها في نفوس الكثيرين عبر من

---

(١) الكتاب المقدس تحت المجهر / عودة مهاوش أبو محمد الأردني: ١٠١ ـ ١٠٢، والنصّ الأوّل اقتبسه من إنجيل رومية ١٣: ١ ـ ٣، والثاني من التوراة ـ جامعة ١٠ ـ ٢٠.

عرف بسذاجته لكي يصحّحوا بذلك إمامتهم، كما صحّحتها اليد المغلولة التي حرّفت التوراة والإنجيل ؟

وعلى الرغم من أنَّ ما زعمه هو نفس ما تقدَّم من مزاعم، وأنَّ جوابه كجوابها، إلّا أنَّ إلقاءه الكلام علىٰ عواهنه، قد حتّم هذه الوقفة القصيرة معه.

فأقول:

إنَّ الحديث الأوّل من أحاديث الباب الذي استغرب منه الدكتور الغفاري، قد رسم معالم حكومة الإمام المهديّ عليه السلام بشكل يدركه كلّ ذي لُبٍّ وقلب بصير.

أمّا من حيث عمله فيها فهو كعمل آبائه الطاهرين عليهم السلام، لا كعمل معاوية ولا يزيد ولا أذنابه.

وأمّا سيرته، فهي تلك السيرة النقية البيضاء التي كان عليها عليّ بن أبي طالب عليه السلام وذريته الطاهرة. لا عوار فيها ولا حيلة ولا خفاء.

وأمّا دعوته، فهي متممة لما دعا إليه أصحاب الكساء، وأهل الثقلين، وأصحاب آية التطهير، والمباهلة، وهل أتىٰ، وإنّما وليكم إلىٰ كثير ممّا هم من الفضائل والمناقب.

وأمّا الحديث الخامس: فقد بيّن كيف يحكم وبماذا يحكم ؟ فلا رأي في حكمه ولا ظنَّ ولا استحسان ولا قياس ولا مصالح مرسلة، فحكمه هو حكم الله، أي: أنَّه لا يحكم إلّا بما وافق كتاب الله تعالى انطلاقاً من قوله تعالىٰ:

﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ ٱللهُ فَأُوْلَٰئِكَ هُمُ ٱلْكَافِرُونَ ﴾[1].

---

(١) المائدة: ٥ / ٤٤.

﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ ٱللهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ ٱلظَّالِمُونَ ﴾[1].

﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ ٱللهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ ٱلفَاسِقُونَ ﴾[2].

وحكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وهذا يعني أنَّ مستند الامام المهديّ عليه السلام في كلّ ما يحكم به هو القرآن الكريم، والسُّنّة النبويّة المطهّرة.

أمَّا بماذا يحكم ؟ فهو يحكم بعلمه، يلهمه الله تعالىٰ ويعرف عدوه من وليه بالتوسم، وإذا كان توسم المؤمنين لا يخطئ، فهو سيد المؤمنين في عصره، وكفىٰ أن يصلّي عيسىٰ خلفه.

وهل يُعَدّ حكم إمام المسلمين بموجب علمه نسخاً للشريعة ؟ وإذا كان ذلك كذلك فماذا يقول أرباب هذا الزعم عمن كانوا كثيراً ما يقولون بعد اقضيتهم ـ بعد أن يستبين عوارها ـ: (إنّه رأيٌ رأيته) ؟!

ثمّ أين هذا الادعاء من أحاديث الكافي الأُخرىٰ ؟

فعن يونس بن عبد الرحمن، قال: «قلت لأبي الحسن الأوّل: بما أُوحّد الله ؟

فقال: يا يونس ! لا تكونن مبتدعاً، من نظر برأيه هلك، ومن ترك أهل بيت نبيه ضلّ[3]، ومن ترك كتاب الله وقول نبيه كفر»[4].

---

(١) المائدة: ٥ / ٤٥.

(٢) المائدة: ٥ / ٤٧.

(٣) إشارة منه عليه السلام إلىٰ قوله صلى الله عليه وآله وسلم المتواتر عند جميع المسلمين «إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي ما إن تمسكتم بهما لن تظلوا بعدي.. الحديث» راجع طرق الحديث ومن أخرجه من أهل السُّنّة في البحوث التمهيدية.

(٤) أُصول الكافي ١: ٤٥ / ١٠.

وعن الإمام الباقر عليه السلام: **« من أفتى الناس بغير علم ولا هدىٰ من الله، لعنته ملائكة الرحمة وملائكة العذاب، ولحقه وزر من عمل بفتياه »**[(١)].

وعن الإمام الصادق عليه السلام: **« من حكم في درهمين بغير ما أنزل الله عزّ وجلّ ممّن له سوط أو عصا فهو كافر بما أنزل الله عزّ وجلّ علىٰ محمد صلى الله عليه وآله »**[(٢)].

وسأل هشام بن سالم الإمام الصادق عليه السلام قائلاً: «ما حق الله علىٰ خلقه ؟ قال: **أن يقولوا ما يعلمون، ويكفوا عمّا لا يعلمون، فإذا فعلوا ذلك فقد أدوا إلى الله حقه**»[(٣)].

ثمَّ لا أدري هل يريد القارئ الكريم مني أن أنقل له كلّ ما ورد في الكافي بشأن وجوب اتباع الحاكم لكتاب الله وسُنة رسوله، وأن لا يتصدىٰ لحكم يجهله، وأنَّه لا دين بعد الإسلام، ولا نبي بعد محمد صلى الله عليه وآله حتىٰ يرث الله الأرض ومن عليها ؟

ثمَّ أين هؤلاء من عشرات الأحاديث الواردة في الإمام المهديّ عليه السلام في كتب الشيعة، ومنها الكافي والتي تصرح بأنَّ المهديّ عليه السلام سيملأ الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت ظلماً وجوراً، وينشر الإسلام في كلّ الأرض حتىٰ لا يبقىٰ عليها كافر، ولا يبقىٰ عليها دين إلّا دين محمد صلى الله عليه وآله[(٤)].

---

(١) فروع الكافي ٧: ٢/٤٠٩.
(٢) فروع الكافي ٧: ١/٤٠٧.
(٣) أُصول الكافي ١: ٢٩/٢٠.
(٤) أنظر كتاب الغيبة/الطوسي: ٤٩٦/٤٧٤.

إنكار ولادة الإمام المهديّ عليه السلام

لم يتعرض منكرو ولادة الإمام المهديّ عليه السلام إلىٰ مناقشة مثبتات ولادته كالأحاديث المروية عن الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته عليهم السلام ابتداءً من أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب وانتهاء بالإمام الحسن العسكري والد الإمام المهديّ عليهما السلام ، في تشخيص من هو مهديّ آخر الزمان الذي سيملأ الدنيا عدلاً وقسطاً كما ملئت ظلماً وجوراً. كما أعرضوا عن مناقشة سيد الأدلة وهو الإقرار، حيث ثبت بما لا يقبل الشك مطلقاً إقرار الإمام الحسن العسكري عليه السلام أمام الكثيرين من أصحابه بأنَّ له ولداً، سماه محمداً، ونصّ علىٰ أنَّه هو المهديّ الموعود به في آخر الزمان، والتي جات به أخبار جده المصطفىٰ صلى الله عليه وآله وسلم ، وآبائه الأطهار عليهم السلام .
كما أعرضوا عن شهادة القابلة، وهي امرأة ـ وليس ككلّ امرأة ـ علوية طاهرة تربت في حجر آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم . وأعرضوا كذلك عن شهادة ما يزيد علىٰ مائة من أصحاب الإمام العسكري عليه السلام ، بأنَّهم شاهدوا الإمام المهديّ مرات ومرات في بيت والده الإمام العسكري، وبإذن منه، كما شاهده الكثير من أصحاب أبيه وجده بعد وفاة الإمام الحسن العسكري عليه السلام . وتركوا أيضاً اعتراف المؤرخين والعلماء من أهل السُنّة وتصريحهم ـ كما سنذكره في جواب هذا الإنكار ـ بأنَّ للحسن العسكري ولداً اسمه محمد المهديّ، وأخيراً أعرضوا عن مناقشة اعترافات الكثير من علماء أهل السُنّة بأنَّ هذا المولود هو المهديّ المنتظر لا غيره.

نعم، أعرضوا عن كلّ ذلك، وتشبثوا بما زعموه أدلة قاطعة علىٰ أنَّ الإمام الحسن العسكري عليه السلام مات ولم يعقب !

ولم أقف ـ رغم التتبع المستمر في كتب أهل السُنّة ـ إلّا علىٰ دليلين من الأدلة المساقة في مقام نفي ولادة الإمام الحجّة المهديّ المنتظر أرواحنا فداه، وكلاهما ممّا يأباه المبتدئ كدليل علىٰ نفي ما ثبت بأقوى الأدلة وأسطع البراهين، وهما:

الدليل الأوّل ـ اختلاف الشيعة في زمن الولادة واسم الأُم:

وخلاصة هذا الدليل: أنَّ روايات الشيعة الإمامية، ومنها روايات الكافي غير متفقة في تحديد سنة ولادة الإمام المهديّ، زيادة على اختلافها في تعيين اسم أُم الإمام المهديّ عليه السلام، وأضافوا أيضاً الاختلاف في زمن الغيبة.

الدليل الثاني ـ شهادة جعفر الكذاب:

واستدلوا أيضاً بشهادة جعفر ابن الإمام الهادي عم الإمام المهديّ عليه السلام بأنَّ أخاه العسكري عليه السلام لم يعقب ولداً، وقد ورد ذلك في الكافي. وليس هناك من استدل علىٰ نفي ولادة الإمام المهديّ عليه السلام بدليل ثالث.

ويظهر تأثر جميع كتّاب أهل السُنّة الذين أنكروا ولادة الإمام المهديّ عليه السلام بابن حزم الأندلسي الظاهري (ت/ ٤٥٦ هـ) الذي أجمع العلماء والفقهاء على تضليله كما نصّ علىٰ ذلك في الأعلام، وقيل عنه: لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقان[(١)]، ومن راجع كتاب الإكراه من المحلّىٰ في جزئه الثامن يرىٰ سلاطة لسانه وتعدّيه علىٰ فقهاء المذهب الحنفي، وشتمهم، ورميهم بالخذلان[(٢)].

قال ابن حزم في كتابه الفصل في الملل والأهواء والنحل تحت عنوان (ذكر شنع

---

(١) الأعلام/خير الدين الزركلي ٤: ٢٥٤، وقد نقل ترجمته من سبعة عشر مصدراً من مصادر أهل السُـنّة، وقد ذكر في هامش ترجمته نقلاً عن بعض هذه المصادر أنّه كان متشيّعاً لبني أُمية، منحرفاً عمن سواهم من قريش.

(٢) المحلّىٰ/ابن حزم ٨: ٣٣١ ـ ٣٣٥ بعد المسألة: ١٤٠٦.

الشيعة): «ويقول طائفة منهم: إنَّ مولد هذا الذي لم يخلق قط في سنة ستين ومائتين، سنة موت أبيه. وقالت طائفة منهم: بل بعد موت أبيه بمدة، وقال طائفة منهم، بل في حياة أبيه، رووا ذلك عن حكيمة بنت محمد بن علي بن موسى.. وأنَّها شهدت ولادته.. وأنَّ أُمه نرجس، وأنَّها كانت هي القابلة. وقال جمهورهم: بل أُمه صيقل، وقالت طائفة منهم: بل أُمه سوسن. وكلّ هذا هوس، ولم يعقب الحسن المذكور لا ذكراً ولا أُنثىٰ»[1].

وقد تلقف كلام ابن حزم جملة من الكتّاب نذكر بعضهم مع اختصار كلماتهم.

منهم: الدكتور البنداري، حيث استدل علىٰ نفي ولادة الإمام المهديّ بكلام ابن حزم بعد تحويره، ولم يشر إليه فقال: «وطبقاً لرأي فرقة الإمامية الاثني عشرية أصبح الشيعة يعتقدون بوجود الإمام الثاني عشر، ومع ذلك اختلفت رواياتهم في سنة مولده، وهل هي في حياة أبيه، أم بعدها؟ ومن هي أُمه؟ هل هي سوسن؟ أم صيقل؟ أم نرجس؟ ـ إلىٰ أن قال: وجاء المتشيّعون الفرس ليطوروا هذه العقيدة، وليضفوا عليها من خيالهم الروايات والأساطير المتناقضة فيما بينها، وبينها وبين أقوال الأئمة التي أوردوها للتدليل علىٰ ما ذهبوا إليه»[2].

ومنهم: محمد إسعاف النشاشيبي الذي قال بمقولة ابن حزم: «ولم يعقب الحسن المذكور ذكراً، ولا أُنثىٰ»[3].

ومنهم: صاحب البروتوكولات الذي ادعىٰ أنَّ التاريخ هو الذي يقول: إنَّ الإمام الحسن العسكري عليه السلام مات ولم يخلف ولداً[4].

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل/ابن حزم ٣: ١٨١.

(٢) التشيُّع بين مفهوم الأئمة والمفهوم الفارسي: ٢١٤.

(٣) الإسلام الصحيح/النشاشيبي: ٣٤٨.

(٤) بروتوكولات آيات قم/د. عبد الله الغفاري: ١١.

ومنهم: الشيخ محمد منظور نعماني كبير علماء الهند ـ كما ذُيّل اسمه تحت عنوان كتابه: (الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام) ـ الذي قال بعد ذكره ولادة الإمام الحسن العسكري عليه السلام ووفاته، ما نصه:

«ويقول شقيقه جعفر بن علي وبقية أهل بيته: إنَّ الحسن العسكري توفي ولم يخلف ولداً، وقد أثبت المسؤولون في الحكم هذا الأمر بعد بحث وفحص وتحقيق»[(١)].

ثم قال: «وعلىٰ أساسه تحولت تركته، وتحول ميراثه إلىٰ أخيه طبقاً لشرع الميراث»[(٢)].

وقال أيضاً: «وهناك روايات عديدة في أبواب عدّة من أُصول الكافي عن مولد الإمام الثاني عشر، ثمَّ عن غيبته، منها: باب الإشارة إلى الصاحب عليه السلام، وباب تسمية من رآه، وبعده: باب مولد صاحب الزمان عليه السلام. وكلّ من وهبه الله ولو جزءاً من نعمة البصيرة والفراسة، يرىٰ أنَّ هذه قصة قد حُبكت، إلّا أنّها لم تُحبك جيداً؛ لأنَّ البيان الذي أعلنه أخو الإمام الحسن العسكري، وهو جعفر بن علي، وبقية أهل الأُسرة هو بيان صحيح، يصدقه العقل، كما أنّه قريب للقياس، ألّا وهو أنَّ الحسن العسكري مات ولم يخلف ولداً، والله أعلم»[(٣)].

جواب هذا الإنكار

أوّلاً ـ الدليل الأوّل لا يدل على المدعىٰ:

إنَّ الاختلاف في تحديد سنة ولادة الإمام عليه السلام، مع الاختلاف الحاصل في اسم

---

(١) الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام/محمد منظور نعماني: ١٤٠.

(٢) الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام: ١٤١.

(٣) الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام: ١٤٢.

الأُم، أو وقت الغيبة، فهي على الرغم من كونها اختلافات غير متكافئة مع مثبّتات الولادة، إلّا أنَّها اختلافات جانبية لا علاقة لها بنفي الولادة، بل على العكس، إذ يمكن عدّها من مؤكّدات الولادة؛ لأنّها من قبيل الاختلاف في تحديد صفة شيء موجود، وليس من قبيل الاختلاف في نفي وجود ذلك الشيء.

علىٰ أنَّ ولادة الإمام المهديّ عليه السلام قد تمّت في الخامس عشر من شعبان سنة ٢٥٥ هـ، وهي الرواية المعتمدة لا عند الشيعة فحسب وإنَّما عند الكثيرين من أعلام أهل السُنّة ـ كما سنبينه في اعترافات أهل السُنّة بولادة الإمام المهديّ عليه السلام في الدليل السادس.

وأمَّا عن الغيبة، فالمشهور شهرة واسعة بين علماء الشيعة والكثير من أهل السُنّة أيضاً، أنَّها كانت بعد وفاة الإمام الحسن العسكري عليه السلام في سنة ٢٦٠ هـ، وكذلك الحال مع اسم الأُم وهو نرجس لتظافر الروايات علىٰ ذلك، ولا يضر وجود رواية أو روايتين تخالف المشهور، وربما كان القصد منها هو التعمية على الظالمين الذين عرفوا أنَّ الإمام الثاني عشر من أئمة أهل البيت هو المهديّ، فدفعهم الخوف إلىٰ ذلك التصرف الذي يشهد هو الآخر على الولادة أيضاً، كما سيأتي في الدليل الخامس.

ولو كان الاختلاف في تحديد زمن الولادة دليلاً علىٰ نفي الولادة، لما بقي من أئمة المسلمين وعظماء الإسلام أحدٌ إلّا وقد تطرّق الشك إلىٰ ولادته، وهل هو ولد حقاً، أو كانت ولادته قصة حُبكت ولم يُضبط حبكها جيداً؟!

ولكن هؤلاء الذين أنكروا ولادة المهديّ عليه السلام، لم ينظروا بعين الاعتبار إلىٰ ما خرج من أفواههم وهو بعيد جداً عن دائرة اختصاصهم، وعلى الرغم من ذلك أرادوا أن يذعن القراء ويؤمنوا بصدق أقوالهم، حتىٰ ولو خالفت أقوال المؤرخين من أهل السُنّة أنفسهم!

ثمَّ متىٰ كان اختلاف الروايات في تحديد زمن ولادة شخص دليلاً علىٰ نفي ولادته؟!

ألم ينصّ المؤرخون على الاختلاف في ولادة النبيّ ﷺ ما بين يوم الاثنين لليلتين خلتا من شهر ربيع الأوّل، وما بين ثماني ليال خلون من شهر ربيع الأوّل؟

فهل يصحُّ بعد هذا أن يكون الاختلاف في تحديد زمن الولادة دليلاً علىٰ نفي الولادة، وكذلك الحال مع اختلافهم في تحديد زمن الوفاة؟

حيث اختلف أهل السُنّة عن الشيعة الإمامية في تحديد زمن وفاة الرسول ﷺ كما هو معروف عند الجميع، ولا أحد من المسلمين يقول: بأنَّ نبينا رفع إلىٰ السماء ولم يمت لهذا الاختلاف، اللّهمّ إلّا ما كان من مقولة أحدهم لحاجة في نفس يعقوب قضاها.

أمَّا عن ولادة فاطمة الزهراء سيدة نساء العالمين عليها السلام، فالاختلاف أشد وأوسع بين أهل السُنّة أنفسهم، حيث لم يكن اختلافهم منحصراً في الليالي والأيام، أو الأسابيع، أو الأشهر، وإنَّما كان أوسع من ذلك بكثير، حتىٰ إنَّ منهم أوصل عمرها الطاهر إلىٰ ثمان وثلاثين سنة، في حين استقر بعضهم علىٰ نصف هذا العدد من السنين.

وكذلك الحال مع ولادة أمير المؤمنين علي عليه السلام، هل كان في اليوم الثالث عشر من رجب، أم في اليوم الثالث والعشرين منه؟

أمَّا عن الإمام السبط الحسن بن علي عليهما السلام، فالمشهور في ولادته أنَّها كانت بالمدينة يوم الثلاثاء منتصف شهر رمضان سنة اثنتين من الهجرة، ولكن الشيخ المفيد رحمه الله يرىٰ: أنَّ ولادته عليه السلام سنة ثلاث من الهجرة، واختلفوا في وفاته مسموماً عليه السلام يوم الخميس سابع صفر، ولكن هل في سنة تسع وأربعين، أو سنة خمسين من الهجرة؟

أمَّا الإمام الحسين عليه السلام، فقد ولد عليه السلام بالمدينة آخر شهر ربيع الأوّل سنة ثلاث من الهجرة، وقيل: يوم الخميس ثالث عشر رمضان، ولكن الشيخ المفيد رحمه الله يرىٰ: أنَّه عليه السلام ولد لخمس خلون من شعبان سنة أربع، واستشهد بكربلاء يوم السبت عاشوراء سنة إحدىٰ وستين، عن ثمان وخمسين سنة.

وقال المجلسي في البحار: وهو ابن أربع وخمسين سنة وستة أشهر ونصف وهكذا نجد الاختلاف في تحديد زمن ولادة الأئمّة الآخرين من أهل البيت عليهم السلام[١].

فهل يصحُّ بعد هذا كله أن ننفي ولادة أصحاب الكساء عليهم السلام لوجود هذا الاختلاف في زمن ولادتهم ؟

وأمّا عن الاختلاف في تحديد اسم الأُم، فلا علاقة له هو الآخر بنفي الولادة، إذ اختلف المؤرخون في تسمية أُمّ الإمام الكاظم عليه السلام، والمشهور أنَّ اسمها حميدة، وقيل: إنَّ اسمها نباتة[٢]، وهذا يعني ـ في نظر ابن حزم ومن وافقه ـ أنَّ الإمام موسى بن جعفر الملقب بالكاظم عليه السلام لم يخلق قط !! لاختلاف شيعته في تسمية أُم الإمام عليه السلام، تارة بـ(حميدة)، وأُخرىٰ بـ(نباتة).

وأمّا عن الاختلاف في تحديد زمن وقوع الغيبة، فلا علاقة له بنفي الولادة، بل هو من أقوىٰ مثبّتات الولادة خصوصاً عند (من وهبه الله ولو جزءاً من البصيرة والفراسة) فالاختلاف في سفر زيد مثلاً، هل كان يوم السبت أو يوم الجمعة، لا ينفي ولادة زيد، ولا يدل علىٰ وفاته أيضاً، إذ المفروض شرعاً وعقلاً أن نستصحب حياته حتىٰ يثبت بدليل أنّه قد مات. أمّا أن نجعل سفره ـ الذي اختُلف في تعيين يومه ـ دليلاً علىٰ أنَّ زيداً لم يخلق بعد !! فهذا ممّا لا يستحق جواباً.

ثانياً ـ جعفر في الميزان:

وأمّا عن الدليل الثاني في نفي ولادة الإمام المهديّ عليه السلام، فهو في غاية العجب أن يكون عند كبير علماء الهند من الأدلة القاطعة علىٰ نفي ولادة الإمام المهديّ عليه السلام؛

---

(١) راجع الإيقاد في وفيات النبيّ والزهراء والأئمة أجمعين عليهم السلام/السيد محمد عليّ الشاه: ٢٥ و ٥١ و ٥٩ و ١٩٩ و ٢٠٦ و ٢١٨، المحبر / النسابة أبو جعفر محمد بن حبيب: ٨.

(٢) عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب/ابن مهنا: ١٩٦.

ذلك لأنّه تمسك بمّا ادعاه جعفر الكذاب (ت/ ٢٧١ هـ) عم الإمـام المـهديّ عليه السلام، وأعرض عن جميع الأدلة المثبتة لولادة الإمام المهديّ عليه السلام، ومن بينها إقرار والده بالبنوّة، وشهادة القابلة، وشهادة من رآه إلىٰ غير ذلك من مثبّتات ولادته عليه السلام.

إنَّ طمع جعفر في أموال أخيه الإمام الحسن العسكـري عليه السلام، وتـقربه لبـلاط العباسيين، وشربه الخمور بشهادة أحمد بن عبيد الله بن خاقان ،كلّ هذا دفعه إلىٰ ذلك الموقف الخسيس الذي هو أشـبه مـا يكـون بمـوقف أبي لهب مـن رسـول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فجحد نبوّته، وكـذّبه، وألّب عـليه، وكـان أولىٰ مـن غـيره بـالإيمان والإذعان والتصديق، أو كموقف أولاد يعقوب عليه السلام، حـين كـذبوا عـليه في أمـر يوسف وقالوا: أكله الذئب.

وممّا يدلُّ علىٰ سوء سيرته ما رواه ثقة الإسلام الكليني، والصدوق، والمـفيد، والطبرسي بإسنادهم عن عبيد الله بن خاقان الذي كان على الضياع والخراج بقم من قبل الخليفة العباسي، وكان شديد النصب والانحراف عن أهل البيت عليهم السلام.

فقد قال ابن خاقان بمـجلسه ما يطول بيانه، وخلاصته: أنَّه سئل عن العلوية ومذاهبهم فأجاب: أنَّ أفضلهم على الإطلاق هو الحسن العسكري، ثمَّ ذكر ما كان من أبيه مع الإمام الحسن العسكري عليه السلام، إلىٰ أن قال له أحد الأشعريين: فما خبر أخيه جعفر؟ وكيف كان منه في المحل؟

فقال: «وَمَنْ جعفر فيسأل عـن خـبره، أو يُـقرن بـالحسن؟! جـعفر مُـعلن الفسوق، فاجر شريب للخمور، أقلّ من رأيته من الرجال، وأهتكهم لنفسه، خفيف قليل في نفسه»[1] إلىٰ آخر ما ذكره عن جعفر، وكيف أنّه حاول من عبيد الله بن

---

(١) أصول الكافي ١: ١/٤٢١ ـ كتاب الحجّة، باب مولد أبي محمد الحسن بن عليّ عليهما السلام، كمال الدين ١: ٤٠ ـ مقدّمة المصنف، الإرشاد ٢: ٣٢١، إعلام الورىٰ بأعلام الهدىٰ/الفضل بن الحسن الطبرسي: ٣٥٧.

خاقان وزير الخليفة العباسي أن يجعل له مرتبة أخيهالحسن العسكري عليه‌السلام علىٰ أن يوصله في كلّ سنة عشرينألف دينار، وكيفأنابن خاقان زبره وطرده من مجلسه.

ويكفي دليلاً علىٰ فسق جعفر قول خادم الإمام الحسن العسكري حين رأىٰ من جعفر موقفه هذا ومحاولة ادعائه الإمامة بعد أخيه الحسن العسكري عليه‌السلام قال: «فقلت في نفسي: إن يكن هذا الإمام فقد بطلت الإمامة؛ لأنّي كنت أعرفه يشرب النبيذ، ويقامر في الجوسق، ويلعب بالطنبور»[1].

وهكذا تمسّك كبير علماء الهند بقول من ثبت فسقه؛ لأنّه موافق لعقله، وقريب من قياسه، ولم يكتف بهذا، فأزاد الطين بلّة، حين أضاف إلى البيان الكاذب الذي أعلنه جعفر الكذاب (قول بقية أهل الأُسرة) ولا نعلم من هم. ثمّ عجب ممّن وهبه الله ولو جزءاً من البصيرة أن لا يقول بصحّة هذه القصة التي حبكها جعفر ولم يحسن حبكها، تاركاً ما أوجبه الله تعالىٰ على المؤمنين في آية النبأ.

﴿يَآ أَيُّهَا ٱلَّذِيَن آمَنُواْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُواْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَاً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾[2].

ثالثاً ـ أدلة ولادة الإمام المهديّ واستمرار وجوده الشريف:

يمكن تقسيم هذه الأدلة تاريخياً علىٰ قسمين:

أحدهما: ما كان قبل الولادة.

والآخر: بعدها.

أمّا القسم الأوّل فيتلخص بالأحاديث الشريفة، وهي علىٰ نحوين:

---

(١) كمال الدين ٢: ٤٧٥، باب/٤٣ ـ من شاهد القائم عليه‌السلام.

(٢) الحجرات: ٤٩/٦.

الأوّل : أحاديث الرسول ﷺ المتَّفق علىٰ صحَّتها بين المسلمين، ولا مطعن لأحد منهم فيها.

الثاني : أحاديث أهل البيت عليهم السلام من لدن أمير المؤمنين إلى الإمام أبي محمد الحسن بن عليّ العسكري عليهما السلام المروية من طرق الشيعة مع اعتراف الكثير من علماء أهل السُنّة بها، وإخراج بعضها من طرقهم.

وأمَّا القسم الثاني من الأدلة، فيعتمد على الإقرار بالولد، وشهادة القابلة، ومن رأى المولود بعينه من أصحاب أبيه عليهما السلام، ومن شاهده بعد ذلك من ثقات وأعلام الشيعة، كما يعتمد هذا القسم على النقل التاريخي المتظافر علىٰ حصول الولادة.

وعلى تصرُّف السلطة الحاكمة حينذاك، مع نصوص أهل السُنّة الكثيرة المصرِّحة بولادة الإمام المهديّ عليه السلام، وأنّه لا زال حياً، وأنّه هو المهديّ الموعود لا سواه.

وفيما يأتي استعراض سريع لجميع ما أشرنا إليه من هذه الأدلة:

أدلة القسم الأوّل

النحو الأوّل ـ الأحاديث النبويّة الشريفة:

الحديث الأوّل : « الخلفاء اثنا عشر »

أخرج مسلم في صحيحه من طريق قتيبة بن سعيد، عن جابر بن سمرة قال: « دخلت مع أبي على النبيّ ﷺ، فسمعته يقول: « **إنَّ هذا الأمر لا ينقضي حتىٰ يمضي فيهم اثنا عشر خليفة** ».

قال: ثمَّ تكلم بكلام خَفِيَ علَيَّ، فقلت لأبي: ما قال ؟ قال: كلّهم من

قريش »[(١)] .

ثمّ أخرجه عن ابن أبي عمر، عنه. وعن هداب بن خالد، عنه. وعن نصر بن عليّ الجهضمي، عنه، وعن محمد بن رافع، عنه، كلّ من طريق.

وأخرجه عن أبي بكر بن أبي شيبة، عنه، من طريقين. وعن قتيبة بن سعيد، عنه، من طريقين آخرين.

فهذه تسعة طرق للحديث في صحيح مسلم فقط، ناهيك عن كثرة طرقه الأُخرىٰ في كتب الحديث لدى السُنّة والشيعة[(٢)] .

والسؤال هنا، من هم هؤلاء الخلفاء ؟

وللإجابة علىٰ هذا السؤال نعود لما مرَّ في تعريف الخليفة، لنرىٰ هل يصحُّ أن نحمل معنى الخليفة علىٰ من تربع علىٰ دسّت الحكم بالوراثة الصرفة، وتقمّص بقميص الرسول صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم ، وسمىٰ نفسه خليفة ؟!

---

(١) صحيح مسلم ٢: ١١٩ ـ كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش.

(٢) راجع: صحيح البخاري ٤: ١٦٤ ـ كتاب الأحكام، باب الاستخلاف، مسند أحمد ٥: ٩٠ و ٩٣ و ٩٧ ـ ١٠٠ و ١٠٦ و ١٠٧، سنن أبي داود ٤: ١٠٦ / ٤٢٧٩ ـ ٤٢٨١، المعجم الكبير / الطبراني ٢: ٢٣٨ / ١٩٩٦، سنن الترمذي ٤: ٥٠١، مستدرك الحاكم ٣: ٦١٨، حلية الأولياء / أبو نعيم ٤: ٣٣٣، فتح الباري ١٣: ٢١١، صحيح مسلم بشرح النووي ١٢: ٢٠١، البداية والنهاية / ابن كثير ١: ١٥٣ تفسير ابن كثير ٢: ٢٤ ـ في تفسير الآية ١٢ من سورة المائدة، كتاب السلوك في دول الملوك / المقريزي ١: ١٣ ـ ١٥ من القسم الأوّل، شرح الحافظ ابن قيم الجوزية علىٰ سنن أبي داود ١١: ٣٦٣ / شرح الحديث ٤٢٥٩، شرح العقيدة الطحاوية ٢: ٧٣٦، الحاوي للفتاوىٰ / السيوطي ٢: ٨٥، عون المعبود شرح سنن أبي داود / العظيم آبادي ١١: ٣٦٢ / شرح الحديث ٤٢٥٩، مشكاة المصابيح / التبريزي ٣: ٣٢٧ / ٥٩٨٣، السلسة الصحيحة / الألباني حديث رقم: ٣٧٦، كنز العمال ١٢: ٣٢ / ٣٣٨٤٨ و ١٢: ٣٣ / ٣٣٨٥٨ و ١٢: ٣٤ / ٣٣٨٦١، فرائد السمطين ٢: ١٤٥ / ٤٢، ينابيع المودّة ٣: ١٠٤، باب / ٧٧.

كما أخرج هذا الحديث محدّثو الشيعة أيضاً، نذكر منهم الصدوق في كمال الدين ١: ٢٧٢، والخصال ٢: ٤٦٩ و ٤٧٥، وقد تابع طرق الحديث ورواته من الصحابة في إحقاق الحق ١٣: ١ ـ ٥٠.

أطلق العلماء لفظ الخليفة على الإمام باعتبار أنّ الخليفة هو من خلف النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في منصب الإمامة الكبرىٰ، ولقد علّقنا علىٰ تعريف الخليفة في أول البحوث التمهيدية بما ينبغي الرجوع إليه قبل الوقوف علىٰ أقوال أهل السُنّة في تسمية الخلفاء الاثني عشر.

فهم عند ابن كثير: الخلفاء الأربعة، وعمر بن عبد العزيز، وبعض بني العباس، واستظهر أنّ المهديّ منهم[1].

وعند القاضي الدمشقي: الخلفاء الأربعة، ومعاوية، ويزيد بن معاوية، وعبد الملك بن مروان وأولاده الأربعة (الوليد، وسليمان، ويزيد، وهشام)، وأخيراً عمر ابن عبد العزيز[2].

وعند ولي الله المحدِّث في قرة العينين ـ كما جاء في عون المعبود ـ: الخلفاء الأربعة، معاوية، وعبد الملك بن مروان، وأولاده الأربعة، وعمر بن عبد العزيز، ووليد بن يزيد بن عبد الملك، ثمَّ نقل عن مالك بن أنس أنَّه أدخل عبد الله بن الزبير فيهم. ولكنه رفض قول مالك، مستدلاً بما روي عن عمر وعثمان؛ عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ما يدل علىٰ أنَّ تسلط ابن الزبير كان مصيبة من مصائب هذه الأُمّة، ثم ردّ من أدخل يزيد بينهم، مصرحاً بأنَّه كان سيِّئ السيرة[3].

وقال ابن قيم الجوزية: «وأمَّا الخلفاء: اثنا عشر، فقد قال جماعة منهم أبو حاتم ابن حبّان وغيره: إنَّ آخرهم عمر بن عبد العزيز، فذكروا الخلفاء الأربعة، ثم معاوية، ثمَّ يزيد ابنه، ثمَّ معاوية بن يزيد، ثمَّ مروان بن الحكم، ثمَّ عبد الملك ابنه،

---

(١) تفسير القرآن العظيم / ابن كثير ٢: ٣٤ ـ في تفسير الآية ١٢ من سورة المائدة.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية / القاضي الدمشقي ٢: ٧٣٦.

(٣) عون المعبود شرح سنن أبي داود / العظيم آبادي ١١: ٣٦٢ شرح الحديث / ٤٢٥٩.

ثمّ الوليد بن عبد الملك، ثمّ سليمان بن عبد الملك، ثمّ عمر بن عبد العزيز. وكانت وفاته علىٰ رأسه المائة، وهو القرن المفضل الذي هو خير القرون، وكان الدين في هذا القرن في غاية العزّة، ثمّ وقع ما وقع»[(١)].

وقال النوربشتي: «السبيل في هذا الحديث وما يتعقبه في هذا المعنىٰ أنّه يحمل على المقسطين منهم، فإنّهم هم المستحقون لاسم الخليفة على الحقيقة، ولا يلزم أن يكونوا على الولاء، وإن قُدّر أنّهم على الولاء فإنّ المراد منه المسمون بها على المجاز، كذا في المرقاة»[(٢)].

وعند المقريزي: الخلفاء الأربعة، ثمّ الإمام الحسن عليه السلام، قال: «وبه تمّت أيام الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم»، ولم يُدخِل أحداً من بني أمية حيث صرّح بأنّ الخلافة صارت بعد الإمام الحسن عليه السلام ملكاً عضوضاً، قال: «أي: فيه عسف وعنف»، كما لم يُدخِل أحداً من بني العباس، مصرّحاً أنّ في خلافتهم «افترقت كلمة الإسلام وسقط اسم العرب من الديوان، وأُدخل الأتراك في الديوان، واستولت الديلم، ثمّ الأتراك، وصارت لهم دول عظيمة جداً، وانقسمت ممالك الأرض عدة أقسام، وصار بكلّ قطر قائم يأخذ الناس بالعسف، ويملكهم بالقهر»[(٣)].

وممّا يلحظ علىٰ هذه الأقوال جملة من الأُمور.

منها: عدم اتفاق أهل السُنّة في تسمية الخلفاء الاثني عشر، وقد تنبه السيوطي في الحاوي، فقال ـ معبرّاً عن رأي أهل السُنّة ـ: «لم يقع إلى الآن وجود اثني عشر

---

(١) شرح الحافظ ابن قيم الجوزية علىٰ سنن أبي داود ١١: ٢٦٣ ـ شرح الحديث / ٤٢٥٩.

(٢) ذُكر هذا القول في عون المعبود ١١: ٢٦٢ ـ شرح الحديث / ٤٢٥٩.

(٣) كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك / المقريزي ١: ١٣ ـ ١٥ من القسم الأوّل.

اجتمعت الأُمّة علىٰ كلّ منهم»[(١)].

ومنها: عدم اكتمال هذا العدد عند بعضهم، فقد أوصله ابن كثير إلىٰ خمسة، ومثله المقريزي.

ومنها: انتهاء سلسلة الخلفاء الاثني عشر إلىٰ عمر بن عبد العزيز عند الآخرين، وفيه:

أولاً: إنَّ الحديث يفيد استمرار الأمر إلىٰ آخر الدهر.

ثانياً: إخراج الإمام الحسن السبط عليه السلام من عداد الخلفاء مع أنّه قد تمت خلافته شرعاً وبايعه الأنصار والمهاجرون وبه تمّت الثلاثون سنة، كما في الحديث المشهور عند أهل السُنّة: الخلافة من بعدي ثلاثون سنة، وهو ما أشار إليه المقريزي، ولهذا توقف عند الإمام الحسن عليه السلام، وإذا ما أُضيف إليهم الإمام السبط صاروا ثلاثة عشر.

ثالثاً: إخراج الإمام المهديّ عليه السلام منه، مع أنَّ بعض المحدِّثين كأبي داود قد ذكر الحديث في باب المهديّ مشيراً بذلك إلىٰ أنّه من الخلفاء الاثني عشر، وهذا هو ما قاله علماء أهل السُنّة أيضاً كما صرح به السيوطي في الحاوي، قال بعد أن ذكر حديث أبي داود: «فأشار بذلك إلىٰ ما قاله العلماء: إنَّ المهديّ أحد الاثني عشر»[(٢)]. وإذا ما أُضيف إليهم الإمام المهديّ والإمام الحسن عليهما السلام، صاروا أربعة عشر خليفة.

رابعاً: إدخال الملوك في عداد الخلفاء، فقد روىٰ أهل السُنّة، عن سعد بن أبي

---

(١) الحاوي للفتاوىٰ / السيوطي ٢: ٨٥.

(٢) الحاوي للفتاوىٰ ٢: ٨٥.

وقاص أحد العشرة المبشرة، ومن رجال الشورى الذين عينهم عمر أنّه دخل علىٰ معاوية وقد تخلف عن بيعته، فقال: «السلام عليك أيها الملك، فقال له: فهلا غير ذلك ؟ أنتم المؤمنون وأنا أميركم. فقال: نعم، إن كنا أمّرناك، وفي لفظ: نحن المؤمنون ولم نؤمّرك» وقد أنكرت عائشة علىٰ معاوية دعواه الخلافة، كما أنكرها ابن عباس، والإمام الحسن عليه السلام حتىٰ بعد الصلح[1]، فهو من البغاة بالاتفاق؛ لحديث: « **يا عمار تقتلك الفئة الباغية** ». ولست أدري كيف يصحُّ أن يكون الباغي على الخليفة الشرعي خليفة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المؤمنين !!

خامساً: إدخال يزيد الفاجر، المعلن فجوره وانتهاكه لحرمات الله تعالى، وهذا من أعجب العجب حقاً، إذ كيف يصحُّ للمسلم أن يجعل من يسفك دماء أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ويغزو جنده المدينة المنورة ويقتلوا عشرة آلاف من أهلها حتىٰ أنّه لم يبق بدرياً بعد موقعه الحرّة، خليفة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وكذلك الحال مع ملوك الشجرة الملعونة بنصّ القرآن الكريم، ولقد رآهم النبيّ في منامه ـ ورؤيا الأنبياء صادقة كفلق الصبح ـ بأنّهم ينزون علىٰ منبره نزو القرود، باتفاق معظم المفسرين من أهل السُنّة، وذلك عند تفسيرهم الآية الستين من سورة الإسراء، بما لا حاجة إلىٰ تتبع كلماتهم.

سادساً: إنَّ هذا التسلسل هو تخصيص للحديث بلا مخصص، وترجيح بلا مرجح وهو باطل، مع لزوم فترة في البين، وخلو جميع العصور بعد عصر عمر بن عبد العزيز من الخليفة، وهذا هو ما يخالف حديث « **من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية** » الذي تقدَّم الحديث عنه في هذا الفصل.

سابعاً: إنَّ الشرع المقدس الذي أكَّد علىٰ وجوب توفر العدالة في شاهد

---

(١) راجع الغدير للعلّامة الأميني ١: ٢٦ ـ ٢٧، فقد ذكر ذلك مخرجاً من كتب أهل السُنّة.

الدعوىٰ واعتبرها أساساً لقبول شهادته، هو أرفع من أن يأتمن خائناً ـ يتحكم في نفوس رعيته ـ علىٰ مقدرات الأُمّة، ثمَّ يأمر بلزوم طاعته، ويحذّر من مخالفته؛ ويجعله إماماً من مات ولم يعرفه مات ميتة جاهلية.

ثامناً: روىٰ أهل السُنّة عن النبيّ ﷺ أنّه قال: « **لن يزال هذا الدين قائماً إلى اثني عشر من قريش، فإذا هلكوا ماجت الأرض بأهلها** »[١]. ولم تمج الأرض بعد موت عمر بن عبد العزيز بأهلها، بل كان انتشار علوم الدين كالفقه والحديث والتفسير في القرنين الثالث والرابع الهجريين، حتىٰ بلغت علوم الدين قمّتها في الاتساع والشمول بعد موت هؤلاء الخلفاء الاثني عشر عند أهل السُنّة، والمفروض أن تموج الأرض بأهلها!

تاسعاً: وروىٰ أهل السُنّة أيضاً حديث جابر بن سمرة: « **يكون لهذه الأُمّة اثنا عشر قيمًا، لا يضرهم من خذلهم، كلهم من قريش** »[٢]، وهذا لا ينطبق علىٰ من ذكره أهل السُنّة، إلّا علىٰ أمير المؤمنين عليّ بن ابي طالب عليه السلام، وولده عليهم السلام، الذين طاردهم هؤلاء الخلفاء الاثني عشر أيّ مطاردة! بعدما صفىٰ لهم الملك ولم يخذلهم أحد حيث حملوا الرعية بالسيف على الطاعة، تلك الرعية التي آمنت سوط علي عليه السلام وسيفه فكان منها ما كان، كما أنَّ في هذا الحديث إشارة إلىٰ أهل البيت عليهم السلام؛ لأنّهم هم القيّمون علىٰ هذا الدين بنصّ حديث الثقلين ولا يشترط بالقيّم أن يكون سلطاناً مطاعاً.

عاشراً: ورووا أيضاً، عن جابر بن سمرة: « **لا تزال هذه الأُمّة مستقيماً أمرها، ظاهرة علىٰ عدوّها، حتىٰ يمضي منهم اثنا عشر خليفة، كلهم من قريش، ثمَّ يكون المرج** »[٣].

---

(١) كنز العمال ١٢: ٣٤ / ٣٣٨٦١ ـ أخرجه ابن النجار، عن أنس.

(٢) كنز العمال ١٢: ٣٣ / ٣٣٨٥٨ ـ أخرجه الطبراني، عن جابر بن سمرة.

(٣) كنز العمال ١٢: ٣٢ / ٣٣٨٤٨ ـ أخرجه الطبراني، عن جابر بن سمرة.

وإذا كان المراد بالمرج هو القلق، والاضطراب، والالتباس، فيقتضي أن لا يكون شيء منه إلىٰ عهد عمر بن عبد العزيز، ولكن التاريخ لا يعرف فتنة عظم بها القلق، واشتد الاضطراب، وكثر فيها التباس الحق بالباطل من فتنة معاوية وخروجه علىٰ خليفة المسلمين، وهذا يدل علىٰ أن المراد بالمرج هو أعظم من القلق والاضطراب والالتباس، ولعل المراد ترك الدين بالكلّية، وهذا ما لم يحصل إلّا عند اقتراب الساعة، التي يسبقها ظهور الإمام المهديّ عليه السلام، وما يعتقب انتقاله إلى الرفيق الأعلىٰ من أحداث.

ومن كلّ ما تقدَّم يظهر بوضوح أنَّ ما ذكره أهل السُنّة لا ينطبق مع الواقع إطلاقاً، وأنَّ مصداقه الوحيد الاثنا عشر إماماً من أئمّة أهل البيت، وأولهم أمير المؤمنين وآخرهم المهديّ عليهم السلام.

قال الشهيد الصدر قدس سره: «إنَّ الحديث المذكور سبق التسلسل التاريخي للائمّة الاثني عشر، وضُبط في كتب الحديث قبل تكامل الواقع الإمامي الاثني عشري.. إنَّ هذا الحديث ليس انعكاساً لواقع، وإنَّما هو تعبير عن حقيقة ربانية، نطق بها من لا ينطق عن هوىٰ، فقال: إنَّ الخلفاء بعدي اثنا عشر، وجاء الواقع الإمامي الاثنا عشري ابتداءً من الإمام علي وانتهاءً بالمهديّ؛ ليكون التطبيق الوحيد المعقول لذلك الحديث النبوي الشريف»[1].

ويؤيده ما لا يحصىٰ كثرة من الأحاديث الشريفة الأُخرى الناصّة علىٰ أهل البيت عليهم السلام، ولو شئت ذكرها جميعاً من طرق أهل السُنّة وحدهم لما وسعها مجلد ضخم، ولقد مرَّ منها في البحوث التمهيدية الكثير، ونشير هنا إلىٰ أحدها، وهو ما أخرجه الجويني الشافعي في فرائد السمطين، عن ابن عباس، عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أنَّه

(١) بحث حول المهديّ / الشهيد الصدر: ٥٤ ـ ٥٥.

قال: « أنا سيد النبيين، وعليّ بن أبي طالب سيد الوصيين، وإنَّ أوصيائي بعدي اثنا عشر أولهم عليّ بن أبي طالب، وآخرهم المهديّ »[(١)].

كما أنَّ التعليل الوارد في جميع كتب الحديث بخصوص عدم سماع جابر بن سمرة لما خفي عليه من كلام النبيّ ﷺ ـ حتىٰ سأل أباه عن ذلك، فأخبره أبوه بأنّه ﷺ قال: «كلهم من قريش» ـ يلقي ظلالاً من الشك علىٰ صحّة ما أخبره به أبوه سمرة.

فقد علّلت الروايات عدم السماع بـ:

«ثمَّ لغط القوم وتكلّموا».

أو «وضج الناس».

أو «فقال كلمة أصمّنيها الناس».

أو «فصرخ الناس فلم أسمع ما قال».

أو «فكبر الناس، وضجوا».

أو «فجعل الناس يقومون ويقعدون».

وقد أحصى العلّامة السيد جعفر مرتضى العاملي هذا التعليل واستخرجه من روايات أهل السُنّة في كتب الصحاح والمسانيد وغيرها، وقد بيّن: «أنَّ قريشاً ومن يدور في فلكها لم يكن يغضبهم قوله ﷺ: «كلهم من قريش»، بل ذلك يسرّهم ويفرحهم؛ لأنّه هو الأمر الذي ما فتئوا يسعون إليه بكلّ ما أوتوا من قوة وحول، ويخططون، ويتآمرون، ويعادون، ويحالفون من أجله وعلىٰ أساسه. فلماذا الهياج، والضجيج، ولماذا الصخب والعجيج لو كان الأمر هو ذلك؟!»[(٢)].

إذن فمن المحتمل جداً أن يكون أصل العبارة: (كلهم من بني هاشم)، وهو ما

---

(١) فرائد السمطين ٢: ٢١٣.

(٢) الغدير والمعارضون / السيد جعفر مرتضى العاملي: ٧٠ و ٧٢.

نصّ عليه القندوزي الحنفي في ينابيع المودّة، وأشار إليه العلّامة السيد جعفر مرتضى العاملي[1].

الحديث الثاني: حديث الثقلين

مرَّ هذا الحديث الشريف، مع بيان طرقه ومن رواه من الصحابة، ودلالته علىٰ وجوب التمسُّك بأهل البيت عليهم السلام في كلّ آن وزمان، وأنّـه لا انـقطاع لوجـودهم الشريف، قال ابن حجر الهيتمي في صواعقه: «وفي أحاديث الحث عـلى التمسُّك بأهل البيت إشارة إلىٰ عدم انقطاع متأهل منهم للتمسّك به إلىٰ يوم القيامة، كما أنَّ الكتاب العزيز كذلك، ولهذا كانوا أماناً لأهل الأرض كما يأتي، ويشهد لذلك الخبر السابق: **« في كلّ خلف من أُمتي عدول من أهل بيتي »**[2]، انتهىٰ بلفظه.

فقوله صلى الله عليه وآله: **« وإنّهما ـ أي: الكتاب العزيز، والعترة الطاهرة ـ لن يفترقا حتىٰ يردا عَليَّ الحوض »**، دلَّ دلالة قاطعة علىٰ عدم وجود أيّ انقطاع بينهما، ولو لم يكن المهديّ عليه السلام مولوداً، لما فُهم الوجه من قـوله صلى الله عليه وآله: **« لن يـفترقا حـتىٰ يـردا عَـلَيَّ الحوض »**. وهذا هو معنىٰ دلالة هذه الأحاديث علىٰ ولادة الإمام المهديّ عليه السلام، بل واستمرار وجوده الشريف أيضاً.

النحو الثاني ـ أحاديث أهل البيت عليهم السلام :

تتوفر في هذا النحو من الأدلة عشرات الأحاديث المروية بالإسناد عن كلّ إمام من أئمة أهل البيت عليهم السلام، المصرِّحة بإمامة المهديّ عليه السلام. وهي كثيرة جداً وقد أشرنا إليها في هذا الفصل، وذكرنا أعدادها في كتابي كمال الدين وأُصول الكافي، وليس من الضرورة ذكرها، إلّا أنَّ المهم هنا هو أنَّ تلك الأحاديث قد أيدتها كتب أهل

(١) ينابيع المودّة ٣: ١٠٤، باب / ٧٧، الغدير والمعارضون: ٦٩.

(٢) الصواعق المحرقة: ١٤٩.

السُنّة بأحاديثهم المروية عن النبيّ ﷺ في النصّ على الأئمة واحداً بعد واحد، والتأكيد عليهم، ومن راجع فرائد السمطين للجويني الشافعي، وينابيع المودّة للقندوزي الحنفي، والفصول المهمة لابن الصباغ المالكي، وتذكرة الخواص لسبط ابن الجوزي الحنبلي وعشرات غيرها من كتب أهل السُنّة، سيرىٰ أنّ هذه الحقيقة ماثلة للعيان، ولا شبهة فيها أصلاً، ولكنّ التعصب هو الذي يؤدي إلى التأويل تارة،أو التكذيب أُخرىٰ، أو التضعيف ثالثة،ولأجل أن لا نبخس الموضوع حقه نورد حديثاً واحداً، وهو ما أخرجه الجويني الشافعي في فرائد السمطين بسنده عن مجاهد ابن جبر التابعي المشهور، ونقله عن الفرائد القندوزي الحنفي في الينابيع، وهو من قوله ﷺ: **« وصيّي عليّ بن أبي طالب، وبعده سبطاي: الحسن والحسين، تتلوه تسعة أئمة من صلب الحسين... قال: [ﷺ] إذا مضى الحسين فابنه علي، فإذا مضىٰ علي فابنه محمد، فإذا مضىٰ محمد فابنه جعفر، فإذا مضىٰ جعفر فابنه موسىٰ، فإذا مضىٰ موسىٰ فابنه علي، فإذا مضىٰ عليّ فابنه محمد، فإذا مضىٰ محمد فابنه علي، فإذا مضىٰ عليّ فابنه الحسن، فإذا مضى الحسن فابنه الحجّة محمد المهديّ. فهؤلاء اثنا عشر »**[1].

ثمّ أخرج جملة من الأحاديث الأُخرىٰ عن جابر بن عبد الله الأنصاري، وسلمان الفارسي، وابن عباس، كلّها تؤكّد هذا المعنىٰ أيضاً.

أدلّة القسم الثاني

الدليل الأوّل ـ الاقرار بالبنوّة:

لقد ثبت بما لا يقبل الشكّ إقرار الإمام الحسن العسكري عليه السلام بولادة ابنه الإمام المهديّ عليه السلام، والأحاديث الواردة في ذلك عن ثقات وأعلام الشيعة لا حصر لها،

---

(١) راجع ينابيع المودّة ٣: ٩٩، باب/٧٦، وانظر ٣: ١٠٥، باب/٧٧.

نذكر حديثاً واحداً منها للاختصار.

وهو الحديث المروي عن محمد بن يحيىٰ، عن أحمد بن إسحاق، عن أبي هاشم الجعفري قال: «قلت لأبي محمد عليه السلام: جلالتك تمنعني من مسألتك، فتأذن لي أن أسألك؟ فقال: سَلْ. قلت: يا سيدي هل لك ولد فقال: نعم»[1] إلىٰ غير ذلك من الأحاديث الأُخرى التي لا مجال لسردها.

وفي هذا الحديث الكفاية سنداً ودلالة، فارجع إلىٰ ما شئت من كتب الرجال لترىٰ بأُمّ عينيك ما قالوه عن جلالة محمد بن يحيىٰ أبي جعفر العطار القمّي الذي لا زال قبره إلى الآن معروفاً ومشهوراً يزار، ثمَّ انظر إلىٰ مكانة أحمد بن إسحاق بن عبد الله بن سعد بن مالك بن الأحوص الأشعري أبي عليّ القمّي، من نفس الإمام الحسن العسكري عليه السلام، وإن شئت فانظر إلىٰ ما قالوه عن عظمة منزلة داود بن القاسم بن إسحاق بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب أبي هاشم الجعفري رضي الله عنه.. ثمَّ انظر قلّة الوسائط في إسناد هذا الحديث، ولا حظ بعين الاعتبار ما تقدّم وما سيأتي، واجعل الحَكَمَ الله، وقل ما شئت أن تقول.

الدليل الثاني ـ شهادة القابلة:

وهي أُخت إمام، وعمة إمام، وبنت إمام، العلوية الطاهرة حكيمة بنت محمد الجواد عليه السلام، أُخت الإمام الهادي، وعمة الإمام العسكري عليهما السلام، فقد صرّحت بمشاهدة ولادة الإمام الحجّة عليه السلام ليلة مولده[2]، وهي التي تولت أمر نرجس والدة الإمام الحجّة عليه السلام، وبإذن من أبيه الحسن العسكري عليهما السلام[3] وقد ساعدتها بعض

(١) أُصول الكافي ١: ٢٦٤ / ٢ ـ كتاب الحجّة، باب الإشارة والنصّ إلىٰ صاحب الدار عليه السلام.

(٢) أُصول الكافي ١: ٢٦٦ / ٣ ـ كتاب الحجّة، باب تسمية من رآه عليه السلام.

(٣) كمال الدين ٢: ٤٢٤ / ١ ـ باب / ٤٢.

النسوة وشهدن بذلك أيضاً كما سيأتي في الدليل الثالث.

الدليل الثالث ـ من شهد برؤية الإمام المهديّ عليه السلام:

وقوام هذا الدليل هو المشاهدة، البعيدة عن الحدس والتخمين، وليس بعد العيان من برهان. وبالنظر لكثرة من شهد علىٰ نفسه بأنّه رأى الإمام الحجّة عليه السلام سواء كان ذلك في حياة الإمام الحسن العسكري أو بعد وفاته عليه السلام، لذا سنذكر أسماءهم فقط دون الخوض في تفاصيل رواياتهم، إذ سيطول معها المقام، مع الاعتماد المباشر علىٰ ما ورد من ذلك في تبصرة الولي فيمن رأى القائم المهديّ للسيد هاشم البحراني الذي أفرد هذا الكتاب كله لهذا الغرض، مع الأخذ بعين الاعتبار مصادر تخريج الروايات في هامش الكتاب المذكور، وعدم مراعاة تسلسل الأسماء فيه، إذ لم يرتبوا علىٰ هذا النحو، وهم:

١ ـ **إبراهيم بن إدريس أبو أحمد**: أُصول الكافي ١: ٣٣١ / ٨، الإرشاد: ٣٥٠، البحار ٥٢: ١٤ / ١٠، كشف الغمة للإربلي ٢: ٤٥٠، المستجاد/يوسف بن عليّ بن المطهر الحلي: ٥٣٠.

٢ ـ **إبراهيم بن عبدة النيسابوري**: أُصول الكافي ١: ٣٣١ / ٦، الإرشاد: ٣٥٠، الغيبة للطوسي: ١٦٢، البحار ٥٢: ٩/١٣، كشف الغمة ٢: ٤٥٠، المستجاد: ٥٣٠.

٣ ـ **إبراهيم بن محمد بن أحمد الأنصاري**: دلائل الإمامة/الطبري: ٢٩٨، البحار ٥٢: ٩ ذيل الحديث الخامس.

٤ ـ **إبراهيم بن مهزيار أبو إسحاق الأهوازي**، من وكلاء الإمام الحجّة عليه السلام: كمال الدين/ الصدوق: ٤٤٥/١٩، ينابيع المودّة القندوزي الحنفي: ٤٦٦، البحار ٥٢: ٢٨/٣٢، منتخب الأثر/الصافي: ٣٧٢ / ١٦.

٥ ـ **أحمد بن إسحاق بن سعد الأشعري**: كمال الدين: ١/٣٨٤، ينابيع المودّة: ٤٥٨، البحار ٥٢: ١٦/٣٢، إعلام الورىٰ / الطبرسي: ٤١٢، نور الثقلين/ الحويزي ٥: ٧١/٢٧١، ينابيع المعاجز / هاشم البحراني: ١٧٤، مدينة المعاجز /له أيضاً: ٥٩٨، حلية الأبرار /له أيضاً ٢: ٥٥٣.

٦ ـ **أحمد بن إسحاق الوكيل**: كمال الدين: ٢١/٤٥٤،الاحتجاج /الطبرسي: ٤٦١، دلائل الإمامة: ٢٧٤، البحار ٥٢: ١/٧٨ تأويل الآيات/شرف الدين علي الحسيني النجفي ١: ١/٢٩٩، ثاقب المناقب/عماد الدين محمد بن علي الطوسي (مخطوط): ٢٥٤، الخرائج والجرائح /قطب الدين الراوندي ١: ٢٢/٤٨١، حلية الأبرار ٢: ٥٥٧.

٧ ـ **أحمد بن الحسين بن عبد الملك الأزدي**: كمال الدين: ١٨/٤٤٤، الغيبة للطوسي: ١٥٢، ينابيع المودّة: ٤٦٤، البحار ٥٢: ١/١، إثبات الهداة/الحر العاملي ٣: ٣٩/٦٧٠، إعلام الورىٰ: ٤٢١، حلية الأبرار ٢: ٥٧٣.

٨ ـ **أحمد بن عبد الله الهاشمي**: الغيبة للطوسي: ١٥٥، البحار ٥٢: ٥ / ٤.

٩ ـ **أحمد بن عبد الله مع رشيق صاحب المادراي** الآتي، ورجل ثالث معهم، بعثهم المعتضد العباسي من بغداد إلىٰ سامراء لتجسس خبر الإمام المهديّ والظفر به وقتله عليه السلام، وقد شاهدوه يصلي في منزله وأنجاه الله تعالىٰ من كيدهم وشرهم، وقد تاب رشيق إلى الله تعالىٰ ممّا قدم عليه، وحدَّث هو بنفسه عن ذلك: الغيبة للطوسي: ١٤٩، ينابيع المودّة: ٤٥٨، فرج المهموم: ٢٤٨، كشف الغمة ٢: ٤٩٩، الخرائج والجرائح ١: ٥/٤٦٠، البحار ٥٢: ٥١ ذيل الحديث/٣٦، إثبات الهداة ٣: ٦٨٣، مدينة المعاجز: ١٨/٥٩٧.

١٠ ـ **أحمد بن محمد بن مطهر**: من أصحاب الإمام الهادي والعسكري عليهما السلام: أُصول الكافي ١:٣٣١/٥، الإرشاد: ٣٥٠، الغيبة للطوسي: ١٦٢، كشف الغمة ٢: ٤٥٠، البحار ٥٢: ١١/١٤.

١١ ـ **أحمد بن هلال أبو جعفر العبرتائي، ومعه الحسن بن أيوب**، وغيره إلى تمام أربعين رجلاً، كما سيأتي: الغيبة للطوسي: ٢١٧، البحار ٥١: ١/٣٤٦، إثبات الهداة ٣: ٥٦/٤١٥ و٣: ٣٣٧/٥١١.

١٢ ـ **أبو الأديان** خادم الإمام العسكري عليه السلام: كمال الدين: ٤٧٥، البحار ٥٠: ٣٣٢/ ٤ و٥٢: ٥٣/٦٧، مدينة المعاجز: ٥٩٧، حلية الأبرار ٢: ٥٤٧.

١٣ ـ أربعون رجلاً ضمهم مجلس الإمام الحسن العسكري عليه السلام منهم: **أحمد بن هلال** المتقدِّم وغيره ممّا سنذكره في محله: راجع مصادر التسلسل: ١١.

١٤ ـ أربعون رجلاً، منهم: **معاوية بن حكيم، ومحمد بن أيوب بن نوح، ومحمد بن عثمان العمري**، أراهم إياه الإمام العسكري عليه السلام في منزله: كمال الدين: ٢/٤٣٥، إعلام الورىٰ: ٤١٤، البحار ٥٢: ١٩/٢٥، حلية الأبرار ٢: ٥٥٠، العدد القوية: ٢١/٧٣.

١٥ ـ **إسماعيل بن الحسن الهرقلي أبو محمد**: النجم الثاقب/النوري ٢: ٥٠/٤٩٣ ـ من الباب الرابع، حلية الأبرار ٢: ٧٢٧، البحار ٥٢: ٥١/٦١.

١٦ ـ **إسماعيل بن عليّ النوبختي**: الغيبة للطوسي: ١٦٤، البحار ٥٢: ١٤/١٦، إثبات الهداة ٣: ٥٥/٤١٥ و ٣: ٣٢٥/٥٠٩.

١٧ ـ **أصحاب الإمام العسكري** عليه السلام، روى الصدوق بسنده عن أبي غانم الخادم،

قال: «ولد لأبي محمد عليه السلام ولد فسماه محمداً، فعرضه علىٰ أصحابه يوم الثالث، وقال: « **هذا صاحبكم من بعدي وخليفتي عليكم، وهو القائم الذي تمتد إليه الأعناق بالانتظار، فإذا امتلأت الأرض جوراً وظلماً، خرج فملأها قسطاً وعدلاً** »»: كمال الدين: ٤٣١ / ٨، البحار ٥١: ٥ / ١١، إثبات الهداة ٤٨٣:٣/ ١٩٦، ينابيع المودّة: ٤٦٠ باب ـ ٨٢، منتخب الأثر: ٣٤٢ / ١٠، العدد القوية / عليّ بن يوسف الحلي: ٧٢ / ١١٨.

١٨ ـ **بعض أهل المدائن** وغيرهم رأوه عليه السلام في طريق الحج: أُصول الكافي ١ :١٥/٣٣٢.

١٩ ـ **بعض جلاوزة السواد**: أُصول الكافي ١: ١١/٣٣١، الغيبة للطوسي: ١٦١، البحار ٥٢: ٧/١٣.

٢٠ ـ **تسعة وثلاثون رجلاً، من بينهم أحمد بن عبد الله الهاشمي**. راجع مصادر التسلسل: ٨.

٢١ ـ **ثلاثون رجلاً من بينهم إبراهيم بن محمد بن أحمد الأنصاري** المتقدم. راجع مصادر التسلسل: ٣.

٢٢ ـ **ثلاثون رجلاً من بينهم أبو نعيم الأنصاري** الآتي: كمال الدين: ٢٤/٤٧٠، الغيبة للطوسي: ١٥٦، البحار ٥٢: ٥/٦ و٨٦: ٢١/٢٨ و٩٤: ٢/١٨٧ و٩٥: ٧/١٥٧، المصباح للشيخ الطوسي: ٥١، دلائل الإمامة: ٥٩، البلد الأمين /الكفعمي: ١٢، جنة الأمان (المصباح)/له أيضاً: ٢٤.

٢٣ ـ **جارية أبي عليّ الخيزراني** التي أهداها للإمام العسكري عليه السلام، حضرت ولادة الإمام المهديّ عليه السلام: كمال الدين: ٧/٤٣١، البحار ٥١: ١٠/٥، حلية الأبرار ٢: ٥٤٣، إثبات الهداة ٣: ٣٦/٦٦٨.

٢٤ ـ **جد أبي الحسن بن وجناء النصيبي**: كمال الدين : ٢٥/٤٧٣، البحار ٥٢: ٤٧/٣٣، حلية الأبرار ٢: ٣/٥٤٦، منتخب الأنوار المضيئة/النسابة السيد عليّ بن عبد الكريم الفيلي: ١٥٩.

٢٥ ـ **جعفر بن علي**، رأى الإمام المهديّ مرتين: أُصول الكافي ١: ٩/٣٣١، الإرشاد: ٥٣٠، البحار ٥٢: ١٠/١٤، كشف الغمة ٢: ٤٥٠، المستجاد: ٥٣٠.

٢٦ ـ **ابن جعفر القيّم، ومعه ابن أبي العلاء الكاتب** الآتي برقم: ٣٤، وهو صاحب الدعاء المشهور: «يا من أظهر الجميل.. الخ» فقد علّمه به الإمام المهديّ صلوات الله عليه، وسنذكره في محله: دلائل الإمامة: ٣٠٤، البحار ٥١: ٣٠٤ ذيل الحديث/١٩، فرج المهموم/ابن طاووس: ٢٤٥، إثباة الهداة ٣: ١٤٥/٧٠٢.

٢٧ ـ **جعفر الكذاب** وهو عم الإمام المهديّ عليه السلام، وقد احتج الإمام المهديّ عليه السلام علىٰ جعفر مرتين، واحدة في الميراث، وأُخرىٰ في الدار حين ماتت أُمّ الإمام الحسن العسكري وأمرت أن تدفن في الدار، فنازعهم جعفر، وقال: هي داري لا تدفن فيها، فخرج عليه السلام فقال: «**يا جعفر أدارك هي ؟**» ثمّ غاب عنه فلم يره بعد ذلك : كمال الدين: ١٥/٤٤٢، البحار ٥٢: ٣١/٤٢، حلية الأبرار ٢: ٥٤٥.

٢٨ ـ **جعفر بن محمد بن عمرو، وجماعة** : كمال الدين: ٤٩٨ / ٢١، الغيبة للطوسي: ٢٠٨، البحار ٥١: ٢٩٣ / ٢.

٢٩ ـ **الحسن بن أيّوب بن نوح، ومعه أحمد بن هلال أبو جعفر العبرتائي** المتقدّم وغيره ممّا سيأتي ذكره. راجع مصادر التسلسل رقم: ١١.

٣٠ ـ **الحسن بن الحسين الإيادي** : ذكره السيد البحراني في آخر تبصرة الولي:

٢٨٠/٢٧٩، مع مجموعة كبيرة ممّن رأى الإمام المهديّ عليه السلام ، مع الإحالة إلىٰ كتابه مدينة المعاجز للوقوف علىٰ رواياتهم.

٣١ ـ **الحسن بن عبد الله التيمي**: الغيبة للطوسي: ١٦٣، الخرائج والجرائح ١: ٤٧١ ذيل الحديث/١٥، إثبات الهداة٣: ٩٥/٦٨٤، البحار٥٢: ١٥ ذيل الحديث/١٢.

٣٢ ـ **الحسن بن وجناء النصيبي**: كمال الدين: ١٧/٤٤٣، البحار ٥٢: ٢٧/٣١، إثبات الهداة ٣: ٣٨/٦٧٠، منتخب الأثر: ٧/٣٦١.

٣٣ ـ **الحسين بن روح أبو القاسم** رضي الله عنه ، في جوابه لمحمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني شيخ الصدوق رحمه الله ، وفيه كلام جليل مسموع من الإمام المهديّ عليه السلام ، حريّ بالمراجعة: كمال الدين: ٣٧/٥٠٧، علل الشرائع: ٢٤١، الاحتجاج: ٤٧١، البحار ٤٤: ١/١٧٣.

٣٤ ـ **أبو الحسين بن أبي العلاء الكاتب، ومعه ابن جعفر القيّم المتقدم،** وأبو الحسين هذا هو الذي علّمه الإمام الحجّة عجل الله تعالىٰ فرجه الشريف دعاء الفرج، وهو دعاء عظيم وما أكثر ما يُقرأ في مساجد الشيعة، وجوامعها، وفي المراقد المقدسة لأهل البيت عليهم السلام ، وأوله: «**يامن أظهر الجميل وسَتَرَ القبيح، يا من لم يؤاخِذ بالجريرة، ولم يهتك الستر، يا عظيم المنِّ، يا كريم الصفح، يا مبتدئ النعم قبل استحقاقها، يا حسن التجاوز، يا واسع المغفرة، يا باسط اليدين بالرحمة ، يا منتهىٰ كلّ نجوىٰ، ويا غاية كلّ شكوىٰ، ويا عون كلّ مستعين.. إلى آخره**»، وهو ـ كما تراه ـ دعاء لا يقوله إلّا من ذاب في حب الله، وانقطع إليه في كلّ شيء ، وحاشا أن يكون من يروي مثل هذا الدعاء عن الإمام عليه السلام ، كذّاباً. راجع مصادر التسلسل: ٢٦.

٣٥ ـ **الحسين والي قم، وهو عم أبي الحسن المسترق الضرير** : الخرائج والجرائح ١: ١٧/٤٧٢، كشف الغمة ٢: ٥٠٠، منتخب الأنوار المضيئة: ١٦١، البحار ٥٢: ٤٠/٥٦، وسائل الشيعة ٧: ٨/٣٧٧، مدينة المعاجز: ٩٢/٦١٣، إثبات الهداة ٣: ١٨/٣٩٤.

٣٦ ـ **حكيمة بنت الإمام الجواد**، أُخت الإمام الهادي، عمة الإمام العسكري عليهما السلام : كمال الدين: ١/٤٢٤، الغيبة للطوسي: ١٤٣، إعلام الورىٰ: ٣٩٤، البحار ٥١: ٣/٢ و٥١: ٢٦/١٩.

٣٧ ـ **الخادمة التي رأت الإمام** عليه السلام **مع إبراهيم بن عبدة النيسابوري** المتقدم. راجع مصادر التسلسل: ٢.

٣٨ ـ **رجل من أهل فارس صاحب ضوء بن علي العجلي سماه** : أُصول الكافي ١: ٣٢٩/ ٦ و١: ٢/٥١٤، كمال الدين: ٤/٤٣٥، الغيبة للطوسي: ١٤٠، إثبات الهداة ٣: ١٢/٤٤١، البحار ٥٢: ٢١/٢٦.

٣٩ ـ **رسول الإمام الحجّة إلى الشيخ المفيد** رحمه الله من النواحي المتصلة بالحجاز: الاحتجاج: ٤٩٥ ـ ٤٩٨، البحار ٥٣: ٧/١٧٤، ذرائع البيان/الطبسي: ٨٥، رجال السيد بحر العلوم ٢: ٢١٧.

٤٠ ـ **رشيق صاحب المادراي، مع أحمد بن عبد الله** المتقدم. راجع مصادر التسلسل رقم: ٩.

٤١ ـ **سعد بن عبد الله القمّي، ومعه أحمد بن إسحاق الوكيل** المتقدم. راجع مصادر التسلسل رقم: ٦.

٤٢ ـ **ابن أبي سورة**: الغيبة للطوسي: ١٨١، البحار ٥١: ٣١٨ / ٤٠ و ٤١، إثبات الهداة ٣: ٦٨٧ / ٩٨.

٤٣ ـ **أبو طاهر بن بلال**: الغيبة للطوسي: ٢٤٥، البحار ٥١: ٣٦٩ ذيل الحديث/١.

٤٤ ـ **طريف الخادم أبو نصر**: أُصول الكافي ١: ١٣/٣٣٢، كمال الدين: ١٢/٤٤١، الإرشاد: ٣٥٠ و٣٥١، الغيبة للطوسي: ١٤٨، كشف الغمة ٣: ٤٥٠، الخرائج والجرائح ١: ٣/٤٥٨، دعوات الراوندي: ٥٦٣/٢٠٧، الهداية/ الحضيني: ٨٧، ينابيع المودّة: ٤٦٣، المستجاد: ٥٣١، الصراط المستقيم/ النباطي ٢: ٢٤١، إثبات الوصية/الحر العاملي: ٢٢١، البحار ٥٢: ٢٥/٣٠ و٥٢: ٤٩/٦٠، مدينة المعاجز: ٦١١، إثبات الهداة ٣: ٣١٩/٥٠٨، حلية الأبرار ٢: ٥٤٤.

٤٥ ـ **عبد الله السوري**: كمال الدين: ١٣/٤٤١، البحار ٥٢: ٢٩/٤٠، حلية الأبرار ٢: ٥٨١.

٤٦ ـ **أبو عبد الله بن صالح**: أُصول الكافي ١: ٣٣١ / ٧، الإرشاد: ٣٥٠، كشف الغمة ٢: ٤٥٠، البحار ٥٢: ٣٦/٦٠، المستجاد: ٥٣١.

٤٧ ـ **عثمان بن سعيد العمري أبو عمرو الشيخ الجليل** رضي الله عنه، رأى الإمام الحجّة في مجلس أبيه الحسن العسكري عليهما السلام، وكان معه أحمد بن هلال أبو جعفر العبرتائي، والحسن بن أيوب بن نوح، وقد تقدَّما، وغيرهما ممّا سيأتي ذكره، وكان المجلس يضم أربعين رجلاً. راجع مصادر التسلسل رقم: ١١، وقد أخبر العمري رضي الله عنه بمشاهدته إيّاه عليه السلام أكثر من مرّة: أُصول الكافي ١: ١/٣٢٩، الغيبة للطوسي: ١٤٦ و٢١٥ و٢١٨، إعلام الورىٰ: ٣٩٦، البحار ٥١: ٣٤٥

ذيل الحديث/١، حلية الأبرار ٢: ٦٨٧، إثبات الهداة ٣: ٣٣٥/٥١١.

٤٨ ـ **العجوز القابلة** التي ساعدت السيدة حكيمة في عملية الولادة: الغيبة للطوسي: ١٤٤، البحار ٥١: ٢٨/٢٠، حلية الأبرار ٢: ٥٤٠، مدينة المعاجز: ٥٩٣.

٤٩ ـ **السيد عطوة العلوي الحسيني أبو باقي**: كشف الغمة ٢: ٤٩٧، البحار ٥٢: ٦٥، حلية الأبرار ٢: ٧٣٢.

٥٠ ـ **عليّ بن إبراهيم بن مهزيار**: كمال الدين: ٤٦٥ / ٢٣، الغيبة للطوسي: ١٥٦ و١٥٩، نور الثقلين ٢: ٢٤، دلائل الإمامة: ٢٩٦، الإيقاظ من الهجعة/الحر العاملي: ١٠٨/٦٨٦، البحار ٥٢: ٦/٩ و٥٢: ١٢ ذيل الحديث/٦ و٥٢: ٣٢/٤٢.

٥١ ـ **عليّ بن بلال البغدادي الراوي عن أبي الحسن الثالث** عليه السلام**، ومعه أحمد بن هلال العبرتائي، والحسن بن أيوب بن نوح، والشيخ العمري** رضي الله عنه ـ وقد تقدموا ـ **ومحمد بن معاوية بن حكيم** الآتي، شاهدوا الإمام الحجّة عجل الله تعالىٰ فرجه في مجلس أبيه الحسن العسكري عليه السلام، وكان المجلس ـ كما تقدَّم في ذكر العمري ـ يضم أربعين رجلاً، وقد شهد هؤلاء الخمسة علىٰ أنفسهم بأنَّهم رأوه في مجلس أبيه عليهما السلام. راجع مصادر التسلسل رقم: ١١.

٥٢ ـ **عمرو الأهوازي**: أُصول الكافي ١: ٣/٣٢٨، الإرشاد: ٣٤٩، الغيبة للطوسي: ١٤٠، إعلام الورىٰ: ٤١٤، كشف الغمة ٢: ٤٤٩، تقريب المعارف/الحلبي: ١٨٤، الصراط المستقيم ٢: ١٧١، إثبات الهداة ٣: ٣١٤/٥٠٦، حلية الأبرار ٢: ٥٤٩، المستجاد: ٥٢٨.

٥٣ ـ **عيسى بن محمد الجوهري**: الهداية: ٧٢، مدينة المعاجز: ٦١٠/ ٧٠، والظاهر من كلام العلماء نفي رؤية عيسى بن محمد الجوهري للإمام الحجّة عجل الله تعالىٰ فرجه الشريف.

٥٤ ـ **غانم أبو سعيد الهندي**: أُصول الكافي ١: ٥١٥/ ٣، كمال الدين: ٤٣٧ ذيل الحديث/٦،الخرائج والجرائح ٣: ١٠٩٥/ ٢١، منتخب الأنوار المضيئة :١٦٣، البحار ٥٢: ٢٧/ ٢٢، مدينة المعاجز: ٥٩٨، حلية الأبرار ٢: ٥٦٩.

٥٥ ـ **أبو القاسم الرُّوحيّ (ت/٣٢٦ هـ)**، وهو من نواب الإمام الحجّة عليه السلام، وهو الذي سأل الإمام صاحب الزمان عليه السلام أن يدعو الله تعالىٰ لكي يرزق الشيخ عليّ بن الحسين بن بابويه القمّي عالم الشيعة وقطبهم في عصره (ت / ٣٢٩ هـ) ولداً ذكراً، فسأله، وقد دعا الإمام المهديّ لعليّ بن الحسين، ورزق أولاداً من بينهم الصدوق رحمه الله، ولقد كان الصدوق يفتخر بأنّه وُلد بدعاء الإمام الحجّة عجل الله تعالىٰ فرجه الشريف، والقصة معروفة مشهورة، حتىٰ أنَّ شيخ الصدوق أبا جعفر محمد بن عليّ الأسود كثيراً ما كان يقول للصدوق حين يراه يختلف إلى مجالس العلم والعلماء: ليس بعجب أن تكون لك هذه الرغبة في العلم، وأنت وُلِدْتَ بدعاء الإمام عليه السلام: كمال الدين: ٥٠٢ / ٦١، الغيبة للطوسي: ١٩٤، إعلام الورىٰ: ٤٢٢، الخرائج والجرائح ٢: ٧٩٠ / ١١٣، فرج المهموم: ٢٨٥، ثاقب المناقب: ٢٧٠، البحار ٥١: ٣٣٥ / ٦١، إثبات الهداة ٣ ٦٧٨ / ٧٦ و ٣: ٦٩٧ / ١٣٠.

٥٦ ـ **كامل بن إبراهيم المدني**: الغيبة للطوسي: ١٤٨، دلائل الإمامة: ٢٧٣، كشف الغمة ٢: ٤٩٩، الهداية: ٨٧، الخرائج والجرائح ١: ٤٥٨ / ٤، ينابيع المودّة: ٤٦١، إثبات الوصية: ٢٢٢، البحار ٢٥: ٣٣٦/١٦ و٥٠: ٢٥٣/٧

و٥٢: ٣٥/٥٠ و٧٠: ٥/١١٧ و٧٢: ٢٠/١٦٣، إثبات الهداة ٣: ٥٤/٤١٥.

٥٧ ـ **مارية، ومعها نسيم** خادمة أبي محمد الحسن العسكري عليه السلام، حضرت ساعة ولادة الإمام الحجّة عجل الله تعالىٰ فرجه الشريف، ورأته وهو يسقط من بطن أُمه: كمال الدين: ٥/٤٣٠، الغيبة للطوسي: ١٤٧، إعلام الورىٰ: ٣٩٥، الخرائج والجرائح ١: ٢/٤٥٧، البحار ٥١: ٦/٤، إثبات الهداة ٣: ٣٤/٦٦٨، حلية الأبرار ٢: ٥٤٤.

٥٨ ـ **محمد بن أحمد بن خلف**: الغيبة للطوسي: ١٥٣، الإيقاظ من الهجعة: ٢٧/٢٧٠، البحار ٥٢: ٢/٣.

٥٩ ـ **محمد بن أحمد المحمودي أبو علي ومعه جماعة**: دلائل الإمامة: ٢٩٤.

٦٠ ـ **السيد العلوي الموسوي محمد بن إسماعيل ابن الإمام موسى بن جعفر** عليهما السلام، وكان أسنّ شيخاً من ولد رسول الله صلى الله عليه وآله: أُصول الكافي ١: ٢/٣٣٠، الإرشاد: ٣٥٠، الغيبة للطوسي: ١٦٢، إعلام الورىٰ: ٣٩٦، كشف الغمة ٢: ٤٤٩، البحار ٥٢: ١٣ / ٨، المستجاد: ٥٢٩.

٦١ ـ **محمد بن أيوب بن نوح، ومعه محمد بن عثمان العمري، ومعاوية بن حكيم، إلىٰ تمام أربعين رجلاً** كما مرّت الإشارة إليه، شاهدوا الإمام المهديّ في منزل أبيه عليه السلام وبإذن منه. راجع مصادر التسلسل رقم: ١٤.

٦٢ ـ **محمد بن جعفر أبو العباس الحميري ومعه وفد من قم** لحمل الأموال إلى الإمام الحجّة، وكلّهم قد شاهدوا الإمام عليه السلام وسلموه الأموال وكان ذلك بعد وفاة أبيه الحسن العسكري عليه السلام، ولقد حاول جعفر الكذّاب أن يستحوذ على الأموال، وأن يوقع في أبي العباس ومن معه ـ لامتناعهم من تسليم الأموال

إليه ـ باستعدائه الخليفة عليهم، ولكن الله ﷻ صرف كيد الخائنين عنهم: كمال الدين: ٤٧٦ / ٢٦، البحار ٥٢: ٤٧ / ٣٦ و ٧٦: ٦٣ / ٤، إثبات الهداة ٣: ٦٧٢ / ٤٣.

٦٣ ـ **أبو محمد الدعلجي من خيار أصحاب الراوندي**: الخرائج والجرائح ١: ٤٨٠/٢١، فرج المهموم: ٢٥٦، وسائل الشيعة ٨: ١٤٧/٢، البحار ٥٢: ٥٩/٤٢، إثبات الهداة ٣: ٦٩٥/١٢٠، مدينة المعاجز: ٦١٤ / ٩٥، مستدرك الوسائل ٨: ٧٠ / ٤.

٦٤ ـ **محمد بن شاذان الكابلي أبو عبد الله الشاذاني النيسابوري**، من وكلاء الإمام الذين وقفوا علىٰ معجزات الإمام الحجّة عليه السلام، وشاهدوه: كمال الدين: ٤٤٠ ذيل الحديث / ٦، البحار ٥٢: ٢٩، حلية الأبرار ٢: ٥٧٢.

٦٥ ـ **محمد بن عثمان العمري أبو جعفر** رضي الله عنه، وهو من أصحاب الإمام العسكري عليه السلام، ومن سفراء الإمام المهديّ عليه السلام، كان رضي الله عنه كثير المشاهدة للإمام الحجّة عليه السلام، وقد مرّ في محمد بن أيّوب إلىٰ تمام أربعين رجلاً، قد أراهم الإمام الحسن العسكري ولده المهديّ في منزله، وكان رضي الله عنه قد صنّف كتباً في الفقه سمعها من الإمام العسكري وابنه الحجّة عليهما السلام. راجع مصادر التسلسل رقم: ١٤، وانظر كذلك كمال الدين: ٤٤٠/٩، الغيبة للطوسي: ١٦٤ و ٢٢١، الاحتجاج: ٤٧٩، وسائل الشيعة ٩: ٣٦٠ / ١، البحار ٥١: ٣٥٠ ذيل الحديث / ٣، ٥٢: ١٥ ذيل الحديث/١٣، ٥٢: ٢٣/٣٠، ٥٢: ٣٥١، إثبات الهداة ٣: ٤٥٢، حلية الأبرار ٢: ٦٠٧.

٦٦ ـ **محمد العلوي الحسيني**: مهج الدعوات: ٢٩٥ و ٢٧٨ و ٢٢٩ و ٢٩٦، البحار ٥١: ٣٠٧ / ٢٣.

٦٧ ـ **محمد بن القاسم**: ذكره في آخر تبصرة الولي: ٢٧٩ / ٢٨٠ مع الإحالة إلىٰ روايته في مدينة المعاجز.

٦٨ ـ **محمد بن معاوية بن حكيم، ومعه أحمد بن هلال، والحسن بن أيوب بن نوح وعثمان بن سعيد العمري‌رضي الله عنه، وعليّ بن بلال البغدادي إلىٰ تمام أربعين رجلاً**، وقد مرّت الإشارة إليه في التسلسل رقم: ١١ و ٢٩ و ٤٧ و ٥١. راجع مصادر التسلسل رقم: ١١.

٦٩ ـ **أبو محمد الوجنائي**، عمن رآه عليه السلام: أُصول الكافي ١: ٣٣١ / ١٠، البحار ٥٢: ٦٦ / ٥٢.

٧٠ ـ **معاوية بن حكيم، ومعه محمد بن أيوب بن نوح، ومحمد بن عثمان العمري إلىٰ تمام أربعين رجلاً** كما مرّ في التسلسل رقم: ١٤ و ٦١ و ٦٥، رأوا كلهم الإمام المهديّ في منزل أبيه عليهما السلام. راجع مصادر التسلسل رقم: ١٤.

٧١ ـ **نسيم الخادمة، خادمة أبي محمد الحسن بن عليّ العسكري‌عليهما السلام، ومعها مارية**، حضرت ساعة الولادة المباركة، ورأت بأُمّ عينها المولود وهو يسقط من بطن أُمه، وقد شهدت بذلك مع مارية، زيادة علىٰ شهادة عمة أبيه حكيمة ، والعجوز التي ساعدتها في عملية الولادة، فهذه شهادة أربع نساء. راجع مصادر التسلسل رقم: ٥٧.

٧٢ ـ **أبو نعيم الأنصاري في جملة ثلاثين رجلاً**:راجع مصادر التسلسل رقم: ٢٢.

٧٣ ـ **أبو هارون صاحب محمد بن الحسن الكرخي**: كمال الدين: ٤٣٢/٩، البحار ٥١: ١٥ / ١٦.

٧٤ ـ **هشام** رسول أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه عالم الشيعة وعظيمهم وثقتهم في عصره: الخرائج والجرائح ١: ١٨/٤٧٥، كشف الغمة ٢: ٥٠٢، البحار ٥٢: ٤١/٥٨ و٩٩: ٢٦/٣٢٦، مدينة المعاجز: ٩٣/٦١٤، إثبات الهداة ٣: ١١٩/٦٩٤.

٧٥ ـ **الهمداني الحاج**: كمال الدين: ٤٥٣ / ٢٠، البحار ٥٢: ٤٠ / ٣٠، الخرائج والجرائح ٢: ١١٢/٧٨٨، حلية الأبرار ٢: ٥٧١.

٧٦ ـ **الوفد القمّي مع محمد بن جعفر الحميري** المتقدم، وقد مرّت قصة رجال الوفد مع جعفر الكذاب، ومشاهدتهم الإمام الحجّة عليه السلام. راجع مصادر التسلسل رقم: ٦٢.

٧٧ ـ **يعقوب بن منفوس** من أصحاب الإمامين العسكري وأبيه الهادي عليهما السلام، رأى الإمام الحجّة عجل الله تعالى فرجه الشريف في بيت أبيه، وبأمر من العسكري عليه السلام: كمال الدين: ٢/٤٠٧، إعلام الورى: ٤١٣، البحار ٥٢: ١٧/٢٥، مدينة المعاجز: ٥٩٦، حلية الأبرار ٢: ٥٤٥.

٧٨ ـ **يعقوب بن يوسف الضرّاب الغساني**، رأى الإمام المهديّ عليه السلام في سنة إحدى وثمانين ومائتين في الدار المعروفة بدار الرضا عليه السلام، وقد علمه الإمام المهديّ كيفية الصلاة على محمد صلى الله عليه وآله: الغيبة للطوسي: ١٦٥، دلائل الإمامة: ٣٠٠ ـ ٣٠٤، جمال الأُسبوع/السيد ابن طاووس: ٤٩٧، البحار ٥٢: ١٤/١٧ و٩٤: ٢/٧٨، إثبات الهداة ٣: ٩٦/٦٨٥، مستدرك الوسائل ١٦: ١/٨٩.

٧٩ ـ **يوسف بن أحمد الجعفري**، رأى الإمام في سنة ٣٠٩ هـ: الغيبة للطوسي: ٥٥، الخرائج والجرائح ١: ١٣/٤٦٦، ثاقب المناقب: ٢٧٠، الإيقاظ من الهجعة:

٩٧/٣٥٥، البحار ٥٢: ٣/٥، إثبات الهداة ٣: ٩٣/٦٨٤، مدينة المعاجز: ٨٣/٦١١.

وبعد، فمن غير المعقول جداً أن يتواطأ هذا العدد الضخم ويجتمع أصحابه على الكذب مع أنّهم من بلدان شتىٰ، فيدّعون كذباً أنّهم شاهدوا الإمام المهديّ عليه السلام في منزل أبيه العسكري عليه السلام وفي حياته وبعد وفاته، مع أنّ التواتر يحصل بأقل من هذا العدد باتفاق سائر العلماء.

وقد يقال: إنّ في هؤلاء من المجاهيل الذين لم يعرف حالهم، وفيهم أيضاً من عُرف ولكن لم يوثّق.

فنقول: لا يضر هذا بعد علمنا أنّ فيمن شاهد الإمام عليه السلام من ثقات الشيعة وأعلامهم من لا مطعن في أحدهم ولا مغمز، وهم أكثر ممّا ذكرناه أضعافاً مضاعفة، فقد أُحصي عدد من شاهد الإمام المهديّ فبلغوا زهاء ثلاثمائة وأربعة أشخاص[1]، وقد يكون ما فات أكثر.

علىٰ أنّ الشيخ الصدوق قد ذكر من رآه عليه السلام من وكلائه وغيرهم وهم من مدن شتىٰ، وقد بلغ عددهم أربعة وستون شخصاً، سنذكر بعضهم للاختصار.

فمن وكلائه عليه السلام:

- **من أهل أذربيجان:** القاسم بن العلاء.
- **ومن الأهواز:** محمد بن إبراهيم بن مهزيار.
- **ومن بغداد:** حاجز البلالي، وعثمان بن سعيد العمري، ومحمد بن عثمان بن سعيد العمري، والعطار.

---

(١) من هو المهديّ / أبو طالب التجليل التبريزي: ٤٦٠ ـ ٥٠٥.

ـ **ومن الكوفة**: العاصمي.

ـ **ومن قم**: أحمد بن إسحاق.

ـ **ومن نيسابور**: محمد بن شاذان.

ـ **ومن همدان**: البسامي، ومحمد بن أبي عبد الله الكوفي الأسدي، ومحمد بن صالح.

أمّا من رآه عليه السلام من غير الوكلاء، منهم:

ـ **من أهل أصفهان**: ابن باشاذاله.

ـ **ومن الأهواز**: الحصيني.

ـ **ومن بغداد**: أحمد بن الحسن، وإسحاق الكاتب من بني نوبخت، وأبو عبد الله الخيبري، وأبو عبد الله بن فروخ ، وأبو عبد الله الكندي، وأبو القاسم بن أبي حليس، وأبو القاسم بن دبيس، ومسرور الطباخ مولىٰ أبي الحسن عليه السلام، والنيلي، وهارون الفزاري.

ـ **ومن الدينور**: أحمد بن أخي الحسن بن هارون، وعمه الحسن بن هارون.

ـ **ومن الري**: أبو جعفر الرفّاء، وعليّ بن محمد، والقاسم بن موسى، وابن القاسم بن موسىٰ، وأبو محمد بن هارون، ومحمد بن محمد الكليني.

ـ **ومن قزوين**: عليّ بن أحمد، ومرادس.

ـ **ومن قم**: الحسن بن النضر، والحسين بن يعقوب، وعليّ بن محمد بن إسحاق، ومحمد بن إسحاق، ومحمد بن محمد.

ـ **ومن مصر**: أبو رجاء.

ـ **ومن نصيبين**: أبو محمد بن الوجناء النصيبي.

ـ **ومن همدان**: جعفر بن حمدان، ومحمد بن كشمرد، ومحمد بن هارون.

ـ **ومن اليمن**: ابن الأعجمي، والجعفري، والحسن بن الفضل بن يزيد، وأبوه الفضل بن يزيد، والشمشاطي.

كما ذكر أيضاً من رآه من أهل شهرزور، والصيمرة، وفارس، وقابس ومرو[١].

ولا أدري بعد، ما رأي (من وهبه الله ولو جزءاً من نعمة البصيرة والفراسة)؟

هل يُرىٰ بعد.. أنَّ هؤلاء قد اجتمعوا ـ بتخطيط مسبق ـ واتفقوا علىٰ أن يكذبوا على الملأ الإسلامي طيلة سبعين عاماً ـ وهي مدة الغيبة الصغرىٰ ـ ولم يكتشف أحد من الشيعة حقيقة الأمر؟

ولا أدري ما يقول عن النسوة اللاتي شهدن الولادة؟ هل اتفقن على الكذب مع هؤلاء الذين تباعدت ديارهم واختلفت ألسنتهم وبيئاتهم؟!

أمْ ماذا سيقول عن أعلام ورواة المذاهب الذين عاشوا تلك الفترة وكانت تصلهم عبر وكلاء الإمام الثقات في كلّ بلد، رسائله، ونصائحه، وإرشاداته، وأحاديثه وأدعيته، وصِلاته، وأوامره في العراق، والشام، ومصر، والحجاز، وإيران، وعلى امتداد سبعين عاماً؟

ثمَّ لو كذَّب هذا كله، ماذا سيقول عن علماء أهل السُنّة وفيهم أكثر من مائة فقيه، ومفسر، ومحدِّث، ومؤرخ تباعدت ديارهم، واختلفت طبائعهم ولهجاتهم ولغاتهم وبلدانهم؟ هل اجتمعوا علىٰ حين غرّة لكي يقطعوا علىٰ أنفسهم أن يظلِّلوا أهل السُنّة ويقولون لهم: إنَّ المهديّ الموعود به في آخر الزمان قد ولد حقاً؟ كما سنبيّنه في أدلة القسم الثاني علىٰ ولادة الإمام المهديّ عليه السلام، واستمرار وجوده الشريف.

إنَّها أسئلة تنتظر جوابها ممّن (وهبه الله ولو جزءاً من نعمة البصيرة والفراسة).

---

(١) كمال الدين ٢: ٤٤٢/١٦ باب ٤٣، وبحار الأنوار ٥٢: ٣٠/٢٦.

الدليل الرابع ـ النقل التاريخي:

ونعني به: اتفاق مجموعة كبيرة جداً، ومن كلّ مِصر من الأمصار الإسلامية علىٰ تسجيل ولادة الإمام المهديّ عليه السلام، فيهم المالكي، وفيهم الحنفي، وفيهم الشافعي، وفيهم الحنبلي، كما سنشير إليه في الدليل السادس، هذا فضلاً عن اتفاق علماء الشيعة الإمامية عن بكرة أبيهم علىٰ نقل حادثة الولادة إلى الأجيال واستمرار وجوده الشريف، وهذا ما يمتنع معه التواطؤ على الكذب، كما هو مقرر عند سائر الأُصوليين وأرباب الدراية، لا سيّما وأنَّ أهل السُنّة قد اتفقوا بأجمعهم علىٰ أنَّ النقل المتواتر لخبر ما يولّد العلم القطعي بصحّة صدور ذلك الخبر عمن نقل بالتواتر عنه.

والنقل التاريخي لحادثة ولادة الإمام المهديّ عليه السلام تنطبق عليه جميع الاصطلاحات المحررة في علم الأُصول بشأن تواتر الأخبار، دع عنك ما نقله علماء الشيعة الإمامية؛ لأنّهم من ذوي البدع عند (من وهبه الله تعالىٰ ولو جزءاً من نعمة البصيرة والفراسة)!

وطبق أيّ تعريف تختاره لمعنى التواتر المصطلح علىٰ ما سيأتي في نقل أهل السُنّة أنفسهم لولادة الإمام المهديّ عليه السلام، واعترافهم بأنّه هو المهديّ الموعود به في آخر الزمان، ثمّ قل بعد ذلك ما شئت أن تقول.

الدليل الخامس ـ تصرّف السلطة:

وُلد الإمام الحسن العسكري والد الإمام المهديّ عليهما السلام في شهر ربيع الآخر سنة ٢٣٢ هـ، وقد عاصر ثلاثة من ملوك بني العباس وهم: المعتز (ت/ ٢٥٥ هـ)، والمهتدي (ت/ ٢٥٦ هـ)، والمعتمد (ت/ ٢٧٩ هـ)، ولقد كان المعتمد العباسي،

شديد التعصّب والحقد علىٰ آل البيت عليهم السلام، ومن قرأ حوادث السنين (٢٥٧ و٢٥٨ و٢٥٩ و٢٦٠) وهي السنوات الأُولىٰ من حكمه، والأخيرة من عمر الإمام العسكري عليه السلام، في كتب التاريخ السُنّية يعلم مدىٰ حقده علىٰ أهل البيت عليهم السلام، ولقد عاقبه الله تعالىٰ في مدة ملكه فلم يكن شيء بيده حتىٰ أنَّه احتاج إلى ثلاثمائة دينار فلم ينلها، ومات ميتة سوءٍ إذ ضجر منه الأتراك فرموه في رصاص مذاب.

ومن مواقفه الخسيسة أمره شَرَطته بعد وفاة الإمام الحسن العسكري مباشرة بتفتيش داره تفتيشاً دقيقاً والبحث عن الإمام المهديّ عليه السلام، والأمر بحبس جواري أبي محمد عليه السلام، واعتقال حلائله يساعدهم بذلك جعفر الكذّاب، «وجرىٰ علىٰ مخلّفي أبي محمد عليه السلام بسبب ذلك كلّ عظيمة، من اعتقال، وحبس، وتهديد، وتصغير، واستخفاف، وذلٍّ»[1].

كلّ هذا والإمام المهديّ عليه السلام في الخامسة من عمره، ولا يهم المعتمد العمر بعد أن عرف أنَّ هذا الصبيّ هو الإمام الذي سيهد عرش الطاغوت لما شاع وانتشر من الخبر، بأنَّ ثاني عشر أهل البيت عليهم السلام سيملأ الدنيا قسطاً وعدلاً بعد ما ملئت ظلماً وجوراً، فكان موقفه من المهديّ، كموقف فرعون من موسىٰ عليه السلام الذي ألقته أُمّه ـ خوفاً عليه ـ في اليمّ صبياً، وبعض الشر أهون من بعض.

ولم يكن المعتمد العباسي وحده قد عرف هذه الحقيقة، وإنَّما عرفها من كان قبله كالمعتز، والمهتدي، ولهذا كان الإمام الحسن العسكري عليه السلام حريصاً علىٰ أن لا ينتشر خبر ولادة الإمام المهديّ إلّا بين شيعته ومواليه.

لقد كان تصرُّف السلطة كاشفاً عن أنَّها وسائر الناس قد أدركوا تماماً أنَّ

---

(١) الإرشاد / الشيخ المفيد ٢: ٣٣٦.

حديث جابر بن سمرة لا ينطبق عليهم ولا علىٰ من سبقهم من الأمويين، وإنّما مصداقه الوحيد هم أهل بيت النبوّة، ومهبط الوحي والتنزيل.

وإلّا فأيّ خطر ـ بربّك ـ يهدد كيانهم في طفل لم يتجاوز خمس سنين ؟! لو لم يعتقدوا أنّه هو المهديّ المنتظر التي رسمت الأحاديث المتواترة دوره الآتي العظيم بكلّ وضوح.

ولو لم يكن مولوداً حقاً فما معنىٰ حبس الجواري وبث القابلات لتفتيش من بهنّ حمل، ومراقبتهنّ مدة لا تصدّق، إذ بقيت إحداهنّ تحت المراقبة لمدة سنتين ! كلّ هذا مع مطاردة أصحاب الإمام العسكري عليه السلام والتشنيع عليهم، مع بث العيون للتجسّس عن خبر المهديّ عليه السلام، وكبس داره بين حين وآخر.

ثمّ ما بال السلطة لم تقتنع بما زعمه جعفر من أنّ أخاه عليه السلام مات ولم يخلّف ؟

أمّا كان بوسعها أن تعطيه حقّه من الميراث وينتهي كلّ شيء من غير هذا التصرُّف الأحمق الذي يدلّ علىٰ ذعرها وخوفها من ابن الحسن عجل الله تعالىٰ فرجه الشريف ؟!

نعم، قد يقال بأنّ حرص السلطة علىٰ إعطاء كلّ ذي حقٍّ حقّه هو الذي دفعها إلى التحرّي عن وجود الولد لكي لا يستقل جعفر بالميراث وحده بمجرد شهادته !

فنقول: ليس من شأن السلطة الحاكمة آنذاك أن تتحرّىٰ عن هذا الأمر بمثل هذا التصرُّف المريب، بل كان على الخليفة العباسي أن يحيل دعوىٰ جعفر الكذّاب إلىٰ أحد القضاة، لا سيّما وأنّ القضية من قضايا الميراث التي يحصل مثلها كلّ يوم مرات، وعندها سيكون بوسع القاضي أن يفتح محضراً تحقيقياً، فيستدعي مثلاً عمة الإمام

الحسن العسكري عليه‌السلام، وأُمه، وجواري الإمام، والمقربين إلى الإمام الحسن العسكري من بني هاشم، ثمَّ يستمع إلىٰ أقوالهم، ويثبت شهاداتهم، ثمَّ ينهي كلّ شيء. ولكن وصول هذه القضية إلىٰ أعلىٰ رجل في السلطة، وبهذه السرعة ولمّا يدفن الإمام الحسن عليه‌السلام، وخروج القضية عن دائرة القضاء مع أنَّها من اختصاصاته، ومن ثمَّ تصرف السلطة الغاشم علىٰ نحو ما مرَّ، كلّ ذلك يقطع بأنَّ السلطة كانت علىٰ يقين بأنَّ المهديّ الموعود هو الحلقة الأخيرة من حلقات السلسلة المطهّرة التي لا يمكن أن تنقطع بموت الإمام الحادي عشر عليه‌السلام، خصوصاً بعد أن تواتر لدى الجميع قوله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم: « **وإنَّهما ـ أي: الكتاب، والعترة ـ لن يفترقا حتىٰ يردا عليَّ الحوض** » ومعنىٰ عدم ولادة المهديّ عليه‌السلام، أو عدم استمرار وجوده، انقراض العترة، وهذا ما لا يقوله أحد ممّن تسمىٰ (بإمرة المؤمنين) من العباسيين؛ لأنّه تكذيب لنبينا الأعظم صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم، بل لا يقوله أحد من المسلمين إلّا من هان عليه أمر هذا التكذيب، أو من خدع نفسه بتأويل حديث الثقلين وصرف دلالته إلىٰ ما لم يأت به سلطان مبين.

الدليل السادس ـ اعترافات أهل السُنّة:

بلغت اعترافات الفقهاء، والمحدِّثين، والمفسرين، والمؤرخين، والمحققين، والأُدباء، والكتَّاب من أهل السُنّة أكثر من مائة اعتراف صريح بولادة الإمام المهديّ عليه‌السلام، وقد صرح ما يزيد علىٰ نصفهم بأنَّ الإمام محمد بن الحسن المهديّ عجل الله تعالىٰ فرجه الشريف، هو الإمام الموعود بظهوره في آخر الزمان.

وقد رتَّبتُ هذه الاعترافات بحسب وفيات أصحابها، فوجدتها متصلة الأزمان، بحيث لا تتعذر معاصرة صاحب التصريح اللاحق، لصاحب التصريح السابق، وذلك ابتداءً من عصر الغيبة الصغرىٰ وإلىٰ وقتنا الحاضر، وسوف نذكر

أقوال بعضهم التي وقفت عليها في مصادرهم ريثما يأتي دورهم، مع الاكتفاء بذكر اسماء الآخرين فقط دون التعرض لأقوالهم؛ لتعذر تسجيلها في هذا الفصل، حيث بلغت أقوال تسعة وعشرين واحداً منهم في كتاب إلزام الناصب ما يزيد علىٰ مائة صحيفة[١]، فكيف الحال مع تسجيل أقوالهم كلّهم؟ علىٰ أنَّ ما سنذكره في المتن دون الإشارة إلىٰ مصدرهِ في الهامش هو دليل أخذنا ذلك من كتب الشيعة الإمامية التي سبقت إلىٰ هذا المجال مع اعتنائها بتسجيل رقم الجزء، ورقم الصحيفة مع مكان وسنة الطبع؛ ولعلّ من أوسعها في هذا الباب كتاب المهديّ المنتظر في نهج البلاغة للشيخ مهديّ فقيه إيماني، حيث ذكر فيه مائة ورجلين من رجالات أهل السُنّة الذين اعترفوا بذلك[٢]، مكتفياً بذكر أسمائهم ومصادرهم بأجزائها وصحائفها دون التعرّض لأقوالهم، وربما اضطرّ إلىٰ تعيين واسطته إليهم بدقة، وقد فاته ما يقرب من ثلاثين اسماً، وكان جلّ اعتمادنا عليه، ولم نستدرك عليه شيئاً؛ لأنَّ ما فاته سبقني إليه غيره[٣]، حتىٰ عاد دوري في هذا الدليل مقتصراً علىٰ الجمع والترتيب بحسب القرون.

« رجال القرن الرابع »

١ ـ **محمد بن هارون أبو بكر الروياني** (ت/ ٣٠٧ هـ)، في كتابه: المسند (مخطوط).

٢ ـ **أحمد بن إبراهيم بن عليّ الكندي** من تلاميذ ابن جرير الطبري (ت/ ٣١٠هـ).

٣ ـ **محمد بن أحمد بن أبي الثلج أبو بكر البغدادي** (ت/ ٣٢٢ هـ) في: مواليد

(١) إلزام الناصب في إثبات الحجّة الغائب (عُجّل فرجه) / الشيخ عليّ اليزدي الحائري ١: ٣٢١ ـ ٤٤٠.
(٢) المهديّ المنتظر في نهج البلاغة / الشيخ مهديّ فقيه إيماني: ١٦ ـ ٣٠.
(٣) الإمام الثاني عشر / السيد محمد سعيد الموسوي: ٢٧ ـ ٧٠ وقد استدرك عليه محقق الكتاب ثلاثين رجلاً من أهل السُنّة كما في هامش المصدر ص ٧٢ ـ ٨٩، المهديّ الموعود المنتظر عند أهل السُنّة والإمامية / الشيخ نجم الدين العسكري ١: ٢٢٠ ـ ٢٢٦.

الأئمة، مطبوع ضمن كتاب الفصول العشرة في الغيبة للشيخ المفيد، ومطبوع أيضاً مع كتاب: نوادر الراوندي لسنة / ١٣٧٠ هـ ـ النجف الأشرف.

٤ ـ **الحسين بن حمدان أبو عبد الله الخصيبي** (ت/ ٣٣٤ هـ)، وهو من أهل السُنّة المنصفين، وقيل بتشيّعه، ولم يثبت، والأوّل أصح، أفرد في كتابه الهداية الكبرىٰ باباً في الإمام المهديّ عليه السلام، وهو الباب الرابع عشر، أطلق عليه اسم (باب الإمام المهديّ المنتظر عليه السلام)، وقد تحدّث في هذا الباب عن ولادة الإمام المهديّ عليه السلام، وغيبته، وظهوره، وحكمه، وصفاته، وما يتصل به عليه السلام من أُمور أُخرىٰ[1].

٥ ـ **سهل بن عبد الله البخاري** (ت/ ٣٤١ هـ)، في: سر السلسلة العلوية.

وهؤلاء الخمسة كلهم من المعاصرين لفترة الغيبة الصغرى التي ابتدأت من سنة ٢٦٠ هـ إلىٰ سنة ٣٢٩ هـ، وهذا يعني أنَّ تصريحهم بولادة الإمام المهديّ عليه السلام، مع معاصرتهم لفترة غيبته، وكونهم من غير الشيعة الإمامية، اتفاق الكلّ على أنَّ الإمام المهديّ عليه السلام له شأن عظيم جداً، وإلّا فما قيمة تسجيل المؤرخ ولادة طفل لو لم تكن لذلك المولود أهمية قصوىٰ يتسابق إليها علماء أهل السُنّة أنفسهم.

٦ ـ **الخوارزمي**(ت/٣٨٧ هـ)،في: مفاتيح العلوم :٣٢و٣٣،طبعة ليدن/١٨٩٥م.

« رجال القرن الخامس »

٧ ـ **محمد بن أحمد بن أبي الفوارس أبو الفتح البغدادي** (ت/ ٤١٣ هـ) في أربعينه، حديث رقم: ٤، كما في كشف الأستار للمحدِّث النوري ص٢٩، ط ١.

٨ ـ **أبو نعيم الأصبهاني** (ت/ ٤٣٠ هـ) في: الأربعين حديثاً في المهديّ.

---

(١) الهداية الكبرىٰ: ٣٥٣ـ٤٣٧، الباب الرابع عشر.

٩ ـ **أحمد بن الحسين البيهقي** (ت/ ٤٥٨ هـ) في: شعب الإيمان، ط ١، دار المعارف ـ الهند.

« رجال القرن السادس »

١٠ ـ **مؤلف كتاب مجمل التواريخ والقصص** باللغة الفارسية (ت/ ٥٢٠ هـ)، ص: ٤٥٨، طبع في طهران.

١١ ـ **محمد بن عبد الله بن حمد بن محمد أبو محمد المعروف بابن الخشاب** (ت/ ٥٣٦ هـ)، كما في كتاب: تاريخ مواليد الأئمة.

١٢ ـ **الخوارزمي الحنفي** (ت/ ٥٦٨ هـ) في: مقتل الإمام الحسين عليه السلام، كما في الإمام المهديّ في نهج البلاغة.

١٣ ـ **يحيى بن سلامة الخصفكي الشافعي** (ت/ ٥٦٨ هـ)، كما في تذكرة الخواص للعلّامة سبط ابن الجوزي[1].

١٤ ـ **عبد الله بن محمد المفارقي** (ت/ ٥٩٠ هـ) المعروف بابن الأزرق في: تاريخ ميافارقين، كما في وفيات الأعيان لابن خلكان[2].

« رجال القرن السابع »

١٥ ـ **الناصر لدين الله العباسي أحمد بن المستضيء بنور الله** (ت/ ٦٢٢ هـ).

١٦ ـ **ياقوت الحموي** (ت/ ٦٢٦ هـ) في: معجم البلدان قال في مدينة سامراء: « وبها السرداب المعروف في جامعها الذي تزعم الشيعة أنَّ مهديهم يخرج منها ـ إلىٰ أن قال ـ وترك سر من رأى المعتضد بالله أمير المؤمنين كما ذكرناه في التاج،

---

(١) تذكرة الخواص: ٣٦٠.

(٢) وفيات الأعيان ٤: ١٧٦ / ٥٦٢.

وخربت حتىٰ لم يبق منها إلّا موضع المشهد الذي تزعم الشيعة أنَّ به سرداب القائم المهديّ ـ إلىٰ أن قال ـ وبسامراء قبر الإمام عليّ بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر، وابنه الحسن بن عليّ العسكريين، وبها غاب المنتظر في زعم الشيعة الإمامية»[١].

أقول:

إنَّ قوله (في زعم الشيعة، أو الذي تزعم الشيعة) لا يعني إنكار ولادة الإمام، بل يعني الشك في غيبته عليه السلام وإمامته.

فهو مثل قول من يقول لغيره: زعمت أنَّ النجف الأشرف تبعد عن كربلاء ثلاثة فراسخ! فهو ـ بقوله هذا ـ لا ينكر وجود مدينة اسمها النجف.

١٧ ـ **فريد الدين عطار محمد بن إبراهيم النيشابوري الهمداني** المقتول سنة (٦٢٧ هـ) في: مظهر الصفات، كما في ينابيع المودّة[٢].

١٨ ـ **ابن الأثير الجزري عز الدين** (ت/ ٦٣٠ هـ) في كتابه: الكامل في التاريخ، قال في حوادث سنة ٢٦٠ هـ: «وفيها تُوفي أبو محمد العلوي العسكري، وهو أحد الأئمة الاثني عشر علىٰ مذهب الإمامية، وهو والد محمد الذي يعتقدونه المنتظر..»[٣].

١٩ ـ **محيي الدين بن العربي** (ت/ ٦٣٨ هـ) في: الفتوحات المكية، باب: ٣٦٦ في المبحث الخامس والستين، كما في اليواقيت والجواهر للشعراني، ولكن الأيدي

---

(١) معجم البلدان ٣: ١٧٣ و ١٧٦ و ١٧٨، عند ذكره مدينة سامراء.

(٢) ينابيع المودّة ٣: ١٤١ ـ باب ٨٧.

(٣) الكامل في التاريخ ٧: ٢٧٤، في آخر حوادث سنة ٢٦٠ هـ.

الأمينة علىٰ ودائع التراث الإسلامي حذفته من طبعات الكتاب الأُخرىٰ بمصر إذ لا يوجد في هذا الباب ذلك ـ كما تتبعته بنفسي ـ مع أنَّ غير الشعراني قد نصَّ عليه كالحمزاوي في مشارق الأنوار، والصبّان في إسعاف الراغبين.

قال الشعراني بعد أن ذكر مولد الإمام المهديّ عليه السلام: «وعبارة الشيخ محيي الدين في الباب السادس والستين وثلاثمائة من الفتوحات: واعلموا أنّه لا بُدّ من خروج المهديّ عليه السلام، ولكن لا يخرج حتىٰ تمتلئ الأرض جوراً وظلماً فيملأها قسطاً وعدلاً، ولو لم يكن من الدنيا إلّا يوم واحد طول الله تعالىٰ ذلك اليوم حتىٰ يلي ذلك الخليفة، وهو من عترة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ولد فاطمة عليها السلام، وجده الحسين بن علـيّ أبي طالب، ووالده حسن العسكري ابن الإمام عليّ النقي ..» إلىٰ آخر ما ذكره من النسب الطاهر[1].

٢٠ ـ **محب الدين أبو عبد الله محمد بن محمود بن حسن النجار البغدادي** تلميذ ابن الجوزي (ت/ ٦٤٣ هـ).

٢١ ـ **سعد الدين الحموي** (ت/ ٦٥٠ هـ)، في رسالة المهديّ المنتظر، كما في مرآة الأسرار للجامي.

٢٢ ـ **كمال الدين محمد بن طلحة الشافعي** (ت/ ٦٥٢ هـ) في: مطالب السؤول، قال: «أبي القاسم محمد بن الحسن الخالص بن عليّ المتوكل بن القانع بن عليّ الرضا ابن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محـمد الباقر بن عليّ زين العـابدين بـن الحسين الزكي بن عليّ المرتضىٰ أمير المؤمنين بن أبي طـالب. المـهديّ ، الحـجّة، الخلف الصالح، المنتظر عليهم السلام ورحمة الله وبركاته».

---

(١) اليواقيت والجواهر / الشعراني ٢: ١٤٣ مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر / ١٣٧٨ ـ ١٩٥٩ م.

ثمّ أنشد أبياتاً، أولها:

فَهذا الخَلَفُ الحُجَّةُ قَـدْ أيَّـدَهُ اللهُ ... هٰذا مَنهجُ الحقّ وَآتاهُ سَـجَاياهُ[1]

٢٣ ـ **العلّامة سبط ابن الجوزي الحنبلي** (ت/ ٦٥٤ هـ)، في: تذكرة الخواص، قال: «هو محمد بن الحسن بن عليّ بن محمد بن عليّ بن موسى الرضا بن جعفر بن محمد بن عليّ بن الحسين بن علـيّ بـن أبي طـالب عليه السلام، وكـنيته: أبـو عـبد الله، وأبوالقاسم وهو الخلف الحجّة، صاحب الزمان، القائم، والمـنتظر، والتالي. وهـو آخر الأئمة»[2].

٢٤ ـ **محمد بن يوسف أبو عبد الله الكنجي الشافعي** (المقتول سنة / ٦٥٨ هـ) في كتابه: كفاية الطالب، قال عن الإمام الحسن العسكري عليه السلام في آخر صحيفة مـن كفاية الطالب: «مولده بالمدينة في شهر ربيع الآخر، مـن سـنة اثـنتين وثـلاثين ومائتين، وقبض يوم الجمعة لثمان خلون من شهر ربيع الأوّل سنة ستين ومائتين، وله يومئذٍ ثمان وعشرون سنة، ودفن في داره بسر من رأى، في البيت الذي دفن فيه أبوه. وخلف ابنه وهو: الإمام المنتظر صلوات الله عليه. ونختم الكتاب ونذكره مفرداً».

ثمّ خصص ـ ولله درّه ـ لذكر المهديّ كتاباً أطلق عليه اسم: (البيان في أخبار صاحب الزمان) وهو مطبوع بنهاية كفاية الطالب، تناول فيه أُموراً كـثيرة كـان آخرها إثبات كون المهديّ عليه السلام حياً باقياً منذ غيبته إلىٰ أن يملأ الدنيا قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً[3].

---

(١) مطالب السؤول ٢: ٧٩، الباب الثاني عشر.

(٢) تذكرة الخواص: ٣٦٣.

(٣) البيان في أخبار صاحب الزمان: ٥٢١، الباب الخامس والعشرون.

رحم الله تعالى الكنجي الشافعي الذي لم يمت ميتة جاهلية.

٢٥ ـ **جلال الدين البلخي الرومي** (ت/ ٦٧٢ هـ) في شعره (مثنوي)، ضمن قصيدته: «أي سرور مردان علي ! مستان سلامت مي كنند».

وترجمتها: يا سيّد الأبطال يا عليّ ! إنَّ جماعة المخمورين يسلّمون عليك.

٢٦ ـ **صدر الدين القنوجي** (ت/ ٦٧٣ هـ)، في قصيدته الرائية، وهو من كبار العرفاء والفلاسفة عند أهل السُنّة، ذكر الإمام محمد بن الحسن المهديّ عليه السلام في قصيدته الرائية، كما في كشف الأستار للمحدِّث النوري، تحت رقم / ٣١.

٢٧ ـ **ابن خلكان** (ت/ ٦٨١ هـ) في: وفيات الأعيان، قال: «أبو القاسم محمد بن الحسن العسكري بن عليّ الهادي بن محمد الجواد، المذكور قبله، ثاني عشر الأئمة الاثني عشر على اعتقاد الإمامية المعروف بالحجّة.. كانت ولادته يوم الجمعة منتصف شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين.. وذكر ابن الأزرق في (تاريخ ميّافارقين) أن الحجّة المذكور ولد تاسع شهر ربيع الأوّل سنة ثمان وخمسين ومائتين، وقيل في ثامن شعبان سنة ست وخمسين، وهو الأصح..»[(١)].

وقد مرَّ أنَّ الصحيح الثابت في ولادته ـ عجل الله تعالىٰ فرجه الشريف ـ هو يوم الجمعة منتصف شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين، وعلىٰ ذلك اتفق جمهور الشيعة لتظافر الأخبار، وتواترها لديهم.

٢٨ ـ **عزيز بن محمد النسفي الصوفي** (ت/ ٦٨٦ هـ) في رسالته، كما في ينابيع المودّة للقندوزي الحنفي[(٢)].

(١) وفيات الأعيان ٤: ١٧٦/ ٥٦٢.

(٢) ينابيع المودّة ٣: ١٤٣ باب/ ٨٧.

٢٩ ـ **عامر بن بصري**، نزيل (سواين روم) (ت/ ٦٩٦ هـ)، في تائيّته، كما في معجم المؤلفين ٥: ٥٤ باسم: ذات الأنوار.

« رجال القرن الثامن »

٣٠ ـ **كمال الدين عبد الرزاق بن أحمد الكاشاني** (ت/ ٧٣٠ هـ أو / ٧٣٥ هـ) في: تحفة الإخوان في خصائص الفتيان، كما في كتاب «سر جشمه تصوف در ايران» لسعيد النفيسي ص: ٢١٦.

٣١ ـ **الجويني الحموئي الشافعي** (ت/ ٧٣٢ هـ) في: فرائد السمطين ٢: ٣٣٧، طبع بيروت.

٣٢ ـ **إسماعيل بن عليّ أبو الفداء** (ت/ ٧٣٢ هـ) في كتابه: المختصر في أخبار البشر ٢: ٤٥ حوادث سنة ٢٥٣ هـ.

٣٣ ـ **أحمد بن محمد علاء الدولة السمناني الشافعي** (ت/ ٧٣٦ هـ)، كما في كتاب (فصل خطاب پيرامون ذكر ابدال واقطاب) للخواجه بارسا.

٣٤ ـ **شمس الدين محمد بن يوسف الزرندي** (ت/ ٧٤٧ أو ٧٤٨ أو ٧٥٠ هـ) في كتابه: معراج الوصول إلىٰ معرفة فضل آل الرسول (مخطوط).

٣٥ ـ **شمس الدين محمد الذهبي** (ت/ ٧٤٨ هـ) في: العبر في خبر من غبر، وتاريخ دول الإسلام.

قال في العِبر في خبر من غبر: «وفيها ـ أي: سنة ٢٥٦ هـ ـ ولد محمد بن الحسن ابن عليّ الهادي بن محمد الجواد بن عليّ الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق العلوي الحسيني، أبو القاسم الذي تلقبه الرافضة الخلف الحجّة، وتلقبه بالمهديّ والمنتظر، وتلقبه بصاحب الزمان، وهو خاتمة الاثني عشر»[1].

---

(١) العبر في خبر من غبر ٢: ٣١ طبعة الكويت وانظر: تاريخ دول الإسلام: ١٤٥.

٣٦ ـ **حمد الله بن أبي بكر المستوفي** (ت/ ٧٥٠ هـ) في كتابه: تاريخ گزيده ص٢٠٦ و٢٠٧، طبع طهران سنة/ ١٣٣٩ هـ. ش:

٣٧ ـ **ابن الوردي** (ت/ ٧٤٩ هـ) في: ذيل تتمة المختصر المعروف بتاريخ ابن الوردي ١: ٣١٨، في حوادث سنة ٢٥٤ هـ، طبع مصر.

٣٨ ـ **صلاح الدين الصفدي** (ت/ ٧٦٤ هـ) في: الوافي بالوفيات ٢: ٣٣٦، ونقله عنه القندوزي الحنفي في ينابيع المودّة باب: ٨٦.

٣٩ ـ **عبد الله بن محمد المطيري الشافعي** (ت/ ٧٦٥ هـ) في: الرياض الزاهرة في فضل آل بيت النبيّ وعترته الطاهرة، كما في كشف الأستار للمحدِّث النوري ص٩٣.

٤٠ ـ **عبد الله بن عليّ الشافعي اليافعي** (ت/ ٧٦٨ هـ)، في: مرآة الجنان في حوادث سنة ٢٦٠ هـ، قال: «وفيها توفي الشريف العسكري أبو محمد الحسن بن علي بن محمد بن عليّ بن موسى الرضا بن جعفر الصادق أحد الأئمة الاثني عشر على اعتقاد الإمامية، وهو والد المنتظر عندهم، صاحب السرداب ويعرف بالعسكري وأبوه أيضاً يعرف بهذه النسبة»[١].

٤١ ـ **عليّ بن شهاب بن محمد الهمداني** (ت/ ٧٨٦ هـ) في: مودّة القربىٰ وأهل العباد (مخطوط).

«رجال القرن التاسع»

٤٢ ـ **محب الدين أبو الوليد محمد بن شحنة الحلبي الحنفي** (ت/ ٨١٥ هـ)، في: روضة المناظر في أخبار الأوائل والأواخر ١: ٢٩٤، مطبوع في حاشية مروج الذهب بمصر، سنة / ١٣٠٣ هـ.

٤٣ ـ **محمد بن محمد بن محمود البخاري المعروف بخواجه بارسا الحنفي النقشبندي**

---

(١) مرآة الجنان ٢: ١٧٢، في حوادث سنة ٢٦٠ هـ.

(ت/ ٨٢٢ هـ) في: فصل الخطاب (مخطوط).

٤٤ ـ **شهاب الدين أحمد بن شمس الدين بن عمر الزاولي الدولت آبادي الهندي الحنفي** (ت/ ٨٤٨ هـ) صاحب تفسير: (البحر المواج والسراج الوهاج)، في كتابه: هداية السعداء في مناقب السادات، كما في إلزام الناصب ١: ٣٢١.

٤٥ ـ **أفضل الدين بن صدر الدين الخواجة تركه الخجندي الأصفهاني**، (المقتول سنة ٨٥٠ هـ)، في: تنقيح الأدلة والعلل.

٤٦ ـ **نور الدين عليّ بن محمد بن الصباغ المالكي** (ت/ ٨٥٥ هـ)، في: الفصول المهمة، حيث خصص الفصل الثاني عشر: (في ذكر أبي القاسم الحجّة، الخلف الصالح، ابن أبي محمد الحسن الخالص، وهو الإمام الثاني عشر)، وقد احتج بهذا الفصل بقول الكنجي الشافعي: ومِمّا يدل علىٰ كون المهديّ حياً باقياً منذ غيبته إلى الآن، وأنّه لا امتناع في بقائه كبقاء عيسى بن مريم والخضر وإلياس من أولياء الله، وبقاء الأعور الدجّال، وإبليس اللعين من أعداء الله، هو الكتاب والسُنّة»[1]. ثم أورد أدلته من القرآن الكريم، والسُنّة المطهّرة.

٤٧ ـ **عبد الرحمن البسطامي** (ت/ ٨٥٨ هـ)، في: درّة المعارف، كما في ينابيع المودّة للقندوزي الحنفي، باب / ٨٤.

٤٨ ـ **سراج الدين محمد ابن السيد عبد الله بن محمد خزام الواسطي الرفاعي** (ت/ ٨٨٥ هـ)، في: صحاح الأخبار في نسب السادة الفاطمية الأخيار ص: ١٤٣، طبع مصر لسنة / ١٣٠٦ هـ.

---

(١) الفصول المهمة / ابن الصباغ، وقد ذكر في هذا الكتاب تاريخ ولادة الإمام المهديّ عليه السلام، ودلائل إمامته، وذكر طرفاً من أخباره وغيبته، ومدة قيام دولته، وذكر كنيته ونسبه وغير ذلك ممّا يتصل به من ص٢٨٧ إلىٰ ص ٣٠٠.

٤٩ ـ **عبد الرحمن بن أحمد بن قوام الدين الدشتي الجامي الحنفي**، الشاعر صاحب كتاب شرح الكافية (ت/ ٨٩٨ هـ)، في: شواهد النبوّة، يقع في ٤٤ صحيفة، طبع لكنهو ـ الهند.

«رجال القرن العاشر»

٥٠ ـ **محمد بن داود النسيمي المنزلاوي الصوفي** (ت/ ٩٠١ هـ)، كما في ينابيع المودّة للقندوزي الحنفي ص: ٥٦٦، باب/ ٨٦.

٥١ ـ **مير خواند محمد بن خواند شاه المؤرخ** (ت/٩٠٣ هـ)، في: روضة الصفا ٣: ٥٩ ـ ٦٠.

٥٢ ـ **جلال الدين محمد بن أسعد الفيلسوف الشافعي** (ت/ ٩٠٧ أو ٩١٨ أو ٩٢٨ هـ) في: نور الهداية في إثبات الولاية، المطبوع مع خصائص ابن بطريق لسنة/ ١٢١١ هـ، ومستقلاً في سنة ١٢٧٥، طهران.

٥٣ ـ **الفضل بن روزبهان** (ت بعد / ٩٠٩ هـ)، وهو من أشدّ المتعصبين والناقمين على الشيعة الإمامية، في كتابه: إبطال الباطل الذي ردّ فيه علىٰ كتاب العلّامة الحلي (نهج الحق).

قال ـ بعد أن وافق العلّامة في المطلب الثاني في زوجة الإمام علي وأولاده عليهم السلام ـ كلاماً جليلاً، ثمّ قال ـ كما في إلزام الناصب ١: ٣٣٣ ـ: «ونعم ما قلت فيهم منظوماً:

سلام على المصطفى المجتبىٰ   سلام على السيد المرتضىٰ
سلام علىٰ ستنا فاطمة   من اختارها الله خير النسا
سلام من المسك أنفاسه   على الحسن الألمعي الرضا
سلام على الأورعي الحسين   شهيد يرىٰ جسمه كربلا

سـلام عـلىٰ سـيد العـابدين عـلـيّ بـن الحسـين المـجتبىٰ
سـلام عـلى البـاقر المُـهتدىٰ سـلام عـلى الصـادق المُـقتدىٰ
سـلام على الكـاظم المـمتحن رضـي السـجايا إمـام التُـقىٰ
سـلام عـلى الثـامن المـؤتمن عـلـيّ الرضـا سـيد الأصـفيا
سـلام عـلى المـتقي التـقي مـحمد الطـيب المـرتجىٰ
سـلام عـلى الأريـحي النـقي عـلـيّ المكـرّم هـادي الورىٰ
سـلام عـلى السـيد العسـكري إمـام يـجهّزُ جـيش الصـفا
سـلام عـلى القـائم المـنتظر أبـي القـاسم العـرم نـور الهـدىٰ
سـيطلع كـالشمس فـي غـاسق يـنجيه مـن سـيفه المـنتقىٰ
قـوي يـملأ الأرضَ مـن عـدله كـما ملئت جـور أهـل الهـوىٰ
سـلام عـليه وآبـائه وأنـصاره، مـا تـدوم السـما»

٥٤ ـ **حسـين بـن عـلي، المـلّا الكـاشفي البـيهقي** (ت/ ٩١٠ هـ)، في: روضـة الشهداء، الفصل الثامن، طبع دلهي ـ الهند.

٥٥ ـ **حسين بن معين الدين القاضي الميبدي** (ت/ ٩١١ هـ)، في: شرح الديوان المنسوب إلى الإمام علي عليه السلام، ص: ١٢٣ و ٣٧١ ـ طبع طهران.

٥٦ ـ **جلال الدين السيوطي** (ت/ ٩١١ هـ) في رسالته: إحياء الميت بفضائل أهل البيت عليهم السلام.

٥٧ ـ **عليّ بن محمد أبو الحسن الشاذلي** (ت/ ٩٣٩ هـ) كما في يواقيت الشعراني في الباب السادس والخمسين.

٥٨ ـ **شمس الدين محمد بن طولون الحـنفي** مؤرخ دمشـق (ت/ ٩٥٣ هـ) في كتابه: الأئمة الاثنا عشر.

قال عن الإمام المهديّ عجل الله تعالىٰ فرجه الشريف: «كانت ولادته عليه السلام يوم

الجمعة، منتصف شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين، ولما توفي أبوه المتقدِّم ذكره عليه السلام كان عمره خمس سنين»[(١)].

ثمّ ذكر أئمة أهل البيت عليهم السلام وقال: «وقد نظمتهم علىٰ ذلك فقلت:

عليكَ بالأئمة الاثني عَشَرْ ... من آل بيتِ المصطفىٰ خيرِ البشرْ
أبو تراب، حسنٌ، حسينُ ... وبغضُ زينِ العابدينَ شينُ
محمدُ الباقرُ كم علم دَرَىٰ؟ ... والصادق ادعُ جعفراً بين الورىٰ
موسىٰ هو الكاظمُ، وابنُه عليّ ... لَقّبه بالرضا وقدرُهُ عَليّ
محمدُ التقيُّ قلبهُ معمورُ ... عليُّ النقيُّ دُرّهُ منثورُ
والعسكريُّ الحسنُ المطهرُ ... محمدُ المهديُّ سوفَ يظهرُ»[(٢)]

٥٩ ـ **الشيخ حسن العراقي** (ت بعد / ٩٥٨ هـ) دفن قرب كوم الريش بمصر، كما في يواقيت الشعراني، في المبحث الستين.

٦٠ ـ **الشيخ عليّ خواص** (ت بعد / ٩٥٨ هـ) من أساتذة الشعراني، وقد نقل عنه الشعراني في اليواقيت والجواهر في المبحث الخامس والستين القول بولادة الإمام المهديّ عليه السلام، واستمرار وجوده الشريف.

٦١ ـ **خواند مير سبط مير خواند المؤرخ** (ت/ ٩٦٢ هـ)، في: تاريخ حبيب السير ٢: ١٠٠ و١١٣.

٦٢ ـ **حسين بن محمد الدياربكري القاضي المؤرخ** (ت/ ٩٦٦ هـ) في: تاريخ الخميس ٢: ٣٤٣، في حوادث سنة ٢٦٠ هـ.

٦٣ ـ **عبد الوهاب بن أحمد الشعراني الشافعي** (ت/ ٩٧٣ هـ) في: اليواقيت

---

(١) الأئمة الاثنا عشر / ابن طولون: ١١٧.
(٢) الأئمة الاثنا عشر: ١١٨.

والجواهر قال عن الإمام المهديّ عليه السلام: «ومولده عليه السلام ليلة النصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين، وهو باق إلىٰ أن يجتمع بعيسى بن مريم عليه السلام»[١] وقد مرَّ ما نقله عن ابن العربي في الفتوحات برقم التسلسل / ١٩، وأشرنا هناك إلىٰ ما فعله محرفو الكلم عن مواضعه، فراجع.

٦٤ ـ **أحمد بن حجر الهيتمي الشافعي** (ت/ ٩٧٤ هـ) في: الصواعق المحرقة، قال في آخر الفصل الثالث من الباب الحادي عشر: «أبو محمد الحسن الخالص، وجعل ابن خلكان هذا هو العسكري، ولد سنة اثنتين وثلاثين ومائتين ـ إلىٰ أن قال ـ مات بسر من رأىٰ، ودفن عند أبيه وعمه، وعمره ثمانية وعشرون سنة. ويقال: إنَّه سُمَّ أيضاً، ولم يخلّف غير ولده أبي القاسم محمد الحجّة، وعمره عند وفاة أبيه خمس سنين، لكن آتاه الله فيها الحكمة، ويسمى القاسم المنتظر، قيل: لأنَّه سُتر بالمدينة وغاب فلم يعرف أين ذهب»[٢].

٦٥ ـ **عليّ بن عبد الملك حسام الدين بن قاضي خان القادري الشاذلي الهندي علاء الدين المشتهر بالمتقي الهندي** (ت/ ٩٧٥ هـ)، فقيه من علماء الحديث، أصله من جونفور بالهند في: كنز العمال، كما في إلزام الناصب، وغيره ممّن تقدمت الإشارة إليه قبل ذلك.

٦٦ ـ **السيد جمال الدين عطاء الله ابن السيد غياث الدين فضل الله ابن السيد عبد الرحمن المحدّث** (ت/ ١٠٠٠هـ)، في كتابه: روضة الأحباب في الفصل الخاص بالمهديّ عليه السلام.

« رجال القرن الحادي عشر »

٦٧ ـ **عليّ بن سلطان الهروي الملّا المحدّث** (ت/ ١٠١٤ هـ)، في: المرقاة في

---

(١) اليواقيت والجواهر ٢: ١٤٣ مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر / ١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٩ م.

(٢) الصواعق المحرقة: الطبعة الأُولىٰ ص ٢٠٧، الطبعة الثانية ص ١٢٤، والطبعة الثالثة ص ٣١٣ ـ ٣١٤.

شرح المشكاة.

٦٨ ـ **أحمد بن يوسف أبو العباس القرماني الحنفي** (ت/ ١٠١٩ هـ)، في كتابه: أخبار الدول وآثار الأُوَل.

قال في الفصل الحادي عشر (في ذكر أبي القاسم محمد الحجّة الخلف الصالح): «وكان عمره عند وفاة أبيه خمس سنين، آتاه الله فيها الحكمة كما أُوتيها يحيىٰ عليه السلام صبياً.

وكان مربوع القامة، حسن الوجه والشعر، أفتىٰ [أقنىٰ] الأنف، أجلى الجبهة ـ إلىٰ أن قال ـ: واتفق العلماء علىٰ أنَّ المهديّ هو القائم في آخر الوقت [قلت: واتفق الحمقى المعاندون علىٰ أنَّه لم يولد] وقد تعاضدت الأخبار علىٰ ظهوره، وتظاهرت الروايات علىٰ إشراق نوره، وستسفر ظلمة الأيام والليالي بسفوره، وينجلي برؤيته الظلم انجلاء الصبح عن ديجوره، ويسير عدله في الآفاق فيكون أضوأ من البدر المنير في مسيره»[(١)].

٦٩ ـ **أحمد بن عبد الأحد الحنفي** (ت/ ١٠٣١ هـ)، في: المكتوبات، الجزء ٣، المكتوب الأخير. وقد وصفوا أحمد هذا بأنّه مجدد الألف الثاني.

٧٠ ـ **الحسين بن عبد الله السمرقندي** (ت/ ١٠٤٣ هـ ـ تقريباً)، في: تحفة الطالب: ١٧ / أ مخطوط بمكتبة الحرم المكي، تحت رقم / ٣٣ / تاريخ / دهلوي. كما في أُصول الدين للشيخ محمد حسن آل ياسين: ٤٠٤.

٧١ ـ **عبد الرحمن الجشتي الصوفي ابن عبد الرسول بن قاسم العباسي** (ت/١٠٤٥ هـ) في: مرآة الأسرار (مخطوط).

---

(١) أخبار الدول وآثار الأُول / القرماني ١: ٣٥٣ ـ ٣٥٤، الفصل / ١١.

٧٢ ـ عبد الحق بن سيف الدين الدهلوي البخاري الحنفي (ت/ ١٠٥٢ هـ)، في: رسالة خاصة بمناقب الأئمة، كما في كشف الأستار للنوري برقم / ١٢.

٧٣ ـ عبد الحي بن أحمد المعروف بابن عماد الدمشقي الحنبلي (ت/ ١٠٨٩ هـ) في: شذرات الذهب[1].

« رجال القرن الثاني عشر »

٧٤ ـ عبد الملك بن حسين بن عبد الملك المكي العصامي (ت/ ١١١١ هـ) في: سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي ٤: ١٣٧ ـ ١٣٨.

٧٥ ـ عبد الله بن محمد بن عامر الشبراوي الشافعي (ت/ ١١٧١ هـ) شيخ الجامع الأزهر بمصر في: الإتحاف بحب الأشراف، فقد صرح الشبراوي بولادة الإمام الحجّة في ليلة النصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين من الهجرة[2].

٧٦ ـ أحمد بن عليّ بن عمر شهاب الدين أبو النجاح الحنفي الدمشقي (ت/١١٧٣ هـ) في كتابه: فتح المنان في شرح منظومة الفوز والأمان للشيخ البهائي ص٣ طبع القاهرة.

٧٧ ـ الشاه ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي الحنفي (ت/ ١١٧٦ هـ)، في: المسلسلات، المعروف بالفضل المبين، حيث أورد فيه قصة لقاء البلاذركي مع الإمام المهديّ عليه السلام، ولم يعلق عليه برفض، ممّا يدل على موافقته.

٧٨ ـ عباس بن عليّ بن نور الدين بن أبي الحسن المكي (ت/ ١١٨٠ هـ) في: نزهة الجليس ومنية الأديب الأنيس ٢: ١٢٨، طبع القاهرة.

---

(١) شذرات الذهب / ابن العماد الحنبلي ٢: ١٤٨، في حوادث سنة ٢٦٠ هـ.

(٢) الإتحاف بحب الأشراف / الشبراوي الشافعي: ٦٨.

« رجال القرن الثالث عشر »

٧٩ ـ **محمد بن عليّ الصبان الشافعي** (ت/ ١٢٠٦ هـ) في: إسعاف الراغبين[(١)].

٨٠ ـ **المولوي عليّ أكبر بن أسدالله المودودي** (ت/ ١٢١٠ هـ)، من مشاهير علماء الهند ومن أعظم المتعصّبين الأشداء ضد الشيعة الإمامية في: المكاشفات وهو حواشي علىٰ كتاب نفحات الأُنس للجامي ٧: ٣٢٧، ضمن شرح حال ابن سهل الأصفهاني والبحث في عصمة الأنبياء عليهم السلام، وفي الإمام المهديّ الموعود «عجل الله تعالىٰ فرجه الشريف».

٨١ ـ **عبد العزيز بن شاه ولي الله الدهلوي** صاحب التحفة الاثني عشرية (ت/١٢٣٩ هـ)، كما في استقصاء الأفهام للعلّامة مير حامد النيشابوري: ١١٩ طبع لكهنو.

٨٢ ـ **خالد بن أحمد بن الحسين النقشبندي** (ت/ ١٢٤٢ هـ)، في: ديوانه الفارسي، كما في مجمع الفصحاء لرضا قلي هدايت ٢: ١١، طبع سنة ١٣٢٩ هـ.

٨٣ ـ **رشيد الدين الدهلوي الهندي** (ت/ ١٢٤٣ هـ)، في: إيضاح لطافة المقال، كما نقله السيد محمد سعيد الموسوي في كتابه (الإمام الثاني عشر): ٤٧ ـ مطبعة القضاء النجف الأشرف ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م.

٨٤ ـ **محمد أمين السويدي** (ت/ ١٢٤٦ هـ)، في: سبائك الذهب: ٧٨ مطبعة المكتبة التجارية بمصر.

٨٥ ـ **جواد بن إبراهيم بن محمد ساباط القاضي الحنفي** (ت/ ١٢٥٠ هـ)، في:

---

(١) إسعاف الراغبين / الصبان: ١٤٠.

البراهين الساباطية فيما يستقيم به دعائم الملّة المحمدية، طبع العراق، كما في كشف الأستار للمحدِّث النوري.

٨٦ ـ **عبد الرحمن بن محمد بن حسين بن عمر باعلوي الفقيه الشافعي** مفتي الديار الحضرمية (ت/ ١٢٥١ هـ)، في: بغية المسترشدين في تلخيص فتاوىٰ بعض الأئمة من العلماء المتأخرين ص: ٢٩٦، طبع مصر، فرغ من تأليفه سنة(١٢٥١هـ)، وهي السَنة التي مات فيها.

٨٧ ـ **سليمان بن إبراهيم المعروف بالقندوزي الحنفي** (ت/ ١٢٧٠ هـ)، كان القندوزي ﷺ عالماً منصفاً، كما يظهر من كتابه القيم: ينابيع المودّة، فقد أخرج فيه أحاديث كثيرة عن أهل بيت العصمة عليهم السلام في الإمام المهديّ عليه السلام، ونقل قول ابن حجر الهيتمي المتقدِّم في التسلسل رقم / ٦٥، ثمَّ قال: «فالخبر المعلوم المحقق عند الثقات أنَّ ولادة القائم عليه السلام كانت ليلة الخامس عشر من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين في بلدة سامراء»[1].

٨٨ ـ **عبد الكريم اليماني** (ت/ قبل سنة ١٢٩١ هـ)، في شعر له حول الإمام المهديّ عليه السلام، ذكر القندوزي ـ المتقدِّم ـ نصّه في ينابيع المودّة في الباب الرابع والثمانين.

« رجال القرن الرابع عشر »

٨٩ ـ **الشيخ حسن العدوي الحمزاوي الشافعي المصري** (ت/ ١٣٠٣ هـ)، في: مشارق الأنوار في فوز أهل الاعتبار، ص: ١٥٣ طبع مصر.

٩٠ ـ **مؤلّف تشييد المباني** المتوفىٰ قبل سنة (١٣٠٦ هـ)، كما في استقصاء

---

(١) ينابيع المودّة ٣: ١١٤، آخر باب / ٧٩.

الأفهام لمير حامد النيشابوري ص: ١٠٣ ـ طبع لكهنو.

٩١ ـ **مؤمن بن حسن بن مؤمن الشبلنجي الشافعي** (ت/ ١٣٠٨ هـ) في: نور الأبصار في مناقب آل النبيّ الأطهار فقد ذكر فيه اسم الإمام المهديّ، ونسبه الشريف الطاهر، وكنيته، والقابه، ثمّ قال: «وهو آخر الأئمة الاثني عشر علىٰ ما ذهب إليه الإمامية» ثمّ نقل عن ابن الوردي المتقدِّم في التسلسل / ٣٧ قوله: «ولد محمد بن الحسن الخالص سنة خمس وخمسين ومائتين..»[(١)].

٩٢ ـ **القاضي المحقق بهلول بهجت الأفندي القندوزي الزنكه زوري** (ت/١٣٥٠هـ)، في: محاكمة در تاريخ آل محمد، مترجم من التركية إلى الفارسية، قال الشيخ مهديّ فقيه إيماني في الإمام المهديّ في نهج البلاغة: «وقد طبع أكثر من عشر مرات في إيران، وقد حوىٰ علىٰ أعلىٰ تحقيق في شأن الإمامة».

٩٣ ـ **محمد شفيق غربال**، عضو المجمع اللغوي في القاهرة (ت/ ١٣٨١ هـ)، في: دائرة المعارف طبع القاهرة لسنة ١٩٦٥ م قال تحت عنوان (الأئمة الاثني عشر): إنّ الإمام المهديّ غاب في سنة ٨٧٣ م (الموافق لسنة ٢٦٠ هـ) بداية الغيبة الصغرىٰ، كما نصّ عليه الشيخ مهديّ فقيه ايماني في الإمام المهديّ في نهج البلاغة.

٩٤ ـ **خير الدين الزركلي الوهابي** (ت/ ١٣٩٦ هـ) في: الأعلام، قال تحت عنوان (المهديّ المنتظر): «محمد بن الحسن العسكري الخالص بن عليّ الهادي أبو القاسم. آخر الأئمة الاثني عشر عند الإمامية.. ولد في سامراء، ومات أبوه وله من العمر نحو خمس سنين.. وقيل في تاريخ مولده: ليلة نصف شعبان سنة ٢٥٥، وفي تاريخ غيبته: سنة ٢٦٥»[(٢)].

---

(١) نور الأبصار / الشبلنجي: ١٨٦.

(٢) الأعلام / الزركلي ٦: ٨٠.

٩٥ ـ **عبد الرزاق بن شاكر البدري الشافعي** (معاصر) في كتابه: سيرة الإمام العاشر عليّ الهادي عليه السلام، ص: ١٣١، طبع العراق.

٩٦ ـ **يونس أحمد السامرائي** (معاصر) في كتابه: سامراء في أدب القرن الثالث الهجري، طبع بمساعدة جامعة بغداد لسنة / ١٩٦٨ م، أورد ما يشير إلى اعترافه بولادة الإمام المهديّ عليه السلام ضمن حديث عن كلمة (العسكري).

هذا ما وقفت عليه، إمّا بالاطلاع المباشر من مصادرهم، وإمّا بتوسط من تقدمت الإشارة إليه في أوّل هذا الدليل، علىٰ أنَّ هناك مجموعة أُخرىٰ من علماء أهل السُّنّة من الذين صرحوا بولادة الإمام المهديّ عليه السلام، وبعضهم قد اعترف باستمرار وجوده الشريف لم نذكرهم مع من تقدَّم لعدم الوقوف علىٰ تاريخ وفياتهم، وهم ممّن ذُكروا في كتاب إلزام الناصب للشيخ عليّ اليزدي الحائري، وكتاب الإيمان الصحيح للسيد القزويني، وكتاب الإمام المهديّ في نهج البلاغة للشيخ مهديّ فقيه إيماني، وكتاب من هو المهديّ للتبريزي، وكتاب الإمام المهديّ للأُستاذ عليّ محمد دخيل، ولا بأس من تسجيل أسماء من وقفت عليه في هذه الكتب وبعنوان:

« رجال آخرون »

٩٧ ـ **شيخ الإسلام إبراهيم بن سعد الدين**، ذكره الشيخ لطف الله الصافي في منتخب الأثر، ص: ٣٣٨ كما في الإمام المهديّ للأُستاذ عليّ محمد دخيل: ٢٧٩.

٩٨ ـ **الأبياري** في: جالية الفكر في شرح منظومة البرزنجي: ٢٠٧ طبع مصر، كما في (من هو المهديّ).

٩٩ ـ **أحمد بن إبراهيم بن هاشم أبو محمد الطوسي البلاذري**، ذكره في منتخب الأثر: ٣٢٦، كما في الإمام المهديّ: ٢٧٩.

١٠٠ ـ **أحمد بن أبي الحسن النامقي الجامي**، ذكره في ينابيع المودّة في أحوال أمير المؤمنين عليه السلام، كما في الإمام المهديّ في نهج البلاغة.

١٠١ ـ **أحمد الجامي** في كتابه: النغمات، كما في إلزام الناصب.

١٠٢ ـ **أحمد بن جلال الدين محمد الفصيح الخوافي**، في: مجمل فصيحي ١: ٢٣١ طبع مشهد لسنة ١٣٤١ هـ، ضمن حوادث سنة ٢٥٥ هـ، كما في الإمام المهديّ في نهج البلاغة.

١٠٣ ـ **أحمد بن ضياء أبو السرور الحنفي** في فتواه، ذكره في منتخب الأثر: ٦، كما في الإمام المهديّ: ٢٧٩.

١٠٤ ـ **أحمد بن محمد بن عبد العزيز بن شاذان أبو مسعود البجلي**، كما في الإمام المهديّ في نهج البلاغة.

١٠٥ ـ **أحمد بن محمد بن علي، أبو عليّ العمادي النسوي**، كما في الإمام المهديّ في نهج البلاغة.

١٠٦ ـ **بديع الدين قطب الدين**، ذكره المحدِّث النوري في كشف الأستار ص: ٥١ تحت رقم / ٢٧، كما في الإمام المهديّ في نهج البلاغة.

١٠٧ ـ **تقي الدين بن أبي منصور**، نقل عنه الشعراني في اليواقيت في أول الباب الخامس والستين، كما في الإمام المهديّ في نهج البلاغة.

١٠٨ ـ **الجهضمي** في: مواليد الأئمة، وهو من ثقات أهل السُنّة نقل عنه المجلسي في البحار ٥: ٣١٤، كما في الإمام المهديّ في نهج البلاغة.

١٠٩ ـ **شمس الدين التبريزي**، ذكر الإمام المهديّ عليه السلام في مدحه لأئمة أهل

البيت عليهم السلام، ذكره القندوزي الحنفي في الينابيع: ٤٧٢ كما في الإمام المهديّ: ٢٨٠ .

١١٠ ـ **شمس الدين يوسف بن قزعلي بن عبد الله البغدادي الحنفي**، كما في إلزام الناصب.

١١١ ـ **عبد الرحمن من مشايخ الصوفية**، في: مرآة الأسرار ص٣١، كما في إلزام الناصب، ومن هو المهديّ.

١١٢ ـ **عبد الرحيم بن محمد بن أحمد بن شرابي، أبو منصور الشيرازي**، كما في الإمام المهديّ في نهج البلاغة.

١١٣ ـ **عبيدالله آمر تستري الحنفي**، في: أرجح المطالب في عد مناقب أسد الله الغالب أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، ص: ٣٧٧، طبع لاهور، مؤلف بلغة الأُوردو، كما في الإمام المهديّ في نهج البلاغة.

١١٤ ـ **العبيدلي** (شيخ الشرف) صاحب: التذكرة في علم النسب، كما في الإيمان الصحيح: ٢٤٢.

١١٥ ـ **عماد الدين الحنفي**، ذكر المحدِّث النوري في كشف الأستار ص: ٦٠ اعترافه بولادة الإمام المهديّ عليه السلام، كما في الإمام المهديّ في نهج البلاغة، وذكر ذلك في منتخب الأثر: ٣٤٠ كما في الإمام المهديّ: ٢٨٠.

١١٦ ـ **محمد بن أحمد بن إبراهيم بن هاشم الطوسي البلاذري**، كما في إلزام الناصب، وقد تقدَّم اعتراف أبيه بذلك أيضاً.

١١٧ ـ **محمد بن أسعد بن أحمد أبو محمد الثقفي**، كما في الإمام المهديّ في نهج البلاغة.

١١٨ ـ **محمد بن حامد بن عبد المنعم بن عبد العزيز، أبو ماجد الواعظ**، كما في الإمام المهديّ في نهج البلاغة.

١١٩ ـ **محمد بن عبد الواحد بن فاخر أبو عبد الله القرشي**، كما في الإمام المهديّ في نهج البلاغة.

١٢٠ ـ **محمد بن محمد المالكي** في فتواه، ذكره في منتخب الأثر: ٦، كما في الإمام المهديّ: ٢٨٠.

١٢١ ـ **محمد بن محمود الحافظ البخاري**، كما في إلزام الناصب.

١٢٢ ـ **محمود بن وهيب القراغولي الحنفي** في: جوهرة الكلام ص: ١٥٧، ضمن الفصل الخاص بالإمام المهديّ عليه السلام، تحت عنوان: المجلس الثلاثون في فضائل محمد المهديّ عليه السلام معترفاً بولادته وغيبته عجل الله تعالىٰ فرجه الشريف، كما في الإمام المهديّ في نهج البلاغة.

١٢٣ ـ **ابن المهنّى** في كتابه: أنساب آل أبي طالب، كما في الإيمان الصحيح ص: ٢٤٣.

١٢٤ ـ **السيد النسيمي**، ذكر الإمام المهديّ عليه السلام في مدحه لأئمة أهل البيت عليهم السلام، ذكر ذلك القندوزي في الينابيع: ٤٧٢، كما في الإمام المهديّ: ٢٨١.

١٢٥ ـ **السيد نعمة الله الولي**، ذكر الإمام المهديّ عليه السلام في مدحه لأئمة أهل البيت عليهم السلام، ذكر ذلك القندوزي في الينابيع: ٤٧٢، كما في الإمام المهديّ: ٢٨١.

١٢٦ ـ **نور الدين عبد الرحمن بن قوام الدين الدشتي الجامي الحنفي** في: شواهد النبوّة، كما في إلزام الناصب.

١٢٧ ـ **يحيى بن محمد الحنبلي** في فتواه، ذكره في منتخب الأثـر: ٦، كـما في الإمام المهديّ: ٢٨١.

١٢٨ ـ **يوسف بن يحيى بن عليّ الشافعي** في: عقد الدر، كما في إلزام الناصب.

وبعد اعتراف هذا العدد من علماء أهل السُنّة ـ وفيهم عـشرات المـؤرخـين ـ بولادة الإمام المهديّ عليه السلام، وتصريح الكثير منهم باستمرار وجوده الشريف، وإنّـه هو لا غيره المنتظر لإقامة العدل وإزهاق الباطل، يحق لنا أن نسأل الدكتور عبد الله الغفاري الذي افترىٰ في بروتوكولاته زاعماً بأنَّ التاريخ هو الذي يقول إنَّ الحسن العسكري مات ولم يعقب، كما مرَّ في إنكار ولادة الإمام المهديّ عليه السلام !

فـنقول: أيّ تاريخ هذا الذي يقول إنَّ الإمام الحسن العسكـري عليه السلام مـات ولم يعقب ؟

هل هو تاريخ المستشرقين الذي يصرح بتكذيب نبينا صلى الله عليه وآله وسلم حـين يـدّعي أنَّ الإيمان بعقيدة المهديّ خرافة لا أصل لها ؟!

أم تاريخ من عرفت من المقلّدين وأذنابهـم الذيـن جـعلوا هـذه العـقيدة مـن الأساطير ؟

﴿ٱنظُرْ كَيْفَ كَذَبُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾[1].

وحسبك من فريتهم الأُخرى التي سنمر عليها سريعاً، إذ لا علاقة لها بأحاديث الكافي (أُصولاً، وفروعاً، وروضة)، بل لا حقيقة لهـا ولا وجود في كتاب شيعي قط إلّا في مخيلة من حاك خيوطها للتشنيع بها على الشيعة، ألَا وهي:

---

(١) الأنعام: ٦/ ٢٤.

فرية السرداب وجوابها

قال ابن خلدون في الفصل السابع والعشرين من فصول تاريخه وتحت عنوان : (في مذاهب الشيعة في حكم الإمامة) ما نصه : إنَّهم « يزعمون أنَّ الثاني عشر من ائمتهم ، وهو محمد بن الحسن العسكري ، ويلقبونه المهديّ ، دخل في سرداب بدارهم بالحلّة ، وتغيب حين اعتقل مع أُمه ، وغاب هنالك ، وهو يخرج آخر الزمان فيملأ الأرض عدلاً .. وهم إلى الآن ينتظرونه ويسمّونه المنتظر لذلك ، ويقفون في كلّ ليلة بعد صلاة المغرب بباب هذا السرداب ، وقد قدَّموا مركباً فيهتفون باسمه ، ويدعونه للخروج حتىٰ تشتبك النجوم ، ثمَّ ينفضون إلى الليلة الآتية ، وهم علىٰ ذلك لهذا العهد »(١) .

ثمَّ بيّن بعد افتراءاته الكثيرة على الشيعة مصادره في ذلك ، حيث أشار إلى كتابي الفصل في الملل لابن حزم ، والملل والنحل للشهرستاني(٢) .

وقد تلقف هذه الفرية سعد محمد حسن في المهدية في الإسلام حيث صرَّح بأنَّ الشيعة يدّعون أنَّ الإمام المهديّ « غاب في سرداب بالحلّة ، ففقد ولم يعد ، فهم ينتظرونه إلى الآن »(٣) محيلاً في هامشه إلى الفصل لابن حزم والملل للشهرستاني والفرق للبغدادي ، ومختصره للرسعني ، والتبصير للأسفرايني ، وعقيدة الشيعة لدونلدس ، ودوائر المعارف الإسلامية المترجمة التي كتبها أعداء الإسلام . كما نقل عن ابن بطوطة في رحلته ووصفه للحلة .

---

(١) تاريخ ابن خلدون ١ : ٣٥٢ ، الفصل السابع والعشرون .

(٢) تاريخ ابن خلدون ١ : ٣٥٧ .

(٣) المهدية في الإسلام / سعد محمد حسن : ١٢٩ ـ ١٣٠ .

كما نقل القصيمي في الصراع بين الإسلام والوثنية هذه الفرية أيضاً ولم يزد عليها حرفاً[(١)] ثمَّ طوّر هذا الافتراء مدّعياً أنَّ الشيعة: « يذهبون كلّ ليلة بخيولهم وحميرهم إلىٰ ذلك السرداب الذي غيبوا فيه إمامهم، ينتظرونه وينادونه ليخرج إليهم، ولا يزال عندهم ذلك منذ أكثر من ألف عام »[(٢)].

ثمَّ جاء الدكتور أحمد محمد جلي الوهابي ليستر على ابن خلدون فضيحته فبتر من كلامه ما يدل علىٰ جهله بموقع السرداب ونقل من كلامه المتقدِّم قوله: « وهم إلى الآن ينتظرونه ويسمّونه المنتظر، لذلك يقفون في كلّ ليلة بعد صلاة المغرب بباب هذا السرداب وقد قدَّموا مركباً، فيهتفون باسمه ويدعونه للخروج حتىٰ تشتبك النجوم ثمَّ ينفضون ويرجئون الأمر إلى الليلة الآتية، وهم علىٰ ذلك هذا العهد »!

ثمَّ افترىٰ على الشيعة وأهل العراق، مصححاً لابن خلدون موقع السرداب، ومكذباً القصيمي بنسبة هذا التصرف إلىٰ جميع الشيعة منذ ألف عام، ومخففاً من غلوائه لكي تنطلي مزاعمه، فقال: « ولا يزال أهل العراق يلاحظون مثل هذا التصرف من بعض الشيعة الذين يذهبون إلى السرداب لانتظار خروج المهديّ »[(٣)].

وقد سبق هؤلاء المؤرخ ابن الوردي (ت/ ٧٤٩ هـ)، الذي اعترف بولادة الإمام المهديّ عليه السلام ـ كما مرَّ ـ حيث نقل عنه الشبلنجي قوله: « ولد محمد الحسن الخالص سنة خمس وخمسين ومائتين، وتزعم الشيعة أنَّه دخل السرداب في دار

---

(١) الصراع بين الإسلام والوثنية / القصيمي: ٤٢ (نسخة مصورة أعارنيها السيد عليّ نجل آية الله السيد إبراهيم الخرساني رحمه الله تقرب من سبعمائة صحيفة).

(٢) الصراع بين الإسلام والوثنية ١: ٢٧٤ ـ نقلاً عن الغدير للعلّامة الأميني ٣: ٣٠٨.

(٣) دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين / د. أحمد محمد جلي: ٢٠٨.

أبيه بسر من رأى، وأُمه تنظر إليه، فلم يعد إليها»[1].

وهذا القول وإن صحح موقع السرداب إلّا أنّه أكثر عواراً ممّا سبقه، إذ جعل من السرداب بئراً مظلماً، يضيع فيه من دخله، ويتعذر عليه الخروج منه ؛ لأنّه ـ كما تصوره هذه الفرية ـ كالوادي السحيق المظلم بين جبلين ! بينما السرداب عبارة عن مسكن منخفض في دار من يتخذه وقاية من قايظ الحر، ولا زال العراقيون إلىٰ اليوم يعتنون بأمر السرداب في دورهم، وسرداب سامراء لا يختلف في كثير ولا قليل عن الأغراض المسوّغة لتشييدها في الوقت الحاضر، وقد كان هذا السرداب في دار الإمام عليّ الهادي عليه السلام اتخذه لراحة الأُسرة، ووقايتها من حر الصيف، ثم ورثه الإمام العسكري عليه السلام.

وللعلّامة الأميني رحمه الله في الرد علىٰ فرية القصيمي كلاماً جليلاً، نورده بتمامه في جواب هذه الفرية.

قال رحمه الله: «وفرية السرداب أشنع وإن سبقه إليها غيره من مؤلفي أهل السُنّة، لكنه زاد في الطُّنبور نغمات بضم الحمير إلى الخيول، وادعائه اطّراد العادة في كلّ ليلة واتصالها منذ أكثر من ألف عام، والشيعة لا ترىٰ أنَّ غيبة الإمام في السرداب، ولاهم غيبوه فيه، ولا أنّه يظهر منه، وإنَّما اعتقادهم المدعوم بأحاديثهم، أنّه يظهر بمكة المعظمة تجاه البيت، ولم يقل أحدٌ في السرداب أنّه مغيِّب ذلك النور، وإنّما هو سرداب دار الأئمة بسامراء، وإنَّ من المطّرد إيجاد السراديب في الدور وقاية من قايظ الحر، وإنَّما اكتسب هذا السرداب بخصوصه الشرف الباذخ لانتسابه إلىٰ أئمة الدين، وإنّه كان مبوّءاً لثلاثة منهم كبقية مساكن هذه الدار المباركة، وهذا هو الشأن في بيوت الأئمة عليهم السلام ومشرِّفهم النبيّ الأعظم في أيّ حاضرة كانت، فقد أذن الله أن تُرفع ويذكر فيها اسمه.

---

(١) نور الأبصار / الشبلنجي: ١٦٨.

وليت هؤلاء المتقوّلين في أمر السرداب اتفقوا علىٰ رأي واحد في الأُكذوبة حتىٰ لا تلوح عليها لوائح الافتعال فتفضحهم، فلا يقول ابن بطوطة في رحلته ٢ ص١٩٨: إنَّ هذا السرداب المنوّه به في الحلة، ولا يقول القرماني في (أخبار الدول): إنّه في بغداد، ولا يقول الآخرون: إنّه بسامراء. ويأتي القصيمي من بعدهم فلا يدري أين هو فيطلق لفظ السرداب ليستر سوأته.

وإني كنت أتمنىٰ للقصيمي أن يحدد هذه العادة بأقصر من (أكثر من ألف عام) حتىٰ لا يشمل العصر الحاضر والأعوام المتصلة به؛ لأنَّ انتفاءها فيه وفيها بمشهدٍ ومرأىٰ ومسمع من جميع المسلمين، وكان خيراً له لو عزاها إلىٰ بعض القرون الوسطىٰ حتىٰ يجوّز السامع وجودها في الجملة، لكنّ المائن غير متحفّظ علىٰ هذه الجهات»[(١)].

وبعد فإنَّ نظرة واحدة في مصادر هذه الفرية ـ كما أشرنا إليه آنفاً ـ تكفي للحكم بعدم رجوع هؤلاء إلىٰ كتب الشيعة الإمامية، والتقاف هذه الفرية من خصوم الشيعة، وإطلاق نسبتها إليهم، وكأنّها حقيقة متسالم عليها بين الشيعة الإمامية أنفسهم، وهذا هو ما يأباهُ كلّ باحث منصف، وترفضه طبيعة كلّ بحث ملتزم.

إنكار طول عمر الإمام المهديّ عليه السلام

اعتنىٰ علماء الشيعة بمسألة طول عمر الإمام المهديّ عليه السلام عناية فائقة واستدلوا علىٰ إمكانية بقاء الإنسان حياً لأكثر من العمر المعتاد بمختلف الأدلة، من القرآن الكريم، والسُنّة المطهّرة، والعقل، مع توفر الأدلة العلمية المختبرية الدالة علىٰ أنَّ عمر الإنسان يمكن له أن يطول إلىٰ مئات السنين، زيادة علىٰ كثرة المعمرين في هذا العالم الذي تجاوزت أعمار بعضهم الألف عام.

---

(١) الغدير / العلامة الأميني ٣: ٣٠٨ـ٣٠٩.

ولكن لا غرابة عند من أنكر فكرة الاعتقاد بظهور المهديّ عليه السلام ، وجعلها أُكذوبة وخرافة أن يتشبث بكلّ شيء يؤيد مذهبه ولو كان سخيفاً كادعاء استحالة أن يطول عمر الإمام المهديّ عليه السلام أضعاف متوسط العمر المعتاد بين بني البشر.

وفي ذلك يقول السائح عليّ حسين المغربي ـ الذي وقفنا علىٰ جميع شبهاته التي أثارها حول روايات المهديّ عليه السلام في كتاب الكافي وغيره من كتب الشيعة ـ: «وينتقد أهل السُنّة فكرة بقاء المهديّ حياً أكثر من ألف سنة، إلىٰ ما شاء الله في المستقبل، وعمر بهذا الطول غير معهود في البشر، ولا دليل عليه من الشرع» مدعياً أنَّ دفاع الشيعة الإمامية عن وجهة نظرها بطول عمر عيسىٰ والخضر عليهما السلام، يحتاج إلىٰ دليل آخر لإثباته[1] ! وكأنَّ هذا الدليل ـ على الرغم من سلامته كما سيأتي ـ هو الدليل الوحيد عند الإمامية!

كما اعتبر الدكتور أحمد محمود صبحي الاعتقاد بطول عمر المهديّ عليه السلام هو من «أقوى الاعتراضات الموجهة إلىٰ عقيدة المهديّ لدى الشيعة الاثني عشرية» زاعماً: «أنَّ حياة المهديّ أكثر من ألف عام موضع ارتياب، وكفيل أن يهدم العقيدة من أساسها»[2].

جواب هذا الإنكار

سبقت الإشارة إلىٰ أنَّ علماء الشيعة لم يتركوا شيئاً في قضية الإيمان بعقيدة المهديّ عليه السلام، إلّا واستدلوا عليه، ومن بين تلك القضايا طول عمره الشريف، ولست بحاجة إلىٰ ذكر أقوال الشيعة، وإنّما سنلجأ إلىٰ أقوال أهل السُنّة أنفسهم في مسألة

---

(١) تراثنا وموازين النقد / عليّ حسين السائح: ٢٠٣.

(٢) نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية / د. أحمد محمد صبحي: ٤١١.

طول عمر الإنسان، وسنذكر ما ذكروه من أدلة القرآن الكريم، والسُنّة النبويّة، والدليل العقلي، والدليل العلمي، علىٰ أن نختصر الكلام في كلّ دليل، وعلى النحو الآتي:

أوّلاً ـ من القرآن الكريم:

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَىٰ ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَـٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِيناً * بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزاً حَكِيماً﴾[1].

وهذه الآية صريحة بأنَّ عيسىٰ عليه السلام لم يقتله أهل الكتاب، وقد كذّبهم الله تعالىٰ علىٰ قولهم: إنا قتلنا المسيح، فقال ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَـٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾.

وفي الدر المنثور: «وأخرج عبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر عن مجاهد في قوله ﴿شُبِّهَ لَهُمْ﴾ قال: صلبوا رجلاً غير عيسىٰ، شبه بعيسىٰ يحسبونه إياه، ورفع الله إليه عيسىٰ حياً»[2].

وأخرج مثله عن عبد الرزاق، وأحمد في الزهد، وابن عساكر من طريق ثابت البناني، عن أبي رافع.

وأحمد وأبو نعيم وابن عساكر من طريق ثابت البناني، عن أبي العالية. ولا حاجة للإطالة في إيراد أقوال المفسرين من أهل السُنّة، لصراحة ما في الآية من معنىٰ لا يستطيع أهل السُنّة إنكاره، لما تقدَّم في هذا الباب من اتفاق البخاري ومسلم وسائر المحدِّثين من أهل السُنّة علىٰ نزول عيسى بن مريم عليه السلام في آخر الزمان.

---

(١) النساء: ٤/ ١٥٧ ـ ١٥٨.

(٢) الدر المنثور ٢: ٧٢٨.

ولو كان معنى الآية يدل علىٰ أنَّ عيسىٰ عليه السلام قد أماته الله تعالىٰ ثمَّ رفعه إليه، لكان القول بنزوله اعترافاً من أهل السُنّة بالرجعة، وهذا ما يرفضه الأُستاذ السائح المغربي الذي ادعىٰ أنَّ بقاء عيسىٰ حياً يحتاج إلىٰ دليل لإثباته !!

ولا شكّ أنَّ موافقته علىٰ هذا التفسير أو رفضه سيّان في تأييده لجانب من معتقدات الشيعة.

٢ ـ قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً﴾[١].

وقد ورد في تفسير هذه الآية في الدر المنثور قوله: «وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم من طرق، عن ابن عباس في قوله: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾، قال: قبل موت عيسىٰ»[٢].

ثمَّ أخرج عن ابن جرير، وابن مردويه، وأحمد ثمان روايات عن أبي هريرة بأن المراد من قوله تعالىٰ ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ أي: موت عيسىٰ عليه السلام، وفي إحداها أنَّ أبا هريرة كان يعيد هذا القول ثلاث مرات[٣].

وقال الكنجي الشافعي المقتول سنة (٦٥٨ هـ) رحمه الله في كتابه (البيان في أخبار صاحب الزمان) في الباب الخامس والعشرين (في الدلالة علىٰ كون المهديّ عليه السلام حياً باقياً منذ غيبته إلى الآن)، ما نصه:

«ولا امتناع في بقائه بدليل بقاء عيسىٰ وإلياس والخضر من أولياء الله تعالى،

---

(١) النساء: ٤ / ١٥٩.

(٢) الدر المنثور / السيوطي ٢: ٧٣٣.

(٣) الدر المنثور ٢: ٧٣٥.

وبقاء الدجّال وإبليس الملعونين أعداء الله تعالى، وهؤلاء قد ثبت بقاؤهم بالكتاب والسُنّة، وقد اتفقوا عليه ثمَّ أنكروا جواز بقاء المهديّ !

وها أنا أُبيّن بقاء كلّ واحد منهم، فلا يسع بعد هذا لعاقل إنكار جواز بقاء المهديّ عليه السلام...

أمَّا عيسىٰ عليه السلام فالدليل علىٰ بقائه قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾. ولم يؤمن به أحد منذ نزول هذه الآية إلىٰ يومنا هذا، ولا بد أن يكون ذلك في آخر الزمان»[1].

وأمَّا عن طول عمر نبي الله نوح عليه السلام، فلا يحتاج إلىٰ دليل بعد أن نصّ عليه القرآن الكريم. ولعل في بقاء أهل الكهف أكثر من ثلاثة قرون وهم نيام أعجب من طول عمر نوح عليه السلام، إذ هم في رقدتهم لا يأكلون ولا يشربون.

كما أنَّ الرجل الذي أماته الله مائة عام ثمَّ أحياه، وطعامه لم يتسنه آية للسائلين عن طول عمر الإمام المهديّ عليه السلام، وكلّ ذلك قد ورد في الكتاب العزيز بما لا حاجة إلى الإطالة فيه.

ثانياً ـ من السُنّة المطهّرة:

روى الكنجي الشافعي حديث بقاء الدجّال حياً ثمَّ قال: «هذا حديث صحيح متفق علىٰ صحته، وهذا سياق مسلم، وهو صريح في بقاء الدجّال»[2].

وقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما عشرات الأحاديث عن الدجّال وبقائه، وقد مرَّ تفصيل طرق مسلم لهذه الأحاديث في جواب من ادعىٰ أنَّ

---

(١) البيان في أخبار صاحب الزمان عليه السلام / الكنجي: ٥٢١، الباب الخامس والعشرين.

(٢) البيان في أخبار صاحب الزمان عليه السلام: ٥٢٦، الباب السابق.

البخاري ومسلماً لم يرويا شيئاً في الإمام المهديّ عليه السلام، فراجع[١].

ثالثاً ـ من العقل:

وأمّا الدليل العقلي، فهو ما ذكره الرازي المفسر (ت/ ٦٠٦ هـ) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَىٰ قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَاماً فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ﴾[٢].

قال في مسائل هذه الآية ما نصه:

«المسألة الثانية: قال بعض الأطباء: العمر الإنساني لا يزيد علىٰ مائة وعشرين سنة، والآية تدل علىٰ خلاف قولهم، والعقل يوافقها. فإنَّ البقاء على التركيب الذي في الإنسان ممكن لذاته وإلّا لما بقيٰ، ودوام تأثير المؤثر فيه ممكن؛ لأنَّ المؤثر فيه إنْ كان واجب الوجود فظاهر الدوام. وإن كان غيره فله مؤثر، وينتهي إلى الواجب وهو دائم، فتأثيره يجوز أن يكون دائماً. فإذن البقاء ممكن في ذاته، فإن لم يكن فلعارض، لكن العارض ممكن العدم، وإلّا لما بقي هذا المقدار لوجوب وجود العارض المانع. فظهر أنَّ كلامهم علىٰ خلاف العقل والنقل»[٣].

رابعاً ـ من المُختبر:

نشرت مجلة المقتطف المصرية في جزئها الثاني من المجلد التاسع والخمسين الصادرة في السادس والعشرين من ذي القعدة لسنة ١٣٣٩ هـ /آب ١٩٢١م في صحيفتها المرقمة/٢٠٦ كلاماً حول خلود الإنسان على الأرض، حيث عرضت

---

(١) راجع الفصل الثاني من هذا الباب ص ٢٥٠.

(٢) العنكبوت: ٢٩/ ١٤.

(٣) التفسير الكبير /الرازي ٢٥: ٤٢.

ملف الأعمال المختبرية العلمية التي قام بها أشهر الأساتذة الجراحين لهذا الغرض كالدكتور (كارسل)، والأُستاذ (ريمندپول)، مع النتائج المثيرة التي توصّلا إليها، ومن بين تلك النتائج وأهمها: هو القطع بأنَّ عمر الإنسان يمكن له أن يطول إلىٰ ألف سنةٍ أو أكثر.

كما نشرت المجلة المذكورة في جزئها الثالث من المجلد التاسع والخمسين، الصادرة في السابع والعشرين من ذي الحجّة لسنة ١٣٣٩ هـ / أيلول ١٩٢١م في صحيفتها المرقمة / ٢٣٨ ـ ٢٤٠ تحقيقاً علمياً بعنوان: (هل يخلدُ الإنسان في الدنيا؟) انتهت فيه إلىٰ تأييد النتائج المختبرية العلمية السابقة التي توصّل إليها الدكتور كارسل، والأُستاذ ريمندپول[(١)].

خامساً ـ من كثرة المعمرين:

وأمّا الحديث عن المعمرين فنختصره بهذه الأبيات:

وإن تَستَرِبْ فيهِ لطولِ بقائِهِ ... أجابكَ إدريسُ وإلياسُ والخضرُ
وفي ابن أبي الدُّنيا جليٌّ دلالةٍ ... علىٰ أنَّ طولَ العمرِ ليسَ لَهُ حصرُ
ومكثَ نبيِّ اللهِ نوح بقومِهِ ... كَذا قوم أهلِ الكهفِ نصَّ بهِ الذكرُ
وَقد وُجِدَ الدجّالُ مِن عهْدِ أحمدَ ... وَلَمْ ينصرمْ منه إلى الساعةِ العمرُ
وقد عاشَ أوج ألفَ عام وفوقَها ... وَلولا عَصا موسىٰ لأخَّرَه الدَهرُ
وَمَن بَلَغتْ أعمارُهُمْ فَوقَ مائةٍ ... وَمَنْ بَلَغتْ ألفاً فَليسَ لَهُم حصرُ[(٢)]

---

(١) نقلنا هذا الكلام ـ باختصار وتصرف ـ من كتاب المهديّ الموعود ودفع الشبهات عنه / السيد عبد الرضا الشهرستاني: ٣٣ـ٤٢.

(٢) الإمام المنتظر/القزويني: ٢٢، وانظر البرهان علىٰ وجود صاحب الزمان، وهذا الكتاب هو قصيدة شعرية رائعة محققة تزيد علىٰ ثلاثمائة بيت للسيد محسن الأمين العاملي، ذكر فيها المعمرين الذين عاشوا أكثر من ألف سنة فما دون، فيما نصّت عليه كتب أهل السُنّة، ككتاب السجستاني الذي سمّاه (المعمرون) والذي طبع لأول مرة بمصر سنة ١٣٢٣ هـ/ ١٩٠٥ م.

السخرية من علامات الظهور

نقل الشيخ محمد منظور نعماني رواية الاحتجاج للطبرسي في ظهور الإمام الحجّة عجل الله تعالىٰ فرجه الشريف، ونصها ـ كما ذكرها ـ: «هو الذي تخفىٰ على الناس ولادته ويغيب عنهم شخصه.. يجتمع إليه من أصحابه عِدَّة أهل بدر ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلاً من أقاصي الأرض... فإذا اجتمعت له هذه العِدَّة من أهل الإخلاص أظهر الله أمره».

ثمَّ علّق ساخراً تحت عنوان: (دعوة للتفكير) فقال:

«يعزو أصحاب المذهب الاثني عشري سبب عدم ظهور إمام آخر الزمان، طبقاً لإرشادات إمامهم المعصوم محمد بن عليّ بن موسى إلىٰ أنَّه منذ سنة ٢٦٠ هـ، وحتىٰ مرور ألف ومائة سنة لم يظهر ٣١٣ شيعياً مخلصاً مع إمام آخر الزمان، وهو ما أشار إليه الإمام محمد بن علي: **«فاذا اجتمعت له هذه العِدَّة من أهل الإخلاص أظهر الله أمره»**.

ولا نعرف رأي مجتهدي وعلماء الشيعة... هل يتفقون مع هذا الرأي؟»[1].

جواب هذه السخرية

قبل بيان مؤيدات ما رفضه الشيخ محمد منظور نعماني ـ كبير علماء الهند ـ يحسن بنا أن نؤكّد بأنَّ العدد المذكور في الرواية من أنصار الإمام المهديّ عليه السلام ليس هو الشرط الوحيد الذي يتحقق عند توفره ظهور الإمام المهديّ عليه السلام، ولا هو العلامة

---

(١) الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام / محمد منظور نعماني: ١٤٧.

الوحيدة من علامات الظهور، ومَثَل اعتراض كبير علماء الهند على الشيعة في علامة الظهور هذه، كمثل ما لو أمَرَ الحاكم الهندي الشيخ النعماني أن يؤم المسلمين في مسجد بابري ـ الذي هدمه عبدة البقر ـ لأداء صلاة عيد الأضحىٰ مثلاً، وعلىٰ شرط أن يكون عدد المصلين خمسين مؤمناً كهلاً، فهنا ليس للنعماني أن يصلي العيد في ذي القعدة مثلاً بحجّة أنّه اجتمع معه هذا العدد من المؤمنين، وليس له أن يمتنع عن الصلاة عند حلول العيد بحجّة أنَّ من حضر الصلاة مع الكهول الخمسين ـ من الشباب المؤمنين ـ ما تضيق بهم ساحة المسجد المهدم برأى الشيخ النعماني !

فكذلك الحال في حديث الإمام الجواد عليه السلام، ولكن من دعا للتفكير تناسىٰ حديث الصحاح والسنن والمسانيد والجوامع والمستدركات المتفق عليه عند أهل السُنّة وهو المروي عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، أنّه قال: « **لا يزال طائفة من أُمتي يقاتلون على الحق ظاهرين من ناوأهم حتىٰ يقاتل آخرهم الدجّال** ».

وأين العدد المذكور من مقاتلة الباطل بعدما أوشك أن يملأ الدنيا ؟!

ومن هنا يتبين أنَّ المراد بأهل الإخلاص هو عدد من ينوب عن الإمام المهديّ عليه السلام من وكلائه ووزرائه الذين هم علىٰ درجة عالية من الكفاءة في إدارة ما يتولون من أعمال ومسؤوليات مع علمهم وفقههم، وليس المراد هو حصر جند الإمام وعشاق ظهوره بهذا العدد المحصور، ولا يضر ـ بعدئذٍ ـ الطائفة التي تقاتل على الحق، مع فرض عدم توفر هذا العدد من الأكفاء فيهم، إذ يكفي أن يقودها بعض هذا العدد وعلىٰ رأسه من جهل النعماني معرفة رأيهم بهذا العدد من الفقهاء الأكفاء، كما أنَّ توفر هذا العدد ليس هو الشرط الوحيد لظهور الإمام المهديّ عليه السلام كما نصّت عليه سائر كتب الحديث لدىٰ أهل السُنّة والشيعة.

منها: خروج الدجّال وفتنته.

ومنها: خروج السفياني.

ومنها: نزول عيسى بن مريم عليه السلام.

ومنها: الخسف بالبيداء، وقد مرَّ كلّ هذا في الصحيحين وغيرهما من كتب الصحاح والمسانيد.

ومنها: ما أخرجه السيوطي من الأحاديث في علامات الظهور.

كحديث: « **لا يخرج المهديّ حتىٰ يبصق بعضكم في وجه بعض** ».

وحديث: « **لا يخرج المهديّ حتىٰ تروا الظلمة** ».

وحديث: « **لا يخرج المهديّ حتىٰ يكفر بالله جهراً** ».

وحديث: « **لا يخرج المهدىٰ حتىٰ يقتل من كلّ تسعة سبعة** ».

وحديث: « **لا يخرج المهديّ حتىٰ يقوم السفياني علىٰ أعوادها** »[(١)].

أو كحديث أبي سعيد الخدري: « **لا تقوم الساعة حتىٰ تمتلئ الأرض ظلماً وعدواناً، قال: ثمَّ يخرج رجل من عترتي أو من أهل بيتي يملؤها قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وعدواناً** »[(٢)].

ومن ذلك أحاديث الشيعة ـ لا سيّما ما كان منها في كتاب الكافي ـ التي صرحت في كثير من المواضع بعلامات الظهور التي تسبق ظهور المهديّ عليه السلام. وقد أفرد لها الشيخ المفيد في الإرشاد باباً، ذكرها فيه إجمالاً، ثمَّ قال: «ومن جملة هذه الأحداث محتومة، ومنها مشترطة، والله أعلم بما يكون، وإنَّما ذكرناها علىٰ حسب ما ثبت في الأُصول، وتضمنها الأثر المنقول»[(٣)].

أمَّا عن مؤيدات حديث الإمام الجواد عليه السلام، فهي الأحاديث المروية في كتب أهل

---

(١) الحاوي للفتاوىٰ ٢: ٦٨ ـ ٧٥.

(٢) مسند أحمد ٣: ٣٦، مستدرك الحاكم ٤: ٥٥٧، كنز العمال ١٤: ٢٧١ / ٣٨٦٩١.

(٣) الإرشاد / المفيد ٢: ٣٧٠.

السُنّة ومن طرقهم، عن رسول الله ﷺ.

منها: حديث ابن عباس: « **يبعث المهديّ بعد إياس وحتىٰ يقول الناس لا مهديّ، وأنصاره.. عددهم ثلاثمائة وخمسة عشر رجلاً، عدد أصحاب بدر** ».

ومنها: حديث الحكم بن نافع: « **إذا كان الناس بمنىٰ وعرفات نادىٰ منادٍ.. وعند ذلك يرون كفّاً معلّمة في السماء، ويشتد القتال حتىٰ لا يبق من أنصار الحق إلّا عِدَّة أهل بدر، فيذهبون حتىٰ يبايعون صاحبهم ـ أي: المهديّ** ».

ومنها: حديث الزهري: « **يخرج المهديّ بعد الخسف في ثلاثمائة وأربعة عشر رجلاً، عدد أهل بدر** ».

وغيرها من الأحاديث الأُخرى التي لا حاجة إلى الإكثار منها، فقد جمع بعضها السيوطي وقد أخرجها عن الحافظ أبي نعيم، وهو من أئمة الحديث والحفَّاظ من أهل السُنّة[1]، وهذا إن دلّ علىٰ شيء إنّما يدلّ علىٰ سخرية كبير علماء أهل السُنّة الهنود[2] من أهل السُنّة أنفسهم، بل ومن رسول الله ﷺ أيضاً، إذ لا مجال لإنكار صحَّة هذه العلامة من علامات الظهور بعد أن اتفق الطرفان علىٰ روايتها ومن طرق شتىٰ عن النبيّ الأعظم ﷺ.

وبعد فلا أعرف رأي كبير علماء الهند في هذه الأحاديث، وإن صحَّ تساؤله فيحق لنا مثله.

فنقول:

ألَا يوجد من بين أهل السُنّة ـ الذين زعموا أنَّ المهديّ لم يولد بعد ـ هذا العدد من المؤمنين حتىٰ يولد المهديّ؟ أم أنَّهم ينتظرون ولادته لكي تكتمل لديهم عدة

(١) راجع هذه الأحاديث في كتاب الحاوي للسيوطي ٢: ٧١ـ٧٦.

(٢) ذُيّل عنوان كتابه (الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام) بعد ذكر اسمه بعبارة: (كبير علماء الهند)!

أهل بدر من المؤمنين ؟!

ادّعاء على الشيعة في تفسير آية في المهديّ عليه السلام

ادعى الدكتور صابر عبد الرحمن طعيمة الذي طعن بأحاديث المهديّ عليه السلام الواردة في كتاب الكافي، وغيرها من الأحاديث الأُخرىٰ كما سنشير إليه في فصول وأبواب هذا البحث. إنَّ لفظة: (قائم) الواردة في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾[1]، تفسرها الشيعة بـ(المهديّ)[2] !

تزييف هذا الادّعاء

لا أدري من أين جاء بهذه الفرية على الشيعة، خصوصاً الكليني رحمه الله، إذ تحدّث قبل هذا عن أحاديث الكافي، وهو وإن لم ينسب هذا القول لأحد من علماء الشيعة، إلّا أنّه أوهم القراء بكثرة ما طعن به على الكافي، أنَّ هذا التفسير هو في رواية من روايات الكافي.

فإن كان قصده هو هذا، فقد كذب على الكليني رحمه الله ؛ لأنَّ الكليني ليس مفسراً أولاً، ولم يروِ حديثاً في هذه الآية قط في الكافي لا في الأُصول ولا في الفروع ولا في الروضة، يؤوّل فيه لفظة القائم الواردة في هذه الآية من سورة الرعد المباركة بالإمام المهديّ عليه السلام.

بل لم يتناول من آيات سورة الرعد ويأوّلها في الإمام المهديّ إلّا آية واحدة

(١) الرعد: ١٣: ٣٣.

(٢) الشيعة معتقداً ومذهباً/د. صابر عبد الرحمن :٥٨.

ذكرها في باب أنَّ الأئمة عليهم السلام هم الهداة، والآية هي من قوله تعالىٰ ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[(١)].

فقد أخرج في الباب المذكور أربعة أحاديث، بالإسناد عن الإمام الباقر عليه السلام في حديثين، أحدهما: من طريق عليّ بن إبراهيم، والآخر: من طريق محمد بن يحيىٰ، وكلاهما من الصحيح لوثاقة جميع رجالهما.

وعن الإمام الصادق عليه السلام في حديثين، أحدهما: من طريق عِدَّته عن أحمد بن محمد، والآخر: من طريق الحسين بن محمد الأشعري، والأوّل صحيح لوثاقة من فيه، والآخر ضعيف بمعلى بن محمد[(٢)].

وخلاصة ما في هذه الأحاديث، أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو المنذر، وأنَّ عليّاً عليه السلام هو الهادي من بعده، ثمَّ الأئمة عليهم السلام واحداً بعد واحدٍ إلى الإمام الحجّة عجل الله تعالىٰ فرجه الشريف. علىٰ أنَّ حديث المعلىٰ صحيح لا شبهة فيه ـ وإن ضعف سنده ـ لتخريج مضمونه من ثلاثة طرق صحيحة، مع موافقته لما عرفه جميع أهل الإسلام من أنَّ سبب النزول لا يخصص المورد، وفيه احتجاج الإمام الباقر عليه السلام علىٰ أنَّ الآية جارية فيهم بقوله: **« لو كانت إذا نزلت آية علىٰ رجل ثمَّ مات ذلك الرجل ماتت الآية ! مات الكتاب، ولكنه حيّ يجري فيمن بقيَ كما جرىٰ فيمن مضىٰ »**[(٣)].

كما أنَّ أحاديث الباب لم تكن مجهولة عند أهل السُنّة، فقد رووها من طرقهم عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم.

---

(١) الرعد: ١٣/ ٧.

(٢) أُصول الكافي ١: ١٤٧ ـ ١٤٨/ ١ ـ ٤ ـ كتاب الحجّة، باب أنَّ الأئمة عليهم السلام هم الهُداة.

(٣) أُصول الكافي ١: ١٤٨/ ٣.

في حديث ابن عباس: « أنا المنذر، وعليّ الهادي، وبك يا عليّ يهتدي المهتدون من بعدي »[1].

وفي حديث أبي برزة الأسلمي قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقرأ: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ﴾ ووضع يده علىٰ صدر نفسه، ثمّ وضعها علىٰ يد علي، وهو يقرأ: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ »[2].

وبعد أن تعيّن الهادي، وهو عليّ عليه السلام، فمن يا ترىٰ يكون أحق من ولده بذلك بعده عليهم السلام ؟

وإن كان قصده أحد مفسري الشيعة، فقد كذب أيضاً؛ لأنّه لم ينسبه إلى قائل معين منهم، وإنّما نسبه إلى الشيعة برمتهم، علىٰ أني تابعت تفسير هذه الآية الكريمة فيما ظفرت به من تفاسير الشيعة، فلم أجد ذلك فيها وإليك هذه التفاسير:

١ ـ التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري عليه السلام ـ لم تذكر فيه الآية.
٢ ـ تفسير الفرات الكوفي ـ لم تذكر فيه الآية.
٣ ـ تفسير العياشي ـ لم تذكر فيه الآية.
٤ ـ متشابه القرآن ومختلفه / ابن شهر آشوب ـ لم تذكر فيه الآية.
٥ ـ تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة / الأسترابادي ـ لم تذكر فيه الآية.

ولا يخفىٰ بأنّ هذه المصادر لم تتناول جميع آيات القرآن الكريم، فهي مثل تنوير المقباس لابن عباس، وتفسير سفيان الثوري، وتفسير الحسن البصري وغيرها من تفاسير أهل السُنّة المطبوعة والتي لم تكن تامة وشاملة لجميع سور وآيات القرآن الكريم.

---

(١) كنز العمال ١١: ٦٢٠/ ٣٣٠١٢، ونظم درر السمطين: ٨٩/ ٨٠.
(٢) نظم درر السمطين: ٨٩/ ٨٠.

٦ ـ تفسير القمّي ١: ٣٦٦.
٧ ـ حقائق التأويل في متشابه التنزيل/الشريف الرضي: ١٢٩.
٨ ـ التبيان/الشيخ الطوسي ٦: ٢٥٦.
٩ ـ مجمع البيان/الشيخ الطبرسي ٦: ٣٨٠.
١٠ ـ جوامع الجامع/الشيخ الطبرسي أيضاً ٢: ٢٣٠.
١١ ـ البرهان/البحراني ٢: ٢٩٦.
١٢ ـ نور الثقلين/الحويزي ٢: ٥٠٨/١٤٢.
١٣ ـ روض الجِنان ورَوح الجَنان في تفسير القرآن/أبو الفتوح الرازي ٦: ٤٩٤.
١٤ ـ تفسير الصافي ٢: ٧٢.
١٥ ـ تفسير القرآن الكريم/السيد عبد الله شبر: ٢٥٥.
١٦ ـ الجوهر الثمين/السيد عبد الله شبر أيضاً ٣: ٣٣٦.
١٧ ـ بيان السعادة في مقامات العبادة/سلطان محمد جنابذي ٢: ٣٨٥.
١٨ ـ تقريب القرآن إلى الأذهان/السيد محمد الشيرازي ١٣: ١١١.
١٩ ـ مقتنيات الدرر وملتقطات الثمر/مير سيد عليّ الحائري الطهراني ٦: ٩٥.
٢٠ ـ تفسير الكاشف/محمد جواد مغنية ٤: ٤٠٩.
٢١ ـ الميزان/العلّامة السيد الطباطبائي ١١: ٣٦٣.
٢٢ ـ الفرقان في تفسير القرآن بالقرآن والسُنّة/محمد صادقي ١٣: ٣٣٣.
٢٣ ـ الجديد في تفسير القرآن المجيد/محمد السبزواري ٤: ١٣٠.
٢٤ ـ مختصر جامع البيان/محمد باقر الناصري ٢: ١٣٢.

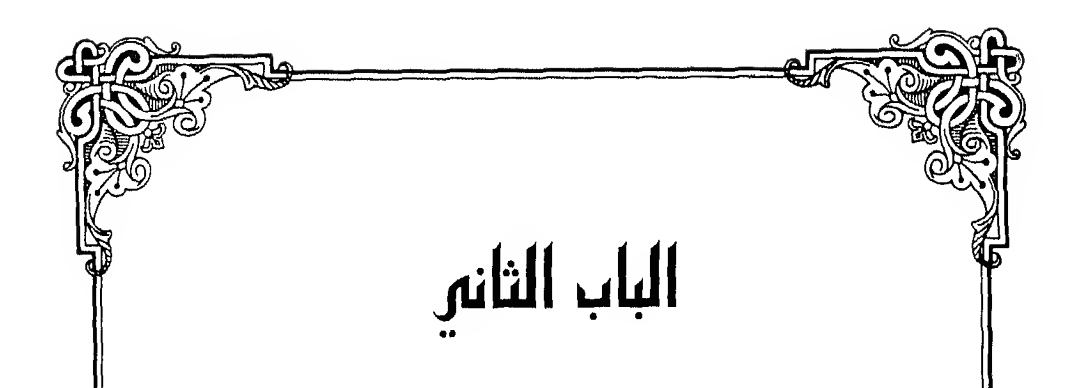
وبعد، فلا أدري من أين أخذ الدكتور هذه الفرية ونسبها إلى الشيعة الإمامية. ولكن ليس من العجب ذلك إذ سنقف علىٰ ما هو أطمّ من هذا الافتراء كما سيأتيك في: (الافتراء في تعريف البداء) وغيره في فصول البحث.

نعم فسر الشيعة الإمامية بعض الآيات الكريمة بما ينطبق علىٰ ظـهور الإمـام المهديّ عليه السلام في آخر الزمان، وقد رُويت في ذلك بعض الأحاديث المسندة إلى الأئمة من أهل البيت عليهم السلام في كتاب الكافي وغيره من كتب الحديث أو التفسير الشيعية، وقد وافقهم علىٰ جملة منها محدِّثو أهل السُنّة ومفسروهم، ولا حاجة إلىٰ بيانها بعد أن جُمعت في كتاب مستقل[1].

---

(١) راجع معجم أحاديث الإمام المهديّ عليه السلام / نشر مؤسسة المعارف الإسلامية. فقد خصص المجلد الخامس منه للآيات المفسرة في الإمام المهديّ عليه السلام مخرجة من كتب الحديث والتفسير لدىٰ أهل السُنّة والشيعة.





الباب الثاني

الشُّبُهاتُ والطَّعُونُ المثارَةُ من خِلَالِ أحَاديثِ التقيَّةِ في الكَافي





الفصل الأوّل

التـقيَّـةُ وٱلنِّـفـاقُ



التقيّة في اللغة والاصطلاح

التقيّة لغة: الحذر، والاسم التَّقْوىٰ، وعن ابن الأعرابي: التُّقاةُ، والتَّقِيَّةُ، والتَّقْوىٰ والاتِّقاءُ كلّه واحد. ويؤيّده ما ورد في بعض القراءات: ﴿ إِلَّآ أَنْ تَتَّقُواْ مِنهُم تَقِيَّةً ﴾[1] في موضع: (تقاة).

والأصل: إوْتَقىٰ، يوتقي فقلبت الواو ياءً للكسرة قبلها، ثمَّ أُبدلت تاءً وأُدغمت، فقيل: إتَّقىٰ، يَتَّقي[2]. ومنه الحديث: «تَبَقَّهْ وَتَوقَّهْ». أي: استبق نفسك ولا تعرضها للتلف. وتحرّز من الآفات واتّقها[3].

وفي الحديث: قلت: وهل للسيف من تقيّة ؟ قال: نعم، تقيّة علىٰ أَقذاء وهُدنةٌ علىٰ دَخَنٍ يريد: أنّهم يتّقون بعضهم بعضاً ويُظهرون الصلح والاتّفاق، وباطنهم بخلاف ذلك[4].

وفي الاصطلاح هي: «كتمان الحق وستر الاعتقاد فيه، ومكاتمة المخالفين وترك مظاهرتهم بما يعقب ضرراً في الدين أو الدنيا»[5]، وعرَّفها الشيخ الأنصاري

---

(١) آل عمران: ٣/٢٨.

(٢) تاج العروس: ١٠/٣٩٦ ـ وَقِيَ.

(٣) النهاية في غريب الحديث/ابن الأثير ٥: ٢١٧.

(٤) لسان العرب / ابن منظور ١٥: ٤٠١ ـ وَقِيَ.

(٥) شرح عقائد الصدوق/الشيخ المفيد: ٢٤١.

بـ«التحفّظ عن ضرر الغير بموافقته في قول أو فعل مخالف للحق»[١].

ويفهم من ذلك أنَّ التقيّة لا يشترط فيها وقوع الضرر فعلاً، كالضرب، وسلب الأموال، وانتهاك الأعراض وما إلىٰ ذلك، بل يكفي تحقق الإكراه المفضي ـ مع عدم التقيّة ـ إلىٰ مثل هذه الأضرار.

لذا يستحسن تمييز الموارد التي لا يصحُّ فيها الإكراه عن غيرها، إذ ليس التقيّة ملاذاً لكلّ ما أُكره المرء عليه.

الموارد التي لا يصحُّ فيها الإكراه

ونعني بها الأُمور المتعلِّقة بأفعال القلوب التي لا سبيل للمُكرِه إلىٰ علمها في قلب المُكرَه، وبالتالي فلا يصحُّ إلجاء المُكرَه إلىٰ شيء منها، كمن أُكره علىٰ بغض المؤمنين، أو حبّ المنافقين، أو أُكرِه على الاعتقاد بعقيدة فاسدة، أو علىٰ إنكار الرسالة الإسلامية إنكاراً قلبيّاً، فهذا وأمثاله ممّا لا يصحُّ فيه الإكراه قطعاً.

ولهذا نرىٰ أنَّ القرآن الكريم حين شرّع التقيّة بقوله تعالىٰ: ﴿ إِلَّا أَنْ تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَاةً ﴾[٢] حذّر بعد ذلك من أن يكون هذا الإنكار إنكاراً في الباطن أيضاً، فقال تعالىٰ: ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللهُ نَفسَهُ وَإِلَىٰ ٱللهِ ٱلمَصِيرُ ﴾[٣]، ثمّ قال تعالىٰ: ﴿ قُلْ إِنْ تُخفُواْ مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعلَمْهُ ٱللهُ وَيَعلَمُ مَا فِي ٱلسَّمٰوَاتِ وَمَا فِي ٱلأَرْضِ وَٱللهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[٤].

(١) التقيّة / الشيخ مرتضى الأنصاري: ٣٧.
(٢) آل عمران: ٢٨/٣.
(٣) آل عمران: ٢٨/٣.
(٤) آل عمران: ٢٩/٣.

قال الرازي: «إنَّه تعالىٰ لمّا نهى المؤمنين عن اتّخاذ الكافرين أولياء ظاهراً وباطناً واستثنىٰ عنه التقيّة في الظاهر، أتبع ذلك بالوعيد علىٰ أن يصير الباطن موافقاً للظاهر في وقت التقيّة، وذلك لأنَّ مَن أقدم عند التقيّة علىٰ إظهار الموالاة، فقد يصيرُ إقدامه علىٰ ذلك الفعل بحسب الظاهر سبباً لحصول تلك الموالاة في الباطن. فلا جرَم بيّن تعالىٰ أنَّه عالم بالبواطن كعلمه بالظواهر، فيعلم العبد أنَّه لا بُدَّ أن يجازيه علىٰ كلّ ما عزم عليه في قلبه»[1].

الموارد التي يصحُّ فيها الإكراه

أمَّا الموارد التي يصحُّ فيها الإكراه فهي علىٰ قسمين:

أحدهما: لا يؤثّر فيه الإكراه، كالإكراه على الظلم والكذب، إذا لا يتغير شيء فيهما، فيبقى الظلم ظلماً، والكذب كذباً.

والآخر: يؤثّر فيه الإكراه، كالواجبات مطلقاً، وبعض المحرّمات، أمَّا الواجبات فتتأثّر من حيث تأخير أوقاتها وتغيّر كيفياتها، وأمَّا المحرّمات فبإباحتها، كأكل لحم الميتة[2].

أمَّا الإكراه نفسه فتارة يكون علىٰ كلام، وأُخرىٰ يكون علىٰ فعل.

أمَّا الإكراه على الكلام فلا يجب به شيء مع مخافة الضرر كطلاق المُكرَه في الفقه الإسلامي، والتلفّظ بكلمة الكفر، وما إلىٰ ذلك من أُمور أُخرىٰ.

وأمَّا الإكراه على الفعل فهو علىٰ نحوين:

---

(١) التفسير الكبير / الرازي ٨: ١٥.

(٢) مرآة العقول ٩: ١٧٣ ـ ١٧٩.

أحدهما: ما يسوغ إتيانه حال الاضطرار، كالقيام عند مجيء الحاكم الظالم بما يدلّ ظاهره على الاحترام، أو أكل لحم الخنزير عند الإكراه، وهذا لا شبهة فيه لقوله تعالىٰ: ﴿ وَقد فَصّلَ لكُم ما حَرّمَ عَلَيكُم إلّا ما آضْطُرِرتُم إليهِ ﴾[1] و ﴿ فَمَنْ آضطُرّ غَيرَ بَاغٍ وَلا عَادٍ فَلا إثمَ عَليهِ ﴾[2].

والآخر: ما لا يسوغ إتيانه بأيّ نوع من أنواع الاضطرار، كقتل النفس التي حرّم الله قتلها إلّا بالحق، فمن أُكره على القتل فليس له ذلك، ومن قتل بذريعة الإكراه فقد باء بغضب من الله، ففي حديث الباقر عليه السلام: «**إنّما جُعلت التقيّة ليحقن بها الدّمُ فإذا بلغ الدّم فليس تقيّة**»[3].

ويظهر ممّا تقدّم أنّ الإكراه على الكلام أو الفعل قد يقع لمسلم من كافر، كما لو أُجبر المسلم علىٰ نطق كلمة الكفر، أو أكل لحم الخنزير.

وقد يقع بين المسلمين أنفسهم كما هو الحال في الإكراه على الطلاق والعتق والهبة والبيع والابتياع وغيرها من الأُمور الأُخرىٰ.

أمّا عن التقيّة إزاء موارد الإكراه، فهي تختلف باختلاف الأحكام التكليفية الخمسة بين الوجوب والحرمة والاستحباب والإباحة والكراهة.

وقد فصّل الشيخ الأنصاري في رسالته (التقيّة) أحكام التقيّة الخمسة، فلا حاجة إلىٰ إعادتها[4].

---

(١) الأنعام: ١١٩/٦.

(٢) البقرة: ١٧٣/٢.

(٣) أُصول الكافي ٢: ١٦/١٧٤ ـ كتاب الإيمان والكفر، باب التقيّة. والمحاسن / البرقي ٣١٠/٢٥٩ ـ كتاب مصابيح الظلم، باب التقيّة.

(٤) أُنظر التقيّة / الشيخ الأنصاري: ٣٧ وما بعدها، وكذلك: التفسير الكبير / الرازي ٨: ١٤.

كما أنَّ علماء أهل السُنّة قد توسّعوا في مصاديق هذه الأحكام، حتىٰ إنَّ منهم من أباح قذف المحصنات تقيّة[١]، ومنهم من قال بحرمته[٢]، ومنهم من لم يفرِّق بين الإكراه وبين الاختيار في بعض الموارد، حتىٰ لكأنّ التقيّة فيها كاللاتقيّة عنده، إذ قال بوقوع طلاق المُكرَه وعتاقه ونكاحه ونذره، وهذا كلّه جائز لازم عنده سواء أُكرِه المرء عليه أو لم يُكرَه[٣].

---

(١) كأبي حنيفة كما في المبسوط للسرخسي ٢٤: ٧٧، وابن حزم في المحلىٰ ٨: ٣٢٩ مسألة (١٤٠٣).

(٢) كالفخر الرازي في تفسيره ٨: ١٤.

(٣) كأبي حنيفة ومن جاء بعده من فقهاء الأحناف كما في المبسوط للسرخسي ٢٤: ٤٠ ـ ٤٢ ـ كتاب الإكراه.



إساءة فهم التقيّة

لا شكَّ أنَّ مفهوم النفاق في المنظور الإسلامي يختلف اختلافاً كلّياً عن مفهوم التقيّة ؛ لأنَّ النفاق حالة مرضية ممقوته شرعاً وعقلاً، إذ هو عبارة عن إظهار الايمان بما لا يتجاوز القول ويتعدّىٰ إلىٰ فعل المؤمنين، مع التستر على الكفر، والبقاء عليه حقيقة، بينما التقيّة على العكس من ذلك تماماً ؛ لأنَّها تعني الثبات على الحق والايمان، مع إظهار خلافه لمصلحة تقتضيه حفاظاً على الدين، أو النفس، أو العرض، أو المال.

وعلى الرغم من الفرق الكبير بين التقيّة والنفاق ـ كما سنوضحه في آخر هذا الفصل ـ إلّا أنَّه قد أُسيء فهم التقيّة كثيراً من لدن بعض الكتّاب من أهل السُنّة، ونتيجة لهذا الفهم اللاإسلامي للتقيّة فقد وصفوها بالنفاق والخداع، كما طعنوا رواتها من الشيعة، وفي مقدّمتهم ثقة الإسلام الكليني، لِما أفرده من باب بعنوان (التقيّة)، وآخر بعنوان (الكتمان) في كتابه (الكافي). متناسين سائر النصوص القرآنية والأحاديث النبويّة التي شرّعت مفهوم التقيّة في الإسلام. ومعرضين بذلك عن جميع ما نقله أعلام أهل السُنّة من الفقهاء والمحدِّثين والمفسّرين بشأن التقيّة، وما ورد من تصريحهم بمشروعيّتها إلىٰ يوم القيامة. ومنكرين بذلك أيضاً ما اقتضته العقول السليمة، واستحسنه العقلاء من ضرورة حفظ النفس ودفع الضرر عنها بالوسائل المباحة شرعاً.

ولقد ترك هذا الموقف من التقيّة أثراً سيئاً في تقويم أصحابه لروايات التقيّة في كتاب الكافي، مع نزوعهم إلىٰ إثارة بعض الطعون والشبهات من خلال تلك المرويّات بما لا يعود ضرره علىٰ شخص أو كتاب فحسب، وإنّما على المسلمين جميعاً من السُنّة والشيعة، لعلاقة بعض هذه الطعون والشبهات بالقضاء على المساعي الرامية إلىٰ تحقيق قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾، كما سيتّضح من:

شبهة خلط التقيّة بالنفاق وجعلها من موانع الوحدة

لقد تناول بعض الكتّاب من أهل السُنّة روايات الكافي في موضوع التقيّة بالدراسة السطحية والنقد اللاموضوعي، وانتهىٰ بهم المطاف إلى اتّهام الشيعة بالكذب والنفاق والخداع والتضليل وغيرها من الرذائل الأُخرىٰ بسبب القول بالتقيّة. ولهذا فقد ادّعوا أنّ التقيّة هي من أهمّ الموانع التي تقف في طريق مسألة التقريب بين المذاهب الإسلامية.

ولعلّ من الغريب أن نجد لهذه الشبهة جذوراً عند من وقف علىٰ آراء المذاهب الإسلامية في مسألة التقيّة أكثر من هؤلاء الكتّاب كالذهبي وابن تيميّة، فقد نقل عنهما بأنّ «الرافضة يقرّون بالكذب حيث يقولون بالتقيّة» !![1].

وإذا كان الحافظ الذهبي، وشيخ الإسلام ابن تيميّة يفهمان التقيّة بأنّها إقرار بالكذب فلا غرابة بعدئذٍ أن يدّعي من ليس هو من الحفّاظ، ولا من شيوخ الإسلام أنّ التقيّة نفاق وخداع وتضليل. كما سيتّضح من عين عباراتهم.

١ ـ **قال الجبهان** ـ بعد إشارته إلىٰ جملة من روايات الكافي في التقيّة ـ: «وكلّ

(١) الشيعة والتشيّع/إحسان إلهي ظهير: ٨٤.

من يدين بالتقيّة منافق لا يعتد بآرائه، ولا يوثق فيه، ولا يجوز تصديقه فيما يقول، لأنَّه يستحلُّ الكذب، بل يراه واجباً، ويعتقد أنَّه أفضل من الصدق، لا بل يعتقد أنَّ الكذب مع السُنيّ هو رأس الفضائل، وأنَّ الصدق معه هو رأس الرذائل»(١).

٢ ـ **وقال محمد مال الله** عن روايات التقيّة في الكافي وغيره: «والتقيّة علىٰ ما عليه الشيعة غشٌّ في الدين، وبيانه نصيحة للأُمّة، ولم يكن أحد من الأئمّة يسلك طريق الغش، وكلٌّ يعلم أنَّ من أظهر بلسانه ما لم يعتقده بقلبه فهو كاذب ـ إلىٰ أن قال ـ كلّ شيعي في غلاف التشيُّع يكون مستوراً وراء التقيّة لا يبقىٰ لقوله قيمة، ولا يبقىٰ لعمله صدق، ولا لوعده وعهده وفاء»(٢).

٣ ـ **أمّا الزرعي** فيرىٰ أنَّ: «الشيعة لا يؤتمنون على الدين، ولا يصدّق لهم قول، فالتقيّة هي عقيدة خبيثة وخطيره، تبيح لهم إخفاء أنيابهم الشرسة عندما ينتبه لهم أو يكشف أمرهم، وتسمح للشيعي أن يتلوّن تلوّن الحرباء، فينخدع سليم القلب منّا بما يتظاهرون به من مودّة، وحبّ للوحدة، والتقارب، ونبذ الخلافات»(٣).

وقال بعد ذكره لرواية في التقيّة في الكافي: «فنجدهم لا يتورّعون عن الكذب.. فقد اجتمع فيهم النفاق، والكذب، وخبث السريرة متوّجاً بفساد العقيدة!! ـ إلىٰ أن قال ـ والتقيّة معناها: أن يظهر عكس ما يبطن، ولها في الكافي باب كامل كلّه تهديد وترهيب لتاركها، وترغيب للمثابر عليها والمتمسّك بها»(٤).

---

(١) تبديد الظلام/إبراهيم سليمان الجبهان: ٤٨٢ ـ ٤٨٣.

(٢) الشيعة وتحريف القرآن/ محمد مال الله: ٣٥، وانظر التشيُّع بين مفهوم الأئمة والمفهوم الفارسي/ د. البنداري: ٢٣٥.

(٣) رجال الشيعة في الميزان/عبد الرحمن الزرعي: ١٢٦.

(٤) رجال الشيعة في الميزان: ٥٠.

٤ ـ **وقال كبير علماء الهند**: «من أُصول تعليمات المذهب الشيعي الكتمان والتقيّة، والكتمان: هو إخفاء الإنسان لأصل عقيدته ومذهبه ومسلكه، وألّا يظهره للآخرين.

والتقيّة: هي إظهاره خلاف قوله أو عمله، أو خلاف الواقع والحقيقة، أو خلاف العقيدة والمذهب والمسلك، وهكذا يخدع الآخرين ويغشّهم»[١] أو هي: «نظام تربية يدعو الناس إلى النفاق والمكر والجُبن والدهاء»[٢].

٥ ـ **وقال عليّ عمر فريج**: «التقيّة كما يفهمها الشيعة غشٌّ ونفاق وتدليس وكذب».

وقال في موضع آخر: «واتّخذوا من الكذب، والمداهنة، والخداع، والنفاق ديناً تحت ستار التقيّة»[٣].

٦ ـ **وقال محبّ الدين الخطيب**: «وأوّل موانع التجاوب الصادق بإخلاص بيننا وبينهم ما يسمّونه التقيّة، فإنّها عقيدة دينيّة تبيح لهم التظاهر لنا بغير ما يبطنون، فينخدع سليم القلب منّا بما يتظاهرون له من رغبة في التفاهم والتقارب، وهم لا يريدون ذلك، ولا يرضون به، ولا يعملون له»[٤].

٧ ـ **وقال الدكتور صابر عبد الرحمن**: «وفي التصوّر الإسلامي لا فرق بين التقيّة

---

(١) الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام/ الشيخ محمد منظور نعماني: ١٨٠، ومثله ما ادّعاه القصيمي في الصراع بين الإسلام والوثنية: ٤٥٨ ـ ٤٥٩.

(٢) الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام: ٢٢٢.

(٣) الشيعة في التصور الإسلامي/ عليّ عمر فريج: ١٦٥ و١٨٣، وقريب منه ما في الشيعة والتشيّع: ٧٩.

(٤) الخطوط العريضة/ محب الدين الخطيب: ٩ ـ ١٠، وقريب منه ما في رجال الشيعة في الميزان: ٦ و٥١ و١٧٣.

والكذب، فكلاهما رضع من حليب النفاق»[١].

جواب هذه الشبهة

يظهر ممّا تقدَّم أنَّ القاسم المشترك بين جميع الأقوال المتقدِّمة هو فهم التقيّة علىٰ أساس أنّها من الكذب والنفاق في الدين، والغش وخداع الآخرين، وأنَّ من يقول بها لا يصدّق له قول مطلقاً، ولا يؤتمن علىٰ شيء، ومن كان كذلك فحريٌّ بالمسلمين أن يتجنّبوه، ويكذّبوا ما يدّعيه من صفاء وأخاء !!.

كما تظهر من خلال تلك الأقوال دراستهم السطحيّة لروايات الكافي، مع اقترانها بالتعصّب واللاموضوعية، بدليل اتّفاقهم علىٰ تحريف تعريف التقيّة كما هو عند جمهور علماء المسلمين من الشيعة والسُنّة، إذ لم نجد بين كلماتهم محاولة مناقشة مبرّرات استعمالها من إكراه وتخويف أو وعيد متلف.

كما لم تُقيَّد التقيّة أصلاً في كلماتهم بدفع الضرر المتيقّن أو المحتمل وقوعه كما هو معروف لدى المبتدئين فضلاً عن العلماء والكتّاب والباحثين.

وسيتَّضح من جواب هذه الشبهة وما رافقها من اتّهامات للشيعة، أنَّ مثل هذه الأساليب الملتوية في التعبير عن التقيّة ما هي إلّا صورة من صور النفاق وخداع الآخرين، وذلك فيما يلي من فقرات:

أولاً ـ ما تصحُّ فيه التقيّة عند أهل السُنّة:

ليس الغرض من هذا العنوان إحصاء جميع الحالات التي جُوِّزت فيها التقيّة عند أهل السُنّة، بل الاكتفاء ببعض الموارد المنصوص عليها في أهم مصادر الجمهور

---

(١) الشيعة معتقداً ومذهبا/د. صابر عبد الرحمن طعيمة: ١١٨ ـ هامش رقم (٥).

مبتدئين بـ:

١ ـ فقه الأحناف:

لقد ورد في أشهر مصادرهم الفقهيّة ـ وهو المبسوط للسرخسي ـ جواز التقيّة عند الإكراه في ترك الصلاة، والإفطار في شهر رمضان، وقذف المحصنات، والافتراء على المسلم. كما تصحُّ التقيّة عندهم في حالات الإكراه على الزنا، وأكل الميتة، وأكل لحم الخنزير، وشرب الخمر، وأنَّ مَن لم يفعل وهو يعلم أنَّ ذلك يسعه كان آثماً، ولا يسعه أن يمتنع من ذلك[1].

قال ابن نجيم الحنفي: «إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمها ضرراً بارتكاب أخفّها.

قال الزيلعي ـ في باب شروط الصلاة ـ: ثمَّ الأصل في جنس هذه المسائل: أنَّ من ابتلىٰ ببليّتين وهما متساويتان يأخذ بأيّهما شاء، وإن اختلفتا يختار أهونهما؛ لأنَّ مباشرة الحرام لا تجوز إلّا للضرورة، ولا ضرورة في حقّ الزيادة»[2].

---

(١) المسبوط/السرخسي ٢٤: ٤٨ و ٥١ و ٧٧ و ٧٨ و ١٥٢، وقد ذكر أموراً أُخرىٰ كثيرة جداً جوّز فيها التقيّة عند الإكراه ربما شملت أبواب الفقه كلّه. راجع كتاب الإكراه في الجزء ٢٤ من المبسوط.

وان شئت فانظر كتب الفقه الحنفي أيضاً ـ ستجد فيها تجويز التقيّة في حالات لا حصر لها ـ من أمثال: الهداية/المرغيناني ٣: ٢٧٥، وشرح فتح القدير/ابن عبدالواحد ٨: ١٦٥، اللباب/الميداني ٤: ١٠٧، النتف في الفتاوىٰ/السغدي ٢: ٦٩٦، البحر الرائق شرح كنز الدقائق/ابن نجيم ٨: ٧٠ تحفة الفقهاء/السمرقندي ٣: ٢٧٣، بدائع الصنائع/الكاساني ٧: ١٧٥، الفتاوي الهندية/الشيخ نظام ٥: ٣٥، مجمع الضمانات/ابن محمد البغدادي: ٢٠٤، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر/داماد افندي ٢: ٤٢٨، رد المحتار على الدر المختار/ابن عابدين ٥: ٨٠، تقريرات الرافعي علىٰ حاشية ابن عابدين/محمد رشيد الرافعي ٢: ٢٧٨، الفروق/الكرابيسي ٢: ٢٦٠، غمز عيون البصائر/شهاب الدين الحموي ٣: ٢٠٣ و ٤: ٣٣٩.

(٢) الأشباه والنظائر علىٰ مذهب أبي حنيفة النعمان/ابن نجيم: ٨٩.

٢ ـ الفقه الشافعي :

تصحُّ التقيّة عند الشافعي في الأُمور التي يصحُّ فيها الإكراه، فلو حلف إنسان مثلاً بالله تعالىٰ كذباً تحت الإكراه، فلا كفّارة عليه، قال النووي: «فإنَّ يمين المُكرَه غير لازمة عند مالك والشافعي، وأبي ثور، وأكثر العلماء»[(١)].

وقال أيضاً: «وأمَّا المُكرَه فلا تصحُّ يمينه لما روىٰ واثلة بن الأسقع، وأبو أُمامة رضي‌الله‌ عنهما أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**ليس علىٰ مقهور يمين**» ولأنّه قول حُمل عليه بغير حقّ فلم يصحُّ كما لو أُكره علىٰ كلمة الكفر»[(٢)].

وقد صرَّح الشافعي بأنَّ قول المُكرَه كما لم يقل في الحكم، كما أطلق القول فيه، واختار أنَّ يمين المُكرَه غير ثابتة عليه، واحتجَّ له بما ورد في الكتاب العزيز والسُنّة النبويّة، كما نسب القول بذلك إلىٰ عطاء بن أبي رباح أحد أعلام التابعين[(٣)].

ونفى النووي الشافعي في منهاج الطالبين القطع بحقّ السارق كرهاً، كما حكم بعدم ردّة المُكرَه[(٤)].

وقد علّق عليه الشربيني ـ بعد استدلاله بقوله تعالىٰ: ﴿ **إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ** ﴾[(٥)] بقوله: «لا يكون مرتدّاً لأنَّ الايمان كان موجوداً قبل الإكراه، وقول المُكرَه ملغىً ما لم يحصل فيه اختيار لما أُكره عليه، كما لو أُكره على الطلاق

(١) المجموع شرح المهذب/النووي ١٨ : ٣.
(٢) المجموع شرح المهذب ١٨ :٣.
(٣) أحكام القرآن/أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ٢ : ١١٤ ـ ١١٥.
(٤) منهاج الطالبين/النووي ٤ :١٣٧ و ١٧٤.
(٥) النحل : ١٦/١٠٦.

فإنَّ العصمة كانت موجودة قبل الإكراه، فإذا لم يحصل منه اختيار لما أُكره عليه لم يقع عليه طلاق»[١].

أمّا لو أُكره رجل علىٰ قتل رجل بغير حقّ فقتله. قال في المجموع ـ بعد أن أوجب القود على المُكرِه ـ: «وأمّا المُكرَه ـ بالفتح ـ ففيه قولان: أحدهما: لا يجب عليه القود، لأنّه قتله للدفع عن نفسه، فلم يجب عليه القود، كما لو قصده رجل ليقتله فقتله للدفع عن نفسه»[٢] !! وهذا هو خلاف المتعارف بين المسلمين: أن لا تقيّة في الدماء.

كما أسقط الشافعي في رسالته الحدّ عمّن تزني كرهاً، ولو كانت التقيّة محرّمة علىٰ من تُستكره ـ عنده ـ لأوجب الحدّ عليها كما أوجبه علىٰ من يُكرهها. قال: «إذا استَكرَه الرجل المرأة، أُقيم عليه الحدّ ولم يقم عليها لأنّها مستكرَهة»[٣].

كما أباح السيوطي التقيّة في النطق بكلمة الكفر، ونقل عن بعضهم بأنَّ الأفضل هو التلفّظ صيانة لنفسه، ثمَّ ذكر أُموراً أُخرىٰ جوّز فيها التقيّة عند الإكراه، منها: السرقة، وشرب الخمر، وشرب البول، وأكل الميتة، وإتلاف مال الغير، وأكل طعام الغير، وشهادة الزور ـ إن كانت في إتلاف الأموال ـ والإفطار في شهر رمضان، والخروج من الصلاة المفروضة، والزنا علىٰ قول، وباختصار: إنَّ كلّ ما يسقط بالتوبة الخالصة لله تعالىٰ، يسقط بالإكره علىٰ حدّ تعبيره[٤].

وقال عمّا يحصل به الإكراه: «إنّه يحصل بكلّ ما يؤثر العاقل الإقدام عليه حذراً ممّا هُدِّد به، وذلك يختلف باختلاف الأشخاص، والأفعال المطلوبة،

(١) مغني المحتاج في شرح المنهاج/ الشربيني الشافعي ٤:١٣٧ ـ مطبوع بحاشية منهاج الطالبين.
(٢) المجموع شرح المهذب ١٨: ٣٩١.
(٣) الأم/ الشافعي ٦:١٥٥.
(٤) الأشباه والنظائر في قواعد وفروع الفقه الشافعي/ السيوطي: ٢٠٧ـ٢٠٨.

والأُمور المخوف بها. فقد يكون الشيء إكراهاً في شيء دون غيره، وفي حقّ شخص دون آخر»[١].

وهذا الكلام يصحُّ أن يكون تفسيراً لما رواه الكليني بسنده عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: **«التقيّة في كلّ ضرورة، وصاحبها أعلم بها حين تنزل به»**[٢].

٣ ـ الفقه المالكي:

استدلَّ مالك بن أنس بالآية الكريمة من قوله تعالىٰ: ﴿ **إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً** ﴾[٣] علىٰ جواز التقيّة في معرض حديثه عن طلاق المُكرَه، الذي لا يقع عنده لما رواه عن عدد من الصحابة والتابعين.

ثمَّ روىٰ بسنده عن ابن مسعود قوله: «ما من كلام يدرأ عني سوطين من سلطان إلّا كنت متكلِّما به»[٤]، وهذا الاستدلال بقول ابن مسعود يعني تجويز مالك للتقيّة عند الإكراه، ولو تمَّ بسوطين.

وسيأتي اتِّقاء مالك بن أنس من ظلم الأُمويّين وجورهم، ومن سياط العباسيين وتعسّفهم.

وقد ذكر النمري القرطبي في كتاب الكافي في فقه أهل المدينة المالكي عدم وقوع عتق وطلاق المُكرَه[٥]. ولو كانت التقيّة غير جائزة عنده لأفتىٰ بعدم جواز التلفّظ

---

(١) الأشباه والنظائر / السيوطي: ٢٠٩.

(٢) أُصول الكافي ٢: ١٣/١٧٤ ـ كتاب الإيمان والكفر، باب التقيّة.

(٣) آل عمران: ٢٨/٣.

(٤) المدونة الكبرىٰ / مالك بن أنس ٣: ٢٩ ـ الجزء السادس، ما جاء في طلاق النصرانية والمكره والسكران ـ كتاب الإيمان بالطلاق وطلاق المريض.

(٥) الكافي في فقه أهل المدينة المالكي / ابن عبد البر النمري القرطبي: ٥٠٣ وانظر جواز التقيّة عند الإكراه في: أحكام القرآن / ابن العربي المالكي ١: ٢٣٣، ٣: ١١٧٧ و ١٢٩٨، ٤: ١٧٩٧.

بذلك كرهاً.

٤ ـ الفقه الحنبلي :

تصحُّ التقيّة في الفقه الحنبلي في الحالات التي يصحُّ فيها الإكراه كما نصَّ عليه ابن قدامة في كتابه المغني، فقال: «وإنَّما أُبيح له فعل المُكرَه عليه دفعاً لما يتوعّده به من العقوبة فيما بعد»[1]. كما أنَّ من أُكرِه علىٰ كلمة الكفر فأتىٰ بها لم يصر كافراً عنده، قال: وبهذا قال مالك وأبو حنيفة والشافعي، ثمَّ استدلّ بالكتاب والسُنّة النبويّة، بل وحتىٰ لو كان الأمر ظاهراً في إكراه المسلم على النطق بالكفر من غير تهديد ووعيد وضرب لا يحكم بردّته إن قامت عليه البيّنة بأنّه كان محبوساً عند الكفّار، ومقيّداً عندهم في حالة خوف[2].

كما ذكر حالات الإكراه الأُخرى التي يجوز التلفّظ بها، أو فعلها بغضّ النظر عن حكمها، كطلاق المُكرَه، والإكراه على الزنا وغيرهما[3].

٥ ـ الفقه الظاهري :

لقد جوّز ابن حزم التقيّة قولاً وفعلاً، إذ يجوز استعمالها عنده فيما قاله المُكرَه من كلمة الكفر، والقذف، والإقرار، والنكاح، والإنكاح، والرجعة، والطلاق، والبيع، والابتياع، والنذر، والأيمان، والعتق، والهبة وغير ذلك. مستدلاً بقول الرسول ﷺ: **«إنّما الأعمال بالنيّات، ولكلّ امرئ ما نوى»**[4].

قال: «فصحَّ أنَّ كلّ من أُكرِه علىٰ قولٍ ولم يَنْوِهِ مختاراً له، فإنّه لا يلزمه»[5].

---

(١) المغني/ابن قدامة الحنبلي ٨: ٢٦٢.

(٢) المغني ١٠: ٩٧ـ مسألة (٧١١٦).

(٣) المغني ٨: ٢٦ـ مسألة (٥٨٤٦)، ٣: ٥٨ـ مسألة (٢٠٥٥)، ٣: ٦٣ـ مسألة (٢٠٥٨)، ٥: ٤١٢ـ مسألة (٣٩٧١)، ١٠: ١٥٤ـ مسألة (٧١٦٦).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ١: ٢ـ باب كيف كان بدء الوحي.

(٥) المحلّىٰ/ابن حزم ٨: ٣٢٩ـ مسألة (١٤٠٣).

أمَّا عن التقيّة في الفعل فقد أباحها في شرب الخمر، وأكل لحم الخنزير، والميتة، والدم، وأكل مال المسلم، وفي بعض المحرّمات أيضاً[١].

٦ ـ الفقه الطبري والزيدي:

سيأتي رأي الإمام الطبري حول مشروعيّة التقيّة في النصوص المشرّعة لها، أمَّا عن التقيّة في الفقه الزيدي فلم نذكرها هنا لعدم صحَّة الاحتجاج بآراء الزيدية في هذا المقام، لكونها فرعاً من المذهب الإمامي بإطاره العام[٢].

٧ ـ رأي المعتزلة:

روى ابن الجوزي عن رأس الاعتزال واصل بن عطاء، أنَّه خرج يريد سفراً في رهط، فاعترضهم جيش من الخوارج، فقال واصل: «لا ينطقنَّ أحد ودعوني معهم، فقصدهم واصل، فلمّا قربوا بدأ الخوارج ليوقعوا. فقال: كيف تستحلّون هذا وما تدرون من نحن ولا لأيِّ شيء جئنا؟ فقالوا: نعم فمن أنتم؟ قال: قوم من المشركين جئناكم لنسمع كلام الله. فكفّوا عنهم، وبدأ رجل منهم يقرأ القرآن، فلمّا أمسك قال واصل: قد سمعت كلام الله، فأبلغنا مأمننا حتىٰ ننظر فيه وكيف ندخل في الدين، فقال: هذا واجب، سيروا. فسرنا والخوارج والله معنا يحمونا فراسخ حتىٰ قربنا إلىٰ بلد لا سلطان لهم عليه، فانصرفوا»[٣].

وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةً ﴾[٤]: «إلّا أن تخافوا أمراً يجب اتّقاؤه تقيّة.. رخّص لهم في موالاتهم إذا خافوهم، والمراد

---

(١) المحلّىٰ ٨: ٣٣٠ ـ المسألة (١٤٠٤).

(٢) ومن شاء الوقوف علىٰ رأيهم في مشروعية التقيّة فليراجع البحر الزخار/ أحمد بن يحيى بن مرتضىٰ ٦: ٩٨، والسيل الجرار/ الشوكاني ٤: ٢٦٤.

(٣) كتاب الأذكياء/ أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي: ١٣٦.

(٤) آل عمران: ٣/ ٢٨.

بتلك الموالاة مخـالفة ومعاشرة ظاهرة، والقلب بالعداوة والبغضاء، وانـتظار زوال المانع)[١].

وقال في تفسير الآية من قوله تعالىٰ: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرعَوْنَ يَكتُمُ إيمَانَهُ ﴾[٢] بعد كلام له «وتقديم الكاذب على الصادق أيضاً من هذا القبيل»[٣].

وقال الهادي المعتزلي: «.. أمّا المداراة للظالمين باللسان، والهبة، والعطية، ورفع المجلس، والإقبال بالوجه عليهم فلا بأس»[٤].

ولو كانت التقيّة تتعارض مع الأمر بالمعروف والنهـي عـن المـنكر ـ الأصـل الخامس من أُصولهم التي انفردوا بها ـ لما كان موقفهم من التقيّة هذا.

٨ ـ رأي الخوارج في التقيّة:

حكى الشهرستاني[٥] اختلاف نجدة بن عويمر (رئـيس فـرقة النـجدات مـن الخوارج) مع نافع بن الأزرق ـ الذي تنتهي إليه فرقة الأزارقة من الخوارج أيضاً ـ في مسألة التقيّة.

فقال نافع: التقيّة لا تحلّ، وخالفه نجدة وقال: التقيّة جـائزة، واحـتجَّ بـقوله تعالىٰ: ﴿ إلّا أَنْ تَتَّقُواْ مِنهُم تُقَاةً ﴾ وبقوله تعالىٰ: ﴿ وَقَـالَ رَجـلٌ مُّـؤْمِنٌ مِّـنْ آلِ فِرعَوْنَ يَكتُمُ إيمَانَهُ ﴾.

---

(١) الكشاف/الزمخشري ١: ٤٢٢.

(٢) غافر: ٢٨/٤٠.

(٣) الكشاف ٣: ٤٢٥.

(٤) مسائل الهادي (يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي المعتزلي ـ من أعلام القرن الثالث الهجري): ١٠٧ نقلاً عن: معتزلة اليمن ـ دولة الهادي وفكره/عليّ محمد زيد: ١٩٠.

(٥) الملل والنحل/الشهرستاني ١: ١٢٥.

ثانياً ـ طائفة من أقوال الصحابة والتابعين وغيرهم في التقيّة

استعمل التقيّة ـ فيما وقفت عليه في كتب أهل السُنّة ـ نفر من كبار الصحابة، وصرَّحوا بجوازها وتابعهم علىٰ ذلك جملة من رؤوس التابعين، وتابعيهم ومن جاء بعدهم من أعلام أهل السُنّة، وهم:

١ ـ عمار بن ياسر، وأُمّه، وخباب، وصهيب:

نصَّ القرطبي في تفسيره علىٰ أنَّ هؤلاء الأربعة نطقوا بكلمة الكفر تقيّة، وأنزل الله تعالىٰ عذرهم، ونقل عن عمار بن ياسر أنّه قال: «كلّنا تكلَّم بالذي قالوا ـ لولا أنَّ الله تداركنا ـ غير بلال»[١]. وسيأتي تفصيل ذلك في محلّه عن جمع من المفسّرين.

٢ ـ عبد الله بن عباس:

قال السيوطي: «أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم من طريق العوفي، عن ابن عباس في قوله: ﴿ إِلّا أَنْ تَتَّقُوا مِنهُم تُقَاةً ﴾[٢] فالتقيّة باللسان، من حُمل علىٰ أمرٍ يتكلَّم به وهو معصية لله، فيتكلّم به مخافة الناس، وقلبه مطمئن بالإيمان، فإنَّ ذلك لا يضرُّه، إنَّما التقيّة باللسان.

وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر والحاكم وصحّحه والبيهقي في سُننه من طريق عطاء عن ابن عباس ﴿ إِلّا أَنْ تَتَّقُوا مِنهُم تُقَاةً ﴾ قال: ﴿ التقاة ﴾ التكلّم باللسان والقلب مطمئن بالإيمان»[٣].

كما قرأ الضحاك، ومجاهد، وجابر بن يزيد: ﴿ إِلّا أَنْ تَتَّقُواْ مِنهُم تَقيّة ﴾[٤].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن/القرطبي ١٠: ١٨١ ـ في تفسير الآية ١٠٦ من سورة النحل.

(٢) آل عمران: ٢٨/٣.

(٣) الدر المنثور/السيوطي ٢: ١٧٦.

(٤) الجامع لأحكام القرآن/القرطبي ٤: ٥٧ ـ في تفسير الآية ٢٨ من سورة آل عمران.

٣ ـ عبد الله بن مسعود:

عن الحارث بن سويد قال: «سمعت عبد الله بن مسعود يقول: ما من ذي سلطان يريد أن يكلّفني كلاماً يدرأ عني سوطاً أو سوطين إلّا كنت متكلّما به». قال ابن حزم بعد أن أورده: «ولا يعرف له من الصحابة ﷺ مخالف»[1].

ولم يقتصر أمر التقيّة عند ابن مسعود على الكلام فقط، بل تعدّاه إلى الفعل أيضاً، حيث كان يصلّي خلف والي عثمان على المدينة الوليد بن عقبة بن أبي معيط الذي كان يأتي لصلاته ثملاً !! حتىٰ إنَّه صلّىٰ بهم الصبح مرة أربعاً !! ثمَّ قال: أزيدكم؟ فقال له ابن مسعود: مازلنا معك منذ اليوم في زيادة[2].

ولهذا قال ابن حزم: «ولا فرق بين إكراه السلطان، أو اللصوص، أو من ليس سلطاناً، كلّ ذلك سواء»[3].

٤ ـ حذيفة بن اليمان:

قال السرخسي: «وقد كان حذيفة ﷺ ممّن يستعمل التقيّة علىٰ ما روي أنّه

---

(١) المحلّىٰ ٨: ٣٣٦ ـ مسألة (١٤٠٩)، ومن غرائب التقيّة عندهم في درء السياط ما قاله ابن الجوزي: «إنَّ عمر بن الخطاب استعمل رجلا من قريش علىٰ عمل فبلغه أنّه قال:

اسقني شَربةً الذّ عليها ... واسقِ بالله مثلها ابن هشامِ

فأشخصه إليه، وذكر أنّه إنّما أشخصه من أجل البيت، فضم إليه آخر، فلما قدم عليه، قال: ألست القائل:

اسقني شَربةً الذّ عليها ... واسقِ بالله مثلها ابن هشامِ

قال: نعم يا أمير المؤمنين:

لعله عسل بارد بماء سحابٍ ... إنني لا أُحبّ شربَ المُدامِ

قال: الله الله، قال: ارجع إلىٰ عملك»!!

راجع كتاب الأذكياء لابن الجوزي: ١٣٠ ففيه الشيء الكثير من ذلك.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية/القاضي الدمشقي ٢: ٥٣٢.

(٣) المحلّىٰ ٨: ٣٣٥ ـ مسألة (١٤٠٨).

يداري رجلاً، فقيل له: إنّك منافق !! فقال: لا، ولكنّي أشتري ديني بعضه ببعض مخافة أن يذهب كلّه»[١].

ولا شكَّ أنّه يريد بهذا الكلام: إنَّ ترك التقيّة وعدم مداراة الناس ربما يؤدّي إلىٰ إلقاء النفس إلى التهلكة، أو إلىٰ ضرر أكيد، ممّا يكون من الإثم الذي يذهب الدين كلّه[٢].

٥ ـ جابر بن عبد الله الأنصاري:

وقال السرخسي أيضاً: «وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قال: لا جناح عليَّ في طاعة الظالم إذا أكرهني عليها ـ أي: التقيّة»[٣].

٦ ـ عبد الله بن عمر بن الخطاب، وأنس بن مالك:

روى البيهقي من طريق سعيد بن عبد العزيز، عن عمير بن هاني، قال: «بعثني

---

(١) المبسوط/السرخسي ٢٤: ٤٦.

(٢) المبسوط ٢٤: ٤٧، وقد أفرد المحدِّثون من الشيعة والسُنّة باباً بعنوان: المداراة، ذكروا فيها وجوب مداراة من كان في طبعه ضيق وفي أخلاقه شكاسة، كما استعمل هذه المداراة كثير من الناس، فعن عقال بن شبه قال: كنت رديف أبي، فلقيه جرير علىٰ بغل فحياه أبي وألطفه، فلما مضىٰ قلت: أبعد ما قال لنا ما قال ؟! قال: يا بني، أفأوسع جرحي ؟!

وعن محمد بن أبي الفضل الهاشمي قال: قلت لأبي: لم تجلس إلىٰ فلان وقد عرفت عداوته ؟ فقال: أُخبئُ ناراً وأقدحُ عن ودٍّ، عيون الأخبار ابن قتيبة ١: ٣٢٩، ٢: ٢٢.

وقال النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم إلى النابغة الجعدي، حين أنشده:

ولا خير في حلم إذا لم تكن له   بوادر تحمي صفوه أن يكدرا

«أجدت لا يفضض الله فاك» الأغاني/أبو الفرج ٥: ٨.

وقال أبو الدرداء: «إنّا لنكشر في وجوه أقوام، وإنّ قلوبنا لتلعنهم» صحيح البخاري ٨: ٣٧ ـ كتاب الأدب، باب المداراة مع الناس، ومثله عن أبي موسى الأشعري كما في كتاب الفروق /للقرافي ٤: ٢٣٦ (الفرق الرابع والستون والمائتان) قال: «يريد الظلمة والفسقة الذين يتقي شرّهم ويتبسّم في وجوههم».

(٣) المبسوط ٢٤: ٤٧.

عبد الملك بن مروان بكتب إلى الحجّاج فأتيته، وقد نصب على البيت أربعين منجنيقاً، فرأيت ابن عمر إذا حضرت الصلاة مع الحجّاج صلّىٰ معه، وإذا حضر ابن الزبير صلّىٰ معه !! فقلت: يا أبا عبد الرحمن ! أتصلّي مع هؤلاء وهذه أعمالهم؟! فقال: يا أخا أهل الشام، ما أنا لهم بحامد، ولا نطيع مخلوقاً في معصية الخالق»[١].

ولقد كان ابن عمر يستعمل التقيّة مع ولاة بني أُمية علىٰ نطاق واسع، فقد روىٰ ابن سعد في طبقاته عن زيد بن أسلم، أنَّ عبد الله بن عمر كان في زمان الفتنة لا يأتي أمير إلّا صلّىٰ خلفه، وأدّىٰ إليه زكاة ماله[٢].

ولعلّ خير دليل يكشف عن تقيّة ابن عمر هو ما رواه مجاهد عنه قال: «سمعت الحجّاج يخطب، فذكر كلاماً أنكرته، فأردت أن أُغيّر، فذكرت قول رسول الله ﷺ: «لا ينبغي للمؤمن أن يذلّ نفسه». قال، قلت: يا رسول الله ! كيف يذلّ نفسه ؟

قال: «يتعرّض من البلاء لما لا يطيق»»[٣].

كما أنَّ مستند فقهاء أهل السُنّة في (أنَّ صلاة الجمعة تكون مع من غلب) هو تقيّة ابن عمر، إذ صلّىٰ بالناس زمن الحرّة وقال: (نحن مع من غلب)[٤].

وقد أشار مسلم في صحيحه إلىٰ مبايعة عبد الله بن عمر إلىٰ يزيد بن معاوية إبّان ما كان من موقعة الحرّة التي استحَرَّ فيها قتل الصلحاء والأبرياء بسيوف جند الشام الذين خرّبوا البلاد وأكثروا فيها الفساد.

وهذا الموقف منه لا يفسَّر إلّا علىٰ أساس التقيّة في غير موردها، أمّا ما أورده

---

(١) السنن الكبرىٰ/البيهقي ٣: ١٢٢.

(٢) الطبقات الكبرىٰ/ابن سعد ٤: ١٤٩.

(٣) كشف الأستار عن زوائد البزاز على الكتب الستة/نور الدين الهيثمي ٤: ١١٢/٣٣٢٣.

(٤) الأحكام السلطانية/أبو يعلى الفراء الحنبلي ١: ٢٣ ـ ٢٤.

مسلم عنه ـ بعد إشارته تلك ـ من حديث: «من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجّة له»[١].

فهو مع حمله على الصحّة لا يبرّر مبايعة الظالمين بحال من الأحوال؛ لأنَّ المراد من الطاعة إنَّما هي طاعة من أمر الله تعالىٰ ورسوله بطاعتهم، وليس المراد منها طاعة يزيد وأمثاله، حتىٰ وإن كان المراد من الخلع المذكور بعد عقد البيعة، إذ المعروف عن أهل المدينة أنَّهم نقموا علىٰ أبي جعفر المنصور ظلمه وطغيانه مع ما له من بيعة في أعناقهم سلفاً، ولهذا خرجوا مع محمد النفس الزكية بعدما أفتاهم مالك ابن أنس بأنَّ بيعتهم له كانت تقيّة بضغط الإكراه، وليس علىٰ مُكرَه يمين[٢].

أمَّا حمل الحديث علىٰ غير هذا المعنىٰ فلا يخلو من اتِّهام لسائر صلحاء هذه الأُمّة وأبرارها ممّن خلعوا يداً عن طاعة الظالمين، واشتروا أنفسهم ابتغاء مرضاة الله تعالىٰ.

وقد أكَّد صَلاتَه تقيّة خلف الفاسقين ابن أبي شيبة فيما رواه من طريق قيس بن يونس، عن الأوزاعي، عن عمير بن هاني قال: «شهدت ابن عمر والحجّاج محاصر ابن الزبير، فكان منزل ابن عمر بينهما، فكان ربّما حضر الصلاة مع هؤلاء، وربّما حضر الصلاة مع هؤلاء»[٣].

وقال في شرح العقيدة الطحاوية: «وفي صحيح البخاري: أنَّ عبد الله بن عمر كان يصلِّي خلف الحجّاج بن يوسف الثقفي، وكذلك أنس بن مالك، وكان الحجّاج فاسقاً ظالماً»[٤].

---

(١) صحيح مسلم ٦: ٢٠ ـ ٢٢، باب الأمر بلزوم الجماعة.

(٢) تاريخ الطبري ٤: ٤٢٧ ـ في حوادث سنة ١٤٥هـ.

(٣) المصنّف/ ابن أبي شيبة ٢: ٣٧٨.

(٤) شرح العقيدة الطحاوية ٢: ٥٣٠.

٧ ـ مسروق بن الأجدع :

روي عن مسروق بن الأجدع أحد كبار التابعين أنَّ معاوية بن أبي سفيان بعث بتماثيل من صِفر تباع بأرض الهند، فَمُرَّ بها علىٰ مسروق، فقال: «والله لو أنّي أعلم أنَّه يقتلني لغرقتها، ولكنّي أخاف أن يعذّبني فيفتنني، والله لا أدري أيّ الرجلين معاوية: رجل قد زُيّن له سوء عمله، أو رجل يئس من الآخرة فهو يتمتّع في الدنيا»[1].

وهذا الكلام صريح بإرادة التقيّة عند الخوف من الحاكم الظالم، ولو بغير القتل، وفيه إيماءة إلىٰ أنَّ التعذيب هو أشدّ وقعاً على النفس من القتل.

٨ ـ خارجة بن عبد الله :

ونقل عنه أنَّه كان يستحلّ دم مقاتل بن سليمان، ولكنّه لم يقدم عليه اتّقاء علىٰ نفسه من العقوبة، فقال: «لم استحلّ دم يهودي ولا ذمّي، ولو قدرت على مقاتل بن سليمان في موضع لا يراني فيه أحد لقتلته»[2].

٩ ـ أخوال الفرزدق من بني ضبة :

حكى الطبري في حوادث سَنة (٥٠) من الهجرة قصة مطاردة زياد ابن أبيه للفرزدق الذي هرب منه مستتراً عند أخواله من بني ضبة، ولما جاءه الطلب أخفوه، وأنكروا أن يكونوا قد علموا به، وقالوا ما رأيناه[3]، ولم ينكر عليهم أحد بأنّهم قالوا خلاف الواقع، ولم يوصم أخوال الفرزدق بالكذب والنفاق في حفظهم

(١) المبسوط/السرخسي ٢٤: ٤٦.
(٢) تهذيب التهذيب/ابن حجر ١٠: ٢٥١.
(٣) تاريخ الطبري ٣: ٢١٣ ـ في حوادث سَنة (٥٠ هـ).

لدمه، و هذا ما يستحسنه العقلاء في كلّ آن وزمان.

٩ ـ الحسن البصري:

نقل عنه الجمّ الغفير بأنّه كان يقول: التقيّة جائزة إلىٰ يوم القيامة، كما سيأتي في بيان النصوص المشرّعة للتقيّة.

١١ ـ أبو حنيفة «إمام المذهب الحنفي»:

لقد اتّقىٰ أبو حنيفة من المنصور العباسي حين طلب منه أن يفحم الإمام الصادق عليه السلام ولو بمسألة واحدة، ولم يمتنع أبو حنيفة من ذلك مع قوله المشهور في الإمام الصادق عليه السلام: لولا السنتان لهلك النعمان، فقال وهو يحدِّث عن نفسه: «ما رأيت أفقه من جعفر بن محمد لمّا أقدمه المنصور بعث إليّ فقال: يا أبا حنيفة إنّ الناس قد افتتنوا بجعفر بن محمد فهيّئ له من المسائل الشداد، فهيّأت له أربعين مسألة.

ثمّ بعث إليّ أبو جعفر وهو بالحيرة فأتيته، فدخلت عليه، وجعفر بن محمد جالس عن يمينه، فلمّا أبصرت به دخلتني من الهيبة لجعفر بن محمد الصادق ما لم يدخلني لأبي جعفر ـ أي المنصور ـ فسلّمت عليه، وأومأ إليّ فجلست.

ثمّ التفت إليه فقال: يا أبا عبد الله هذا أبو حنيفة، فقال: نعم...

ثمّ التفت إليَّ المنصور فقال: يا أبا حنيفة ألقِ علىٰ أبي عبد الله من مسائلك، فجعلت ألقي عليه فيجيبني، فيقول: أنتم تقولون كذا، وأهل المدينة يقولون كذا، ونحن نقول كذا، فربّما تابعنا، وربّما تابعهم، وربّما خالفنا جميعاً، حتىٰ أتيت على الأربعين مسألة».

ثمّ قال أبو حنيفة مستدلاً علىٰ أنَّ الإمام الصادق عليه السلام أعلم أهل زمانه بلا

منازع: «ألسنا روينا أنَّ أعلم الناس أعلمهم باختلاف الناس»[(١)].

ويستطيع القارئ أن يدرك من خلال هذه الواقعة تأثير السلطة على العلماء وحملهم على التقيّة كرهاً، كما فعلوا مع أبي حنيفة في محاولة منهم لإبعاد الناس عن الإمام الصادق عليه السلام بشتّى الأساليب.

١٢ ـ مالك بن أنس «إمام المذهب المالكي»:

قال الذهبي في ترجمة الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام: «وقال مصعب، عن الدراوردي، قال: لم يروِ مالك عن جعفر حتىٰ ظهر أمر بني العباس»[(٢)].

ولعمري، أيّ عذر في هذا لمالك غير القول بالتقيّة ؟!

وبعد... فهل من الإنصاف أن يحمل تصرُّف الإمام مالك ـ بامتناعه عن الرواية عمّن شهد له بالعلم والفقه والورع والتقوىٰ سائر علماء المسلمين على اختلاف مذاهبهم وفرقهم ـ علىٰ أحسن حال ويُتَّهم الإمام الباقر وولده الصادق عليهما السلام في مسألة التقيّة ـ كما سيأتي في رواياتها في الكافي ـ وما بين الاثنين ما تعلمه، فإنَّ مالك ما كانت آباؤه تسبّ علىٰ منابر المسلمين، وما كان مالك من الموتورين، ولا أصحابه مطاردين مشرّدين. فإن قلت: خاف من رواية عن الإمام اتّقاءً لشرِّ بني أُميّة، فما قولك في شيعة الإمام وأنصاره ؟! وما قولك في الإمام نفسه حينئذٍ؟!

أمّا ما كان من تقيّته في عهد العباسيين، فهي غير خافية على الباحثين، فـفي

---

(١) الموفق في مناقب أبي حنيفة ١: ١٧٣ ـ نقلاً عن قصة التقريب: ١٠، وقد كان أبو حنيفة يجاهر في أمر إبراهيم بن عبد الله بن الحسن، ويأمر بالخروج معه في ثورته على المنصور العباسي، كما في العبر في خبر من غبر للذهبي ١: ١٥٥ في حوادث سَنة ١٤٥ هـ، ومع هذا فقد تولىٰ بنفسه مهمة الإشراف علىٰ بناء مدينة بغداد وضرب اللَّبن وعدِّه بأمر من المنصور كما في تاريخ الطبري ٤: ٤٥٩ في حوادث سَنة ١٤٥ هـ.

(٢) ميزان الاعتدال/الذهبي ١: ٤١٤/١٥١٩.

سَنة(١٤٥هـ) خرج محمد النفس الزكية، وخرج معه عدد من علماء أهل المدينة منهم ابن هرمز أحد شيوخ مالك، أمّا مالك نفسه فقد كان مضطرّاً إلىٰ أن لا يسهم في هذه الثورة مساهمة إيجابية، ذلك أنَّ المنصور العباسي أرسله مع من أرسل إلىٰ بني الحسن ليدفعوا إليه محمداً وإبراهيم ابني عبد الله، فلمّا قام محمد وإبراهيم بالثورة لم يسع مالك أن يشترك فيها، وهو الذي كان رسولاً لتسلّمهما بالأمس !! وفي الوقت نفسه كان ينقم على المنصور جبروته وطغيانه، ولهذا كان يأتيه أهل المدينة يستفتونه في الخروج مع محمد النفس الزكية، ويقولون: إنَّ في أعناقهم بيعة للمنصور، فيقول لهم: إنَّما بايعتم مكرَهين، وليس علىٰ مُكرَه يمين، فوصل ذلك إلىٰ والي المدينة جعفر بن سليمان فضربه بالسياط، وجبذت يده حتّىٰ انخلعت من كتفه[1].

ولم تلبث العلاقة بين مالك والعباسيين أن وطّدت كثيراً، حتىٰ قال له المنصور: «أنت والله أعقل الناس، وأعلم الناس. والله لئن بقيت لأكتبنّ قولك كما تكتب المصاحف، ولأبعثنّ به إلى الآفاق، ولأحملنّهم عليه»[2].

كما صرّح مالك برغبة هارون الرشيد في أن يعلّق الموطأ في الكعبة، ويحمل الناس علىٰ ما فيه قسراً[3].

وما منزلة الإمام مالك ـ التي وصفها والي المدينة للإمام الشافعي حين طلب منه تسهيل مهمّة الدخول علىٰ مالك، فقال له: «إنَّ مشيي من جوف المدينة إلىٰ جوف مكة حافياً راجلاً، أهون عليَّ من المشي إلىٰ باب مالك، ولست أرى الذلّة حتىٰ

---

(١) وفيات الأعيان/ابن خلكان ٤: ١٣٧/٥٥٠، وسير أعلام النبلاء/الذهبي ٨: ٨٠/١٠، ومروج الذهب/ المسعودي ٣: ٣٤٠، وحلية الأولياء/أبو نعيم ٦: ٣١٦، وانظر ترجمة مالك في مقدّمة كتاب الموطأ.

(٢) سير أعلام النبلاء ٨: ٦١ و ٧٩.

(٣) حلية الأولياء ٦: ٣٣٢.

أقف علىٰ باب داره»[١] ـ إلّا ثمرة من ثمرات تقيّته، وإلّا فما تفسير أن يكون الرجل الناقم على المنصور جبروته وطغيانه ويفتي الناس بحلّية الخروج عن بيعته، هو نفسه السيد المطاع الذي يأمر بحبس من يشاء أو يضرب من يريد في دولة المنصور[٢] ؟!

١٣ ـ ابن سمعان :

ذكر ابن قتيبة أنَّ المنصور العباسي اجتمع في أوّل خلافته بمالك بن أنس، وابن أبي ذؤيب، وابن سمعان وسألهم: أيّ الرجال أنا عندكم، أمن أئمّة العدل أم من أئمّة الجور ؟ أمَّا مالك فقد كان يعلم حقيقة المنصور، ورأىٰ إن نطق كاذباً فقد أغضب الله، وإن نطق صادقاً فقد أغضب المنصور، ولهذا توسّل إليه بالله وتشفّع إليه بالنبيّ ﷺ أن يستعفيه من الجواب، فاستعفاه. وأمَّا ابن أبي ذؤيب فلم يخش في الله لومة لائم فأوقفه علىٰ حقيقة حاله، وأمَّا ابن سمعان فقد وصفه بصفات الصدّيقين الأبرار، وأنَّه عنده لَمِن خير الرجال وأعدل الأئمّة[٣] !!

١٤ ـ أحمد بن حنبل «إمام المذهب الحنبلي» :

لعلّ أظهر ما وقع منه تقيّة هو امتحانه بمسألة خلق القرآن في عهدي المأمون والمعتصم، فقد ذكر الطبري أنَّ المأمون كتب إلىٰ إسحاق بن إبراهيم أن يمتحن القضاة والفقهاء والمحدِّثين في هذه المسألة، فدعىٰ إسحاق بن إبراهيم جملة منهم وفيهم أحمد بن حنبل، فقال له: «ما تقول في القرآن ؟ قال : هو كلام الله. قال: أمخلوق هو ؟ قال: هو كلام الله، لا أزيد عليها»[٤].

---

(١) الإمام الصادق والمذاهب الأربعة/أسد حيدر ٢: ٢٢٤.

(٢) جاء في مقدّمة كتاب الموطأ في ترجمة مالك بن أنس أنّه بعد توطيد علاقته بالمنصور كان يأمر بحبس من يشاء أو يضرب من يريد !!

(٣) الإمامة والسياسة/ابن قتيبة ٢: ١٧٣.

(٤) تاريخ الطبري ٥: ١٩٠ ـ في حوادث سَنة ٢١٨ هـ.

ثمَّ اختلف موقفه في عهد المعتصم لمَّا امتحنه في خلق القرآن، فقال ـ كما في رواية اليعقوبي ـ: «أنا رجل علمت علماً ولم أعلم فيه بهذا، فأحضر له الفقهاء، وناظره عبد الرحمن بن إسحاق وغيره، فامتنع أن يقول إنَّ القرآن مخلوق، فضرب عدة سياط، فقال إسحاق بن إبراهيم: ولِّني يا أمير المؤمنين مناظرته، فقال: شأنك به، فقال إسحاق: هذا العلم الذي علمته نزل به عليك مَلك، أو علمته من الرجال ؟ قال: بل علمته من الرجال. قال: شيئاً بعد شيء ، أو جملة؟ قال: علمته شيئاً بعد شيء، قال: فبقي عليك شيء لم تعلمه؟ قال: بقي عليَّ. قال: فهذا ممّا لم تعلمه، وقد علّمكه أمير المؤمنين. قال: فإني أقول بقول أمير المؤمنين. قال: في خلق القرآن ؟ قال: في خلق القرآن !! فأشهد عليه، وخلع عليه، وأطلقه إلىٰ منزله»[1].

وممّا يؤيّد رواية اليعقوبي ما نقل عن الجاحظ في ردّه على الحنابلة فقال: «قد كان صاحبكم هذا ـ أي أحمد بن حنبل ـ يقول: لا تقيّة إلّا في دار الشرك . فلو كان ما أقرَّ به من خلق القرآن كان منه علىٰ وجه التقيّة، فلقد عملها في دار الإسلام. وقد أكذب نفسه، وإن كان ما أقرَّ به على الصحَّة والحقيقة فلستم منه وليس منكم، علىٰ أنَّه لم يرَ سيفاً مشهوراً، ولا ضُرب ضرباً كثيراً، ولا ضُرب إلّا الثلاثين سوطاً مقطوعة الثمار، مشبعة الأطراف، حتىٰ أفصح بالإقرار مراراً، ولا كان في مجلس ضيق، ولا كانت حالته مؤيسة، ولا كان مثقلاً بالحديد، ولا خُلع قلبه بشدّة الوعيد، ولقد كان يُنازع بألين الكلام، ويُجيب بأغلظ الجواب ويزِنون ويخفّ، ويحلَمون ويطيش»[2].

أمَّا في عصر المتوكل ـ وعند ارتفاع المحنة عنه ـ كان يقول: «ومن زعم أنَّ القرآن كلام الله، ووقف، ولم يقل ليس بمخلوق فهو أخبث من القول الأوّل»[3] أي:

---

(١) تاريخ اليعقوبي ٢: ٤٧٢ ـ في حياة المعتصم بالله.

(٢) الإمام الصادق والمذاهب الأربعة/أسد حيدر ٢: ٣١٠.

(٣) طبقات الحنابلة ١: ٦٩.

أخبث من القول بخلق القرآن.

كما لعن من يقول: القرآن كلام الله ويسكت، فقال: «وقالت طائفة: القرآن كلام الله وسكتت، وهي الواقفة الملعونة»!![١]

أقول:

إنَّ تقيّة أحمد بن حنبل في محنة خلق القرآن لا سبيل إلىٰ إنكارها قطعاً، وهي واقعة منه لا محالة سواء صحَّ ما عن اليعقوبي والجاحظ، أو لم يصح.

أمَّا مع القول بصحَّته فالتقيّة واضحة فيه، وأمَّا مع عدمه، فإنَّ سكوت أحمد في عهد المأمون، وعدم إفصاحه بمثل هذا اللعن هناك هو من أظهر مصاديق التقيّة، وإذا عرفت هذا الموقف من أحمد بن حنبل مع ما تقدَّم عن الفقه الحنبلي من العمل بالتقيّة قولاً وفعلاً عند الإكراه أو الضرورة، فيكون من الحيف بعدئذٍ أن يقول ابن تيميّة: «الرافضة يقرّون بالكذب حيث يقولون بالتقيّة»[٢].

١٥ ـ الحسين بن الفضل البجلي:

روىٰ الحافظ ابن عساكر، عن محمد بن عبد الله الحافظ قال: «سمعت أبابكر محمد بن عبد الله بن يوسف الحفيد من أصل كتابه يقول: سمعت الحسين بن الفضل البجلي ﷺ يقول: دخلت علىٰ زهير بن حرب بعدما قدم من عند المأمون، وقد امتحنه فأجاب إلىٰ ما سأله، فكان أوّل ما قال لي: يا أبا علي! تكتب عن المرتدّين؟ فقلت: معاذالله، ما أنت بمرتدّ، وقد قال الله تبارك وتعالىٰ: ﴿ **مَنْ كَفَرَ بِاللهِ بَعْدَ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ** ﴾[٣]، فوضع الله عن المكرَه ما

(١) كتاب الرد على الجهمية لابن حنبل في كتاب الدارمي: ٢٨ ـ نقلاً عن بحوث مع أهل السنّة والسلفية/ السيد مهدي الحسيني الروحاني: ١٨٣ ـ ١٨٤.

(٢) تقدّم قوله في ص ٦٢٤ من هذا الفصل، فراجع.

(٣) النحل: ١٦: ١٠٦.

يَسمعه في القرآن »[١].

فقد فهم الأوّل أنّه ارتدّ بعد الإيمان، بينما استدلّ صاحبه علىٰ أنّه كان يتّقي ولا جرم عليه.

١٦ ـ سجادة، والقواري :

لقد نصَّ الطبري على امتناعهما من القول بخلق القرآن أوّل الأمر، ولكنّهما حين عرفا ما في نفس المأمون العباسي إزاء الممتنع قالا بأنَّ القرآن مخلوق، مع إقرار الآخرين بذلك ممّن امتنعوا أوّل الأمر، إلّا ما كان من أحمد بن حنبل ومحمد بن نوح المضروب[٢].

١٧ ـ أبو مسهر :

جاء في كتاب المأمون إلىٰ إسحاق بن إبراهيم واليه علىٰ بغداد ـ كما في رواية الطبري ـ ما لفظه: « وقد كان أمير المؤمنين وجّه إليك المعروف بأبي مسهر، بعد أن نصّه أمير المؤمنين عن محنته في القرآن فجمجم عنها ولجلج فيها، حتىٰ دعا له أمير المؤمنين بالسيف فأقرّ ذمياً، فأنْصِصْه عن إقراره، فإن كان مقيماً عليه فأشهِر ذلك وأظهره إن شاء الله »[٣].

١٨ ـ يعقوب بن إبراهيم المعروف بأبي يوسف :

أحد أصحاب أبي حنيفة، ولّاه موسى بن المهدي القضاء علىٰ بغداد، ثمَّ هارون الرشيد من بعده، وهو أوّل من دُعي بقاضي القضاة في الإسلام، وكان يأكل مع هارون الرشيد الفالوذج بدهن الفستق[٤].

---

(١) تبيين كذب المفتري / ابن عساكر: ٣٥٢ ـ ٣٥٣.

(٢) تاريخ الطبري ٥: ١٩٣ ـ في حوادث سَنة ٢١٨ هـ، وتبيين كذب المفتري: ٣٤٩.

(٣) تاريخ الطبري ٥: ١٩٢.

(٤) تاريخ بغداد / الخطيب البغدادي ١٤: ٢٤٢ ـ ٧٥٥٨/٢٤٥.

وكان يتّقي من السلاطين والحكّام في الفتيا!! فقد روىٰ الخطيب البغدادي بسنده عن أبي عبد الله اليوسفي، قال: «إنَّ أُمّ جعفر كتبت إلىٰ أبي يوسف: ما ترى في كذا وكذا، وأحبُّ الأشياء إليَّ أن يكون الحق فيه كذا؟ فأفتاها بما أحبّت، فبعثت إليه بحُق فضة فيه حقاق فضة مطبقات في كلّ واحدة لون من الطيب، وفي جام دراهم وسطها جام فيه دنانير، فقال له جليس له: قال رسول الله ﷺ: **«من أُهديت له هديّة فجلساؤه شركاؤه فيها»**. فقال أبو يوسف: ذاك حين كانت هدايا الناس التمر واللبن»[1] !!

ثمَّ أفتى الرشيد في جارية عيسى بن جعفر الذي امتنع أن يهبها للرشيد لما سبق منه من يمين بالطلاق والعتاق وصدقة ما يملك علىٰ أن لا يبيع هذه الجارية بعينها، ولا يهبها لكائن ما كان. فقد أفتاه أبو يوسف بعد أن قسّم الجارية نصفين، لكي يهب عيسى بن جعفر نصفاً، ويبيع النصف الآخر، وبهذا يخرج عن يمينه لأنّه لم يبع ولم يهب !! ولقد كانت جائزة هذه الحيلة مائتي ألف درهم وعشرين تختاً ثياباً[2].

ولهذا قال عنه ابن السماك: «لا أقول: إنَّ أبا يوسف مجنون، ولو قلت ذاك لم يُقبل منّي، ولكنّه رجل صارع الدنيا فصرعته»[3].

ولعلّ أغرب ما صدر عن أبي يوسف هو نفي حكم القصاص فيمن يتّقي في الدم. وإليك ما جاء في أهم كتب الأحناف الفقهيّة نصّاً:

قال السرخسي: «وعن جابر الجعفي أنّه سأل الشعبي رضي الله عنه عن الرجل يأمر عبده

---

(١) تاريخ بغداد ١٤: ٢٥٢.

(٢) تاريخ بغداد ١٤: ٢٥٠.

(٣) تاريخ بغداد ١٤: ٢٤٥، هذا مع أنَّ أبا حنيفة قد أوصىٰ أبا يوسف بقوله: «وإذا رأيت من سلطانك ما لا يوافق العلم، فاذكر ذلك مع طاعتك إيّاه، فإن يده أقوىٰ من يدك. تقول له: أنا مطيع لك في الذي أنت فيه سلطان ومسلّط عليّ، غير أني أذكر من سيرتك ما لا يوافق العلم.. وانصحه في الدين وناظره إن كان مبتدعاً، وإن كان سلطانا فاذكر له ما يحضرك من كتاب الله وسُنّة رسوله ﷺ. فإن قبل منك وإلّا فاسأل الله تعالىٰ أن يحفظك منه»، الأشباه والنظائر علىٰ مذهب أبي حنيفة النعمان/ابن نجيم: ٤٣٢.

أن يقتل رجلاً ؟ قال: فيها ثلاثة أقاويل: قائل يُقتل العبد، وآخر قال: يُقتل المولىٰ والعبد، وآخر قال: يُقتل المولىٰ ـ قال السرخسي ـ: والمراد بيان حكم القصاص عند القتل مُكرَها أنّه علىٰ من يجب ؟ فإن أمر المولىٰ عبدهُ بمنزلة الإكراه لأنّه يخاف علىٰ نفسه إن خالف أمره، كأمر السلطان في حقّ رعيته. ثمَّ لم يذكر ـ أي الشعبي ـ القول الرابع، وهو الذي ذهب إليه أبو يوسف: إنَّه لا يقتل واحد منهما ـ ثمَّ اعتذر عنه قائلاً ـ: وكان هذا القول لم يكن في السَلَف، وإنَّما سبق به أبو يوسف ﷺ واستحسنه»[1] انتهىٰ.

وهذا صريح بأنَّ التقيّة في الدم ـ بمثل هذه الحالة ـ جائزة عند أبي يوسف!

١٩ ـ عليّ بن إسحاق بن عبد الله بن العباس:

كان من حاشية هارون الرشيد، ومن المقرّبين إليه، وقد اتّقىٰ في غير موضع التقيّة فيما حكاه الشبراوي الشافعي من أنّه كان علىٰ علم بما عزم عليه هارون الرشيد من استئصال البرامكة وإبادتهم، ولم تبدر منه أدنىٰ محاولة في إنذار البرامكة بطريق ما لا يؤدّي إلى الوقيعة بين السلطان وحاشيته، ولكنّه لم يفعل، بل ابتعد حتىٰ عن دورهم تقيّة علىٰ نفسه من بطش الرشيد[2].

٢٠ ـ تقيّة الناس بالنيل من شريف لرضاء المنصور:

روى الطبري: «إنَّ المنصور العباسي لما أُتي برأس إبراهيم بن عبد الله، وضعه بين يديه، وجلس مجلساً عاماً، وأذن للناس، فكان الداخل يدخل فيسلّم ويتناول إبراهيم فيسيء القول فيه، ويذكر منه القبيح التماساً لرضا أبي‌جعفر، وأبو جعفر ممسك متغيّر لونه، حتىٰ دخل جعفر بن حنظلة البهراني، فوقف فسلّم ثمَّ قال: عظّم

---

(١) المبسوط / السرخسي ٢٤: ٤٥.

(٢) الإتحاف بحب الأشراف / الشبراوي الشافعي: ٢٤٦.

الله أجرك يا أمير المؤمنين في ابن عمّك، وغفر له ما فرّط فيه من حقّك، فاصفرّ لون أبي جعفر وأقبل عليه، فقال: أبا خالد مرحباً وأهلاً هاهنا! فعلم الناس أنَّ ذلك قد وقع منه، فدخلوا فقالوا مثل ما قال جعفر بن حنظلة»[١].

ولا شكَّ في أنَّ كلام الناس لم يكن معبّراً عن عقيدة الكلّ أو البعض في إبراهيم، كما أنَّ التحوّل المفاجئ من النيل منه إلى الدعاء إليه لم ينشأ من فراغ، وإنَّما لعلمهم بأنَّه هو المناسب للمقام، ولا يعقل أن يكون جميع الداخلين من سوقة الناس ورعاعهم، أذ لا بُدّ وأن يكون من بين الداخلين عدد من التابعين وتابعيهم ممّن لا تصحُّ ـ عند إخواننا أهل السُنّة ـ نسبة الكذب والنفاق إليهم.

٢١ ـ ثوبان، وميمون بن مهران:

لقد عُرف عنهما إباحة الكذب في بعض المواطن تقيّة، فقد نقل الغزالي عن ثوبان قوله: «الكذب كلّه إثم إلّا ما نفع به مسلماً أو دفع عنه ضرراً» كما نقل عن ميمون ابن مهران قوله: «الكذب في بعض المواطن خير من الصدق»[٢].

٢٢ ـ الغزالي:

قال الغزالي تحت عنوان ـ بيان ما رخص فيه من الكذب ـ: «اعلم أنَّ الكذب ليس حراماً لعينه بل لما فيه من الضرر على المخاطب أو على غيره، فإنَّ أقلّ درجاته أن يعتقد المُخبِر الشيء على خلاف ما هو عليه فيكون جاهلاً، وقد يتعلّق به ضرر غيره، وربّ جهل فيه منفعة ومصلحة، فالكذب محصّل لذلك الجهل فيكون مأذوناً فيه، وربّما كان واجباً ـ ثمَّ قال ـ: الكلام وسيلة إلى المقاصد، فكلّ مقصود محمود يمكن التوصّل إليه بالصدق والكذب جميعاً، فالكذب فيه حرام، وإن

---

(١) تاريخ الطبري ٤: ٤٧٦ ـ في حوادث سَنة ١٤٥ هـ، والبداية والنهاية/ابن كثير ١٠: ٥٤ من المجلد الخامس ـ في حوادث سَنة ١٤٥ هـ.

(٢) إحياء علوم الدين/الغزالي ٣: ١٣٧.

أمكن التوصّل إليه بالكذب دون الصدق، فالكذب فيه مباح إن كان تحصيل ذلك القصد مباحاً، وواجب إن كان المقصود واجباً، كما أنّ عصمة دم المسلم واجبة، فمهما كان في الصدق سفك دم امرئ مسلم قد اختفىٰ من ظالم فالكذب فيه واجب»[1].

وقال أيضاً: «فللرجل أن يحفظ دمه وماله الذي يؤخذ ظلماً وعرضه بلسانه وإن كان كاذباً»[2].

ثمّ بيّن مندوحة الصدق في مواضع الضرر فقال: «لو صدق الإنسان في مواضع الضرر تولّد من صدقه محذور، فكان عليه أن يقابل أحدهما بالآخر، ويزن بالميزان القسط، فإذا علم أنّ المحذور الذي يحصل بالصدق أشدّ وقعاً في الشرع من الكذب فله أن يكذب، وإن كان المقصود أهون من مقصود الصدق فيجب الصدق، وقد يتقابل الأمران بحيث يتردّد فيهما، وعند ذلك الميل إلى الصدق أولىٰ، لأنّ الكذب يباح لضرورة أو حاجة مهمّة»[3].

٢٣ ـ الوهابيون والتقيّة:

من عقيدة الوهّابيين هدم القبور قاطبة لأنّها بدعة في نظرهم، ولا فرق في ذلك عندهم بين قبر وآخر كما صرّحت به كتبهم، وقد نفّذوا ذلك فعلاً، إذ هدموا قبور الأولياء والصالحين، ولكنّهم تركوا قبر النبيّ ﷺ مداراة منهم لمشاعر الملايين من المسلمين واتّقاءً من غضبهم.

٢٤ ـ المراغي والتقيّة:

عمّم الشيخ المراغي العمل بالتقيّة ليشمل القول والفعل معاً، كما لم يحصرها علىٰ

(١) إحياء علوم الدين ٣: ١٣٧.

(٢) إحياء علوم الدين ٣: ١٣٨.

(٣) إحياء علوم الدين ٣: ١٣٨.

نطاق الأفراد، بل جوّزها للدول الإسلامية في تعاملها مع الدول الكافرة أيضاً. ولم يقيّدها بحالات الخوف أو الضعف، بل أطلق جوازها في كلّ وقت. قال: «فلا مانع من أن تحالف دولة إسلامية دولة غير مسلمة لفائدة تعود على الأُولىٰ أمّا بدفع ضرر أو جلب منفعة، وليس لها أن تواليها في شيء يضرّ بالمسلمين، ولا تختصّ هذه الموالاة بحال الضعف، بل هي جائزة في كلّ وقت ـ ثمّ قال ـ ويدخل في التقيّة مداراة الكفرة والظلمة والفسقة، وإلآنة الكلام لهم، والتبسُّم في وجوههم، وبذل المال لهم لكفّ أذاهم، وصيانة العرض منهم، ولا يعدّ هذا من الموالاة المنهيّ عنها بل هو مشروع. فقد أخرج الطبراني قوله ﷺ: ما وقىٰ به المؤمن عرضه فهو صدقة»[(١)].

٢٥ ـ موسىٰ جار الله والتقيّة:

ليس الغرض من ذكر كلام موسىٰ جار الله في التقيّة هو للاحتجاج به في المقام، ولكن لبيان تناقضه بين هجومه علىٰ روايات التقيّة في الكافي، وبين ما تبنّاه من رأي في هذه المسألة.

قال في وشيعته: «التقيّة في سبيل حفظ حياته، وشرفه، وحفظ ماله، وفي حماية حقّ من حقوقه واجبة علىٰ كلّ أحد، إماماً كان أو غيره»[(٢)].

وقال أيضاً: «والتقيّة هي وقاية النفس من اللائمة والعقوبة، وهي بهذا المعنىٰ من الدين، جائزة في كلّ شيء»[(٣)].

---

(١) تفسير المراغي ٣: ١٣٦ ـ في تفسير الآية (٢٨) من سورة آل عمران. والرواية التي استدل بها عن الطبرانيّ وردت في فتح الباري ١٠: ٤٤٧، والسنن الكبرىٰ ١٠: ٢٤٢، وشعب الإيمان/البيهقي ٣: ٢٦٤/ ٣٤٩٥، ومجمع الزوائد/الهيثمي ٣: ١٣٦، ومستدرك الحاكم ٢: ٥٠، ومعالم التنزيل/البغوي ٥: ٢٩٤، والدر المنثور/السيوطي ٥: ٢٣٩، وكشف الخفاء/العجلوني ١: ٤٨١.

(٢) الوشيعة في نقد عقائد الشيعة/موسىٰ جار الله: ٣٧.

(٣) الوشيعة: ٧٢.

وقال أيضاً: «والتقيّة واجبة إن كان في تركها ضرر لنفسه أو غيره، حرام عند أمن الضرر، مكروهة حيث يُخاف الالتباس على العوام»[١].

ونكتفي بهذا القدر من أسماء الصحابة والتابعين وغيرهم من أعلام أهل السُنّة المصرِّحين بمشروعية التقيّة وجواز العمل بها عند الضرورة، علىٰ أنَّ آراءهم في التقيّة إذا ما انضمّت إلىٰ آراء المذاهب الإسلامية فيها أيضاً ـ كما قدّمناه ـ يشكّل بمجموعه الردّ المناسب لهؤلاء الكتّاب الذين ادّعوا بأنَّ كلّ من يدين بالتقيّة منافق لا يعتدّ بآرائه، ولا يوثق فيه، ولا يجوز تصديقه فيما يقول.

ونقول لمن ادّعىٰ بأنَّ الشيعة لا يؤتمنون على الدين، ولا يصدّق لهم قول بسبب التقيّة: بأنَّ من ذكرناه من أهل التقيّة قد أخذ الدين عنهم صرفاً[٢]، كما أنَّ الشارع المقدّس حين شرّع التقيّة كعلاج واقٍ إزاء ما يُكرَه المسلم عليه لم يحرّمها على الشيعة الإمامية لتصير في عقيدتهم نفاقاً، ويُحلّها لغيرهم.

ثالثاً ـ الفرق بين التقيّة والنفاق:

إنَّ التقيّة والنفاق كلاهما عبارة عن إظهار خلاف ما تُبطن، ولهذا فقد اشتبه الجهلة من خصوم الشيعة فحملوا التقيّة علىٰ معنى النفاق، ولم يفرّقوا بين الاثنين، مع أنَّ الفارق بينهما بمكان من الوضوح لا يخفىٰ علىٰ أحد، إذ التقيّة ثبات على الإيمان واعتقاد به في القلب، وإظهار خلافه لمصلحة تقتضيه حفاظاً على الدين أو النفس أو العرض أو المال.

---

(١) الوشعية: ٨٥.

(٢) قال كبير علماء الهند الشيخ محمد منظور نعماني في كتابه الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام: ١٢٢ بعد نقله لرواية عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام في الكافي: «ولا يمكن مقارنة هؤلاء بجمهور أئمتنا المحمدية، وعباد الله الصالحين الذين اتصفوا بالتقوىٰ والورع، وكان ظاهرهم كباطنهم، وقدّموا تعاليم الدين علانية، لا تشوب حياتهم شائبة من نفاق الحياة الذي أسماه الشيعة بالتقيّة»!!

أمّا النفاق فهو حالة مَرضيّة ممقوتة شرعاً وعقلاً، وهو كفر في القلب وإظهار الايمان بما لا يتجاوز القول ويتعدّاه إلىٰ فعل المؤمن.

كما أنَّ التقيّة هي الحذر لغة واصطلاحاً عند جميع العلماء، أمّا النفاق فليس فيه أدنىٰ حذر، بل هو قول من دون حاجة إليه أصلاً، وهذا بعيد كلّ البعد عن معنى التقيّة.

كما يمكن أن يقال بأنَّ عكس التقيّة ـ عند وجوبها ـ رذيلة كالجهل أو التهوّر وما إلىٰ ذلك، بينما عكس النفاق فضيلة، فكيف يساغ بعدئذٍ حمل أحدهما على الآخر؟!

قال السرخسي بعدما نقل عن الحسن البصري قوله: التقيّة جائزة للمؤمن إلىٰ يوم القيامة. قال: «وبه نأخُذ، والتقيّة أن يقي نفسه من العقوبة بما يظهره وإن كان يضمر خلافه. وقد كان بعض الناس يأبىٰ ذلك ويقول إنَّه من النفاق، والصحيح أنَّ ذلك جائز لقوله تعالىٰ: ﴿ إلّا أنْ تَتَّقُوا مِنهُم تُقَاةً ﴾[1] وإجراء كلمة الشرك على اللسان مُكرَهاً مع طمأنينة القلب بالايمان من باب التقيّة»[2].

إنَّ مصير من آمن بالله ورسوله واعتقد الحقّ وأظهر خلافه كرهاً كعمار، ليس كمصير من اسودّ قلبه وخادع بلسانه الذي هو الدرك الأسفل من النار.

ولهذا نرى المأمون حين رفع إليه عن بشر بن الوليد أنَّه اتقىٰ بقوله: القرآن مخلوق، مع بقاء اعتقاده في قدم القرآن، مؤوّلاً قوله تعالىٰ: ﴿ إلّا مَنْ أُكرِهَ وَقَلْبُهُ مُطمَئِنٌّ بِالإيمَانِ ﴾[3] قد أمر واليه إسحاق بن إبراهيم ـ في كتاب بعثه إليه ـ إرسال بشر بن الوليد إليه، لأنّه لم يفرّق بين التقيّة والنفاق بخصوص ما أوّله، وقد جاء في

(١) آل عمران: ٢٨/٣.

(٢) المبسوط/السرخسي ٢٤: ٤٥.

(٣) النحل: ١٠٦/١٦.

كتابه: «إنّما عنى الله ﷻ بهذه الآية من كان معتقداً الإيمان مظهراً الشرك، فأمّا من كان معتقد الشرك مظهر الإيمان فليس هذه له»[1].

ويظهر من ذلك أنّ قول من قال بهذه المسألة ثمّ رجع عنه، هو أقرب إلى القول بالنفاق منه إلى التقيّة لا سيّما بعد ثبوت خلق القرآن، واختصاص صفة القِدم بالله ﷻ وحده[2].

والخلاصة: إنّ من يعتقد الحقّ ويظهر الباطل عند الإكراه، هو ليس كمن يعتقد الباطل بقلبه ويظهر الحق على لسانه؛ لأنّ الأوّل من التقيّة المنصوص عليها في كتاب الله وسُنّة رسوله ﷺ، والثاني من النفاق المنهيّ عنه.

ثمّ لو كانت التقيّة نفاقاً لزم أن ينسب ذلك إلىٰ جميع من تقدّم من الصحابة والتابعين وأئمّة المذاهب الإسلامية، بل ويلزم منه أيضاً نسبته إلى الرسول الكريم ﷺ لأنّه استعملها مع بعض الصحابة، كما جوّزها لأصحابه عند الضرورة، كما سيأتىٰ بيانه في النصوص المشرّعة للتقيّة.

إنّ التقيّة عند الشيعة لا تعني الكذب المحض والغشّ والخداع والتضليل، حتىٰ يقال بأنّها من موانع التفاهم والتجاوب بين السُنّة والشيعة، أو أنّها عقيدة دينيّة تبيح للشيعة الكذب و... و... و... إلىٰ آخره.

إنّ النزاع بين هؤلاء الكتّاب والشيعة الإمامية في مسألة التقيّة في روايات الكافي

(١) تاريخ الطبري ٥: ١٩٤ ـ حوادث سنة ٢١٨ هـ.

(٢) قُدّم بحث بعنوان (الكلام الإلهي ومسألة خلق القرآن) إلىٰ رئاسة جامعة الكوفة / قسم الدراسات العليا لسنة ١٩٨٨م، تناول فيه الباحث جذور هذه المسألة عند الفلاسفة والمتكلمين وانتهىٰ بنتيجة اتفاقهم علىٰ خلق القرآن، وأنّ من قال منهم بقدمه يعني أنّه ذو عمق زماني معيّن، وليس قديما بمعنىٰ الأزل كما فهمه أحمد بن حنبل وأصحاب الحديث.

يمكن تحديده بنظرهم إليها من الأُفق الضيق الذي يرون من خلاله وجوب استعمالها حتىٰ مع الثقة الأمين الذي لا تُخشىٰ عواقبه! ولهذا رتّبوا عليه مثل هذه الشبهة التي لا مكان لها في تفكير دعاة التقريب.

فالتقيّة لم تُشرَّع لأجل فُرقة المسلمين وتشتّتهم، ولم تكن يوماً حجراً في طريق وحدتهم وتآلفهم، بل الحجر الصلد الذي حاول من يهمهم أمر هذا الدين ـ من أهل الحق من السُنّة والشيعة ـ تحطيمه، هو الاعتقاد بأنَّ «أهل البدع كالرافضة لا يُعادون إن مرضوا، ولا تُشهد جنائزهم إن ماتوا!... ويُصلّىٰ على سائر المسلمين من أهل الكبائر»[1]، هذا في الوقت الذي يقول فيه الإمام الصادق عليه السلام لشيعته: **«كونوا لمن انقطعتم إليه زيناً، ولا تكونوا عليه شيناً، صلّوا في عشائرهم، وعودوا مرضاهم، واشهدوا جنائزهم»**[2].

وبعد.. فأيّ من القولين يبني جدار الوحدة، وأيّ منهما يهدمه؟

---

(١) المغني/ابن قدامة الحنبلي ٢: ٤١٨ و ٤١٩/١٦٧٠ ـ ١٦٧١، من كلام لأحمد بن حنبل.
(٢) أُصول الكافي ٢: ١١/١٧٤ ـ كتاب الإيمان والكفر، باب التقيّة.

الفصل الثاني

الأَئِمَّةُ عليهم السلام والتقيَّة



تمهيد :

لقد تجنّىٰ خصوم الشيعة كثيراً علىٰ الشيعة في التقيّة، إذ أشاعوا الشبهات والشكوك والأوهام في عقائد الشيعة وأحكامهم من جرّاء روايات التقيّة في كتاب الكافي وغيره من كتب الحديث لدى الشيعة الإمامية، مدّعين أنَّ انتشار الإفتاء تقيّة في عصور أئمة الشيعة يستوجب ردّ جميع أقوالهم، كما سنراه في الشبهة الأُولىٰ من شبهاتهم في هذا الفصل.

كما أفرط بعضهم حين ادّعىٰ أنَّ أصل التقيّة هو من وضع أئمة الشيعة عليهم السلام لتبرير الاختلافات في أقوالهم، ناسفاً بهذا الاتّهام حقائق الشرع الحنيف، ومكذّباً بسيرة الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم وسنّته المطهّرة، ورادّاً لإجماع المسلمين على القول بجواز التقيّة في الإسلام، والعمل بمقتضاها، ومنقاداً لهوىٰ نفسه الأمّارة بالسوء في اتّهامه هذا لأئمة الهدىٰ وأعلام التقى الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً.

هذا مع اعتراف الكلّ بفضلهم، وزهدهم، وورعهم، وعدلهم، وتقواهم، وثقتهم، وعلمهم، وأمانتهم، ناهيك عمّا ورد في الذكر الحكيم من وجوب مودّتهم، وما أكّدته السُنّة المطهّرة من عظيم خطرهم، فضلاً عن قيام الدليل علىٰ وجوب طاعتهم وموالاتهم في الدين والدنيا، والتبرّي من أعدائهم.

وبهذا يمكن القول بأنَّ ربط التقيّة تارة بردّ أقوال الأئمة عليهم السلام بحجّة أنّها من التقيّة، وتارة أُخرىٰ باختلاف أقوالهم، وبالتالي ادّعاء وضعهم عليهم السلام لهذا المفهوم، ما

ما هو إلّا محاولة سخيفة لتشويه الحق وإماتته، وإحياء الباطل بترويجه وافشائه وهذا هو ما سيكشفه البحث من خلال عرض وتفصيل ما تقدَّم في التمهيد، وعلى النحو التالي:

شبهة عدم وجوب العمل بأقوال الأئمة عليهم السلام لاحتمال كونها من التقيّة

ترتكز هذه الشبهة علىٰ أساس الحض على التقيّة في كتاب الكافي وغيره من كتب الشيعة، وبما أنَّ الحياة السياسيّة التي عاش في كنفها أئمة الشيعة عليهم السلام، كانت غير ملائمة للإفتاء بما يريدون، فاضطروا إلى التقيّة وعدم الإفصاح عن حقيقة المذهب. وبالنظر إلىٰ تعذّر التمييز بين ما صدر تقيّة وبين ما لم يكن كذلك، لذا يجب طرح كتاب الكافي، بل سائر كتب الشيعة، لاحتمال تطرّق التقيّة إلىٰ أيّ حديث فيها حتىٰ مع كون طريقه معتبراً عند الشيعة، ويلزم منه عدم الأخذ بأقوال الأئمة عليهم السلام للسبب المذكور. هذه هي خلاصة الشبهة التي أثارها رئيس منظمة أهل السُنّة بباكستان بعد أن قدّم لها جملة من روايات الكافي المصرِّحة بالتقيّة[1].

جواب هذه الشبهة

أولاً ـ الشبهة ألصق بأقوال وفتاوىٰ أئمة الجمهور:

لقد تقدّم في جواب الشبهة الأُولىٰ إفتاء فقهاء أهل السُنّة بما يوافق هوى الحكّام، مع اتّصال أئمة المذاهب الأربعة بالسلطة الحاكمة كما نصَّت عليه مصادر

---

(١) بطلان عقائد الشيعة/ محمد عبد الستار التونسي رئيس منظمة أهل السُنّة بباكستان: ٨٧ـ٧٩.

أهل السُنّة أنفسهم. وقد جاء في عيون الأخبار: «لا تكوننّ صحبتك للسلطان إلّا بعد رياضة منك لنفسك علىٰ طاعتهم في المكروه عندك، وموافقتهم فيما خالفك، وتقدير الأُمور علىٰ أهوائهم دون هواك»(١)، وإذا كان الأمر كذلك فمن الذي يقطع بأنَّ هذا الحكم الفقهي الصادر عنهم قد صدر اختياراً، وذاك قد صدر اضطراراً ؟ وممّا يزيد في تحكّم هذه الشبهة في فتاوى الجمهور هو أنَّ جميع القضاة والحكّام والسلاطين في الدولتين الأُموية والعباسية من أهل السُنّة إلّا ما ندر.

وأمَّا من حيث أئمّة الشيعة عليهم السلام، فلم يتَّصل أحدهم بالسلطة قط إلّا ما كان من اضطرار الإمام الرضا عليه السلام من قبول ولاية العهد في زمن المأمون بعد أن حُمل عليها قسراً. وإذا عرفنا سيرة المأمون وتظاهره بالتشيُّع، وتفضيله عليّاً عليه السلام علىٰ سائر الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، مع تزيّيه بزيّ العلويّين وترك لبس السواد شعار العباسيين كما سطّره المؤرّخون من أهل السُنّة(٢). إذا عرفنا ذلك فلن يبق احتمال للتقيّة في بلاط المأمون إلّا ما ترك تقديره للإمام الرضا عليه السلام نفسه، ويشهد عليه مناظراته الواسعة في بلاط المأمون بشأن الإمامة والخلافة ، وهذا ممّا لم يُتح لغيره من الأئمّة عليهم السلام. ومن هنا يظهر أنَّ تخصيص الشبهة بلا مخصّص باطل، مع أنَّها ألصق بفتاوىٰ وأقوال أئمّة الجمهور.

ثانياً ـ أحاديث التقيّة قليلة أو شبه معدومة في كتب الشيعة :

إنَّ تعرّض الأئمّة عليهم السلام على امتداد تاريخهم لظلم وجور السلطات الحاكمة هو الذي جملهم على اتّقاء الخصوم، وحضّ أصحابهم على التقيّة، ولكن هذا لا يعني أنَّهم عليهم السلام كانوا يتّقون في جميع أقوالهم وأفعالهم حتىٰ في مجالسهم الخاصة التي ليس

---

(١) عيون الأخبار/ابن قتيبة ١ : ٢٠ ـ باب صحبة السلطان.

(٢) راجع حوادث سَنة ٢٠١/هـ في تاريخ الطبري ٥ : ١٣٨، والكامل في التاريخ ٦ : ٣٢٦، والبداية والنهاية ١٠ : ٢٤٧ ـ من المجلد الخامس، وتاريخ الإسلام للذهبي ١ : ٥.

فيها سوىٰ أصحابهم الثقات المأمونين. بل العكس هو الصحيح إذ دلّت الروايات الكثيرة والتي تفيد بمجموعها التواتر المعنوي علىٰ أمر الإمام الصادق عليه السلام بكتمان آرائه وأقواله التي لا توافق هوى السلطة الحاكمة، حيث كان يُدلي بها إلى العشرات بل المئات من الثقات المأمونين ويأمرهم بعدم إفشائها لكائن ما كان حذراً من وقوعها في أسماع العيون التي تبثها السلطة لرصد تصرّفات الإمام، وهذا يدلّ علىٰ أنّ روايات التقيّة كانت محصورة في ظروف خاصة ما كانت لتغيب عن فطنة الفقهاء من أصحاب الأئمة عليهم السلام لاتّصالهم المباشر بهم. كما يدلّ أيضاً علىٰ أنّ أحاديث التقيّة الصادرة عنهم قليلة جداً بالقياس إلىٰ ما صدر عن غير تقيّة.

ثالثاً ـ الإمام لا تجوز عليه التقيّة في جميع الحالات:

الإمامة هي امتداد للنبوّة كما مرَّ في البحوث التمهيدية، ولو فرض حدوث ما لم يعلم جهته إلّا من الإمام كان كالنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في عدم جواز التقيّة عليه في مثل هذا الحال، لأنّه يلزم من ذلك الإغراء بالقبيح الذي لا يمكن تصوّر صدوره عن إمام.

والجائز على الإمام من التقيّة هو فيما لا يخلّ بالوصول إلى الحق، إذن السُنّة الإمامية قسمان: أحدهما تجوز فيه التقيّة، وثانيهما ما ليس كذلك. وما جازت التقيّة فيه قسمان أيضاً:

أحدهما: أن يكون متعلّقه مأذوناً فيه بخصوصه، فيكون إيقاعه من المكلّف للضرورة صحيحاً مقطوعاً بإجزائه ولا يكلّف فاعله بالإعادة.

الثاني: أن لا يؤذن في متعلّقه، وفيه اختلاف، علىٰ أنّ الإعادة في الوقت مع التمكّن أحوط[1].

---

(١) جامع المقال/ الطريحي: ٧ـ٨.

ومن هنا يظهر أنَّ أحاديث التقيّة معروفة لدىٰ فقهاء الشيعة، إذ لا يعقل وجود هذا التقسيم مع عدم معرفتهم بأحاديث التقيّة.

رابعاً ـ أحاديث التقيّة مميّزة عن غيرها:

ألمحنا في صياغة هذه الشبهة إلىٰ أنَّها تهدف بالدرجة الأساس إلى التشكيك بأخبار الكافي بحجّة عدم الفصل بين ما صدر منها علىٰ نحو التقيّة، وبين ما لم يصدر كذلك، وبموجب هذه الشبهة فلا يُعتدّ بأيّ خبر من أخبار الكافي، ولو كان سنده في أعلىٰ درجات الصحّة والاعتبار، لاحتمال التقيّة في متنه.

وهذه الشبهة هي أقرب ما تكون إلىٰ شبهة الدسّ والتزوير في أحاديث الكافي والتي سنذكرها في الشبهات المثارة من خلال روايات التحريف في هذا البحث.

ولمّا كان وجه الشَّبه بين الشبهتين واضحاً، بتقريب أنَّ الخبر المدسوس أو المزوّر لا يمكن معرفته وتمييزه من بين الأخبار الأُخرىٰ؛ لأنَّ الواضع له قد اختار له هذا الإسناد أو ذاك فيلزم معه أيضاً طرح بقيّة الأخبار الأُخرىٰ، وعليه فالحديث عن تمييز أحاديث التقيّة هو كالحديث عن تمييز الأحاديث المدسوسة أو المزوّرة.

إنَّ الرجوع إلىٰ فقهائنا الأقدمين كافٍ في تمييز ما صدر عن تقيّة، وسيتَّضح في شبهة الدسّ في أحاديث الكافي أنَّهم كانوا في أعلىٰ درجات الحرص على عرض كتبهم على الأئمّة عليهم السلام، وهذا يعني تنقيتها من تلك الأخبار بشقّيها، أي الصادرة تقيّة أو المدسوسة. أمّا ما لم يعرض من كتبهم على الأئمة عليهم السلام وتسرّبت فيه أحاديث التقيّة، فلا يتعذّر تمييزها أيضاً.

ذلك لأنَّ العلم الإجمالي بوجود أخبار التقيّة بين طيّ أخبارنا المعمول بها، قد انحلّ بعدم العمل بكثير من الأخبار الواصلة إلينا مع أنَّ بعضها معتبر الإسناد،

وهذا يدلّ بطبيعته علىٰ أنَّ أخبار التقيّة هي من ضمن المجموعة التي أعرض عنها الفقهاء، وبهذا ينتفي وجود أيّ علم إجمالي بوجود أخبار التقيّة ضمن الأخبار المعمول بها فعلاً في استنباط الأحكام.

كما أنَّ احتمال وجود أخبار التقيّة ضمن الأخبار فعلاً لا يعتنىٰ بشأنه بعد جريان أصالة الظهور، فإنَّ مقتضىٰ حجّية ظاهر الكلام أنَّ مفاده مراد للمتكلم بالإرادة الجدّية، فلا عبرة باحتمال إرادة خلاف ظاهره من تقيّة أو غيرها، ما لم تقم قرينة تؤيّد هذا الاحتمال.

كما أنَّ حصول الوثوق في بعض الأخبار بعدم صدورها لبيان الحكم الواقعي بسبب شهرة الإعراض عنها، مع سلامة سندها يسقطها عن الاعتبار لأنّها مسوقة في دائرة التقيّة[1].

ومما يؤكّد وضوح أخبار التقيّة عن غيرها، هو وصولها من طريق الآحاد، وليس كلّ خبرين متعارضين من أخبار الآحاد يعني أنَّ أحدهما قد صدر تقيّة، بل توجد أسباب عديدة ـ غير التقيّة ـ لهذا التعارض، مثل وثاقة الرواة، أو غفلة أحدهم، أو كون التعارض ظاهراً لا حقيقة بما يمكن معه تأويل أحدهما بما يوافق الآخر، وطريق معرفة الصحيح من الخبرين المتعارضين في كتاب الكافي يتمّ وفق الوجوه الترجيحية لدى العلماء بهذا الشأن.

فمنها: ما يتعلّق بالسند، ككثرة رواة أحدهما، أو ورع رواته وأضبطيّتهم، ونحو ذلك من الأوصاف كعلو الإسناد في أحدهما.

ومنها: ما يتعلّق بالرواية، كترجيح المروي بلفظ المعصوم عليه السلام على المروي بالمعنىٰ.

---

(١) قواعد الحديث/محي الدين الموسوي الغريفي: ١٥٢ـ١٥٣.

ومنها: ما يتعلّق بالمتن، كالفصاحة والأفصحيّة علىٰ قول، أو تأكّد الدلالة، أو كون المدلول في أحدهما حقيقياً دون الآخر، أو كون دلالة أحدهما غير موقوفة علىٰ توسط أمر بخلاف الآخر، أو العام الذي لم يخصَّص والمطلق الذي لم يقيَّد على المخصَّص والمقيَّد.

ومنها: ما يتعلّق بالأُمور الخارجية، وغالباً ما يُميَّز خبر التقيّة عن غيره بهذا القسم، إذ يعرف من وجوه الترجيح فيه كاعتضاد أحدهما بدليل آخر، أو بلحاظ الإجماع على العمل بأحدهما، أو شهرة العمل به، وشذوذ الخبر الآخر وعدم شهرته، أو بموافقة الخبر للعامة، ومخالفة الآخر[1].

وهذه الوجوه كفيلة بالكشف عن أيّ من الخبرين الذي صدر لبيان الحكم الواقعي.

أمّا إذا كان التعارض الواقع في الأدلّة الشرعيّة خارجاً عن نطاق خبري الآحاد المتعارضين كأن يكون بين الكتاب والظنّي من أخبار الآحاد، أو بين السُنّة المتواترة وخبر الواحد، فلا إشكال في تقديم الكتاب، والسُنّة المتواترة مع عدم إمكان الجمع بوجه من الوجوه.

ومن هنا يتّضح بأنَّ أحاديث التقيّة مميزة عن غيرها ولا أثر لها في فقه الشيعة وإن احتمل ورودها في كتبهم الحديثية.

وأخيراً فإنَّ في طيّات هذه الشبهة نكتة طريفة ؛ لأنّها بمثابة الطلب من الشيعة أن يتركوا العمل بأخبار أهل السُنّة ؛ لأنَّ خبر التقيّة في أدقّ وصف له هو خبر سُنّي قد فرضته السياسة الجائرة علىٰ لسان الأئمة عليهم‌السلام، ممّا ينبغي على العاقل أن لا يتقدَّم بمثل هذا الطلب ـ السالب بانتفاء موضوعه ـ إلى الشيعة أصلاً.

---

(١) الوافية في أُصول الفقة/الفاضل التوني: ٣٢٣.

التقيّة من وضع الأئمة عليهم السلام لتبرير الاختلاف في أقوالهم !!!

إنَّ الاتّهامات التي وجّهت إلى الشيعة من خلال روايات الكافي كثيرة جداً، وهذا الاتّهام من أكثرها وقاحة وجرأة على الله ورسوله، إذ أفرط أصحابه في اتّهام آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ـ وهم مَن أطبقت كلمة المسلمين علىٰ ثقتهم وورعهم وأمانتهم، كما كتب علماء أهل السُنّة عن الكثير من مناقبهم وفضائلهم ـ بوضع مفهوم التقيّة لشيعتهم، لكي يبرّروا بموجبه الاختلافات الحاصلة في أقوالهم، كما سيتّضح من كلماتهم :

١ ـ **قال الرازي** في كتاب المحصّل : « ولنختم هذا الكلام بما يُحكىٰ عن سليمان ابن جرير الزيدي أنّه قال : إنَّ أئمة الرافضة وضعوا مقالتين لشيعتهم لا يظفر معهما أحد عليهم : الأوّل [الأُولىٰ] : القول بالبداء[1]، فاذا قالوا : إنّه سيكون لهم قوّة وشوكة، ثمَّ لا يكون الأمر علىٰ ما أخبروه قالوا أبداً [بدا] لله تعالىٰ فيه ـ ثمَّ نقل أبياتاً عن زرارة بن أعين وقال ـ : والثاني [والثانية] التقيّة ، فكلّما أرادوا أشياءً [شيئاً] يتكلّمون به ، فإذا قيل لهم هذا خطأ وظهر بطلانه ، قالوا إنّما قلناه تقيّةً »[2].

(١) سيأتي الحديث عن البداء مفصلاً في الجزء الثاني من هذا الكتاب إن شاء الله تعالىٰ.

(٢) محصّل أفكار المتقدّمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين/الرازي : ٣٦٥، وبذيله : تلخيص المحصّل لنصير الدين الطوسي، وقد نقل هذا الكلام بعينه الشهرستاني في كتابه الملل والنحل ١ : ١٥٩ ـ ١٦٠ عن سليمان بن جرير أيضاً.

٢ ـ **وقال موسىٰ جار الله** ـ بعد أن صاغ كلام الرازي بأُسلوب آخر ولم يشر إليه ـ: «وهذه التقيّة التي وضعت حيلة للتخلّص من تبعة دعوى استعملها أئمة الشيعة ومجتهدوها أصلاً من أصول الفقه في ردّ كلّ سُنّة ثبتت من إمام أو من نبيّ إذا خالفت أخبار الشيعة، أو وافقت أخبار الأُمّة»[١].

٣ ـ **ويرى الدكتور عرفان عبد الحميد**، أنّ سبب التقيّة هو الاختلاف في أقوال الأئمة عليهم‌السلام بعضهم مع بعض، بل اختلاف قول الإمام الواحد، ولا مخرج لذلك إلّا بالتقيّة[٢].

٤ ـ **أما الشيخ محمد منظور نعماني** فقد طعن في روايات التقيّة في الكافي مشيراً إلى اختلاف جوابات الأئمة عليهم‌السلام فيما نقلة من روايات الكافي أيضاً[٣]. ومثله فعل الزرعي تماماً وعدّه دليلاً علىٰ عدم العصمة التي تقول بها الشيعة لأئمتهم عليهم‌السلام[٤].

جواب هذا الاتهام

أولاً ـ أئمة الشيعة في نظر الجمهور:

من راجع كتب أهل السُنّة يدرك تماماً اتفاقهم علىٰ تعظيم أئمة الشيعة، وما سيمرّ عليك في البابين اللاحقين من اقوال بحقهم عليهم‌السلام لهو خير دليل على ذلك، ناهيك عمّا أخرجوه من طرق مختلفة تنتهي إلىٰ رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم، تحثّ على التمسّك بأهل البيت عليهم‌السلام وتأمر بالاقتداء بهم والرجوع إليهم، وقد بيّنا فيما تقدّم أنّ من أعلام أهل السُنّة مَن ادّعىٰ بأنّهم هم وحدهم الذين تمسّكوا بأهل البيت

---

(١) الوشيعة/موسىٰ جار الله: ١٠٤.

(٢) دراسات في الفرق والعقائد/د. عرفان عبد الحميد: ٥٣.

(٣) الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام: ١٨٦.

(٤) رجال الشيعة في الميزان: ١٧.

لا غيرهم، ومنهم مَن ادّعىٰ بأنَّ أهل السُنّة هم شيعة أهل البيت لا الرافضة. وهذا يكشف بطبيعته عن حصول الإجماع لدىٰ أهل السُنّة بعلوّ منزلة الأئمّة من أهل البيت عليهم السلام.

وكيف لا، وقد سجل المحدِّثون منهم حديث الثقلين، وحديث السفينة وباب حطّة، وحديث ما يُسأل به العبد يوم القيامة من مودّة أهل البيت، وحديث من أبغضهم، وغيرها من الأحاديث الكثيرة جداً والتي أفرد لها علماؤهم كتباً بعنوان: المناقب.

كما أنَّ النزاع الحاصل بين الشيعة وغيرهم في خصوص الأئمّة من أهل البيت عليهم السلام يتلخّص بموضوع العصمة وما يترتب عليه من آثار في الإمامة والخلافة، ولم نجد كتاباً من كتب أهل السُنّة يناقش الشيعة في وثاقة أئمّتهم ودرجة علمهم وفقههم وتقواهم. أمّا ما كان من النواصب الذين أعلنوا العداء لآل محمد صلى الله عليه وآله فهم ليس من جمهور السُنّة حقيقة وإن انتسبوا إليهم في الظاهر، وأهل السُنّة في براءة منهم.. كما صرّحت بذلك كتبهم، بل ولعنتهم أيضاً[(١)].

ومن هنا يتّضح سخف الاتّهام الموجّه إلىٰ أئمّة الشيعة من أنّهم يضعون مفاهيم جديدة في الإسلام كالبداء والتقيّة.

أمّا أوّلاً: فهو ردٌّ لأصل متّفق عليه وهو الإجماع علىٰ وثاقتهم وأمانتهم وتثبّتهم فيما يقولون وينقلون عن آبائهم عليهم السلام.

---

(١) قال سعد الدين التفتازاني في شرح المقاصد ٥: ٣١٠ في حديثه عمّا جرىٰ لاهل البيت عليهم السلام بعد عهد الصحابة مالفظه: (وأمّا ما جرىٰ بعدهم من الظلم على اهل بيت النبيّ صلى الله عليه وآله فمن الظهور بحيث لامجال للإخفاء، ومن الشناعة، بحيث لا اشتباه علىٰ الآراء، إذ تكاد تشهد به الجماد والعجماء، ويبكي له من في الأرض والسماء، وتنهد منه الجبال، وتنشق الصخور، ويبقىٰ سوء عمله علىٰ كر الشهور ومر الدهور. فلعنة الله علىٰ من باشر، أو رضىٰ، أو سعىٰ ﴿ وَلَعَذَابُ ٱلْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَىٰٓ ﴾ [طه: ١٢٧/٢٠]).

وأمّا ثانياً: فلأنّه إنكار لما شرّعه القرآن الكريم والسُنّة النبويّة، كما سيتّضح من:

ثانياً ـ النصوص المشرّعة للتقيّة:

النصوص القرآنية:

الآية الأُولىٰ:

قال تعالىٰ: ﴿ لا يَتَّخِذُ ٱلمُؤمِنُونَ ٱلكَافِرِينَ أولِياءَ مِنْ دُونِ ٱلمُؤمِنينَ وَمَنْ يَفعَلْ ذَلِكَ فَلَيسَ مِنَ ٱللهِ في شَيْءٍ إِلَّا أَن تَتَّقُواْ مِنهُم تُقَاةً وَيُحذِّرُكُمُ ٱللهُ نَفسَهُ وَإِلَىٰ ٱللهِ ٱلمَصِيرُ ﴾[1].

قال الطبري في تفسيره: ﴿ إِلَّا أَن تَتَّقُواْ مِنهُم تُقَاةً ﴾ «إلّا أن تكونوا في سلطانهم فتخافوهم علىٰ أنفسكم فتظهروا لهم الولاية بألسنتكم، وتضمروا لهم العداوة».

وقد روىٰ هذا المعنىٰ عن ابن عباس من طريقين، وعن الحسن البصري. وأخرج عن السدي: إظهار الولاية للكافرين في دينهم، والبراءة من المؤمنين.

وعن عكرمة ومجاهد: ﴿ إِلَّا أَن تَتَّقُواْ مِنهُم تُقَاةً ﴾ أي ما لم يهرق دم مسلم، ولم يستحلّ ماله. وعن الضحاك وابن عباس: التقيّة باللسان، ومن حمل علىٰ أمر يتكلم به، وهو لله معصية فتكلّم مخافة علىٰ نفسه، وقلبه مطمئن بالإيمان فلا إثم عليه، إنّما التقيّة باللسان[2].

أمّا الرازي فقد قال في تفسير هذه الآية: «إعلم أنَّ للتقيّة أحكاماً كثيرة ونحن نذكر بعضها» ثمّ ذكر ستة أحكام للتقيّة، جاء في الحكم الرابع منها ما لفظه: «ظاهر الآية يدلّ علىٰ أنَّ التقيّة إنّما تحلّ مع الكفار الغالبين إلّا أنَّ مذهب الشافعي رضي الله عنه: إنَّ الحالة بين المسلمين إذا شاكلت الحالة بين المسلمين والمشركين

---

(١) آل عمران ٣: ٢٨.

(٢) جامع البيان ٦: ٣١٣ـ٣١٧.

حلّت التقيّة محاماة على النفس».

وجاء في الحكم الخامس: «التقيّة جائزة لصون النفس، وهل هي جائزة لصون المال ؟ يحتمل أن يحكم فيها بالجواز، لقوله ﷺ: «**حرمة مال المسلم كحرمة دمه**»، ولقوله ﷺ: «**من قتل دون ماله فهو شهيد**». ولأنَّ الحاجة إلى المال شديدة، والماء إذا بيع بالغبن سقط فرض الوضوء، وجاز الاقتصار على التيمم دفعاً لذلك القدر من نقصان المال، فكيف لايجوز ههنا ؟ والله أعلم» ثمَّ رجّح قول الحسن البصري: (التقيّة جائزة للمؤمنين إلىٰ يوم القيامة) علىٰ قول مجاهد الذي حصر التقيّة بموجبه علىٰ ما كان في أوّل الإسلام، فقال: «وهذا القول ـ أي قول الحسن ـ أولىٰ، لأنّ دفع الضرر عن النفس واجب بقدر الإمكان»[1].

وقال القرطبي في تفسير الآية المذكورة: «وقال الحسن: التقيّة جائزة للإنسان إلىٰ يوم القيامة، ولا تقيّة في القتل. وقرأ جابر بن يزيد، ومجاهد، والضحاك: ﴿ **إِلَّا أَن تَتَّقُواْ مِنهُم تقِيَّةً** ﴾»[2].

ولا خلاف فيأنَّ الشارعالمقدّس قد سمح هنا باستخدام التقيّة في شيء فضيعجداً وهو موالاةالكافرين فيالظاهر حفاظاً علىٰالنفس منهم عند الخوف واحتمال الضرر.

وهذا ما يبيّن فساد التهمة أصلاً ؛ لأنَّ المشرِّع للتقيّة هو الله سبحانه، كما يقضي علىٰ كلّ لوم موجه للشيعة باستخدام التقيّة لحفظ دمائهم وأموالهم وأعراضهم.

---

(١) التفسير الكبير ٨: ١٣.

(٢) الجامع لأحكام القرآن/ القرطبي ٤: ٥٧، وفي صحيح البخاري ٩: ٢٥ ـ كتاب الإكراه جاء ما نصّه: «﴿ **إِلَّا أَن تَتَّقُواْ مِنهُم تُقَاةً** ﴾ وهي التقيّة، وقال الحسن: التقيّة إلىٰ يوم القيامة جائزة، وقال ابن عباس فيمن يكرهه اللصوص فَيُطَلِّق ليس بشيء، وبه قال ابن عمر وابن الزبير والشعبي والحسن»، انتهىٰ. وما ذكره عن ابن عباس وغيره هو فيما يخص طلاق المُكرَه، ولا تنحصر التقيّة بهذا المورد كما قدّمناه عن جميع المذاهب الإسلامية.

الآية الثانية :

قال تعالىٰ: ﴿ مَن كَفَرَ بِاللهِ مِن بَعدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكرِهَ وقَلبُهُ مُطمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ وَلٰكِن مَّن شَرَحَ بِالكُفرِ صَدْراً فَعَلَيهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[1].

قال الإمام الشافعي في الآية المذكورة: «فجعل قولهم الكفر مغفوراً لهم مرفوعاً عنهم في الدنيا والآخرة. فكان المعنى الذي عقلناه أنَّ قول المُكرَه كما لم يقل في الحكم»[2].

وقال الكيا الهراسي في تفسير هذه الآية: «وذلك يدلّ علىٰ أنَّ حكم الردّة لا يلزمه» ثمَّ قال: «إنَّ المشرِّع غفر له لما يدفع به عن نفسه من الضرر.. واستدلَّ به أصحاب الشافعي علىٰ نفي وقوع طلاق المكرَه، وعتاقه، وكلّ قول حمل عليه بباطل نظراً لما فيه من حفظ حقّه عليه كما امتنع الحكم بنفوذ ردّته حفظاً علىٰ دينه»[3].

وقال ابن الجوزي: «الإكراه علىٰ كلمة الكفر يبيح النطق بها، وفي الإكراه المبيح لذلك عن أحمد روايتان: أحدهما أنَّه يخاف علىٰ نفسه، أو علىٰ بعض أعضائه التلف إن لم يفعل ما أُمِرَ به»[4].

وقال القرطبي: «هذه الآية نزلت في عمّار بن ياسر في قول أهل التفسير، لأنّه قارب بعض ما ندبوه إليه ـ ثمَّ نقل عن ابن عباس قوله ـ وأمَّا عمّار فأعطاهم ما أرادوا بلسانه مُكرَهاً، فشكا ذلك إلىٰ رسول الله ﷺ، فقال له رسول الله ﷺ:

---

(١) النحل: ١٦/١٠٦.

(٢) أحكام القرآن/ الشافعي ٢: ١١٤ ـ ١١٥.

(٣) أحكام القرآن/ الكيا الهراسي ٣: ٢٤٦.

(٤) زاد المسير ٤: ٤٩٦.

«**كيف تجد قلبك ؟** قال: مطمئنّ بالإيمان. فقال رسول الله ﷺ: **فإن عادوا فعد**»» ثمّ نقل عن مجاهد أنَّ الذين أُخذوا مع عمّار وهم بلال، وخباب، وصهيب، وسميّة أُمّ عمّار قالوا كلّهم كلمة الكفر مثلما قال عمّار، إلّا ما كان من بلال[1].

الآية الثالثة:

قال تعالىٰ: ﴿ **وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلاً أَن يَقُولَ رَبِّيَ اللهُ وَقَدْ جَاءَكُم بِالبَيِّنَاتِ مِن رَّبِّكُمْ وَإِن يَكُ كَاذِباً فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وإِن يَكُ صَادِقاً يُصِبْكُم بَعضُ الَّذِي يَعِدُكُم إِنَّ اللهَ لَا يَهدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ** ﴾[2].

لقد اتّفق المفسرون علىٰ أنَّ هذا القائل كان قد آمن بموسى عليه السلام، وقد كتم إيمانه عن فرعون وملئه، والظاهر من أقوال المفسرين أنّه كان ابن عمّ فرعون، ويؤكّده أنَّ لفظ (الآل) يقع عليه[3].

وسبب قوله هذا أنّه علم بقول فرعون الذي حكاه تعالىٰ فقال: ﴿ **وَقَالَ فِرعَونُ ذَرُونِي أَقتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أن يُبَدِّلَ دِينَكُم أَوْ أَن يُظهِرَ فِي الأَرضِ الفَسَادَ** ﴾[4].

قال الرازي: «إنّه تعالىٰ حكىٰ عن ذلك المؤمن أنّه كان يكتم إيمانه، والذي يكتم كيف يمكنه أن يذكر هذه الكلمات مع فرعون؟ ولهذا السبب حصل ههنا قولان:

الأوّل: أنَّ فرعون لمّا قال: ﴿ **ذَرُونِي أَقتُلْ مُوسَىٰ** ﴾ لم يصرِّح ذلك المؤمن بأنّه علىٰ دين موسىٰ بل أوهم أنّه مع فرعون وعلىٰ دينه، إلّا أنّه زعم أنَّ المصلحة

(١) الجامع لأحكام القرآن ١٠: ١٨١.

(٢) غافر: ٢٨/٤٠.

(٣) التبيان/الطوسي ٩: ٧٢، ومجمع البيان/الطبرسي ٤: ٥٢١، والتفسير الكبير/الرازي ٢٧: ٥٦ ـ ٥٧، والكشاف/الزمخشري ٣: ٤٢٥.

(٤) غافر: ٢٦/٤٠.

تقتضي ترك قتل موسىٰ، لأنّه لم يصدر عنه إلّا الدعوة إلى الله والإثبات بالمعجزات القاهرة، وهذا لا يوجب القتل، والإقدام علىٰ قتله يوجب الوقوع في ألسِنَة الناس بأقبح الكلمات.

الثاني: أنَّ مؤمن آل فرعون كان يكتم إيمانه أوّلاً، فلما قال فرعون ﴿ **ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَىٰ** ﴾ أزال الكتمان وأظهر كونه علىٰ دين موسىٰ، وشافه فرعون بالحق»[1]، انتهىٰ.

والظاهر صحّة القول الأوّل، لأنّه لو صحّ الثاني لما قال: ﴿ **وَإِن يَكُ كَاذِباً فَعَلَيهِ كَذِبُهُ** ﴾ فهذه العبارة توحي ببقاء هذا الرجل المؤمن علىٰ كتمان إيمانه. ويدلّ عليه قوله: ﴿ **يَنْصُرُنَا** ﴾ و ﴿ **جَاءَنَا** ﴾ و ﴿ **يَا قَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ** ﴾ فيما ذكره القرآن بعد هذه الآية بما يُشعر أنَّه كان يظهر من نفسه أنَّه منهم حتىٰ لا يتهموه بمثل هذه النصائح، وليكونوا أقرب إلى الأخذ بها ممّا لو أعلن إيمانه، فهم قد كذّبوا نبيّا فكيف يصدّقوا من هو أدنىٰ منه وعلىٰ دينه ؟!

وأيّ كان الصحيح من القولين فإنَّ الرجل قد كتم إيمانه في صدره علىٰ وجه التقيّة من القوم حفظاً علىٰ نفسه منهم، والقرآن الكريم لم يصفه علىٰ هذا الكتمان بالمخادع أو المنافق، بل وصفه بأنّه مؤمن، كما وصفه الرسول ﷺ بأنّه من الصدّيقين، قال الرازي: «وعن رسول الله ﷺ: **«الصدّيقون ثلاثة: حبيب النجار مؤمن آل ياسين، ومؤمن آل فرعون الذي قال: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلاً أَن يَقُولَ رَبِّيَ اللهُ﴾ والثالث: عليّ بن أبي طالب، وهو أفضلهم»**»[2].

---

(١) التفسير الكبير ٢٧: ٦٠.

(٢) التفسير الكبير ٢٧: ٥٦ ـ ٥٧، وأخرجه المتقي الهندي في كنز العمال ١١: ٦٠١ / ٣٢٨٩٧ و ٣٢٨٩٨، عن ابن النجار عن ابن عباس، وعن أبي نعيم في الحلية وابن عساكر عن ابن ليلىٰ، كما أُخرج في مسند شمس الأخبار: ٩٨، وقال في حاشية كشف الأستار: ٩٨: وحسّنه السيوطي.

وإذا كان الأمر كذلك ـ وهو كذلك ـ فكيف يصحُّ أن يقال بأنَّ التقيّة من وضع أئمّة الشيعة ليبرّروا بها سبب الاختلاف الحاصل في أقوالهم عليهم السلام ؟!

بل وكيف يوصف من يكتم إيمانه عند الخوف على النفس بأنّه مخادع منافق، وقد وصفه الله سبحانه بأنّه مؤمن، ووصفه رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بأنّه من الصدّيقين ؟!

الآية الرابعة :

قال تعالىٰ: ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾[1].

ومعنى الآية: إنَّ الله تعالىٰ بيّن لكم الحلال من الحرام، وأُزيل عنكم اللبس والشكّ، ثمَّ استثنىٰ فقال: ﴿ إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ أي جميع ما اضطررتم إليه من المحرّمات، والآية ناظرة لقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ ٱللَّهِ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[2].

ولا خلاف بأنَّ الاضطرار إلىٰ أكل مثل هذه المحرّمات فكما يحصل من الجوع في مخمصة، فقد يحصل من ظالم أيضاً. قال مجاهد: «يعني أُكرِه عليه، كالرجل يأخذه العدو فيُكرِهونه علىٰ أكل لحم الخنزير وغيره في معصية الله تعالىٰ، إلّا أنَّ الإكراه يبيح ذلك إلىٰ آخر الإكراه»[3].

ومن هنا يتبيّن بأنَّ ما ورد عن الضحاك وابن عباس من أنَّ التقيّة إنَّما تكون باللسان هو خلاف صريح هذه الآية، ويمكن حمله علىٰ أساس التلفظ بكلمة الكفر عند الإكراه دون التعدّي إلىٰ أفعال الكافرين من السجود إلى الأصنام والأوثان وما

---

(١) الأنعام: ١١٩/٦.
(٢) البقرة ٢: ١٧٣.
(٣) الجامع لأحكام القرآن ٢: ٢٢٧.

شابه ذلك. وقد مرّ في جواب الشبهة الأُولىٰ تصريح علماء أهل السُنّة بجوازها قولاً وفعلاً.

والمهم هنا هو ظهور الآية في التقيّة في الفعل عند الضرورة التي ترفع التحريم فيعود مباحاً.

الآية الخامسة:

قال تعالىٰ: ﴿ وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾[1].

إنَّ اختلاف المفسّرين في معنىٰ ﴿ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ بين ترك النفقة في سبيل الله للخوف من الفقر كما هو عن ابن عباس، وبين ترك الجهاد في سبيل الله تعالىٰ كما عن حذيفة والحسن وقتادة ومجاهد والضحاك وغيرهم[2]، لا ينحصر في هذين المعنيين بل يمكن جعل الآية ناظرة إلىٰ كلّ ما تؤدي عاقبته إلى الهلاك. فالامتناع مثلاً عن أكل لحم الميتة بعد الإكراه أو الجوع الشديد المؤدّيان إلىٰ تلف النفس، هو من التهلكة أيضاً.

وهكذا الحال في جملة من الآيات النازلة في سبب مخصوص إذ يمكن حملها على العموم، كنفي الحرج في الدين كما في قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾[3].

قال القرطبي: «وهذه الآية تدخل في كثير من الأحكام، وهي ممّا خصّ الله بها هذه الأُمّة، روىٰ معمر، عن قتادة قال: أُعطيت هذه الأُمّة ثلاثاً لم يُعْطَها إلّا نبيّ،

---

(١) البقرة: ١٩٥/٢.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٢: ٣٦١.

(٣) الحج: ٧٨/٢٢.

كان يقال للنبيّ: اِذهب فلا حرج عليك، وقيل لهذه الأُمّة: وما جعل عليكم في الدين من حرج»[١].

والحرج لغة هو الضيق، والتقيّة لا تحصل إلّا من جرّاء وقوع صاحبها في حرج لا يمكنه الخروج منه إلّا بالتقيّة.

ويصدق هذا القول مع قوله تعالىٰ: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللهُ نَفساً إِلَّا مَا آتَاهَا ﴾[٢]، وقوله تعالىٰ: ﴿ يُرِيدُ ٱللهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾[٣]، وقوله تعالىٰ: ﴿ ٱدْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴾[٤].

السُنّة النبويّة والتقيّة

ورد مفهوم التقيّة في كثير من الروايات والأحاديث المخرجة في الصحاح وغيرها، وفيما يلي بعض النماذج منها:

١ ـ **ما رواه ابن العربي** في أحكام القرآن من قصّة إرسال النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لمحمد بن مسلمة وغيره لقتل كعب بن الأشرف، فقالوا: يا رسول الله ! أتأذن لنا أن ننال منك ؟ فأذن لهم[٥].

٢ ـ **ما رواه الطبري** وغيره عمّا جرىٰ للحجاج بن علاط السلمي بعد فتح خيبر، حيث استأذن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أن يذهب إلىٰ مكة لجمع أمواله فأذن له النبيّ كما جوّز له أن يقول ما بدا له، فلمّا قرب من مكة رأىٰ رجالاً من المشركين يتسمّعون الأخبار ولم يعلموا بإسلامه، فسألوه عن ذلك فقال لهم: (وعندي من الخبر ما

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ١٢: ١٠٠.

(٢) الطلاق: ٦٥/٧.

(٣) البقرة: ٢/١٨٥.

(٤) فصلت: ٤١/٣٤.

(٥) أحكام القرآن/ابن العربي ٢: ١٢٥٧.

يسرّكم. قال: فالتاطوا بجَنْبَيْ ناقتي يقولون: إيه يا حجاج ! قال: قلت: هُزموا هزيمة لم تسمعوا بمثلها قط) ثمَّ أخذ يعدّد لهم كيف أُبيد المسلمون، وكيف وقع النبيّ ﷺ أسيراً بيد اليهود، وكيف أنَّ يهود خيبر عزموا علىٰ أن يبعثوه ﷺ مقيّداً إلىٰ قومه ليقتلوه بين أظهرهم، وهو يعلم علم اليقين كيف دُكّت حصون خيبر، وكيف ولّى اليهود الدبر[1] !!

٣ ـ **أخرج البخاري** من طريق قتيبة بن سعيد، عن عروة بن الزبير: «أنَّ عائشة أخبرته: أنَّه استأذن على النبيّ ﷺ رجل فقال: «**ائذنوا له، فبئس ابن العشيرة، أو بئس أخو العشيرة**»، فلمَّا دخل أَلَانَ له الكلام. فقلت له: يا رسول الله! قلت، ما قلت ثمَّ ألنت له في القول ؟ فقال: «**أي عائشة، إنَّ شرَّ الناس منزلة عند الله من تركه، أو وَدَعَهُ الناس، اتّقاء فحشه**»»[2].

٤ ـ **وأخرج البخاري** من طريق عبد الوهاب، عن أبي مليكة قال: «إنَّ النبيّ ﷺ أُهديت له أقبية من ديباج مزرّرة بالذهب، فقسمها في ناس من أصحابه، وعزل منها واحداً لمخرمة، فلمَّا جاء، قال: «**خَبَأت هذا لك**». قال أيوب [أحد رجال السَّنَد] بثوبه وأنَّه يريه إياه، وكان في خُلُقِه شيء»[3].

---

(١) تاريخ الطبري ٢: ١٣٩ ـ في حوادث سَنة ٧ هـ. والكامل لابن الأثير ٢: ٢٢٣ ـ في حوادث السَّنة المذكورة. وللحجاج هذا أبيات في مدح الإمام عليّ عليه السلام يصف ما كان من بلائه عليه السلام في موقعة أُحد، ذكرها الشيخ المفيد في الإرشاد ١: ٩١، وله أبيات في رثاء أخيه الذي قتل مع من قتل من جيش عائشة في موقعة الجمل! ذكرها الطبري في حوادث سَنة ٣٦هـ في تاريخه ٣: ٦١، فراجع.

(٢) صحيح البخاري ٨: ٣٨ ـ كتاب الأدب، باب المداراة مع الناس، سنن أبي داود ٤: ٤٧٩١/٢٥١ و٤٧٩٢ و٤٧٩٣، كما رواه الكليني أيضاً بسنده عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام أُصول الكافي ٢: ٢٤٥ ـ ١/٢٤٦ ـ كتاب الإيمان والكفر، باب من يتقىٰ شره ـ باختلاف يسير.

كما روىٰ أبو داود في سننه ٤: ٤٧٨٥/٢٥٠ بسنده عن عائشة أنَّها قالت: (ما خيّر رسول الله ﷺ في أمرين إلّا اختار أيسرهما) وأخرجه في كنز العمال ٧: ١٨٧١٣/٢٢١ بزيادة: (ما لم يكن إثماً). وهذا من أعظم الأدلّة علىٰ أنَّ التقيّة في إكرام من يتقىٰ لسانه ليس من الإثم.

(٣) صحيح البخاري ٨: ٣٨ ـ كتاب الأدب، باب المداراة مع الناس.

قال الكرماني في شرح الخبر: «(أيوب بثوبه) أي ملتبساً به حالاً عن لفظ خبأت، يعني: قال رسول الله ﷺ: خبأت هذا الذهب لك، وهو كان ملتصقاً بالثوب، وأنَّ رسول الله ﷺ كان يري مخرمةَ إزارهُ ليطيب قلبه به لأنّه كان في خُلُق مخرمة نوع من الشكاسة.. ولفظ (قال بثوبه) معناه: أشار أيوب إلىٰ ثوبه ليستحضر فعل النبيّ ﷺ للحاضرين، قائلاً: إنّه يري مخرمة الإزار»[1].

٥ ـ الحديث النبويّ المشهور لدىٰ سائر المحدّثين و هو من قوله صلى الله عليه وآله: **«رفع الله عن أُمتي الخطأ والنسيان وما استُكرهوا عليه»**[2]، يدلّ دلالة صريحة علىٰ عدم مؤاخذة صاحب التقيّة بشيء من الإثم ما دام مُكرَها، بل وصف في حديث آخر أنّه من المؤمنين لا المنافقين أو المخادعين، وأنَّ من يُتّقىٰ منهم هم من شرار الناس.

فقد أخرج السيوطي عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: **«بئس القوم يمشي المؤمن فيهم بالتقيّة والكتمان»**[3].

٦ ـ الحديث الذي سجّله الجمّ الغفير من المحدّثين من قوله صلى الله عليه وآله: **«لا ضرر ولا ضرار»**[4] و في لفظ آخر: **«لا ضرر ولا ضرار في الإسلام»**[5].

---

(١) صحيح البخاري بشرح الكرماني ٢٢: ٥٧٥٦/٧ ـ كتاب الأدب، باب المداراة مع الناس.

(٢) فتح الباري ٥: ١٦٠ ـ ١٦١، مسند الربيع بن حبيب ٣: ٩، كشف الخفاء/العجلوني ١: ٥٢٢، تلخيص الخبير/ابن حجر ١: ٢٨١، كنز العمال ٤: ١٠٣٠٧/٢٣٣ الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة/السيوطي: ٨٧.

(٣) الجامع الصغير/السيوطي ١: ٣١٨٦/٤٩١ طبعة دار الفكر ـ بيروت.

(٤) مسند أحمد ١: ٣١٣، سنن ابن ماجة ٢: ٢٣٤٠/٧٨٤ و ٢٣٤١ و ٢٣٤٢، السنن الكبرىٰ/البيهقي ٦: ٦٩ و ٧٠ و ٤٥٧، ١٠: ١٣، سنن الدارقطني ٣: ٧٧، مستدرك الحاكم ٢: ٥٨، المعجم الكبير/الطبراني ٢: ٨١ و ١١: ٣٠٢، مجمع الزوائد/الهيثمي ٤: ١١٠، كنز العمال ٤: ٩٤٩٨/٥٩، حلية الأولياء/أبو نعيم ٩: ٧٦، تهذيب تاريخ دمشق/ابن عساكر ٦: ٣٢٥.

(٥) نصب الراية/الزيلعي ٤: ٣٨٣ و ٣٨٦، إرواء الغليل/الألباني ٣: ٤١١، من لا يحضره الفقيه/الصدوق ٤: ٧٧٧/٢٤٣، غوالي اللآلي/الأحسائي ١: ٣٨٣.

وقد فُرِّعت علىٰ هذا الحديث قواعد كثيرة فيها مسائل لا تحصىٰ كما نصّ علىٰ ذلك ابن نجيم في الأشباه والنظائر، وقد أدخل فيها الضرر المحتمل أو المتيقّن حصوله عند الإكراه، وقد مرَّ كلامه عن هذا في فقه الأحناف عند جواب شبهة خلط التقيّة بالنفاق في الفصل الأوّل من هذا الباب.

والمراد من الضرر حين إطلاقه، هو النقص الذي يدخل على الإنسان بسبب عمل أو ترك شيء ما سواء كان روحيّاً أم مادّياً. والعقل متىٰ ما احتمل الضرر في شيء ما ألزم بتجنّبه، واستحقّ صاحبه اللائمة لو أقدم عليه، وصادف وقوعه فيه. وهذا هو ما يُسمّىٰ عند الأُصوليين بقاعدة وجوب دفع الضرر المحتمل[1].

كما أنَّ ربط التقيّة ـ التي هي ليست إلّا نوعاً من أنواع الضرورات لحفظ الدم، والمال، والعرض ـ بقاعدة: (الضرورات تبيح المحظورات) يكشف عن مدى تغلغل التقيّة في كثير من الأُمور التي تناولها فقهاء أهل السُنّة في أحكام الإكراه. وقد سبق بيان بعضها تحت عنوان: (ما تصحُّ فيه التقيّة عند أهل السُنّة).

وبعد أن تبين موقف القرآن الكريم والسُنّة النبوية المطهرة من التقية فلا بأس بالوقوف على حقيقة الاختلاف المزعوم في جوابات الأئمة عليهم السلام.

ثالثاً ـ تحليل الاختلاف في جوابات الأئمة عليهم السلام:

١ ـ ما استُدِلّ به من الكافي على الاختلاف المذكور

أفرد الكليني رحمه الله في أُصول الكافي باباً أطلق عليه اسم: (باب اختلاف الحديث) أخرج فيه عشرة أحاديث بيّنت بعض الطرق العلاجية لما تعارض من أخبار.

وقد اختار أُولئك الكتّاب حديثين من الباب المذكور للتدليل بهما علىٰ صحَّة ما

---

(١) الأُصول العامة للفقه المقارن/ محمد تقي الحكيم: ٥١٤ و ٥١٦.

ادّعوه، وهما:

الحديث الأوّل: عن منصور بن حازم قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام، ما بالي أسألك عن المسأله فتجيبني فيها بالجواب، ثمَّ يجيئك غيري فتجيبه فيها بجواب آخر؟ فقال: «إنَّا نجيب الناس على الزيادة والنقصان..» الحديث»[١].

الحديث الثاني: عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سألته عن مسألة فأجابني، ثمَّ جاءه رجل فسأله عنها فأجابه بخلاف ما أجابني، ثمَّ جاء رجل آخر فأجابه بخلاف ما أجابني وأجاب صاحبي، فلمَّا خرج الرجلان قلت: يا ابن رسول الله! رجلان من أهل العراق من شيعتكم قدما يسألان، فأجبت كلّ واحد منهما بغير ما أجبت به صاحبه؟ فقال: «يا زرارة! إنَّ هذا خير لنا، وأبقىٰ لنا ولكم، ولو اجتمعتم علىٰ أمر لصدّقكم الناس علينا، ولكان أقلّ لبقائنا وبقائكم...» الحديث»[٢].

ابطال الاستدلال بالحديثين:

ليس في هذين الحديثين ما يدلّ على اجتماع الأمر والنهي، أو النفي والإثبات علىٰ سؤال واحد وبلفظ واحد حتىٰ يمكن حمل الاختلاف في الجواب عليه على اختلاف التضاد، لما سيأتي من أنَّ الاختلاف في الكلام علىٰ قسمين: اختلاف تنوّع، واختلاف تضاد.

أمّا ما ورد في الحديث الأوّل، فلا يدلّ على المدّعىٰ قطعاً، وغاية ما يفهم من عبارة: (إنّا نجيب الناس على الزيادة والنقصان) أي إنّا نراعي حال السائلين عند

---

(١) أُصول الكافي ١: ٣/٥٢ ـ كتاب فضل العلم، ومن الذين استدلوا بهذا الحديث على الاتّهام المذكور هو الزرعي في: رجال الشيعة في الميزان: ١٧.

(٢) أُصول الكافي ١: ٥/٥٣ ـ كتاب فضل العلم. ومن استدل بهذا الحديث علىٰ صحّة الاتّهام المذكور الشيخ محمد منظور نعماني في: الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام: ١٨٦، والزرعي في: رجال الشيعة في الميزان: ١٧.

الجواب من حيث تفاوتهم في الوعي والفهم والإدراك لما يقال، فبعضهم قد يكفيه التلويح دون التصريح، وبعضهم قد يفهم من الإسهاب في الجواب ما لا يفهمه الآخر إلّا بالتفصيل والإطناب، وهذه قاعدة مطّردة تعارف عليها العلماء قديماً وحديثاً، وبهذا تحمل الإجابة على اختلاف اللفظ مع اتّحاد المعنىٰ، وقد تكون لها محامل أُخرىٰ سيأتي الكلام عنها في محلّه.

أمّا ما ورد في الحديث الثاني من تعليل اختلاف الأجوبة وتعدّدها، من أنّها خير للأئمة عليهم السلام، وأبقىٰ لهم و لشيعتهم، ذلك لأنّ اتّفاق شيعة الإمام عليه السلام علىٰ حكم وأحد وبلفظ واحد سيؤدّي حتماً إلى الشهرة المفضية إلىٰ هلاك الشيعة وتعقّبهم لما فيه من مخالفة لهوى الحكّام وقضاتهم، وهذا لا يعني أنَّ في تلك الإجابات شيئاً مخالفاً للصواب، لاستحالة أن يعمد الإمام عليه السلام إلىٰ تضليل أصحابه؛ لأنَّ تعارض الإجابات واختلافها بمعنى التضاد في مجلس واحد، وفي مسألة واحدة، ومن إمام واحد لا يمكن تصوّر صدورها عن جهل إلّا أن تكون صادرة عن عمد وإصرار بهدف التضليل الذي يتنزّه عنه الفقهاء العدول فضلاً عن أئمة أهل البيت عليهم السلام، الذين اتفقت المذاهب الإسلامية جميعا علىٰ نزاهتهم وصدقهم وعدلهم.

٢ ـ أقسام الاختلاف في الكلام

ليس كلّ ما اختلف من الكلام كلاماً متضاداً يضرب بعضه بعضاً، لأنّ الاختلاف علىٰ قسمين: اختلاف تنوع، واختلاف تضاد. وقد وقع الأوّل في القرآن الكريم والحديث الشريف.

ومن أمثلة ما جاء منه في القرآن الكريم قوله تعالىٰ في خلق آدم عليه السلام:

فمرّة ﴿ مِنْ تُرَابٍ ﴾[1].

(١) آل عمران: ٥٩/٣.

ومرّة ﴿ مِنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴾[١].

ومرّة ﴿ مِن طِينٍ لَّازِبٍ ﴾[٢].

ومرّة ﴿ مِن صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ ﴾[٣].

قال الزركشي: «فهذه ألفاظ مختلفة، معانيها في أحوال مختلفة؛ لأنَّ الصلصال غير الحمأ، والحمأ غير التراب، إلّا أنَّ مرجعها كلها إلىٰ جوهر وهو التراب، ومن التراب تدرّجت هذه الأحوال»[٤].

ومنه أيضاً قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ ﴾[٥] وقوله: ﴿ أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا ﴾[٦].

وقد حمل الأمر في الأُولىٰ على الأمر الشرعي، وفي الثانية على الأمر الكوني، بمعنى القضاء والتقدير[٧].

وأمّا ما جاء منه في الحديث الشريف فأمثلته كثيرة جداً، تشهد بذلك كتب تأويل مختلف الحديث، وليس في كلام الله تعالىٰ أو كلام رسوله من اختلاف التضاد شيئاً قطعاً، وما ورد منه في الحديث الشريف فهو من باب اختلاف التنوّع، أو من النسخ؛ لأنَّ الحديث ينسخ كما ينسخ القرآن، أو من اشتباه الرواة. وقد ذكر ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث أمثلة كثيرة من الأحاديث المختلفة التي حملها علىٰ أحد الوجوه المتقدّمة.

---

(١) الحجر: ١٥/٢٦، ٢٨، ٣٣.

(٢) الصافات: ٣٧/١١.

(٣) الرحمن: ٥٥/١٤.

(٤) البرهان/ الزركشي ٢: ٥٤، والإتقان/ السيوطي ٣: ٩٤.

(٥) الأعراف: ٧/٢٨.

(٦) الإسراء: ١٧/١٦.

(٧) البرهان/ الزركشي ٢: ٥٥.

إذاً اختلاف التنوّع يكون علىٰ وجوه عديدة كما صرّح به علماء أهل السُنّة ، فقد ذكر القاضي الدمشقي في شرح العقيدة الطحاوية أنَّ من اختلاف التنوّع ما يكون كلّ واحد من القولين أو الفعلين حقاً مشروعاً ، ومثّل له بالقراءات القرآنية ، كما مثّل له بالاختلاف الحاصل في صفة الأذان ، والإقامة والاستفتاح ، ومحلّ سجود السهو ، والتشهد ، وتكبيرات العيد ، ونحو ذلك .

ومنه ما يكون كلّ من القولين في معنى القول الآخر لكن العبارتين مختلفتان ، ومثّل له باختلاف كثير من الناس في ألفاظ الحدود ، وصوغ الأدلة ، والتعبير عن المسمّيات وغير ذلك .

وقال عن اختلاف التضاد : « وأمَّا اختلاف التضاد فهو القولان المتنافيان إمَّا في الأُصول وإمَّا في الفروع عند الجمهور الذين يقولون : المصيب واحد ـ إلىٰ أن قال : ـ وهذا يجري كثيراً لأهل السُنّة »[1] .

ومن أمثلة اختلاف التضاد ما جاء عن الصحابة والتابعين في تفسير القرآن الكريم ، إذ اختلفت أقوال الواحد منهم بما لا يمكن الجمع بينها بوجه من الوجوه ، وفي تفسير الطبري الشيء الكثير من ذلك . منه ما ورد عن ابن عباس في تفسير الآية : ﴿ **أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَاءِ** ﴾[2] .

فقد روىٰ الطبري ، عن ابن عباس أنّه قال : (يعني بالشجرة الطيبة المؤمن) ، ثمّ روىٰ عنه أيضاً بأنَّ المقصود من الشجرة الطيّبة هي النخلة ، وفي رواية ثالثة عنه بأنّه قال : (بل هي شجرة في الجنّة)[3] . ولا خلاف بأنَّ الجمع بين هذه المعاني المختلفة غير ممكن .

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ٢ : ٧٧٨ ـ ٧٧٩ .

(٢) إبراهيم : ١٤/٢٤ .

(٣) جامع البيان ١٦ : ٥٦٦ ـ ٥٧٣ .

كما روىٰ عنه أيضاً في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ ﴾[١]، بأنّه قال: (أي: بكرة وعشيّاً)، ثمَّ روىٰ عنه بأنَّ مقدار الحين هو ستة أشهر، وفي رواية أُخرىٰ أنَّه قال: (الحين سَنة)[٢]، ولا خلاف أيضاً في عدم إمكان الجمع بين معاني الحين هذه.

كما ورد اختلاف التضاد لدى الفقهاء من أئمة الجمهور فيما صرّحت به كتبهم، فقد روى ابن قتيبة من طريق سهل بن محمد، عن يحيى بن مخنف قال: «جاء رجل من أهل المشرق إلىٰ أبي حنيفة بكتاب منه بمكّة عاماً أوّلاً، فعرضه عليه ممّا كان يسأله عنه، فرجع عن ذلك كله. فوضع الرجل التراب علىٰ رأسه، ثمَّ قال: يا معشر الناس! أتيت هذا الرجل عاماً أوّلاً فأفتاني بهذا الكتاب، فاهرقت به الدماء، وأنكحت به الفروج، ثمَّ رجع عنه العام» ثمَّ روىٰ بعد ذلك عن أبي حنيفة بأنَّه قال: «كان رأياً رأيته، فرأيت العام غيره»[٣].

ومثل هذا ما اشتهر عن تراجع الإمام الشافعي عن فتاويه حين انتقل إلىٰ مصر، ولهذا تجد في الفقه الشافعي ـ في أغلب الأحيان ـ حكمين مختلفين في مسألة واحدة مع تعذّر الجمع بينهما.

كما وقع ذلك في فقه الإمام أحمد بن حنبل، بدليل وجود عبارة: (وفي إحدى الروايتين عن أحمد كذا) باطّراد في كتاب المغني لابن قدامة الحنبلي، وهذا يفصح عن وجود رأيين في المسألة الواحدة مع تعذّر الأخذ بهما معاً، بدليل اختيار المناسب من الروايتين وطرح الأُخرىٰ.

وهذا القدر يكفي لإثبات وجود اختلاف التضاد في فقه المذاهب الإسلامية الذي

---

(١) إبراهيم: ١٤/ ٢٥.

(٢) جامع البيان ١٦: ٥٧٣ ـ ٥٨٢.

(٣) تأويل مختلف الحديث/ ابن قتيبة: ٥١ ـ ٥٢.

أنكره من أنكره، وليس من شأن البحث استقصاء أمثلته، وليس لنا أن نعيبه علىٰ أحد، لاعتقادنا يقيناً بأنَّ أرباب المذاهب الإسلامية لم يكونوا أرباب أديان مختلفة، بل كلّهم حماة دين واحد، وأهل كتاب واحد، وأتباع نبي واحد، وما هذا الاختلاف بينهم إلّا اختلاف الرأي في اختيار الرواية أو المنهج.

٣ ـ ما ينفي اختلاف التضاد عن حديثي الكافي

أمّا عن اختلاف جوابات الأئمة عليهم السلام وتعدّدها كما مرَّ في حديثي الكافي، فلا يعني أنَّ جواباً واحداً منها قد أصاب الحق، وغيره قد جانبه، ويدلّ عليه أمران وهما:

الأوّل: وهو ما تقدَّم في فصل البحوث التمهيدية من إثبات عصمة الأئمة عليهم السلام، ومن ثبتت عصمته بالكتاب والسُنّة والعقل يستحيل أن يصدر منه غير الحق.

أمّا من لم يقل بعصمة الأئمة عليهم السلام فيلزمه حديث الثقلين ـ الذي تقدَّم تواتره من طرق السُنّة ـ علىٰ نفي مثل هذا الاختلاف عن أئمة أهل البيت عليهم السلام، لأنّهم قرنوا بموجبه إلى الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

وتعمّد الإفتاء بخلاف الواقع هو من الباطل الذي لا يجتمع صاحبه مع الكتاب العزيز عقلاً وشرعاً، بينما ينصّ حديث الثقلين علىٰ عدم افتراقهما حتىٰ يردا الحوض. وهذا يعني أنَّ كلاً منهما يؤيد الآخر.

الثاني: اختلاف الجواب باختلاف جهة السؤال وحيثيّته. فقد جاء عن الفيلسوف الشيرازي: «إنَّ للأمر الواحد قد تكون له جهات وحيثيّات، وله بكلّ جهة وحيثيّة حكم آخر مخالف للحكم الذي له جهة وحيثيّة أُخرىٰ. فالإنسان الواحد ـ كزيد مثلاً ـ يصدق عليه المقولات العشر التي هي أجناس عالية متباينة اجتمعت كلّها فيه، وصدقت عليه باعتبارات وجهات مختلفة. فهو من حيث كونه

حيواناً: جوهر، ومن حيث كونه طويلاً: كمّ، ومن حيث كونه ذا لون: كيف، ومن حيث كونه أيّاً: مضاف، ومن حيث كونه كاتباً: فاعل، ومن حيث كونه متحركا: منفعل. وهكذا في سائر المقولات العرضية، فهو من حيث كونه جوهراً ليس بكمّ ولا كيف... ومن حيث كونه كمّا ليس بجوهر ولا كيف...، بل الإنسان ليس من حيث هو إنسان إلّا إنسان دون غيره من العوارض اللازمة أو المفارقة ـ إلىٰ أن قال ـ: فإذا سأل: هل زيد كاتب أو ليس بكاتب، أو واحد أو أكثر؟ يمكن الجواب بطرفي النقيض. فعلىٰ هذا السبيل يجب أن يُعلم هذا المقام»[1].

ولمّا كانت المسألة في حديثي الكافي غير معروفة، وأسئلة السائلين عنها مجهولة أيضاً، فَلِم لا يكون جوابها ناظراً إلىٰ جهات وحيثيّات كلّ سؤال؟!

٤ ـ مع الشيخ أبي زهرة في توجيهه لمثل هذا الاختلاف

قال الشيخ أبو زهرة في توجيه هذا الاختلاف ما لفظه: «إذا تعارضت الروايتان وثبت أنَّ كلتيهما قيلت في مجلس واحد فإنَّه يبحث عن التوفيق بينهما، فعسىٰ أن يكون الكلام الذي أجاب به النبيّ صلى الله عليه وآله في أحدى الروايتين كان سؤال السائل فيه مقيّدا بوصف، فلو لوحظ القيد في الإجابة، وإجابة الثاني كانت مطلقة، لأنّ السؤال كان مطلقا وجاءت الإجابتان من غير أن يبيّن السؤال، فزعم القارئ من بعد أنّهما متعارضتان، ولعلّ من هذا النوع ما تعارضت فيه إجابات الصادق، وإجابات الباقر [عليهما السلام] في مجلس واحد لأشخاص مختلفين، ولعل اسئلتهم كانت مختلفة من حيث التقييد في السؤال والإطلاق فيه، ولعلّه في أحد السائلين ما فيه من قيود منبعثة من حالة لم يلاحظها في الآخرين، فجاءت الإجابات متعارضة في ظاهرها، ولو لوحظت القيود وأحوال السائلين لكانت الإجابات غير متعارضة

---

(١) شرح أصول الكافي/ صدر المتألّهين الشيرازي ٢: ٣٦٣.

ولكانت متلاقية»[١]. ثمَّ ذكر بعد ذلك كلاماً عن الإمام الشافعي يوضّح سرّ الاختلاف الظاهر في بعض الأحاديث، ثمَّ قال معقّبا: «هذا نظر الشافعي في تعارض الظواهر، من تعرّف أسباب القول، ولعلّ هذا يفسّر ما يروونه من أنَّ الصادق [عليه السلام]كان يفتي شخصاً في مسألة بحكم يغاير ما أفتىٰ به الآخر، إذ يكون ما بين الرجلين من اختلاف الحال والمعنىٰ ما اقتضىٰ تقييد الفتوىٰ، وكلتا الفتويين صحيحة في موضعها، وبالقيود التي كانت ملاحظة فيها»[٢].

وهذا التبرير وإن كان لا غبار عليه، إلّا أنَّ المُبَرَّر لا وجود له، ولم أقف عليه بالصورة التي ذكرها الشيخ أبو زهرة من أنَّ الصادق عليه السلام كان يفتي شخصاً في مسألة بحكم يغاير ما أفتىٰ به الآخر !! لا في كتاب الكافي ولا في غيره من كتب الشيعة، ولا شكّ أنَّه لا يريد بهذا الكلام توجيه التعارض في الأخبار مطلقاً، فهذا يطلب من التعادل والتراجيح في كتب الأُصول، بل يريد ما كان من ذلك في مجلس واحد لأشخاص مختلفين، وقد مرَّ ما فيه. وأغلب الظنّ أنَّه يهدف بهذا التبرير إلىٰ ما ورد في حديثي الكافي المذكورين. وبالتالي فإنَّ كلامه عن الإمام الصادق عليه السلام ـ وإن حاول الدفاع عنه ـ لا أساس له من الصحّة ، ولا أدري من أين أخذه وما هو مصدره وكيف استنتجه ؟ اللّهمّ إلّا أن يقال أخذه من (محصل الرازي) أو غيره، ولم يرجع فيه إلىٰ كتب الشيعة.

تقويم دعوى الاختلاف في جوابات الأئمة

يظهر من كلمات المعترضين علىٰ ما في حديثي الكافي المتقدّمين أنّهم لم يراعوا توارد الأسئلة علىٰ أمر ما، فحسبوا أنَّ كلّ سؤال قد ورد بلفظ سابقه من غير زيادة أو نقصان، أو تقييد أو إطلاق، وما ينطوي عليه اختلاف اللفظ من سائل

---

(١) الإمام الصادق/أبو زهرة: ٤٢١.

(٢) الإمام الصادق: ٤٢٢.

لآخر ممّا يتطلّب أن يكون الجواب واحداً لا اختلاف فيه لعدم اكتناف تلك الأسئلة من قيود وأحوال يمكن مراعاتها في الجـواب، وهـذا هـو المستحيل بـعينه، لأنّ السائلين لم يكونوا في مكان واحد وفي آن واحد حتىٰ يمكن أن يحتمل ـ ولو عن بعد ـ بأنَّ أحدهم قد سأل، ثمَّ أُجيب، وردّد الآخر اللفظ بعينه فـأُجيب بجـواب آخر، وهكذا الثالث فالرابع.

وما في الحديثين هو توارد السائلين مع فسحة بينهم ممّا يحتّم ذلك عدم اتفاقهم علىٰ صياغة سؤال بلفظ معيَّن، وهذا ممّا لا يـصحُّ مـعه الاعـتراض عـلىٰ مـا في الحديثين إلّا بعد أن يثبت المعترض إثبات شيء قد نُفي، أو نفي شيء قد أُثـبت، بحيث يشترك المثبت والمنفي في الاسم، والحدث، والزمان، والأفعال، والحـقيقة؛ لأنَّ معنى اتّهامهم هو هذا. أمّا لو كان الاسم حقيقة في أحد الجوابين، وفي الآخر مستعاراً ونُفي أحدهما وأُثبت الآخر لم يعد ذلك تناقضاً ولا اختلافاً كما نصّ عليه أبو بكر الصيرفي في شرح رسالة الشافعي[(١)]، وأنّىٰ لأصحاب الاتّهام المذكور أن يقدروا علىٰ إثبات ذلك؟

ومن ثمَّ يقال لمن زعموا وجود اختلافات في جوابات الأئمة عليهم السلام، وأنّهم كانوا يفتون شخصاً في مسألة بحكم يغاير ما أفتوه بذات المسألة من قـبل، ثمَّ وضـعوا التقيّة ليبرّروا بها كلّ ذلك: بأنّه مردود عليكم، لأنّه لو صحَّ ما تدّعون لذاع ذلك واشتهر علىٰ لسان من يتمنىٰ مثل هذا الصيد الحنيذ.

ولعمري إنَّ موقفهم هذا هو أشبه بما كان من موقف مَن سأل أحد العلماء عن قوله تعالىٰ: ﴿ لَا أُقْسِمُ بِهَٰذَا الْبَلَدِ ﴾[(٢)] فقال: «فأخبر تعالىٰ أنّه لا يقسم بـه، ثمّ

---

(١) البرهان/الزركشي ٢: ٥٣ـ٥٤.

(٢) البلد: ٩٠/١.

أقسم به في قوله: ﴿ وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ ﴾[(١)]. فقال: أيّما أحبّ إليك ؟ أُجيبك ثمّ أقطعك، أو أقطعك ثمَّ أُجيبك ؟ فقال: أقطعني ثمَّ أجبني. فقال له: إعلم أنَّ هذا القرآن نزل علىٰ رسول الله ﷺ بحضرة رجال، وبين ظهراني قوم كانوا أحرص الخلق علىٰ أن يجدوا فيه مغمزاً وعليه مطعناً، فلو كان هذا عندهم مناقضة لتعلّقوا به، وأسرعوا بالردّ عليه، ولكنّ القوم علموا وجهلت، ولم ينكروا ما أنكرت. ثمّ قال له: إنَّ العرب قد تدخل (لا) في أثناء كلامها وتلغي معناها، وأنشد فيه أبياتاً »[(٢)].

ولا ريب أنَّ الأئمة عليهم السلام قد عاشوا زمن التحدّي ولكن ليس مع مشركي قريش كما عاشه القرآن الكريم بل مع قادة المسلمين وحكّامهم، وما أنبأ به أبو حنيفة ـ كما مرَّ في هذا الباب ـ [(٣)] من إلقاء مسائله الأربعين على الإمام الصادق عليه السلام بحضرة المنصور العباسي، تعكس رغبة الحكّام في إيجاد ثغرة ما في حياة الإمام، ولو من باب الانقطاع في المناظرة !!

وإذا كان الإمام باعتراف النعمان ـ كما تقدَّم ـ من أعلم الناس باختلاف الناس، فكيف يعقل أن لا يلتفت لما اختلف فيه هو، فيفتي شخصاً في مسألة بحكم يغاير ما أفتىٰ به الآخر في المسألة ذاتها ؟!

وهل يعقل بعد ذلك سكوت المنصور وهو (أمير المؤمنين) إزاء مثل هذا الاختلاف المبرّر سلفاً بمفاهيم جديدة موضوعة في الإسلام ؟!! لا سيّما وأنَّ الناس قد افتتنوا بالإمام علىٰ حدِّ تعبير الخليفة المنصور، وهو الحريص كلّ الحرص على اكتشاف مثل هذه الدعوىٰ لو كانت لها جذور.

---

(١) التين: ٣/٩٥.

(٢) البرهان/ الزركشي ٢: ٤٦، والإتقان/ السيوطي ٣: ٩٩.

(٣) راجع قول أبي حنيفة في الفقرة (١١) في الفصل الأوّل من هذا الباب ص ٦٤١.



الفصل الثالث

أَحادِيثُ ٱلتَّقِيَّةِ وٱلكِتْمان

في كتابِ ٱلكَافي



أحاديث التقيّة

لقد مرّ في جوابات الشبهات والطعون المتقدّمة ما يثبت أنّ التقيّة من المفاهيم الإسلامية الأصيلة في هذا الدين، حيث شُرّعت في فجر الرسالة الإسلامية، حتىٰ إنّ صاحب الرسالة الأعظم ﷺ قد بدأت دعوته الناس إلىٰ دين الحق من دائرة التقيّة، إشفاقا منه ﷺ علىٰ هذا الدين من قوّة المشركين يومذاك، إذ لم يجاهر بالدعوة إلى الإسلام إلّا بعد ثلاث سنين من نزول الوحي باتّفاق جميع المسلمين[1].

وقد مرّ أيضاً تصريح الصحابة ومن جاء بعدهم وصولاً إلىٰ أئمة المذاهب الإسلامية وفقهائهم بمشروعية التقيّة وجواز العمل بها عند الضرورة مطلقاً إلّا ما استثني من ذلك بدليل معتبر كالدماء، أو انتهاك الحرمات، أو جعل مصلحة من مصالح الإسلام في مواجهةالخطر، وما إلىٰ ذلك من أمور أُخرىٰ حرّمت فيها التقيّة.

وعليه فإنّ الدفاع عن مفهوم التقيّة في أحاديث الكافي لا يعني الدفاع عن كتاب شيعي مهما كانت هويّة مؤلّفه، بل هو دفاع عن مفهوم إسلامي اتّفق المسلمون علىٰ أنّه ممّا شُرّع في القرآن الكريم والسُنّة المطهّرة.

ولذا فإنّ ما يوجّه إلى الكليني ﵀ من لوم علىٰ تلك الأحاديث فإنّما هو موجه

---

(١) راجع السيرة النبويّة/ابن هشام ١: ٢٨٠، والسيرة النبويّة/ابن كثير ١: ٤٢٧، والسيرة الحلبية/علي ابن برهان الدين الشافعي ١: ٢٨٣، والسيرة النبويّة/أحمد زيني دحلان ١: ٢٨٢ ـ مطبوع بهاش السيرة الحلبية، وطبع مستقلاً بدار المعرفة ـ بيروت ١: ١٢٣، وتاريخ الطبري ١: ٥٤١ ـ تاريخ ما قبل الهجرة، والكامل في التاريخ ٢: ٦٠، والبداية والنهاية ٣: ٣٧، وسائر كتب التفسير عند تفسير الآية: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ الشعراء: ٢١٤/٢٦.

إلى القرآن الكريم والسُنّة النبويّة، وإن لم يكن ذلك مقصوداً، وهذا ما يستوجب الوقوف عند تلك الأحاديث، مع عدم الاعتناء بدراسة أسانيدها، وذلك لإخراج مضامينها بطرق كثيرة جداً ـ في كتب الحديث الأُخرىٰ ـ يعضد بعضها بعضاً[١] مع عدم خروج تلك الأحاديث عن الإطار المحدّد للتقيّة في الفقه الإسلامي والذي سبق توضيحه في جواب الشبهة الأُولىٰ. وهذا ما يبعث على الاطمئنان بسلامة المضمون فيها جميعاً، وإن كانت بعض طرقها ضعيفة أو مجهولة كما يظهر من تصنيفها في مرآة العقول[٢].

وممّا تجدر الإشارة إليه ـ قبل الشروع بدراسة موضوع التقيّة في أحاديث الكافي ـ هو التنبيه علىٰ أمرين:

الأوّل: أنَّ أحاديث التقيّة قد خصّص لها باب في الكافي باسم (باب التقيّة)، احتوىٰ علىٰ ثلاثة وعشرين حديثاً، وارتبط بهذا الباب باب آخر بعنوان (باب الكتمان) اشتمل علىٰ ستة عشر حديثاً، وكلّ ذلك في كتاب الإيمان والكفر من أُصول الكافي، مع وجود بعض الأحاديث الأُخرى التي لم تجمع في بابها المذكور، بل وزّعت هنا وهناك في أجزاء الكافي (أُصولاً وفروعاً وروضة) ربما تصل بمجموعها إلىٰ ما يقرب من العدد المذكور في باب التقيّة. وسوف لن يتمّ تناول جميع تلك الأحاديث، بل سيكون البحث في الأحاديث المطعون فيها، مع الإشارة إلىٰ مورد كلّ طعن وصاحبه.

الثاني: لم يناقش أصحاب الطعون أيّ حديث من أحاديث التقيّة في الكافي نقاشاً علميّاً، بل يكفي في رفضها أن تكون مخالفة لأذواقهم، والدليل عليه أنَّهم لم يذكروا شيئاً إزاء ما رفضوه إلّا من قبيل أنّه من الخداع، والكذب، والنفاق،

---

(١) راجع بحار الأنوار ٧٥: ٣٩٣ ـ ٤٤٣ الأحاديث من ١ ـ ١٠٩ ذكرها في كتاب العِشرة، باب التقيّة والمداراة.

(٢) مرآة العقول / المجلسي ٩: ١٦٥ ـ ١٨٦، وقد صنفت فيه أحاديث التقيّة في الكافي إلى: الصحيح، والحسن، والموثق، والضعيف، والمجهول. فراجع.

والتضليل، والحيلة والمكر، والغش في الدين، وبالتالي فإنَّ تلك الأحاديث ـ في نظرهم ـ لا أصل لها في الدين. نعم، قد استدلّ بعضهم بما لا دليل فيه علىٰ ما يدّعيه كما سيبيّنه البحث.

هذا وقد بلغت الأحاديث الموصوفة بهذا الوصف عندهم ستة عشر حديثاً، عشرة منها في التقيّة، وأربعة في الكتمان، وهي :

الحديث الأوّل[(١)] :

عن أبي عمر الأعجمي، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: «**يا أبا عمر إنَّ تسعة عشار الدين في التقيّة، ولا دين لمن لا تقيّة له، والتقيّة في كلّ شيء إلّا في النبيذ والمسح على الخفّين**»[(٢)].

لا شكَّ أنَّ الأحكام التكليفية الخمسة لها مصاديق جمّة في هذا الدين، وقد قُسّمت التقيّة من حيث الحكم إلىٰ هذه الأقسام الخمسة من وجوب، وحرمة، وإباحة، وكراهة، واستحباب، كما نصَّ عليه القرافي في الفروق، إذ قسّم المداهنة المحلّلة إلىٰ هذه الأقسام الخمسة، وهو لا يريد بالمداهنة إلّا التقيّة، حيث استدلّ علىٰ حلّيتها بقول أبي الدرداء الذي نسبه إلىٰ أبي موسى الأشعري : «إنّا لنكشرّ في وجوه قوم وإنَّ قلوبنا لتلعنهم»[(٣)].

ولو لوحظت الموارد التي حُرِّمت فيها التقيّة قياساً إلى الجائزة منها في الدين، لما كانت تساوي شيئاً بالنسبة إليها.

وقد تقدَّم عن أهل السُنّة تجويز التقيّة في تلفّظ كلمة الكفر، والطلاق عند

---

(١) طُعن الحديث في: الشيعة معتقداً ومذهباً/ د. صابر عبد الرحمن: ٨٨، بطلان عقائد الشيعة/ محمد عبد الستار التونسي: ٧٢، أحوال أهل السُنّة في إيران/ عبد الحق الأصفهاني: ١٠٢.

(٢) أُصول الكافي ٢: ١٧٢ / ٢ ـ باب التقيّة. وانظر الحديثين ٥ و ١٢ من الباب المذكور.

(٣) الفروق/ القرافي ٤: ٢٣٦ (الفرق الرابع والستون والمائتان).

الإكراه، والهبة، والعتق، والبيع، والابتياع، والنذر، والأيمان، والزنا، والإقرار، والرجعة، والنكاح، والإنكاح، وأكل لحم الخنزير، ولحم الميتة، والدم، وشرب الخمر، وشرب البول، والسرقة، وإتلاف مال الغير، وأكل طعام الغير، وشهادة الزور، وقذف المحصنات، والافتراء على المسلم، وترك الصلاة، والإفطار في شهر رمضان، ومداراة الظالمين، والعطية لهم، والإقبال بالوجه عليهم، وغير ذلك من الأُمور الكثيرة جداً الواقعة تحت دائرة الإكراه فيما نصّت عليه كتب الفقه لدى المذاهب الإسلامية، وبالجملة فإنّ التقيّة عند أهل السُنّة تدخل في جميع أبواب الفقه من عبادات، و معاملات، وعقود، وإيقاعات، بل جوّزوها في الأفعال العرفية التي لا تختصّ بالأحكام كما يتضّح من أبواب مداراة الناس في كتبهم الحديثية.

وعليه يكون قوله عليه السلام **«إنّ تسعة أعشار الدين في التقيّة»** ناظراً إلىٰ هذا المعنىٰ، أي كثرة ما يُبتلىٰ به المؤمن في دينه، ولا مخرج من ذلك إلّا بالتقيّة، خصوصاً إذا كان في وسط يسود فيه الظلم والطغيان، وتكثر فيه الفوضىٰ وينعدم الأمان.

وقد يكون المراد من قوله عليه السلام **«إنّ تسعة أعشار الدين في التقيّة»** الإشارة إلىٰ قلّة الحقّ وأهله وكثرة الباطل وأهله، فكأنّ الحقّ عُشر، والباطل تسعة أعشار ولا بُدّ لأهل الحقّ من المماشاة مع أهل الباطل فيها حال ظهور دولتهم ليسلموا من بطشهم.

وهذا هو ما بيّنه المازندراني في شرح أُصول الكافي[1].

ويؤيّد هذا الوجه ما ورد في القرآن الكريم، حيث وصف أهل الباطل بالكثرة الكثيرة، بينما وصف أهل الحقّ بالقلّة القليلة، وذلك في جملة من الآيات الكريمة

---

(١) شرح أُصول الكافي/المازندراني ٩: ٢/١١٠.

نذكر منها :

قال تعالىٰ: ﴿ وَمَا أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾.
(يوسف: ١٠٣/١٢)

وقال تعالىٰ: ﴿ فَأَبَىٰ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُوراً ﴾.
(الإسراء: ٨٩/١٧ والفرقان: ٥٠/٢٥)

وقال تعالىٰ: ﴿ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾
(غافر: ٥٩/٤٠، الرعد: ١/١٣، هود: ١٧/١١)

وقال تعالىٰ: ﴿ مِنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَاسِقُونَ ﴾.
(آل عمران: ١١٠/٣)

وقال تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّ كَثِيراً مِّنْ ٱلنَّاسِ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ ﴾.
(الروم: ٨/٣٠)

وقال تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّ كَثِيراً مِّنَ ٱلْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾.
(ص: ٢٤/٣٨)

وقال تعالىٰ: ﴿ وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللهِ ﴾.
(الأنعام: ١١٦/٦)

وقال تعالىٰ: ﴿ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَآءَ مَا يَعْمَلُونَ ﴾.
(المائدة: ٦٦/٥)

وقال تعالىٰ: ﴿ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ ﴾.
(الحج: ١٨/٢٢)

وقال تعالىٰ: ﴿ وَتَرَىٰ كَثِيراً مِّنْهُمْ يُسَارِعُونَ فِي ٱلإِثْمِ وَٱلْعُدْوَانِ ﴾.
(المائدة: ٦٢/٥)

وقال تعالىٰ: ﴿ يَعْرِفُونَ نِعمَةَ ٱللهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَها وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْكَافِرُونَ ﴾.
(النحل: ٨٣/١٦)

وقال تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّ كَثِيراً لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾.
(الأنعام ٦: ١١٩)

وقال تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَتَّبِعُواْ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيراً ﴾.
(المائدة ٥: ٧٧)

وقال تعالىٰ: ﴿تَرَىٰ كَثِيراً مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾.
(المائدة: ٨٠)

وقال تعالىٰ: ﴿ فَمِنْهُم مُّهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ ﴾.
(الحديد: ٥٧/٢٦)

وقال تعالىٰ: ﴿ لَقَدْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَىٰ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾.
(يس: ٣٦/٧)

هذا في وصف الباطل وأهله من الظالمين والفاسقين والباغين والكافرين، بينما نرىٰ أنَّ أهل الحقّ قليلون كما يصفهم القرآن الكريم:

قال تعالىٰ: ﴿ وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾.
(هود: ١١/٤٠)

وقال تعالىٰ: ﴿ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ ﴾.
(سبأ: ٣٤/١٣)

وقال تعالىٰ: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُواْ ٱلصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾.
(ص: ٣٨/٢٤)

وصفوة القول: إنَّ صدر الحديث ممّا لا مجال للطعن فيه، فهو على المعنى الأوّل مؤيّد بما في فقه المذاهب الإسلامية، وعلى المعنى الثاني مؤيّد بعشرات الآيات القرآنية.

أمّا قوله عليه السلام: «ولا دين لمن لا تقيّة له» فهو غير محمول علىٰ إطلاقه، حيث ورد في الكافي ما يدلّ علىٰ أنَّ المراد منه هو ليس نفي الإيمان عمّن لا تقيّة له، بل نفي كمال الإيمان. فعن عبد الله بن عطاء قال: «قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجلان من أهل الكوفة أُخذا، فقيل لهما: ابرأا من أمير المؤمنين، فبرئ واحد منهما وأبى الآخر،

فخُلّي سبيل الذي برئ وقتل الآخر ؟ فقال : «**أمّا الذي برئ ، فرجل فقيه في دينه ، وأمّا الذي لم يبرأ فرجل تعجّل إلى الجنة** »[(١)] .

وأمّا قوله عليه السلام : « **والتقيّة في كلّ شيء إلّا في النبيذ والمسح على الخفّين** » . أي في كلّ شيء تجوز التقيّة مع الاضطرار ، وليس الأمر كما تصوّره من طعن في الحديث بأنّ الشيعة تجوّز التقيّة في كلّ شيء مطلقاً ، فعن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « **إنّما جعلت التقيّة ليحقن بها الدم ، فإذا بلغ الدم فليس تقيّة** »[(٢)] .

أمّا استثناء التقيّة في النبيذ ومسح الخفّين ، فلا ينافي قول الشيعة بجواز التـقيّة فيهما فهو من الوضوء الاضطراري الذي لا يكون إلّا تقيّة ويراد به : « الباعث علىٰ ترك الكيفيّة الشرعية والإتيان بالعمل علىٰ وفق الهيئة البدعية »[(٣)] .

وفي مصباح الفقيه : « وكيف كان فالواجب عليه في حال التقيّة تكليفاً ووضعاً ، إنّما هو مسح الخفّين لو لم تؤدّ التقيّة به بلا خلاف فيه ظاهراً »[(٤)] .

ذلك لأنّ هذه المسائل الثلاث إمّا أن يكون نفي التقيّة فيها من مختصّات الإمام عليه السلام لِما تأوّله زرارة كما في التهذيب ، قال : « قلت له : هل في مسح الخفّين تقيّة ؟ فقال : ثلاثة لا أتّقي فيهن أحداً : شرب المسكر ، ومسح الخفيّن ، ومتعة الحج . قال زرارة : ولم يقل : الواجب عليكم أن لا تتّقوا »[(٥)] .

وإمّا أن يكون الضرر الحاصل بعدم التقيّة يسيراً كما تأوّله الشيخ الطوسي ، قال الشهيد الأوّل : « وتأوّله الشيخ بالتقيّة لأجل مشقّة يسيرة لا تبلغ حدّ الخوف على

---

(١) أُصول الكافي ٢ : ٢١/١٧٥ ـ باب التقيّة .

(٢) أُصول الكافي ٢ : ١٦/١٧٤ ـ باب التقيّة .

(٣) كشف الغطاء / الشيخ جعفر آل كاشف الغطاء : ٩٠ ـ كتاب الطهارة .

(٤) مصباح الفقيه / آغا رضا الهمداني : ١٦٤ ـ كتاب الطهارة .

(٥) تهذيب الأحكام / الطوسي ١ : ١٠٩٣/٣٦٢ .

النفس أو المال لما فرض جواز ذلك للتقيّة. قلت: ويمكن أن يقال: إنَّ هذه الثلاث لا يقع الإنكار فيها من العامّة غالباً، لأنَّهم لا ينكرون متعة الحج، وأكثرهم يحرّم المسكر، ومن خلع خفّيه وغسل رجليه فلا إنكار عليه، والغسل أولىٰ منه عند انحصار الحال فيهما، وعلىٰ هذا يكون نسبته إلىٰ غيره كنسبته إلىٰ نفسه، في أنّه لا ينبغي التقيّة فيه، وإذا قدر خوف ضرر نادر جازت التقيّة»[١].

وقال في الوافي: «حمله في التهذيبين علىٰ اختصاص نفي التقيّة فيه بنفسه كما أوّله به زرارة، لعلمه بأنَّه لا يحتاج إليها فيه، أو أنَّ المراد به تقيّة لا تبلغ الخوف على النفس أو المال، وجوّز في الاستبصار حمله على التقيّة في الفتوىٰ بالمنع؛ لأنَّ ذلك معلوم من مذهبه ومذهب آبائه عليهم السلام»[٢]. أي: أنَّ التقيّة لا تنفع الإمام في هذه الأُمور قطعاً؛ لأنَّ حكمها في مذهب أهل البيت عليهم السلام معروف لدى المذاهب الإسلامية.

ومن هنا يتّضح أنَّ إنكار الدكتور صابر عبد الرحمن لهذا الحديث من الكافي علىٰ أساس أنَّه من الكذب والنفاق ـ فيما تقدَّمت الإشارة إليه ـ مع عدم مناقشته إنَّما ينمّ عن جهله إزاء ما يروىٰ بكتب الحديث، مع عدم اطّلاعه علىٰ فقه مذهبه بشأن التقيّة.

الحديث الثاني:

«عن أبي بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: **«التقيّة من دين الله»**، قلت: من دين الله؟ قال: **«إي والله من دين الله، ولقد قال يوسف عليه السلام: ﴿أَيَّتُهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ﴾[٣]، والله ما كانوا سرقوا شيئاً، ولقد قال إبراهيم عليه السلام: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾[٤]، والله**

---

(١) ذكرى الشيعة/الشهيد الأوّل محمد بن مكي العاملي: ٩٠ ـ كتاب الطهارة، التنبيه الثالث في أحكام المسح.
(٢) الوافي ٦: ٣٠٦.
(٣) يوسف: ٧٠/١٢.
(٤) الصافات: ٨٩/٣٧.

ما كان سقيماً » »[١].

استدلَّ في (الشيعة والسُنّة)[٢] علىٰ بطلان هذا الحديث ـ بعد أن شتم الشيعة ـ بما لا دليل فيه علىٰ ذلك، وهو قوله تعالىٰ ﴿ يَا أَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾[٣].

أقول: ذكر الشيخ الأميني اتّفاق ثلاثين عالماً من علماء أهل السُنّة علىٰ نزول الآية بحق أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام[٤]. ولسان الآية المفتتح بالأمر والوعيد والتهديد والمختتم بضمان العصمة في التبليغ، يكشف عن أنَّ تبليغ أمر الولاية الكبرىٰ قد مرَّ بدور ما من أدوار التقيّة مؤقّتاً حذراً من الناس في تكذيبهم لهذا الأمر الخطير.

وهذا لا يعني تهاونه صلى الله عليه وآله وسلم بشأن الوحي ـ وحاشاه من ذلك ـ وقد مرَّ في هذا الباب أنَّ من عقيدة الشيعة أنّه لا تجوز التقيّة على النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في الأُمور التي لا تُعلم إلّا من جهته، غاية الأمر أنّه تريّث في التبليغ ريثما يتمّ الاطمئنان علىٰ نتائجه، أمّا الأمر الوارد بالتبليغ في هذه الآية والمقترن بالإنذار والتهديد، فهو لا يعني تحريم التقيّة لثبوت تشريعها، وإنّما يعني الأمر بالإسراع في تبليغ هذا الأمر العظيم عند الله عزّ وجلّ الذي يعادل الرسالة بأكملها، ويستحقّ أن ينذر لأجله أحبّ الخلق إليه.

أمّا عن الآيتين المستدلّ بهما في الحديث، فلا ريب من أنَّ يوسف وإبراهيم عليهما السلام لم يكذبا قطّ، وما ورد في صحيح البخاري عن أبي هريرة في تكذيب الأنبياء كما

---

(١) أُصول الكافي ٢: ٣/١٧٢ ـ باب التقيّة.

(٢) الشيعة والسُنّة/إحسان إلهي ظهير: ١٥٣ ـ ١٥٤.

(٣) المائدة: ٦٧/٥.

(٤) الغدير/الأميني ١: ٢١٤ ـ ٢٢٩.

سنبيّنه في الحديث عن شبهة التحريف يضرب به عرض الحائط[١].

فقد ذكر المفسّرون وجوهاً عديدة لمعنىٰ قوله: ﴿ أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ ﴾، لعلّ من أوجهها (أي: لسارقون يُوسف من أبيه)[٢]. ويؤيّده ما جاء عن أبي عبد الله عليه السلام وقد سئل عن الآية فقال: «**إنّهم سرقوا يوسف من أبيه، ألا ترىٰ أنّه قال لهم حين قالوا ماذا تفقدون. قالوا: نفقد صواع الملك، ولم يقولوا سرقتم صواع الملك، إنّما عنىٰ يوسف من أبيه**»[٣].

وأمّا معنىٰ قوله ﴿ إِنِّي سَقِيمٌ ﴾ فيوضّحه قوله تعالىٰ: ﴿ فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي ٱلنُّجُومِ ﴾ أي أنّه استدلّ بها علىٰ وقت حمّىٰ كانت ترتاده، فأنبأ عن ذلك بقوله ﴿ إِنِّي سَقِيمٌ ﴾ أي: سأُسقم، ومن أشرف علىٰ شيء جاز أن يقال أنّه فيه كما قال تعالىٰ: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴾[٤].

كما بيّن المفسّرون وجوهاً أُخرىٰ من التورية والمعاريض في هاتين الآيتين ممّا يخرجها عليه السلام من الكذب.

وعليه فإنّ «الاستشهاد بالآيتين على التنظير لرفع الاستبعاد عن جواز التقيّة، بأنّه إذا جاز ما ظاهره الكذب لبعض المصالح التي لم تصل إلىٰ حدّ الضرورة فجواز إظهار خلاف الواقع قولاً وفعلاً عند خوف الضرر العظيم أولىٰ، أو المراد بالتقيّة ما

---

(١) قال الرازي: «قال بعضهم ذلك القول عن إبراهيم عليه السلام كذبة، ورووا فيه حديثا عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: «**ما كذب إبراهيم إلّا ثلاث كذبات**». قلت لبعضهم: هذا الحديث لا ينبغي أن يقبل؛ لأنّ نسبة الكذب إلىٰ إبراهيم عليه السلام لا تجوز. فقال ذلك الرجل: فكيف يحكم بكذب الرواة العدول؟ فقلت: لما وقع التعارض بين نسبة الكذب إلى الراوي وبين نسبته إلى الخليل عليه السلام، كان من المعلوم بالضرورة أنّ نسبته إلى الراوي أولىٰ» التفسير الكبير ١٦: ١٤٨.

(٢) التفسير الكبير ١٨: ٧٩، والتبيان في تفسير القرآن / الطوسي ٦: ١٧٠.

(٣) البرهان في تفسير القرآن/ البحراني ٢: ٢٦١.

(٤) الزّمر: ٣٩/ ٣٠، وانظر التبيان في تفسير القرآن / الطوسي ٨: ٥٠٩، والتفسير الكبير ٢٦: ١٤٧.

يشمل تلك الأُمور أيضاً»[١].

الحديث الثالث[٢]:

«عن حبيب بن بشر قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «**سمعت أبي يقول: لا والله ما علىٰ وجه الأرض شيء أحبّ إليّ من التقيّة، يا حبيب إنّه من كانت له تقيّة رفعه الله، يا حبيب من لم تكن له تقيّة وضعه الله**.. الحديث»»[٣].

ورد في الحديث الشريف أنَّ: «**أحبّ الأعمال إلى الله الحبّ في الله**»[٤]، وحبّ التقيّة هو من الحبّ في الله، إذ لو فرض إقدام سائر المؤمنين علىٰ ما أقدم عليه حجر ابن عدي بن حاتم الطائي وأصحابه من الشهداء الذين خيّرهم ابن أبي سفيان بين البراءة من أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام وبين الموت، فآثروا الموت علـى الحياة، لو فرض ذلك لأُبيد جميع المؤمنين من شيعة عليّ عليه السلام، ولهذا ورد عن الإمام الصادق عليه السلام قوله: «**ماامنع ميثم رضي الله عنه من التقيّة، فوالله لقد علم أنَّ هذه الآية نزلت في عمّار وأصحابه: ﴿ إلاّ مَن أُكرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإيْمَانِ ﴾**»[٥]، كما وصفت التقيّة بأنّها جُنَّة المؤمن، وتُرْسُ الله بينه وبين خلقه[٦]، وبهذا فإنَّ حبّ التقيّة جبٌّ لحياة المؤمنين الذين أحبّهم الله ورسوله الكريم، وحينئذٍ يصحُّ أن يقال: إنَّ حبّها ـ بهذا المعنىٰ ـ من الحبّ في الله، فتكون من أحبّ الأعمال.

ولا شكَّ في أنَّ من لم يتّقِ المكاره سيتعرّض لما لا يُطيق فيُذلّ نفسه بالإهانة أو

---

(١) مرآة العقول ٩: ١٦٨.

(٢) طُعن الحديث في: الشيعة في التصور الإسلامي / عليّ عمر فريج: ١٥١، وأحوال أهل السُنّة في إيران / عبد الحق الأصفهاني: ١٠٢ـ١٠٣.

(٣) أُصول الكافي ٢: ٤/١٧٢ـ باب التقيّة.

(٤) كنز العمال ٩: ٢٤٦٤١/٤ـ عن مسند أحمد بن حنبل بروايته عن أبي ذر.

(٥) أُصول الكافي ٢: ١٥/١٧٤ ـ باب التقيّة.

(٦) أُصول الكافي ٢: ١٧٤ـ ١٤/١٧٥ و ١٩ ـ باب التقيّة.

الضرب والتنكيل وما إلىٰ ذلك، وهذا هو من المنهيّ عنه كما في رواية ابن عمر، عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «لا ينبغي للمؤمن أن يذلّ نفسه». قال: قلت: يا رسول الله! كيف يذلّ نفسه؟ قال: «يتعرّض من البلاء لما لا يطيق»»[١]. ومن هنا يُفهم قوله عليه السلام: «من كانت له تقيّة رفعه الله...».

الحديث الرابع[٢]:

«عن درست الواسطي قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «مابلغت تقيّة أحد تقيّة أصحاب الكهف، إن كانوا يشهدون الأعياد، ويشدّون الزنانير، فأعطاهم الله أجرهم مرّتين»»[٣].

وممّا يدفع اعتراض من اعترض علىٰ هذا الحديث وحكم ببطلانه، هو إثبات أنّ أصحاب الكهف كانوا يتّقون قومهم فعلاً، ومن ثمّ بيان الفرق بين تقيّتهم وتقيّة غيرهم.

فنقول: إنّ للمفسّرين في بيان قصّة أصحاب الكهف أقوالاً أشهرها ثلاثة، نوجزها باختصار:

القول الأوّل: إنّهم هربوا من الملك بعد أن دعاهم إلىٰ عبادة الأصنام، فلجأوا إلى الكهف الذي سدّه الملك عليهم ليموتوا فيه، وإنّ رجلين من المؤمنين كانا يكتمان إيمانهما كتبا أسماءهم وأنسابهم وخبرهم في لوح من رصاص وجعلاه في تابوت من نحاس في البنيان لعلّ الله يُطلع عليهم قوماً مؤمنين فيعلمون أخبارهم[٤]. وقد أُسند هذا القول لابن عباس. وهذا صريح بأنّهم كانوا يتّقون قومهم ويكتمون إيمانهم ولكنّهم لمّا أُكرهوا علىٰ عبادة الأصنام، لم يسعهم إلّا الهروب بدينهم، وكتم

---

(١) كشف الأستار/ الهيثمي ٤: ١١٢/٣٣٢٣.

(٢) طعن الحديث في: الشيعة وتحريف القرآن/ محمد مال الله: ٣٦.

(٣) أُصول الكافي ٢: ١٧٣/٨ ـ باب التقيّة.

(٤) زاد المسير/ ابن الجوزي ٥: ١٠٩، والجامع لأحكام القرآن/ القرطبي ١٠: ٣٥٧.

الإيمان لا يكون بالعزلة عن الناس بل بمعاشرتهم و مخالطتهم.

القول الثاني : إنَّهم هربوا من ملكهم بجناية اتُّهم بها أحد المؤمنين من الذين يكتمون إيمانهم، وكان أصحاب الكهف من رفاق هذا المؤمن وأصحابه، فخافوا من الملك بعد أن أمر بطلبهم، فهربوا منه إلى الكهف.

وقد نُسب هذا القول إلىٰ وهب بن منبه(١). وهذا القول علىٰ ضعفه فهو أصرح من الأوّل بتقيّتهم قبل هروبهم، إذ كانوا يكتمون الإيمان.

القول الثالث : إنَّهم كانوا أبناء عظماء المدينة وأشرافهم، خرجوا من المدينة علىٰ غير ميعاد لما كان من أمر ملكهم الذي يعبد الأوثان ويجبر الناس علىٰ عبادتها، فاتّفقت كلمتهم على الهروب بدينهم منه فلجأوا إلى الكهف. وقد نُسب هذا إلى ابن عباس، ومجاهد، وقتادة وعكرمة(٢).

وهذا القول كسابقيه يدلّ علىٰ أنَّهم كانوا يكتمون الإيمان مع منزلتهم وشرفهم في قومهم. ولعلّ فيما نقله الرازي من كلام نسبه إلىٰ أميرالمؤمنين عليّ عليه السلام في بيان عدد أصحاب الكهف أقوىٰ في الدلالة علىٰ تقيّتهم، فقال: «كان عليّ بن أبي طالب عليه السلام يقول: كانوا سبعة، وأسماؤهم هذا: يمليخا، مكسلمينا، مسلثينا، وهؤلاء الثلاثة كانوا أصحاب يمين الملك. وكان عن يساره: مرنوس، ودبرنوس، وسادنوس، وكان الملك يستشير هؤلاء الستّة في مهمّاته. والسابع هو الراعي الذي وافقهم لمّا هربوا من ملكهم. واسم كلبهم: قطمير»(٣).

وبموجبه فلا يمكن تصوّر عدم تقيّتهم، إلّا أن يقال بأنَّهم لم يكونوا مؤمنين

---

(١) زاد المسير ٥: ١١٠، وقريب منه في التبيان ٧: ١٢.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٠: ٣٥٩، والتفسير الكبير ٢١: ٩٧، وزاد المسير ٥: ١١٠ والدرالمنثور ٥: ٣٦٦، وتفسير أبي السعود محمد بن محمد العمادي ٦: ٢٠٩.

(٣) التفسير الكبير ٢١: ١٠٦، وانظر جامع البيان ١٥: ١٥٠، والدر المنثور ٥: ٣٧٣.

أصلاً. وهذا ما لم يقل به أحد قط، بل صرّح القرآن الكريم بأنَّهم ﴿ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ ﴾[(١)]، وكيف يعقل عدم اتِّقائهم وهم من مستشاري ملكهم الكافر ؟، وكيف لا يشدّون علىٰ وسطهم الزنار كما تفعل المجوس والنصارىٰ كتماناً منهم لإيمانهم ؟ وكيف لهم أن لا يشهدوا أعياد الناس وهم من أعيانهم ؟

نعم قد يقال بأنَّ قوله تعالىٰ: ﴿ وَرَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَن نَّدْعُوَ مِن دُونِهِ إِلَٰهًا لَّقَدْ قُلْنَا إِذًا شَطَطًا ﴾[(٢)] بأنَّه ورد هذا القول بمحضر من الملك، وهو دالّ علىٰ ترك التقيّة، كما ورد في كتب التفسير لدى الشيعة[(٣)]، فأين تقيّة أصحاب الكهف حينئذٍ ؟

والجواب: إنَّ قولهم هذا وإن دلّ علىٰ ترك التقيّة إلّا أنَّه لا يدلّ علىٰ عدم تقيّتهم قبل قولهم هذا، وقد مرَّ أنَّ مؤمن آل فرعون ـ كما في أحد القولين ـ أنَّه أظهر إيمانه حين سمع فرعون يقول: (ذروني أقتل موسى) وشافهه بأنَّه علىٰ دين موسىٰ، والقرآن وصفه بأنَّه كان يكتم إيمانه[(٤)].

وبعد هذا كلّه فلا يمكن تصوّر عدم تقيّة أهل الكهف من قومهم بحال من الأحوال. أمَّا عن بيان الفرق بين تقيّتهم، وتقيّة غيرهم من المؤمنين، فإنَّه يتّضح من خلال ما ذكره المفسّرون عن ابن عباس، وعطاء، ومجاهد، وعكرمة، وابن جريج وغيرهم من أنَّ عامَّة أهل بلدهم كانوا كفاراً، وكان فيهم قوم يخفون إيمانهم، ومنهم أصحاب الكهف الذين كانوا من الأشراف علىٰ دين عيسىٰ عليه السلام، وكانوا يعبدون الله سراً[(٥)].

---

(١) الكهف: ١٨ / ١٣.

(٢) الكهف: ١٨ / ١٤.

(٣) هذا هو ما اختاره الطوسي في كتاب التبيان ٧: ١٥، راجع المعاني الأُخرىٰ في تفسير الآية في التفسير الكبير للرازي ٢١: ٩٨.

(٤) تقدَّم ذلك في الآية الثالثة المستدل بها علىٰ مشروعية التقيّة في الفصل الثاني من هذا الباب ص٦٧٣.

(٥) الجامع لأحكام القرآن/القرطبي ١٠: ٣٥٩، والتبيان ٧: ١٢، وزاد المسير ٥: ١٢٠، والدر المنثور ٥: ٣٦٦ ـ ١٧١.

قال أبو السعود في تفسيره: «ونبأهم ـ حسبما ذكره محمد بن إسحاق بن يسار ـ أنّه قد مرج أهل الإنجيل، وعظمت فيهم الخطايا، وطغت ملوكهم. فعبدوا الأصنام، وذبحوا للطواغيت. وكان ممّن بالغ في ذلك، وعتا عتوّاً كبيراً دقيانوس. فإنه غلا فيه غلوّاً شديداً، فجاس خلال الديار والبلاد بالعبث والفساد، وقتل من خالفه من المتمسّكين بدين المسيح عليه السلام، وكان يتبع الناس فيخيّرهم بين القتل وعبادة الأوثان»[(١)].

ومن هنا يُفهم أنَّ إنكار حديث الكافي المتقدِّم والطعن فيه هو إنكار لواقع متّفق عليه، كما أنَّ عبارة: «**ما بلغت تقيّة أحد تقيّة أصحاب الكهف**» لا غبار عليها أصلاً؛ لأنَّ تقيّتهم فيها من مجاهدة النفس ما تدرك بلا تأمّل. فما يُكرَه عليه المسلم من مسلم آخر فهو في أغلب الأحوال ليس كمثل ما يُكرَه عليه المسلم من كافر، بل وما يُكرَه عليه المسلم من كافر مرّة أو مرّات، لا يقاس بمعاناة الفتية الذين آمنوا بربّهم وقضوا حياتهم بين قوم عكفوا علىٰ عبادة الأوثان.

الحديث الخامس:

«عن معمر بن خلّاد قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن القيام للولاة فقال: قال أبو جعفر عليه السلام: «**التقيّة من ديني ودين آبائي، و لا إيمان لمن لا تقيّة له**»»[(٢)].

لقد طعن بعضهم بهذ الحديث، مكتفياً برفضه، ومدّعياً وضعه علىٰ لسان الأئمة كالدكتور صابر عبد الرحمن، وعليّ عمر فريج، والتونسي، ومؤسس المذهب الوهابي الشيخ محمد بن عبد الوهاب[(٣)]، ولم يعقّبوا عليه حين رفضهم له بشيء

---

(١) تفسير أبي السعود ٥: ٢٠٩، ومعالم التنزيل/البغوي ٣: ٥٤١.

(٢) أُصول الكافي ٢: ١٢/١٧٤ ـ باب التقيّة.

(٣) أُنظر: الشيعة معتقداً ومذهبا/د. صابر عبد الرحمن: ٨٨، والشيعة في التصور الإسلامي/علي عمر فريج: ١٥٠، وبطلان عقائد الشيعة/التونسي: ٧٢، ورسالة في الرد على الرافضة/ محمد بن عبد الوهاب ـ تحقيق د. ناصر بن سعيد: ٢٠.

يستحقّ المناقشة.

بيد أنَّ الدكتور الغريب، وإحسان إلهي ظهير لم يكتفيا برفض هذا الحديث وادّعاء وضعه، بل أثارا من جرّائه ما يستحقّ الوقوف عنده قبل دراسة الحديث ذاته. قال الدكتور الغريب معقباً علىٰ هذا الحديث: «وعقيدة الشيعة جرّت الويلات على المسلمين وكانت تكأة للفرق الباطنة التي تفرّعت من الشيعة كالقرامطة والزنادقة والنصيرية والدرزية»[١].

وقال إحسان إلهي ظهير: «نريد أن نكشف الحجاب عن بعض الحقائق الواقعة التي طالما خفيت علىٰ كثير من الناس، وحتىٰ على الخاصة منهم، ومنها أنَّ الشيعة عامّة جعلوا الكذب شعاراً لهم، وأسبغوا عليه صبغة دينية باسم التقيّة حيث قالوا: (لا إيمان لمن لا تقيّة له) ونسبوا هذه الرواية إلىٰ محمد الباقر [عليه السلام] زوراً وبهتاناً)[٢].

وما يقال في جواب الغريب:

أوّلاً: إنَّ ظهور الشيعة على المسرح السياسي بعد وفاة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ووقوفهم إلىٰ جانب من اختاره الله لقيادة هذه الأُمّة بعد انتقال نبيّها الكريم صلى الله عليه وآله وسلم إلى الرفيق الأعلىٰ، لم يجرّ الويلات على الإسلام والمسلمين، بقدر ما جرّه حدث السقيفة من تلك الويلات، ذلك الحدث الذي كان بداية خطرة جداً لأحداث مروّعة مني بها الإسلام والمسلمون فيما بعد، قال الكاتب السُنيّ المعروف عبد الفتاح عبد المقصود وهو يصف أحداث السقيفة: «كفاها خطورة أن غيّرت اتّجاه تاريخ الإسلام، أو لوّنت صورته السياسية بغير ما كان ينبغي، أو ـ بأرفق تعبير ـ بغير ما كان يظنُّ أن تكون الصورة وتكون الألوان!..»[٣].

---

(١) دراسات في عقائد الشيعة/د. عبد الله محمد الغريب: ١٧.

(٢) الشيعة والتشيّع/إحسان إلهي ظهير: ٧٩.

(٣) السقيفة والخلافة/عبد الفتاح عبد المقصود: ٣٠.

ثانياً: إنَّ تحريك ضمير الأُمّة الإسلامية وإرادتها مقابل طغاة الأُمويين والعباسيين المنحرفين عن الإسلام بلهوهم وعبثهم وشربهم الخمور وانشغالهم بالجواري والغلمان، وذلك عبر تهيئة القواعد الشعبية الواعية التي تهيّئ أرضيّة صالحة لتسلّم السلطة من أُولئك الظالمين، كان ذلك مدعاة لأن ترى السلطة وأذنابها ومن يقف مسانداً لها بأنَّ عقيدة الشيعة ستجرّ الويلات على الظالمين.

ثالثاً: مساندة الأئمة عليهم السلام لكلّ ثائر بوجه الظلم، و دعوتهم الناس إلىٰ مناصرة الثائرين علىٰ تلك الأوضاع الفاسدة، كما يتّضح من موقف الإمام الباقر عليه السلام من ثورة زيد الشهيد، والحثّ علىٰ مناصرته وتأييده، ووصفه بأنّه سيد أهل بيته والطالب بأوتارهم، وكذلك ما صرّح به الإمام الصادق عليه السلام بمكانة زيد عند الله تعالىٰ وأنّه لمن الشهداء[1].

كلّ ذلك كان مبرّراً (لأُمراء المؤمنين) أن يطاردوا الشيعة ؛ لأنَّ في عقيدتهم: أن لا هوادة مع الظالمين.

رابعاً: إفتاء أئمة الشيعة وفقهائهم خلفاً عن سلف بعدم شرعيّة خلافة اللقطاء من الشجرة الملعونة، ومن أولاد الحَكَم طريد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، والعمل علىٰ قضّ مضاجعهم أدّىٰ في الطرف المقابل إلىٰ إشاعة « **من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجّة له** »[2] ؛ ليكون في مقابل عقيدة الشيعة التي جرّت الويلات حقّاً علىٰ من كانوا يتوارثون الخلافة كما يتوارثون متروكات آبائهم وممتلكاتهم.

أمّا مَن يقتل صبراً من المسلمين مائة وعشرين ألفاً عدا من قتل في حروبه

(١) راجع أمالي الصدوق: ١١/٢٧٥، وعيون أخبار الرضا ١: ٢٤٨ ـ باب ما جاء عن الرضا عليه السلام في زيد بن عليّ عليه السلام.

(٢) رواه مسلم في صحيحه عن عبد الله بن عمر ٦: ٢٠ ـ ٢٢ باب الأمر بلزوم الجماعة، راجع تعليقتنا عليه في الفصل الأوّل من هذا الباب ص ٦٣٩.

ـ وهو الحجاج ـ ويحبس خمسين ألف رجل من المسلمين وثلاثين ألفاً من النساء المسلمات، منهنّ ستة عشر ألفاً كنّ مجرّدات عاريات كما ذكره المسعودي[١]، فعقيدته وعقيدة أمثاله علىٰ طول التاريخ السياسي الإسلامي البعيد والمعاصر، هي العقيدة المثلىٰ في نظر الدكتور الغريب الذي يتّهم الشيعة بالفرق والحركات التي كفّرتها أئمة الشيعة، كحركة القرامطة التي لم يثبت إلى الآن انتسابها إلى الإسماعيلية فضلاً عن الإمامية الاثني عشرية[٢].

ثمَّ ماذا يقول الدكتور الغريب عن فرق الصفاتية والحشوية والمشبّهة الذين كانوا يثبتون صفات جبريّة لله تعالىٰ كاليدين والوجه، حتىٰ تطرّف أكثرهم في مسألة الصفات، ووصفوا الخالق بصفات المخلوقين فسمّوا الصفاتية. الذين انقسموا إلىٰ خمس عشرة فرقة[٣] ؟!

وما يقول عن فرق المرجئة: كاليونسية، والعبيدية، والغسانية، والثوبانية، والتومنية، والصالحية ؟! ثمَّ ما يقول عن الجهمية أصحاب جهم بن صفوان ومحمد ابن كرام ؟!

وليت شعري ما يقول عن فرق الخوارج كالمحكّمة الأُولىٰ، والأزارقة أو النجدات العاذرية، والبيهسية، والعجاردة، والثعالبة الذين تفرّعت عنهم فرق الأخنسية، والمعبدية، والرشيدية، والشيبانية، والمكرمية، والمعلومية والمجهولية، والبدعية، وفرقة الصفرية، والأباضية التي تفرّعت عنها فرق الحفصية، والحارثية، واليزيدية ؟![٤].

---

(١) مروج الذهب ومعادن الجوهر/المسعودي ٣: ٢١٣٧/٣٧٥ ـ الباب الخامس والتسعون.

(٢) القرامطة بين المد والجزر/د. مصطفىٰ غالب: ٥.

(٣) الفرق الإسلامية من خلال الكشف والبيان/محمد بن سعيد الأزدي القلهاني ـ تحقيق محمد بن عبد الجليل: ١٤١ و ١٥٥ وما بعدها.

(٤) الملل والنحل/الشهرستاني ١: ٩٢ ـ ١٤٧، وخبيئة الأكوان/محمد صديق خان: ١٤.

بل وماذا يقول عن ثورة ابن تومرت على الفرق والعقائد الفاسدة في الشمال الإفريقي والتي كانت تشبه الله تعالىٰ بالإنسان[١]؟!

وأخيراً ماذا يقول الغريب عن (المجمع الشرقي لنشر الإلحاد) ؟ وماذا يقول عن الكتب التي أصدرها هذا المجمع من أمثال: ماهية الدين، وقصّة تطوّر الدين ونشأته، والعقائد، وقصّة تطوّر فكرة الله، وفكرة الخلود. ورسالة (لماذا أنا ملحد) التي طبعت في مطبعة التعاون بالإسكندرية في مطلع هذا القرن! ولعمري ماذا يقول عن مجلّات الإلحاد كمجلة العصور التي كان يصدرها إسماعيل مظهر في مصر في عام ١٩٢٨م والتي كانت تدعو إلى الإلحاد[٢] ؟

تُرىٰ هل كانت عقيدة الشيعة تكأة ـ في نظر الغريب ـ لنشوء هذه الفرق، وتغذية حركات الإلحاد ؟! كتمثيله بحركة القرامطة التي ألّف علماء الشيعة كتباً عديدة في الردّ عليها[٣].

أمّا عن الحقائق التي أراد إحسان الهي ظهير كشفها ثمَّ زعم خفاءها على الكثيرين، حتىٰ على الخاصّة منهم فجوابه: إنَّ تلك الحقائق قد احتجّ بها الجويني

---

(١) الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي من الفتح العربي حتى اليوم/ الفرد بل: ٢٥٠ ـ ترجمه عن الفرنسية عبد الرحمن بدوي.

(٢) ذيل الملل والنحل للشهرستاني/محمد سيد كيلاني ٢: ٩١.

(٣) للكليني كتاب بعنوان: الرد على القرامطة. وهو وإن كان مفقوداً إلّا أنَّ عنوانه ينبئ عن مسأله تبني مؤلفه مهمة الدفاع عن العقيدة الإسلامية إزاء كلّ تصرف شاذ يقع على الإسلام باسمه، لا سيّما من قبل الحركات الهدامة كحركة القرامطة التي أثارت الرعب في نفوس المسلمين وانتهكت حرمة مقدساتهم، وذلك بهجومهم على البيت الحرام وقتل الحاج فيه سَنة (٣١٧هـ) ممّا أدىٰ ذلك إلىٰ إثارة غيرة علماء الشيعة على الإسلام كالشيخ الكليني الذي ألّف هذا الكتاب كتعبير عن وجهة النظر الإسلامية الصائبة إزاء هذه الحركة. كما ألّف قبله الفضل بن شاذان (ت/٢٦٠هـ) كتاب الرد على الباطنية والقرامطة، وألّف الشيخ عليّ بن أبي سهل القزويني الذي كان حياً إلىٰ سَنة (٣٥٠هـ) كتاب الرد علىٰ القرامطة، كما ألّف الخليل بن ظفر بن الخليل الأسدي الكوفي كتاب الرد على القرامطة أيضاً. راجع الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي ـ الفروع /المؤلف: ٩٥.

الشافعي ولم تخف عليه في فرائد السمطين[1] كما لم تخف علىٰ علماء أهل السُنّة بعد أن عرفوا أنَّها مؤيّدة بفطرة الإنسان، مؤكّدة بالسُنّة، مشرّعة في القرآن، ولهذا اعتنقت تلك الحقائق مذاهبُ المسلمين، وقال بها علماء الإسلام شرقا وغرباً، ولكنها خفيت علىٰ صاحب الشيعة والتشيّع، بعد أن أساء في فهم دلالة حديث الكافي.

وما يدلّ عليه حديث الكافي المتقدِّم هو جواز القيام للولاة والحكّام الظالمين عند التقيّة لدفع شرّهم. وقد مرَّ في جواب الشبهة الأُولىٰ في الفصل الأوّل من هذا الباب أنَّ مداراة الكفرة والظلمة والفسقة، وإلانة الكلام لهم، والتبسّم في وجوههم، وبذل المال لهم لكفّ أذاهم وصيانة العرض منهم، هو ممّا لاغضاضة فيه على المسلم المضطرّ إلىٰ ذلك. وهذا ما نصَّ عليه علماء أهل السُنّة أنفسهم، لأنَّهم لم يخفَ عليهم ما ورد في كتبهم الحديثية من ضرورة مداراة من مرجت عهودهم وأماناتهم وصاروا حثالة.

فقد روى الهيثمي من طريق إبراهيم بن سعيد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: « **«كيف أنتم في قوم مرجت عهودهم وأماناتهم وصاروا حثالة ؟!»** وشبك بين أصابعه. قالوا: كيف نصنع ؟ قال: **« اصبروا وخالقوا الناس باخلاقهم، وخالفوهم في أعمالهم »** »[2].

وبعد ثبوت تشريع التقيّة في القرآن الكريم والسُنّة النبويّة، وثبوت العمل بها من لدن الصحابة والتابعين ومَن بعدهم كأئمّة المذاهب الأربعة وغيرهم، ممّن تقدَّم في جواب الشبهة الأُولىٰ مع إطباق المذاهب الإسلامية الباقية منها والبائدة علىٰ كون التقيّة من هذا الدين، مع ما اقتصّ القرآن من خبر المؤمنين الأخيار: كأصحاب الكهف، والصدّيقين الأبرار كمؤمن آل فرعون. فلِمْ لا تكون التقيّة

---

(١) راجع فرائد السمطين ٢: ٣٣٦ حديث ٥٩٠ فهو حديث الكافي نفسه.

(٢) كشف الأستار/الهيثمي ٤: ١١٣/٢٣٢٤.

بعدئذٍ من دين الإمام ودين آبائه عليهم السلام. ﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ كَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوٓءُ عَمَلِهِ ﴾[1]، ﴿ قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِيناً قِيَماً ﴾[2].

وأمّا عن قوله عليه السلام: «ولا إيمان لمن لا تقيّة له» فليس المراد منه نفي الإيمان، بل المراد نفي كماله كما تقدّم آنفاً في بيان المراد من الحديث الأوّل في هذا الفصل.

الحديث السادس[3]:

«عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «**التقيّة في كلّ ضرورة، وصاحبها أعلم بها حين تنزل به**»»[4].

ومثل هذا الحديث ما ورد عن إسماعيل الجعفي ومعمر بن يحيى بن بسّام ومحمد ابن مسلم وزرارة قالوا: سمعنا أبا جعفر عليه السلام يقول: «**التقيّة في كلّ شيء يضطرّ إليه ابن آدم فقد أحلّه الله له**»[5].

لمّا كان الإكراه يحصل بكلّ ما يؤثر العاقل الإقدام عليه حذراً ممّا هُدّد به مع اختلاف ذلك باختلاف الأشخاص والأفعال المطلوبة والأُمور المخوف بها.

فقد يكون الشيء إكراهاً في شيء دون غيره، وفي حقّ شخص دون آخر، وهذا ما نصّ عليه السيوطي في الأشباه والنظائر[6].

وقد مرَّ عن الغزالي في بيانه (مندوحة الصدق في مواقع الضرر) ما يدلّ صراحة

---

(١) محمد: ٤٧/١٤.

(٢) الأنعام: ٦/١٦١.

(٣) طُعن الحديث في: بطلان عقائد الشيعة/التونسي: ٧٨.

(٤) أُصول الكافي ٢: ١٧٤/١٣ ـ باب التقيّة.

(٥) أُصول الكافي ٢: ١٧٥/١٨ ـ باب التقيّة.

(٦) الأشباه والنظائر: ٢٠٩.

علىٰ تركه الكذب بيد المكلّف، بمعنىٰ أنّه متىٰ ما وجد المكلّف أنّ الكذب أفضل من الصدق فله أن يكذب عند الغزالي[(١)].

ومرَّ أيضاً عن ابن نجيم ـ في فقه الأحناف ـ أنّه «إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمها ضرراً بارتكاب أخفّها. [كما نقل عن غيره]: أنَّ من ابتلي ببليّتين وهما متساويتان يأخذ بأيّهما شاء، وإن اختلفتا يختار أهونهما؛ لأنَّ مباشرة الحرام لا تجوز إلّا للضرورة، ولا ضرورة في حقّ الزيادة»[(٢)].

وهذا هو عين القول بالتقيّة عند كلّ ضرورة لا ينفع معها الإفصاح بالحقّ الذي يعود وبالاً علىٰ صاحبه، ويكون من باب إلقاء النفس بالتهلكة.

كما أنَّ إطلاقات التقيّة في كلّ ضرورة ـ إلّا ما خرج من ذلك بدليل معتبر ـ يؤيّدها الكتاب والسُنّة، ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿ **إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ** ﴾[(٣)]، وقوله: ﴿ **وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ** ﴾[(٤)]، وقوله: ﴿ **يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ** ﴾[(٥)].

ومنه أيضاً ما جاء عن النبيّ ﷺ: «**رفع الله عن أُمّتي الخطأ والنسيان وما أُستكرِهوا عليه**»[(٦)]. وغير ذلك ممّا مرّ في النصوص المشرّعة للتقيّة.

كما أنَّ قوله تعالىٰ: ﴿ **بَلِ ٱلْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ** ﴾[(٧)]، يدل علىٰ أنَّ للإنسان

(١) إحياء علوم الدين/الغزالي ٣: ١٣٨.
(٢) الأشباه والنظائر/ابن نجيم: ٨٩.
(٣) الأنعام: ٦/١١٩.
(٤) الحج: ٢٢/٧٨.
(٥) البقرة: ٢/١٨٥.
(٦) تقدّم تخريج الحديث في هامش (٢) في الفصل الثاني من هذا الباب ص ٦٧٩.
(٧) القيامة: ٧٥/١٤.

أن يقدّر نتائج ما يقدم عليه من ترك أو استعمال التقيّة، بل وفي كلّ شيء في هذه الدنيا لأنّه مسؤول عنه يوم القيامة وستشهد به جوارحه عليه، ولو جادل هناك عن نفسه كما يُفهم من قوله تعالىٰ بعد ذلك: ﴿ وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُ ﴾[1]، بما يمكن القول معه بأنَّ الضرورة منوطة بعلم المكلّف وظنه، وهو أعلم بنفسه حين تنزل به وعليه أن يزن الأُمور بالميزان الحقّ، فإن علم أو ظنَّ أن لا مخرج من ذلك إلّا بالتقيّة فله ذلك، وإلّا فلا.

فالشارع المقدّس ـ مثلاً ـ حين جوّز أكل الميتة عند الضرورة، ترك تقدير تلك الضرورة إلى المكلّف نفسه، فمتىٰ ما علم أو ظنَّ أنّه قد أشرف علىٰ نوع من الهلاك أو العطب فله أن يأكل ممّا حرّمه الله تعالىٰ، ومتىٰ ما ارتفع عنه هذا الشعور فليس له أن يأكل من ذلك. فَلِمَ لا يكون هذا كذاك مع الفارق الذي يمكن تلمّسه من حديث ابن عمر عن النبيّ ﷺ، قال: «**المؤمن الذي يخالط الناس ويصبر علىٰ أذاهم أعظم أجراً من المؤمن الذي لا يخالط الناس ولا يصبر علىٰ أذاهم**»[2]. مع أنَّ ضرر العزلة لا يؤدّي إلى الهلاك كما يؤدّي الجوع في مخمصة ؟!

الحديث السابع:

«عن أبي بصير قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «**خالطوهم بالبرّانية وخالفوهم بالجوّانية، إذا كانت الإمرة صبيانية**»»[3].

قال صاحب الشيعة وتحريف القرآن: «وفي هذا الحديث من الركاكة والبعد عن

---

(١) القيامة: ١٥/٧٥.

(٢) سنن ابن ماجة ٢: ٤٠٣٢/١٣٣٨، والسنن الكبرى/ البيهقي ١٠: ٨٩، ورواه بطريق آخر بلفظ (أفضل) مكان (أعظم أجراً)، ومثله في حلية الأولياء ٥: ٦٢ و ٧: ٣٦٥، والجامع لأحكام القرآن ١٠: ٣٥٩ ـ عن البغوي.

(٣) أُصول الكافي ٢: ١٧٥/ ٢٠ ـ باب التقيّة.

اللغة ما يكفي لبطلانه »[١].

اتّفق أهل السُنّة علىٰ رواية ألفاظ هذا الحديث الموصوفة بـ(الركاكة والبعد عن اللغة) وأسندوه إلىٰ مَن مُلئ علماً سلمان المحمدي ﷺ الذي ورد عنه قـوله: (قـد أوتيت العلم كثيراً، ولو أُخبركم بكلّ ما أعلم لقالت طائفة لمجنون، وقالت طائفة أُخرىٰ: اللّهمّ اغفر لقاتل سلمان)[٢].

قال ابن الأثير: «وفي حديث سلمان ﷺ: (إنَّ لكلّ امرئ جوّانيّاً وبرّانيّاً، فمن يصلح جوَّانيَّه يصلح الله برَّانيَّه، ومن يفسد جوَّانيَّه يفسد الله برَّانيَّه) قال: أي باطناً وظاهراً، وسرّاً وعلانية، وهو منسوب إلىٰ جوّ البيت وهو داخله، وزيادة الألف والنون للتأكيد»[٣].

وقال الزمخشري ـ بعد أن أورد هذا الحديث ـ: «الجوَّاني: نسبة إلى الجوّ وهو الباطن، من قولهم: جوّ البيت لداخله. والبرَّاني: إلى البرّ، وهو الظاهر، من قولهم للصحراء البارزة: برّ، وبرّية. وللباب الخارج برّاني، وزيادة الألف والنون للتأكيد. والمعنىٰ: إنَّ لكلّ امرئ سرّاً وشأناً، بطناً وعلناً، وشأناً ظاهراً»[٤].

نعم قال ابن منظور: «وأصله من قولهم: خرج فلان بـرّاً، إذا خـرج إلى البرّ والصحراء، وليس من قديم الكلام وفصيحه»[٥].

ولا شكَّ في أنَّ غير الفصيح من الكلام لا يعني أنَّه ركيك، إذ غرائب الألفاظ كلّها غير فصيحة اتّفاقاً، وقد وقع منها الشيء الكثير في القرآن الكريم والحديث

---

(١) الشيعة وتحريف القرآن/محمد مال الله: ٣٦.

(٢) الرسائل الاعتقادية ـ المجموعة الثانية/الخاجوئي: ٣٢ـ٣٣.

(٣) النهاية في غريب الحديث/ابن الأثير ١: ٣١٩ـ باب الجيم مع الواو.

(٤) الفائق في غريب الحديث/الزمخشري ١: ٢٤٧.

(٥) لسان العرب ٤: ٥٤ ـ برر.

الشريف، ومن ثمّ فالفصاحة لا تُفهم علىٰ أساس اللفظة الداخلة في التركيب بل يؤخذ التركيب اللفظي كلّه ويحكم عليه من خلال ما فيه من مجاز أو تشبيه أو استعارة أو كناية، أمّا اللفظ المفرد في عبارة فليس فيه من الوجوه الأربعة التي هي عماد البيان العربي، بل وحتى العبارة ذاتها لا يحكم عليها بالبلاغة أو عدمها من خلال ألفاظها ؛ لأنّ اللفظ ما هو إلّا إطاراً للمضمون أي المعنىٰ، وبلحاظ علاقة اللفظ بمعناه يمكن للناقد الأدبي البصير أن يبيّن قيمة الصورة الفنّية للتعبير من خلال قوة العلاقة أو ضعفها بين اللفظ والمضمون.

وبالتأكيد أنّ من حكم علىٰ بطلان رواية الكافي يجهل مثل هذه المبادئ الأوّلية في النقد الأدبي، والتي يحتاجها كلّ من يريد معرفة بلاغة الكلام وفصاحته. والعاقل من تحفّظ على نفسه فيما لا يعلم فلا يغامر بها في كل الجهات.

فالمراد من قول الإمام عليه السلام في حديث الكافي المتقدِّم هو الأمر بمخالطة الناس بالعلانية والظاهر، ومخالفتهم في السرّ والباطن فيما إذا كانت إمارتهم بيد الصبيان والسفهاء، وقد جاء هذا المعنىٰ في رواية الهيثمي ـ المشار إليها في الحديث الخامس ـ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأنّه أمر بمخالقة حثالة الناس بأخلاقهم ومخالفتهم في أعمالهم. وعن أمير المؤمنين علي عليه السلام : «.. **خالطوا الناس بألسنتكم وأجسادكم، وزايلوهم بقلوبكم وأعمالكم**»[(١)].

الحديث الثامن :

عن سعيد السمان قال: «كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ دخل عليه رجلان من الزيدية فقالا له: أفيكم إمام مفترض الطاعة ؟ قال: فقال: لا. قال: فقالا له: قد أخبرنا عنك الثقات أنّك تفتي وتقرّ وتقول به، ونسمّيهم لك: فلان وفلان وهم أصحاب ورع وتشمير وهم ممّن لا يكذب، فغضبَ أبو عبد الله عليه السلام فقال:

(١) أمالي الشيخ المفيد: ٧/١٣١ ـ المجلس الخامس عشر.

«ماأمرتهم بهذا، فلما رأيا الغضب في وجهه خرجا، فقال لي: أتعرف هذين ؟ قلتُ: نعم هما من أهل سوقنا، وهما من الزيدية...» الحديث»[1].

وقد فهم الشيخ محمد منظور نعماني من هذا الحديث ما لا يتناسب مع مقامه بصفته ـكما جاء علىٰ غلاف كتابه ـكبير علماء الهند، فقال: «إنَّ الشيعة يقولون لمن لا يعرف عنالتقيّة شيئاً، إنَّ التقيّة تجوز في حالة تعرّض أرواحهم للخطر، أو في حالةالاضطرارالشديد ـ ثمَّ قال ـ بينماالرواياتالشيعية تحكي لنا أحداثاً ووقائع اتّبع فيها الشيعة التقيّة دون أن يكون عليهم أيّ جبر، ودون أن يتعرّضوا لأي خطر، ورغم ذلك صدرت عنهمأقوال غير حقيقية، أو أنَّهم خدعوا الناس بأعمالهم. وهذا النوع نلاحظه في واقعة للإمام جعفرالصادق سبقأن نقلناها عن أُصول الكافي»[2].

ويريد بالواقعة قول الإمام الصادق عليه السلام للرجلين الزيديين في حديث الكافي المتقدّم: **«ما أمرتهم بهذا»** حيث ذكر ذلك قبل صفحة واحدة من كلامه هذا[3].

ومما يلحظ في جواب ادّعائه أُمور:

الأوّل: أنَّ أحاديث الكافي صريحة بأنَّ التقيّة تكون في كلّ ضرورة، وصاحبها أعلم بها حين تنزل به، وأنَّ كلّ شيء اضطرّ إليه ابن آدم فقد أحلّ الله تعالىٰ له التقيّة فيه إلّا ما خرج بدليل معتبر: كسفك الدماء وانتهاك الحرمات، أو تعريض مصلحة من مصالح الإسلام للخطر، وقد تقدَّم ذلك في الحديث السادس، كذلك في النصوص المشرّعة للتقيّة، مؤيداً بكلمات علماء أهل السُنّة.

الثاني: أنَّ السؤال الموجّه إلى الإمام لم يكن من ثقات شيعته، بل من رجلين زيديين لا يرون صحّة إمامته عليه السلام، وهو لم يعرفهما ولم يدخلا قبل ذلك إلىٰ مجلسه

---

(١) أُصول الكافي ١: ١٨١ / ١ ـكتاب الحجّة، باب ما عند الأئمة عليهم السلام من سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومتاعه.

(٢) الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام: ١٨٤.

(٣) الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام: ١٨٣.

قط بقرينة سؤاله عنهما سعيد السمان، وهذا يعني أنَّ التقيّة في الجواب كان مبعثها توقّع الخطر الشديد علىٰ حياته عليه السلام، لا سيّما وأنَّه لم يكن بعيداً عن عيون المنصور الدوانيقي الذي أولع بسفك دماء الطاهرين، مع تهديده المباشر للإمام بالقتل علىٰ ما هو مسطور في كتب التاريخ ومعلوم لكلّ أحد، كما أنَّ جوابه عليه السلام ناظر إلىٰ ما يترتّب عليه من دفع مظنّة التهمة عن أولئك الثقات من أهل الورع والتشمير باعتقادهم أنَّ إمامهم أفضل من المنصور، فأيّ خطر بعد ذلك أكثر مغبّة منه فيما لو أفصح في الجواب عن واقع الحال ؟

الثالث : الحذر من الكذب في الجواب بالمعاريض والتورية واضح في كلام الإمام عليه السلام، أمّا قوله: (لا) بعد سؤالهما: هل فيكم إمام مفترض الطاعة ؟ قال المازندراني: «أجاب بذلك علىٰ سبيل التورية، والمقصود أنَّه ليس من بني فلان من أولاد علي عليه السلام إمام مفترض الطاعة، أو أنَّه ليس فينا إمام مفترض الطاعة بزعمكم فيخرج بذلك عن الكذب»[1] لأنَّ الزيدية يزعمون أنَّ الإمام لا بُدّ له أن يخرج بالسيف ويدعو لنفسه.

وأمّا قوله عليه السلام: «**ما أمرتهم بهذا**». قال المازندراني أيضاً: «أي: بهذا الإخبار وهذا حقّ، لأنّه لم يخبرهم بالإخبار عن ذلك مع إفادته في عرف التخاطب بأنَّه لم يقل ذلك وإن لم يقصده، وإنّما لم يقل ما أخبرتهم بهذا، أي: بأنّي إمام مفترض الطاعة تحرّزاً من الكذب»[2].

أقول: ويمكن أن يحمل جوابه عليه السلام على الإيجاب بتقدير أنَّ (لا) ملغاة كقوله تعالىٰ: ﴿ لَا أُقْسِمُ بِهَٰذَا الْبَلَدِ ﴾[3] أي: أقسم بهذا البلد، وبتقدير (ما) علىٰ أنَّها اسم

---

(١) شرح الأُصول والروضة/المازندراني ٥: ٣٧٠، وانظر مرآة العقول ٣: ٤١.
(٢) شرح الأُصول والروضة ٥: ٣٧١، وانظر مرآة العقول ٣: ٤١.
(٣) البلد: ٩٠/١.

موصول بمعنى الذي.

وقد نقل الغزالي كلاماً كثيراً عن التابعين في الحذر من الكذب بالمعاريض منه ما نقله عن إبراهيم النخعي أنّه قال: «إذا بلغ الرجلَ عنك شيء فكرهت أن تكذب فقل: إنَّ الله تعالىٰ ليعلم ما قلت من ذلك من شيء ـ قال الغزالي ـ: فيكون قوله (ما) حرف نفي عند المستمع، وعنده الإبهام»[(١)].

وما في حديث الكافي هو من هذا القبيل الذي لا يحمله الشيخ محمد منظور نعماني على القول بخلاف الواقع وفي أبسط الأُمور دون تعرّض روح قائله إلىٰ خطر أكيد!! كما لا أشكّ في أنَّ (كبير علماء الهند) لن يقول: إنَّ إبراهيم النخعي التابعي، قد صدرت منه أقوال غير حقيقيّة، وإنَّه كان يخدع الناس.

الحديث التاسع:

عن محمد بن مسلم في حديث طويل جاء فيه: أنَّه دخل علىٰ أبي عبد الله عليه السلام وكان أبو حنيفة عنده، فسأل محمد بن مسلم الإمام عن تأويل رؤيا، فأشار الإمام إلىٰ أبي حنيفة، وبعد أن عبّرها أبو حنيفة قال الإمام: «أصبت والله يا أبا حنيفة» وبعد خروج أبي حنيفة من المجلس عبّر الإمام رؤيا محمد بن مسلم بطريقة أُخرىٰ مخالفة لما جاء عن أبي حنيفة، معلّلاً قوله السابق بحقه بعد أن استغرب محمد بن مسلم من حلف الإمام عليه، من أنَّه أراد بقوله: (أصبت والله يا أبا حنيفة) أي: (أصبت الخطأ والله يا أبا حنيفة)[(٢)].

وقد اعتبر من طعن بهذا الحديث بأنَّ التقيّة فيه هي من غير ضرورة[(٣)].

---

(١) إحياء علوم الدين/الغزالي ٣: ١٣٩.

(٢) روضة الكافي ٨: ٢٩٢/٤٤٧.

(٣) كما في الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام: ١٨٥ ـ ١٨٦، بطلان عقائد الشيعة/التونسي: ٧٨، الشيعة والسُنّة/إحسان إلهي ظهير: ١٦٥.

وجوابه في كلمتين:

فقد أراد الإمام عليه‌السلام عدم إثارة حفيظة أبي حنيفة بتخطئته في مجلسه، وحينئذٍ يدخل قوله في باب المداراة.

كما أنَّ الفعل (أصاب) من الأفعال المتعدية، والمفعول محذوف، وتقديره ليس (الواقع) بل (الخطأ) كما يدل عليه الحديث نفسه، إذ تحقق تأويل الإمام فعلاً كما قال محمد بن مسلم في آخر الحديث ـ الذي بَتَره من نَقَده ـ وهذا من التورية المجوّزة للخروج عن الكذب.

الحديثان ـ العاشر والحادي عشر[١]:

عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه‌السلام قال: **«لمّا مات عبد الله بن أُبَي بن سلول حضر النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله جنازته، فقال عمر لرسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله: يا رسول الله ألم ينهك الله أن تقوم علىٰ قبره؟ فسكت، فقال: يا رسول الله ألم ينهك الله أن تقوم علىٰ قبره؟ فقال له: ويلك وما يدريك ما قلت، إنّي قلت: (اللّهمّ احش جوفه ناراً، واملأ قبره ناراً، واصله ناراً). قال أبو عبد الله عليه‌السلام: فأبدىٰ من رسول الله ما كان يكره»**[٢].

وعن عامر بن السمط عن أبي عبد الله عليه‌السلام، قال: **«إنَّ رجلاً من المنافقين مات، فخرج الحسين بن علي صلوات الله عليهما يمشي معه فلقيه مولىٰ له، فقال له الحسين عليه‌السلام: أين تذهب يا فلان؟**

قال: فقال له مولاه: أفرّ من جنازة هذا المنافق أن أُصلّي عليها، فقال له الحسين عليه‌السلام:

---

(١) طُعن الحديث العاشر في: الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام: ١٨٧، بطلان عقائد الشيعة: ٥٢، والشيعة في التصور الإسلامي: ١٥٢، والحادي عشر في: بطلان عقائد الشيعة: ٥٢، والشيعة في التصور الإسلامي: ١٥٤.

(٢) فروع الكافي ٣: ١/١٨٨ ـ كتاب الجنائز، باب الصلاة على الناصب.

انظر أن تقوم علىٰ يميني، فما تسمعني أقول فقل مثله، فلما أن كبّر عليه وليّه، قال الحسين عليه السلام: الله أكبر، اللّهمّ العن فلاناً عبدك ألف لعنة مؤتلفة غير مختلفة، اللّهمّ اخز عبدك في عبادك وبلادك، واصله حرّ نارك، وأذقه أشدّ عذابك، فإنّه كان يتولّىٰ أعداءك ويعادي أولياءك ويبغض أهل بيت نبيّك صلى الله عليه وآله »»[1].

المعروف عن الصلاة على الميّت بأنّها ليست بصلاة على الحقيقة، بل هي دعاء واستغفار للميّت وذلك لعدم شرط الطهارة والقراءة فيها عند فقهاء الشيعة خلافاً للجمهور، مع اتّفاق الكلّ علىٰ خلوّها من أركان الصلاة كالركوع والسجود وما إلىٰ ذلك من أُمور لا تصحُّ الصلاة حقيقة بدونها قطعاً، أمّا عن شرط استقبال القبلة، أو شرط الطهارة فيها عند أهل السُنّة فلا يدلّ علىٰ أنّها صلاة حقيقية كما صرّح به في المبسوط[2].

وقد أجمع فقهاء الشيعة علىٰ أنّها تكون من خمس تكبيرات مع الدعاء للميت عقيب الرابعة، لما روي في ذلك من أحاديث كثيرة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام، مع ثبوت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله لديهم[3].

أمّا عن فقهاء المذاهب الأربعة فقد اجمعوا علىٰ أنّها تكون من أربع تكبيرات، بيد أنّ بعضهم وافق الشيعة علىٰ أنّها من خمس. قال في المبسوط: (وكان ابن أبي

---

(١) فروع الكافي ٣: ٢/١٨٨.

(٢) المبسوط/السرخسي ٢: ٦٤.

(٣) راجع: المقنعة/الشيخ المفيد: ٢٢٧، الانتصار/السيد المرتضىٰ: ٥٩، النهاية: ١٤٥، والمبسوط / الطوسي ١: ١٨٥، شرائع الإسلام/المحقق الحلي ١: ٣٠٢، السرائر/ابن إدريس الحلي ١: ٣٥٩، تذكرةالفقهاء: ٥٠، قواعد الأحكام/العلامة الحلي ١: ٢٣١، الروضة البهية/الشهيد الثاني ١: ٤٢٨، جواهر الكلام/الشيخ محمد حسن ١٢: ٤٧، مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلّامة ١: ٤٧٧ قال: والتكبير خمساً إجماعاًكماهو ظاهر «الخلاف» وصريح «الانتصار، والغنية، والتذكرة، ونهايةالأحكام، والذكرى، وكشف الالتباس، وجامع المقاصد، والروض، والمدارك، وكشف اللثام، والمفاتيح».

ليلىٰ يقول: خمس تكبيرات، وهو رواية عن أبي يوسف) ثمَّ أشار إلى اختلاف الآثار الواردة في فعل رسول الله ﷺ بين الخمس والسبع والتسع، وما آل إليه الأمر عن اتفاق الصحابة في زمن عمر علىٰ كونها من أربع ركعات لما ادّعاه في المبسوط من أنّهم وجدوا أنَّ آخر صلاة صلّاها النبيّ ﷺ كانت على امرأة وقد كبّر فيها أربعاً، فعدّوا ـ أي الصحابة ـ ذلك ناسخاً لما تقدّمه[1].

أمّا عن فقهاء الشيعة ومحدّثيهم، فهم لا ينكرون اختلاف فعل النبيّ ﷺ في الصلاة علىٰ موتى المسلمين، إذ ثبت لديهم أيضاً كما رووه من طرقهم عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام، أنّه كان ﷺ يكبّر تارة خمساً، وأُخرىٰ أربعاً لعلّة في ذلك قد فسّرها أئمّة أهل البيت عليهم السلام.

فقد روى الكليني، والصدوق، والطوسي جميعاً وبأسانيد صحاح عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام أنّه قال: **«كان رسول الله ﷺ يكبّر علىٰ قوم خمساً، وعلىٰ قوم آخرين أربعاً، فإذا كبّر علىٰ رجل أربعاً اتُّهم ـ يعني بالنفاق»**[2].

كما أنَّ هناك أحاديث أُخرىٰ عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام مصرّحة بأنَّ الصلاة على المنافق تكون مقرونة بالدعاء عليه لا له، كما في حديثي الكافي المتقدّمين ونظائرهما[3].

---

(١) المبسوط / السرخسي الحنفي ٢: ٦٣ وانظر: المغني/ابن قدامة الحنبلي ٢: ٤١٩، الكافي في فقه أهل المدينة المالكي/ابن عبد البر: ٨٦، الأُم/الشافعي ١: ٢٧٠ باب الصلاة على الجنائز.

(٢) فروع الكافي ٣: ٢/١٨١، وعلل الشرائع/الصدوق: ٢/٣٠٣ ـ الباب ٢٤٥، تهذيب الأحكام ٣: ١٩٧/ ٤٥٤ و ٩٨٢/٣١٧، والاستبصار/الطوسي ١: ١٨٣٩/٤٧٥.

(٣) راجع فروع الكافي ٣: ٣/١٨٩ و ١٩٠ / ٣ ـ ٧، من لا يحضره الفقيه / الصدوق ١: ٤٩٠/١٠٥ و ٤٩١، قرب الإسناد/ الحميري: ٢٩، تهذيب الأحكام ٣: ١٩٦ ـ ٤٥٢/١٩٧ ـ ٤٥٣. وراجع تفسير الآية ٨٤ من سورة التوبة في تفسير عليّ بن إبراهيم ١: ٣٠٢، والعياشي ٢: ١٠١ ـ ١٠٢ / ٩٤ ـ ٩٥، ونور الثقلين/ الحويزي ٢: ٢٦٤/٢٥٠، وكنز الدقائق/ المشهدي ٤: ٢٤٨، والبرهان/ البحراني ٢: ١٤٨، وتفسير الصافي ٢: ٣٦٤، فقد ذكروا روايات كثيرة بهذا المعنىٰ.

أمّا عن حديثي الكافي فالأوّل منهما، لا دليل ـ حتىٰ في روايات أهل السُنّة المبيّنة للواقعة ـ علىٰ بطلانه. إذ كلّ ما جاء لديهم من روايات هو القول تارة بصلاة النبيّ ﷺ على ابن أُبي بن سلول، وفي قول آخر لم يصلّ.

وسيأتي أنَّ كلا القولين ـ على الرغم من تعارضهما ـ يشهدان علىٰ صحّة حديثي الكافي.

فقد روى الطبري من طريقين: عن محمد بن المثنىٰ، وعن ابن وكيع، عن ابن عمر. وروىٰ من طريق سوار بن عبد الله العنبري، عن جابر بن عبد الله. ومن طريق ابن حميد، عن ابن عباس. ومن طريق محمد بن عبد الأعلىٰ، عن قتادة مرسلاً أنَّ النبيّ ﷺ قد صلّىٰ علىٰ جنازة ابن أُبي بن سلول، ولم يبيّن الطبري في أيّ من هذه الروايات كيفيّة دعاء النبيّ ﷺ في صلاته تلك، وهذا لا يعارض ما في حديث الكافي بعد التسليم علىٰ وقوع أصل الصلاة، غاية الأمر أنَّ في حديث الكافي بيان كيفيّة قول النبيّ ﷺ حين وقوفه عند جنازته، والذي لم تفصح عنه رواية واحدة من طرق الجمهور، ومن حفظ حجّة علىٰ مَن لم يحفظ.

كما روى الطبري من طريق أحمد بن إسحاق، عن أنس قال: إنَّ النبيّ ﷺ أراد أن يصلّي عليه فأخذ جبرئيل ﷺ بثوبه، فقال: ﴿ **وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ** ﴾[1].

وهذه الرواية وإن كانت معارضة للأُولىٰ، بل ومعارضة أيضاً بقول عمر كما في رواية الطبري بأنّهم مكثوا أياماً بعد دفن ابن أُبي بن سلول حتىٰ نزلت الآية ، إلّا أنّها غير معارضة لحديث الكافي بل تدلّ علىٰ صحته، إذاً ما يمنع النبيّ ﷺ بعدئذٍ

---

(١) التوبة: ٩ / ٨٤، وراجع الطرق المذكورة في جامع البيان ١٤: ٤٠٦ ـ ٤١٠، والدر المنثور ٤: ٢٥٩، وقد أُشير لبعضها في التفسير الكبير ١٦: ١٥٢، والجامع لأحكام القرآن ٨: ٢٢١.

من الدعاء عليه والبراءة منه ولعنه ؟ وقد لُعن في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ﴾[1].

ثمّ ما يمنع أن يسرّ النبيّ ﷺ ذلك في نفسه، وهو واقف بحذاء جنازته وبين قومه وعشيرته، ويطمع ـ كما في رواية الطبري وغيره ـ أن يدخل منهم ألف إلى الإسلام ؟

وهل النهي الوارد في النصّ يشمل الدعاء بكلا قسميه: الترحّم عليه، والتبرّي منه ولعنه، حتىٰ يقال بأنّ الحديث الآنف هو من أكاذيب الكليني ؟أم ماذا ؟!!

وأمّا عن الحديث الثاني، فهو كالأوّل، لم يذكروا سبباً للطعن فيه حتىٰ يناقش، بل مجرّد ادّعاء أنّه من الأكاذيب والافتراءات !!

وما يقال في معرض الدفاع عنه: إنّ الصلاة علىٰ جنازة المنافق ـ الذي كان يظهر الإسلام في حياته ـ واجبة في مذاهب الجمهور، إذ لم يفرّقوا بين المنافق المسلم وغيره من ذوي الكبائر إلّا القاتل نفسه والغال، في رواية عن أحمد، وهو قول عطاء، والنخعي، والشافعي، وأصحاب الرأي[2].

وفي الفقه المالكي: «ويصلّىٰ علىٰ كلّ مسلم مجرم وغير مجرم والقاتل نفسه وغيره في ذلك سواء، لا تترك الصلاة علىٰ أحد من أهل القبلة، فهي السُنّة في موتى المسلمين، وليس قتل المسلم لنفسه، ولا ما ارتكبه من الكبائر بمانع من إقامة إحياء السُنّة في الموتىٰ لأنّها سُنّة واجبة على الكافّة»[3]، وهذا القول يكشف عن دخول المنافق المسلم بين هذه الأصناف التي يُصلىٰ عليها قطعاً، كما لم أقف علىٰ نصّ يحرم

---

(١) البقرة: ٢: ١٦١.

(٢) المغني / ابن قدامة ٢: ٤١٩ / ١٦٧٣.

(٣) الكافي في فقه أهل المدينة المالكي / ابن عبد البر: ٨٦.

الصلاة على المنافق المسلم عند فقهاء الشافعية والأحناف.

هذا من حيث وجوب إقامة الصلاة على المنافق الذي كان يظهر الإسلام، وأمّا من حيث كيفيّة هذه الصلاة فمن غير المعقول شرعاً وعقلاً أن يتساوى المؤمن مع المنافق في الدعاء مع ما ورد بحقّ المنافقين من لعن صريح في القرآن، قال تعالىٰ: ﴿ أُوْلَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴾[1]، وقال تعالىٰ: ﴿ أُوْلَٰئِكَ جَزَآؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾[2]، وقال تعالىٰ: ﴿ وَيُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ ﴾[3].

وإذا كان غير الشيعة من يترحّم على المنافقين، فَلِمَ يلام الشيعة علىٰ لعن المنافقين بعد أن لعنهم الله ورسوله وملائكته والناس أجمعون ؟!

الحديث الثاني عشر:[4]

«عن أبان بن تغلب قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: **«كان أبي عليه السلام يفتي في زمن بني أُميّة أنّ ما قتل البازي والصقر فهو حلال، وكان يتقيهم، وأنا لا أتّقيهم، وهو حرام ما قتل»**»[5].

ومثل هذا الحديث المطعون فيه ما رواه الحلبي قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: **«كان أبي عليه السلام يفتي، وكان يتّقي، ونحن نخاف في صيد البزاة والصقور. وأمّا الآن فأنّا لا نخاف ولا نحلّ صيدها إلّا أن ندرك ذكاته، فإنّه في كتاب علي عليه السلام: إنّ الله عزّ وجلّ يقول: ﴿وَمَا**

(١) البقرة: ٢/ ١٥٩.

(٢) آل عمران: ٣/ ٨٧.

(٣) الرعد: ١٣/ ٢٥.

(٤) طُعن هذا الحديث في: الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام: ١٨٧.

(٥) فروع الكافي ٦: ٢٠٨/٨ ـ كتاب الصيد ـ باب صيد البزاة والصقور، ورواه الصدوق في الفقيه ٣: ٢٠٤/ ٩٣٢، والطوسي في التهذيب ٩: ٣٢/ ١٢٩، والاستبصار ٤: ٧٢/ ٢٦٥.

عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾[١] في الكلاب»[٢].

تعرّض هذا الحديث إلى النقد كغيره من الأحاديث المتقدّمة، إلّا أنَّ ما يميّز نقدهم له هو أنّهم لم يدّعوا وضعه علىٰ لسان الأئمة عليهم السلام، بل كان نقدهم موجّهاً إلى الإمام الباقر عليه السلام، لذا ارتأينا أن نذكر ما ذكروه.

احتجّ في (بطلان عقائد الشيعة) علىٰ رواية أبان بن تغلب بما ورد في الكافي من حديث الوصيّة الذي جاء فيه: «فلما تُوفي ـ أي عليّ بن الحسين عليهما السلام ـ ومضىٰ، دفعها إلىٰ محمد بن علي ففتح الخاتم الخامس فوجد فيها: أَنْ فَسِّرْ كتاب الله تعالىٰ، وصدّق أباك، وورّث ابنك، واصطنع الأُمّة، وقم بحقّ الله عزّ وجلّ، وقل الحق في الخوف والأمن، ولا تخش إلّا الله، ففعل..»[٣].

قال معقباً بعد أن أورد الحديثين: «يعني أنَّ الأئمة الذين قبله كانوا لا يقولون الحق في الخوف والأمن ويخشون الناس»[٤].

وهذا الطعن غريب في بابه جداً، وبغض النظر عمّا تقدَّم في البحوث التمهيدية، وما قيل هناك عن الأئمة من أهل البيت عليهم السلام، وبغض النظر عمّا ذكر في جواب التهمة الثالثة من هذا الباب، فإنّ ما استدلّ به التونسي من حديث الوصيّة ليس فيه ما يشير إلىٰ حرمة التقيّة على الإمام عليه السلام، بل ولا يعارض حديث التقيّة في صيد البزاة والصقور.

---

(١) المائدة: ٥ / ٤.

(٢) فروع الكافي ٦: ١/٢٠٧ ـ كتاب الصيد ـ باب صيد البزاة والصقور، ورواه الطوسي في التهذيب ٩: ١٣٠/٢٢، والاستبصار ٤: ٢٦٦/٧٢.

(٣) أُصول الكافي ١: ١/٢٢٠ ـ كتاب الحجّة ـ باب أنَّ الأئمة عليهم السلام لم يفعلوا شيئاً ولا يفعلون إلّا بعهد من الله عزّ وجلّ وأمر منه لا يتجاوزونه.

(٤) بطلان عقائد الشيعة: ٧٣.

وما فهمه التونسي من عبارة: «وقل الحق في الخوف والأمن» فهو محمول على الخوف اليسير الذي يؤدي القول بخلاف الحق فيه إلىٰ مفسدة أعظم منه، أمَّا مع الخوف على النفس أو المال أو العرض فله ذلك، وقد صرح به سائر العلماء والفقهاء من الطرفين، ومن ثمَّ فإن جواز التقيّة في أفضع الأُمور في الدين وهو النطق بكلمة الكفر أهون بكثير من الإفتاء علىٰ طبق ما يراه أئمة الجمهور.

فهذا مالك بن أنس قد قال بحلّية ذلك في كتاب الشركة، باب الرجلين يشتركان في السمك أو الطير في نصب الشرك وصيد البزاة والكلاب [١].

وهذا الشافعي لم يفرّق بين جميع الطيور المعلّمة للصيد وبين الكلب. فقال: «وتعليم الطائر كلّه: البازي، والصقر، والشاهين، والعقاب وغيرها. وهو أن يجمع أن يدعىٰ فيجيب، ويستشلىٰ فيطير، ويأخذ فيحبس. فإذا فعلت هذا مرّة بعد مرّة فهي معلّمة، يؤكل ما أخذت وقتلت، فإن أكلت فالقياس فيها كهو في الكلب» [٢].

كما جاء في أهم كتب الفقه لدى الأحناف هذا الحكم بعينه، قال السرخسي: «عن ابن عباس ﷺ في البازي يقتل الصيد ويأكل منه، قال: كلّ، وقال: تعليم البازي أن تدعوه فيجيبك، ولا تستطيع أن تضربه حتىٰ يترك الأكل وبه نأخذ» [٣].

كما جاء في أهم كتب الفقه لدى الحنابلة هذا الحكم أيضاً، قال ابن قدامة: «كل ما يقبل التعليم ويمكن الاصطياد به من سباع البهائم كالفهد أو جوارح الطير فحكمه حكم الكلب في إباحة صيده» وقد حكىٰ ذلك عن ابن عباس، وعن طاووس، ويحيى بن أبي كثير، والحسن، ومالك، والثوري، وأبوحنيفة، ومحمد بن الحسن،

---

(١) المدونة الكبرىٰ/مالك بن أنس ٥: ٥٠ ـ ٥١.

(٢) الأُم/الشافعي ٢: ٢٢٧ ـ باب صيد كلّ ما صيد به من وحش أو طير.

(٣) المسبوط/السرخسي ١١: ٢٢٣.

والشافعي، وأبو ثور، وادّعىٰ إجماع الصحابة علىٰ إباحة صيد البازي وإن أكل منه[(١)].

وقد مرَّ في هذا الباب أنَّ التقيّة لا تجوز على الإمام فيما لا يعلم حكمه إلّا من جهته لأنّه إغراء بالقبيح، والإمام يتنزّه عنه، والباقر عليه‌السلام قد بيّن لأصحابه بأنَّ هذا الحكم تقيّة إذ لا معنىٰ للوقوف بوجههم غير التهلكة ما دام فقهاء القوم وسلاطينهم قد اجمعوا علىٰ حلّيته، وإفتاؤهم بواقع الأمر لا يغير شيئاً، وهاك نموذجاً من أقواله عليه‌السلام.

«عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه‌السلام: **«أنّه كَرِه صيد البازي، إلّا ما أدرِكَت ذكاته»**»[(٢)].

و«عن الحسين بن علوان، عن الإمام الصادق، عن أبيه الباقر عليهما‌السلام، قال: **«قال علي عليه‌السلام: ما أخذ البازي والصقر فقتل فلا تأكل منه، إلّا ما أدرَكْت ذكاته أنت»**»[(٣)].

و«عن زرارة عن أبي جعفر عليه‌السلام قال: **«ما خلا الكلاب ممّا يصيد الفهود والصقورة وأشباه ذلك، فلا تأكلن من صيده إلّا ما أدركت ذكاته لأنَّ الله تعالى قال: ﴿ مُكَلِّبِينَ ﴾[(٤)] فما خلا الكلاب فليس صيده بالذي يؤكل إلّا أن تدرك ذكاته»**»[(٥)].

وبعد هذا هل يصحُّ أن يقال بأنَّ الإمام الباقر عليه‌السلام لم يقل ما يراه حقاً في حال الخوف، وما أفتىٰ به تقيّة لا يعلم ظرفه إذ لعلّه كان جواباً لسؤال مَنْ لا تؤمن عواقبه، لا سيّما والإمام قد أدرك ما فعله مَنْ ينزون علىٰ منبر رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم نزو القرود، بجدّه السبط الشهيد، وأبيه زين العابدين عليهما‌السلام.

---

(١) المغني / ابن قدامة ١١: ١١ ـ ١٢ / المسألتان: ٧٧٠٨ و ٧٧١٠.

(٢) فروع الكافي ٦: ٤/٤٠٧، وتهذيب الأحكام ٩: ١٢١/٣١، والاستبصار ٤: ٢٥٧/٧١.

(٣) قرب الإسناد: ٥١، وعنه في وسائل الشيعة ٢٣: ٢٩٣٢/٣٥٤.

(٤) المائدة: ٥ / ٤.

(٥) وسائل الشيعة ٢٣: ٢٩٧٣٣/٣٥٥ ـ رواه عن العياشي.

إنَّ الباحث المنصف لا يستكثر على الإمام الباقر عليه السلام أن يفتي تـقيّة في واقـعة واحدة مع التصريح لأصحابه بواقع الحكم، بل يستكثر ويستكثر جـداً أن يـفتي غيره علىٰ طبق ما يشتهي الحاكمون.

ثمَّ لا أدري كيف استفاد هذا التونسي من عبارة: «**وقل الحق في الخوف والأمن، ولا تخش إلّا الله**» كما في حديث الوصيّة، بأنّها تعني أنَّ الأئمة الذين كانوا قبله كانوا لا يقولون الحق في الخوف والأمن، ويخشون الناس ـ علىٰ حدّ تعبيره!!

ولو صحَّ هذا التفسير لكان جميع من يوصىٰ بقول الحق أنَّه لم يكن قائلاً حقاً، وجميع من يوصىٰ بتقوى الله، أنّه لم يتقِ ربّه !! أعوذ بالله من هذا الفهم، أو لم يقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**قل الحقّ وإن كان مرّاً**»[1]؟ فهل كان هذا نسخاً للتقية ؟!

ثمَّ قال صلى الله عليه وآله وسلم ما قال لمن كان أسوأ ما في العشيرة خُلُقاً، بعد أن لاطفه وهشّ وبشّ في وجهه، ألم يكن قوله صلى الله عليه وآله وسلم حقاً في الحالتين، فما لكم كيف تحكمون ؟!

وبعد، فلا أرىٰ حاجة لمناقشة الزرعي في طعنه الحديث المذكور بقوله: «أين هذا من رواية الكليني في الأُصول من الكافي ج٢ ص٣٧٣ عن الباقر[عليه السلام] نفسه ـ الذي أحلّه زمن الأُمويين ـ أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**من أرضىٰ سلطاناً بسخط الله خرج من دين الله**»»[2].

نعم، لا حاجة لمناقشة من لم يفرق بين الإفتاء طوعاً لرضاء السلطان التماساً لحبائه وبين من يُحمل علىٰ ذلك كرهاً، وهو أقلّ ممّا حُمل عليه عمار بن ياسر حتىٰ أنزل الله تعالىٰ في عذره قرآناً مبيناً.

---

(١) موارد الضمآن/ الهيثمي: ٩٤، كنز العمال ١٦: ٤٤١٥٨/١٣٤، حلية الأولياء ١: ١٦٨، الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة/السيوطي: ١١٢، مسند الربيع بن حبيب ٣: ٨.

(٢) رجال الشيعة في الميزان: ١٧ ـ ١٨، والرواية في أُصول الكافي ٢: ٥/٢٧٧ ـ كتاب الإيمان والكفر، باب من أطاع المخلوق في معصية الخالق.

أحاديث الكتمان

ألمحنا في بداية الحديث عن أحاديث التقيّة في الكافي إلى ارتباطها بأحاديث الحثّ على الكتمان، والتي يفهم منها معاناة الأئمة عليهم السلام في ظلّ تلك الضغوط السياسية التي أحالت حياتهم عليهم السلام وحياة شيعتهم إلىٰ جحيم لا يطاق، ولا خلاص من ذلك إلّا بالتقيّة مع إخفاء آرائهم عليهم السلام بالسلطة الحاكمة آنذاك، وما ينكّرونه من تصرّفات ولاتهم وأعوانهم، وهذا هو المراد من الكتمان لا ما فهمه هؤلاء الكتّاب، كما سيأتي في نقدهم لتلك الأحاديث التي اختاروا أربعةً منها، وهي:

الحديث الأوّل[1]:

«عن سليمان بن خالد، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «**يا سليمان إنّكم علىٰ دين من كتمه أعزّه الله، ومن أذاعه أذلّه الله**»»[2].

لأنَّ هذا الدين الذي عليه سليمان وأصحابه هو دين يحرّم على المنصور الدوانيقي ومَن شاكله من خلفاء الجور التلاعب بمقدرات المسلمين، فكان من اللازم علىٰ أئمة هذا الدين أن يحتاطوا علىٰ أنفسهم واتباعهم بكتمان ما تؤدي إذاعته من تعاليم هذا الدين إلىٰ سفك دمائهم. ولهذا جاء عن الإمام الباقر عليه السلام: «إنّما

(١) طُعن الحديث في: الشيعة معتقداً ومذهبا: ٨٨، ورجال الشيعة في الميزان: ٥٠، وبطلان عقائد الشيعة: ٧٢، والثورة الإيرانية في ميزان الإسلام: ١٨٢.

(٢) أُصول الكافي ٢: ٣/١٧٦ ـ كتاب الإيمان والكفر، باب الكتمان.

شيعتنا الخُرس »[١] .

وعن الصادق عليه السلام أنَّه قال لمولاه سالم: « يا سالم احفظ لسانك تسلم، ولا تحمل الناس علىٰ رقابنا »[٢] .

وعن أبي الحسن عليه السلام : « احفظ لسانك تعزّ ولا تمكّن الناس من قيادك فتذلّ رقبتك »[٣] ، وقوله عليه السلام : « إنّكم علىٰ دين من كتمه أعزّه الله » لا يعني سوىٰ كتمانه عن غير أهله ممّن لا يعرف حاله، أو لا يطمأن إليه. فعن أمير المؤمنين عليه السلام أنَّه قال: « الطمأنينة إلىٰ كلّ أحد قبل الاختبار عجز »[٤] .

وهذا هو ما أكَّده ابن سينا في إشاراته إذ قال تحت عنوان: خاتمة ووصيّة «أيّها الأخ إنّي قد مخضت لك في هذه الإشارات عن زبدة الحق، وألقمتك قفّي الحكم في لطائف الكلم، فصنه عن الجاهلين والمبتذلين، ومن لم يرزق الفطنة الوقّادة والدربة والعادة، وكان صغاه مع الغاغة، أو كان من ملحدة هؤلاء الفلاسفة ومن همجهم.

فإن وجدت من تثق بنقاء سريرته، واستقامة سيرته بتوقّفه عمّا يشرع إليه الوسواس، وبنظره إلى الحق بعين الرضا والصدق، فآته مايسألك منه مدرجاً مجزّءاً مفرّقاً، تستفرس مما تسلفه لما تستقبله، وعاهده بالله وبأيمان لا مخارج لها ليجري فيما يجريه مجراك، متأسّياً بك، فإن أذعت هذا العلم، أو أضعته فالله بيني وبينك، وكفىٰ بالله وكيلا »[٥] .

---

(١) أُصول الكافي ٢: ٢/٩٢ ـ كتاب الإيمان والكفر، باب الصمت وحفظ اللسان.
(٢) أُصول الكافي ٢: ٣/٩٢.
(٣) أُصول الكافي ٢: ٤/٩٣، باب الصمت وحفظ اللسان.
(٤) شرح الأُصول والروضة/المازندراني ٩: ١١٨ ـ ١١٩.
(٥) الإشارات والتنبيهات/ابن سينا ق٣: ٤١٩ ـ في علم ما قبل الطبيعة.

وإذا كان هذا هو حال ابن سينا من آرائه وعلومه، مع أنّـه لم يُستدعىٰ مـن سلطان، ولم يُهدّد، ولم يُوعد، بل كان وزيراً في أيام الملك شمس الدولة البويهي، فما ظنّك بالإمام الصادق عليه السلام الذي انتهت إليه علوم آبائه عليهم السلام، والتي فيها الدين كلّه ؟ أتراه بعد ذلك ـ وهو الصادق الأمين ـ يغش أصحابه ويأمرهم بأن يلقوا بأنفسهم إلى التهلكة بإذاعة ما في هذا الدين من وجوب القـصاص العـادل مـن المـنصور وجلّاديه، لما أراقوه من الدم الحرام والذي تحكيه كلّ صحيفة من صحائف (مقاتل الطالبيين)؟!

الحديث الثاني[1] :

«عن عبد الأعلىٰ قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «**إنّه ليس من احتمال أمرنا التصديق له والقبول فقط، من احتمال أمرنا ستره وصيانته من غير أهله، فاقرئهم السلام وقل لهم: رحم الله عبداً اجترّ مودّة الناس إلىٰ نفسه، حدِّثوهم بما يعرفون واستروا عنهم ما ينكرون...**»»[2] .

الكتمان بهذا المعنىٰ هو التقيّة لأنّه إخفاء أمر ما خشية من ضرر إفشائه.

قال العلّامة الشهرستاني: «ولمّا كانت الشيعة تختلف عن الطوائف المخالفة لها في قسم مهم من الاعتقادات في أُصول الديـن، وفي كـثير مـن العـمليات الفـقهيّة، وتستجلب المخالفة بالطبع رقابة وحزازة النـفوس وقـد يجـرّ إلى اضـطهاد أقـوى الحزبين لأضعفه أو إخراج الأعزّ منهـا الأذلّ كما يـتلوه عـلينا التـاريخ وتـصدّقه التجارب؛ لذا أضحت شيعة الأئمّة من آل البيت تضطرّ في أكثر الأحيان إلىٰ كتمان ما تختص به من عادة أو عقيدة أو فتوىٰ أو كتاب أو غير ذلك، تبتغي بهذا الكتمان

---

(١) طُعن الحديث في: رجال الشيعة في الميزان: ٥٠.

(٢) أُصول الكافي ٢: ٥/١٧٦ ـ باب الكتمان.

صيانة النفس والنفيس والمحافظة على الوداد والأُخوة مع سائر إخوانهم المسلمين لئلّا تنشق عصا الطاعة، ولكيلا يحس الكفّار بوجود اختلاف في الجامعة الإسلامية فيوسعوا الخلاف بين الأُمّة المحمدية»[1].

وفي الحديث المذكور، الأمر بإشاعة ما كان مشتركاً بين الفريقين من عقائد وأحكام لينتشر بذلك الدين، مع ترك التحديث مع المتعصّب المعاند إلّا بما يعرفه؛ لأنَّه لا ينقاد إلى الدليل والحجّة، ومن لم يكن كذلك فلا بأس بالتحديث معه وإن كان لا يرىٰ كذلك.

كما يفهم من عبارة: «**وصيانته من غير أهله**» أي: صيانته عمّن لا ينقاد إلى الدليل والحجّة، ومن لم يكن كذلك فلا بأس بالتحديث معه بما لا يعرف خصوصاً في مسائل العقيدة. علىٰ أنَّ الأمر متروك للحذاق من المتكلّمين وليس لعامّة الشيعة كما يتَّضح من قول الإمام الصادق عليه السلام لأصحابه المتكلّمين كما في رواية يونس بن يعقوب عنه، قال: «...ثمَّ التفت أبو عبد الله عليه السلام إلىٰ حمران فقال: «**تجري الكلام على الأثر فتصيب**».

والتفت إلىٰ هشام بن سالم، فقال: «**تريد الأثر ولا تعرفه**».

ثمَّ التفت إلى الأحول فقال: «**قيّاس روّاغ، تكسر باطلاً بباطل إلّا أنَّ باطلك أظهر**».

ثمَّ التفت إلىٰ قيس الماصر، فقال: «**تتكلّم وأقرب ما تكون من الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبعد ما تكون منه، تخرج الحق مع الباطل وقليل الحق يكفي عن كثير الباطل، أنت والأحول قفّازان حاذقان**»، قال يونس: فظننت والله إنَّه يقول لهشام [بن

(١) من تعليقة علىٰ أوائل المقالات للشيخ المفيد: ١٣٥ هامش/١.

الحكم] قريباً ممّا قال لهما.

ثمّ قال: « يا هشام! لا تكاد تقع تلوي رجليك إذا هممت بالأرض طرت، مثلك فليكلّم الناس، فاتّق الزلّة، والشفاعة من ورائها إن شاء الله » »[١].

الحديث الثالث[٢]:

« عن أبي عبيدة الحذّاء قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: « والله إنَّ أحبَّ أصحابي إليَّ أورعهم وأفقههم وأكتمهم لحديثنا... » »[٣].

لا خلاف في أنَّ من يريد الله تعالىٰ فيه خيراً فقّهه في دينه، كما أنَّ صفتي الورع والفقه هما من الصفات الجليلة، وإذا ما اجتمعتا في عبد أحبّه الله تعالىٰ ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم وأئمّة الهدىٰ من أهل بيته عليهم السلام، بل والمؤمنون جميعاً.

وأمّا عن كتم الحديث فقد مرَّ ما فيه، ويكفي أن نذكّر بما قاله الغزالي: « ولا يبعد أن يكون ذكر بعض الحقائق مضرّاً ببعض الخلق كما يضرّ نور الشمس أبصار الخفافيش، وكما يضرّ ريح الورد بالجعل »[٤].

ولربّما خزن الأديب لسانه ... حذر الجواب وإنّه لمفوّهُ
ولربّما ابتسم الوقور من الأذى ... وضميره من حرّه يتأوّهُ[٥]

الحديث الرابع[٦]:

« عن معلّى بن خنيس قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: « يا معلّى اكتم أمرنا ولا تذعه،

(١) أُصول الكافي ١: ٤/١٣٢ ـ كتاب الحجّة، باب الاضطرار إلى الحجّة.
(٢) طُعن الحديث في: الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام: ١٨٢.
(٣) أُصول الكافي ٢: ٧/١٧٧ ـ باب الكتمان.
(٤) إيثار الحق على الخلق/ابن الوزير: ٩٤ ـ ٩٥ ـ نقله عن الغزالي في إحياء علوم الدين.
(٥) البيتان للمأمون العباسي ذكرهما الشيخ المفيد في أماليه: ٥/٢٥٨ ـ المجلس الثلاثون.
(٦) طُعن الحديث في: رجال الشيعة في الميزان: ١٤٨.

فإنّه من كتم أمرنا ولم يذعه أعزّه الله به في الدنيا وجعله نوراً بين عينيه في الآخرة يقوده إلى الجنّة، يا معلّى من أذاع أمرنا ولم يكتمه أذلّه الله به في الدنيا، ونزع النور من بين عينيه في الآخرة، وجعله ظلمة تقوده إلى النار...»»[١].

لقد علّل الأئمة عليهم السلام السرّ وراء كتم أحاديثهم، بأنّها ستؤدّي إلىٰ سفك دمائهم الطاهرة، من جبابرة عصرهم كما يفهم من الأحاديث الكثيرة المسندة إليهم خصوصاً إلى الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام.

وقد مرّ بأنّ المراد من ذلك هو الحديث الذي يحمل في ثناياه مخالفة لما يراه الحكّام، بل وما يمسّ كيانهم في الصميم كالأحاديث المصرحة بعدم الترافع في القضايا والأحكام إلىٰ حكّام الجور، كما في حديث عمر بن حنظلة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث فتحاكما إلى السلطان وإلى القضاة، أيحلّ ذلك؟ قال: «من تحاكم إليهم في حق أو باطل فإنّما تحاكم إلى الطاغوت، وما يحكم له فإنّما يأخذ سحتاً، وإن كان حقاً ثابتاً له لأنّه أخذه بحكم الطاغوت، وقد أمر الله أن يكفر به، قال الله تعالىٰ: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ﴾[٢]».

قلت: فكيف يصنعان؟ قال: «ينظران إلىٰ من كان منكم ممّن قد روىٰ حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا فليرضوا به حكماً، فإنّي قد جعلته عليكم حاكماً... الحديث»[٣].

ومن هنا يتّضح مقدار إثم من يقدم علىٰ إذاعة هذا الحديث وأمثاله بين مَن يتّقىٰ

---

(١) أصول الكافي ٢: ٨/١٧٧، باب الكتمان.

(٢) النساء: ٦٠/٤.

(٣) أصول الكافي ١: ٩/٥٤ ـ كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث.

شره، ومقدار الثواب الحاصل لمن يقدم في إفشائه بين العدول للعمل به، إذ لا شكَّ بأنَّه لو وصل إلىٰ أسماع الحكّام والقضاة، فلن يتساهلوا بعدئذٍ مع من يقول به ويفتي بموجبه؛ لأنَّ ضرره عليهم هو أشدّ من ضرر إعلان الخروج عليهم.

نعم، علّلوا عليهم السلام سبب الكتمان علىٰ مثل هذه الأحاديث بما تقدَّم؛ لأنَّ إذاعتها ستؤدّي إلى استئصال أهل البيت عليهم السلام.

فعن محمد بن مسلم، قال: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: **«يحشر العبد يوم القيامة، وما نَدِي دماً فيدفع إليه شبه المحجمة أو فوق ذلك، فيقال له: هذا سهمك من دم فلان، فيقول: يا ربِّ إنَّك لتعلم أنَّك قبضتني وما سفكت دماً. فيقول: بلىٰ، سمعت من فلان رواية كذا وكذا فرويتها عليه، فنقلت حتىٰ صارت إلىٰ فلان الجبار فقتله عليها، وهذا سهمك من دمه»** »[(١)].

ولهذا كان أبو عبد الله عليه السلام يحذّر أصحابه من خطر الإذاعة بقوله: **«من أذاع علينا شيئاً من أمرنا فهو كمن قتلنا عمداً ولم يقتلنا خطأً»**[(٢)]. ويحثّهم علىٰ مواساة أهل بيت نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم وكتم سرّهم لما عانوهُ من عنت الظالمين، فيقول: **«نفس المهموم لظلمنا تسبيح، وهمّه لنا عباده، وكتمان سرّنا جهاد في سبيل الله»**[(٣)].

والعجيب من أمر هؤلاء الكتّاب الذين طعنوا بأحاديث التقيّة والكتمان في الكافي أنَّهم لم يلتفتوا إلىٰ عداء السلطة الحاكمة لأئمة أهل البيت عليهم السلام، وحذرها منهم الذي تجلّىٰ في استدعائهم مرات ومرات، مع مراقبتها لتصرّفاتهم، ونبذها لفقههم وآرائهم، وحمل الناس قسراً علىٰ فقه غيرهم.

---

(١) أصول الكافي ٢: ٢٧٥ / ٥ ـ كتاب الايمان والكفر، باب الإذاعة.

(٢) أصول الكافي ٢: ٩/٢٧٥.

(٣) أمالي الشيخ المفيد: ٣/٣٣٨ ـ المجلس الأربعون، وأمالي الطوسي ١: ١١٥ من الجزء الرابع.

قال الجاحظ: «واعلم أنَّ الذي تعامل به صديقك هو ضدّ ما تعامل به عدوّك، فالصديق وجه معاملته المسالمة، والعدوّ وجه معاملته المداراة والمواربة»[(١)].

وقد قيل: (سرّك دمك فانظر أين تريقه)[(٢)].

ولهذا اقتضت حكمة الأئمة عليهم السلام في ظلّ تلك الظروف القاسية أن يستعينوا علىٰ قضاء أُمور دينهم ودنياهم بكتمان السرّ كلما دعت الحاجة إليه.

وقد ورد في الحديث الشريف: «**استعينوا علىٰ إنجاح حوائجكم بالكتمان، فإنَّ كلّ ذي نعمة محسود**»[(٣)].

ولقد عرف جميع العقلاء فضل كتمان السر، كما عرفوا قيمة السكوت في موضع السكوت أيضاً.

قال بعض الحكماء: «في الصمت سبعة الآف خير، وقد اجتمع ذلك كلّه في سبع كلمات، في كلّ كلمة منها ألف.

أولها: إنَّ الصمت عبادة من غير عناء.

والثاني: زينة من غير حلي.

والثالث: هيبة من غير سلطان.

والرابع: حصن من غير حائط.

والخامس: الاستغناء عن الاعتذار إلىٰ أحد.

---

(١) رسائل الجاحظ: ١٠٠ ـ كتاب كتمان السر وحفظ اللسان.

(٢) ربيع الأبرار ونصوص الأخبار / الزمخشري ٤: ٣٤٨.

(٣) المعجم الكبير / الطبراني ٢٠: ١٨٣/٩٤، حلية الأولياء / أبو نعيم ٦: ٩٦، الجامع الصغير / السيوطي ١: ١٥/ ٩٨٥، كنز العمال / المتقي الهندي ٦: ٥١٧/ ١٦٨٠٠ و ٦: ٥٢٠/ ١٦٨٠٩ ـ عن عليّ عليه السلام، ومعاذ بن جبل، وابن عباس، وعمر بن الخطاب.

والسادس : راحة الكرام الكاتبين.

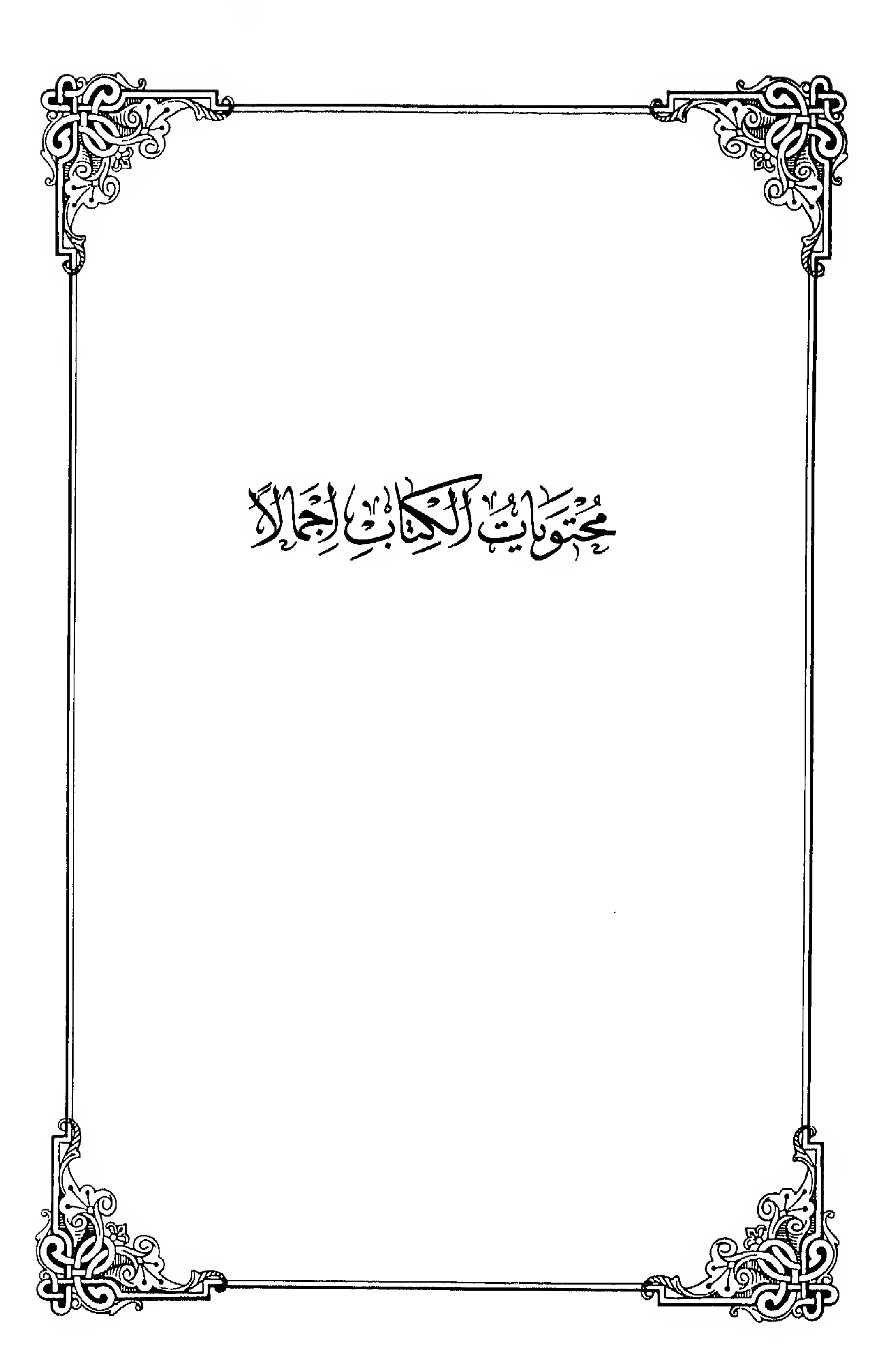
والسابع : ستر لعيوبه »[1].

ولله در القائل:

مَا إن نَـدِمتُ عَـلىٰ سُكُـوتي مَـرةً ... وَلَقد نَـدِمتُ عَـلىٰ آلكَـلامِ مِـرَاراً

(١) تنبيه الغافلين في الموعظة بأحاديث سيد الأنبياء والمرسلين/الفقيه السمرقندي الحنفي: ١١٣.

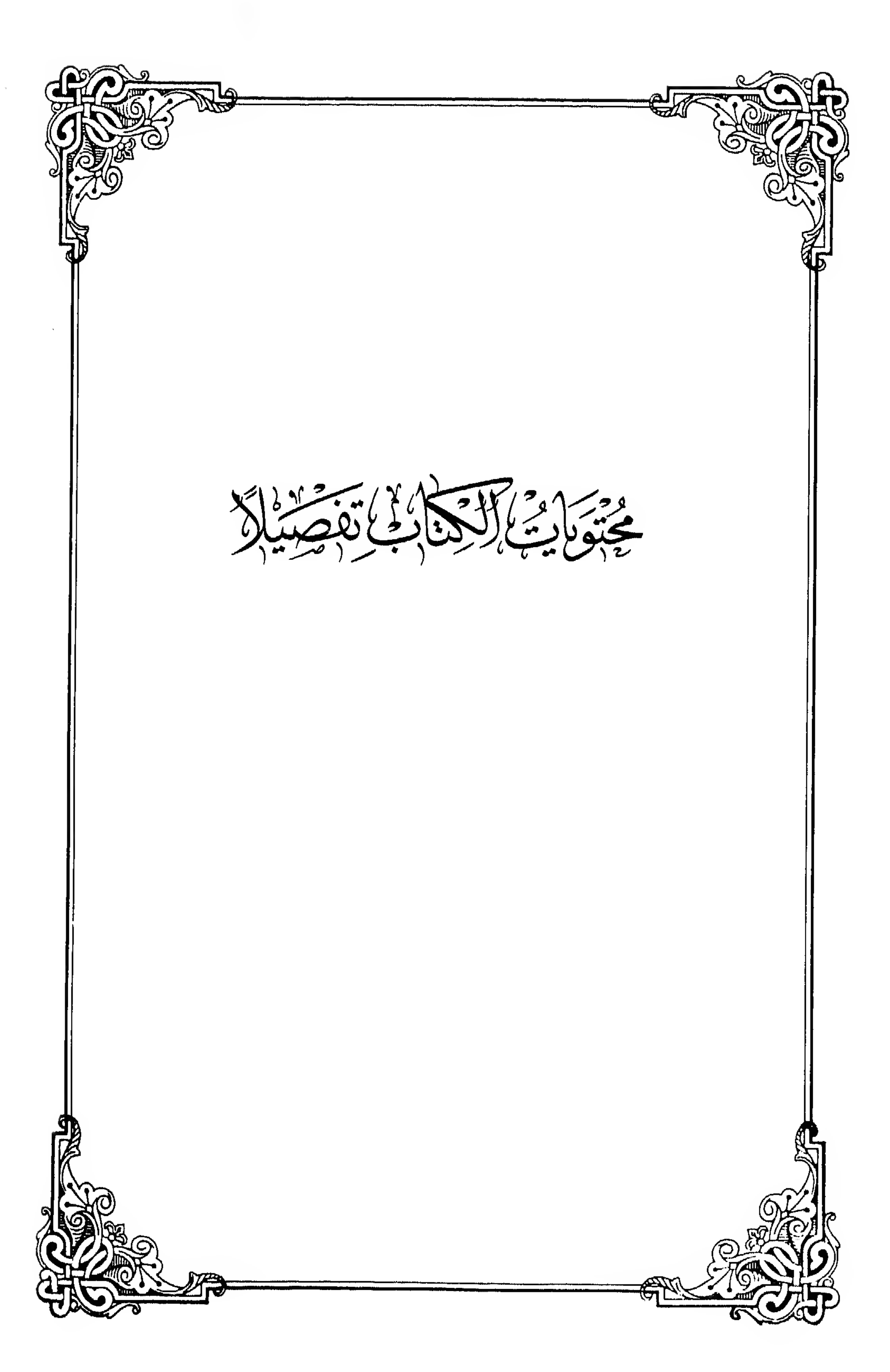




محتويات الكتاب إجمالاً







مُحتويات الكتاب تفصيلاً



كتاب الكافي ومؤلفه في سطور
٢٥ـ٤٢

بحوث تمهيدية حول الإمامة والخلافة
٤٣ـ١٦٦

الباب الأول

شبهات وأوهام حول ظهور المهديّ عليه السلام

١٦٧ ـ ٦١١

الفصل الأول:

الفصل الثاني:

الفصل الثالث :

الباب الثاني

الشبهات والطعون المثارة من خلال أحاديث التقيّة في الكافي

٦١٣ ـ ٧٣٩

الفصل الأوّل:

الفصل الثاني:



AL - GHADIR CENTER FOR ISLAMIC STUDIES

DEFAA' A'N ALKAFI

COMPARISON CRITICAL STUDY TO THE MAIN CRITICISMES AND LIBELES WHICH EXCITES ABOUT "ALKAFI'S BOOK" BY AL_SHEIKH AL_KULEINI

BY

THAMER HASHEM HABIB

AL_AMEEDI

VOLUME 1

First Edition

1994

RAJAB 1415 (A. H.)
DECEMBER 1994 (A. D.)

DEFAA´ A´N ALKAFI







AL - GHADIR CENTER FOR
ISLAMIC STUDIES

DEFAA´ A´N ALKAFI

COMPARISON CRITICAL STUDY TO THE MAIN CRITICISMES AND LIBELES WHICH EXCITES ABOUT "ALKAFI'S BOOK" BY AL _ SHEIKH AL _ KULEINI

BY
THAMER HASHEM HABIB
AL _ AMEEDI

VOLUME 1